الإفلات من العقاب

حالة الحريات الإعلامية في الأردن

2011

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

الإفلات من العقاب

حالة الحريات الإعلامية في الأردن عام 2011

التقرير السنوي

شكر خاص للمصورين الزملاء

خليل مزرعاوي ـ محمد أبو غوش ـ محمد الرفايعة ـ رعد العضايلة - أنس ضمرة

فريق التقرير

الإشراف والمراجعة: نضال منصور

الرئيس التنفيذي/ مركز حماية وحرية الصحفيين

المنسق العام: محمد غنيم

الأبحاث والإعلام/ مركز حماية وحرية الصحفيين

فريق وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «سند»:

- المحامي خالد خليفات / مدير وحدة «سند»
- الدكتور محمد الموسى / معد تقرير الشكاوى والانتهاكات/ المستشار العلمي للوحدة
- الرصد والتوثيق:

خلود فرج ـ هبة جوهر ـ إيمان أبوقاعود

الدراسات:

وليد حسني زهرة

الشاهد والشهيد .. «الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك الشعبي»

فريق استطلاع رأي الصحفيين:

رائدة المحارمة ـ نورة حمدان ـ أسماء عبداللّه ـ فاطمة المحارمة ـ هناء الصمادي ـ

ختام الرفاعي ـ ريا هويدي ـ ماجدة الصمادي ـ ريناد برهم ـ سهاد عموري.

الإخراج الفني: هيثم أبوعطية

التدقيق اللغوي: طلال منصور

تصميم الغلاف: بهاء سلمان

إستشارات فنية: سمير الرمحي

الـــــــفهرس العام

توطئة: الحرية تحت وطأة الهراوات 7

المقدمة 9

الملخص التنفيذي 13

الفصل الأول:

استطلاع رأي الصحفيين عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2011 57

الفصل الثاني:

الشكاوى والانتهاكات 145

الفصل الثالث:

الشاهد والشهيد .. «الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك الشعبي» 233

توطئة

الحرية تحت وطأة الهراوات !

● نضال منصور

على وقع الثورات في العالم العربي، والاحتجاجات في الشارع الأردني كان المشهد الإعلامي يُصنع، وفي لحظات الغضب والرفض والمطالبة بالتغيير كانت تتشكل صورة جديدة لم تُعهد لإعلام خارج سياق المعادلات القديمة، ونمت حرية على ضفاف الوجع لم يكن من الممكن إسكاتها أو مصادرتها.

الأردن لم يكن استثناء في عالم عربي جديد، بأبجديته، وطقوسه، وهامته، وإن كانت تفاصيله وفسيفسائه مختلفة.

كنا على الحافة، وعلى مفترق طرق، وكانت أمامنا فرصة تاريخية لننجو من السقوط، ونصنع تاريخاً لمصالحة مع المستقبل، أولى حروفها الحرية، وليس آخرها الانعتاق من الاستبداد.

لم نلتقط هذه اللحظة، ولم ننجح في الإفلات من صورة نمطية لدولة تقمع الحريات وتصادرها.

لم نتعلم من فشل العقود الماضية، ولم تنتشلنا أصوات المحتجين الهادرة من السقوط، فأضعنا فرصة تاريخية ربما لا تتكرر.

عام 2011 كان الفرصة الأخيرة، والملاذ الأخير، والحلم الأخير بأن نخرج من عنق الزجاجة، كل الظروف كانت مهيأة لنفعل ذلك، لم نكن نحتاج معجزة لنقفز إلى درب الحرية.

فالناس تمردوا على عباءتهم القديمة، صنعوا إعلامهم الذين ينبض بشوقهم ومعاناتهم وأحلامهم.

كنا على مرمى حجر من مستقبل جديد، نتباهى فيه أننا مختلفين، وأننا لا نسوق الناس إلى الجنة بالسلاسل، وأننا نملك بوصلة الحرية والتغيير والإصلاح، وأننا اخترنا بملء إرادتنا هذا الدرب، ومع ذلك أخفقنا وتعثرنا طوعاً أو قسراً، والنتيجة واحدة، بقينا نتذيل قائمة الحريات الإعلامية.

تستحق تجربة عام 2011 أن تدرس، وأن نبحر في تفاصيلها، فلقد تغيرنا كثيراً وهذا ما يجب أن نعترف به ونقره، ورغم ذلك لم ننجح في القفز إلى ركاب الدول الحاضنة للحريات الصحفية.

لغز يحتاج إلى تفسير، وطريق تحتاج إلى مراجعة، وأسئلة تحتاج إلى إجابات.

ماذا حدث، لماذا عدنا إلى الوراء، كيف نعود خطوات والصحفيون ينتزعون حريتهم، وقودهم صيحات المحتجين وتضحياتهم وتوقهم لحرية ظلت كامنة في صدورهم؟!.

كيف نوسم بدولة إعلامها غير حر، وكل التابوهات والخطوط الحمراء سقطت أو كادت، والسماء عندنا أصبحت مفتوحة لإعلام لا تحكمه الحكومات، ولا تصنع أخباره أجهزة الأمن، وما يعجز الإعلاميون عن روايته يتكفل الناس بقوله صراحة ودون مواربة؟.

صحيح أننا أنجزنا تقدماً، ومؤشرات استطلاع حالة الحريات الإعلامية في هذا التقرير تكشف ذلك، فالرقابة الذاتية تراجعت ولأول مرة منذ سنوات، ورضا الإعلاميين عن المشهد الصحفي أفضل، والصورة السوداوية انحسرت، وممارسة الصحفيين لحريتهم كانت أكثر جرأة، والتدخلات في عملهم كانت تواجه بالصد والاستنكار.

ولكن لغة الأرقام لا تكفي لهذه المقاربة، فالمشكلة أن التقدم النسبي في مؤشرات الحريات أضعناه بالانتهاكات

الإفلات من العقاب

الجسيمة التي وقعت على الصحفيين طوال عام 2011.

الانتهاكات عام 2011 كانت قاسية وفريدة من نوعها، فما سجلته وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام "سند" بلغ (78) شكوى و(52) حالة رصدها المركز، تبين أن (106) منها تنطوي على انتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية.

وتنوعت هذه الانتهاكات التي ارتكبها رجال أمن ودرك بالإضافة إلى "البلطجية" ما بين اعتداءات بالضرب والشتم، إلى احتجاز للحرية، إلى تهديدات بالقتل، إلى استدعاءات أمنية واعتداء على مؤسسات إعلامية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالحكومات التي تتغنى بالحرية كل يوم، وتبيعنا الشعارات الرنانة عن رفضها التدخل بالإعلام وتقدم استراتيجية واعدة لإطلاق حالة من الإصلاح الإعلامي، تباغت الصحفيين بتشريعات مقيدة، وسعياً محموماً لإخضاع المواقع الإلكترونية لسيطرتها وسطوتها، فتقدم مشروعاً لقانون هيئة مكافحة الفساد يتضمن عقوبات مغلظة على الإعلام تحت ذريعة وقف "اغتيال الشخصية"، وهي في حقيقة الأمر ليست سوى مقدمة لضرب حرية الإعلام الإلكتروني وتحصيناً للفساد.

إذن، الحريات التي انتزعها الصحفيون ببركة وضغط الحراك الشعبي، وهوامش الحرية والمناورة التي تحققت للإعلام الرسمي والصحافة اليومية حياء من شارع متلهف وعطش للحرية، أضاعته الحكومة وأجهزتها الأمنية بنزقها وطيشها عبر اعتداءاتها المتكررة على الإعلاميين خلال تغطيتهم للمسيرات والاعتصامات التي نظمها الحراك الشعبي، وعدم امتلاكها "الحكمة" والتخطيط لاستيعاب المتغيرات التي عصفت بالإعلام.

والأنكى من ذلك، وكان له الدور في تراجع الأردن ضمن مؤشر الحريات في العالم أن كل الجناة الذين اعتدوا على الإعلاميين عام 2011 أفلتوا من العقاب ولم يحاسب أحد.

على ضوء هذه المعطيات يمكن فهم معادلة الحريات في الأردن، وتفسير لغز التقدم والتراجع في آن واحد معاً.

امتلاك الصحفيين لحريتهم المفقودة لعقود، وتحررهم من قبضة الخوف من ملامسة التابوهات، ونقل الحقيقة للناس، وفي الوقت ذاته سقوطهم تحت وطأة الهراوات والقمع.

كل الفرص ضاعت، وما تأكد بأن الإرادة السياسية لم تكن حاسمة في ملف الحريات الإعلامية، وأن الكلام المعسول بضاعة لم تعد تجد من يشتريها، فقد نفد الوقت وسقطنا عن الحافة، وأعداء الحريات انتصروا في هذا الشوط أيضاً، رغم كل الانتصارات التي حققها الصحفيون بفضل شوق الناس للحريات.

اليوم، الطريق الوحيد النافذ للأردن من الفوضى هو نجاح مسيرة الإصلاح السياسي، وعلى الدولة الأردنية أن تدفع كلفة التغيير، وتقدم التنازلات، حتى تنجح بتقديم نموذج جديد للإصلاح بعيداً عن لغة الثورات والدم.

إذا نجح الإصلاح في الأردن، فإن حرية الإعلام في طليعة المتحررين والرابحين، وعندها نسطر صفحة جديدة لإعلام حر ومجتمع حر.

● **الرئيس التنفيذي/ مركز حماية وحرية الصحفيين**

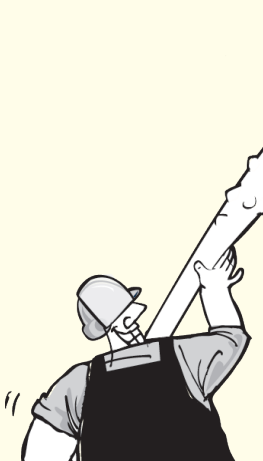

المقدمة

تقرير حالة الحريات الإعلامية لعام 2011 يعد علامة فارقة، فهو من جهة يحتفل بمناسبة مرور عشر سنوات على صدوره بشكل منتظم، وفي الوقت ذاته يحمل التقرير لهذا العام كل المؤشرات على تراكم الخبرات ومأسسة العمل، بعد أن عمل مركز حماية وحرية الصحفيين على تحويل برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام إلى وحدة أطلق عليها اسم "سند" تعمل بشكل منهجي ومؤسسي.

ومن جهة ثانية فإن تقرير حالة الحريات الإعلامية لعام 2011 تزامن مع أحداث الثورات في العالم العربي والحركات الاحتجاجية في الأردن، وقد انعكس ذلك في تفاصيله وأثرت بمجمل المشهد الإعلامي.

واستمر التقرير في قراءة موقف الإعلاميين الأردنيين من المتغيرات التي عاشها الوسط الصحفي عام 2011 من خلال استطلاع الرأي الذي غطى كل التطورات سواء على مستوى التشريع أو في اتجاه الممارسات والمواقف.

ولم يغفل تقرير هذا العام من التوقف مطولاً عند الحدث الأهم، كيف أثرت الثورات والحركات الاحتجاجية على الإعلام في الأردن .. ولهذا حاولت الدراسة التي يتضمنها الإجابة على أسئلة اللحظة الساخنة وتقرأ المستقبل؟!.

أولاً: استطلاع رأي الصحفيين

اشتمل استطلاع رأي الصحفيين والذي شارك به 500 إعلامي وإعلامية على استمارة استبيان وضعت بطريقة علمية دقيقة بعد أن خضعت للمراجعة واحتوت على 202 سؤالاً بهدف التعرف على التالي:

- مدى رضا الإعلاميين والصحفيين عن واقع الحريات الإعلامية في الأردن.
- أثر التشريعات الإعلامية والمادة 23 من قانون هيئة مكافحة الفساد على حرية الإعلام.
- تأثيرات الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي في المشهد الإعلامي الأردني.
- رأي الصحفيين والإعلاميين في الاحتواء الناعم والخطوط الحمراء.
- واقع الانتهاكات التي وقعت في عام 2011، وآراء الصحفيين والإعلاميين بها.
- رصد الضغوطات والمضايقات التي تعرض لها الصحفيون وأساليبها والجهات التي قامت بها عام 2011.
- أثر شركات الإعلان وتدخل الحكومة في الحريات الإعلامية.
- مفهوم الرقابة الذاتية ومدى ممارسة الصحفيين والإعلاميين لها.
- تأثير الثورات والحركات الاحتجاجية على الحريات الإعلامية.
- المتغيرات التي عاشها الجسم الصحفي والبيئة الإعلامية على وجه العموم.

ثانياً: الشكاوى والانتهاكات

سعى مركز حماية وحرية الصحفيين في عام 2011 إلى التعامل مع الشكاوى التي ترد إليه من قبل الإعلاميين بشأن ما تعرضوا إليه من اعتداءات وانتهاكات طالت حرياتهم الإعلامية وحقوقهم الإنسانية في ضوء الأسس والمعايير التي أقرها في عام 2010.

ولكن التغيرات والتحولات التي تمر بها المنطقة بما فيها الأردن والمرتبطة بالربيع العربي استدعت التركيز على جوانب محددة بالذات، خاصة وأن الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين في عام 2011 اتسمت بكونها انتهاكات جسيمة، وجماعية وواسعة النطاق، وأحياناً منهجية.

وقام المركز في إطار وحدة "سند" للرصد والتوثيق برصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين وتوثيقها وبالاستقصاء بشأنها، ومن بين (78) شكوى و(52) حالة رصدها المركز في عام 2011، تبين للمركز أن (106) منها

تنطوي على انتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية.

ولاحظ أن نسبة عالية من الانتهاكات انصبت بشكل كبير على الحرية الشخصية للإعلاميين وسلامة بدنهم، فالظاهرة اللافتة للانتباه في عام 2011 هي أن الاعتداء بالضرب والشتم وحجز الحرية أضحى ممارسة شائعة ومألوفة، وبالذات بمناسبة تغطيتهم للاعتصامات والمسيرات المطالبة بالحرية والتغيير.

وأفرد المركز عدداً من البنود المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية التي وقعت في عام 2011، وبالانتهاكات المنهجية التي كانت السمة الأعم والأبرز لها أنها كانت محاطة بسياسة الإفلات من العقاب والحيلولة دون وصول الضحايا إلى العدالة.

يتضمن تقرير الشكاوى والانتهاكات لهذا العام عدداً من المحاور الأساسية من بينها المحور الخاص بالتعريف بعملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين ورصدها، وهو محور مفاهيمي ارتأى المركز الإبقاء عليه في تقرير هذا العام لأهميته في رفع وعي الإعلاميين والسلطات العامة وسواهما بأهمية الرصد والتوثيق وكيفيته وأبعاده الأساسية.

كما يتضمن التقرير كذلك محاور أخرى هي: منهجية العمل التي اتبعها المركز في هذا العام للرصد والتوثيق والاستقصاء وما طرأ عليها من تطوير لتغدو أكثر ملاءمة للتغيرات التي وقعت في عام 2011، والانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في العام 2011 مع التركيز على الانتهاكات الجسيمة، وواسعة النطاق والمنهجية، بالإضافة إلى التوصيات التي يرى المركز أنها قد تسهم في وضع حد للاعتداء على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين الإنسانية.

ثالثاً: الدراسات والبحوث

الإعلام الأردني والحراك الشعب .. التأثر والتأثير

تهدف هذه الدراسة للإجابة على فرضية تقول أن الحراك الشعبي الأردني المتأثر بالربيع العربي قد منح الإعلام الأردني مساحة أوسع للتعبير والنشر، وقد ساهم برفع سقف الحريات الإعلامية والعامة إلى مستوى لم يسبق له مثيل.

وتسعى للإجابة على تساؤل يتردد صداه الآن على مستوى عالمي وهو "هل كان الإعلام العربي صانعاً للثورات، أم ناقلاً لأحداثها، ومتأثراً بها فقط؟".

وتشير الدراسة التي أعدها الباحث والإعلامي وليد حسني إلى أن ثورات الربيع العربي مدينة لثورة الاتصالات الحديثة، وللإعلام الإلكتروني ولشبكة التواصل الاجتماعي "الإعلام الجديد" الذي ساعد على مد جسور الاتصالات بين الناس، في الوقت الذي دخلت فيه معركة الشعب العربي مع أنظمته وسائل الاتصال الحديث وفي مقدمتها أجهزة الهاتف الخلوي التي تحولت إلى مصدر رئيسي للمعلومات والصور والتسجيلات لتصبح المزود الوحيد للأخبار والأحداث للفضائيات ولوكالات الأنباء.

هل كان الإعلام صانعاً للثورات والحركات الاحتجاجية أم ناقلاً لها ؟

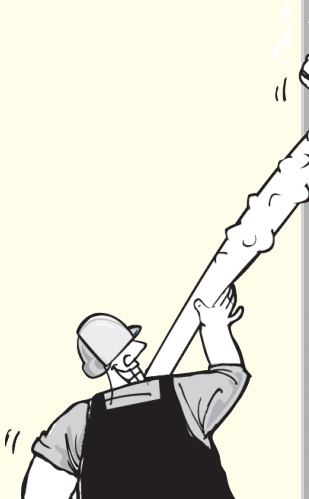

المقدمة

وتناولت التأثيرات التي أحدثها الفيسبوك في المنطقة العربية خلال الثورات العربية حيث تم تسجيل ارتفاع كبير جداً في عدد المشتركين في هذه الشبكة الإعلامية الاجتماعية في العالم العربي بعد أحداث الربيع العربي والثورات العربية.

وتوقفت الدراسة أمام مستقبل الحريات الإعلامية المرتبط أساسا بحجم وخطورة التحديات التي تواجه الإعلام في ظل الربيع العربي والحركات الاحتجاجية، بدءا بتبدل أشكال الرقابة الرسمية والقمع والحجر والحجب وصولا إلى تحدي المهنية والموضوعية والمصداقية وهي تحديات تفرض نفسها الآن وبقوة على الإعلام الأردني والعربي على حد سواء.

وفي الفصل الختامي توقفت الدراسة أمام شهادات صحفيين وسياسيين وناشطين حول تقييمهم ورؤيتهم لأداء الإعلام الأردني في تغطية الحراك الشعبي، وما الذي أضافه هذا الحراك من إيجابيات وسلبيات للإعلام الأردني.

الإعتداء على الزميل سامي محاسنة ..

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

أولاً: استطلاع رأي الصحفيين

كشف استطلاع الرأي الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام 2011 أن 85.8% من الإعلاميين يعتقدون أن الثورات والحركات الاحتجاجية ساهمت في زيادة مساحة الحريات الصحفية.

واعتبر 88.5% من الإعلاميين الذين شاركوا بالاستطلاع وبلغ عددهم 500 صحفي أن الاحتجاجات ساعدت على تدفق معلومات جديدة للناس، في حين يرى 79% أنها قامت بدعم الإعلام لكسر الخطوط الحمراء والتابوهات.

وقال الاستطلاع الذي ينفذه المركز منذ عشر سنوات ويرصد لأول مرة تأثير الثورات في العالم العربي والحركات الاحتجاجية على حرية الإعلام في الأردن أن هذا الحراك وضع حداً للتدخل الحكومي والأمني في الإعلام بنسبة 65.5%، وأسهم في تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية بمعدل 67.9%، ولعب دوراً ولو كان محدوداً في تراجع الرقابة الذاتية، حيث اعتبر 62.7% من الصحفيين أن الرقابة الذاتية تقلصت بفعل الاحتجاجات، وفي الاتجاه الآخر فإن 61.3% ينظرون إلى أن الاحتجاجات أعطت بعض وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن.

العلاقة الجدلية والمتشابكة بين المشهد الإعلامي لعام 2011 والحركات الاحتجاجية التي شهدها الأردن ألقت بظلالها على واقع الحريات الصحفية، وربما يكون التقدم النسبي للحريات الصحفية والذي تكشفه بعض أسئلة الاستطلاع يعزوه الإعلاميون للمكاسب التي انتزعوها في الربيع العربي وثمرة من ثماره.

هامش التطور في الحريات الإعلامية لم ينعكس في كل مفاصل الصورة الإعلامية، فإن كان الصحفيون يشعرون بأنهم قلصوا الرقابة الذاتية على أنفسهم وباتوا أكثر جرأة في ممارسة النقد للحكومات وحتى الأجهزة الأمنية، فإن الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي أربكت حالة الحريات، وأظهرت السلطة التنفيذية بموقع العداء للصحافة، وكشف عن انقسام رأسي بين صحفيين يصرون بممارستهم على توسيع نطاق حريتهم تزامناً مع الربيع العربي ووقع الاحتجاجات، وحكومة وأجهزة أمنية مضطربة، وغير مستعدة لاستيعاب حقائق التغيير.

ولا تريد للإعلام أن يكون شاهداً على الحقيقة التي تكشف عوراتها.

وتماهياً مع هذه المعادلة وحالة الانقسام بين رغبة وإصرار الصحفيين على قطف مغانم الثورات وتوسيع هامش الحريات، وحكومات لم تقبل الواقع الجديد، فإن الاستطلاع يؤكد أن الحكومة تسبح عكس التيار وأنها لا زالت تتدخل في وسائل الإعلام بنسبة تصل إلى 87% لعام 2011.

والشيء اللافت لاستطلاع الحريات أنه منذ عام 2004 وحتى العام الماضي فإن التدخل الحكومي في تزايد، فلقد بدأ بـ 59.4%، وانتهى إلى 86.8%.

رغم التدخل الحكومي فإن حالة الحريات الإعلامية في تقدم عن عام 2010، فالصحفيين الذين يرون وفقاً للاستطلاع أن الحريات تقدمت بدرجة كبيرة بلغ 15.4% مسجلاً تقدماً ملموساً، ففي عام 2010 لم يقل أنها تتقدم بدرجة كبيرة سوى 4.6% وبفارق يصل إلى 10.8%، وبالمحصلة فإن حالة الحريات الإعلامية في الأردن خلال الفترة من 2006 وحتى 2011 شهدت حالة مد وجزر، ففي حين شهدت تقدماً ملموساً عام 2006 ليصل معدلها إلى 40% تراجعت عام 2010 لتصل 18.5% ثم عاودت الصعود إلى 43.5% في العام 2011.

وصورة حرية الإعلام في عيون الإعلاميين أيضاً تغيرت ولو بشكل جزئي، فمن يصفها بأنها ممتازة بلغ 4.8%، أي بتحسن طفيف عن عام 2010 إذ بلغت النسبة 3.2%، والأمر ذاته تكرر فالذين يرون أن حالة الحريات متدنية بلغ 16.8% بعدما كان 23.4% لعام 2010.

ومن نافلة القول أن التحول الإيجابي المحدود بصورة حرية الإعلام لا يعكس التحول الديمقراطي الكبير الذي شهده الأردن، فما ينشره الإعلام وخاصة الإلكتروني في العام الماضي عن قضايا الفساد والقسوة في نقد الحكومات على سبيل المثال لا الحصر يعطي مؤشرات إلى أن الإعلام يمكن أن يحقق مكتسبات أفضل.

والشيء المؤكد أن تقدم هامش الحريات الإعلامية تجلى أكثر في الصحافة الإلكترونية والتلفزيونات الخاصة ويلي ذلك الصحف اليومية شبه المستقلة.

حالة التراجع في مؤشر الحريات كانت في موقف الصحفيين من التشريعات والقوانين، فما يقارب 48% يرون أنها تشكل قيداً على حرية الصحافة، وفقط 13% يعتقدون أنها ساهمت بتقدم حرية الإعلام.

ومن الواضح أن النقاش المستفيض داخل الجسم الإعلامي حول التشريعات العام الماضي أفضى إلى هذه النتيجة السلبية، فالصحفيين لم يغب عن بالهم وهم يجيبون على أسئلة الاستطلاع التعديل الذي أجرته الحكومة على قانون المطبوعات والنشر وفتح المجال للتسجيل الاختياري للمواقع الإلكترونية، وهو ما أثار ودفع أغلبية المواقع لرفضه معتبرين ذلك "مصيدة" قانونية، وتزامن في ذات الوقت مع مشروع الحكومة لقانون هيئة مكافحة الفساد الذي تضمن المادة "23" والتي عارضها الصحفيون وتظاهروا ضدها لأنهم اعتبروها تحصيناً للفساد وتضييقاً على حريتهم، وانتهى الأمر بعد ضغوط ومعركة شد وجذب بإلغاء مجلس الأمة لها.

وزاد الطين بلة أن الحكومة لم تلتزم بالاستراتيجية الإعلامية التي قدمتها حكومة معروف البخيت والتي تعهدت خلالها بإجراء مراجعة للتشريعات وإصلاح قانوني بما يتواءم مع المعايير الدولية لحرية الإعلام، وفاجأت الجميع بتقديم حزمة قوانين على النقيض مما تقوله الاستراتيجية، الأمر الذي دفع وزير الإعلام الأسبق طاهر العدوان إلى الاستقالة احتجاجاً.

أكثر الأسئلة التي كانت إجابة الصحفيين عليها مفاجأة كان موقفهم من التعديلات الدستورية المتعلقة بحرية الإعلام، فأكثر من 50% يعتقدون أنه لا تأثير لها على الحريات، والأكثر غرابة أن 26.2% يرون أنها تحد من الحريات الصحفية، وفقط 20.8% يؤكدون أن لها تأثير إيجابي على واقع الحريات الإعلامية.

إن موقف الصحفيين من التعديلات نتيجة صادمة، وتفسيرها إما أن الإعلاميين لم يقرأوها أولم يروج لها جيداً، أو أن وعيهم بالقوانين ما زال محدوداً، والأخطر أنهم يرون أن الحكومات لا تلتفت دائماً للدساتير مهما كانت جيدة وأنها بممارساتها تخرقها دون خوف من المحاسبة.

استطلاع الرأي لعام 2011 خضع لمراجعة وتدقيق وبحث ليعكس التطورات على المشهد الإعلامي، إذ ألغيت بعض الأسئلة التي تجاوزتها الأحداث وأضيفت أخرى جديدة تقرأ في المستجدات، وقد أجريت العديد من التعديلات من أهمها إلغاء البنود الخاصة بالسلوك المهني وما يتعلق بدائرة الإعلام والإتصال برئاسة الوزراء، وتطرق الاستطلاع إلى الموقف من التسجيل الاختياري للمواقع الالكترونية الذي أضيف لقانون المطبوعات والنشر، وكذلك الموقف من المادة (23) التي طرحت ضمن مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد وألغيت مؤخراً، والعودة عن قرار حكومة سمير الرفاعي بحجب المواقع الإخبارية عن موظفي الدولة، واستحدثت أسئلة خاصة عن تأثير الثورات والحركات الاحتجاجية على الإعلام.

واعتمدت منهجية الاستطلاع على تصميم استمارة استبانة اشتملت على 202 سؤالاً، تهدف إلى قياس تقييم الصحفيين والإعلاميين في الأردن لحرية الصحافة والإعلام بأبعادها المختلفة، وقياس مدى رضاهم عن التشريعات الإعلامية وأثرها على واقع الحريات الإعلامية، بالإضافة إلى معرفة المشكلات والضغوطات التي يتعرضون لها.

وروعي في هذا الاستطلاع تجاوز المشكلات والصعوبات التي واجهت فريق البحث في العام الماضي وبخاصة في الإجابة عن الأسئلة المفتوحة، إذ تم الحد من عدد الأسئلة المفتوحة التي كانت تتضمنها الاستمارة والاعتماد على طرح الأسئلة المغلقة لاستيفاء البيانات بناء على أهم الإجابات الواردة في السنوات السابقة. كما تم حذف بعض الأسئلة التي وردت في الاستطلاعات السابقة التي وجد أن نتائجها لا تحقق أغراض الاستطلاع وأهدافه لما ورد عليها من إجابات بعيده عن الواقع الإعلامي أو أن الأحداث تجاوزتها، وتم إضافة أسئلة جديدة تتماشى مع التطورات على الساحة الإعلامية.

وعرضت استمارة الاستبانة على لجنة فنية لتحكيمها، وتم الأخذ بالملاحظات وعكسها على الاستمارة، إضافة إلى عمل اختبار قبلي للاستمارة للتأكد من وضوح الأسئلة للمستجوبين، وتم الأخذ بجميع الملاحظات التي وردت من هذا

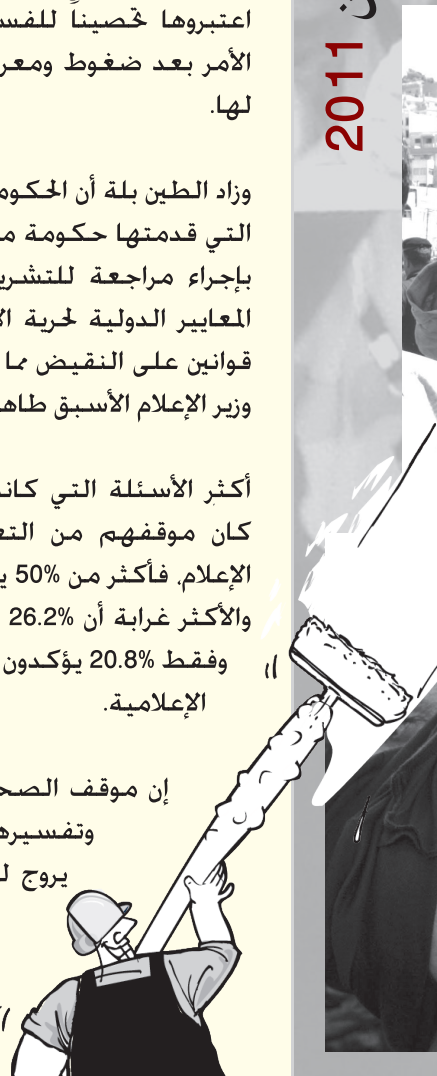

الملخص التنفيذي

الاختبار لتحديد الشكل النهائي للاستمارة (أنظر ملحق الاستمارة).

وتكون مجتمع الدراسة من حوالي 1611 صحفياً وإعلامياً، حيث شمل الإطار على الصحفيين والإعلاميين الأعضاء في سجل نقابة الصحفيين، بالإضافة إلى كشوف مركز حماية وحرية الصحفيين حتى تاريخ تنفيذ الاستطلاع في الفترة 27/12/2011 ولغاية 06/1/2012. واعتمد في تصميم عينة الدراسة أسلوب العينة العشوائية المنتظمة وبمستوى ثقة95% وخطأ معياري مقداره 3.6%، حيث تم تقسيم الصحفيين والإعلاميين إلى فئتين وبالأسلوب المتناسب مع الحجم في كل فئة، حسب الآتي:

الفئة الأولى: وتشمل الصحفيين والإعلاميين العاملين في القطاع الحكومي حيث بلغت نسبتهم في الإطار 23.8%.

الفئة الثانية: وتشمل الصحفيين والإعلاميين العاملين في القطاع الخاص حيث بلغت نسبتهم حوالي 76.2%.

كما تم توزيع الصحفيين والإعلاميين في كل فئة حسب الجنس وبالأسلوب المتناسب مع الحجم أيضاً، حيث بلغت نسبة الصحفيين والإعلاميين الذكور 75.2% في حين بلغت نسبة الصحفيات والإعلاميات العاملات في الإطار 24.8%.

وأخذ بعين الاعتبار الصحفيين والإعلاميين العاملين وغير المسجلين في نقابة الصحفيين، حيث تم توزيعهم في العينة، كذلك بالأسلوب المتناسب مع الحجم، حيث بلغت نسبة الصحفيين والإعلاميين العاملين والمسجلين في النقابة 60.6%، في حين بلغت نسبة الصحفيين والإعلاميين العاملين وغير المسجلين في النقابة 39.4%. وقد تم إجراء بعض التعديل على أوزان المسح وذلك بسبب عدم استجابة بعض الصحفيين، بالإضافة إلى وجود بعض المشاكل في الإطار مثل عدم صحة أرقام الهواتف أو أنها مفصولة أو أن أصحابها غير متواجدين في الأردن.

وبلغ عدد أفراد العينة الذين تم الاتصال معهم واستيفاء بيانات الاستمارة منهم بشكل كامل 500 صحفي وإعلامي.

وعودة إلى النتائج فالموقف من القوانين انسحب بشكل واضح في رأي الصحفيين بالمادة "23" من قانون هيئة مكافحة الفساد والتي تضمنت غرامات مالية مغلظة ضد الصحفيين تصل إلى 60 ألف دينار إذا نشر أو أشاع معلومات عن أفعال فساد ثبت عدم صحتها، فـ 80% من الإعلاميين يؤكدون أنها تضع قيداً على حرية الإعلام، 78.8% تدفع الصحفيين لتجنب الكتابة بقضايا الفساد، 72.2% يعتقدون أنها تقلل من دور الإعلام في مكافحة الفساد، و70% واثقون بأنها تضعف من منظومة النزاهة، ولكن وفي الاتجاه الآخر فإن 50% يرون أيضاً أنها تحد من نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة.

نتائج الاستطلاع أظهرت أيضاً بأن الإعلام الحكومي كان خارج سياق المشهد الإعلامي وأن ربيع الثورات لم تصله، بل على العكس، فإن الأرقام تشير إلى تراجع المؤشرات في كل من الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء "بترا"، فمستوى الحرية في الإذاعة بلغ 33.4%، والتلفزيون الأردني أقل 31%، وحافظت وكالة الأنباء على تقدمها ضمن أجهزة الإعلام الرسمي بنسبة 40.3%.

وتحتاج هذه الأرقام لدراسة لمعرفة أسباب تراجع الإعلام الرسمي، فهل يعود لتجاهله أحداثاً مفصلية حدثت عام 2011، أم لاستخدامه لترويج الرواية الرسمية والتي اتسمت بالضعف خلال الاحتجاجات والتي أصبحت ليست الوحيدة في ظل ثورة الإعلام الجديد.

سبق التقدم والانفتاح كان من نصيب الإعلام الإلكتروني بعد أن أحرزت التلفزيونات الخاصة حضوراً لافتاً، وعلى ما يبدو فإن الصحافة الإلكترونية كانت الأكثر التقاطاً للتفاصيل الداخلية بكل مكوناتها وظلت مصدر "صداع" للحكومة وجدل حول آليات التعامل معها.

الوجه الآخر للإعلام الإلكتروني أن صورته لم تبق مشرقة وأن حالة التضامن معه من قبل الوسط الإعلامي في تراجع عندما يتعلق الأمر بمهنيته والتزامه بالمعايير الأخلاقية.

الأرقام تقول أن 34% من الصحفيين ينظرون إلى التسجيل الاختياري للمواقع الإلكترونية والذي أدخل على قانون المطبوعات والنشر بأنه إجراء تنظيمي، و32% وسيلة للحد من إطلاق مواقع إخبارية إلكترونية جديدة، 28% إجراء ضروري لتحديد المسؤوليات القانونية للمواقع الإخبارية، و5% يرون أن لا تأثير لهذا التعديل القانوني.

يتوحد الصحفيون في موقفهم من الإعلام الإلكتروني في بعض المفاصل، فهم يرون أنه يلعب دوراً حاسماً في رفع مستوى الحريات 83%، وبأنه يدافع عنها بنسبة 75%، ويوفر أرضية لتطوير الحوار بالمجتمع 64%.

ويختلفون ويبدأ المنحنى بالتراجع حين يسألون عن دوره المهني ليصل إلى 55%، ولم تتجاوز نسبة من يرى بأنه يوفر معلومات ذات مصداقية 57%، ولا يلعب سوى 27% منه في الحد من نشر الإشاعات، و30% يسهم في الحد من الفوضى الإعلامية، و31% فقط يحد من الإساءة لكرامة الناس.

ما يجمع عليه الصحفيون أيضاً بأن الإعلام الإلكتروني وبنسبة 93% أتاح للناس حرية إبداء آرائهم وتعليقاتهم.

وفي التفاصيل المهنية والأخلاقية تستمر حالة اهتزاز الثقة بالإعلام الإلكتروني، فمن المستطلع آراؤهم 55% يعتقدون أنهم ينشرون تعليقات لا تتعدى على حقوق الآخرين وتسيء لهم، و50% يرون أنهم لا يقبلون بنشر التعليقات التي تنتهج سلوكاً عدوانياً أو ذات مغزى جنسي أو تسيء لعرق من الأعراق.

وفي سياق الإعلام الإلكتروني رحب الصحفيون بقرار حكومة البخيت بإلغاء حكومة سمير الرفاعي بحجب المواقع الإخبارية عن موظفي الدولة واعتبرها 75% حق للموظفين في المعرفة والوصول للمعلومات.

التطور اللافت في رؤية الصحفيين لآليات تنظيم المواقع الإخبارية أن 40.6% يرون أن الأفضل تنظيمه وفقاً لمدونات السلوك المهني، و22% يفضلون أن يتم وفقاً لقانون المطبوعات والنشر، و19% يطالبون بأن يترك دون أية قيود تنظيمية أو مهنية، 11% وفقاً لقانون العقوبات، غير أن الغالبية 79.4% مع قانون جديد يخصص لتنظيم عمل الإعلام الإلكتروني مع ملاحظة أن نسبة المؤيدين لهذا التوجه تراجعت عن عام 2010 والتي بلغت 83.4%.

واستمر الاعتقاد عند الإعلاميين بأن الحكومة وأجهزتها تقوم بحجب المواقع الإلكترونية وبنسبة 62.3%.

محاولات تطويع الصحفيين وشراء ذممهم لم تتوقف، ولم يؤثر سعي الصحفيين لدفع حرية الإعلام على هذه الظاهرة المقلقة والتي تستخدم للسيطرة على الإعلام.

ويعترف 16.7% من الصحفيين الذين شملهم الاستطلاع أنهم تعرضوا لمحاولات احتواء سواء بتقديم هدايا أو هبات مالية أو تعيينهم بوظائف، ولم تتراجع هذه الظاهرة عن عام 2010 سوى 2% فلقد كانت 18.6%.

وحافظت الحكومة على صدارتها بمحاولات الاحتواء وبنسبة 27.7%، وإذا ما أضيف ما قامت به المؤسسات شبه الحكومية من محاولات لشراء الذمم فإنها تبلغ 34.9%.

تثير هذه الظاهرة قلقاً متزايداً عند الجمهور، خاصة وأن أكثرية الصحفيين 71.6% يرون أن محاولات الاحتواء لا تؤثر على توجهاتهم، وتبدو الظاهرة أكثر تعقيداً حين يقر 47.5% من الصحفيين أنهم سمعوا عن زملاء لهم تعرضوا لمحاولات شراء ذمم، وحاصل جمع من اعترف بأنه تعرض لذلك مباشرة أو من سمع عن آخرين يبلغ 64.2%.

ومع أن هذه المؤشرات ليست جديدة بين الوسط الصحفي، إلا أن المؤسسات الإعلامية لم تضع مدونات سلوك مهنية تتصدى لهذه الظواهر، ولم تقم بأي تحقيق جدي في هذه المزاعم لوضع حد لها أو إنهاء حالة تعارض المصالح الواضحة للعيان عند بعض الإعلاميين.

وتكتمل صورة محاولات الاحتواء باعتراف الإعلاميين المشاركين بالاستطلاع بأن ظاهرة الواسطة منتشرة بنسبة 86%، وقبول الهدايا 70%، وكتابة أخبار وتحقيقات مدفوعة الأجر 62%، وممارسة الابتزاز للحصول على مكاسب مادية 61.7%، وقبول الرشوة 57%.

والمسلم به في حالة الحريات الإعلامية لعام 2011 أن خارطة الانتهاكات الواقعة على الصحفيين تبدلت، فإن كان التوقيف والحبس هما الهاجسان اللذان يقلقان سابقاً، فإن الوضع تغير، فالتوقيف لم يبلغ سوى 0.6% عام 2011 مقارنة بـ 4.6% عام 2007.

والقضايا المقامة على الصحفيين والمحاكمات لم تنته وإن تراجعت أيضاً لتسجل ما نسبته 5.2% عام 2011 مقارنة بـ 6.1% لعام 2010.

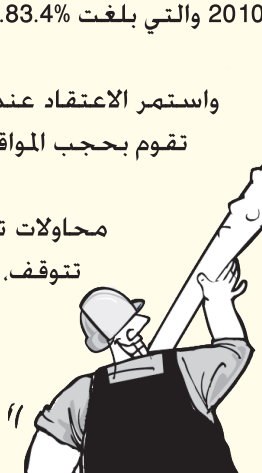

الملخص التنفيذي

وظلت الدعاوى القضائية المقامة من الحكومة هي الأكثر بنسبة 30.7%، يليها مواطنين عاديين 27%، ومسؤولين في الحكومة 26.8%، وشركات خاصة 26.8%، مؤسسات شبه حكومية 22.8%، قادة مؤسسات مجتمع مدني 11.4%، أجهزة أمنية 7.9%، مجلس النواب 3.8%، وأخيراً قادة الأحزاب 3.8%.

ومن الجدير بالذكر أن وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد" والتي تعمل تحت مظلة مركز حماية وحرية الصحفيين وتقدم العون القانوني للإعلاميين هي أكثر الجهات التي تترافع عن الصحفيين.

ومن المهم الإشارة إلى أن عدد القضايا المقامة على الصحفيين تراجعت بعد شمولها بالعفو الملكي العام وبقاء القضايا المرفوعة بالادعاء بالحق الشخصي فقط، وكذلك تزايد القضايا المقامة على الإعلام الإلكتروني وتراجع القضايا المقامة على الصحافة المكتوبة وخاصة الأسبوعيات التي توقف أغلبها عن الصدور.

تقرير حالة الحريات الإعلامية يسعى إلى بناء صورة متكاملة عن الانتهاكات الواقعة على الإعلام، ومن أجل العمل على مأسسة هذا الجهد أسسنا وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام "سند"، والتي تتولى بشكل يومي متابعة هذه الانتهاكات وإجراء المقابلات الميدانية مع مقدمي الشكاوى والبلاغات.

ونظراً لأن بعض الإعلاميين لا يمارسون عملية الإفصاح عن المشكلات أو الانتهاكات التي يتعرضون لها فإن الاستطلاع عمد إلى إضافة أسئلة لاستكشاف الانتهاكات غير المعروفة عند وحدة "سند" وبما يفضي في نهاية المطاف بالتكامل إلى إجراء مسح شامل لواقع الانتهاكات وتقديم صورة واقعية عن أخطارها.

واقع الحال: 41% من الإعلاميين أقروا بأنهم تعرضوا لمضايقات وضغوط مختلفة يرقى بعضها إلى انتهاك لحريتهم وحقوقهم.

سؤال الضغوط والمضايقات خضع للمراجعة، بحيث يصبح أكثر دقة ويربط بين شكل الانتهاك وتعريفه الحقوقي المعتمد في القانون الدولي.

واستقر السؤال ليتضمن الضغوط أو المضايقات أو الانتهاكات التالية: حجب المعلومات، الذم والقدح ـ ويقصد به "توجيه عبارات وألفاظ نابية من شأنها النيل من كرامة الصحفي سواء كانت بشكل مباشر أو عبر أي وسيلة من وسائل الاتصال"ـ، التهديد، حجز الحرية ـ وتعني "وضع شخص في أحد النظارات أو أحد مراكز التوقيف أو في أي مكان آخر دون سبب مشروع وبشكل تعسفي"ـ، الاستدعاء الأمني، التحقيق الأمني، المنع من البث الفضائي أو التلفزيوني، الاعتداء الجسدي، حجب المواقع الإلكترونية، أو أي انتهاك آخر غير مذكور.

وخلال مراجعة السؤال ألغيت بعض الضغوط مثل الرقابة المسبقة والتدخل خلافاً للمعايير المهنية لأننا وجدنا أنه من الصعوبة إثبات هذه الأفعال.

وفي التفاصيل فإن حجب المعلومات ما تزال نسبته 25%، في حين بلغ القدح والذم 15%، والتهديد 12.8%، وحجز الحرية 1%، الاستدعاء الأمني 3.6%، والتحقيق الأمني 1.6%، والمنع من البث الفضائي والتلفزيوني 2.2%، والضرب والاعتداء الجسدي 3%، وحجب المواقع 3.4%.

وكان مؤكداً على ضوء الأحداث التي شهدها الأردن عام 2011 خلال الاحتجاجات ارتفاع مؤشر الانتهاكات الجسيمة، فالصحفيين الذين تعرضوا للذم والقدح والإساءة لكرامتهم بلغوا 75 إعلامياً، و45 تعرضوا للتهديد، و15 صحفياً جرى الاعتداء الجسدي عليهم، وفقط 5 حجزت حريتهم.

ورغم هذه الاعتداءات الجسيمة والتي تشكل خطراً على حياة الصحفيين وسلامتهم وتتعارض مع الدستور والقانون والمعاهدات الدولية التي صادق عليها الأردن فإن كل الجناة سواء كانوا رجال أمن أو ما أصطلح على تسميته "البلطجية" أفلتوا من العقاب حتى الآن ولم يتعرضوا للمساءلة والمحاكمة.

الجهات التي تقف وراء الانتهاكات حسب رأي المستجيبين للاستطلاع، ففي حجب المعلومات كانت الحكومة هي الأولى ويتبعها الأجهزة الأمنية، وفي القدح والذم احتلت الشخصيات المتنفذة المرتبة الأولى بنسبة 12.8% يتبعها الأجهزة الأمنية 9.3%، وكانت الأجهزة الأمنية الأولى بنسبة 16% في مصادر التهديد، ويليها وزراء ومسؤولون حكوميون

12.8% وفي حجز الحرية تصدرت الأجهزة الأمنية أيضاً بنسبة 51%، تتبعها الحكومة 12.1%، ومحكمة أمن الدولة 11.8%.

وعن الجهة التي تقف وراء الاستدعاء الأمني ظلت الأجهزة الأمنية الأولى بنسبة 66.7%، يليها البلطجية 11.2%، والطريف دخول الصحفيين على القائمة بنسبة 11.2%، وبقيت الأجهزة الأمنية منفردة 100% في تحمل مسؤولية الاعتداءات الجسدية على الصحفيين.

وفي ظل الثورات والحركات الاحتجاجية تراجعت الرقابة الذاتية التي يفرضها الصحفيون على أنفسهم بشكل محدود لتصل إلى 87%، ولم تتأثر بعض التابوهات مثل مناقشة قضايا الأديان والجنس، وظل الإعلاميون يمتنعون عن الاقتراب منها وبنسبة 81% للأديان، 71% لقضايا الجنس.

وكذلك ظلت دوافع الصحفيين لممارسة الرقابة الذاتية ذاتها رغم كل المتغيرات، 97.4% يفعلون ذلك لعدم إثارة النعرات والمساس بالوحدة الوطنية، و97.2% للحفاظ على أمن ومصالح الوطن، والوازع الأخلاقي 96.5%، والحصول على حوافز معنوية 94.5%، والوازع الديني 87.5%، ولتعارضها مع القيم والعادات 74.1%.

وبقيت القوات المسلحة على رأس المواضيع التي يتجنب الصحفيون انتقادها 90%، ويليها القضاء 80%، ويتبعها انتقاد شيوخ العشائر 79.7%، ورجال الدين 70%، والأجهزة الأمنية 65.3%.

وبالتدقيق يمكن ملاحظة أن الخوف من انتقاد الأجهزة الأمنية تراجع من 86.5% عام 2010 حتى وصل إلى 65.3% عام 2011.

والجديد ولأول مرة أن 11.6% من الصحفيين يشيرون أنهم يتجنبون انتقاد العائلة الملكية وهي إشارة لم يكن الصحفيون يتطرقون لها في أي من الاستطلاعات السابقة.

ثانياً: الشكاوى والانتهاكات

سعى مركز حماية وحرية الصحفيين في هذا العام إلى التعامل مع الشكاوى التي ترد إليه من قبل الإعلاميين بشأن ما تعرضوا إليه من اعتداءات وانتهاكات طالت حرياتهم الإعلامية وحقوقهم الإنسانية في ضوء الأسس والمعايير التي أقرها في عام 2010، ولكن التغيرات والتحولات التي تمر بها المنطقة بما فيها الأردن والمرتبطة بالربيع العربي استدعت التركيز على جوانب محددة بالذات، خاصة وأن الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين في عام 2011 اتسمت بكونها انتهاكات جسيمة، وجماعية وواسعة النطاق، وأحياناً منهجية، علاوة على أنها انصبت بشكل كبير على الحرية الشخصية للإعلاميين وسلامة بدنهم، فالظاهرة اللافتة للانتباه في عام 2011 هي أن الاعتداء بالضرب والشتم وحجز الحرية أضحى ممارسة شائعة ومألوفة، وبالذات بمناسبة تغطيتهم للاعتصامات والمسيرات المطالبة بالحرية والتغيير، فإذا كانت مهمة المركز في الرصد والتوثيق والاستقصاء تعتمد في المقام الأول على الشكاوى واستمارة الشكاوى والانتهاكات، وعلى تحليل الشكاوى والتثبت من وجود أدلة تدعم الزعم الوارد في الشكوى، إلا أن تركيزه في هذا العام انصب على الانتهاكات الجسمية واسعة النطاق والجماعية، ولكنه بالمقابل لم يغفل بتاتاً مسألة استقبال الشكاوى والرصد الذاتي للانتهاكات، فقد استمر في أداء مهمته هذه أسوة بما كان يقوم به في كل عام، ولكنه انشغل كذلك بما طال الإعلاميين من انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية تزامنت مع الربيع العربي والمطالبات الشعبية بالحرية والديمقراطية، ولهذا السبب حافظ المركز في هذا العام على شكل تقرير الشكاوى والانتهاكات وعناصرها الأساسية كما جاءت في تقرير العام الماضي، ولكنه أفرد كذلك عدداً من البنود المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية التي وقعت في عام 2011، وبالانتهاكات المنهجية التي كانت السمة الأعم والأبرز لها أنها كانت محاطة بسياسة الإفلات من العقاب والحيلولة دون وصول الضحايا إلى العدالة.

يتضمن تقرير الشكاوى والانتهاكات لهذا العام عدداً من المحاور الأساسية من بينها المحور الخاص بالتعريف بعملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين ورصدها، وهو محور مفاهيمي ارتأى المركز الإبقاء عليه في تقرير هذا العام لأهميته في رفع وعي الإعلاميين والسلطات العامة وسواهما بأهمية الرصد والتوثيق وكيفيته وأبعاده الأساسية، كما

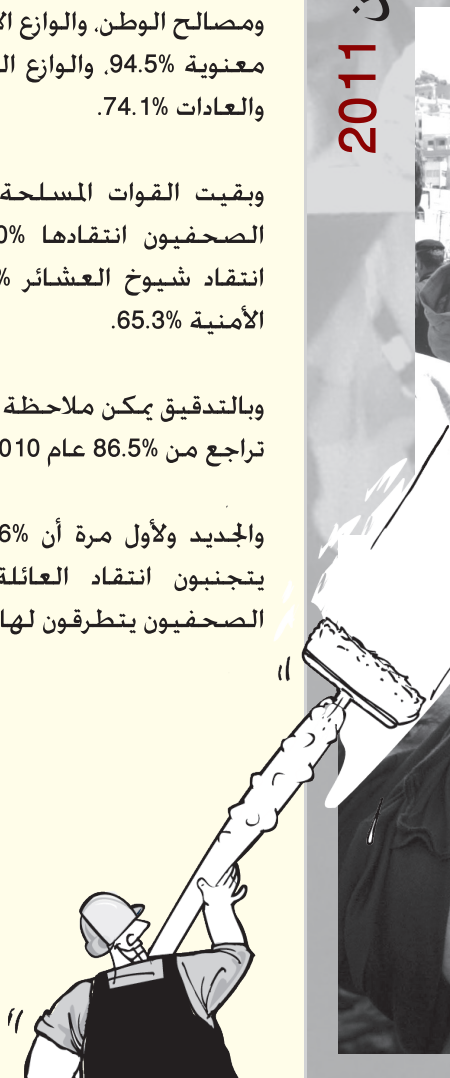

يتضمن التقرير كذلك محاور أخرى هي: منهجية العمل التي اتبعها المركز في هذا العام للرصد والتوثيق والاستقصاء وما طرأ عليها من تطوير لتغدو أكثر ملائمة للتغيرات التي وقعت في عام 2011، والانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في العام 2011 مع التركيز على الانتهاكات الجسيمة، وواسعة النطاق والمنهجية. بالإضافة إلى التوصيات التي يرى المركز أنها قد تسهم في وضع حد للاعتداء على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين الإنسانية.

١. الاستقصاء ورصد الانتهاكات والتوثيق

يقوم المركز في إطار وحدة "سند" للرصد والتوثيق برصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين وتوثيقها وبالاستقصاء بشأنها. وبالرغم من التداخل في بعض الجوانب بين الرصد والاستقصاء إلا أنهما عمليتان متمايزتان. علاوة على كونهما عمليتان مركبتان وليستا يسيرتان من الناحية العملية، خاصة في إطار الحقوق والحريات الإعلامية.

١.١: مفهوم الرصد والتوثيق

يقصد برصد حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية عملية مراقبة الاحترام الكامل والفعال للحقوق الإنسانية المعترف بها في القانونين الدولي والوطني، والتي يتوجب على السلطات العامة احترامها وضمانها للإعلاميين بوصفهم بشراً، بالإضافة إلى حقوقهم وحرياتهم الأخرى اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم وأدوارهم دون تبعة. أما رصد الانتهاكات الواقعة عليهم، فهي عملية تستهدف جمع المعلومات وتقصي الحقائق بغية التعرف على الممارسات العامة والخاصة التي تحد من حريات الإعلاميين وتمنعهم من التمتع بحقوقهم الإنسانية أو تحرمهم منها.

يمكن القول أن رصد حقوق الإعلاميين وحرياتهم هي عملية تستهدف مراقبة وضع هذه الحقوق والحريات وتحليلها عبر مدة معقولة أو غير قصيرة، بينما تهدف عملية الاستقصاء إلى التحقق من وقوع انتهاكات مزعومة تطال الحقوق والحريات المذكورة. وفي الأحوال جميعها، فإن الاستقصاء يساعد بشكل كبير في عملية الرصد.

أما توثيق الانتهاكات، فيقصد به عملية تدوين وتسجيل وتبويب المعلومات، والأدلة والحقائق المتحصل عليها من خلال تقصي الحقائق والرصد، بطريقة تسمح باسترجاعها واستخدامها بسهولة لأغراض مختلفة. فعملية التوثيق لا تقتصر فحسب على تدوين المعلومات والأدلة المتعلقة بأي انتهاك يستهدف حقوق الإعلاميين وحرياتهم، ولكنها تشمل كذلك إيجاد منظومة منهجية وعلمية مدروسة لتبويب الانتهاك وتطبيقه، وتيسير الرجوع إليه واستخدامه كلما دعت الحاجة إلى ذلك. فالغاية الأساسية من وراء التوثيق تتمثل في توفير معلومات دقيقة ومؤيدة بأدلة بشأن انتهاكات تخص الحقوق والحريات الإعلامية وحقوق الإنسان.

٢.١: أهداف الرصد والتوثيق

إذا كانت عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة في مجال رصد حقوق الإنسان تستهدف غايات وأهداف عامة، فإنها في إطار حقوق الإعلاميين وحرياتهم تسعى كذلك إلى بلوغ أهداف وغايات إضافية محددة. ويمكن إيجاز أهم هذه الأهداف على النحو الآتي:

أ - التحقق من التزام الدولة بالالتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان
ب - تقديم العون للضحايا
ج - تعبئة الرأي العام
د - ملاحقة مرتكبي الانتهاك وإنصاف الضحايا
ه - فهم أنماط الانتهاكات
و - تحديد العوائق والتحديات ومعالجتها

٣.١: مصادر المعلومات وأساليب الرصد

من المسائل الأساسية التي تحدد نجاح عملية الرصد وتقصي الحقائق أسلوب الرصد ذاته والمصادر التي يتم الاستعانة بها لتقصي الحقائق وجمع الأدلة بشأن ادعاءات وشكاوى موضوعها انتهاكات الحقوق الإنسانية للإعلاميين وحرياتهم..

فعملية الرصد والتقصي تتخذ أكثر من أسلوب أو شكل، فقد تكون من خلال زيارات ومقابلات ميدانية، أو إنشاء مجموعات عمل لجمع وتوثيق الأدلة والمعلومات، أو من خلال زيارة أماكن الاحتجاز والمراقبة، أو من خلال متابعة ما يصدر في وسائل الإعلام المختلفة وتصريحات أجهزة الدولة. فثمة أساليب ووسائل مختلفة ومتنوعة. ولكن هذه الأساليب كلها يجب أن تستخدم بحرفية ومهنية عالية. فالفارق الأساسي بين عملية الرصد وتقصي الحقائق وبين إجراء التحقيقات الإعلامية الخاصة بحقوق الإنسان، هو أن الأخيرة لا تستند على فهم حرفي لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

وبمعنى آخر، فإن مركز حماية وحرية الصحفيين في رصده لانتهاكات حقوق الإعلاميين وتقصي الحقائق بشأنها، يستند على فهم دقيق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولكن هذه المعايير في نطاق عملية الرصد لا تطبق بشكل صارم، فقليل من المرونة ضروري من أجل تحديد طبيعة عملية تقصي الحقائق وأساليبها ومضمونها.

هذا فيما يتعلق بأساليب وأشكال الرصد، أما مصادر الحصول على المعلومات والأدلة، فهي ليست الأدوات التي يتم استخدامها في عملية الرصد ولكنها المنابع التي تستمد منها المعلومات والأدلة للتحقق من شكوى بانتهاك حق أو أكثر. فإذا تقدم أعلامي بشكوى يزعم فيها أنه تعرض لانتهاك احد حقوقه، فإن هذا الادعاء أو الزعم سيخضع إلى عملية فحص وتحقيق، فرواية الضحية للوقائع أو رواية مقدم الشكوى ليست كافية لوحدها للقول بوقوع انتهاك. فيصار من خلال عملية الرصد والتحقق إلى جمع المعلومات المتاحة وتحليلها وتقييمها بغية الوقوف على الوقائع الفعلي. وفي العادة يتم اللجوء في عملية التحقق وجمع الأدلة إلى أسلوب واسع ومرن، ولكن يتوجب في الأحوال جميعها أن تكون العملية حساسة لصحة الأدلة ومصداقيتها.

4.0: الصعوبات والتحديات

من المسلم به أن عملية رصد انتهاكات حقوق الإعلاميين وحرياتهم ليست عملية يسيرة ولا سهلة، فهي عملية مركبة وتحتاج إلى تبصر ومهارة. ومما يجعلها أكثر صعوبة هو أنها تواجه في حالات كثيرة، بالإضافة إلى الصعوبة الكامنة فيها، عدداً من التحديات والعراقيل التي تجعل منها عسيرة جداً في عدد لا بأس به من الحالات. ومن أهم هذه العراقيل الآتي: سياسة عدم الإفصاح أو الكشف عن الانتهاك ، والتأخر في تقديم الشكوى أو الإبلاغ، وانخفاض درجة الوعي بحقوق الإنسان والأسلوب المستخدم في الانتهاك.

5.0: وحدة "سند" لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام

أطلق مركز حماية وحرية الصحفيين في شهر مايو عام 2010 برنامج سند لرصد الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين وتوثيقها، وهو خطوة لمأسسة العمل على رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام والذي بدأناه منذ عشر سنوات ضمن تقرير حالة الحريات الإعلامية الذي يصدر سنوياً في اليوم العالمي لحرية الصحافة والذي يصادف الثالث من أيار من كل عام. وكانت توطئة ومقدمة لتحويل هذا البرنامج إلى وحدة "سند" لرصد وتوثيق الانتهاكات حتى تكون موازية لوحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد".

ويأمل المركز بأن تصل وحدة "سند" التي أنشأها في عام 2011 إلى غاياتها وأهدافها المرسومة لها، ولكن نجاح الوحدة منوط نسبياً بالبيئة المحيطة والسائدة في الأردن، وبالأخص البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية. كما أنه مرهون كذلك بقدرة الوحدة على إحداث نقلة نوعية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية من خلال التعامل العلمي والمنهجي المتبصر مع الشكاوى والحالات المتعلقة بهذه الانتهاكات. فإنشاء وحدة "سند" استند إلى قناعة راسخة لدى المركز بأن هناك جملة من الأسباب والدوافع الموضوعية التي لاحظها المركز في السنوات السابقة، ويمكن إيجازها على النحو الآتي :

1.5.1: الأسباب الدافعة لإنشاء وحدة "سند"

لقد لاحظ مركز حماية وحرية الصحفيين خلال سنوات عمله المختلفة أن التعامل مع الاعتداءات التي تستهدف الحقوق الإنسانية للإعلاميين وحرياتهم ليس منهجياً ولا متبصراً، وأن مجرد تقديم المساعدة القانونية للإعلاميين عندما يكونوا مشتكىً عليهم ليس كافياً لمعالجة أوضاعهم الإنسانية والمهنية. وقد تضافرت جملة من الأسباب والعوامل التي دفعت المركز إلى إنشاء وحدة "سند"، ويمكن إيجاز هذه الأسباب على النحو الآتي:

أ) زيادة وعي الإعلاميين بالانتهاكات.
ب) سياسة عدم الإفصاح.
ج) الافتقار إلى التعامل العلمي والمنهجي مع الحالات المنطوية على انتهاك.
د) قياس الاحترام الفعلي لحقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية.
هـ) ضعف الإعلاميين في توثيق الانتهاكات.
و) الردع والملاحقة وتقديم العون القانوني.

2.5.1: ملاءمة البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية

من العوامل المهمة لنجاح أي مشروع أو وحدة في مجال رصد انتهاكات الحقوق الإنسانية وتوثيقها، ملاءمة البيئة

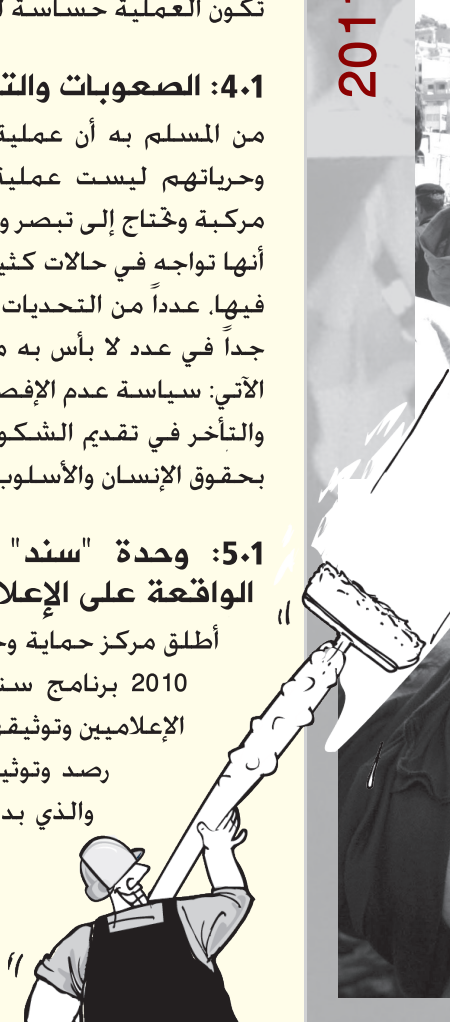

القانونية، والسياسية والاجتماعية لغايات المشروع وأهدافه. وتنطبق هذه الحقيقة على السياق الذي أنشئت في ظله وحدة "سند"، الأمر الذي يستوجب فحص ودراسة هذه البيئة ومدى توافقها مع غايات الوحدة وأهدافها المتمثلة أساساً في رصد الانتهاكات المتعلقة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين.لقد استند المركز على فكرة توافق البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية مع برنامج "سند"، وأنها تتضمن عناصر متنوعة ومختلفة تجعل منها ملائمة، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

أ. نشر اتفاقيات حقوق الإنسان في الجريدة الرسمية.

ب. التطبيق المباشر لاتفاقيات حقوق الإنسان في القضاء الأردني.

ج. وجود الهيئات الرقابية المستقلة والمنظمات غير الحكومية.

د. الإحساس بأهمية الديمقراطية لإدارة الشأن العام وظاهرة الربيع العربي والحراك الشعبي في الأردن.

3.5.1: ما هي الحقوق والحريات التي ترصدها وحدة "سند"

لا تغطي وحدة "سند" إلا الحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً لسائر الإعلاميين والحريات الإعلامية. ولا تسعى إلى رصد الانتهاكات التي تطال هذه الحقوق والحريات إلا إذا كان سببها أو الباعث إليها ممارسة العمل الإعلامي. وبمعنى آخر، فان الحقوق والحريات المستهدفة بالرصد والتوثيق من جانب المركز في إطار وحدة "سند"، هي التي يجري الاعتداء عليها بمناسبة ممارسة الإعلاميين لأنشطتهم وعملهم. وتهدف الوحدة إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي تنال من الحقوق والحريات الآتية:

1.3.5.1: الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة

يقصد بالتعذيب أي سلوك سواء أكان ايجابياً أم سلبياً، يلحق بالمعتدى عليه ألماً جسدياً، أو نفسياً أو عقلياً شديداً ويرتكبه، أو يسكت عليه أو يحض عليه شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لصالحه أو لحسابه أو باتفاق معه، ويستهدف المعتدي منه الحصول على معلومات، أو إقرار أو معاقبة المعتدى عليه على عمل اقترفه، أو تخويفه، أو إرغامه على سلوك أو التمييز ضده. فالتعذيب بهذا المعنى قد يقع من خلال ضرب إعلامي، أو احتجازه لمدة طويلة دون سند قانوني في ظروف سيئة، أو بتهديده بالاعتداء عليه جسدياً أو نفسياً أو على شخص ثالث يتصل به بقرابة ما، أو من خلال الامتناع عن تزويده بالطعام عند احتجازه أو حرمانه من النوم.

أما فيما يتعلق بالمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية، فهي خضوع الإعلامي إلى سلوك ما من شأنه أن يلحق به ألماً جسدياً، أو نفسياً أو عقلياً شديداً، ويصدر عن شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لحسابه أو بالاتفاق معه. ويندرج ضمن المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية التهديد، أو الاحتجاز لأسباب غير معروفة أو التدخلات والضغوط التي من شأنها أن تلحق ألماً بالإعلامي.

أما المعاملة أو العقوبة المهينة، فتعني إلحاق الم جسدي، أو نفسي أو عقلي بإعلامي بهدف الحط من قدره، أو سمعته أو كرامته أمام نفسه، أو أمام الآخرين.

2.3.5.1: الحق في الحرية الشخصية والأمان

تكفل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان حق كل إنسان بالحرية الشخصية والأمان، ويعد هذا الحق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز حرمان الإنسان منه إلا لسبب قانوني أو بشكل غير تعسفي. وقد يتخذ الحرمان من الحرية أكثر من شكل أو صورة، فقد يكون: قبضاً، أو توقيفاً، أو حبساً، وقد يكون حجراً للحرية دون أن يتوافر له أي وصف من الأوصاف المذكورة.

يقصد بالقبض حرمان الإنسان من حريته الشخصية وتقييدها لأغراض الاستدلال والتحقيق. ويتم القبض في العادة في إطار الاشتباه بارتكاب فعل جنائي، ويتم من قبل رجال الضابطة العدلية (الأمن العام) لأغراض جمع الأدلة والتحقيق في جريمة ما. وهو مشروط في القانون الأردني بأن لا يزيد عن (24) ساعة، ويجب أن يدعو إليه أساس معقول وينص القانون عليه.

أما التوقيف، فيعني احتجاز إنسان وتقييد حريته من قبل المدعي العام أو المحكمة في إطار الاشتباه بارتكاب هذا الشخص جريمة ما، أو في إطار محاكمته عن جرم أسند إليه ارتكابه. وفي الأحوال جميعها، يكون التوقيف مشروطاً بشروط أهمها: أن يكون منصوصاً عليه في القانون، وأن يتم وفقاً له، وأن يكون ضرورياً ومتناسباً مع الغاية التي شرع من أجلها وأن يخضع قرار التوقيف إلى إمكانية الطعن قضائياً به.أما الحبس، فيعني تقييد حرية فرد ما أو حرمانه منه بمقتضى عقوبة صادرة بحقه بقرار قضائي قطعي. فالحرمان

من الحرية يعد إجراء استثنائياً، ويجب أن لا يتم اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود، وعلى أساس شروط ومعايير شديدة الدقة ومحددة تحديداً وافياً. وأي تقييد للحرية الشخصية أو احتجاز للشخص في غير هذه الحالات، بالإضافة إلى حالات الحجر الصحي أو الحرمان من الحرية بسبب مرض نفسي أو عصبي لا بد أن يتوافر فيها الشروط المذكورة، يعد وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان حرماناً غير مشروع من الحرية.

فالحرمان غير القانوني من الحرية هو تقييد الحرية لسبب ليس منصوصاً عليه في القانون. أما الحرمان التعسفي من الحرية فهو تقييد الحرية عند عدم توافر أي شرط من شرطي الضرورة والتناسب. وفي كلا هاتين الحالتين، يعد حرمان الشخص من حريته محظوراً بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي.

3.3.5.1: حرية الرأي والتعبير

يعني الحق في حرية الرأي والتعبير في سياق العمل الإعلامي حرية المشتغلين في قطاع الإعلام بشتى أشكاله ووسائله بالإفصاح عن آرائهم وما تتوافر لهم من معلومات بحرية ودون أن تترتب عليهم أية تبعة من جراء ذلك.كما أنه يشمل حقهم في التماس سائر ضروب المعلومات ونقلها، وتداولها وإشاعتها بحرية وانسيابية. فالحق في حرية الرأي والتعبير يحمي المعلومات المتوافرة لدى الإعلاميين، ومصادرها وسائر وسائل التعبير عنها.

ومن الأشكال المألوفة لانتهاك حرية الإعلاميين في الرأي والتعبير: فرض الرقابة المسبقة، والمنع من النشر أو إذاعة أو عرض مادة ما، وحجب المواقع الالكترونية والمصادرة بعد الطبع، والخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية بسبب مادة منشورة، وعدم المساواة بين الإعلاميين أنفسهم أو بين الهيئات الإعلامية ذاتها، والتعرض لتهديد أو اعتداء بمناسبة نشر مادة إعلامية وإخضاع ممارسة العمل الإعلامي للحصول على ترخيص مسبق أو رفضه.

4.3.5.1: حق الحصول على المعلومات

يشكل حق الحصول على المعلومات أحد المكونات الرئيسية للحق في حرية الرأي والتعبير، فهذا الأخير يشمل بحسب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان حق التماس سائر ضروب المعلومات، بما في ذلك طبعاً المعلومات الموجودة تحت يد السلطات والهيئات العامة أو المتوافرة لهم.تقوم فكرة حق الحصول على المعلومات على حق كل شخص بأن يحصل على المعلومات الموجودة لدى السلطات العامة لأن هذه الأخيرة مؤتمنة عليها، وهي - أي المعلومات - ليست ملكاً للدولة ولسلطاتها العامة ولكنها تحصلت عليها بحكم أنشطتها، ومهامها ووظائفها. وتقتضي حرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام والديمقراطية أن تكون هذه المعلومات متاحة للعموم وفق مبدأ الكشف الأقصى والعلني عنها. فينبغي أن يكون الوصول إلى هذه المعلومات والحصول عليها مكفولة في القانون والممارسة.

5.3.5.1: الحق في المحاكمة العادلة

يعد هذا الحق من الحقوق الأساسية التي ينبغي احترامها وتأمينها للإعلاميين أسوة بغيرهم من الأشخاص. وينصرف هذا الحق إلى وجوب ضمان جملة من الضمانات الحقوق لأي إعلامي يكون مدعيا أو مدعى عليه، مشتكيا أو مشتكى عليه أو متهما. ومن أهم الضمانات أن تكون قضيته محل نظر منصف من قبل محكمة مستقلة، وحيادية ومنشأة بحكم القانون، وأن يحترم حقه في الدفاع وافتراض البراءة.

6.3.5.1: الحق في الخصوصية

قد يتعرض الإعلاميون إلى مداهمة مساكنهم أو أماكن عملهم سواء لتفتيشها لأي سبب آخر بعرض ممارسة للعمل الإعلامي، وقد يتعرضون كذلك للنيل من سمعتهم أو سمعة أفراد أسرهم، أو للتشهير بهم والإعلان عن خصوصيات حياتهم الخاصة أو الأسرية. ومن الأمثلة على ذلك أن تقوم السلطات العامة بالكشف عن الأسرار الخاصة بأحد الإعلاميين أو بتهديده بذلك لمنعه من نشر مادة ما. وبصرف النظر عن كون هذا السلوك ينطوي على معاملة سيئة بالمعنى المحدد سابقاً، إلا أنه كذلك يشكل اعتداءً على حرمة حياته الخاصة.

7.3.5.1: الحق في الحياة

هو من الحقوق المكفولة في المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فلا يجوز التعرض لحياة أي فرد بما في ذلك الإعلامي بسبب ممارسته لعمله ونشاطه. فهو من الحقوق التي لا يجوز المساس بها ولا يجوز أن يتعرض لأي انتهاك كنتيجة لأي نشاط إعلامي. كما لا يجوز أن يتعرض الإعلاميون لتهديد بقتلهم أو حرمانهم من حياتهم بمناسبة أدائهم لعملهم.

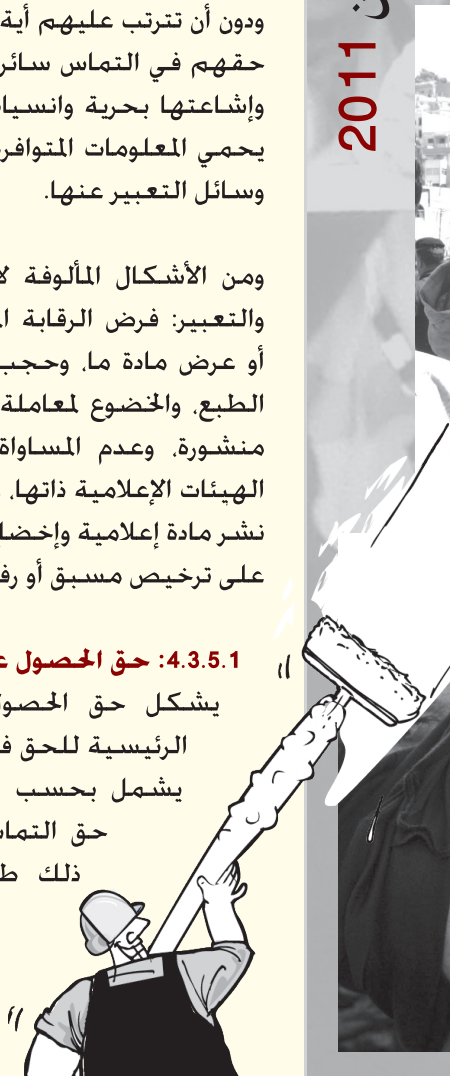

2. المنهجية المتبعة في رصد الانتهاكات وتوثيقها

اتخذت وحدة "سند" في رصدها للانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية في العام 2011 مصادر معلومات مختلفة ومتنوعة للحصول على المعلومات المتعلقة بهذه الانتهاكات وأهمها: الشكاوى والبلاغات التي تردها والرصد الذاتي. بالإضافة طبعاً إلى استطلاع الرأي الذي يجريه المركز سنوياً بغية الوقوف على حالة الحريات الإعلامية في الأردن. ويمكن إيجاز الأسلوب المتبع في الرصد والتوثيق في وحدة سند كالآتي:

2.1: مفهوم الشكوى أو البلاغ وطرق تقديمهما إلى المركز

يقصد بالشكوى في سياق رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين ادعاء من جانب شخص يمارس عملاً إعلامياً بصرف النظر عن وضعه النقابي، يزعم فيه أن حقوقه الإنسانية أو حرياته الإعلامية قد انتهكت في موقف معين. أياً كان مصدر هذا الانتهاك أو الجهة المسؤولة عنها وسواء صدر عن شخص رسمي أم عادي.فقد يتلقى المركز الشكاوى من خلال الهاتف، أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني أو من خلال تعبئة الاستمارة (البلاغ) الذي أعده المركز لهذه الغاية.

أ) البلاغ: هو إخبار يقدمه إعلامي أو أكثر إلى المركز بأية وسيلة وبصرف النظر عن شكل هذه الوسيلة، ويتعلق بتعرضه هو أو أي إعلامي آخر لمشكلة تمس الحقوق الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي ولكنها لا تتضمن شكوى من جانب مقدمها وإنما مجرد الإخطار بوقوع مشكلة أو انتهاك. وقد يحصل المركز على البلاغ من خلال استمارة المعلومات أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو أية وسيلة أخرى. وأسوة باستمارة المعلومات، ينطوي البلاغ في العادة على شكوى بشأن انتهاك للحريات الإعلامية أو حقوق الإعلاميين.

ب) استمارة الشكوى: هي استمارة أعدها المركز بهدف الحصول على معلومات بشأن ما تعرض له إعلامي أو أكثر من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي. وتشكل أحد أهم أدوات المركز في عملية رصد الانتهاكات. وفي أغلب الأحيان تتضمن هذه الاستمارة شكوى تتعلق بانتهاك أحد الحقوق الإنسانية للإعلاميين أو الحريات الإعلامية أو أكثر. ومن السمات المميزة للشكوى أن يقم الإعلامي المتضرر مباشرة من الانتهاك بتعبئتها ذاتياً ومن تلقاء نفسه ليعرض ما تعرض له من مشكلات.

ج) رصد حالة: هي عملية يباشرها المركز من تلقاء ذاته بهدف التوصل إلى معلومات حول ما لحق بالإعلاميين من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لنشاطهم الإعلامي. وقد تتم من خلال متابعة سائر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء والإلكتروني. وما يميز هذه الأداة أن المركز يتحرك فيها ذاتياً وليس بناءً على معلومات وردته من آخرين بشأن مشكلة بذاتها.

وقد استبعد المركز في هذا العام كلاً من حجب المعلومات والرقابة المسبقة من المحاور المشمولة باستمارة الشكاوى أو البلاغات، فاقتصر على المحاور السابقة. ويعود السبب وراء استبعاد هذين الانتهاكين من الاستمارة إلى أن تجربة السنوات الماضية دلت بشكل قاطع على تعذر إثبات حجب المعلومات والرقابة المسبقة في ضوء الممارسة الفعلية للإعلاميين. وقد قام المركز بعقد جلسة للعصف الذهني بتاريخ 14/1/2012 ضمت عدداً من الإعلاميين، ومدراء التحرير وحقوقيين لبحث موضوعي حجب المعلومات والرقابة المسبقة بهدف الوقوف على الواقع الفعلي لهذين الانتهاكين وكيفية التعامل معهما. وسيتم عرض أهم ما جرى التوصل إليه لاحقاً في الجزء المخصص للانتهاكات.

وتتم عملية تعبئة استمارة المعلومات عادة بإشراف راصدين يعملون داخل المركز أو مباشرة من قبل مقدم الشكوى أو الضحية. كما دأب المركز على إرسال راصدين جرى تدريبهم إلى الهيئات والمؤسسات الإعلامية المختلفة بغية توزيع استمارات المعلومات على العاملين فيها وتعبئتها من جانبهم. ومن السبل الأخرى التي استعان بها المركز بغية تسهيل استقبال الشكاوى، قيام الراصدين العاملين في المركز بالاتصال مع الإعلاميين عبر الهاتف وسؤالهم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها في عام 2011 وتعبئة استمارة المعلومات بذلك.

وعلى أي حال، فإن الشكوى بحد ذاتها ليست دليلاً على وقوع

الانتهاك إلا إذا استندت على أدلة وتحليل يثبتان ما جاء فيها. ولهذا السبب قام المركز في هذا العام بالحفاظ على آليته التي استحدثها في العام الماضي لفحص الشكاوى، وتحليلها وتبويبها والمستندة على التحليل العلمي والمنهجي.

كما لجأ المركز في هذا العام إلى أسلوب جديد لجمع المعلومات بالنسبة لبعض الانتهاكات التي أثبتت التجربة صعوبة إقامة الدليل عليها من قبيل الرقابة المسبقة. إضافة إلى مشكلات أخرى دل الواقع على عدم إحاطة الإعلاميين بجوانبها وأبعادها القانونية من قبيل حجب المعلومات وعدم الوصول إلى العدالة. وتمثل هذا الأسلوب بعقد جلسات عمل مركزة (Focus Group) تضم إعلاميين وحقوقيين وتسعى إلى تقديم إجابات محددة حول أسئلة تتعلق بالمشكلات المذكورة، وذلك بهدف تشكيل اتجاهات أولية بشأنها تتيح المجال مستقبلاً لتطوير آليات للتعامل معها ورصدها وتوثيقها.

وتميز العام 2011 بوقوع عدد من حالات الاعتداء على الحقوق الإنسانية للإعلاميين وحرياتهم الإعلامية التي تتصف بالمنهجية أو سعة النطاق والجسامة. وهي انتهاكات واضحة وثابتة سواء أكان هناك شكاوى بشأنها أم لا. وقد سعى المركز إلى فهم أنساقها وسياقاتها، وتحليلها وتوثيقها بشكل منهجي، وعلمي ووفقاً لمقاربة حقوقية متكاملة.

2.2: النظر في الشكاوى والبلاغات وتحليلها

حرص المركز في عام 2011 على أن يجري النظر في الشكاوى، وفحصها وتحليلها على أساس علمي ومنهجي متبصر، وذلك لأن الهدف الأساسي من وراء وحدة "سند" هو رصد الانتهاكات بمعناها الفني الدقيق، وتوثيقها حسب الأصول ووفقا للحقوق الإنسانية المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتستند عملية النظر في الشكاوى والبلاغات، وفحصها وتحليلها على مراحل متعددة، فهي تخضع ابتداءً إلى مراجعة قانونية من قبل فريق من المحامين العاملين في إطار وحد سند، ثم يجري مراجعتها مراجعة علمية شمولية. وفي الحالتين، تخضع الشكوى لفحص مقبوليتها وتوافر الشروط الشكلية لصحتها، فإن ثبت أن الشكوى مقبولة من حيث الشكل، يتم فحص أساسها، أو موضوعها، وبالنتيجة فإنها قد تكون منطوية بالفعل على انتهاك للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين أو لا تكون.

عند توافر شروط مقبولية الشكوى أو صحتها الشكلية، كان المركز يقوم من خلال آليتي المراجعة القانونية والعلمية بالعمل على تحليل موضوع الشكوى، ودراستها والنظر في أساسها. وقد استندت عملية النظر في موضوع الشكوى وتحليلها خلال عام 2011 على جملة من الأسس أهمها الاستناد على الأحكام القانونية الدولية والوطنية التي ينبغي احترامها والعمل بها في مجال الحقوق الإنسانية للإعلاميين والحريات الإعلامية. وقد توزعت هذه الأحكام في الأساس على جملة من الاتفاقيات الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية وقوانين أردنية نافذة من قبيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، قانون الاجتماعات العامة، قانون المطبوعات والنشر وغيرها من القوانين التي تنظم الإعلام المرئي والمسموع، قانون العقوبات وبالطبع أحكام الدستور الأردني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد ارتكزت عملية دراسة الشكوى في عام 2011 على ارتباط موضوعها بعمل الإعلامي ونشاطه المهني. ويعد التصنيف الذي اتبعه المركز للانتهاكات نقلة نوعية في رصد الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية لأنه أكثر واقعية وشمولاً وأقرب إلى فهم طبيعة الانتهاكات، وواقعها، وأنماطها والتأثير المتبادل فيما بينها على التمتع الفعلي بالحريات الإعلامية في الأردن.

3.2: واقع الشكاوى في عام 2011

أسوة بما لاحظه المركز في عام 2010 بشأن أعداد الشكاوى، فقد ازداد هذا كذلك في عام 2011، إذ استقبل المركز عدداً من الشكاوى يفوق ما كان يستقبله في الأعوام السابقة لعام 2010، وهو العام الذي أطلق فيه المركز برنامج "سند" لرصد وتوثيق الانتهاكات والذي تحول هذا العام إلى وحدة "سند" لرصد الانتهاكات وتوثيقها. فقد تلقى المركز في عام 2011 (78) شكوى سواء بشكل مباشر أو من خلال الاتصال بالإعلاميين أو من خلال الطلب إليهم لتعبئة استمارة المعلومات المتعلقة بالشكاوى والانتهاكات.

ويمثل العدد الكبير من الشكاوى الذي تلقاه المركز في هذا

العام مقارنة مع الأعوام السابقة لعامي 2010 و2011 قفزة نوعية تعكس ازدياد وعي الإعلاميين بأهمية تقديم الشكاوى وتوثيق الانتهاكات التي تمس حقوقهم وحرياتهم وبالدور الحيوي الذي أضحى مركز حماية وحرية الصحفيين يقوم به في هذا المجال. وربما كان لأجواء التغيير التي تشهدها المنطقة بما فيها الأردن دور كبير كذلك في حث الإعلاميين على التقدم بشكاوى تتعلق بالاعتداءات التي تقع عليهم، خاصة وأنهم لمسوا أهمية المقاربة المستندة على حقوق الإنسان وسيادة القانون في مراحل التحول الديمقراطي والانتقال من الحكم الشمولي إلى الحكم الديمقراطي المنفتح. وقد اتسمت الشكاوى والبلاغات المقدمة في هذا العام بعدد من السمات أهمها:

أ) صعوبة أو استحالة إثبات الادعاءات الواردة في بعض من الشكاوى.
ب) الإحجام عن إخطار الجهات الرسمية بالحالة.
ج) ضعف الوعي بحقوق الإنسان والخلط بين الانتهاك وممارسة السلطة.
د) ازدياد الرغبة لدى الإعلاميين في الإفصاح.
هـ) شكاوى مصدرها اعتداءات من برلمانيين وأشخاص ذوي حظوة أو نفوذ.
و) تنوع المشكلات الواردة في الشكاوى وازدياد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات جسيمة وواسعة النطاق.
ز) انخفاض عدد الشكاوى العامة.
ح) الحرص على توثيق الانتهاك بهدف ملاحقة الجناة.

4.2: عرض لنماذج من الشكاوى وتحليلها

يعتقد المركز بوجوب أن يتضمن التقرير عرضاً لعدد من الشكاوى التي استقبلها في عام 2011 وتحليلها. وقد فضّل المركز أن تكون الشكاوى التي سيتم تحليلها وعرضها من الشكاوى التي قرر المركز حفظها وعدم السير بإجراءات متابعتها، وذلك لتساهم في إظهار الأسباب التي استوجبت حفظها، مما قد ييسر على الإعلاميين تلافيها إذا كانت عائدة لنقص في المعلومات، أو لعدم عنايتهم بتوثيقها أو لاعتقاد خاطئ من جانبهم بأن انتهاكاً أو أكثر وقع عليهم دون أن يكون هناك انتهاك بالمعنى القانوني. وينبغي التأكيد على أن اختيار المركز لشكاوى بعينها لا يعني أن هذه الشكاوى أهم من غيرها، ولكن المركز وضع جملة من المعايير التي تحكم اختيار هذه الشكاوى أهمها: توافر معلومات تجعل الشكوى قابلة للدراسة والتحليل، أهمية الشكوى في الكشف عن أهم التحديات والصعوبات التي تجعل من متابعة الشكوى أمراً متعذراً، وأن تعكس واقع الشكاوى التي تلقاها المركز في هذا العام على النحو الموضح أعلاه.

3. واقع انتهاكات حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية في عام 2011

شهد العام 2011 ارتكاب انتهاكات علنية، وجماعية وجسيمة، بالإضافة طبعاً إلى الانتهاكات الفردية التي يرصدها المركز ويتحقق من وقوعها في كل عام. وقد تمكن المركز في عام 2011 من التحقق من وقوع انتهاكات مختلفة ماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية، وهي انتهاكات جماعية و/ أو جسيمة وانتهاكات فردية. وقد توافر للمركز بشأنها معلومات من خلال الشكاوى التي استقبلها والحالات التي رصدها ذاتياً دون شكاوى. ومن بين (78) شكوى و(52) حالة رصدها المركز في عام 2011، تبين للمركز أن (106) منها تنطوي على انتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية.

والملاحظ في هذا العام ارتفاع عدد الانتهاكات التي كان مصدرها هيئات أو جهات خاصة أو أشخاصاً عاديين مقارنة مع الأعوام السابقة. فالمركز يرصد الانتهاكات الصادرة عن القطاعين العام والخاص، وذلك لأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل المرجع الأول في مجال حماية حقوق الإعلاميين، تلزم الدول الأطراف بأن تضمن احترام هذه الحقوق وحمايتها في المجالين العام والخاص.

لقد نظر المركز لانتهاكات العام 2011 على أساس أنها قابلة للتصنيف كالآتي: انتهاكات جماعية و/ أو جسيمة، انتهاكات فردية وانتهاكات دلت الممارسة على صعوبة إثباتها رغم وقوعها. ولكن قبل عرض هذه الانتهاكات ينبغي الإشارة إلى أهم العناصر المميزة والمشتركة لانتهاكات عام 2011، فقد تميز هذا العام بوجود عناصر مشتركة بين هذه الانتهاكات سيتناولها التقرير معاً، بينما سيخصص لأحد أهم هذه العناصر بنداً مستقلاً لمعالجته وهو إفلات الجناة من العقاب وصعوبة وصول الضحايا إلى الإنصاف والعدالة.

1.3: العناصر المشتركة بين انتهاكات عام 2011 و/ أو المميزة لها

تميزت الانتهاكات التي طالت الإعلام والإعلاميين بوجود عدد من العناصر المشتركة بينها والمميزة لها عن الانتهاكات المرتكبة في الأعوام الماضية، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

أ) إنصبت معظم الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين في عام 2011 على الحق في سلامة البدن (تحريم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة)، وعلى الحق في الحرية الشخصية وتحريم الاحتجاز التعسفي وغير القانوني، بالإضافة إلى التهديد بالحرمان من الحق في الحياة، والقرصنة على المواقع الإلكترونية وفبركة بعض الأخبار أو المعلومات المغلوطة والعمل على نشرها بصورة تضلل الإعلام والإعلاميين.

ب) الطابع المنهجي وواسع النطاق لعدد من الانتهاكات، وبالذات الانتهاكات التي وقعت بحق الإعلاميين بمناسبة تغطيتهم للمسيرات الشعبية، والاعتصامات وفعاليات الحراك الشعبي في الأردن. وقد تمثلت هذه الصفة بوضوح في أحداث ساحة النخيل، وأحداث دوار الداخلية، والمفرق، ومسيرة العودة في 15 أيار، فقد دلت الشكاوى واستمارة استطلاع الرأي على أن جزءا كبيرا من الانتهاكات والاعتداءات كان مصدره الجهات الأمنية، وأن الاعتداءات اتخذت شكل شتم وذم، وحجز حرية، واعتداء جسدي واستدعاء أمني، لقد عكست الانتهاكات التي تحقق المركز من وقوعها عام 2011 نوعا من السلوك المنهج والمنظم في ارتكاب الانتهاك أو الاعتداء، ففي أحداث ساحة النخيل -على سبيل المثال- كان الطابع المنهجي واضحا تماما، فقد دلت الانتهاكات على أن الصحفيين والإعلاميين كانوا مستهدفين وأن كاميراتهم كانت هدفا للاعتداء، وأن الجهات الأمنية التي شاركت جميعها في الأفعال المكونة للانتهاكات تقصدت فعلاً، ووفق رؤية مسبقة وإطار معد سلفا، الاعتداء على الإعلاميين وإتلاف كل ما بحوزتهم من أدلة مسموعة أو مرئية على الحدث وكيفية وقوعه، علاوة على أنه جرى استهدافهم وهم يرتدون زيا يميزهم كصحفيين وإعلاميين.

ج) تنوع مصادر الانتهاكات: كشفت الاعتداءات والانتهاكات التي تحقق المركز من وقوعها وقام بتوثيقها سواء علم بها من خلال شكوى أم من خلال استمارة استطلاع رأي الصحفيين بحالة الحريات الإعلامية عن اتساع الانتهاكات التي كان مصدرها جهة أمنية أو أشخاصا عاديين، فالقدح والذم كان من أشخاص عاديين، والشتم والإهانة والضرب كان من جهات أمنية، والتهديد كان من الجهتين، واللافت للانتباه أن جهات أمنية مختلفة كانت مسؤولة عن التهديد بالقتل والشتم والاعتداء البدني كذلك.

د) إفلات الجناة من العقاب: بالرغم من اتساع حجم الانتهاكات وبالذات الانتهاكات الجسيمة التي طالت حقوقا أساسية للإعلاميين وشكلت امتهانا لكرامتهم ولسلامة بدنهم، فضلا عن أنها استهدفت إساءة معاملتهم والاعتداء الجسدي واللفظي عليهم، إلا أن أياً من الأشخاص الذين صدرت عنهم هذه الاعتداءات لم يتعرض للملاحقة والمحاكمة.

2.3: أهم الانتهاكات الجسيمة أو الجماعية

تميز العام 2011 بارتكاب انتهاكات جسيمة أو جماعية بحق الإعلاميين في أحداث دوار الداخلية (25/آذار)، وأحداث مسيرة العودة (15/ أيار)، وأحداث ساحة النخيل (15/ تموز)، وأحداث المفرق، وقد اتسمت هذه الانتهاكات بسعة نطاقها وطبيعتها، حيث أنها انصبت في المقام الأول على انتهاك حق الإعلاميين في سلامة بدنهم واتخذت شكل إساءة معاملة لفظية وبدنية. وفيما يأتي عرض لأهم هذه الانتهاكات:

1.2.3: الانتهاكات التي صاحبت أحداث دوار الداخلية (25/ آذار)

تعرض أكثر من 20 إعلامياً بين صحفي ومراسل ومصور إلى اعتداءات جسيمة وواسعة النطاق أثناء تغطيتهم لاعتصام حركة 24/ آذار في دوار الداخلية.

وقد اتخذت هذه الاعتداءات شكل ضرب مبرح بالعصي، وركل بالأرجل وشتم يمتهن الكرامة الإنسانية، علاوة على سقوط حجارة وعصي "البلطجية" على رؤوس الإعلاميين على مرأى رجال الأمن والدرك. وقد تسببت هذه الاعتداءات بإلحاق أذى وضرر كبيرين لعدد من الزملاء، حيث خلفت كسورا لهم في الأرجل والأيدي والرؤوس. كما جرى إدخال عدد منهم إلى المستشفيات، إضافة إلى تحطيم الكاميرات التي كانت بحوزتهم وتكسيرها.

مما لا شك فيه أن الانتهاكات المذكورة هي انتهاكات جسيمة

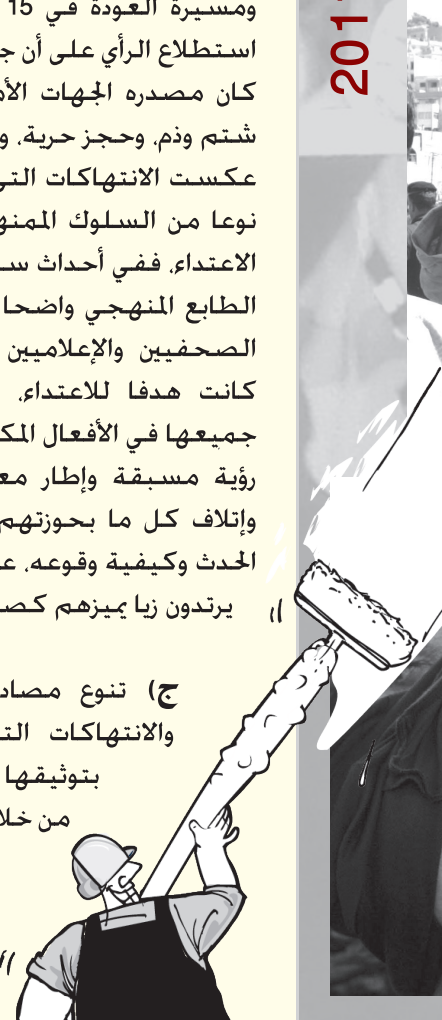

وواسعة النطاق، وقد شملت كلاً من إساءة المعاملة ومنع الإعلاميين من ممارسة عملهم وحرمانهم من التمتع بالحرية الإعلامية، ومسؤولية رجال الأمن العام والدرك ثانية بشأنها. فقد تسببوا أنفسهم ومباشرة بأضرار بدنية ونفسية شديدة لهؤلاء الإعلاميين من جراء قيامهم بالاعتداء البدني واللفظي عليهم، كما أنهم سكتوا عن الاعتداءات المشابهة التي اقترفها أشخاص عاديون من "البلطجية" بحقهم على مرأى ومسمع من رجال الأمن دون أن يسعوا إلى القبض عليهم والشروع بملاحقتهم.

2.2.3: الانتهاكات المتعلقة بأحداث المفرق

من الحالات الأخرى التي ارتكبت فيها انتهاكات جسيمة وجماعية بحق الإعلاميين والحريات الإعلامية حالة أحداث المفرق التي وقعت بتاريخ 23/12/2011. وقد اتسمت الاعتداءات التي وقعت على الإعلاميين في هذه الحالة كذلك بأنها طالت حقوقهم الأساسية، وسلامة بدنهم، وكرامتهم الإنسانية وحريتهم الشخصية بالإضافة إلى تهديد بعضهم بالقتل والتسبب بأضرار بدنية ونفسية بليغة.

كما رصد المركز حالات عديدة تعرض فيها محررو عدد كبير من المواقع الالكترونية إلى ضغوطات من قبل أجهزة أمنية لإزالة خبر الاعتداء من قبل بلطجية على مسيرة المفرق. كما أشار إعلاميون إلى أن مؤسساتهم تعرضت كذلك إلى ضغوط من قبل أجهزة الدولة من أجل "فتح النار على الإسلاميين والحراك الشعبي"، وخاصة بعد أحداث المفرق.

إن الانتهاكات المشار إليها تنطوي كلها على خرق لحق الإعلاميين في سلامة بدنهم، وإلى عدم جواز تعرضهم لإساءة المعاملة، علاوة على أنها تشكل اعتداءً صارخا وجسيما على الحريات الإعلامية. كما أنها تكشف بصورة واضحة على أن تدخلات الدولة في الإعلام لم تعد تقتصر على منع الإعلاميين من تغطية الحدث فحسب، ولكنها أضحت تأخذ شكل تدخل غير ناعم وإملاءات فضلا عن أنها باتت كذلك تذهب إلى الاعتداء على كرامة الإعلاميين وسلامة جسدهم وحريتهم الشخصية.

3.2.3: الانتهاكات المرتكبة في أحداث ساحة النخيل

يعد الاعتداء الذي ارتكبه رجال الأمن وقوات الدرك بحق الإعلاميين أثناء تغطيتهم لأحداث اعتصام ساحة النخيل بتاريخ 15/7/2011 من أكثر الاعتداءات الجسيمة وشدة وقد اثبت المركز في تقرير أولي أصدره بخصوص هذا الاعتداء بتاريخ 30/7/2011 أن هذا الاعتداء كان واسع النطاق، ومتعمداً، ومنهجياً وواسع الناطق.

لقد ثبت للمركز من خلال عملية الرصد وتقصي الحقائق التي أجراها عقب هذا الاعتداء أنه كان متعمداً، ومدبراً ومقصوداً لذاته، خاصة وأن عدداً كبيراً من الزميلات والزملاء الإعلاميين تعرضوا للضرب، وللشتم ولتكسير كاميراتهم وهواتفهم النقالة وهم يرتدون السترة التي وزعها الأمن العام عليهم لتمييزهم عن غيرهم من المشاركين في الاعتصام. وقد تم توزيع السترات عليهم عقب اتفاق على ذلك بين مركز حماية وحرية الصحفيين ونقابة الصحفيين والأمن العام، وذلك كي يتسنى حماية الإعلاميين وعدم الاعتداء عليهم بحجة صعوبة تمييزهم عن المشاركين في الاعتصام. كما أظهرت المعلومات التي جمعها المركز أن عدداً من الزميلات والزملاء ضحايا الاعتداءات جرى التنكيل بهم عقب قيامهم بالكشف عن هويتهم كإعلاميين وصحفيين لرجال الأمن والدرك أو لأنهم شوهدوا من قبل هؤلاء يغطون الأحداث من خلال كاميراتهم وهواتفهم النقالة.

إن اعتداء ساحة النخيل يشكل سابقة غير معهودة، خاصة وأنه لم يكن محدوداً ولا بسيطاً. ورغم انه ليس الأول من نوعه في عام 2011 إلا أنه تميز بالعدد الكبير من الصحفيين والمراسلين والمصورين الذين استهدفوا عمداً وبشكل منهجي بالضرب، والشتم وسوء المعاملة، ما أدى إلى إصابة عدد كبير منهم بإصابات بالغة وجسيمة.

لقد تمكن المركز من توثيق (19) حالة اعتداء على زميلات وزملاء إعلاميين ممن استهدفوا يوم 15/7/2011 من قبل أفراد الأمن العام والدرك وشرطة السير أو من تزيا بزيهم الرسمي من جهات أمنية أخرى. ويمكن إيجاز أهم هذه الحالات التي توثق المركز من وقوع الاعتداء فيها على إعلاميين وإعلاميات على النحو الآتي:

1) الزميل سامي محاسنة الذي أصيب إصابات بالغة شملت كسراً في قصبة يده اليمنى، وتهتك بإبهام اليد وإصابات بالغة في عينه اليسرى بالقرب من العصب البصري. وقد

الإفلات من العقاب

تعرض بالضرب بعصا وبأحذية "بساطير" رجال الأمن العام.

2) الزميل رائد عورتاني من جوردان ديز الذي أدى ضرب قوات الأمن له إلى كسر في ركبته، إضافة إلى كسر كاميرته.

3) الزميل يزن خواص من قناة نورمينا الذي ضرب على يده اليسرى التي كانت تحمل ميكروفونا مما أدى إلى تمزق بأنسجة اليد.

4) الزميل محمد النجار مراسل الجزيرة نت الذي تعرض لضرب وشتم من قبل قوات الأمن العام ومنع من تغطية الأحداث والتصوير.

5) الزميل ياسر أبوهلالة مدير مكتب قناة الجزيرة الذي تعرض للضرب والشتم لمنعه من تغطية الأحداث.

6) الزميلة أمل غباين من وكالة عمون التي حاول رجال الأمن منعها من تصوير اعتدائهم على احد المعتصمين، وقاموا بشتمها مستخدمين ألفاظاً نابية، ومطاردتها بغية الاستيلاء على الكاميرا التي كانت بحوزتها وضربها بالعصي.

7) الزميل أحمد ملكاوي من وكالة سرايا الذي تعرض للضرب وكسرت كاميرته من قبل رجال الأمن بالعصي التي كانوا يحملونها.

8) الزميل علي الزعبي من قناة نورمينا الذي ضربه رجال الأمن بعصا غليظة من الخلف وبشكل مركز على يده لإسقاط الكاميرا منه.

9) الزميل محمد الفضيلات من عمان نت الذي شتمه أفراد الأمن العام بألفاظ نابية ومنعوه من الوصول إلى موقع التصوير.

10) الزميل أنس ضمرة من وكالة عمون الإخبارية الذي اعتدى عليه رجال الأمن بهراوة من الخلف بسبب محاولته ثني رجال الأمن العام من الاستمرار بضرب الزميل محمد الكسواني.

11) الزميل محمد أبوقطي من رويترز الذي انهال رجال الأمن عليه ضرباً، وقاموا بتكسير إحدى كاميراته لأنه كان يصور الاعتداء على المعتصمين وضربهم من قبل أفراد الأمن العام والدرك، إضافة إلى محاولته مساعدة زملائه الإعلاميين الذين كانوا يتعرضون لأقسى صور العنف البدني واللفظي.

12) الزميلة رنا زعرور من قناة العربية التي قام رجال الأمن العام بشتمها بألفاظ نابية ومنعوها من التصوير.

13) الزميلة هبة كيوان من وكالة سرايا الالكترونية التي نالها من عنف رجال الأمن ما نال زملاءها الآخرين.

14) الزميل إسلام صوالحة من موقع عمان بوست الذي طلب منه رجال الأمن الكف عن التصوير، وقام أحدهم بضربه من الخلف برأسه وهو يرتدي خوذة، فسقطت كاميرا الزميل صوالحة جراء ذلك، ولما استأنف الزميل التصوير من خلال هاتفه النقال قام رجال الأمن وشرطة السير أو من يرتدون زيهم بضربه على يده فوقع الهاتف منها.

15) الزميل نضال سلامة من السوسنة الالكترونية الذي ضربه رجال الدرك، وشتموه بألفاظ مهينة وانتزعوا منه الكاميرا وقاموا بتكسيرها.

16) الزميل عامر أبو حمدة من مكتب بي. بي. سي عمان الذي اعتدي عليه من الخلف بدرع يحمله رجال الأمن حينما كان يصور الأحداث، ثم تعرض للضرب ثانية بحزام أحد رجال الأمن على رقبته ويده لمنعه من التصوير.

17) الزميل فهيم كريم من نيويورك تايمز الذي تعرض لاعتداء بدني.

18) الزميل خليل مزرعاوي من جريدة الدستور والذي تعرض للضرب.

19) الزميل محمد حنون من أسوشييتيد برس الذي تعرض للضرب.

لقد لحق في الحالات السابقة وغيرها ـ كما تبين للمركز ـ أضراراً بدنية ونفسية ومادية جسيمة من جراء اعتداء رجال الأمن العام والدرك على الإعلاميين. وقد اتسمت هذه الحالات بقواسم مشتركة مثل استهداف يد الإعلامي لإسقاط الكاميرا من يده، والضرب من الخلف لحجب هوية الجاني عن الضحية، علاوة على أن غالبية الضحايا الإعلاميين كانوا يرتدون سترة الصحافة وكان واضحاً لرجال الأمن والدرك أنهم ليسوا من المعتصمين.

لقد كشفت معظم الحالات التي قام المركز بتوثيقها عن نمطية محددة عند ارتكاب الفعل أو الاعتداء من جانب رجال الأمن والدرك. وما يؤكد الطابع المنهجي للاعتداء أن رجال الأمن والدرك وغيرهم من رجال الأجهزة الأمنية الأخرى كانوا يرتدون زيهم دون أية إشارة لأسمائهم أو لأرقامهم بغية إخفاء هويتهم علاوة على أن الاعتداء على الإعلاميين وقع فيما كان الإعلاميون يرتدون سترات تميزهم عن غيرهم من المعتصمين، وشملت شتائم رجال الأمن لهم على ألفاظ واضحة تدل على استهدافهم.

إن الاعتداء الذي شاركت فيه أجهزة أمنية مختلفة ضد الإعلاميين في ساحة النخيل يشكل انتهاكاً واضحاً وصريحاً

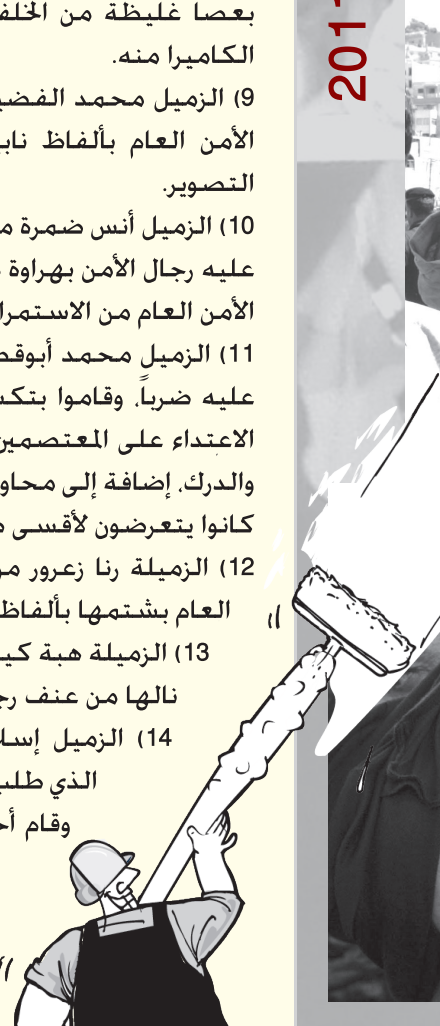

لأحكام كل من الدستور الأردني، والقانون الأردني، واتفاقيات حقوق الإنسان التي صادق عليها الأردن ونشرها في الجريدة الرسمية. فهذا الاعتداء هو اعتداء على حرية الرأي والتعبير بما فيها الحرية الإعلامية. وتحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، والحق في الاجتماع السلمي والحق في الوصول إلى العدالة وسبل الإنصاف الفعالة علاوة على أنه ينطوي على خرق لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام القوة في سياق إنفاذ القانون. وهي كلها انتهاكات توجب إنصاف الضحايا، وتعويضهم ومساءلة الجناة جنائيا ومدنيا وإدارياً على السواء.

أما فيما يتعلق بدور المركز في التعامل مع حادثة النخيل، فقد اصدر بتاريخ 15/7/2011 تقريرا أوليا بشأن الحادثة بعد أن قام بعملية تقصي للحقائق وجمع للمعلومات. وقد تبين للمركز بشكل واضح في حينها مسؤولية سائر الأجهزة الأمنية عن الاعتداء. وسعى المركز إلى تحريك دعاوى جزائية ومدنية لملاحقة الجناة وإنصاف الضحايا. وبالفعل قام عدد من الزملاء المعتدى عليهم بتوقيع وكالات للمحامين العاملين ضمن وحدة " ميلاد" ولكنهم تراجعوا عن ذلك باستثناء الزميلين نضال سلامه وإسلام صوالحة. وقد انعقد الرأي القانوني على أن حالة هذين الزميلين ليست صلبة من الناحية القانونية ولن يكون للإجراءات القضائية أي جدوى في ضوء الوقائع والملابسات المحيطة بهما.

4.2.3: الانتهاكات المرتكبة خلال تغطية "مسيرة العودة"

تعرض الإعلاميون لاعتداء آخر جسيم، وجماعي ومنهجي من قبل رجال يتبعون أجهزة أمنية مختلفة بما فيها الأمن العام والدرك، إضافة إلى "البلطجية" خلال قيامهم بعملهم وتغطية أحداث مسيرة حق العودة في 15/5/2011 وذلك في منطقة الكرامة.

وفي هذا الانتهاك، كما في غيره من الانتهاكات الجسيمة، لاحظ المركز أن الانتهاك كان مقصوداً ومستهدفاً. فقد استهدف المعتدون كاميرات الإعلاميين ووسائل تغطيتهم للحدث وقاموا بالاعتداء بدنياً ولفظياً على الإعلاميين، كسروا سياراتهم ومعداتهم فضلاً عن أنهم استولوا على أشرطة التسجيل الخاصة بهم، وأعادوا منها ما لا يخص أحداث المسيرة واحتفظوا بتلك التي توثق الانتهاكات التي ارتكبها رجال الأجهزة الأمنية على المشاركين في المسيرة المطالبين بالعودة إلى فلسطين.

يرى مركز حماية وحرية الصحفيين أن الاعتداءات التي ارتكبت بحق الإعلاميين أثناء تغطيتهم لأحداث "مسيرة العودة" لا تختلف عن الانتهاكات الجسيمة الأخرى التي تورطت فيها جهات أمنية مختلفة، وأنها سلسلة من حلقة متواصلة من الانتهاكات الجماعية والجسيمة التي استندت على إساءة المعاملة، والاعتداء البدني واللفظي والحط من كرامة الإعلاميين لمنعهم من ممارسة عملهم بحرية وتكميماً لحرية الصحافة والإعلام.

3.3: الانتهاكات الفردية

بالإضافة إلى الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق أو الجماعية، وقعت على الإعلاميين انتهاكات أخرى وكثيرة فردية، وقد طالت هذه الانتهاكات الفردية أكثر من حق من الحقوق والحريات المعترف بها دولياً والتي يلتزم الأردن باحترامها، وضمانها وحمايتها، وتجدر الإشارة إلى أن السواد الأكبر من هذه الانتهاكات تمس أكثر من حق أو حرية لأن انتهاكات حقوق الإنسان بطبعها وبحكم الترابط بين حقوق الإنسان المختلفة تتصف بكونها مركبة ومتعددة الجوانب. وقد انصبت الانتهاكات التي تحقق المركز من وقوعها في عام 2011، إضافة إلى الانتهاكات الجسيمة المذكورة سابقاً، مجموعة واسعة من الحقوق الإنسانية والحريات الإعلامية من قبيل: الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالحرمان من الحق في الحياة، تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، الحق في الحرية الشخصية والأمان، حرية التعبير والإعلام، حق الحصول على المعلومات، الحق في الاجتماع السلمي، تحريم الدعوة إلى الكراهية أو العداوة أو العنف والحق في الوصول إلى العدالة وسبل إنصاف فعالة.

وبالنسبة لكل من الحق في الحصول على المعلومات والحق في الوصول إلى العدالة، فلن يتضمن هذا البند عرضا للانتهاكات الفردية المتعلقة بها وسيتم تناول الانتهاكات المتعلقة بكل واحد منهما في بند خاص به، وذلك لأن التجربة دلت على صعوبة، وربما استحالة، إقامة الأدلة على انتهاك حق الحصول على المعلومات، ما دعا المركز على التعامل معها بصورة وآلية مختلفة في هذا العام.

ومن بين (78) شكوى وبلاغ و(52) حالة رصدها المركز في عام 2011، تبين للمركز أن (106) منها تنطوي على انتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو من الحريات الإعلامية. وفيما يلي عرض لبعض هذه الانتهاكات بحسب الحقوق والحريات المعتدى عليها:

1.3.3: الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالحرمان من الحق في الحياة

لاحظ المركز في عام 2011 ازدياد عدد الانتهاكات التي تتعلق بالتهديد في الاعتداء على الحق في الحياة، وقد رصد المركز عدداً منها وتحقق من وقوعها. واللافت للنظر أن هذه التهديدات جاءت من جانب أشخاص عاديين وبرلمانيين وأهم الانتهاكات التي وثقها المركز في هذا السياق:

أ) تهديد عدد من البلطجية للزميلة هيام عوض.

ب) تهديد الزميل شادي سمحان من وكالة "عمان جو" بالقتل.

ج) تهديد الزميل أحمد الحياري من وكالة وطن نيوز الإخبارية بالقتل.

د) تهديد الزميل يوسف ضمرة من صحيفة الغد بالقتل.

2.3.3: الاعتداءات الماسة بتحريم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة

أسوة بما كان عليه الحال في عام 2010، تميز العام 2011 كذلك بكثرة الشكاوى التي كان موضوعها ادعاءات بتعرض أصحابها إلى معاملة سيئة بشتى صورها وأشكالها بما في ذلك طبعاً الاعتداء البدني واللفظي، والتهديد، والاستدعاء الأمني نتيجة العمل الإعلامي والاحتجاز غير القانوني أو التعسفي في ظروف سيئة.

وبالإضافة إلى الانتهاكات الماسة بكرامة الصحفيين وحقهم في عدم الخضوع لمعاملة سيئة التي رصد المركز وقوعها ضمن الانتهاكات الجسيمة أو الجماعية، تمكن المركز في عام 2011 من التحقق من وقوع انتهاكات فردية كذلك تمس تحريم إساءة المعاملة وسلامة بدن الصحفيين وكرامتهم وفيما يأتي عرض لعدد منها:

1.2.3.3: الاعتداء على الزميل نضال سلامة من "وكالة السوسنة" جسدياً

جاء في شكوى الزميل نضال سلامة انه توجه إلى سلحوب لتغطية مهرجان خطابي، وعندما تقدم رئيس المكتب السياسي لحزب جبهة العمل الإسلامية لإلقاء كلمته شرع "البلطجية" بالعمل على تخريب المهرجان وإفساده، فقام الزميل بتصوير ذلك، فحاول أحد البلطجية خطف الكاميرا منه دون جدوى. فجاءت مجموعة من البلطجية وشرعت بضرب الزميل معاذ ملكاوي مندوب سرايا، وهذا دفع بالزميل نضال للذهاب لنجدته فتجمهر البلطجية عليه وقاموا بالاعتداء عليه بالضرب، وخطفوا الكاميرا منه وقاموا بتكسيرها علاوة على أن حجراً أصاب يده اليسرى فتسبب له برضوض ويؤكد الزميل نضال انه وزميله ملكاوي كانا يرتديان باجة الصحافة.

إن الاعتداء الذي تعرض إليه الزميل نضال يشكل اعتداء بدنيا، وهو ينطوي على خرق لحقه في سلامة بدنه ومعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة تخالف المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (16) من اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب أو اللا إنسانية أو المهينة. كما انه ينتهك الحرية الإعلامية ويشكل جرما بحسب قانون العقوبات الأردني وما يقال بشأن الزميل نضال يقال بشأن الزميل ملكاوي.

ويرى المركز في هذا السياق أن سياسية إفلات المعتدين من الملاحقة هي التي عززت مثل هذه الاعتداءات على الإعلاميين في عام 2011.

2.2.3.3: المعاملة المهينة للزميل ناصر شديد من قناة بي.بي.سي من قبل رجال أمن المطار

أوضح الزميل ناصر شديد انه طلب منه فور وصوله إلى مطار الملكة علياء عصر يوم 15/8/2011 عنوان منزله ورقم هاتفه، وان هذا الطلب يكرره موظفو أمن المطار في كل مرة يتقدم فيها لهم بجواز سفره.

وأضاف انه يتعرض للسؤال ذاته منذ (11) عاماً وفي كل مرة يسافر فيها، وقدرها الزميل بأكثر من (60) سفره منذ ذلك التاريخ. وأضاف الزميل شديد أنه بسبب هذه الممارسة المتكررة والمملة أخبر رجل الأمن أنه ليس لديه عنوان ولا هاتف، فصرخ موظف الأمن به طالباً منه أن يدخل إلى الغرفة الخلفية. وما أن دخل إليها، حتى بادره موظف الأمن برمي جواز على الحائط وصرخ: "بدي أرفش ببطنك، بدي أدعس على راسك" لأكثر من مرة ثم طلب منه مراجعة المخابرات لوجود تعميم عليه منهم

وقد أكد الزميل على أن هذه الممارسات باتت اعتيادية من قبل أمن المطار بما في ذلك سؤاله عن سبب ترحيله من الهند عندما كان مراسلاً للجزيرة في عام 2000.

يعتقد المركز أن هذا الاعتداء المتكرر والمنتظم الذي يرتكب بحق الزميل شديد كلما عاد من السفر يشكل معاملة مهينة بحقه، وأنه ينطوي على مخالفة لتحريم المعاملة السيئة. علاوة على انتهاك حقه في حرية التنقل. إضافة إلى كونه ينطوي على تحقير له بحسب القانون الأردني.

3.2.3.3: إساءة معاملة الزميل محمد الحوامدة من موقع خبرني من جانب أحد النواب

أشار الزميل محمد الحوامدة في شكواه أنه في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم السبت الموافق 3/12/2011 وصل موقع خبرني رسالة تتضمن تهديدا ووعيداً ولكنها كانت من مجهول. وبعد عشرة دقائق تلقى الموقع على هاتفه النقال اتصالاً من أحد أعضاء مجلس النواب استرسل فيه النائب بالشتم وتهديد الموقع نتيجة ورود اسمه خطأ في خبر نشره الموقع بأسماء مانحي الثقة إلى حكومة الخصاونة وحاجبيها، رغم أن الموقع صحح هذا الخطأ وقد قال النائب للزميل الحوامدة بأنه "سيرفش ببطنه" و"سيكسر المكتب على راسه" إلى جانب عبارات أخرى امسك الزميل عن ذكرها وقد ذكر الزميل انه تقدم هو وزملاء له بالموقع تعرضوا من النائب من خلال اتصاله لتهديدات وشتائم "غيث العضايلة ومحمود المغربي" بشكوى إلى مركز أمن الشميساني.

إن الحادثة التي ذكر الزميل ثابتة من خلال وجود أكثر من شخص استهدف بها وشهد وقوعها، علاوة على أنها واردة في محاضر الجهات الأمنية على إثر الشكوى التي تقدم بها الزميل.

وعلى أي حال، فإن الزميل الحوامدة تعرض لإساءة معاملة وبالأخص إلى معاملة مهينة من قبل النائب، وهي معاملة تشكل اعتداء لحرية الإعلام وللحق في عدم الخضوع لمعاملة سيئة المكفول له في اتفاقيات حقوق الإنسان وفي القانون الأردني.

4.2.3.3: الاعتداء على الزميل إسلام صوالحة من عمان بوست أثناء اعتصام تنسيقية أحزاب المعارضة والحراك الشعبي

جاء في شكوى الزميل إسلام صوالحة أنه أثناء قيامة بتغطية الاعتصام الذي أقيم في ساحة الدوار الرابع بتاريخ 16/7/2011، والذي نظمته تنسيقية أحزاب المعارضة وتنسيقية الحراك الشعبي والشبابي، وبعد مغادرة المعتصمين ودخول مناوئي الاعتصام إلى ساحة الدوار، تعرض له أحدهم وقام بأخذ الكاميرا التي كان يصور بها، ثم ضربه على وجهه وكتفه، واشترك هو وآخران بشتمه وركله على مرأى ومسمع رجال الأمن دون أن يقوموا بمنعهم من ذلك على اقل تقدير واستطرد الزميل صوالحة موضحاً أن رجال الأمن طلبوا منه مغادرة المكان وعدم استفزاز الموجودين، فرفض الخروج حتى يعيدوا إليه كاميرته. وبعد خمس دقائق احضر احد ضباط الأمن العام الكاميرا له وأخبره أنه وجدها على الأرض.

وأضاف الزميل في شكواه أن الشخص الذي اعتدى عليه أفصح عن اسمه ومكان إقامته وطلب منه أن يتقدم بشكوى إن كان يستطيع ذلك وغادر هذا الشخص ساحة الدوار دون القبض عليه والتحقيق معه. والغريب أن رجال الأمن العام قاموا بتوصيل الزميل صوالحة بسيارة تابعة للأمن حرصاً على عدم تتبع "البلطجية" له ولكنهم بدلا من القبض عليهم قاموا باتخاذ طرق مختلفة للتمويه على "البلطجية" وقد أرفق الزميل صوالحة فيديو يوثق الاعتداء المذكور عليه كاملاً.

ينطوي الاعتداء على الزميل صوالحة على إساءة معاملة تصل إلى المعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة المحظورة بموجب المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (16) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة وقانون العقوبات الأردني.

5.2.3.3: الاعتداء على الزميل حسان التميمي من صحيفة الغد من قبل رجال الأمن

على اثر رصد المركز للحادثة التي نشرت وقائعها مواقع إلكترونية عديدة والتي تعرض فيها الزميل حسان التميمي للاعتداء من قبل رجال الأمن أثناء تغطيته لاعتصام السلفيين في الزرقاء بتاريخ 15/4/2011، بادر المركز للاتصال بالزميل والحصول منه على معلومات بشأن الحادثة وقد أوضح الزميل

حسان انه كان يجهز نفسه لتصوير الاعتصام، فتفاجأ بضابط من الأمن العام برتبة مقدم واسمه حسن المومني يقوم بإمساكه من يده وليها قائلاً له: "بدي أشوف الصور التي صورتها"، فأخبره الزميل حسان أنه لم يلتقط أية صورة وأن الصورة الموجودة في الكاميرا صور خاصة به وبعائلته، لكنه أخذ الكاميرا منه عنوة وقال بصوت مسموع: "بديش أشوف ولا كلب هون"، وتفقد الصور ولما تأكد عدم وجود أية صورة تخص الاعتصام أعاد الكاميرا له مع رجل أمن يرتدي زيا مدنيا وطلب منه أن يمسك عن الحديث في الموضوع.

وأضاف الزميل حسان أنه عند وقوع الاشتباكات بين رجال الأمن والمعتصمين كان يغطي الأحداث، فتفاجأ برجل يرتدي بدلة سوداء قام بضربه على قدميه من الخلف، ما أدى إلى وقوعه أرضاً وإصابته برضوض، وأضاف الزميل التميمي أنه تعرض لضغوطات عديدة لمنع نشر الخبر في المواقع الالكترونية.

ينطوي الاعتداء على الزميل التميمي على إساءة معاملة واضحة إضافة إلى انتهاك الحرية الإعلامية من خلال منعه من التغطية. وهما انتهاكان يخالفان اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الأردني على حد سواء.

3.3.3: الانتهاكات الماسة بالحرية الشخصية

إلى جانب الانتهاكات والاعتداءات السابقة، تمكن المركز في عام 2011 من توثيق عدد من الاعتداءات المتعلقة بالحرية الشخصية لإعلاميين وحرمانهم من حريتهم تعسفا وبشكل غير قانوني. وإذا كان انتهاك الحرية الشخصية والحرمان من الحرية يتقاطع مع إساءة المعاملة قطعا إلا أنه انتهاك له ذاتيته التي تستدعي التعامل معه بهذه الصفة. وفيما يأتي عرض لعدد من هذه الانتهاكات:

1.3.3.3: توقيف الزميل علاء الفزاع من موقع خبر جو من قبل مدعي عام محكمة أمن الدولة

جاء في شكوى الزميل علاء الفزاع أنه قام بتاريخ 28/5/2011 بنشر خبر على موقع "خبر جو" بعنوان "المطالبة بالأمير حمزة ولياً للعهد. صفحة على الفيسبوك بمشاركة وزراء ونواب سابقين وحاليين". وقد أوضح الزميل الفزاع أن الخبر نشر بلغة محايدة وتضمن وضعاً حياديا لما هو موجود على صفحة الفيسبوك التي تضم أسماء وزراء سابقين وحاليين ولم يتضمن الخبر أي تقييم أو إبداء لوجهة نظر من جانب الزميل الفزاع بحسب ما ذكر في شكواه.

وأضاف الزميل الفزاع أنه تلقى بتاريخ 31/5/2011 اتصالاً من مدعي عام محكمة أمن الدولة المقدم فواز العتوم طلب فيه منه الحضور "للدردشة وشرب فنجان قهوة صباح اليوم التالي". ولما ذهب الزميل الفزاع صباح يوم 1/6/2011 إلى مدعي عام محكمة أمن الدولة جرى سؤاله عن الخبر المنشور وأبلغ بأنه متهم بالعمل على تغيير الدستور بطريقة غير مشروعة خلافاً لأحكام المادة 136 من قانون العقوبات، ولم يستجاب لطلب الزميل الفزاع بتثبيت ما قاله وهو أنه نشر خبراً ولم يعمل على تغيير الدستور كما استطرد الزميل في شكواه مؤكداً على أنه جرى الإصرار على إضافة جملة لم تصدر عنه وهي أنه علم بعد نشر الخبر انه مخالف للقانون. كما رفض طلبه بتثبيت ما قاله بان ما نشره يندرج ضمن حرية الرأي والتعبير واصدر المدعي العام قراراً بتوقيفه (14) يوماً في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة وأكد الزميل كذلك انه عند حضور المحامين لم يسمح له بالتحدث معهم لإعلامهم بالتهمة المنسوبة إليه وسبب التوقيف واستمر الزميل الفزاع موقوفاً لمدة خمسة أيام من 5/6/2011/1/6-. وقد كان لمركز حماية وحرية الصحفيين دور مهم في متابعة قضية الزميل علاء، فقد قدم المركز للزميل من خلال وحدة " ميلاد" العون القانوني اللازم سواء أمام المدعي العام أم بعد توقيفه في مركز وإصلاح الجويدة. فقد توجه المحامون العاملون في إطار الوحدة إلى مكان توقيف الزميل وحصلوا منه على وكالة لتمثيله في سائر الإجراءات المتخذة أمام المدعي العام واتصلوا معه أولا بأول في اثناء فترة احتجازه. كما قامت وحدة سند دور مهم في رصد الانتهاك وتوثيقه، وفي التنسيق مع وحدة ميلاد بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لمساعدة الزميل علاء عقب احتجازه وحرمانه من حريته.

من الواضح للمركز أن هذه الحالة تنطوي على انتهاكات عديدة للحقوق الإنسانية للزميل علاء الفزاع، فضلاً عن حرية الإعلام والنشر وأبرز انتهاك من هذه الانتهاكات هو حرمان الزميل الفزاع من حريته من خلال توقيفه على فعل يندرج ضمن حرية الإعلام والنشر.

ويرى المركز أن كون الفعل الذي أثاره الزميل مجرماً في قانون العقوبات لا يمنع من وجود انتهاك لحريته الشخصية

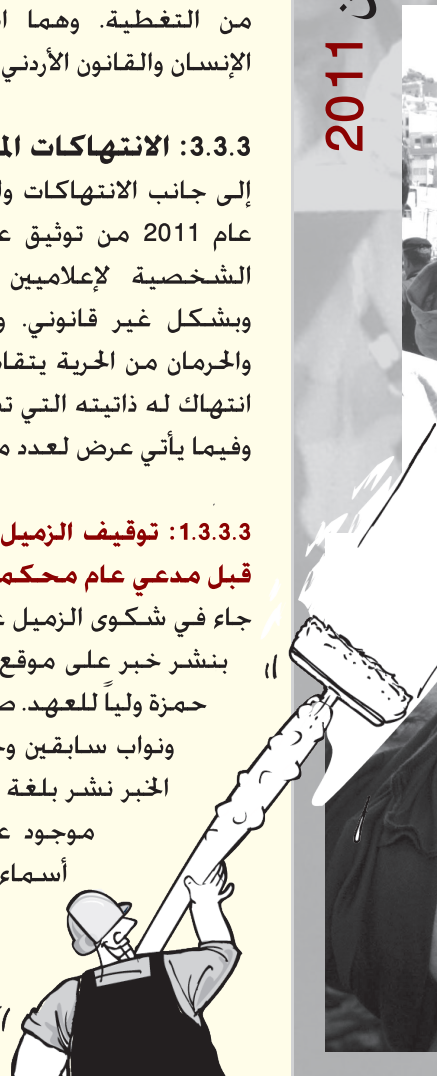

المكفولة بموجب المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولحرية الرأي والتعبير الواردة في المادة (19) من العهد ذاته وما جاء بشأنها في التعليق العام رقم (34) للجنة المعنية بحقوق الإنسان التي تشرف على تطبيق العهد المذكور كما أن الحالة تنطوي على انتهاك لضمانات المحاكمة العادلة كما وردت في المادة (14) من العهد ذاته كذلك.

2.3.3.3: حجز حرية الزميل زياد الطهراوي من جريدة البيداء من قبل مدير المؤسسة الاستهلاكية المدنية. فرع رأس العين

من بين الانتهاكات الماسة بالحرية الشخصية والتي لفتت انتباه المركز قيام مدير المؤسسة الاستهلاكية المدنية. فرع رأس العين بحجز حرية الزميل زياد الطهراوي والتعرض لحريته الشخصية وقد أوضح الزميل الطهراوي انه في تاريخ 13/8/2011 شاهد أثناء مروره من أمام المؤسسة الاستهلاكية المدنية. فرع رأس العين تجمهراً لعدد كبير من الناس فسألهم عن سبب ذلك، فأخبروه أن مدير المؤسسة يقوم بتصرفات سلبية من بينها إغلاق الباب قبل ساعتين من انتهاء الدوام الرسمي، ولا يتعامل مع الجمهور بطريقة حضارية. واستطرد الزميل الطهراوي بأنه حاول الدخول لمشاهدة واقع الحال بعينه، فإذا بأحد الموظفين يقوم بدفعه ويمنعه من الدخول، فأخبره الزميل الطهراوي أنه لا يريد شراء سلع ولكنه صحفي ويرغب بمشاهدة السوق، فقال له الموظف: "شو أسوي لك روح حل عني"، فقال له الزميل أنه يريد أن يقابل المدير فأخبره الموظف أن المدير "مش فاضي" وتمكن الزميل من الدخول إلى السوق والوصول إلى المدير وبعد نقاش بينهما صرخ المدير قائلاً: "أنا حر واللي موش عاجبه لا يجي عندي وأنا عندي صلاحيات من المدير العام بأن أغلق السوق في أي وقت"، وتركه المدير وأعطى الأوامر بإغلاق الباب على الزميل الطهراوي. وذكر الزميل في شكواه أنه لما سأل المدير عن سبب إغلاق الباب عليه وطلب منه أن يفتحه، بدأ المدير بالضحك وقال لموظف كان معه: "افتح له خلينا نشوف غيره".

لقد تناقلت مواقع الالكترونية خبر هذا الاعتداء، ويبدو من شكوى الزميل دقة وصفه لما حدث معه والتوافق الشديد بين أجزاء الشكوى والرواية التي تتضمنها وعلى أي حال، يشكل سلوك مدير المؤسسة الاستهلاكية فرع رأس العين ينطوي على مساس واضح بحق الزميل الطهراوي بالحرية الشخصية، علاوة على أنه يشكل انتهاكاً لنص المادة (178) من قانون العقوبات الأردني.

4.3.3: الانتهاكات الماسة بحرية الإعلام والتعبير والنشر

استقبل المركز في عام 2011 ورصد عدداً كبيراً من الشكاوى والحالات التي تتعلق باعتداءات على حرية الإعلام والتعبير والنشر. وقد تحقق المركز من أن جزءاً منها قد انطوى فعلاً على انتهاك لهذه الحرية وقام بتوثيقها. وقد تنوعت أشكال الاعتداء على هذه الحرية، وشملت صوراً عديدة ولكنها تختلف إلى حد ما عن الصور التي رصدها المركز ووثقها في السنوات السابقة ففي عام 2010، كانت أهم الأشكال التي رصدها المركز: المنع من النشر، الرقابة المسبقة، وقف ترخيص مؤسسة إعلامية والتهديد وإساءة المعاملة أما في هذا العام فإن الشكل الأبرز والأكثر شيوعاً لانتهاك حرية الإعلام والنشر هو المضايقة والتهديد والاعتداءات على ممتلكات الإعلاميين أو المؤسسات الإعلامية. وعلى الرغم من أن التقرير تضمن عرضا سابقا لانتهاكات تنطوي على إساءة معاملة، ولكنه يبادر في هذا البند المخصص للانتهاكات الماسة بحرية الإعلام والتعبير والنشر إلى عرض عدد من الانتهاكات التي تتعلق بشكل حصري بهذه الحرية أياً كان شكل الاعتداء المستخدم فيها، ويمكن عرض أهم الحالات على النحو التالي:

1.4.3.3: الاعتداء على مكتب وكالة الصحافة الفرنسية

من الانتهاكات الأبرز على حرية الإعلام في عام 2011 الاعتداء الذي تعرض له مكتب وكالة الصحافة الفرنسية في عمان بتاريخ 15/6/2011، فقد هاجم نحو عشرة أشخاص المكتب المذكور وعاثوا فيه خراباً وتكسيراً فحطموا أثاثه ومحتوياته. وقد تزامن هذا الاعتداء مع قيام وكالة "فرانس برس" بنشر معلومات عن تعرض موكب الملك عبدالله الثاني لرشق بالحجارة.

وفي وقائع الاعتداء الذي رصده المركز وأصدر بشأنه بياناً أدان فيه الاعتداء وطالب بمساءلة المعتدين، تبين أن مجموعة من الأشخاص تقدر بعشرة أشخاص، كانوا غاضبين، ويحملون عصيا وقضبانا معدنية هاجمت المكتب، وكسرت نوافذه الخارجية وحطمت الطاولات، والكراسي، والهواتف وبعض الملفات الموجودة في صالة الانتظار داخل المكتب. وحاولوا الدخول إلى داخل المكتب دون جدوى. وجاءت هذه التفاصيل على لسان الزميل كمال طه الذي كان موجوداً في المكتب أثناء الاعتداء وتمكن من الخروج سالماً من باب جانبي كما أكد الزميل أنه أسرع وأقفل أبواب المكتب الداخلية الرئيسية كي لا يتمكن المهاجمون من الدخول.

وأكدت مديرة مكتب "فرانس برس" في عمان الزميلة رندا حبيب أنها تلقت قبيل الاعتداء اتصالا هاتفيا من شخص اتهمها بالاعتداء على الأمن وهددها بقولة "سنجعلك تدفعين الثمن غالياً".

يرى المركز أن الاعتداء على مكتب "فرانس برس" في عمان يشكل حلقة في سلسلة اعتداءات تكررت ولا زالت تتكرر غايتها الحد من حرية الإعلام والنشر، وإرهاب الإعلام والإعلاميين.

إن الاعتداء المذكور يشكل خرقاً جسيماً لحرية الإعلام والنشر والمكفولة في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، علاوة على انتهاك حق الضحايا في الوصول إلى سبيل إنصاف فعال وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذا الانتهاك.

2.4.3.3: النيل من سمعة الزميل عريب الرنتاوي من صحيفة الدستور بسبب مقاله المعنون بـ "من أي إناء ينضح هؤلاء الإصلاحيون"؟!

من الانتهاكات الأخرى البارزة لحرية الرأي والتعبير ما تعرض له الزميل عريب الرنتاوي بسبب مقالة المعنون بـ "من أي إناء ينضح هؤلاء الإصلاحيون؟!" من تشهير ونيل بسمعته ومكانته الصحفية، فضلاً عن تهديدات مختلفة تعرض لها عقب نشر المقال المذكور.

لقد أكد المركز في بيانه الذي أصدره بشأن هذه الحالة بعد أن قام برصدها، أن الزميل الرنتاوي نشر مقالاً عبر فيه عن وجهة نظره بصرف النظر على الاختلاف أو الاتفاق معه بشأنها، وأن حملة التشكيك به، والافتراء عليه وتهديده تشكل انتهاكاً لحقه في حرية الرأي والتعبير المكفولة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، علاوة على أنها تنتهك أحكام القانون الأردني.

ويؤكد المركز في هذا السياق على أن من أهم أسس الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، التعددية والتسامح وقبول الرأي والرأي الآخر، وهذا ما أكدته صحيفة الدستور في بيانها الذي صدر عقب نشر المقال والحملة التي نالت من سمعة الزميل الرنتاوي، إذ أنها اعتبرت المقال معبراً عن الرأي الشخصي للزميل الرنتاوي وأنها نشرته من باب حرية التعبير.

3.4.3.3: الاعتداء على مقر صحيفة "الغد" والعاملين فيها ومحاولة منع توزيع أحد أعدادها

يشكل الاعتداء الذي وقع على مقر صحيفة "الغد" وتهديد موظفيها والعاملين على مرآى ومسمع من رجال الأمن صورة واضحة عن حجم وطبيعة الانتهاكات التي طالت حرية الإعلام والنشر في الأردن في عام 2011.

ففي فجر يوم الجمعة الموافق 11/11/2011، قامت مجموعة من الأشخاص بالاعتداء على مقر صحيفة الغد، وحاولت منع توزيعها احتجاجاً على خبر نشرته الصحيفة عن لجنة التحقيق في هروب الباخرة "السور" من ميناء العقبة كما اعتدت المجموعة على أحد الموزعين وكسرت رجله، فضلا على قيامها بتهديد الموظفين والعاملين في الصحيفة وقد وقع الاعتداء رغم حضور قوة من الأمن العام إلى الصحيفة دون أن تحرك ساكناً، ما سهل استكمال الاعتداء.

وقد رأى مركز حماية وحرية الصحفيين في بيانه الذي أصدره بخصوص هذا الاعتداء انه تطور خطير يعصف بحرية الإعلام ويكشف عن تراخي الدولة في إنفاذ القانون لحماية الحريات الصحفية، وأبدى المركز في بيانه انه من الغريب والخطر أن يقوم مواطنون وبعضهم في موقع المسؤولية بممارسة عمليات الانتهاك والتهديد والوعيد للإعلاميين، بل ويمارسوا عمليات بلطجة بحق الصحافة وخرق للقانون أمام مرآى وسمع الحكومة وأجهزتها الأمنية، ودون مساءلة ومحاسبة المتورطين فيه.

إن هذا الاعتداء يشكل خرقا لحرية الإعلام والنشر، كما انه يشكل انتهاكاً لقانون العقوبات الأردني، ولا يقتصر الانتهاك على الأشخاص العاديين ولكن السلطات العامة والأجهزة الأمنية مسؤولة كذلك عن هذا الانتهاك لسكوتها وعدم اتخاذها التدابير اللازمة لمنع الاعتداء ولوقفه وملاحقة الجناة.

4.4.3.3: إلزام الزميل غيث العضايلة من "موقع خبرني" بالكشف مصادر معلومات قام بنشرها

في شكواه التي استقبلها منه المركز، أوضح الزميل غيث العضايلة أنه تلقى اتصالاً من رجل أمن طلب منه أن يراجع مديرية البحث الجنائي في عمان للتباحث حول معلومات

رفض رجل الأمن ـ كما ذكر الزميل ـ الإفصاح عنه، فاعتذر الزميل عن إجابة طلبه بسبب غموض الطلب وعدم وجود أمر قضائي.

وأضاف الزميل، أنه إثر هذه المكالمة حضر رجلا أمن يرتديان زياً مدنياً إلى موقع خبرني الالكتروني وأبرزا له مذكرة مكتوب عليها "عاجل جداً جداً" صادرة من مدعي عام عمان وتتضمن وجوب تزويده بهوية الشخص الذي زود الزميل العضايلة بوثائق من مكتب رئيس مجلس النواب سبق لموقع خبرني أن قام بنشرها وكانت تتعلق بمماطلة (24) نائباً في إشهار ذمتهم المالية وأشار الزميل العضايلة إلى أنه تقدم برد رسمي ومكتوب رفض فيه الإفصاح عن مصدر معلوماته وأكد فيه كذلك على الالتزام بما جاء في هذا الخصوص في قانوني المطبوعات والنشر ونقابة الصحفيين.

إن شكوى الزميل العضايلة تتعلق بمحاولة إلزامه بالكشف عن مصادر معلومات ووثائق حصل عليها بصفته الشخصية، وهي بالنتيجة تشكل انتهاكاً لمبدأ راسخ من المبادئ الحاكمة لحرية الإعلام والنشر وهي حرمة مصادر معلومات الصحفي وسريتها وعدم جواز إلزامه بالكشف عنها.

5.4.3.3: استقالة الدكتور محمد الحباشنة من قناة رؤيا بسبب ضغوط أمنية

من الانتهاكات التي رصدها المركز في عام 2011 استقالة الدكتور محمد الحباشنة من قناة رؤيا بعد إصرار إدارة القناة على إلغاء استضافة المعارض المهندس ليث شبيلات في برنامج "نبض البلد" وقد جاء إصرار الإدارة ـ بحسب الدكتور الحباشنة ـ نتيجة اتصال هاتفي من جانب الأجهزة الأمنية والطلب إليهم بعدم إجراء المقابلة.

وقد بعث الدكتور الحباشنة برسالة إلى وزير الدولة لشؤون الإعلام جاء فيها أن ما دفعه لإرسالها هو رغبته في أن يبين "أن التدخلات الأمنية في الحريات الإعلامية في الأردن ما زالت حاضرة بقوة"، وأنه جرى "الضغط على مالكي القناة بمنع استضافة شخصية أردنية في برنامج نبض البلد"، وأنه لا يعتقد "أن رأي وموقف ليث شبيلات يمثل خطراً على الأردن ولكن الخطر الحقيقي يكمن في أننا نتمنى الحماية ونتوقعها من جهاز وطني لا يظهره ذكاء في تقيم المشهد العام ولا الاتعاظ من المحيط بلجوئه إلى الاعتقاد السطحي أن منظومة الأمن الخانق هي السبيل لحماية الوطن أو النظام، متغاضين عن حقيقة أن حرية التعبير بل كفالة حرية التعبير هي من ضمانات بقاء الحكم الرشيد واستقراره.

إن تدخل الأجهزة الأمنية في الحالة السابقة وموقف إدارة القناة يشكلان انتهاكاً واضحاً لحرية الإعلام والتعبير فضلاً عن أن هذا التدخل دفع الدكتور الحباشنة على ترك العمل في القناة بسبب التدخل غير المهني في ممارسته لعمله داخل القناة؛ ما يشكل انتهاكا واضحا لحرية الرأي والتعبير والإعلام.

5.3.3: الانتهاكات المتعلقة بالحق في تكوين الجمعيات وحرية الانضمام أو عدم الانضمام إليها

من بين الحقوق الأساسية التي ينبغي على السلطات العامة احترامها وتأمينها للإعلاميين حق تكوين الجمعيات وحرية الانضمام أو عدم الانضمام إليها. وقد رصد المركز في عام 2011 حالة تضمنت انتهاكاً واضحا لهذا الحق ولكن المحاكم الأردنية أنصفت ضحايا الانتهاك وأقرت لهم بهذا الحق وفيما يأتي عرض للحالة الوحيدة التي قام المركز بتوثيقها في هذا السياق:

1.5.3.3: اعتراض نقابة الصحفيين على ترخيص جمعية "اتحاد الصحافة الالكترونية"

بادر عدد من الزملاء الإعلاميين والصحفيين العاملين في مجال الصحافة الالكترونية إلى العمل على تأسيس "اتحاد للصحافة الالكترونية" وقد حصل مؤسسو الاتحاد على ترخيص من قبل الجهات المختصة. واللافت للانتباه أن نقابة الصحفيين اعترضت بشدة على تكوين هذه الجمعية وترخيصها. وعبر مجلس النقابة عن انه سيتصدى بحزم لمحاولات تفتيت الجسم النقابي الصحفي من خلال اختلاق أطر تنظيمية جديدة تحت مسميات مختلفة غاياتها تتوازى مع أهداف النقابة. وقد حمل مجلس النقابة الجهات الرسمية المسؤولية لمنحها تراخيص لمثل هذه الجمعيات، والمقصود بالطبع جمعية اتحاد الصحافة الإلكترونية.

وقد تقدمت نقابة الصحفيين فعلا بطعن في قرار ترخيص جمعية الصحافة الالكترونية لدى محكمة العدل العليا بتاريخ 16/10/2011، وسجلت الدعوى تحت رقم 350/2011. وقد قضت المحكمة برد الدعوى بقرارها الصادر بتاريخ 11/1/2012 على أساس انتفاء شرط المصلحة بالنسبة للجهة المدعية.

وينتهز مركز حماية وحرية الصحفيين فرصة وقوع هذه الحادثة ليؤكد على مسألتين هما: أن حق تكوين الجمعيات مكفول للجميع بمقتضى الاتفاقيات الدولية والقوانين الأردنية وفي مقدمتها الدستور، وليس هناك ما يمنع قانونا من الاعتراف للعاملين في الصحافة الالكترونية بهذا الحق وممارسته. وأن إرغام الصحفي قانوناً ليتمتع بهذه الصفة بالانضمام إلى نقابة الصحفيين يشكل خرقاً واضحاً للمادة (22/1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المنشور في الجريدة الرسمية، والتي تعترف لكل فرد بالحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها حماية لمصالحه.

4.3: الانتهاكات التي من الصعب أو يتعذر إثباتها

دلت تجربة السنوات السابقة في مجال رصد انتهاكات حقوق الإعلاميين وحرياتهم وتوثيقها على صعوبة، وربما استحالة إثبات عدد من الانتهاكات التي تمس الحريات الإعلامية، وبالأخص حجب المعلومات والتدخل خلافا للمعايير المهنية "الرقابة المسبقة" وقد سعى مركز حماية وحرية الصحفيين في عام 2011 إلى رصد هذان الانتهاكان بأسلوب مغاير تماماً عن الأسلوب الذي اتبعه في الأعوام السابقة، فقام بتنظيم "جلسة مجموعات مركزية" لمعالجتها وقد دعا المركز إلى الجلسة التي عقدت في شهر كانون الأول من عام 2011 عدداً من رؤساء تحرير الصحف، وصحيفتين وإعلاميين بغية مناقشة موضوعي حجب المعلومات والرقابة المسبقة.

لقد كشفت النقاشات والحوارات المعمقة التي دارت في هذه الجلسة عن إشكاليات حقيقية بشأن تمتع الإعلاميين بحق الحصول على المعلومات واستقلالهم التام في مواجهة التدخلات غير المهنية. وفيما يأتي عرض لأهم المسائل والموضوعات والاستنتاجات التي توصل إليها المشاركون في الجلسة:

1.4.3: حجب المعلومات

من الحقوق المكفولة للناس بشكل عام، وللإعلاميين بوجه خاص حق الحصول على المعلومات، وهو يعد من المكونات الأساسية لحرية الإعلام والنشر والتعبير. وقد أعدَّ المركز عدداً من الأسئلة المتعلقة بحجب المعلومات بغية مناقشتها ومعالجتها وأثناء الجلسة.

ومن بين أهم الأسئلة التي وضعها المركز ما المقصود بحجب المعلومات من وجهة نظركم؟ .. هل عملية الحصول على المعلومات في الأردن يسيرة؟ .. وما هي الوسيلة التي يتبعها الصحفيون للحصول على المعلومات؟ .. وأهم العراقيل والتحديات التي تواجههم في هذا السياق؟، وما هي أكثر الجهات حجباً للمعلومات؟ إلى جانب أسئلة أخرى متنوعة. أكد المشاركون على أن المشكلة لم تعد تقتصر في الأردن على حجب المعلومات عن الإعلاميين فحسب، ولكنها باتت تشمل ترويج معلومات مغلوطة أو مفبركة تسعى مراكز نفوذ إلى بثها. ومن أهم مراكز النفوذ التي تشارك بهذه العملية الحكومة، ورجال أعمال، وأجهزة أمنية والعشائر والبرلمانيون. كما أن عدداً من الأشخاص المتنفذين المشتبه بتورطهم بالفساد يسعون إلى حجب المعلومات أو فبركة معلومات.

كما أشار المشاركون إلى صعوبة وقوف الهيئات الإعلامية والعاملون فيها بوجه هؤلاء المتنفذين. فقد أضحى شائعاً أن تتعرض الهيئات الإعلامية إلى ضغوطات لتنشر خبراً بأن عدد المشاركين في مسيرة ما لا يتعدى العشرات بينما هم فعلاً بالآلاف وحرص المشاركون كذلك على الإشارة إلى ظهور قوى يفوق نفوذها القوى التقليدية وأنها تقف فعلا وراء حجب المعلومات أو إملاء نشر معلومات مغلوطة أو غير صحيحة.

أما فيما يتعلق بصور التدخل لمنع الإعلاميين من الحصول على المعلومات، فقد اتفق المشاركون على أنها تشمل على: الاتصال الهاتفي، الضغط على الإدارة والقرصنة. وقد أكد المشاركون على أن التدخل بات فظاً ويتخذ صور الإملاء.

وظهر من النقاشات أن فوبيا المعلومات "خواف المعلومات" عند المسؤولين والمتنفذين أصبح أمراً واضحاً وملحوظاً في العام 2011 وأن الدولة بمؤسساتها كلها تحس بارتباك ملموس إزاء طلب معلومات من قبل إعلاميين وصحفيين. ويبدو أن حجب المعلومات عن الإعلاميين الذي تحرص عليه جهات أمنية وغير أمنية، ومؤسسات رسمية وغير رسمية، أضحى يقصد من ورائه تشويه الحدث أو تجاهله فمن السمات المميزة لانتهاكات حق الحصول على المعلومات ـ بحسب المشاركين ـ أنها استهدفت في العام 2011 تشويه المعلومات التي تتعلق بالفساد وبالمسيرات والحراك الشعبي.

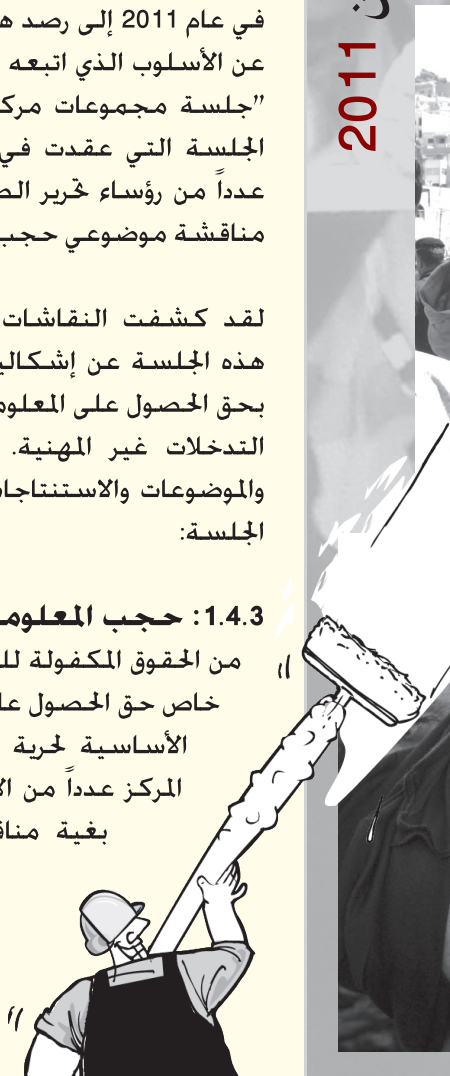

ومن المسائل الأخرى التي لفتت انتباه المشاركين أن قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لا يمنح الصحفي أو الإعلامي أية مزية بالنسبة إلى الحصول على المعلومات لا بل انه قد يعرقل وصول الإعلاميين إلى المعلومات وحصولهم عليها.

وعلى أي حال، يعتقد المركز أن الجلسة كشفت عن حقيقة عدم وعي الإعلاميين بقانون ضمان حق الحصول على المعلومات وكيفية طلب المعلومة من الإدارة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فيه. وقد ذكرت إحدى الزميلات الصحفيات من اللواتي حضرن الجلسة أنها تقدمت بطلب للحصول على معلومات من دائرة الأراضي والمساحة، حيث أنها طلبت معلومات عن أراض مسجلة باسم الخزينة العامة سابقاً وجرى نقل ملكيتها لجهات أخرى، فطلبت من الدائرة وصف هذه الأراضي، والجهات التي سجلت باسمها أو بيعت إليها، والجهة التي قبضت ثمنها. فجاء رد دائرة الأراضي والمساحة بأن المعلومات المطلوبة سرية فتقدمت بطعن لدى محكمة العدل العليا التي ردت الدعوى على أساس السلطة التقديرية للإدارة.

تطرح الحادثة المشار إليها وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات أسئلة مهمة، وهي أسئلة أثارها المشاركون، ومن أهمها: لماذا لم تصنف المعلومات؟ وعلى أي أساس تقدر الإدارة سرية المعلومات المطلوبة؟ وكيف يمكن التسليم بممارسة الإدارة لسلطتها التقديرية دون أن تلزم بالتسبيب؟ ما جدوى الطعن لدى القضاء الإداري عندما لا تكون الإدارة ملزمة بتسبيب رفضها لطلب الحصول على المعلومات؟.

لقد بدا واضحاً من مجمل النقاشات أن أحد أهم انتهاك لحق الحصول على المعلومات هو قصور التشريع الأردني المعمول به حالياً عن ضمان وصول فعال للإعلاميين إلى المعلومات. علاوة على أن حجب المعلومات كانتهاك لحرية الإعلام والتعبير والنشر لا تتضمن التشريعات النافذة في الأردن ضمانات كافية ضده، ما يسهل للسلطات العامة والأجهزة الأمنية حرمان الإعلاميين من الحصول على المعلومات.

اقترح المشاركون في الجلسة لمواجهة حجب المعلومات والتدخلات العامة والخاصة لمنع الإعلاميين من الحصول على المعلومات، أن تتخذ المؤسسات الإعلامية والعاملون فيها موقفا جماعيا واضحا من هذه المسألة وأن يجرى العمل بفكرة "القائمة السوداء" بالمسؤولين الذين يقومون بحجب المعلومات. وقد أكد المشاركون أن صحيفة "الغد" طبقت هذه الفكرة لفترة زمنية وقد أثمرت بصورة واضحة، إذ أنها منحت للصحيفة المذكورة هامشاً واسعاً لم يتوفر لغيرها من الصحف أو المؤسسات الإعلامية الأخرى.

كما توافق المشاركون على أهمية زيادة وعي الإعلاميين بقانون حق الحصول على المعلومات، بالأخص الإشكاليات والعراقيل التي يتضمنها، وذلك بغية العمل على تغييره أو تعديله والضغط لاستحداث قانون يحمي حقهم بالحصول على المعلومات ويمكنهم فعلا من ممارسته.

2.4.3: الرقابة المسبقة والتدخلات غير المهنية

أعد المركز جملة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الرقابة المسبقة والتدخلات غير المهنية، وذلك بغية مناقشتها في الجلسة المذكورة وقد تضمنت هذه الأسئلة الآتي: ما هي أشكال الرقابة المسبقة التي تمارس عليكم من خلال عملكم الصحفي؟ .. وما هي أهم المواد الإعلامية التي تخضع للرقابة المسبقة ؟.. وما هي الجهة التي تمارس الرقابة المسبقة في العادة؟ .. ما هي الأسباب التي تبديها؟ .. وما هي الأسباب المهنية التي يتم إبداؤها عادة لتبرير الرقابة المسبقة أو التدخل خلافا للمعايير المهنية؟ .. وهل يوجد في مؤسستكم "دليل مهني" يحدد قواعد العمل التي يجب الاحتكام إليها عند مراجعة المواد الصحيفة واتخاذ قرار بشأن نشرها أو تعديلها أو منعها؟ .. وهل تبادرون إلى تقديم تظلم في كل حالة من حالات الرقابة المسبقة؟ .. وهل يجري نشر المادة التي خضعت لرقابة مسبقة لدى جهة أخرى؟.

أوضح المشاركون في الجلسة أن الرقابة المسبقة والتدخلات غير المهنية ما زالت موجودة، وان الكل يذعن بوجه عام لهذه التدخلات ولكن درجة الإذعان تعتمد على رئيس التحرير.

وأضاف المشاركون أن هذه المسألة ليست محكومة بقواعد ومعايير موضوعية ولكنها تعتمد على قدرة رئيس التحرير في تحمل الضغوطات التي تمارس عليه لمنع نشر مادة صحفية. وبدا واضحا من النقاش أن المؤسسات الإعلامية العاملة لا يوجد فيها دليل مهني يحدد قواعد العمل التي يجب

الاحتكام إليها عند مراجعة المواد الصحفية، وأن الممارسة المعمول بها تقتصر على تبليغ الصحفي بمنع نشر مقالته أو مادته أو بشطب أجزاء منها بسبب ضغوط وتدخلات مورست على رئاسة التحرير بشأنها أو مارستها رئاسة التحرير من ذاتها انسجاماً مع التوجهات السياسية التي تعرفها.

أما فيما يتعلق بالموضوعات والمواد التي تخضع للرقابة المسبقة فإنها تلك التي تهم الجهة المتصلة التي تمارس ضغطا على المؤسسة لمنع نشر المادة التي تخصها.

وقد ميز المشاركون بحلقة النقاش بين نوعين من الرقابة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، وهما:
الرقابة المسبقة: وهو إخضاع الأخبار والتقارير والتحقيقات الإعلامية لمراجعة قبل النشر من خلال رؤساء ومدراء التحرير ومحرري الديسك، وهو إجراء لا يركز في مراجعته على المعايير المهنية بل ينظر إلى مدى توافق المنتج الصحفي مع التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة وأجهزتها الأمنية.

وعادة ما تكون هناك حلقة تنسيق داخل هذه المؤسسات الإعلامية مع دائرة المخابرات والأجهزة الأمنية الأخرى ومؤسسات الدولة يجري خلالها التشاور حول المواد الصحفية التي يعتقد أنها تتجاوز الخطوط الحمراء أو تخالف التوجهات الرسمية.

أما الرقابة اللاحقة: فهي كانت تمارس عادة على الصحافة الأسبوعية التي لم تكن الأجهزة الأمنية قادرة على فرض سيطرتها عليها، وكانت الرقابة تتم بعد إرسال الصحيفة للطباعة، حيث يتولى موظفون في الصحف اليومية إبلاغ الأجهزة الأمنية لمحتوى الصحيفة لتبدأ بعدها رحلة الضغط على إدارة الصحيفة الأسبوعية لإزالة بعض الأخبار أو التقارير أو رفض الطباعة، وهذا الأمر تراجع بسبب توقف معظم الصحف الأسبوعية عن الصدور المنتظم.

وتزداد هذه الأيام الرقابة اللاحقة على الإعلام الإلكتروني، فبسبب عدم خضوعه لآليات الترخيص المسبقة ولقلة التكاليف المالية لتأسيس المواقع الإخبارية، فقد انتشرت بشكل كبير، حيث أصبح من الصعب حصرها والتواصل معها جميعها أو السعي لاحتوائها.

وعلى ضوء ذلك، فإن الأجهزة الأمنية تتولى الرقابة اللاحقة على المواقع الإلكترونية من خلال الضغط والاتصال المباشر لإزالة وإلغاء بعض الأخبار، وحين تبوء المحاولات الودية بالفشل فإنهم يضغطون لاستخدام البعد القانوني وتحريك الدعاوى، وفي النهاية يلجؤون إذا كان المنشور مزعجاً جداً إلى استخدام تقنيات الحجب أو ما يطلق عليه قرصنة الموقع.

وتجدر الإشارة إلى أن أخطر ما في العلاقة بين الإعلام والأمن هو توظيف بعض المواقع الإلكترونية لتسريب المعلومات التي يريدونها.

وقد أكد المشاركون بالمقابل على أنه عند عدم تجاوب المؤسسة أو رئاسة التحرير مع التدخلات غير المهنية والضغوطات، فإن الجهة المتدخلة، وهي في الأغلب جهة أمنية، لا تستمر بالاتصال والضغط إلا في الحالات شديدة الحساسية من وجهة نظرها. كما أكدوا بالمقابل على أن وحدة موقف الإعلاميين من موضوع الرقابة المسبقة وحجب المواقع أمر ضروري جداً لوضع حل لهذا النوع من الرقابة.

إن من أهم المسائل التي أبرزها المشاركون في الجلسة وركزوا عليها في نقاشاتهم أن هيئة التحرير ترضخ عادة لتدخلات الجهات الخارجية، والأخطر وجود ما يسمى بالرقابة الذاتية التي تمارسها المؤسسات الإعلامية من تلقاء ذاتها ودون تدخلات خارجية.

وقد خلص المشاركون بشأن الرقابة المسبقة والتدخلات خلافاً للمعايير المهنية إلى جملة من الاستنتاجات يمكن إيجازها بالآتي:

أ) لن يكون بالإمكان وقف هذا النوع من الرقابة إلا إذا تبنى الإعلاميون والمؤسسات الإعلامية إستراتيجية موحدة للتعامل مع الرقابة المسبقة وحجب المواقع.

ب) استحالة وقف التدخل خلافا للمعايير المهنية دون اتخاذ موقف موحد وجماعي لمواجهة هذه الصورة من صور التدخل المحظور وعدم الإذعان له.

ج) وجوب تعاون الهيئات والمؤسسات الإعلامية والمواقع

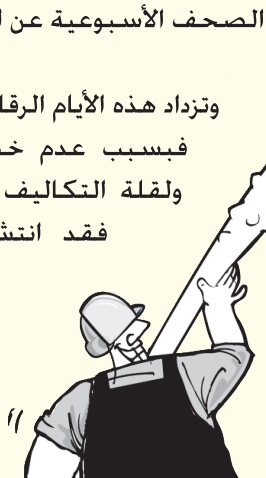

الالكترونية لنشر المادة التي منعت من النشر بسبب الرقابة المسبقة بصورة جماعية وفي جميع الصحف والمواقع الالكترونية.

د) ثمة علاقة واضحة بين الرضوخ للتدخلات والرقابة المسبقة وبين سيطرة رأس المال على المؤسسات الإعلامية، وبالأخص المؤسسات الصحفية.

هـ) من الأسباب المهمة التي تفضي إلى الإذعان للتدخلات المخالفة لمعايير المهنية والرقابة المسبقة، عدم وجود دليل مهني يمكن الرجوع إليه لتحديد ما يتعين اتخاذه بشأن المادة الإعلامية وإقرار نشرها أو تعديلها أو منع نشرها.

و) من الملاحظ إن الرقابة المسبقة والتدخلات وخلافاً للمعايير المهنية يستهدف المؤسسات الإعلامية المحلية أكثر من المؤسسات الإعلامية الدولية العاملة في الأردن.

ز) من الضروري التأكيد على عدم وجود أي التزام قانوني يقع على عاتق المؤسسات الإعلامية للاستجابة للتدخلات غير المهنية والرقابة المسبقة، ولكن ينبغي كذلك توفير الحماية التشريعية لتمكين هذه المؤسسات من الوقوف في مواجهة هذه الصورة من صور التدخل أو الرقابة.

5.3: الإفلات من العقاب وعدم الوصول إلى العدالة

استرعى انتباه المركز في عام 2011 مسألة إفلات الجناة ومرتكبي الانتهاكات ضد الإعلاميين من العقاب، والعراقيل التشريعية والعملية التي تحول دون وصول الضحايا إلى العدالة وإنصافهم وتعويضهم.

وقد نظم المركز في الأيام الأخيرة من العام المنصرم جلسة نقاش حول هذه المسألة ضمت صحفيين وإعلاميين وممثلاً عن مديرية الأمن العام وممثلا عن مديرية قوات الدرك وقد أعد المركز عدداً من الأسئلة لتكون بين يدي المشاركين في الجلسة ويمكن إيجاز أهم الأسئلة التي دار حولها النقاش على النحو الآتي: لماذا لا يكشف الصحفيون الانتهاكات التي يتعرضون لها؟ .. وما هي أكثر أشكال الانتهاكات شيوعا؟ .. ولماذا لا يقدمون شكاوى لدى الجهات المختصة لملاحقة المتورطين بهذه الانتهاكات؟ .. هل تعتقدون أن اللجوء إلى المحاكم لا نصافكم عن ما تتعرضون إليه من انتهاكات متاح وفعال؟ .. وما هو الدور الذي تتوقعونه من المحاكم لإنصافكم؟ .. وهل تجدون أن الجهات التي تعملون معها أو لحسابها تبادر روتينياً إلى حثكم على تقديم شكاوى بشأن الانتهاكات التي تتعرضون إليها وتدعم تحركم للجوء إلى القضاء لإنصافكم؟ .. هل تجد أن ثمة صلة بين استفحال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإعلاميين وحرياتهم وبين منظومة الإفلات من الملاحقة والعقاب في الأردن .. وما هي أهم التحديات والعراقيل التي تحول دون وصول الإعلاميين من ضحايا هذه الانتهاكات إلى العدالة؟ .. وما هي الانتهاكات التي تعتقدون بوجوب إحالتها إلى المحاكم .. وما هي أهم الجهات المسؤولة عنها برأيكم؟ .. وما هي التدابير التي تقترحونها لتفعيل الوصول إلى العدالة وتعزيزه؟.

أكد الزملاء الصحفيون والإعلاميون الذين شاركوا في الجلسة أنهم نادراً ما تقدموا بشكاوى لملاحقة الأشخاص المتورطين بارتكاب انتهاكات بحقهم، وأن الانتهاكات الجسيمة التي ألحقها بهم في هذا العام رجال ينتمون إلى أجهزة أمنية مختلفة و"بلطجية" قاموا باعتداءاتهم على مرأى ومسمع من رجال الأمن لم يتقدموا بوجه عام بشكاوى بشأنها لدى الجهات المختصة لإيمانهم أن هذه الانتهاكات والاعتداءات تتم برعاية أمنية.

وقد أشار بعض الصحفيين الذين شاركوا في الجلسة أنهم حرصوا في أكثر من مرة على تصوير "البلطجية" الذين قاموا بالاعتداء على صحفيين وإعلاميين، وأنهم وضعوا تلك الصور تحت يد الأجهزة الأمنية المختصة التي لم تقم بأي تحقيق أو ملاحقة ضدهم فضلاً عن أن عدداً من "البلطجية" باتوا معروفين للجميع لأنهم يشاركون في الاعتداءات جميعها.

أما فيما تتعلق بالتحديات الأساسية والعراقيل التي تواجه الصحفيين وتحول دون وصولهم إلى العدالة عند ارتكاب انتهاكات بحقهم، فإن أهمها يتمثل في حرص الجهات الأمنية المسؤولة عن ارتكاب هذه الانتهاكات على إخفاء هوية الأفراد والأشخاص المشاركين في الانتهاكات فقد لاحظ المركز أن رجال الأمن الذين يساهمون في ارتكاب هذه الانتهاكات لا يحملون ما يشير إلى أسمائهم أو أرقامهم، كما أنهم يرتدون زياً موحداً يخفي الجهاز الذي ينتمون إليه سواء أكان الأمن العام أم الدرك أم المخابرات العامة فضلاً عن أن المعتدين

الإفلات من العقاب

يحرصون على ارتكاب الانتهاك بحق الصحفيين والإعلاميين بطريقة تجعل من المتعذر التعرف عليهم وهو أمر بدا واضحاً جداً في اعتداءات ساحة النخيل.

ومن العراقيل الأخرى التي تفضي إلى إفلات الجناة من العقاب المشاركة الجماعية من قبل مجموعة من رجال الأمن أو "البلطجية" في الاعتداء، الأمر الذي يجعل من التعرف على هوية الجناة عسيراً. كما أن الرعاية الأمنية ـ كما يعتقد المركز ـ لهؤلاء البلطجية تساهم في إفلاتهم من العقاب وعدم ملاحقتهم وتتمثل مظاهر هذه الرعاية الأمنية بعدم القبض على الجناة رغم أن الانتهاك يرتكب على مرأى ومسمع من رجال الأمن، وبعدم قيام الأجهزة المختصة بفتح تحقيق مع هؤلاء المعتدين بغية إحالتهم إلى القضاء، وكشفت بعض الحالات التي قام المركز بتوثيقها عن رفض بعض الجهات المختصة باستلام شكاوى من الضحايا بسبب عدم تحديد الفاعلين وأسمائهم بدقة من قبل المشتكي أو بسبب عدم الاختصاص لان كل جهة ترى غيرها المختصة على أساس صفة الفاعلين، خاصة إذا كانوا ينتمون إلى أجهزة أمنية مختلفة.

ومن العراقيل الأخرى التي يعتقد المركز أنها تعزز منظومة إفلات الجناة وعدم وصول الضحايا إلى العدالة أن الزملاء الصحفيين والإعلاميين أنفسهم يعتقدون إلى المهارات اللازمة لتوثيق الاعتداءات التي تطالهم ولا يبادرون إلى تقديم شكاوى بشأنها، ويشدد المركز في هذا السياق على أن الجهات المختصة بالملاحقة والتحقيق مدعوة لمباشرة وظائفها لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الصحفيين، خاصة تلك التي تمس حياتهم وسلامة بدنهم وحريتهم الشخصية وممتلكاتهم، سواء تقدم الضحية بشكوى أم لا. وهو التزام ثابت في القانونين الدولي والأردني على حد سواء.

تلقي اتفاقيات حقوق الإنسان على عاتق السلطات الأردنية التزامات محددة في مجال إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أهمها: إجراء تحقيق مستقل وسريع وفعال يفضي إلى ملاحقة المشتبه بتورطهم بالانتهاك وإحالتهم إلى محكمة مستقلة وحيادية لمحاكمتهم ومعاقبتهم إن ثبت ارتكابهم للفعل سواء كانوا أشخاصاً عاديين أم رسميين، توفير سبيل إنصاف فعال وحيادي ومستقل لتعويضهم عن الأضرار البدنية والمعنوية التي لحقت بهم، كف يد المتورطين بالانتهاكات عن العمل ومساءلتهم تأديبياً، الكشف العلني عن الانتهاك والجناة، ضمان عدم تكرار الفعل وترضية الضحايا والاعتذار لهم. كما تلزم السلطات العامة كذلك بمنع اعتداء الأشخاص العاديين كالبلطجية مثلاً، ولا يكتفي منها بعدم انتهاكها أو خرقها لحقوق الإعلاميين فهي ملزمة بالامتناع عن الانتهاك، وبعدم ترك الآخرين ينتهكون هذه الحقوق والحريات أو يسكتون عن انتهاكها، وهو التزام يقع على عاتقهم كذلك بموجب القانون الأردني الذي يلزم الموظفين العموميين بمن فيهم رجال الأمن بأداء الواجب ويرتب مسؤوليتهم الجزائية عن عدم التزامهم بذلك.

وأوضح المشاركون كذلك أن رجال الأجهزة الأمنية المختلفة لا تميز بين الصحفيين والمشاركين في المسيرات والاعتصامات، وأنها عندما وافقت على تمييزهم من خلال ارتدائهم سترة الصحافة لم تحترم ذلك واستهدفت بشكل متعمد، ومنهجي ومقصود أثناء أحداث ساحة النخيل.

كما أبدى المشاركون في الجلسة أن الجهات التي يعملون لحسابها لا تبادر إلى حثهم على تقديم شكاوى بشأن الانتهاكات التي يتعرضون لها، وأنها نادراً ما سعت إلى ذلك فالمؤسسات الإعلامية تنظر إلى الانتهاكات التي تقع على الإعلاميين بوصفها انتهاكات شخصية وأنها لا صلة لها بها، ولا تتعامل معها على أنها انتهاكات تمسها وترتبط بصميم عملها، وغاياتها وأنشطتها.

ويشاطر المركز في هذا السياق الزملاء الصحفيون والإعلاميون الذين شاركوا في الجلسة رأيهم في أن هناك صلة كبيرة بين استفحال الانتهاكات الجسيمة بحق الصحفيين والإعلاميين في عام 2011 وبين منظومة الإفلات من الملاحقة والعقاب المعمول بها في الأردن في مجال الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية عموماً، ولحقوق الإعلاميين وحرياتهم على وجه الخصوص.

ويعتقد المركز أن مسؤولية السلطات العامة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الإعلاميين في عام 2011 ثابتة تماماً، وبالأخص مسؤولية الأجهزة الأمنية المختلفة التي شاركت في هذا الانتهاكات، أو تعاونت على ارتكابها، أو سكتت عنها أو

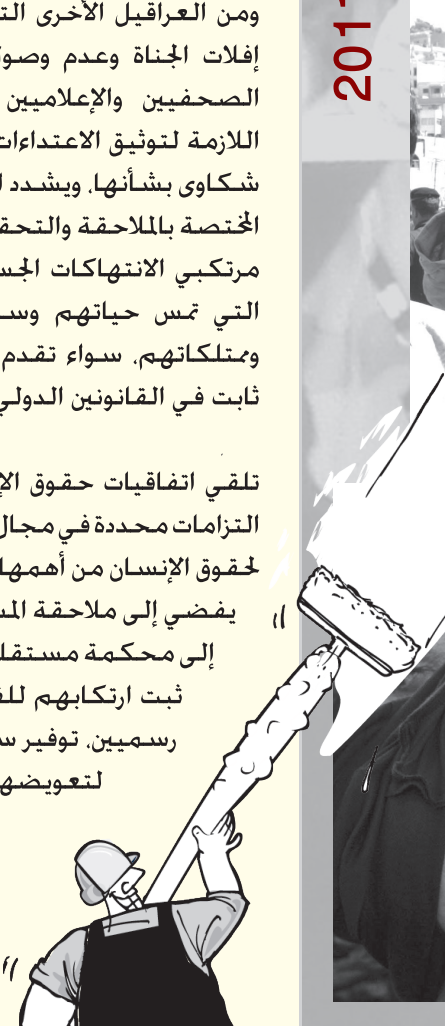

الملخص التنفيذي

ارتضت بها. وأنه ليس بمقدور أي جهة رسمية مسؤولة عن هذه الانتهاكات أن تتحلل منها لأي سبب أو مبرر، فهي لم تتخذ ما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع هذه الاعتداءات أو لعدم تكرارها على أقل تقدير. كما أنها لم تباشر جدياً أو فعلياً أية إجراءات واسعة ومستقلة تهدف إلى التعرف على سائر الجناة سواء أكانوا أشخاصاً رسميين أم عاديين بغية محاكمتهم ومعاقبتهم بعقوبة تتناسب مع خطورة أفعالهم.

إن سياسية الإفلات من العقاب التي يستفيد منها "البلطجية" والعاملون في الأجهزة الأمنية المختلفة رؤساء ومرؤوسين تساهم في تكرار الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين، ولم يعد مقبولاً مطلقاً القول بأنها انتهاكات فردية، فالتكرار وسعة النطاق دليلان على نهج أساسه عدم المحاسبة وإفلات الجناة من العقاب وحرمان الضحايا من الوصول إلى العدالة.

يرى المركز أن الاعتداءات الجسيمة والمتكررة من قبل رجال الأمن العام والدرك وغيرهم على الإعلاميين الذين يشاركون في تغطية الاعتصامات، والحراك الشعبي وسائر الفعاليات السياسية والنقابية، علاوة على الكشف عن الحقيقة وتعرية الفساد والفاسدين، تشكل اعتداءات جسيمة لأحكام الدستور الأردني، والقانون الأردني واتفاقيات حقوق الإنسان التي نشرها الأردن في الجريدة الرسمية إضافة إلى أنها تنطوي على خرق لتحريم التعذيب وضروب إساءة المعاملة الأخرى، ولحرية الإعلام والنشر، ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام القوة في سياق إنفاذ القانون ولحرمة الممتلكات الخاصة ولتحريم الدعوة في العنف والكراهية أو الحض عليهما. وهي كلها انتهاكات توجب إنصاف الضحايا، وتعويضهم ومساءلة الجناة جنائياً، ومدنياً وإدارياً على السواء.

4. التوصيات:

يرى المركز أنه أضحى بعد إنشائه لوحدة رصد وتوثيق الانتهاكات على الإعلاميين "سند"، قادراً على التحقق بصورة علمية ومنهجية متبصرة من وقوع الانتهاكات التي تطال حقوق الإعلاميين وحرياتهم الإعلامية، والأهم أنه بات أكثر قدرة على فهم واقع هذه الانتهاكات، وأسبابها، وأشكالها، وأهم الجهات التي تقف وراءها والتحديات التي تمنع من معالجتها وإنصاف ضحاياها.

وفي ضوء الاستنتاجات والحقائق التي توصل إليها المركز والتي عرضها سابقاً، ولأن أهم سمتين ميزتا الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين والحريات الإعلامية هما أن هذه الانتهاكات كانت في عام 2011 جسيمة، وان مرتكبيها والمتواطئين على ارتكابها ما زالوا خارج دائرة الملاحقة، والمساءلة والمحاسبة فان المركز تبنى عدداً من التوصيات الموجهة لقطاع أو لجهة محددين، ويوجز هذه التوصيات على النحو التالي:

أ. النيابة العامة والهيئات القضائية:

1) يلتمس المركز من النيابة العامة والادعاء العام النظامي المبادرة إلى فتح تحقيق واسع وفعال في الانتهاكات الجسيمة والفردية المشار إليها في هذا التقرير، وبالذات تلك التي تنطوي على تهديد بقتل الإعلاميين أو إساءة معاملة لهم أو اعتداء على ممتلكاتهم، وذلك بغية إحالة الذين يشتبه بتورطهم فيها سواء أكانوا فاعلين أم محرضين أم ساكتين عليها وراضين بها إلى القضاء ومعاقبة الذين تثبت مسؤوليتهم عنها.

2) ينبغي أن تجرى التحقيقات والملاحقات المشار إليها على أساس معايير إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المعمول بها دولياً بما فيها تلك المتعلقة بمعاقبة الجناة وتعويض الضحايا وإنصافهم.

3) ضمان تعويض سائر الضحايا من الزميلات والزملاء الإعلاميين عن كل ما لحق بهم في عام 2011 من ضرر مادي ومعنوي بسبب الانتهاكات المرتكبة بحقهم.

ب . الأجهزة الأمنية:

1) ضرورة إلزام سائر الأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية المختلفة باحترام حرمة العمل الإعلامي، والامتناع عن المساس بكرامة الإعلاميين وانتهاك حقوقهم وحرياتهم الإعلامية. علاوة على وجوب اتخاذ التدابير الوقائية المانعة من وقوع انتهاكات مماثلة مستقبلاً.

2) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إبراز كل رجل من رجال الأمن، والدرك والمخابرات يشارك في عمليات إنفاذ القانون لإسمه و/ أو رقمه بشكل واضح ومقروء.

3) تدريب أفراد الأمن العامة وقوات الدرك وكافة الأجهزة الأمنية الأخرى على المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك احترام حرمة الإعلاميين، وعدم عرقلة ممارستهم لأنشطتهم وحرياتهم الإعلامية وتمييزهم عن

غيرهم في حالة عمليات إنفاذ القانون.

4) كف يد كل من يشتبه بتورطه في الاعتداء على إعلاميين أو السكوت على الاعتداء عليهم في عام 2011، والاستغناء عن خدماته بعد ثبوت ارتكابه للفعل بموجب حكم قضائي قطعي يصدر عن محكمة مستقلة لا صلة لها بالهيئات أو الأجهزة المشتبه بتورطها بالانتهاكات التي طالت الإعلاميين.

5) قيام الأجهزة الأمنية والسلطات العامة المتورطة بالاعتداءات المذكورة في هذا التقرير بالكشف علنا عن المسؤولين عنها، أو المتعاونين على ارتكابها، أو الساكتين عنها، أو الذين أصدروا أوامراً بارتكابها والاعتذار للضحايا وضمان عدم تكرار الفعل.

ج. البرلمانيون:

1) يحث المركز أعضاء مجلس الأمة على إقرار تشريعات أو تعديلات تشريعية تعزز حرية الإعلام والنشر والتعبير، وإلغاء سائر جرائم الرأي التي تتعارض مع مقتضيات الحق في حرية الرأي والتعبير كما كفله القانون الدولي.

2) يدعو المركز أعضاء مجلس الأمة إلى إقرار تعديلات تشريعية تحد من الإفلات من العقاب وعدم الوصول إلى العدالة من قبيل تعديل قانون الأمن العام والدرك والمخابرات العامة لتصبح المحاكم النظامية هي المختصة للنظر في قضايا التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحرية والانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية الأخرى عندما ترتكب من أفراد تابعين لهذه الأجهزة عوضاً عن المحاكم الخاصة التابعة لهذه الأجهزة.

3) يأمل المركز من البرلمانيين العمل على سن الأحكام التشريعية اللازمة لمنع الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام، وضمان حق الإعلاميين بالحصول على المعلومات بشكل فعال واحترام مبادئ ممارسة حرية الرأي والتعبير كما وردت في المادة (19) مشتركة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكذلك إقرار التشريعات اللازمة لحماية الإعلاميين من حملات التحريض والدعوة للعنف والكراهية ضدهم، خاصة وأن المركز لاحظ أن بعض الانتهاكات الجسيمة والجماعية ـ كما هو الحال في حادثة ساحة النخيل ـ تبعها حملات للتحريض ضد الإعلاميين.

د. الإعلاميون والمؤسسات الإعلامية:

1) يأمل المركز من المؤسسات والهيئات الإعلامية أن تبادر إلى حماية الإعلاميين الذي يعملون فيها أو لحسابها، وذلك من خلال توثيق الانتهاكات التي تقع عليهم، والى متابعة شكاوى إعلامييهم مع مصادر الانتهاك بما في ذلك العمل على ملاحقة المتورطين بها إذا كان الانتهاك ينطوي على جرم جزائي، و/ أو تبني المطالبات بإنصاف الإعلاميين ضحايا هذه الانتهاكات وتعويضهم، وذلك كشكل من أشكال الردع حتى لا تتكرر هذه الانتهاكات.

2) يتوجه المركز إلى المؤسسات الإعلامية جميعها بضرورة قيامها بإقرار دليل إعلامي مهني للمؤسسة يتم الاحتكام إليه لتحديد ما سينشر من المواد الإعلامية، وما ينبغي تعديله أو عدم نشره لوضع حد للرقابة المسبقة والتدخلات خلافاً للمعايير المهنية.

3) العمل على إيجاد قائمة سوداء مشتركة بين جميع المؤسسات الإعلامية تضم أسماء الأشخاص والجهات التي تحجب المعلومات عن الصحفيين أو التي تمارس ضغوطاً على هذه المؤسسات والعاملين فيها لمنع نشر مواد إعلامية.

4) يحث المركز الإعلاميين جميعهم إلى المبادرة لتقديم شكاوى لدى المراكز الأمنية والجهات المختصة بحق الأشخاص الذين يشتبه بتورطهم بارتكاب انتهاك جسيم بحقهم، كما يطالبهم بالحرص على توثيق الانتهاكات التي تقع عليهم والمبادرة إلى مراجعة مركز حماية وحرية الصحفيين بشأنها لهذه الغاية.

هـ . الحكومة:

1) يحث المركز الحكومة على التقدم بمشاريع القوانين اللازمة لمواءمة التشريعات الأردنية بصورة كاملة مع المعايير الدولية المتعلقة بحرية الإعلام وبحرية الرأي والتعبير والنشر وبسائر الحقوق والحريات الأخرى المعترف بها في القانون الدولي والتي ينبغي احترامها وتأمينها للإعلاميين.

2) يدعو المركز الحكومة إلى العمل على تغيير الممارسات والسلوكيات الإدارية والحكومية المتعلقة بالتعامل مع الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية والتي تنطوي على انتهاكات واضحة للحريات الإعلامية وللحقوق الإنسانية التي يلتزم بها الأردن بموجب اتفاقيات حقوق الإنسانية ما

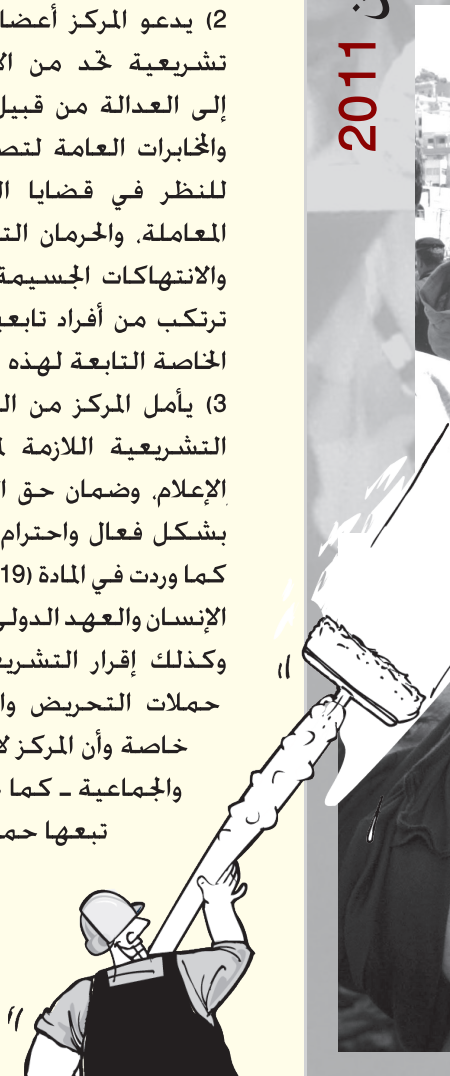

في ذلك التوقف عن تهديد الإعلاميين أو التدخل بعملهم أو ممارسة شتى صور منعهم من كشف الحقيقة للرأي العام.

3) ضرورة قيام الجهات الحكومية المختصة بتصنيف المعلومات عملا بما جاء في نصوص قانون ضمان حق الحصول على المعلومات حتى يتسنى تفعيل القانون والعمل بأحكامه ونصوصه.

4) إقرار سياسات عامة تهدف إلى حماية الإعلام والإعلاميين وتسهيل مهمتهم وممارستهم لحرياتهم وحقوقهم بحرية.

ثالثاً: الدراسات والبحوث

الشاهد والشهيد

الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك الشعبي

هدفت هذه الدراسة للإجابة على فرضية تقول أن الحراك الشعبي الأردني المتأثر بالربيع العربي قد منح الإعلام الأردني مساحة أوسع للتعبير والنشر، وقد ساهم برفع سقف الحريات الإعلامية والعامة إلى مستوى لم يسبق له مثيل.

وهدفت هذه الدراسة للإجابة على تساؤل يتردد صداه الآن على مستوى عالمي وهو"هل كان الإعلام العربي صانعاً للثورات، أم ناقلاً لأحداثها، ومتأثراً بها فقط؟.

هذه الفرضية تستند أيضا إلى فرضيات أخرى مساندة، تتعلق بمدى مساهمة الإعلام البديل أو الجديد أو مواقع التواصل الاجتماعي في رفد الحريات الإعلامية بسقف أعلى مما كان عليه في السابق، إضافة إلى دورها الإعلامي والاتصالي ونشر المعلومات، وتأمين التواصل بين المحتجين من جهة ووسائل الإعلام من جهة أخرى وصولا إلى اعتماد بعض الفضائيات على منتجات مواقع التواصل الاجتماعي في تغطيتها لأحداث في دول عربية تشهد ربيعا ساخنا في الوقت الذي تقوم فيه السلطات المحلية في تلك البلدان بمنع وصول الصحافة ووسائل الإعلام إلى أماكن الأحداث.

في الفصل الأول من هذه الدراسة كان لا بد من التوقف عند الإعلام الجديد ودوره في الثورات العربية وفي الإعلام العربي، وهو الدور الذي كان وسيبقى لفترة مقبلة من الزمن عنوانا للتساؤل والبحث والدراسة، خاصة بعد أن انتقلت عدوى التساؤل عن هذا الدور من الدوائر العربية إلى الدوائر العالمية وتحول هذا السؤال من كونه سؤالا عربيا محليا إلى سؤال كوني انشغل العالم به ولا يزال منشغلاً.

وتوقفت الدراسة في هذا الفصل أمام مقولة تعتقد أن ثمة خط رابط بين الإعلام الجديد وبين الثورات العربية، وهو ما ظهر واضحا في ثورات تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين والاحتجاجات التي يشهدها الأردن منذ أكثر من 17 شهرا مضت.

وتشير الدراسة في هذا الفصل إلى أن ثورات الربيع العربي مدينة لثورة الاتصالات الحديثة، وللإعلام الإلكتروني ولشبكة التواصل الاجتماعي "الإعلام الجديد" الذي ساعد على مد جسور الاتصالات بين الناس، في الوقت الذي دخلت فيه معركة الشعب العربي مع أنظمته وسائل الاتصال الحديث وفي مقدمتها أجهزة الهاتف الخلوي التي تحولت إلى مصدر رئيسي للمعلومات والصور والتسجيلات لتصبح المزود الوحيد للأخبار والأحداث للفضائيات ولوكالات الأنباء.

وتوقفت الدراسة أمام ثورة الانترنت في العالم العربي ودوره في انتشار الإعلام الاجتماعي الجديد، مشيرة إلى أن الانترنت قد تحول إلى "كرة ثلج ديمقراطية" تتحرك في العالم العربي، وان عدد مستخدمي الانترنت في مصر قبل 25 يناير 2011 كان يبلغ 21,2 مليون شخص، لكن بعد أحداث الثورة ارتفع ليصل إلى 23 مليون، في حين تكشف الأرقام الرسمية الأردنية عن ارتفاع أعداد مستخدمي الانترنت ليتجاوز 2.8 مليون مستخدم وبنسبة انتشار 45% مع نهاية الربع الثالث من سنة 2011، مسجلاً ارتفاعاً من 2.4 مليون مستخدم وبنسبة انتشار 40% مع نهاية الربع الأول من نفس العام، بسبب تأثيرات الربيع العربي وحركة الاحتجاجات الشعبية الأردنية المطالبة بالإصلاح السياسي.

وتناولت الدراسة التأثيرات التي أحدثها الفيسبوك في المنطقة العربية خلال الثورات العربية حيث تم تسجيل ارتفاع كبير جداً في عدد المشتركين في هذه الشبكة الإعلامية الاجتماعية في العالم العربي بعد أحداث الربيع العربي والثورات العربية، فمن 17 مليون شخصا كان له حساب على الفيسبوك في العالم العربي سنة 2010 إلى 36 مليون شخصا في العالم العربي بعد الثورات العربية وبزيادة بلغت حوالي 68% عن بداية عام 2011.

وقد سجل الأردن ارتفاعا واضحا في هذا المجال ليصل إلى 2.1 مليون مستخدما.

وبخصوص استخدام "التويتر" فقد بلغ عدد مستخدميه في الربع الأول من عام 2011 في العالم العربي حوالي 1.1 مليون مستخدما، أرسلوا حوالي 22.7 مليون تغريدة تتعلق بأحداث الربيع العربي.

ولا يزال الأردن من الدول العربية قليلة الاستخدام للتويتر، وبحسب التقديرات لمستخدمي التويتر في الأردن "55.859" مستخدما في الفترة من 1/1/2011 وحتى 30/3/2011 وبلغ معدل التغريدات اليومية لذات الفترة حوالي 7100 تغريدة.

وتوقفت الدراسة أمام دور اليوتيوب في الربيع العربي مشيرة إلى أنه لا توجد معلومات كافية وموثقة عن عدد العرب الذين يستخدمون اليوتيوب ويقومون بزيارته والتردد عليه، وكذلك الحال بالنسبة للأردن على وجه التحديد، ولكن وفقا لتوقعات خبراء فان العدد كبير جدا وقد يلامس عدد من يستخدمون الفيسبوك في الأردن وربما يزيد قليلا، وكذلك دور المدونات الشخصية التي لا يزال العالم العربي يعاني من قلتها وضعفها قياسا بدورها في العالم ، كما توقفت الدراسة أمام دور الأجهزة الخلوية في تغطية أحداث الربيع العربي بعد أن قامت بدور كاميرات التلفزيون في المناطق الساخنة التي منع الصحفيون من الوصول إليها مما دفع بوكالات الأنباء والفضائيات العربية والعالمية للاعتماد على ما يتم تسجيله على الهواتف الخلوية بالرغم من تدني المنتج الفني والمهني.

وتوقفت الدراسة أمام مقولة ما إذا كان الإعلام الجديد صانعا للثورات العربية أم ناقلا لأحداثها، وتطرقت الدراسة إلى أعمال مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي الذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في شهر كانون الأول ديسمبر سنة 2011 في عمان، وخلص المشاركون في المؤتمر إلى أن الإعلام لا يصنع ثورة لكنه ينقل أحداثها ويؤثر في الرأي العام تجاهها.

وقالت الدراسة أن وسائل الإعلام لعبت دور المغذي للثورات العربية في مواطنها المختلفة، من خلال تحول الإعلام الجديد أو الوسائط الاجتماعية لمصدر تغذية حقيقي لتغطية أحداث الثورات بعد أن لجأت أنظمة الحكم العربية إلى قطع الاتصالات، وحجب خدمات الإنترنت عن المواطنين الذين وجدوا أمامهم بدائل أخرى ليتجاوزوا حواجز الدولة لمنع تسرب أخبار الثورات العربية للعالم.

وأشارت الدراسة إلى الجدل الدائر حالياً حول توجهات الإعلام الجديد بعد الثورات العربية، وحول مدى التزامه بالمعايير المهنية الدولية في تغطية الأحداث، وحول مشروعية الاعتماد فقط على ما يرسله المواطنون من مواقع تواجدهم في قلب الأحداث عبر الرسائل المصورة "الفيديو" ونشرها على اليوتيوب، أو عبر بثها على الفيسبوك أو على التويتر، ومدى المهنية والموضوعية التي تتوفر في كل عمليات البث والنشر تلك خاصة إذا كانت تصدر من دول تمنع التغطية الإعلامية وتحول دون وصول الصحفيين إلى أماكن الأحداث.

ورأت الدراسة أن أمام الإعلام العربي العديد من التحديات في هذا الجانب منها:

1. الحيادية والمصداقية والنزاهة.
2. القدرة على إقناع المتلقي العربي بأن ما يقرأه وما يراه صحيح تماما ولم يخضع للتشويه.
3. الحد تماما من التدخلات الخارجية الأمنية والسلطوية في الإعلام، وإعادة صياغة العلاقة بين الأمني والإعلامي.
4. تحدي ملكية وسائل الإعلام ومساهمات الحكومات في وسائل الإعلام، ثم تحدي ملكية رأس المال الخاص.
5. التخلص من رواسب الأنظمة السابقة وسياساتها القائمة على مبدأ المنع والاحتجاز.
6. كيفية التخلص من سياسة الرقابة الذاتية التي تعود الصحفيون والإعلاميون العرب على فرضها على أنفسهم في ظل الأنظمة العربية القمعية.
7. كيفية الاستفادة من مناخ الحريات والديمقراطية في تعزيز إعلام أكثر ديمقراطية وحرية.

وخلصت الدراسة إلى أن بعض تلك التحديات والتخوفات بدأت تشكل هاجسا حقيقيا لدى الإعلاميين والمراقبين، ففي الدول العربية التي شهدت تغييرا لأنظمتها السياسية بدأت تدخل فيما يشبه الفوضى الإعلامية، لتضيف إلى المشهد السياسي تخوفات جديدة تتعلق هذه المرة بالخوف من الوقوع مجددا في فخ السلطات الجديدة التي لا ترغب بوجود إعلام حر إلى جانبها.

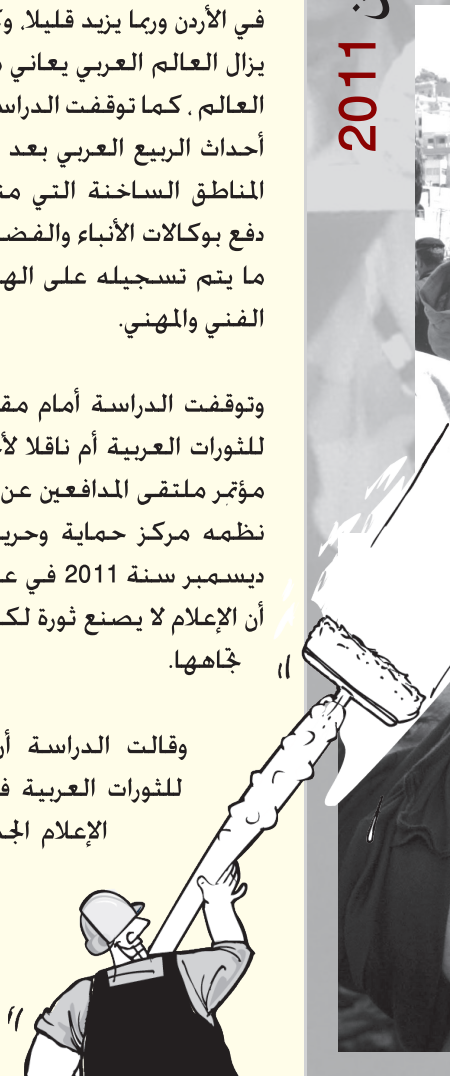

الملخص التنفيذي

وتضيف الدراسة أنه من الواضح تماما أن حالة الحريات العامة والإعلامية في العالم العربي شهدت انفراجا كبيرا وواسعا بسبب الربيع العربي، لكنها بالمقابل أدت بالحكومات إلى اللجوء للدفاع عن نفسها وحماية وجودها سواء من خلال اللجوء إلى سن قوانين وتشريعات جديدة للضغط على حرية التعبير والإعلام، أو باستخدام القوة في التعامل مع الحراكات الشعبية والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي.

وقالت الدراسة إن الحريات الإعلامية في دول الربيع العربي انقسمت بين ارتفاع واضح فيها وبين تراجع كبير، ووفقا للتصنيف الدولي الذي تضعه منظمة "مراسلون بلا حدود" فان بعض الدول العربية التي شهدت ثورات فيها تقدمت بضع نقاط في التصنيف الدولي بينما تراجعت دول أخرى إلى الخلف عدة نقاط أخرى، مثالا على ذلك مصر، والأردن التي تراجع موقعها (8) درجات بسبب تأثيرات الحراك الشعبي وتعامل الحكومات مع الإعلام.

وتوقفت الدراسة أمام مستقبل الحريات الإعلامية المرتبط أساسا بحجم وخطورة التحديات التي تواجه الإعلام في ظل الربيع العربي والحركات الاحتجاجية، بدءا بتبدل أشكال الرقابة الرسمية والقمع والحجر والحجب وصولا إلى تحدي المهنية والموضوعية والمصداقية وهي تحديات تفرض نفسها الآن وبقوة على الإعلام الأردني والعربي على حد سواء.

واستعرضت الدراسة في الفصل الثاني المشهد الأردني من زاويتين الإعلام الأردني والحراك الشعبي، والموقف الحكومي، وتحت عنوان "إطلالة على المشهد الأردني .. خارطة بمفتاحين .. قيود القانون واختراع الشجاعة" قالت الدراسة أن الأردن تراجع (8) درجات في ترتيبه العالمي في حرية الصحافة وفقا لتقرير "مراسلون بلا حدود" بسبب النهج الذي اعتمدته الحكومات تجاه الصحفيين الذين تعرضوا لمرات عديدة للضرب والاعتداء.

وقالت الدراسة أن المشهد الإعلامي الأردني بدأت تتقاسمه الكثير من حالات الشد والجذب، ففي الوقت الذي كانت المسيرات فيه تتعرض للكثير من الاعتداءات سواء من الشرطة أو من "الزعران أو البلطجية"، فقد كان الصحفيون يتلقون الكثير من تلك الاعتداءات، ويتعرضون للضرب على نحو "ساحة النخيل"، واعتصام دوار الداخلية، وحتى مسيرة الأغوار وغيرها من الاحتجاجات الأخرى التي كان الصحفيون يقومون فيها بدورهم المهني والوظيفي فيما كانوا يتلقون الاعتداءات والضرب، بينما كانت الحكومات في الجهة المقابلة تعمل على سن تشريعات وقوانين لخنق الصحافة على نحو ما ورد في قانون هيئة مكافحة الفساد، وتعديل قانون المطبوعات والنشر، وغيرها.

وأشارت الدراسة إلى أن الصحافة الأردنية وتحديدا الصحافة الإلكترونية قد سجلت قفزة حقيقية إيجابية تجاه انتزاع حريتها والتحليق في فضائها الأوسع، وبالرغم من أن سقف التعبير والنشر قد ارتفع كثيرا في الصحافة الإلكترونية قياسا بما كان عليه الوضع قبل أحداث الربيع العربي وتأثيراته المحلية على الأردن، فان الصحافة الورقية وجدت نفسها مدفوعة لمجاراة الصحافة الإلكترونية المحلية أولا، والصحافة العربية ثانيا، مما دفعها ولو قليلا للتجرؤ على النشر، والمساس أحيانا بالخطوط الحمراء.

وتوقفت الدراسة في الفصل الثالث أمام استطلاع الرأي الذي تم تنفيذه خصيصا لهذه الدراسة من قبل مركز حماية وحرية الصحفيين حول أثر الحراك الشعبي الأردني وتأثيراته على حرية الإعلام، وقد شمل الاستطلاع 500 عينة مستجيبة للأسئلة التي توزعت على عدة محاور جوهرية لقياس مدى تقييم الرأي العام الأردني للآثار الإيجابية والسلبية التي فرضها الربيع العربي والثورات الاحتجاجية العربية ومسيرة الاحتجاجات والحراكات الشعبية الأردنية على حرية التعبير والإعلام في الأردن.

وجاء في نتائج الاستطلاع ما يلي:

1) تعتقد النسبة الأكبر من العينة المستطلعة أن أحداث الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية الأردنية قد ساهمت برفع منسوب الحرية الإعلامية وإن اختلفت الدرجات في إجابات العينة بين درجة كبيرة ومتوسطه وقليلة.

وبلغ مجموع من يعتقدون برفع نسبة الحريات الإعلامية وبدرجات مختلفة 95.4% وهي نسبة كبيرة جدا مقابل 4.0% فقط لا يعتقدون أنها ساهمت إطلاقا برفع الحريات الإعلامية في الأردن.

2) وتعتقد النسبة الأكبر في العينة المستطلعة أن الاحتجاجات الشعبية الأردنية وأحداث الربيع العربي قد ساهمت بتدفق معلومات جديدة للناس، فقد بلغت نسبة من يعتقدون بذلك 96.4% وإن بدرجات مختلفة "كبيرة،

متوسطه، قليلة"، فيما سجل من لا يعتقدون بذلك مطلقا نسبة متدنية جدا بلغت 3.0% فقط.

3) وتعتقد العينة المستطلعة أن الاحتجاجات المحلية الأردنية قد ساعدت الإعلام الأردني على كسر الخطوط الحمراء، وإن بدرجات متفاوتة "كبيرة، متوسطه، قليلة"، فقد بلغت النسبة الإجمالية لهذه القناعة 92.7%، مقابل 6.7% قالوا أن الاحتجاجات لم تساهم إطلاقا في كسر الخطوط الحمراء.

4) تكشف إجابات العينة المستطلعة على السؤال حول مساهمة الاحتجاجات المحلية الأردنية في الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني عن نسبة أقل من سابقاتها، فقد بلغت بمجملها 87.0% بخياراتها الثلاث "كبيرة، قليلة، متوسطة"، في حين ارتفعت نسبة من يعتقدون بأنه لم تثر بالمطلق على الحد من التدخل الحكومي وبنسبة وصلت إلى 12.3%، وهي نسبة مرتفعة إذا ما تم قياسها بذات النسبة للسؤالين السابقين.

5) وكشفت إجابات العينة المستطلعة بمجموع درجاتها المختلفة "كبيرة، قليلة، متوسطة" عن أن 81.5% يعتقدون أن الاحتجاجات الشعبية قد أعطت الإعلام الأردني مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن، مقابل ارتفاع واضح في نسبة من ينفون ذلك وبنسبة بلغت 17.1%..

6) ووصلت نسبة من يعتقدون بأن الحراك الشعبي الأردني قد ساهم بدرجات متفاوتة "كبيرة، متوسطة، قليلة" على تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية، ما نسبته 87.4% ، منها ما نسبته 9.2% اعتقدوا أنها ساهمت بدرجة قليلة، في حين أفاد 11.4% بأن الحراك الشعبي لم يساهم بالمطلق بتراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية .

7) وتكشف نتائج الاستطلاع أن 84.3% يعتقدون بأن الحراك الشعبي قد ساهم بتقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن وفقا للإجابات الثلاث المختلفة "كبيرة، متوسطة، قليلة"، ومن الملاحظ أن هذا السؤال مرتبط موضوعاً بالسؤال السابق.

ويلاحظ أن نسبة من يعتقدون أنها لم تساهم بالمطلق ارتفعت في الإجابة على هذا السؤال عما جاءت عليه في إجابة السؤال السابق لتصل إلى 14.3%.

8) ويعتقد 97.1% من العينة المستجيبة ان الصحف اليومية الأردنية قد غطت الاحتجاجات الأردنية وفقا لمجموع التقديرات الثلاث "كبيرة، متوسطة، قليلة"، في الوقت الذي أفاد فيه نصف المجموع الكلي للعينة المستطلعة 50% بأنها غطتها بدرجة متوسطة.

ويلاحظ أن نسبة من أجاب بأنها لم تغطيها على الإطلاق كانت نسبة قليلة جدا بلغت فقط 2.0%..

9) يعتقد 86.7% من مجموع العينة المستطلعة أن الإذاعات الخاصة قامت بتغطية الحراك الشعبي الأردني، وفقا لمجموع الإجابات التي رأت أن الإذاعات قامت بتلك التغطية بالرغم من التفاوت الواضح بين نسب الإجابات "كبيرة، متوسطة، قليلة"، فقد أجاب 44.1% بأن الإذاعات الخاصة قامت بالتغطية بدرجة متوسطة، بينما حصلت درجة كبيرة على نسبة 24.3%، ودرجة قليلة على نسبة 18.3%، في حين أن نسبة من رأى أن الإذاعات لم تقم على الإطلاق بتغطية الحراك الشعبي الأردني وصلت إلى 3.6% وهي نسبة متدنية جداً.

10) سجل الإعلام الرسمي الأردني المتمثل بالتلفزيون الحكومي، والإذاعة الحكومية اقل النسب تجاه المساحة التي منحها الإعلام الرسمي "تلفزيون وإذاعة" لتغطية الاحتجاجات الشعبية الأردنية.

فقد بلغت نسبة من رأى أن التلفزيون قام بتغطية الحراك الشعبي 66.7% على مجموع الدرجات الثلاث "كبيرة، متوسطة، قليلة"، كما يلاحظ أن نسبة من صوت بدرجة قليلة بلغت 4.2% وهي ذات النسبة التصويتية للإذاعة الأردنية الرسمية.

وبلغت نسبة من رأى أن المساحة التي منحها التلفزيون للتغطية بدرجة قليلة بلغت 46.6%، فإن ذات النسبة ــ تقريبا ــ حصلت عليها الإذاعة الأردنية والتي بلغت 46.3%، في حين بلغت نسبة من اعتقد أن التلفزيون منح مساحة للتغطية بدرجة متوسطة وصلت إلى 25.9%، وهي تقريبا ذات النسبة للإذاعة والبالغة 24.4%..

الملخص التنفيذي

ويلاحظ أيضا أن نسبة من رأى أن الإعلام الرسمي المتمثل بالتلفزيون والإذاعة لم يغط على الإطلاق الحراك الشعبي الأردني بلغت على التوالي 20.9% بالنسبة للتلفزيون، و19.5% بالنسبة للإذاعة.

11) مقابل الإعلام الرسمي يظهر التفوق الذي تراه العينة المستجيبة للتلفزيونات الخاصة، فقد بلغ مجموع من أجاب بأن التلفزيونات الخاصة أعطت مساحة بدرجات كبيرة ومتوسطة وقليلة لتغطية الحراك الشعبي الأردني ما نسبته 94.0 % وهو تفوق واضح على الإعلام الرسمي، فقد بلغت نسبة من أعطاه درجة كبيرة 32.7 %، ودرجة متوسطة 47.7 %، وانخفضت نسبة "الدرجة القليلة" لتصل إلى 13.6%، في حين انخفضت كثيرا جدا نسبة من رأى أن التلفزيونات الخاصة لم تقم على الإطلاق بالتغطية لتصل إلى 2.0% وهو فارق واضح وكبير بين هذه النسبة وبينها الممنوحة للتلفزيون والإذاعة الرسميين.

12) حظيت المواقع الإلكترونية بأعلى نسبة في هذا الاستطلاع، فقد رأى 97.9% من العينة المستطلعة أن المواقع الإلكترونية قامت بمنح مساحة لتغطية الحراك الشعبي الأردني، وقد رأى 76.1% من العينة المستجيبة أن المواقع الإلكترونية منحت مساحة لتغطية الحراك الشعبي بدرجة كبيرة، فيما رأى 19% أنها غطتها بنسبة متوسطة.

ويلاحظ في إجابات العينة أن 2.8% فقط رأوا أن المواقع الإلكترونية غطت الحراك بدرجة قليلة، في حين كادت أن تختفي تماما إجابات من يعتقدون أن المواقع الإلكترونية لم تغط الحراك بالمطلق، فقد بلغت نسبتهم فقط 4%.

وتكشف المعطيات عن أن المواقع الإلكترونية تحظى بثقة المواطنين، وبمتابعتهم وبدرجة كبيرة تفوق كل وسائل الإعلام الأخرى المقروءة والمسموعة والمرئية، والمستقلة منها، أو تلك المملوكة للحكومة.

13) ومن الواضح أن النتيجة السابقة المتعلقة بالمواقع الإلكترونية قد فرضت نفسها على تقييم العينة المستجيبة لمدى اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أفاد 94.4% بأن الإعلام الأردني قد اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي، وفقا لمجموع توزيع الدرجات الإيجابية "48.3% درجة كبيرة، % درجة متوسطة، و13.4% درجة قليلة".

14) كشفت إجابات العينة المستطلعة أن 85.8% منها تعتقد أن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام الأردني للحركات الاحتجاجية، وأن 45.4% من تلك العينة رأت أن هذا التدخل كان بدرجة متوسطة، مقابل 24% رأت أنها تدخلت بدرجة كبيرة، بينما رأى 16.4% أنها تدخلت بدرجة قليلة.

وتكشف هذه المعطيات عن عدم ثقة العينة المستجيبة باستقلالية الحكومة وحيادها تجاه تغطية الاحتجاجات المحلية، وعدم قناعتها باستقلالية الإعلام الأردني سواء المستقل منه أو الرسمي.

وتوقفت الدراسة في الفصل الرابع لدراسة نتائج ثلاثة استطلاعات أخرى تم تنفيذها من قبل معهد بروكنجز "شمل العديد من الدول العربية ومنها الأردن"، ومركز القدس للدراسات السياسية، ومركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، وكلها تقاطعت في اهتمامها المشترك بمعرفة رأي الناس في أحداث الربيع العربي وأثر الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة على الإعلام وعلى اتجاهاتهم، وماذا يتابعون من وسائل إعلام، وما مدى المصداقية التي يمنحونها لوسائل الإعلام المختلفة.

وخرجت الدراسة بنتيجة مقارنة قالت فيها أن الاستطلاعات الثلاث توافقت تماماً في تأثيرات الإعلام على الثورات العربية وعلى رفع سقف الحريات الإعلامية في الأردن، وأن المواقع الإلكترونية حصلت على المرتبة الأولى في اهتمام العينات المستطلعة وفي دورها في رفع سقف الحريات الإعلامية، إلا أن ذلك أوقع تلك المواقع في مشكلة الموضوعية وامتحان المصداقية.

وتناولت الدراسة بالتحليل في الفصل الخامس موقع الإعلام الأردني بين الحراك الشعبي وقسوة الأمن، وعما إذا كان الإعلام الأردني قد تحول بالفعل إلى ضحية للانتهاكات أم لا؟.

وقالت الدراسة أن الإعلام الأردني بدا في مشهد الاحتجاجات الأردنية المحلية وكأنه أمام تحديات حقيقية وخطرة، ففي الوقت الذي كان الصحفيون فيه عرضة لاعتداء قوات الامن والدرك، فقد

الإفلات من العقاب

كانوا أيضا مكشوفين تماما أمام "الزعران والبلطجية" الذين نفذوا اعتداءات مبرمجة على المتظاهرين في مختلف مواقعهم.

وأضافت الدراسة أن الإعلاميين الأردنيين وقعوا تماما ضحية حقيقية لتعامل الأمن مع الاحتجاجات الشعبية، وليس من قبل المحتجين، فلم يسجل بالمطلق أي اعتداء على صحفي أو إعلامي من قبل المحتجين، وإنما تم تسجيل كل حالات الاعتداء والانتهاك من جهتين فقط هما:

1. البلطجية والزعران.
2. قوات الأمن العام والدرك.

وأشارت الدراسة إلى أنه من أبرز الأسباب وأهمها التي أدت إلى انتشار ظاهرة البلطجية والزعران الخطيرة أنهم نفدوا تماما من العقاب القانوني، وفي الأردن لم تسجل أية حالة لمحاكمة أي من البلطجية والزعران الذين اعتدوا على المتظاهرين أو على الصحفيين.

وأكدت الدراسة أن ظاهرة "الإفلات من العقاب" هي التي عززت بدون شك من تنامي ظاهرة البلطجية والزعران، وبالرغم من تعهدات الحكومة الأردنية والأمن العام بتقديم هؤلاء للمحاكمة إلا أنه لم تسجل أية قضية حقيقية أمام القضاء، مما عزز أولا من تنامي هذه الظاهرة الخطيرة، كما عزز من مبدأ "الإفلات من العقاب" وهو ما أدى بالنتيجة المطلقة إلى تقديم دعم حكومي مباشر ظهر وكأنه مقصود لحماية البلطجية في مواجهة المتظاهرين والمحتجين والصحفيين.

واستعرضت الدراسة مطولا ثلاث حالات مكشوفة تماما تعرض الصحفيون فيها للانتهاك والاعتداء عليهم من قبل قوات الأمن العام والدرك وهي:

1. أحداث دوار الداخلية.
2. مسيرة العودة.
3. ساحة النخيل.

واستعرضت الدراسة عدة تقارير تولت إحصاء الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون الأردنيون حيث توقفت مطولا أمام تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين الذي يصدر اليوم في تقرير المركز العام حول حالة الحريات الإعلامية في المملكة.

وقالت الدراسة أن مركز حماية وحرية الصحفيين لاحظ في رصده لحالات انتهاك حرية الصحفيين ارتفاعا ملحوظا في عدد حالات الانتهاك في العام 2011 وهو عام الربيع العربي، والحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونقلت الدراسة عن التقرير قوله انه تلقى عددا كبيرا من الشكاوى هذا العام "2011" قياسا بالعامين السابقين "2010 و2011" مرجعا ذلك إلى ما أسماه "قفزة نوعية تعكس ازدياد وعي الإعلاميين بأهمية تقديم الشكاوى وتوثيق الانتهاكات التي تمس حقوقهم وحرياتهم وبالدور الحيوي الذي أضحى مركز حماية وحرية الصحفيين يقوم به في هذا المجال"، مضيفا بأن ذلك "ربما يعود لأجواء التغيير التي تشهدها المنطقة بما فيها الأردن ما كان له دور كبير في حث الإعلاميين على التقدم بشكاوى تتعلق بالاعتداءات التي تقع عليهم، خاصة وأنهم لمسوا أهمية المقاربة المستندة على حقوق الإنسان وسيادة القانون في مراحل التحول الديمقراطي والانتقال من الحكم الشمولي إلى الحكم الديمقراطي والمنفتح".

وأشارت الدراسة إلى أن المركز قال في تقريره أنه "تلقى في عام 2011 (78) شكوى وبلاغ سواء بشكل مباشر أم من خلال الاتصال بالإعلاميين أم من خلال الطلب إليهم تعبئة استمارة المعلومات المتعلقة بالشكاوى والانتهاكات. ولا يشمل هذا العدد مطلقا أيا من الحالات التي قام المركز برصدها ذاتيا، فالعدد المذكور يقتصر فحسب على الشكاوى والبلاغات دون المشكلات أو الاعتداءات التي قامت وحدة سند برصدها من تلقاء ذاتها من خلال وسائل الرصد المعمول بها في المركز ودون استقبال أي شكوى أو بلاغ بشأنها من قبل الإعلاميين".

وأضافت الدراسة نقلا عن تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين أنه "من بين (78) شكوى و(52) حالة رصدها المركز في عام 2011، تبين للمركز أن (106) منها تنطوي على انتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية، وتتنوع المشكلات الواردة في الشكاوى وازدياد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات جسيمة وواسعة النطاق".

وتوقفت الدراسة أيضا أمام تقرير آخر أصدره مركز القدس للدراسات السياسية في نهاية شهر شباط من العام الجاري

الملخص التنفيذي

أوضح فيه أن عدد الانتهاكات للحريات الصحافية في المملكة خلال العام الماضي 2011 بلغت نحو 87 انتهاكا شملت مختلف صنوف الانتهاكات، منها انتهاكات لم تكن معهودة في السابق، مثل الاعتداءات الجسدية على الصحفيين، كما شهد دخول جهات جديدة إلى حلبة المنتهكين للحريات الإعلامية بحيث لم يعد الأمر مقتصرا على الانتهاكات التي تمارسها جهات رسمية.

وربط تقرير مركز القدس للدراسات السياسية بين زيادة الانتهاكات وحدتها وبين اندلاع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية في المملكة حيث كان هناك زيادة وتركيز في التغطية الإعلامية لهذا الحراك، إضافة لارتفاع سقف حرية الصحافة، وتحطيم الكثير من الخطوط الحمراء التي كانت فرضت على وسائل الإعلام بطرق شتى، أو هي فرضتها على نفسها من خلال الاحتواء الناعم والرقابة الذاتية، مؤكدا على وجود علاقة طردية قوية بين الزيادة في الانتهاكات ومسيرة الحراك الشعبي الإصلاحي.

وقال مركز القدس في تقريره أن حدة الانتهاكات للحريات الإعلامية كانت تتصاعد وتتراجع مرتبطة في ذلك بعاملين رئيسيين هما:

1) تراجع شدة الحراك الإصلاحي بعد أن تلقى ضربة قاسية في دوار الداخلية وتشتت قيادة هذا الحراك وانقسامها على نفسها، مع ما رافق ذلك من حملة إعلامية حكومية غير مسبوقة هدفها الإساءة للحراك وتأليب مكونات المجتمع عليه، هذه الحملة التي وصفها بعض الكتاب والإعلاميين بـ"المكارثية" ومحاولة إرعاب قوى الحراك ومعها الإعلام والصحافة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الحراك وتراجع التغطية الإعلامية المرافقة له.

2) الحملة الكبيرة المضادة التي شنتها وسائل إعلام وصحفيين وكتاب وشخصيات ومنظمات مجتمع مدني محلية وعربية ودولية ردا على هذه الانتهاكات والتي أجبرت الحكومة والأجهزة الأمنية على التراجع وعلى محاولات ضبط "البلطجية" ومنعهم من الاعتداء على المتظاهرين والإعلاميين المرافقين للتظاهرات والاعتصامات. بيد أن أشكالا أخرى، غير فجة وغير معلنة، استمرت مثل الاستدعاء للدوائر الأمنية، ورفع قضايا أمام محكمة أمن الدولة على بعض الصحفيين.

وتوقفت الدراسة في الفصل السادس "الختامي" أمام شهادات صحفيين وسياسيين وناشطين حول تقييمهم ورؤيتهم لأداء الإعلام الأردني في تغطية الحراك الشعبي، وما الذي أضافه هذا الحراك من إيجابيات وسلبيات للإعلام الأردني.

وأشارت الدراسة في هذا الفصل إلى وجود ما أسمته "تباينات" واضحة ظهرت في أداء الإعلام وهو يعمل على تغطية الحراك الشعبي الأردني الذي رفع مطالب تتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد، وصولا إلى تجاوز ما كان يعرف سابقا بالخطوط الحمراء وصولا إلى تسمية الأشياء بمسمياتها، فلم يعد الإعلام الفضائي ــ على الأقل ــ يلجأ إلى التكنية عن جهاز المخابرات بـ"الأجهزة الأمنية" بل استخدم التسمية مباشرة، وقد بدا ذلك مبكرا حين اعتصم الصحفيون في دوار محمود الكايد، وبتأثر واضح ومباشر بالحراك الشعبي الأردني.

واستعرضت الدراسة ابرز ما ورد في تلك الشهادات قائلة أنها تتمحور حول الأمور التالية:

1) التأكيد على ارتفاع سقف الحريات الإعلامية بسبب تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي.

2) دفع الحراك الشعبي الأردني الإعلام ووسائطه المختلفة للتماهي معه ومع مطالبه، ولذلك اضطر الإعلام لمجاراة الحراك الشعبي الذي رفع من سقف مطالبه السياسية والإصلاحية وانتقاداته المباشرة للحكم وللدولة.

3) دفع الحراك الشعبي بالإعلام الرسمي للرفع قليلاً من سقف حريته لكنه بقي مشدودا تماما للجانب الرسمي لكونه يعبر عن الموقف الرسمي ويحمل خطابه ويقوم بترويجه.

4) سجلت المواقع الإلكترونية "الصحافة الإلكترونية" قفزة نوعية كبيرة جدا في رفع سقف الحريات الإعلامية تماهياً منها مع الحراك الشعبي الذي تحول لمادة إخبارية دسمة في الصحافة الإلكترونية.

5) برزت ظاهرة المنافسة على تغطية أخبار ونشاطات الحراك الشعبي مما أدى بالإعلام الإلكتروني للوقوع في مصيدة الموضوعية والمهنية التي تأثرت كثيرا في سياق المنافسة على الخبر والتغطيات.

الإفلات من العقاب

6) أدى الحراك الشعبي إلى حصول الإعلام والإعلاميين الأردنيين على نوع من التحرر من القبضة الأمنية والتدخلات الأمنية المباشرة في عمل الإعلاميين والصحفيين واختفت كثيراً ظاهرة التدخل الأمني المباشر.

7) اضطرت الأجهزة الأمنية للتراجع خطوات للخلف لإفساح المجال أمام الإعلام والحراك الشعبي لعمل كل منهما في خدمة الآخر. وقد هدفت الأجهزة الأمنية من هذا التراجع منح مساحة أوسع من الحريات الإعلامية والاحتجاجية حتى لا تقع في مواجهة مباشرة مع الطرفين.

8) أدى الحراك الشعبي وأداء الإعلام تجاهه لوقوع الإعلاميين والصحفيين في مصيدة اعتداءات الزعران والبلطجية عليهم وفي حوادث عديدة متكررة إلى جانب اعتداء قوات الأمن عليهم، في الوقت الذي برزت فيه ظاهرة "التهديد بالوكالة" بمعنى أن الإعلاميين صاروا يتلقون تهديدات من مواطنين بشكل مباشر وليس من الأمن.

9) إنكشاف دور نقابة الصحفيين الذي لم يرق تماما إلى معطيات الأحداث الداخلية وما شهده الإعلام الأردني من تطورات جديدة. وفي إحدى الشهادات فإن "الربيع الأردني" لم يصل إلى نقابة الصحفيين.

10) إن من أبرز ما شهده الصحفيون في ظل الحراك الشعبي الأردني هو ارتفاع الانتهاكات بحقهم، مقابل تكريس مبدأ الدولة القائم على قاعدة "الإفلات من العقاب" فلم تسجل أية حادثة قامت الحكومة فيها بإحالة أحد المنتهكين لحقوق الصحفيين إلى القضاء. ولعل أبرز شاهد على ذلك تقرير الأمن عن أحداث ساحة النخيل الذي قدم إلى نقابة الصحفيين ومع ذلك فإن النقابة احتفظت به ولم تقم بإحالته إلى القضاء.

11) إنخفاض مستوى الرقابة الذاتية لدى الصحفيين بفعل الاحتجاجات الأردنية والربيع العربي.

وختمت الدراسة بعدد من التوصيات إضافة إلى النتائج التي خلصت إليها مؤكدة على أن الإعلام الأردني شهد قفزات نوعية وحقيقية في سقف الحريات، إلا أن بعض وسائل الإعلام وقعت بالفعل ضحية اهتزاز معايير الموضوعية.

وأضافت الدراسة في نتائجها أن الحراك الشعبي دفع بالإعلام الأردني دفعا ليتساوق معه تماما ويرتفع في كثير في سقف تغطيته لمطالب الحراك الإصلاحية، وهو ما أدى بالنتيجة إلى التأثير على الإعلام الرسمي الذي حاول هو الآخر وعلى استحياء أن يرفع ولو قليلا من سقف حريته وخطابه الإعلامي.

التوصيات

وأمام هذه المعطيات فقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

أولاً: في الإعلام الاجتماعي:

1) تأسيس مظلة من مؤسسات المجتمع المدني تتولى الدفاع عن الإعلام الاجتماعي في مواجهة أية قرارات حكومية قد تستهدف النيل من دوره ورسالته أو التقييد على نشطائه.

2) دعوة الحكومة لفتح باب المنافسة أمام الشركات العاملة في مجال الاتصالات لتعزيز المنافسة مما سينعكس إيجابيا على تقديم خدمات الاتصالات للمواطنين بأسعار رخيصة.

3) وضع قيود تمنع الدول و/ أو شركات الاتصالات من حجب خدمات الاتصالات والإنترنت على المواطنين في سياق الحد من حرية التعبير، وتجريم هذه الأفعال باعتبارها مخالفة للحقوق الأساسية للإنسان.

4) الحفاظ على حرية الإنترنت وإبقائه خارج مظلة القوانين المقيدة للحريات، والتصدي لأية محاولات تشريعية لفرض أية قيود عليه تحت ذريعة التنظيم.

ثانياً: التشريعات والقوانين:

1) التأكيد على طوعية الانتساب للنقابات ورفض مبدأ الإلزامية فيها استناداً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وترسيخ الحق في تكوين وتأسيس النقابات والجمعيات وحرية الانضمام لها.

وبموجب ذلك فإن الدراسة ترى أن التنظيم الذاتي الذي يختاره الصحفيون هو أفضل الممارسات لتطوير الحالة المهنية.

2) تفعيل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وإدخال تعديلات جوهرية عليه تضمن انسيابا أكثر للمعلومات من

الملخص التنفيذي

مصادرها إلى الإعلاميين بدون تعقيدات، والتوجه لإلغاء العمل بقانون وثائق وأسرار الدولة.

3) حث الحكومة والبرلمان على إجراء مراجعة فورية لحزمة التشريعات التي تضم قيوداً على حرية التعبير والإعلام، لتصبح متوائمة مع المعايير الدولية.

ثالثاً: الإعلاميون ونقابة الصحفيين:

1) تفعيل دور نقابة الصحفيين تجاه الدفاع عن حقوق الإعلاميين والعمل على حمايتهم من الانتهاكات، ومتابعة قضايا الانتهاكات التي يتعرضون لها أمام المحاكم النظامية.

2) ضرورة التزام الإعلامي بالحياد والموضوعية والمصداقية في نقله للأحداث.

3) البدء بحملة واسعة لتدريب الصحفيين على أسس الحماية والسلامة المهنية في مناطق النزاع والخطر.

4) التحرك العاجل لاعتماد "شارة" للصحفيين على غرار ما هو معمول به في بعض الدول تميز الإعلاميين وتحميهم، وتصدر بالتنسيق مع الجهات الرسمية.

رابعاً: الجهات الأمنية:

1) تحميل الحكومة والأجهزة الأمنية والسلطة القضائية مسؤولية إنفاذ القانون وملاحقة أي معتدي ينتهك حرية الصحفيين، والتأكيد على مبدأ سيادة القانون وعدم الإفلات من العقاب.

2) ضمان حق الإعلاميين في التغطية المستقلة في مناطق التوتر والاحتجاجات، واعتماد "مدونة سلوك" مهنية للإعلاميين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون تحكم العلاقة وآليات العمل بينها في الميدان.

3) العمل على تحقيق مبدأ إنصاف الإعلاميين ضحايا الانتهاكات وتعويضهم ماديا ومعنويا.

4) وقف سياسة الاحتواء الناعم التي تمارسها الحكومة والأجهزة الأمنية تجاه الصحفيين والإعلاميين، والكف عن التدخل المباشر في أعمالهم.

5) عقد ورشات عمل ومؤتمرات مشتركة بين الإعلاميين والأجهزة الأمنية لتدريبهم على حقوق الإنسان وكيفية التعامل مع الإعلاميين في الميدان أثناء تغطية الاحتجاجات والتظاهرات، وتدريب الإعلاميين على كيفية تغطية الأحداث الساخنة وكيفية تعاملهم مع رجال الأمن في الميدان.

خامساً: مؤسسات المجتمع المدني:

1) التنسيق الدائم والمتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والمدافعة عن الحريات الإعلامية والحكومة وأجهزتها الأمنية لضمان حرية العمل الإعلامي المستقل خاصة في مناطق النزاع والتوتر، وضمان تحرك فاعل لحمايتهم.

2) التأكيد على أهمية رصد الانتهاكات التي يتعرض الصحفيون لها لنشرها ولممارسة الضغط من أجل معاقبة المعتدين وعدم إفلاتهم من العقاب.

3) قيام مؤسسات المجتمع المدني بتولي التعريف بدور الإعلام الاجتماعي الجديد والدفاع عن حقه بالعمل والنشر وحرية الحركة وحرية تلقي المعلومات ونشرها.

4) تنظيم حملات كسب تأييد للتعريف بالإعلام الاجتماعي أو الإعلام البديل، ودوره في خدمة المجتمع.

وحدة المساعدة القانونية
للإعلاميين "ميلاد"

وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين
Media Legal Aid Unit

وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين تستمر في الدفاع عن الصحفيين والتواصل مع المحامين والقضاة

ترافعت في 69 قضية مقامة ضد الإعلاميين .. وحضرت 922 جلسة في المحكمة عام 2011

العفو العام شمل 38 قضية .. و40 حكماً بالبراءة وعدم المسؤولية .. و5 أحكام بالإدانة

جاءت أعمال وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد" التابعة لمركز حماية وحرية الصحفيين مواكبة للتطورات التي حدثت على نوعية وعدد القضايا التي أقيمت على الصحفيين خلال العام 2011، وبذات المهنية والكفاءة التي رافقت أعمالها منذ تأسيسها في العام 2001.

فالقضايا التي أقيمت على الصحفيين الذين وكلوا محامو وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين بلغت 15 قضية خلال العام 2011، كانت مقامة على الصحفيين العاملين في المواقع الإخبارية الالكترونية، ما عدا صحفيين اثنين فقط من الصحافة الورقية الأسبوعية. وفي ذات الوقت استمرت الوحدة في الترافع في 42 قضية أقيمت على الصحفيين قبل عام 2011 منظورة أمام محكمة البداية، كما أن محكمة الاستئناف كانت تنظر في 12 قضية أيضا، وبهذا يصبح مجموع القضايا التي ترافعت بها الوحدة 69 قضية.

إن عدد ونوعية قضايا المطبوعات والنشر التي توكلت بها الوحدة خلال العام 2011 يرتبط ارتباطا وثيقا بعدم استقرار الاتجاه القضائي حول الجهة المختصة قضائيا في النظر في القضايا المقامة على المواقع الالكترونية، خاصة بعد تعديل قانون المطبوعات والنشر خلال العام 2011 والذي قصر تطبيق قانون المطبوعات والنشر على المواقع الالكترونية التي اختارت التسجيل في دائرة المطبوعات والنشر، مما أدى إلى تحويل القضايا من النيابة العامة إلى محاكم مختلفة والتي بدورها كانت تعيدها مرة أخرى إلى النيابة العامة.

إضافة إلى أن عدداً كبيراً من العاملين في المواقع الالكترونية والتي أقيمت ضدهم دعاوى تفاجأوا في صدور أحكام غيابية عليهم، بسبب عدم معرفتهم بتلك القضايا الناتج عن عدم وجود عناوين واضحة تمكن المحاكم من تبليغهم مواعيد حضور الجلسات.

كما ارتبط عدد القضايا أيضا بصدور قانون العفو العام والذي أصبح ساري المفعول منذ 1/6/2011 حيث شمل قضايا المطبوعات والنشر، مما أدى إلى إسقاط (38) قضية إسقاطاً نهائياً، بينما بقي الادعاء بالحق الشخصي والمطالبة بالتعويض المدني في (31) قضية على الرغم من سقوط دعوى الحق العام "الشق الجزائي" في هذه القضايا.

أما عن نوعية الجرائم المسندة للصحفيين في تلك القضايا فهي ذات الجرائم الأكثر استخداما من قبل النيابة العامة في جرائم المطبوعات والنشر، وهي مخالفة المواد 5 و7 من قانون المطبوعات والنشر المتمثلة في عدم تحري الحقيقة وعدم مراعاة الموضوعية والتوازن والنزاهة وعدم الحيدة في نشر المادة الصحفية، وعدم احترام الحياة الخاصة، وجرائم الذم والقدح خلافا لقانون العقوبات. ولكن تم الاستناد أيضا إلى جرائم

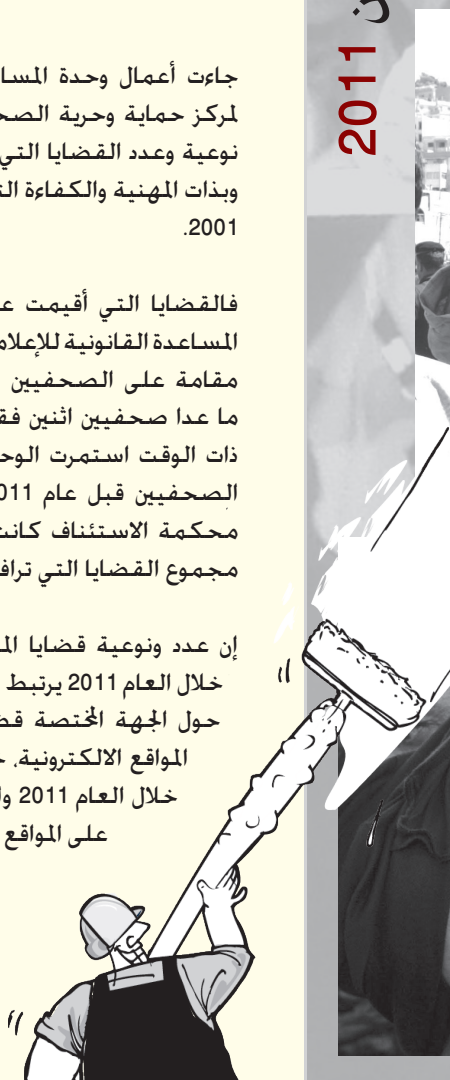

الملخص التنفيذي

جديدة لم تستخدم من قبل النيابة العامة قبل ذلك وهي جرائم توجيه رسائل تهديد وإهانة عبر وسائل الاتصالات خلافا لأحكام المادة 75/أ من قانون الاتصالات، وأيضا الإساءة إلى كرامة الأفراد وسمعتهم وإشاعة معلومات كاذبة خلافا لقانون المطبوعات والنشر.

ومن أبرز التهم الأخرى التي وجهت للصحفيين هي مخالفة قانون حماية أسرار ووثائق الدولة والتي نظرتها محكمة بداية جزاء عمان بصفتها محكمة مطبوعات، وهي تهمة جديدة لم تستخدم أمام القضاء المدني ضد الصحفيين من قبل ولكن لم يصدر حكما في هذه الدعوى لسقوط دعوى الحق العام بموجب قانون العفو العام.

ولم تسند النيابة العامة تلك الجرائم إلى الصحفيين فقط، بل أيضا على المواقع الالكترونية الإخبارية ذاتها. ولم تؤسس النيابة العامة إسنادها لتلك الجرائم على عبارات المواد الصحفية المنشورة في المواقع الإخبارية الالكترونية، وإنما استخدمت التعليقات الواردة من القراء على المواد الصحفية في إسناد التهم للصحفيين، وسعت دوما إلى تطبيق جرائم عدم الموضوعية والتوازن والنزاهة على تعليقات القراء.

وعلى الرغم من أن مجموع عدد القضايا التي ترافعت بها ميلاد خلال العام 2011 هو 69 قضية، إلا أن عدد جلسات المحاكمة التي حضرها محامو الوحدة بلغ 922 جلسة ، وهذا الرقم يعكس نوعية الاختلاف في المدة الزمنية لتطبيق الإجراءات الجزائية في القضايا المقامة على المواقع الالكترونية، حيث كان محامو الوحدة يحضرون بمعدل أربع جلسات في الشهر الواحد للقضية الواحدة ، والسبب في ذلك هو كثرة التأجيلات لدعوة الشهود والاستماع لهم وتقديم البينات.

وناقش محامو ميلاد خلال هذه السنة 88 شاهدا سواء أكانوا شهودا للإثبات من قبل النيابة العامة أم شهودا للمدعي بالتعويض المدني أم شهودا للدفاع عن الصحفيين. وتم تقديم 78 مذكرة دفاعية تتضمن دفوعاً ودفاعاً عن الصحفيين.

ولم تكن مناقشات الشهود أو تقديم المذكرات الدفاعية لتتم دون الاجتماعات الدورية والتشاورات القانونية بين المحامين بعضهم ببعض وبينهم وبين الصحفيين حيث بلغ عدد الاجتماعات التي عقدت لتلك الغاية 69 اجتماعا.

هذا وقد صدرت أحكام قضائية خلال عام 2011 في 49 قضية بعدم المسؤولية والبراءة وإسقاط دعوى الحق العام، ما عدا 5 قضايا أدين بها الصحفيون بجرائم مخالفة المواد 5 و7 و38/د من قانون المطبوعات والنشر، وقد تم استئناف تلك القضايا أمام محكمة الاستئناف.

وواصلت وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد" تواصلها مع الصحفيين والمحاميين والقضاة المختصين في قضايا المطبوعات والنشر، من خلال عقد 3 ورشات تدريبية لصحفيين وإعلاميين من الصحافة الورقية والإعلام المرئي والمسموع والإعلام الالكتروني خلال العام 2011 شارك بها 86 صحفيا.

كما قامت الوحدة بالانتهاء من أعمال توثيق قضايا المطبوعات والنشر خلال الأعوام 2006 - 2008 حيث صدر ذلك التوثيق في كتاب القول الفصل"2"، مع تحليل تفصيلي لتوجهات القضاء الأردني في التعامل مع قضايا المطبوعات والنشر إضافة إلى تحليل الاتجاهات العامة لقرارات النيابة العامة والمرافعات الدفاعية المقدمة من المحامين في تلك القضايا.

وقد شارك عدد كبير من القضاة والمحامين المتخصصين والإعلاميين في ندوة علمية لمناقشة أهم المواضيع التي تضمنها كتاب القول الفصل "2".

وفي اتجاه آخر نفذ مركز حماية وحرية الصحفيين بشراكة مع المجلس القضائي وبدعم من الاتحاد الأوروبي برنامج القضاء والإعلام والذي اشتمل على 3 ورشات لتخصص القضاة في قضايا الإعلام شارك بها 67 قاضيا، كما أقيمت ورشة متخصصة للقضاة عن آليات التعامل القانوني مع الإعلام الالكتروني شارك بها 33 قاضيا، وصدر عن هذا البرنامج دليل للقضاة وطلاب المعهد القضائي تحت اسم تخصص القضاء في التعامل مع قضايا الإعلام.

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

ندافع عن حرية الإعلام

www.cdfj.org

الفصل الأول

استطلاع رأي الصحفيين

عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2011

فهرس محتويات استطلاع الرأي

المحتويات	الصفحة
فهرس الجداول	61
فهرس الأشكال البيانية	62
1. مقدمة	**65**
1.1 غرض الدراسة	65
2.1 أهداف الدراسة	65
3.1 منهجية الدراسة	66
1.3.1 أداة الدراسة	66
2.3.1 مجتمع الدراسة وعينتها	66
3.3.1 جمع ومعالجة البيانات	67
4.3.1 الخصائص الأساسية للمبحوثين	68
2. النتائج الرئيسية للدراسة	**74**
1.2 الحريات الإعلامية في الأردن	74
2.2 القوانين والتشريعات الإعلامية	79
1.2.2 التشريعات التي تشكل قيداً على حرية الإعلام	82
2.2.2 المواد القانونية التي تشكل قيداً على حرية الإعلام	82
3.2.2 التعديلات الدستورية الجديدة المتعلقة بالحريات الإعلامية	83
4.2.2 المادة 23 من قانون هيئة مكافحة الفساد	84
5.2.2 مستوى الحريات لدى المؤسسات الإعلامية الرسمية في الأردن	85
6.2.2 مستوى الحريات لدى المؤسسات الإعلامية الخاصة في الأردن	86
3.2. الإعلام الالكتروني	87
4.2. احتواء الإعلاميين	94
5.2. الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون	104
1.5.2 تعرض الإعلاميين للتوقيف وجهات التوقيف	104
2.5.2 التهم الموجهة لمن تعرض للمحاكمة من الإعلاميين	105
3.5.2 الحكم القضائي غير القطعي وماهية أحكامه	107
4.5.2 الحكم القضائي القطعي وماهية أحكامه	108
5.5.2 تعرض الإعلاميين للضغوطات أو المضايقات	109
6.5.2 الجهات التي تقف وراء الضغوطات أو المضايقات	111
7.5.2 تدخل الحكومة في وسائل الإعلام	116
8.5.2 شركات الإعلان	118
6.2. الرقابة الذاتية	119
7.2. الثورات والحركات الاحتجاجية وأثرها على الإعلام	124
3. استمارة المسح	**129**

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
أ	توزيع الإطار حسب القطاع والعضوية والجنس	67
ب	توزيع إطار وعينة الدراسة حسب القطاع والجنس	67
1	المسمى الوظيفي للعمل الثانوي	73
2	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب درجة التقدم والتراجع لحالة الحريات الاعلامية في الأردن (2006 ـ2011)	76
3	وصف حالة الحريات الإعلامية في الأردن ضمن الفترة (2006 ـ 2011)	77
4	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب حالة الحريات الإعلامية وبعض الخصائص الأساسية، 2011	78
5	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب تقييمهم لأثر التشريعات على حرية الإعلام وبعض الخصائص الأساسية، 2011	81
6	النسبة المئوية للمستجيبين حسب القوانين التي تشكل قيدا على حرية الإعلام للسنوات (2006 ـ2011)	82
7	درجة الاعتقاد بأن المؤسسات الإعلامية الرسمية تتمتع بحرية إعلامية	86
8	درجة الاعتقاد بمساهمة مؤسسات المرئي والمسموع الخاصة في الأردن في رفع مستوى الحرية الإعلامية في عام 2011	87
9	درجة الاعتقاد بمساهمة المواقع الإخبارية الإلكترونية في تطوير الحريات الإعلامية	89
10	درجة الاعتقاد بأن المواقع الإلكترونية تلتزم بالمعايير المهنية	90
11	الآراء حول قانون جرائم وأنظمة المعلومات خلال العام 2011	91
12	رأي الإعلاميين حول قرار إلغاء حجب المواقع الإخبارية الإلكترونية عن موظفي الدولة خلال عملهم	92
13	نسبة المستجيبين الذين تعرضوا لمحاولات احتواء أو إغراءات أو امتيازات أثناء ممارسة العمل الصحفي وفق بعض الخصائص الأساسية، 2011	95
14	الجهات التي قامت بمحاولات الإحتواء أو الإغراءات أو الامتيازات للإعلاميين خلال عامي (2010 ـ 2011)	100
15	أشكال الإغراءات أو الامتيازات التي تعرض لها الإعلاميون في العامين 2010 و2011	101
16	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب التهم التي صدر بموجبها الحكم القضائي خلال الفترة (2010 ـ2011)	106
17	أشكال الضغوطات أو المضايقات التي تعرض لها المبحوثون من الإعلاميين خلال (2010 - 2011)	110
18	الجهة التي تعتقد أنها وقفت وراء حجب المعلومات	111
19	الجهة التي تعتقد أنها وقفت وراء الذم والقدح	112
20	الجهة التي تعتقد أنها وقفت وراء التهديد	113
21	الجهة التي تعتقد أنها وقفت وراء حجز الحرية	114
22	الجهة التي وقفت وراء الإستدعاء الأمني للإعلاميين	114
23	الجهة التي يعتقد الإعلاميون أنها وقفت وراء التحقيق الأمني	114
24	الجهة التي يعتقد الإعلاميون أنها وقفت وراء المنع من البث الفضائي (التلفزيوني)	115
25	الجهة التي وقفت وراء الاعتداء الجسدي على الإعلاميين	115
26	الجهة التي يعتقد الإعلاميون أنها وقفت وراء حجب المواقع	116
27	مفهوم الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين	120
28	الدوافع وراء القيام بالرقابة الذاتية	121
29	المواضيع التي يتجنبها الإعلاميون	122
30	مساهمة الثورات والاحتجاجات في حرية الإعلام	124
31	كيفية تغطية وسائل الإعلام المحلية المختلفة للحركات الاحتجاجية في الأردن.	125
ملحق	التوزيع النسبي للمستجيبين من الصحفيين والإعلاميين حسب بعض الخصائص الأساسية، 2011.	128

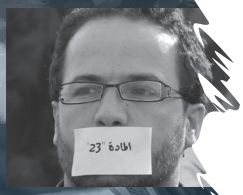

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	موضوع الشكل	الصفحة
1	مجتمع الدراسة حسب الجنس	68
2	مجتمع الدراسة حسب العمر	69
3	مجتمع الدراسة حسب المستويات التعليمية	69
4	مجتمع الدراسة حسب التخصصات العلمية	70
5	مجتمع الدراسة حسب قطاع العمل	70
6	مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية في القطاع الإعلامي	71
7	مجتمع الدراسة حسب العضوية في نقابة الصحفيين	71
8	مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي للعمل الرئيسي في مجال الصحافة	72
9	مجتمع الدراسة حسب الأعمال الثانوية	72
10	مجتمع الدراسة حسب قطاع العمل الثانوي	73
11	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب درجة التقدم والتراجع في حالة الحريات الإعلامية، 2011	75
12	التوزيع النسبي للمستجيبين تجاه تطور حالة الحريات الإعلامية في الأردن حسب الجنس، 2011	75
13	مؤشر الحريات الإعلامية في الأردن خلال الفترة (2007 ـ2011)	77
14	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب أثر التشريعات الإعلامية على حرية الإعلام، 2011	80
15	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب أثر التشريعات الإعلامية على حرية الإعلام، 2007 ـ2010	80
16	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب أكثر المواد القانونية تقييداً لحرية الإعلام، 2011	83
17	الآراء حول التعديلات الدستورية الجديدة المتعلقة بالحريات الإعلامية	84
18	موقف الصحفيين من المادة 23 في قانون هيئة مكافحة الفساد	85

19	الموقف من التعديلات على قانون المطبوعات والنشر تتضمن مواداً تجيز تسجيل المواقع الالكترونية	88
20	الاعتقاد بأن المواقع الإخبارية الإلكترونية أتاحت للناس حرية إبداء آرائهم وتعليقاتهم على ما يُنشر	89
21	تأييد الإعلاميين لإصدار قانون جديد مستقل مخصص لتنظيم عمل المواقع الاخبارية الإلكترونية	93
22	المقترحات الأخرى لتنظيم عمل المواقع الإخبارية الإلكترونية	93
23	الاعتقاد بأن الحكومة أو الأجهزة التابعة لها تقوم بحجب مواقع إخبارية إلكترونية على شبكة الإنترنت	94
24	تعرض الإعلاميين لمحاولات إحتواء أو إغراءات أو امتيازات أثناء ممارستهم لعملهم الصحفي عام 2011	95
25	الجهات التي قامت بمحاولات الاحتواء أو الإغراءات أو الامتيازات عام 2011	97
26	أشكال الاحتواء أو الإغراءات أو الامتيازات التي تعرض لها الإعلاميون عام 2011	98
27	الاعتقاد بأن الإغراءات أو الامتيازات أثرت على توجهات وممارسات العمل المهني للإعلاميين عام 2011	99
28	نسبة المستجيبين الذين سمعوا عن صحفيين تعرضوا لمحاولات احتواء أو إغراءات أو امتيازات أثناء ممارستهم للعمل الصحفي، 2011	99
29	نسبة المستجيبين الذين يعتقدون أن الحكومة تلجأ إلى تقديم الإغراءات أو الامتيازات للصحفيين لكسب ولائهم، 2010 ـ 2011	102
30	وسائل الإغراء أو الاحتواء التي تتبعها الحكومات عادة لكسب تأييد الصحفيين والإعلاميين و تفادي مواقفهم الانتقادية	102
31	انتشار بعض الظواهر السلبية في الوسط الإعلامي، 2010 ـ 2011	103
32	درجة تأثير بعض الظواهر السلبية المنتشرة في الوسط الصحفي على حرية الإعلام، 2010 ـ 2011	103
33	النسبة المئوية للذين أوقفوا في قضايا تخص الإعلام للسنوات 2004 ـ 2011	104
34	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب التعرض للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالإعلام، 2010 ـ 2011	104
35	الجهات التي قامت برفع دعاوى ضد الإعلاميين	105
36	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب صدور حكم قضائي غير قطعي (قابل للطعن أو الاستئناف)، 2011	107
37	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب صدور حكم قضائي غير قطعي (قابل للطعن أو الاستئناف) خلال 2006 ـ 2011	107
38	نوع الحكم الصادر	108
39	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب صدور حكم قضائي قطعي (غير قابل للطعن أو الاستئناف)، 2011	108
40	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب صدور حكم قضائي قطعي (غير قابل للطعن أو الاستئناف) خلال 2006 ـ 2011	109
41	تعرض الإعلاميين للضغوطات أو المضايقات عام 2011	109
42	التوزيع النسبي للمستجيبين حسب تدخل الحكومة في وسائل الإعلام، 2011	117
43	نسبة المستجيبين الذين يرون ان الحكومة تتدخل في وسائل الإعلام بين 2004 ـ 2011	117
44	التوزيع النسبي للمستجيبين الذين يعتقدون أن الحكومة تتدخل في وسائل الإعلام وأثر هذا التدخل في تطور الوسائل الاعلامية، 2010 ـ 2011	118

45	درجة الاعتقاد بأن شركات الإعلان أو المعلنين تؤثر في سياسات المؤسسات الإعلامية 2010 ـ 2011	118
46	الاعتقاد بأن شركات الإعلان أو المعلنين تؤثر في سياسات المؤسسات الإعلامية بشكل إيجابي أم سلبي، 2010 ـ 2011	119
47	نسبة الصحفيين الذين يقومون بالرقابة الذاتية على عملهم الصحفي خلال الفترة 2007 ـ 2011	120
48	أهم ثلاثة مواضيع يتجنب الإعلاميون الكتابة عنها	123
49	الاعتقاد بأن الإعلام الأردني اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الاحتجاجية في الأردن	126
50	الاعتقاد بأن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية	127

كاميرات المصورين لم تسلم من الاعتداءات

1. مقدمة

لم يكن عام 2011 مثل كل الأعوام بالنسبة للإعلام في الأردن والعالم العربي، بل كان مع صعود الثورات والاحتجاجات الشعبية من بين اللاعبين الرئيسين الذين يشاركون في صناعة التغيير ومصير شعوبهم.

في هذا السياق كان الإعلام الأردني يسير، وكانت الاحتجاجات تفرض إيقاعها عليه، وأصبح مطالباً بأن ينقل تفاصيل ما يحدث في الشارع.

تحرر الإعلام الأردني في هذا العام من الحصار المفروض عليه، وخرج عن نص الرواية الرسمية، وعكس الحراك الذي تموج به مواقع التواصل الاجتماعي، وتصدر الإعلام الإلكتروني الواجهة، ولكن الصورة لم تتوقف عند هذ الحد، فالصحافة بأنواعها المختلفة التي قررت أن تكون شاهداً على عهد جديد كانت أيضاً ضحية الاستهداف والسعي المحموم لتكميم الأفواه حتى لا تكون شاهداً على الحقيقة.

والسؤال بعد كل هذه المتغيرات الدراماتيكية .. كيف ينظر الصحفيون لواقعهم وما حدث معهم .. هل تتماهى آراؤهم مع ما عصف بالشارع؟!.

1.1 غرض الدراسة

وفي ضوء ماورد أعلاه، سعت الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

- مدى رضا الإعلاميين بمختلف مواقعهم وقطاعاتهم عن واقع الحريات الإعلامية في الأردن.
- تقييم رأي الإعلاميين في أداء المؤسسات الإعلامية.
- أثر التشريعات الإعلامية وما أجري عليها من تعديلات في حرية الإعلام.
- واقع الانتهاكات التي حدثت في عام 2011 وآراء الإعلاميين بها.
- التطورات التي شهدها الإعلام الإلكتروني.
- التغيير في واقع الرقابة الذاتية.
- تأثير الحركات الاجتماعية والثورات على العمل الإعلامي.

2.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة واقع الحريات الإعلامية في الأردن وقياس مدى تقدمها أو تراجعها بالمقارنة مع الأعوام السابقة.
- معرفة وتحديد رأي الإعلاميين في التشريعات الإعلامية والتعديلات التي أجريت عليها وتقييمهم لها و بيان أثرها في حرية الإعلام في الأردن.
- التعرف على المواد القانونية التي تقيد وتحد من حرية الإعلام في الأردن.
- التعرف على آراء الإعلاميين حول تمتع المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة بالحريات الإعلامية.
- رصد الانتهاكات الواقعة على الجسم الإعلامي.
- التعرف على دور الحكومة وأثرها في وسائل الإعلام.
- التعرف على آراء الجسم الإعلامي تجاه دور شركات الإعلان وتأثيرها على سياسات الإعلام.
- التعرف على مدى مساهمة المواقع الإلكترونية الاخبارية في رفع مستوى الحريات الاعلامية.
- التعرف على حجم وأشكال الإحتواء التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون.
- الاطلاع على واقع الانتهاكات الإعلامية التي تمارس على الصحافة.

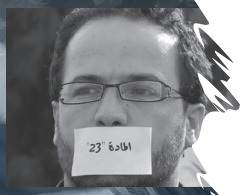

- التعرف على مدى متابعة الصحفيين والإعلاميين للثورات والاحتجاجات العربية وتقييمهم لها ومدى مساهمتها في رفع سقف الحريات في الأردن.

3.1 منهجية الدراسة

1.3.1 أداة الدراسة

تم تصميم استمارة استبانة اشتملت على 202 سؤالاً، تهدف إلى قياس تقييم الصحفيين والإعلاميين في الأردن لحرية الصحافة والإعلام بأبعادها المختلفة، وقياس مدى رضاهم عن التشريعات الإعلامية وأثرها على واقع الحريات الإعلامية، بالإضافة إلى معرفة المشكلات والضغوطات التي يتعرضون لها.

وروعي في هذه الدراسة أن يتم تجاوز المشكلات والصعوبات التي واجهت فريق البحث في العام الماضي، وبخاصة في الإجابة عن الأسئلة المفتوحة. إذ تم الحد من عدد الأسئلة المفتوحة التي كانت تتضمنها الاستمارة في السنوات السابقة. والاعتماد على طرح الأسئلة المغلقة لاستيفاء البيانات بناء على أهم الإجابات الواردة في السنوات السابقة. كما تم حذف بعض الأسئلة التي وردت في الاستطلاعات السابقة التي وجد أن نتائجها لا تحقق أغراض الاستطلاع وأهدافه لما ورد عليها من إجابات بعيدة عن الواقع الإعلامي أو أن الأحداث تجاوزتها، وتم إضافة أسئلة جديدة تتماشى مع التطورات على الساحة الإعلامية.

فلقد تطرق الاستطلاع إلى الموقف من التسجيل الاختياري للمواقع الالكترونية الذي أضيف لقانون المطبوعات والنشر، وكذلك الموقف من المادة (23) التي طرحت ضمن مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد وألغيت مؤخراً، والعودة عن قرار حكومة سمير الرفاعي بحجب المواقع الإخبارية عن موظفي الدولة، واستحدثت أسئلة خاصة عن تأثير الثورات والحركات الاحتجاجية على الإعلام.

وعرضت استمارة الاستبانة على لجنة فنية لتحكيمها، وتم الأخذ بالملاحظات وعكسها على الاستمارة، إضافة إلى عمل اختبار قبلي للاستمارة للتأكد من وضوح الأسئلة للمستجوبين، وتم الأخذ بجميع الملاحظات التي وردت من هذا الاختبار لتحديد الشكل النهائي للاستمارة (أنظر ملحق الاستمارة).

2.3.1 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من حوالي 1611 صحفياً وإعلامياً، و كما موضح في الجدول (أ)، حيث شمل الإطار على الصحفيين والاعلاميين الأعضاء في سجل نقابة الصحفيين، بالإضافة إلى كشوف مركز حماية وحرية الصحفيين حتى تاريخ تنفيذ الاستطلاع في الفترة 27/12/2011 ولغاية 06/1/2012.

واعتمد في تصميم عينة الدراسة أسلوب العينة العشوائية المنتظمة وبمستوى ثقة 95% وخطأ معياري مقداره 3.6%، حيث تم تقسيم الصحفيين والاعلاميين إلى فئتين وبالأسلوب المتناسب مع الحجم في كل فئة، حسب الآتي:

الفئة الأولى: وتشمل الصحفيين والإعلاميين العاملين في القطاع الحكومي حيث بلغت نسبتهم في الإطار 23.8%.

الفئة الثانية: وتشمل الصحفيين والإعلاميين العاملين في القطاع الخاص حيث بلغت نسبتهم حوالي 76.2%.

كما تم توزيع الصحفيين والإعلاميين في كل فئة حسب الجنس وبالأسلوب المتناسب مع الحجم أيضاً، حيث بلغت نسبة الصحفيين والإعلاميين الذكور 75.2% في حين بلغت نسبة

الصحفيات والاعلاميات العاملات في الإطار 24.8%.

كما تم الأخذ بعين الاعتبار الصحفيين والاعلاميين العاملين وغير المسجلين في نقابة الصحفيين، حيث تم توزيعهم في العينة، كذلك بالأسلوب المتناسب مع الحجم، حيث بلغت نسبة الصحفيين والاعلاميين العاملين والمسجلين في النقابة 60.6%، في حين بلغت نسبة الصحفيين والاعلاميين العاملين وغير المسجلين في النقابة 39.4%. وقد تم إجراء بعض التعديل على أوزان المسح وذلك بسبب عدم استجابة بعض الصحفيين، بالإضافة إلى وجود بعض المشاكل في الإطار مثل عدم صحة أرقام الهواتف أو أنها مفصولة أو أن أصحابها غير متواجدين في الأردن.

جدول رقم (أ): توزيع الاطار حسب القطاع والعضوية والجنس

قطاع العمل	حكومي			خاص			المجموع
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	
عضو نقابة	254 (15.8%)	53 (3.3%)	307 (19.1%)	525 (32.6%)	144 (8.9%)	669 (41.5%)	976 (60.6%)
غير عضو	47 (2.9%)	30 (1.9%)	77 (4.8%)	386 (24.0%)	172 (10.7%)	558 (34.6%)	635 (39.4%)
المجموع	301 (18.7%)	83 (5.2%)	384 (23.8%)	911 (56.5%)	316 (19.6%)	1227 (76.2%)	1611 (100.0%)

هذا، فقد بلغ عدد أفراد العينة الذين تم الاتصال معهم وأستيفاء بيانات الاستمارة منهم بشكل كامل 500 صحفي وإعلامي كما هو مبين في الجدول (ب).

جدول رقم (ب): توزيع إطار وعينة الدراسة حسب القطاع والجنس

قطاع العمل	حكومي			خاص			المجموع
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	
الإطار	301 (18.7%)	83 (5.2%)	384 (23.8%)	911 (56.5%)	316 (19.6%)	1227 (76.2%)	1611 (100.0%)
العينة	93 (18.6%)	26 (5.2%)	119 (23.8%)	286 (57.2%)	95 (19.0%)	381 (76.2%)	500 (100.0%)

3.3.1 جمع البيانات ومعالجتها

تم في هذا الاستطلاع استخدام اسلوب جمع البيانات عن طريق الاتصال هاتفياً مع العينة المستهدفة، إذ قام المعنيون في فريق العمل بتدريب باحثات وباحثين من ذوي الخبرة والكفاءة على إجراء المقابلات الهاتفية مع المبحوثين بعيداً عن التحيز والايحاء في الاجابات لضمان دقة ونوعية جيدة في البيانات، حيث تم تدريبهم

مسبقاً على كافة المفاهيم والمصطلحات الموجودة في الإستمارة، كما تم تدريب فريق آخر مصغر من الباحثين والباحثات لأغراض تدقيق الاستمارات والتأكد من شمولية الإجابات واتساقها. كذلك، تم تدريب فريق آخر متخصص لترميز الأسئلة وخصوصاً الأسئلة المفتوحة، والتي غالباً ما تشتمل على بنود أخرى في بعض الأسئلة. وقد تم إعداد برنامج إدخال للبيانات بإستخدام الحزمة البرامجية CSPro 4.1، آخذين بالاعتبار التدقيق على البيانات المدخلة من حيث تكرار الأستمارات المدخلة، والتدقيق على المدى لكل سؤال في الاستمارة وبعض قواعد الاتساق والشمول، ثم تم تحويل البيانات الى الحزمة البرامجية الاحصائية SPSS، وذلك لأغراض إعداد الجداول الاحصائية وتحليل بيانات الدراسة واستخراج النتائج النهائية للتقرير.

4.3.1 الخصائص الأساسية للمبحوثين

شملت عينة الدراسة ثلث العاملين في القطاع الإعلامي المسجلين أو ما يعادل خمسمائة مستجيب ربعهم تقريباً من الإناث 24.6%، منهم 84.2% دون العمر 55 سنة، ونحو 15.8% منهم تجاوزت أعمارهم الخمسة والخمسين عاماً، وكما يلاحظ أن ربع العاملين من المستجيبين تقريباً 25.3% هم من الفئة الشبابية من أعمارهم دون الخامسة والثلاثين سنة. مع ملاحظة أن العينة تمثل أكثر من الثلث بسبب أن كثيراً من الصحفيين المسجلين في سجلات النقابة إما تركوا المهنة أو خارج البلاد ولم يتم تحديث جداول العضوية.

الشكل رقم (1): مجتمع الدراسة حسب الجنس

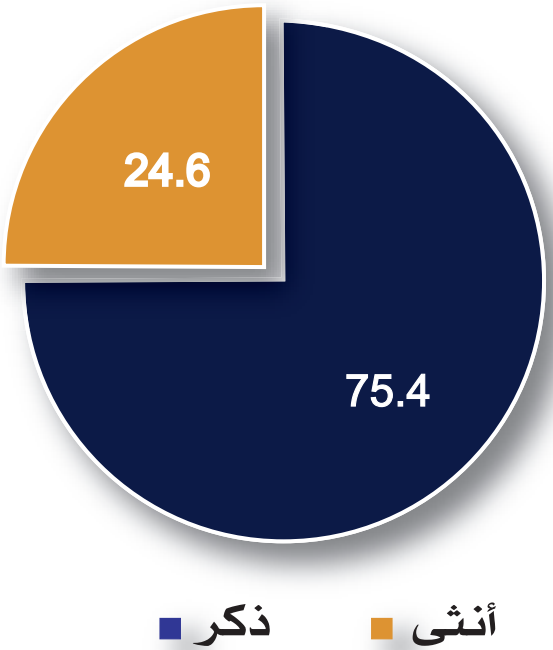

العينة المستطلعة ثلثها من الإعلام الرسمي وربعها إناث

الشكل رقم (2): مجتمع الدراسة حسب العمر

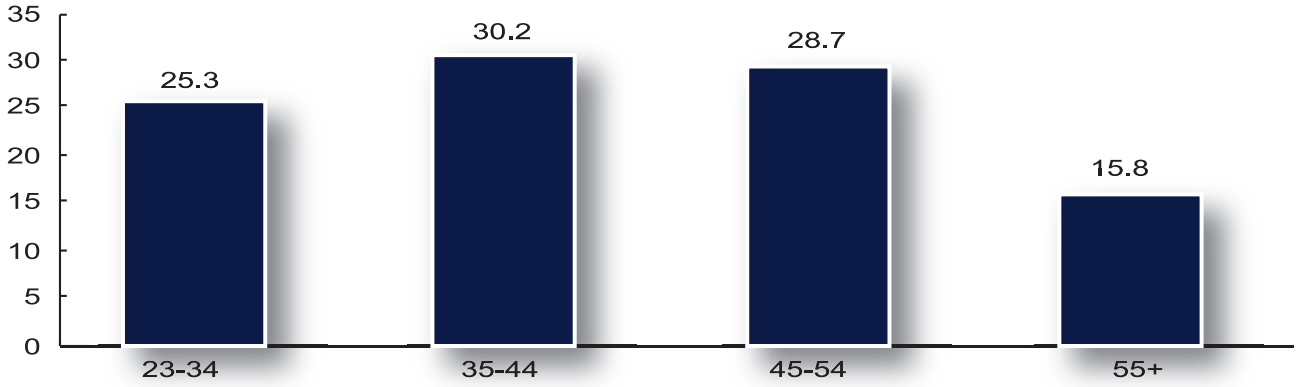

أما السمة الغالبة على العاملين في القطاع الإعلامي، وهو ما يميزه عن باقي القطاعات في سوق العمل الأردني، أنهم من المستويات الجامعية المختلفة بنسبة 94%، منهم 85.1% من المستوى التعليمي بكالوريوس فما فوق، ومن مستوى الدبلوم المتوسط 8.8%، وأما الباقي فمستوى تعليمهم الثانوية العامة 6.2%.

الشكل رقم(3): مجتمع الدراسة حسب المستويات التعليمية

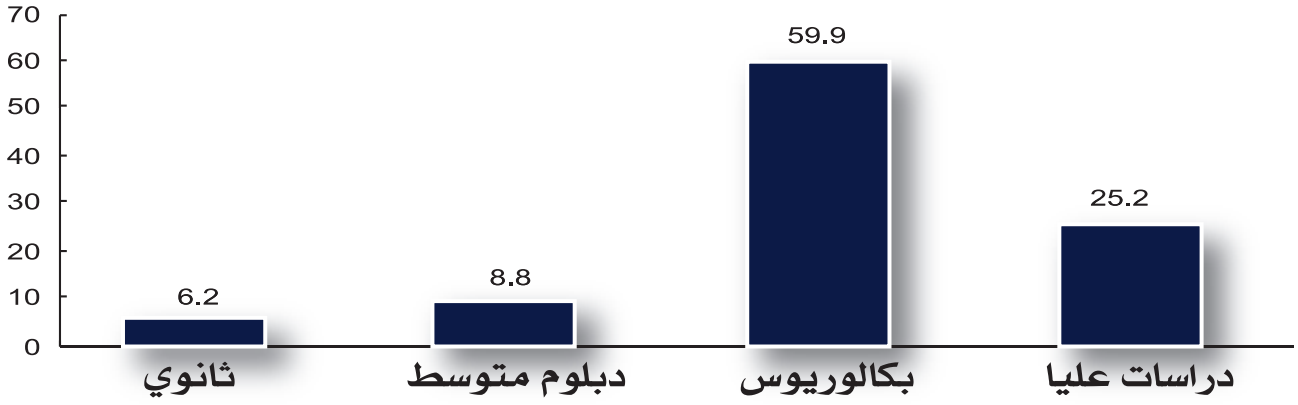

أما عن التخصصات العلمية، فقد بينت الدراسة أن 41.8% من المستجيبين هم من خريجي الصحافة والإعلام، ومن الآداب 19.6%، والعلوم السياسية 13.4%، والإقتصاد 8.1%، والحقوق 4.5%.

الشكل رقم(4): مجتمع الدراسة حسب التخصصات العلمية

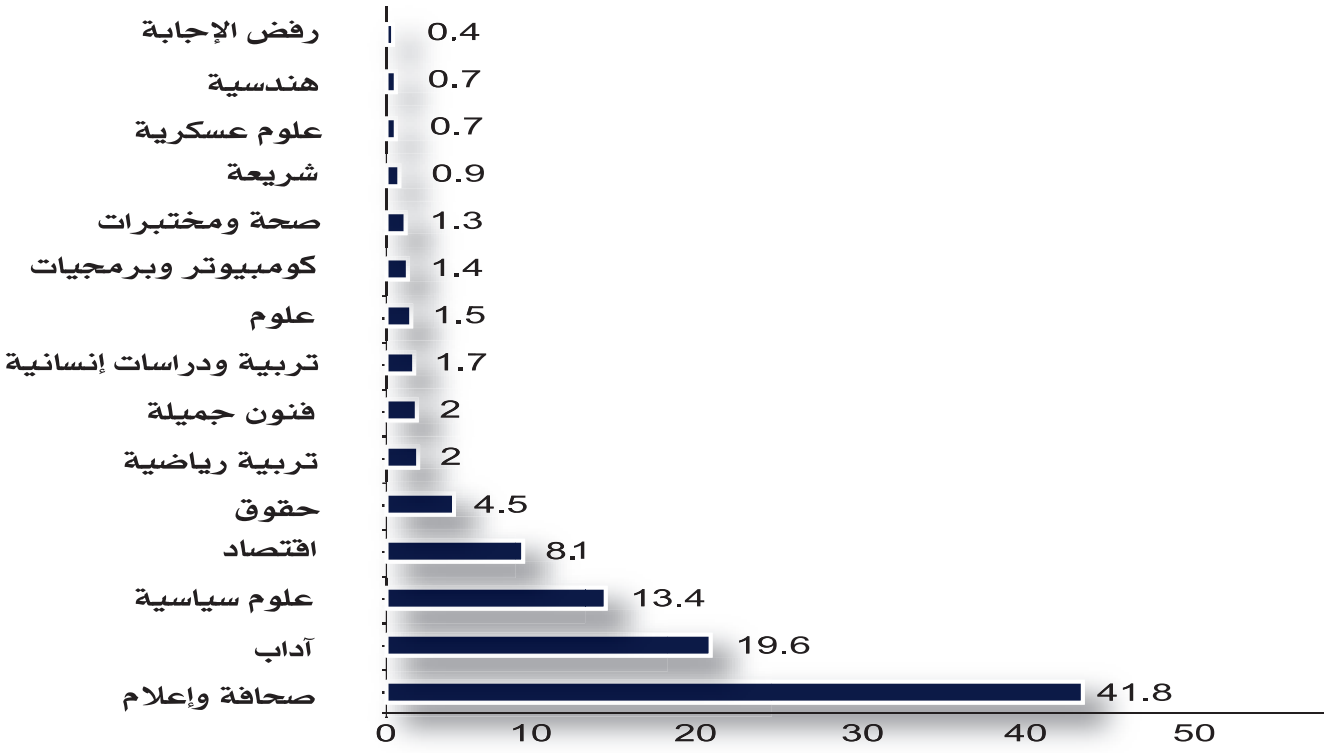

ولقد بينت نتائج الدراسة أن أكثر من ثلاثة أرباع الإعلاميين المستجيبين تقريباً 76.2% من العاملين في القطاع الخاص، والباقي هم من العاملين في القطاع الحكومي 23.8%.

الشكل رقم(5): مجتمع الدراسة حسب قطاع العمل

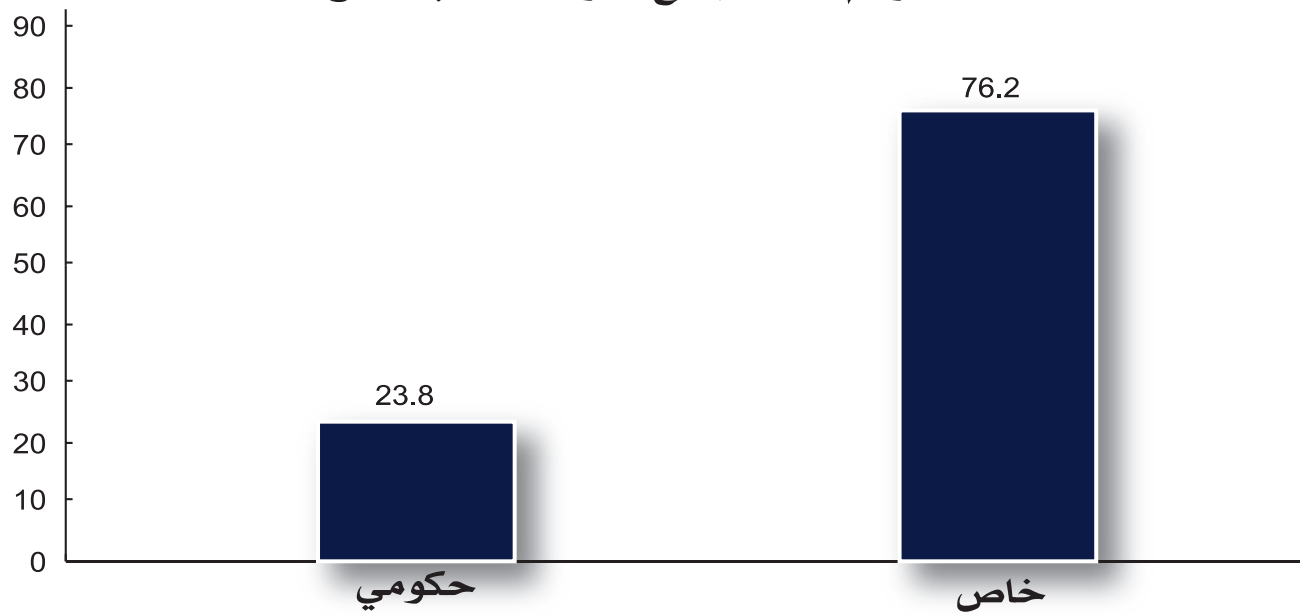

ولقد لوحظ أن 68.2% من هؤلاء العاملين لديهم خبرات عملية في مجال القطاع الإعلامي يعادل العشر سنوات فأكثر. في ذات الوقت، فإن نسبة تصل إلى 15.9% هم ممن لديهم خبرة عملية تعادل الخمس سنوات فأقل.

الشكل رقم (6): مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية في القطاع الإعلامي

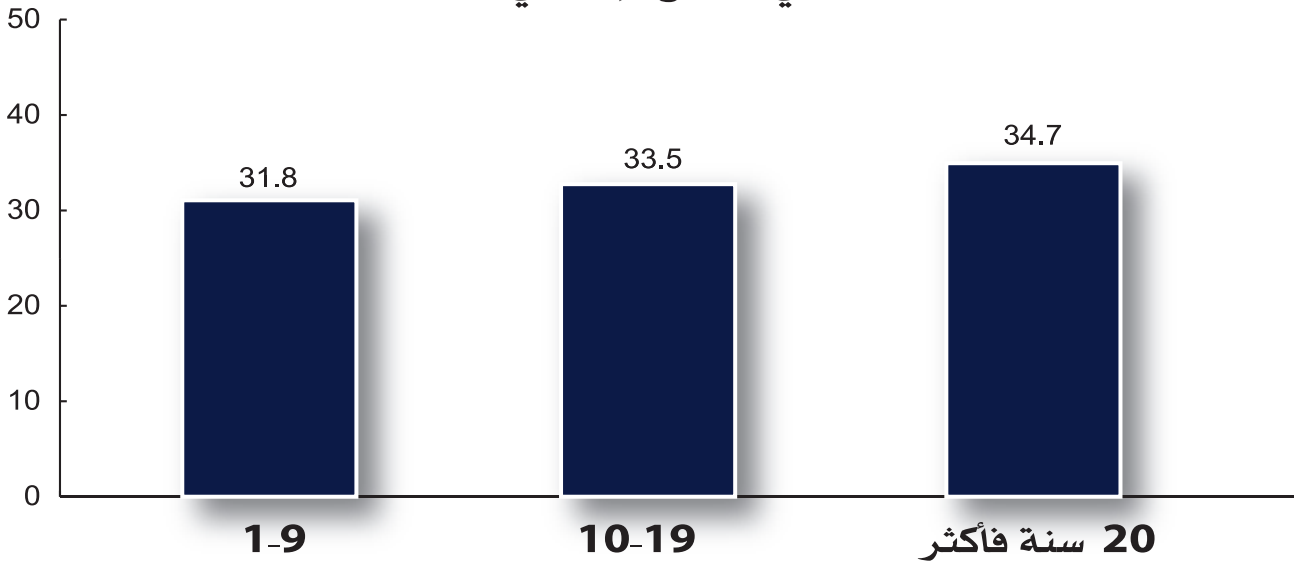

كما لوحظ أن 60.6% من هؤلاء المستجيبين هم أعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين. وحول المسميات الوظيفية لهؤلاء المبحوثين، فإن أعلاها هم مندوبون صحفيون 22.1%، يلي ذلك مباشرة محررون صحفيون 21.5%، ولقد توزع 28.6% من الاعلاميين ما بين رئيس تحرير 10.4%، وكاتب مقال 9.7%، ومدير تحرير 8.6%.

الشكل رقم (7): مجتمع الدراسة حسب العضوية في نقابة الصحفيين

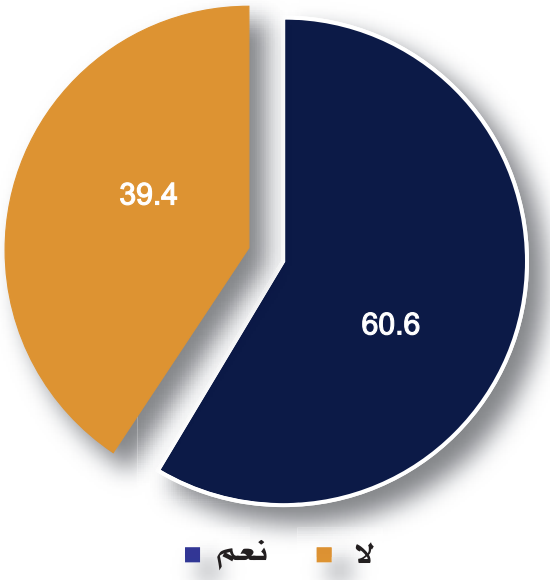

الشكل رقم (8): مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي للعمل الرئيسي في مجال الصحافة

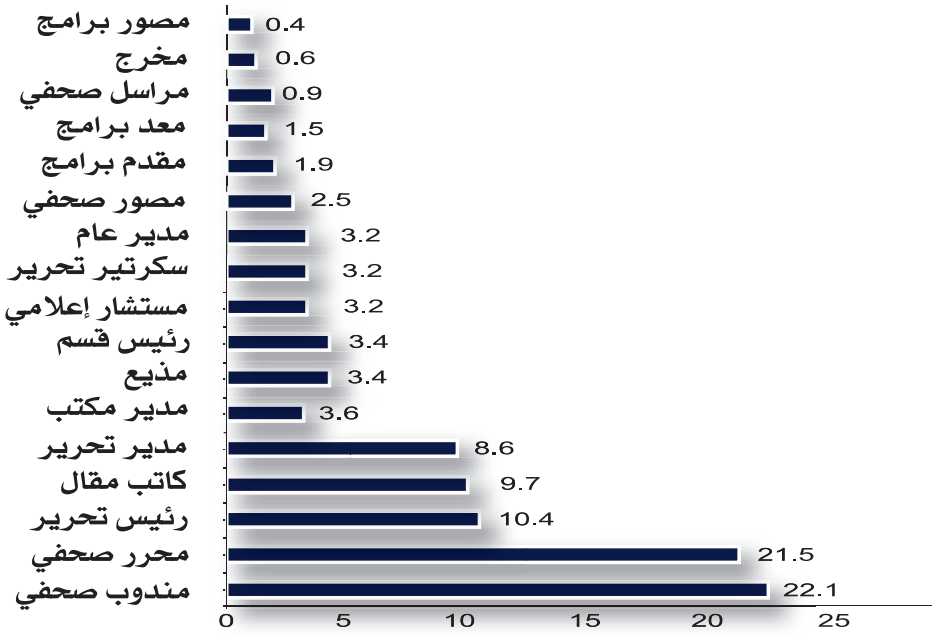

من جانب آخر، بين 34% من المستجيبين أن لديهم أعمالاً ثانوية يعملون بها إلى جانب عملهم في الإعلام، مما يدلل نوعاً ما على أن الدخل المتأتي لهذه الفئة من الإعلاميين ليس كافياً، ويتطلب منهم البحث عن مصادر دخل أخرى تغطي متطلباتهم الحياتية المختلفة، حيث أن منهم 78.8% يعملون بشكل ثانوي لدى القطاع الخاص، و21.2% يعملون لدى القطاع الحكومي. وقد توزعت أعمالهم بنسب متفاوتة ما بين ستة وعشرين مسمى وظيفي، أعلاها كان كمحاضر ومدرب 10.6%، ومحرر صحفي وكاتب مقال بنسبة 8.3% لكل منهما. هذه النسبة المرتفعة جداً للإعلاميين الذين يمارسون أعمالاً أخرى أكثر من ثلث الصحفيين تؤكد على الواقع المعيشي الصعب للصحفيين، وتؤشر بشكل واضح على حجم التداخلات والتأثيرات وضرورة مراجعة قضية تعارض المصالح وأهمية وجود مدونات مهنية وأخلاقية تحدد وترسم مسار العلاقة بين العمل الصحفي والأعمال الأخرى وتداعياتها.

الشكل رقم (9): مجتمع الدراسة حسب الأعمال الثانوية

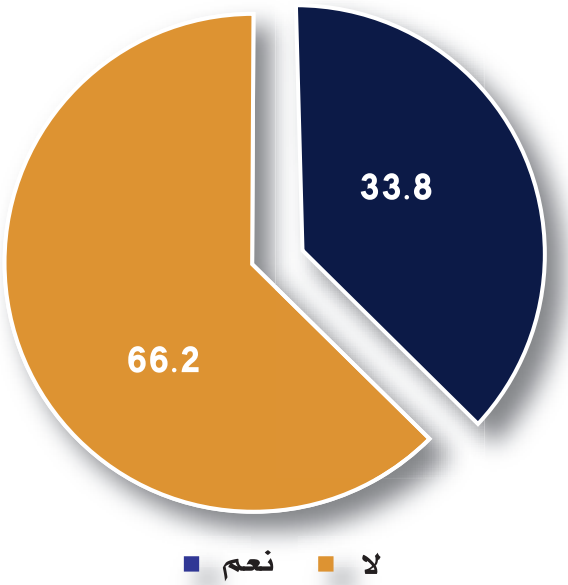

الشكل رقم (10): مجتمع الدراسة حسب قطاع العمل الثانوي

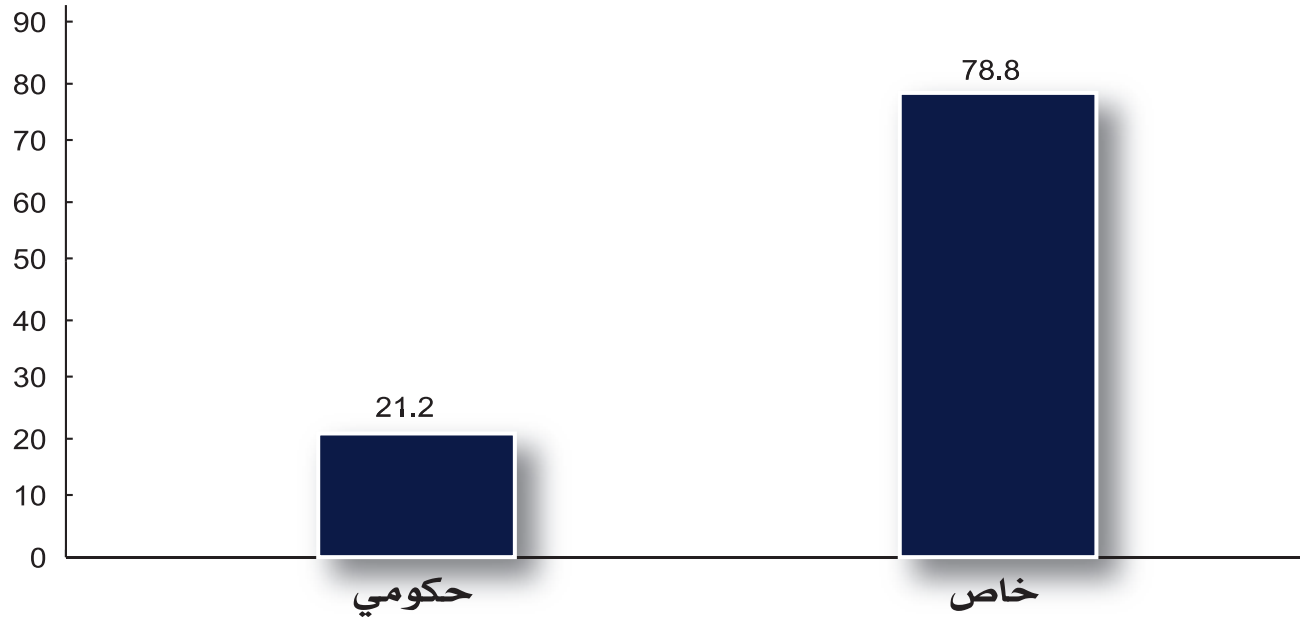

الجدول 1: المسمى الوظيفي للعمل الثانوي حسب إفادات الصحفيين

	%
مندوب صحفي	3.6
محرر صحفي	8.3
مراسل صحفي	6
مدير تحرير	1.2
مستشار اعلامي	5.3
رسام كاريكاتير	0.6
مذيع	2.4
رئيس تحرير	7.7
رئيس قسم	6.5
كاتب مقال	8.3
مصور صحفي	1.8
مدير عام	7.1
معد برامج	1.8

مقدم برامج	5.3
مدير مكتب	2.4
مهندس	0.6
أعمال حرة	4.2
محاضر ومدرب	10.6
باحث	3.7
محاسب	0.6
علاقات عامة	5.3
كاتب درامي	1.2
مصمم جرافيكي	0.6
مدير إداري	1.8
محاماة	0.6
نائب نقيب الصحفيين	0.6
اخرى	1.7
رفض الاجابة	0.6
المجموع	100

15.4٪ من الصحفيين يرون أن الحريات الإعلامية تطورت بشكل كبير

2. النتائج الرئيسية للدراسة

1.2 الحريات الإعلامية في الأردن

أظهرت نتائج الإستطلاع الحالي عن تطور نسبي في وضع الحريات الإعلامية فقد إنخفضت نسبة المستجيبين الإعلاميين الذين افادوا بأن الحريات بقيت على حالها من 41.4% عام 2010 إلى 28.5% في العام 2011، أي بفارق مئوي يصل إلى 13%. كذلك، حصل تطور على إفادات الصحفيين القائلين بحدوث تطور في حالة الحريات الإعلامية في العام 2011 عما كان عليه الحال في العام 2010، وذلك ضمن مستوياته المختلفة، فكان أعلاها بدرجة كبيرة وصلت إلى نحو 15.4% في العام 2011 مقابل 4.6% في العام 2010، أي بفارق يصل إلى 10.8%.

الشكل رقم (11): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب درجة التقدم والتراجع في حالة الحريات الإعلامية، 2011.

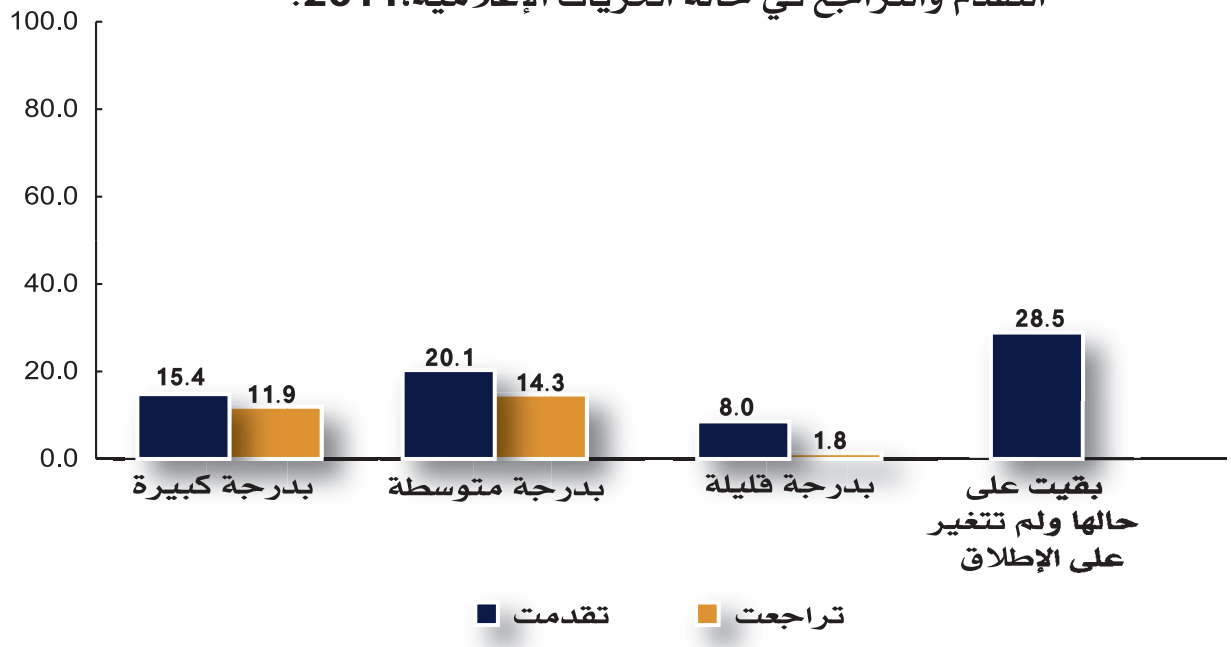

وعلى الرغم من التباين في إفادات المستجيبين حسب الجنس حول حدوث التطور في حالة الحريات الإعلامية، وإرتفاع نسبة الإعلاميين من الإناث القائلين ببقاء حالة الحريات الإعلامية على حالها وتراجعها بشكل كبير مقارنة مع إفاداتهم في العام 2010، إلا أن نسبة المستجيبين من الإعلاميين الذكور القائلين بتقدمها في العام 2011 تصل إلى نحو سبعة أضعافها لدى الإناث، وأكثر من ثلاثة أضعافها لدى الذكور مقارنة مع افاداتهم في استطلاع عام 2010.

إرتفاع مؤشر الحريات الإعلامية ليس مفاجئاً بل يعكس واقع الحال وتزايد هوامش الحريات بشكل عام في المجتمع الأردني، وهو يعبر عن حالة الحراك المجتمعي وكيف انعكس بالإعلام، ولكن في الوقت ذاته لا يعكس موقف الحكومة من انتزاع الإعلاميين لمزيد من المكاسب الصحفية، وآليات تعاملها مع هذه الحريات، وهو ما تكشفه لاحقاً المؤشرات عن الانتهاكات والتدخلات الحكومية والأجهزة الأمنية.

الشكل رقم (12): التوزيع النسبي للمستجيبين تجاه تطور حالة الحريات الاعلامية في الاردن حسب الجنس، 2011

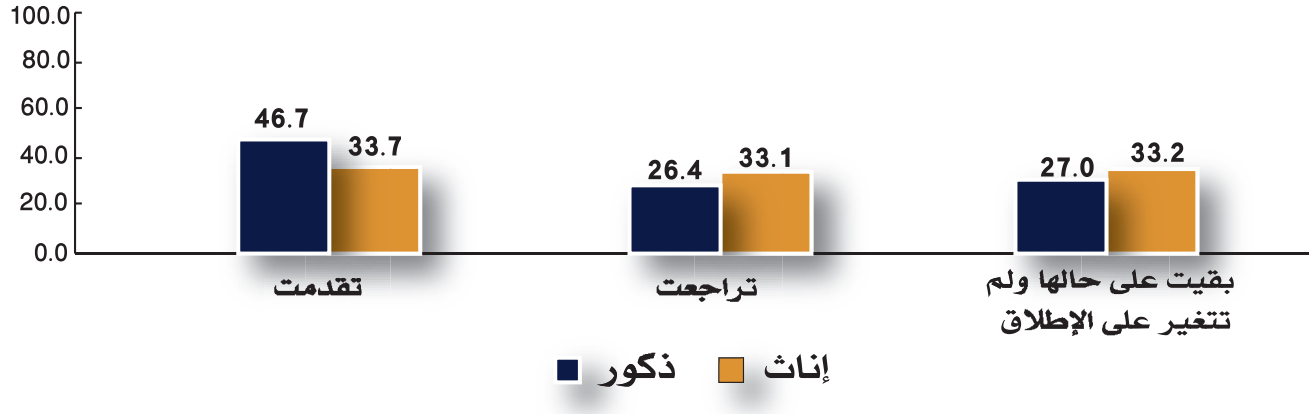

وفيما يتعلق بتطور حالة الحريات الإعلامية في الأردن خلال الفترة 2006 ـ 2011، فقد شهدت هذه الفترة حالة من المد والجزر في الحريات الإعلامية، ففي حين شهدت الحريات الإعلامية تقدماً ملموساً في العام 2006 وصل إلى نسبة 40% من إجمالي المستجيبين، فقد تراجعت نسبة القائلين بذلك إلى 28.3%، 23.3%، و18.5% في الأعوام 2007، 2009 و2010 على الترتيب، ثم عاودت الصعود إلى 43.5% في العام 2011. ويبدو أن أعلى حالة تراجع للحريات الإعلامية وقعت في العام 2010 بنسبة وصلت في مجموع أشكال التراجع إلى 40.1%، وهي السنة التي وصل فيها وصف أعلى نسبة من المستجيبين من الإعلاميين 23.4% لحالة الحريات الإعلامية بأنها متدنية.

الجدول 2: التوزيع النسبي للمستجيبين حسب درجة التقدم والتراجع لحالة الحريات الإعلامية في الاردن 2006 ـ 2011

السنة	تقدم بدرجة كبيرة	تقدم بدرجة متوسطة	تقدم بدرجة قليلة	تراجع بدرجة كبيرة	تراجع بدرجة متوسطة	تراجع بدرجة قليلة
2006	7.2	22.4	10.4	14	17.2	4.8
2007	7	17	4.3	6.1	15.5	3.3
2008	10.6	22.1	5.7	3.9	5.7	1.5
2009	4.5	14.2	4.6	6.9	12.8	2.2
2010	4.6	11.1	2.8	17	18	5.1
2011	15.4	20.1	8.0	11.9	14.3	1.8

من جانب آخر، ذهب أكثر من نصف المستجيبين من الإعلاميين بوصف حالة الحريات الإعلامية خلال الأعوام 2006 ـ 2011، بأنها مقبولة ومتوسطة، حيث تراوحت ما بين 55% في العام 2010 و60.3% في العام 2007 وهي الأعلى، بينما وصلت إلى 57.8% في العام 2011، مما يمكن القول، بأن أكثر من نصف الوسط الإعلامي غير مقتنع بشكل كاف بحالة الحريات الإعلامية في الأردن. في المقابل، فإن حالات الرضا كانت أعلاها لدى المستجيبين الإعلاميين والتي تم وصفها بأنها جيدة وممتازة في العامين 2008 (31.3%) و2011 (25.3%).

بلا شك أن وصف الصحفيين لحالة الحريات الإعلامية تحسن، فمن يجدونها ممتازة تطور، ومن يرونها متدنية تراجع.

وكان من المفترض في ظل الربيع العربي والأردني أن تكون المتغيرات أعلى من ذلك، والواقع يقول بأنها تغيرات خجولة حدثت، ربما بسبب ارتباطها عضوياً باستمرار الانتهاكات، فالصورة الإيجابية والمكاسب لم تكتمل.

الجدول3. وصف حالة الحريات الإعلامية في الأردن بين 2006 - 2010

السنة	متدنية	مقبولة	متوسطة	جيـدة	ممتازة
2006	22.8	27.6	28	18.4	3.2
2007	17.4	29.7	30.6	19.3	2.8
2008	9.3	28.7	30.4	26.7	4.6
2009	19.9	29.4	29.4	19.6	2
2010	23.4	26.9	28.1	18.4	3.2
2011	16.8	23.3	34.5	20.5	4.8

وحول مؤشر الحريات، فقد لوحظ أنه ارتفع بحوالي 12.1 نقطة مئوية عما كان عليه الحال في العام 2010، إلا أن ذلك لا يعطي الانطباع في الوقت الحاضر عن تطور الحريات في الأردن، إلا بعد مراقبتها في السنوات الثلاث المقبلة على الأقل للتيقن من أن التطور في موضوع الحريات أصبح أمراً واقعاً. وليس تبعا لظروف أملتها التغييرات والحراكات الحالية في الساحة محلياً وعربياً.

الشكل رقم (13): مؤشر الحريات الإعلامية في الأردن
خلال الفترة (2007 ـ 2011)

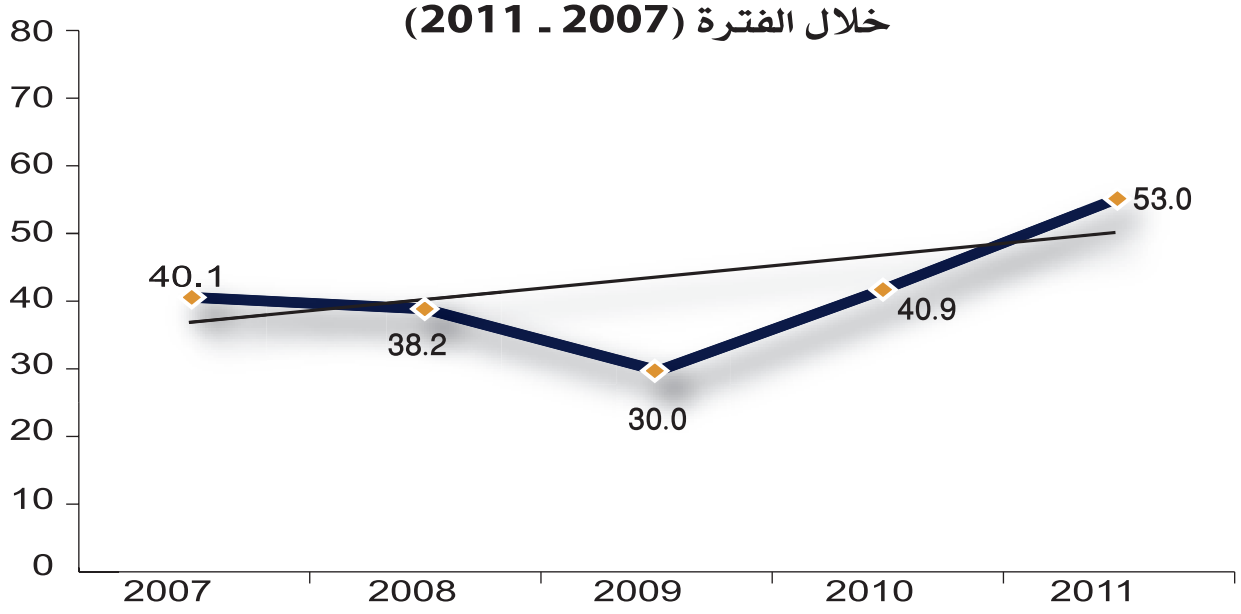

وبمقارنة حالة الحريات في الأردن حسب الخصائص المختلفة لمجتمع الدراسة، فقد بينت النتائج أنها قد تحسنت حسب الاستطلاع الأخير بالمقارنة مع حالتها في العام 2010، فقد تقلصت بدرجة متدنية وفق المستجيبين من المستوى التعليمي بكالوريوس من 64.4% في العام 2010 إلى 15.1% في العام 2011، أي بفارق يصل إلى 49.3%. كذلك، تقلصت بدرجة متدنية وفق سنوات الخبرة خلال العامين 2010 و2011 بفارق وصل إلى 12.4% لسنوات الخبرة (1 ـ 9) سنوات، و23.7% لسنوات الخبرة (10 ـ 19) سنة، و أخيراً بفارق يصل إلى 13.6% لسنوات الخبرة عشرين سنة فما فوق.

أما بالنسبة للتخصص العلمي للمستجيبين، فقد تراجعت قليلاً مجموع النسب من مقبولة إلى ممتاز لكل من تخصص الإعلاميين في الصحافة والإعلام والتخصصات العلمية الأخرى مجتمعة بفارق وصل بالترتيب إلى 5.6% و3.3%. وبالنسبة لعضوية نقابة الصحفيين، فقد تقلصت درجة المتدنية بفارق كبير حسب قطاع العمل وبالذات حسب القطاع الخاص بنسبة وصلت إلى 70.2%، مما يدلل على أن الإعلاميين في القطاع الخاص أصبحوا في العام 2011 أكثر رضاً عن الحريات الإعلامية في الأردن.

القراءة الواضحة لهذا المتغير أن الإعلام في القطاع الخاص بصحفه المستقلة نسبياً والإعلام الإلكتروني كان مضطراً للانفتاح قليلاً على الشارع ورفع سقف الحرية والسماح لتقارير ومقالات أكثر جرأة وتحمل انتقادات غير مسبوقة كانت تعتبر قبل الحراك الشعبي من الخطوط الحمراء.

الجدول 4: التوزيع النسبي للمستجيبين حسب حالة الحريات الإعلامية، وبعض الخصائص الأساسية،2011.

الخصائص الأساسية	متدنية	مقبولة	متوسطة	جيدة	ممتازة	المجموع
	%	%	%	%	%	%
المجموع الكلي	16.8	23.3	34.5	20.5	4.8	100
المستوى التعليمي						
ثانوي	19.6	19.4	28.9	28.9	3.1	6.2
دبلوم متوسط	11.5	33.9	27.4	22.5	4.7	8.8
بكالوريوس	15.1	22.6	38.3	19.0	5.0	59.9
دراسات عليا	22.2	22.2	29.4	21.4	4.8	25.2
سنوات الخبرة في الصحافة						
1-9	19.0	21.7	33.5	19.6	6.3	31.8
10-19	16.1	26.3	35.0	19.0	3.6	33.5
20 +	15.6	21.8	35.1	22.9	4.6	34.7

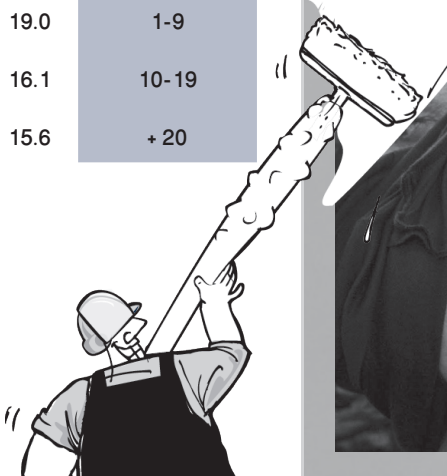

التخصص العلمي						
صحافة وإعلام	14.9	26.3	36.2	18.7	3.8	41.8
تخصصات أخرى	17.9	21.3	34.4	21.1	5.4	57.7
عضوية نقابة الصحفيين						
عضو	16.4	21.7	39.2	19.4	3.3	60.6
غير عضو	17.5	25.6	27.5	22.3	7.1	39.4
قطاع العمل						
حكومي	12.5	23.5	37.0	21.9	5.1	23.8
خاص	18.2	23.2	33.8	20.1	4.7	76.2

2.2 القوانين والتشريعات الإعلامية

حظيت التشريعات الإعلامية المختلفة خلال العقدين الماضيين على العديد من التعديلات التي أثرت على حرية الإعلام إما سلباً أو إيجاباً. ولقد أظهرت نتائج الإستطلاع الأخير أن التشريعات الأعلامية الحالية وبنسبة 48% من المبحوثين (أي نحو نصف المستجيبين تقريباً) تشكل قيداً على حرية الإعلام. كان أعلاها حسب المستوى التعليمي لكل من مستوى البكالوريوس والدراسات العليا بنسبة 50.1% و49.2% على الترتيب من إجمالي المستجيبين في كل مستوى تعليمي. وللإعلاميين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 50% من مجموع الإعلاميين المبحوثين (أنظر الجدول رقم 5).

والمتتبع لآراء المستطلعين خلال الاعوام (2008 ـ 2010) فإن عدم رضا الإعلاميين عن هذه التشريعات في تصاعد مستمر. كانت أعلاها في الاستطلاع الأخير. في المقابل، انخفضت نسبة آراء المستطلعين من الإعلاميين القائلين بأن التشريعات الاعلامية ساهمت في تقدم حرية الاعلام لتصل الى 8.12%. حيث كانت أعلاها لفئة الإعلاميين من مستوى الدبلوم المتوسط بنسبة 24.8% وللعاملين في القطاع الحكومي بنسبة 26.1% من اجمالي المبحوثين في كل منها. وبمقارنة نسبة المستطلعين في هذا الاستطلاع مع الذين أفادوا بذلك في استطلاعات سابقة خلال الأعوام (2007 ـ 2010)، فقد بينت النتائج أنها كانت الأدنى. كذلك، بلغت نسبة الإعلاميين، وفق الاستطلاع الأخير، الذين أفادوا بأن التشريعات الاعلامية الحالية لم تؤثر على حرية الإعلام حدها الأدنى 39% مقارنة مع الأعوام السابقة التى كانت أعلاها في العام 2009 بنسبة بلغت 48%. وقد بينت النتائج خلال الاستطلاع الأخير أنها كانت الأعلى ضمن المستوى التعليمي الثانوي وبنسبة 52.1%. ولغير الأعضاء من نقابة الصحفيين بنسبة 41.3%. وللعاملين في القطاع الخاص بنسبة 40.7% (أنظر الجدول رقم 5 في أدناه).

الموقف الرافض من الصحفيين للتشريعات واعتبارها قيداً بشكل واضح يعود لحزمة التشريعات التي قدمتها الحكومة السابقة خاصة بعد استقالة وزير الإعلام الأسبق طاهر العدوان واحتجاجه على التشريعات المقيدة وتحديداً على قانوني المطبوعات والنشر والمطالبة بتسجيل المواقع الإلكترونية، والمادة (23) في مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد والتي اعتبرت تحصيناً للفساد، في ظل تجاهل للاستراتيجية الإعلامية التي كانت خطوة إيجابية لم تنفذ ووضعت على الرف قبل أن يجف حبرها.

الشكل رقم (14): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب أثر التشريعات الإعلامية على حرية الإعلام، 2011

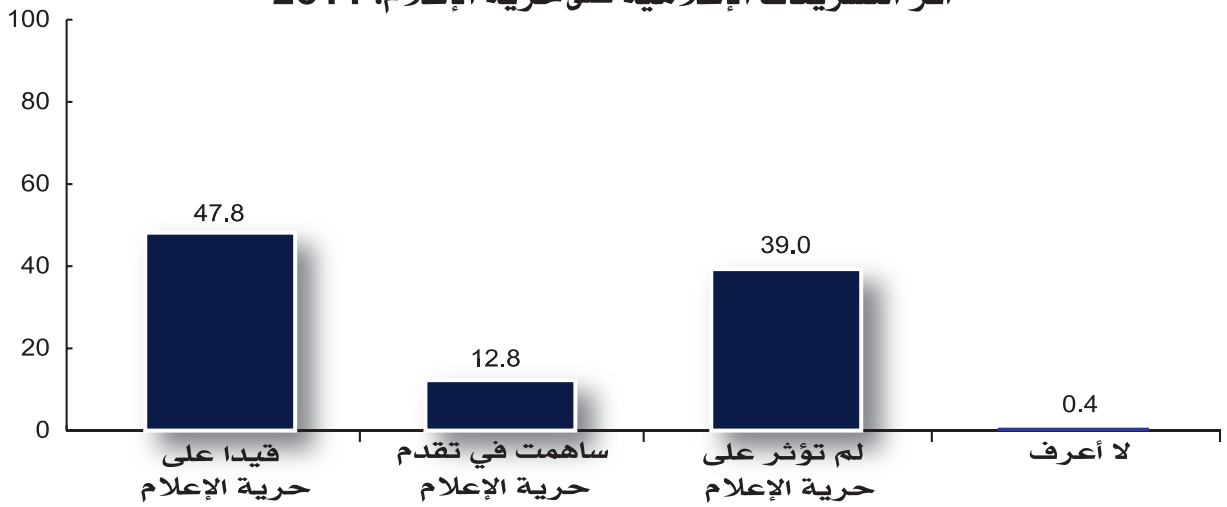

الشكل رقم(15): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب أثر التشريعات الإعلامية على حرية الإعلام، 2007 ـ 2010

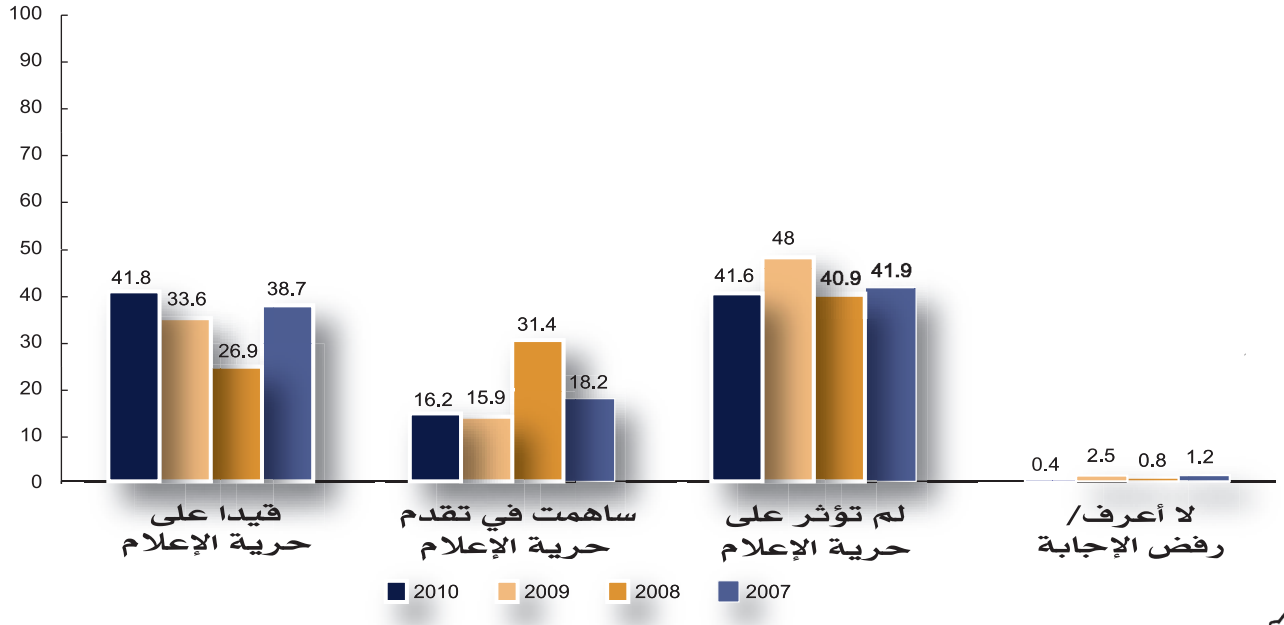

الجدول 5: التوزيع النسبي للمستجيبين حسب تقييمهم لأثر التشريعات على حرية الإعلام وبعض الخصائص الأساسية، 2011

الخصائص الأساسية	قيدا على حرية الأعلام	ساهمت في تقدم حرية الأعلام	لم تؤثر على حرية الإعلام	لا اعرف	المجموع
	%	%	%	%	%
المجموع الكلي	47.8	12.8	39.0	0.4	100
المستوى التعليمي					
ثانوي	38.3	9.6	52.1	--	6.2
دبلوم متوسط	34.4	24.8	40.7	--	8.8
بكالوريوس	50.1	12.3	36.8	0.7	59.9
دراسات عليا	49.2	10.3	40.5	--	25.2
سنوات الخبرة في الصحافة					
1-9	50.0	12.5	37.6	--	31.8
10-19	51.9	10.7	36.3	1.2	33.5
20 +	41.9	15.0	43.1	--	34.7
التخصص العلمي					
صحافة وإعلام	47.1	13.9	37.9	1.1	41.8
تخصصات أخرى	49.8	12.3	37.9	--	57.7
عضوية نقابة الصحفيين					
عضو	47.2	14.9	37.6	0.3	60.6
غير عضو	48.7	9.5	41.3	0.5	39.4
قطاع العمل					
حكومي	38.4	26.1	33.8	1.7	23.8
خاص	50.7	8.6	40.7	--	76.2

1.2.2 التشريعات التي تشكل قيداً على حرية الإعلام

بينت نتائج الاستطلاع شبه إجماع المستجيبين من الإعلاميين، بأن قانون محكمة أمن الدولة من أكثر القوانين تقييداً للحريات وبنسبة 97%، يلي ذلك قانون المطبوعات والنشر بنسبة 95%، ثم قانون المحاكمات الجزائية وبنسبة 90%، فقانون وثائق أسرار الدولة بنسبة 84%.

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج الأعوام السابقة (2006 ـ 2010)، لوحظ تزايد الاعتقاد بأن مجموعة هذه القوانين تشكل تقييداً على الحريات الإعلامية، وهي تعكس عدم رضا الوسط الإعلامي عن مجمل هذه القوانين.

الجدول 6: النسبة المئوية للمستجيبين حسب القوانين التي تشكل قيداً على حرية الإعلام للسنوات 2006 ـ 2011

السنة	العقوبات	المطبوعات والنشر	محكمة امن الدولة	وثائق واسرار الدولة	الاعلام المرئي والمسموع	نقابة الصحفيين	المحاكمات الجزائية	ضمان حق الوصول الى المعلومات
2006	94	94	84	68	52	43	--	--
2007	89	89	79	70	60	45	--	--
2008	84	81	83	76	70	49	--	--
2009	81	84	85	79	73	62	--	--
2010	86	77	92	78	65	58	83	60
2011	78	95	97	84	77	69	90	75

2.2.2 المواد القانونية التي تشكل قيداً على حرية الإعلام

أما بالنسبة لأكثر مواد القوانين التي تعمل على تقييد الحرية الاعلامية، فهناك إجماع كامل أو شبه إجماع من قبل المجتمع الإعلامي على أن المواد التالية تشكل قيداً على الحرية الاعلامية، و تشمل كلا من توقيف الصحفيين ضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية، وتوقيفهم في قضايا المطبوعات ضمن قانون محكمة أمن الدولة والعقوبات الواردة على تداول المعلومات ونشرها بنسبة 100%، وكل من السرية المفروضة على الحصول على المعلومة ضمن قانون وثائق وأسرار الدولة ومنع غير الأعضاء في نقابة الصحفيين من ممارسة أعمال الصحافة ضمن قانون نقابة الصحفيين بنسبة 99% و98% على الترتيب، بالاضافة إلى العقوبات المالية الباهظه ضمن القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة 2007 بنسبة 96%، وعلى نحو أقل كل من المواد الخاصة بالصلاحيات الممنوحة لمجلس الوزراء برفض طلبات الترخيص ضمن القانون المعدل لقانون المطبوعات بنسبة 91%، والرقابة والإشراف على البرامج ضمن قانون الإعلام المرئي والمسموع بنسبة 87%.

تعكس هذه النتائج تأثر الصحفيين بالأحداث التي يمرون بها، فالجدل الموسع حول قانون المطبوعات كان سلبياً، واستمرار التضييق وحجب المعلومات سنداً لقانون حماية وثائق وأسرار الدولة ظل مستمراً، ومن ناحية أخرى فإن التوقيف للصحفيين بإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة لم

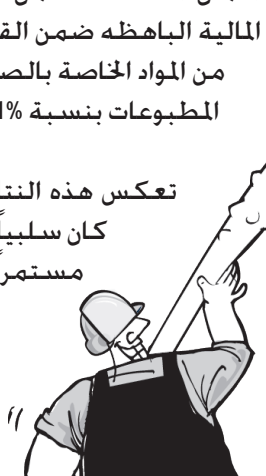

استطلاع رأي الصحفيين

ينته رغم كل الوعود، وزاد التذمر من الإعلاميين خاصة بعد توسع الإعلام الإلكتروني وعدم استيعابهم في عضوية نقابة الصحفيين.
في مجمل الأحوال فإن آراء الصحفيين من القوانين والمواد القانونية تكشف أيضاً عن أهمية الاستمرار بالتوعية القانونية لهم والمشاكل التي تفرض عليهم.

الشكل رقم (16): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب أكثر المواد القانونية تقييداً لحرية الإعلام، 2011

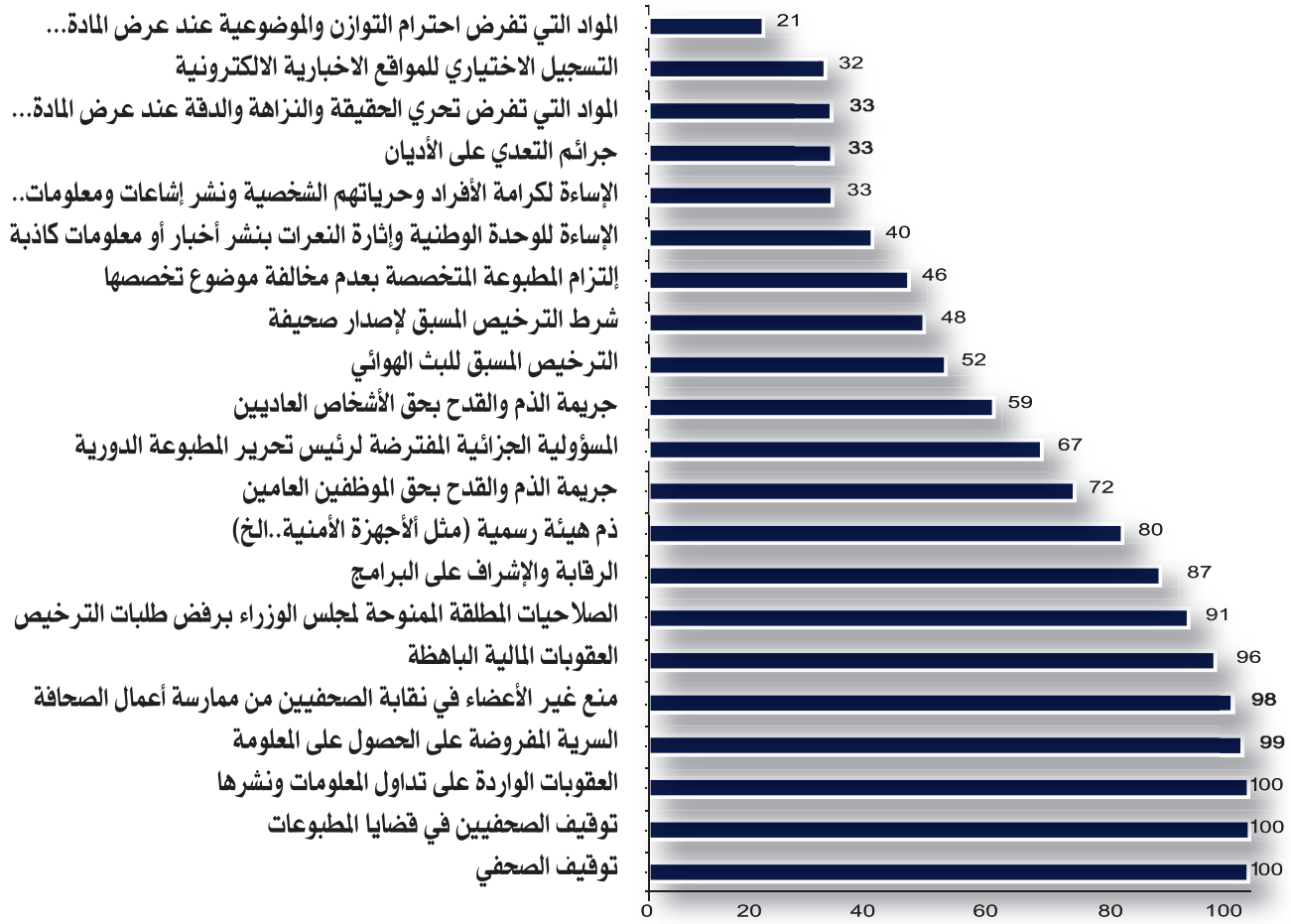

3.2.2 التعديلات الدستورية الجديدة المتعلقة بالحريات الإعلامية

بينت نتائج الاستطلاع أن نصف المستجيبين من الاعلاميين ترى بأن التعديلات الدستورية الأخيرة لم يكن لها تأثير على الحريات الاعلامية، وقد توزعت ما بين درجة متوسطة 35.2 %، ودرجة مقبولة 24.4%، ودرجة جيدة 19.6%، ودرجة متدنية 17.2%، ودرجة ممتازة 3.6%. كما يرى أكثر من ربع المستجيبين بقليل 26.2% أن هذه التعديلات عملت على الحد من الحريات الإعلامية بحيث توزعت ما بين درجة متوسطة 35.2%، ودرجة مقبولة 23.6%، ودرجة متدنية 20.6%، ودرجة جيدة 15.3%، ودرجة ممتازة 5.3%.

أما من يرى من الإعلاميين أن هذه التعديلات كان لها تأثير إيجابي، إذ عملت على رفع مستوى الحرية الاعلامية، فقد بلغت نسبتهم 20.8%، كما موضح في الشكل رقم (17)، توزعت ما بين 34.6% بدرجة متوسطة، و30.8% بدرجة جيدة، و18.3% بدرجة مقبولة، و11.5% بدرجة متدنية، و4.8% بدرجة ممتازة.

إن مواقف الصحفيين تجاه التعديلات الدستورية المتعلقة بحرية الإعلام ربما تكون النتيجة الصادمة والمحيرة والتي تقول لصانعي القرار بأن التعديلات الدستورية لم تقرأ جيداً، ولم تروج جيداً، فإذا كانت هذه التعديلات بجوهرها مكاسب جديدة توسع من هامش الحرية الصحفية وهناك 26% من الصحفيين يرون بأنها تحد من الحريات فإن الأمر يستحق التوقف.

وربما يشير أيضاً إلى أن الدستور لا تحترمه الحكومات بالممارسة وهو ما انعكس في آراء الإعلاميين.

الشكل رقم (17): الآراء حول التعديلات الدستورية الجديدة المتعلقة بالحريات الإعلامية

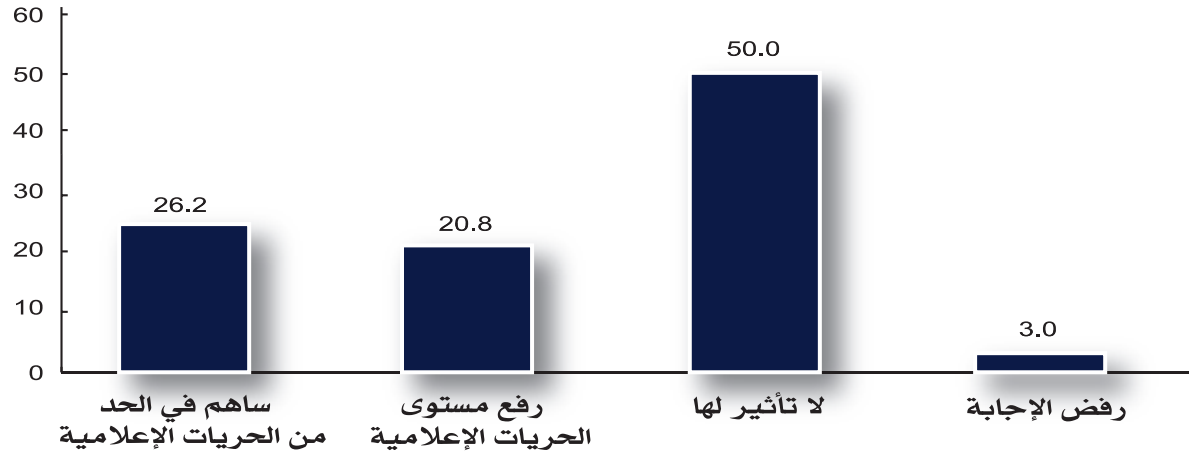

4.2.2 المادة 23 من مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد

تنص هذه المادة على أن كل من أشاع أو عزا أو نسب دون وجه حق الى أحد الأشخاص أو ساهم في ذلك بأي وسيلة علنية كانت ايا من أفعال الفساد المنصوص عليها في المادة (5) من هذا القانون، أدى الى الاساءة لسمعته أو المس بكرامته أو اغتيال شخصيته، عوقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين الف دينار ولا تزيد على الستين الف دينار. وفي سؤال موجه للمستجيبين من الإعلاميين حول هذه المادة فإن 80% يرون أن هذه المادة تعمل بالدرجة الأولى على وضع قيد جديد على حرية الإعلام، توزعت ما بين 34.8% بدرجة متوسطة، و23.5% بدرجة مقبولة، و19.5% بدرجة جيدة، و19% بدرجة متدنية، و3.3% بدرجة ممتازة.

أما من أفاد من الإعلاميين المستجيبين بأنها تدفع الصحفيين لتجنب الكتابة بقضايا الفساد خوفا من العقوبات فقد بلغت نسبتهم 78.8%، توزعت ما بين 35% بدرجة متوسطة، و22% بدرجة مقبولة، و20% بدرجة متدنية، و19% بدرجة جيدة، و4% بدرجة ممتازة. وفيمن أفاد بأنها تعمل على التقليل من دور الإعلام في مكافحة الفساد والمفسدين فقد بلغت نسبتهم 72.2% حيث توزعت ما بين متوسطة 33.5%، ومقبولة 23.8%، ومتدنية 19.4%، وجيدة 18.8% وممتازة 4.4%.

أما بالنسبة للقائلين بأن المادة 23 تؤدي الى اضعاف منظومة النزاهة التي ترتكز عليها قوانين هيئة مكافحة الفساد وبنسبة 70%، توزعت ما بين متوسطة 34.7%، ومقبولة

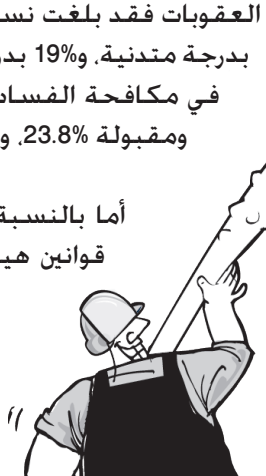

23.8%، ومتدنية 19.5%، وجيدة 18.3%، وممتازة 3.7%. في المقابل. وعلى الرغم من هذه السلبيات، فإن نحو نصف المستجيبين من الإعلاميين 50.1% من يرى أن نص هذه المادة يؤدي الى الحد من نشر الاشاعات والأخبار الكاذبة بين الناس، وقد توزعت ما بين متوسطة 35.6%، وجيدة 24.4%، ومقبولة 19.6%، ومتدنية 12%، وممتازة 8.4%.

وفي جميع الاحوال، فان هذه الايجابية التي يراها نصف مجتمع الدراسة لا توازي السلبيات التي يمكن أن تعاني منها غالبية الجسم الاعلامي. ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب اتخذ مؤخرا قرارا بإلغاء هذه المادة من قانون هيئة مكافحة الفساد.

الشكل رقم (18): موقف الصحفيين من مشروع المادة 23 في قانون هيئة مكافحة الفساد

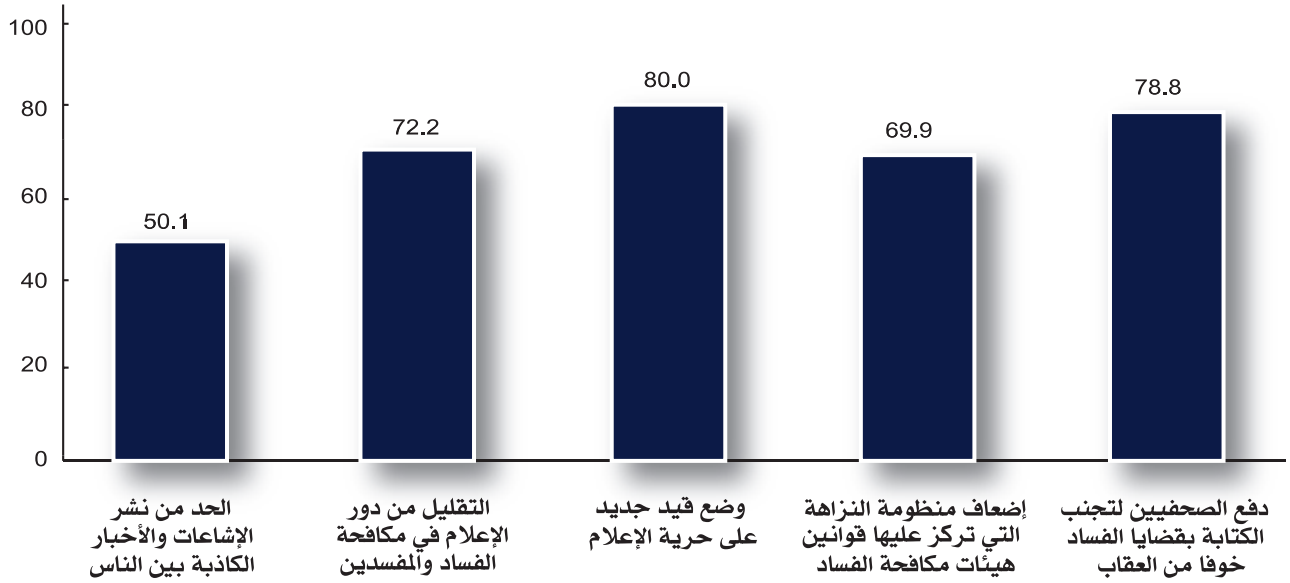

5.2.2 مستوى الحريات لدى المؤسسات الإعلامية الرسمية في الأردن

بداية تظهر نتائج الاستطلاع الأخير المتعلقة بالاعلام الحكومي والتي تشمل أجهزته المرئية والمسموعة والمقروءة تراجع مساحة الحريات التي يتمتع بها مقارنة مع نتائج الاستطلاع لعام 2010، فعلى الرغم من أن وكالة الأنباء الأردنية هي الأكثر تمتعاً بحرية الإعلام حيث تصل بالمتوسط إلى نحو 40.3%، إلا أنها سجلت تراجعاً بمقدار 2.7% عن نتائج استطلاع عام 2010. كذلك الأمر بالنسبة لكل من الإذاعة الأردنية والتلفزيون الاردني اللتين سجلتا بالمتوسط تمتعاً بمساحة الحريات وصل إلى 33.4% و31.0% على الترتيب وبتراجع عن استطلاع عام 2010 وصل بالترتيب إلى 3.6% و5% لكل منها.

ويبدو أن تراجع الإعلام الرسمي بشكل عام يعود في الأساس إلى تجاهله نسبياً لكثير من الأحداث المفصلية التي جرت في عام 2011 أو إلى اللجوء لترويج الرواية الرسمية والتي أصبحت ليست وحيدة في ظل ثورة الإعلام الجديد.

الجدول 7: درجة الاعتقاد بأن المؤسسات الإعلامية الرسمية تتمتع بحرية إعلامية. (%)

	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا تتمتع على الإطلاق	رفض الإجابة / لا اعرف	المجموع	الوسط الحسابي
الإذاعة الاردنية	4.4	29.2	24.7	37.7	4.0	100	33.4
التلفزيون الاردني	3.2	26.9	28.0	40.3	1.6	100	31.0
وكالة الأنباء الأردنية	8.2	34.5	26.8	30.1	0.4	100	40.3

6.2.2 مستوى الحريات لدى المؤسسات الإعلامية الخاصة في الأردن

في ذات الوقت، بينت نتائج الاستطلاع الأخير تقارب مستويات الحرية التي قامت برفعها أجهزة المرئي والمسموع الخاصة على ما كانت عليه في نتائج استطلاع 2010، إذ سجلت محطات التلفزة الخاصة مساهمتها بحرية إعلامية وصلت بالمتوسط إلى (66.3%) 66.5% ذكور، 64.8% إناث مقابل مساهمتها وفق استطلاع 2010 بمقدار 63.4% بالمتوسط، إذ يلاحظ أن الإعلاميين في هذا الإستطلاع أن محطات التلفزة الخاصة قد ساهمت برفع الحرية الإعلامية بدرجة كبيرة بنسبة تصل إلى (30.5%) 30.8% ذكور، 29.5% إناث، وبدرجة متوسطة تصل إلى (46%) 45.4% ذكور، 45.6% إناث، وبدرجة قليلة تصل إلى (14.4%) 15.1% ذكور، 12.4% إناث مقابل كل من 27% و45% و16% في استطلاع عام 2010 على الترتيب. في ذات الوقت الذي ترى نسبة تصل إلى (8.6%) 8.1% ذكور، 12.4% إناث من الإعلاميين في الإستطلاع الحالي بأن محطات التلفزة الخاصة لم ترفع مستوى الحريات الإعلامية على الإطلاق مقابل حوالي 10% سجلها استطلاع عام 2010.

أما بالنسبة للمحطات الإذاعية الخاصة، فقد تراجعت بالمتوسط مساحة الحريات التي تتمتع بها بشكل طفيف عن مستواها في العام 2010 حيث قدرت بحوالي (64.5%) 66.5% ذكور، 45.6% إناث، فقد كان أعلاها للإعلاميين الذين يرون أنها ساهمت برفعها بدرجة متوسطة بمقدار (44.6%) 45.1% ذكور، 43.1% إناث، يلي ذلك القائلون بأنها ساهمت برفعها بدرجة كبيرة بمقدار(28.3%) 28.5% ذكور،28% إناث، وبدرجة قليلة تصل إلى (15.4%) 16.4% ذكور، 11.5% إناث مقابل (9.6%) 8.7% ذكور، 11.5% إناث من الإعلاميين الذين يرون أنها لم تساهم برفع مستوى الحريات الإعلامية على الإطلاق، وذلك بارتفاع طفيف عما كان عليه الحال في استطلاع عام 2010 (7.7%).

كان لافتاً في عام 2011 دخول محطات تلفزة خاصة بقوة على المشهد الإعلامي وتميزت بقدرتها على رصد ومتابعة التفاصيل المحلية وتقديم جرعة جريئة من البرامج الحوارية لم يكن معهوداً في السابق.

وفي المقابل فإن الإعلام الإذاعي الخاص لم يتوسع وظلت المحطات الإذاعية المجتمعية التي تقدم وجبات إخبارية وتقارير تتصل بهموم الناس أقل زخماً من الإعلام الإذاعي الترفيهي الذي يطعم ببرامج حوارية خدمية تلاقي إقبالاً واسعاً.

الجدول 8: درجة الاعتقاد بمساهمة مؤسسات المرئي والمسموع الخاصة في الأردن في رفع مستوى الحرية الإعلامية في عام2011، (%)

	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لم ترفع مستوى الحريات الاعلامية على الاطلاق	لا أعرف	المجموع	الوسط الحسابي
محطات التلفزة الخاصة	30.5	45.5	14.4	8.6	1.0	100	66.3
المحطات الإذاعية الخاصة	28.3	44.6	15.4	9.6	2.0	100	64.5

3.2 الإعلام الإلكتروني

شهد الإعلام الإلكتروني نمواً سريعاً، ولا توجد إحصائيات موثقة عن عدد المواقع الإخبارية الإلكترونية، لكنها استأثرت إلى حد كبير بالمشهد، وكانت الأكثر قدرة على لفت الانتباه سواء في متابعتها لتفاصيل المشهد الداخلي وخاصة رصدها للحركات الاحتجاجية أو في تدفق معلومات لا تتسم دائماً بالصدقية، وظلت في الوقت ذاته مصدر صداع للحكومة وأجهزتها ومثار جدل حول آليات التعامل معها.

الجديد في مشهد الإعلام الإلكتروني في بعده القانوني كان سعي الحكومة إلى قوننته وهو ما اعتبره الكثيرون محاولة لفرض قيود، وتعاملت معه الحكومة كإجراء تنظيمي.

1.3.2 تعديلات قانون المطبوعات والنشر الخاصة بالمواقع الالكترونية

موقف الحكومة من محاولات إدخال تعديلات على قانون المطبوعات تتيح ما أسمته التسجيل الاختياري للمواقع الإلكترونية لم يجد معارضة قوية، فلقد اعتبره 34% من الصحفيين تنظيماً للإعلام الإلكتروني، و32% وسيلة للحد من إطلاق المواقع الإخبارية، 28% وصفوه بأنه إجراء ضروري لتحديد المسؤوليات القانونية للمواقع الإلكترونية، و5% لا تأثير له.

هذا الموقف يعكس مزاج الوسط الإعلامي اتجاه الإعلام الإلكتروني، فحالة المناصرة له ليست كبيرة في ظل انتقادات لافتة لضعف المهنية وترويج دائم من الحكومة بأن هذا الإعلام يستخدم كوسيلة للابتزاز ومن الضروري تنظيمه ومساءلته.

الشكل رقم (19): الموقف من التعديلات على قانون المطبوعات والنشر تتضمن مواداً تجيز تسجيل المواقع الإلكترونية

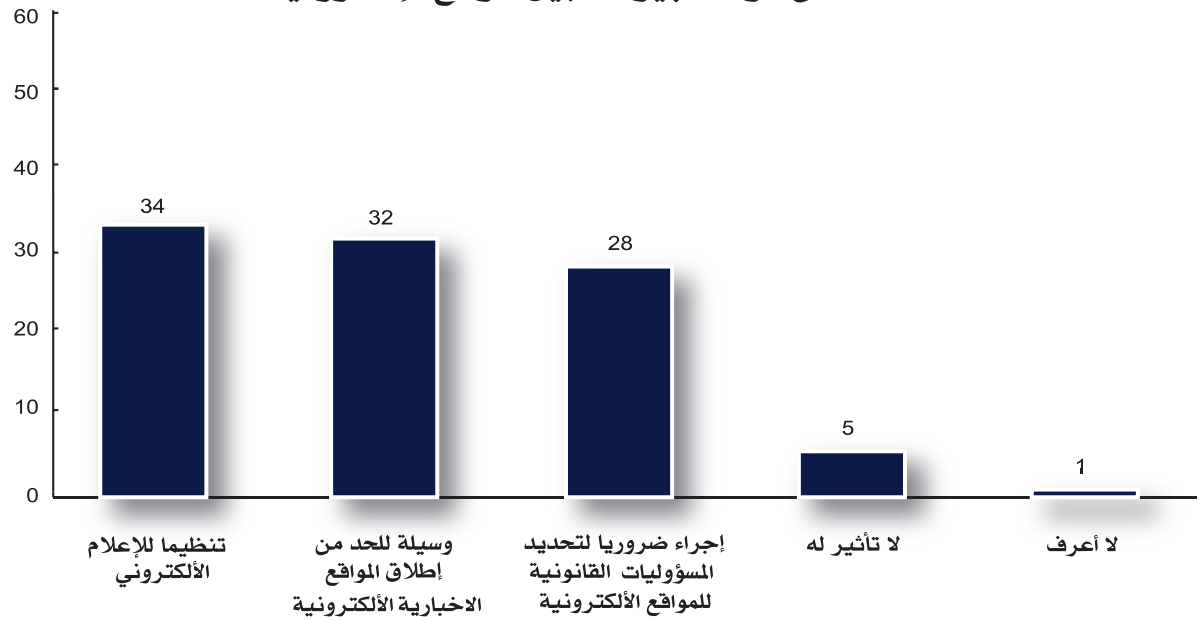

2.3.2 مساهمة المواقع الإخبارية الإلكترونية في تطوير الحريات الإعلامية

يظهر هذا السؤال الحدود الفاصلة لمواقف الصحفيين من الإعلام الإلكتروني بشكل أكثر وضوحاً. فحتى الآن لا يزال الإعلاميون يؤمنون وبشكل حاسم أنه يلعب دوراً كبيراً في رفع مستوى الحريات 82.9%، ويدافع عنها بنسبة 75%، وكذلك فإنه يعمل على تطوير حالة الحوار بالمجتمع 64%، ويتراجع الأمر حين يسألون عن دوره في تطوير الحالة المهنية ليصل إلى 55%، ونفس الأمر عند السؤال عن دوره في تدفق معلومات لها مصداقية 57%، ويبدأ التراجع الواضح عند دوره في الحد من الفوضى الإعلامية ليصل إلى 30%، وكذلك في الحد من نشر الإشاعات 27%، و31% في موقفه من الحد من الإساءة لكرامة الناس.

المؤشر الذي يجمع عليه الصحفيون ويتوحدون أن الإعلام الإلكتروني أتاح للناس حرية إبداء آرائهم وتعليقاتهم ووصلت إلى 93%.

وبمقارنة هذه الآراء بالموقف من الإعلام الإلكتروني في استطلاع 2010 فإن جميع المؤشرات قد تراجعت باستثناء رفع مستوى الحرية، وهو الأمر الذي يفرض على صانعي الإعلام الإلكتروني إلى مراجعة الموقف واستخلاص العبر والدروس، حتى لا يفقدوا تعاطف الصحفيين معهم.

استطلاع رأي الصحفيين

الجدول رقم (9): درجة الاعتقاد بمساهمة المواقع الإخبارية الإلكترونية في تطوير الحريات الإعلامية

	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لم تساهم على الاطلاق	رفض الاجابة	المجموع	الوسط الحسابي 2011	الوسط الحسابي 2010
رفع مستوى الحرية الاعلامية	63.2	25.9	6.3	4.2	0.4	100.0	82.9	81
الدفاع عن حرية الاعلام	47.6	36.0	8.2	7.8	0.4	100.0	74.6	76
تطوير الحالة المهنية الإعلامية	22.6	39.0	18.8	19.4	0.2	100.0	54.9	60
تطوير الحوار	30.0	42.0	15.8	11.7	0.4	100.0	63.6	69
تدفق معلومات لها مصداقية	16.8	49.8	21.2	11.8	0.4	100.0	57.3	61
الحد من حالة الفوضى الإعلامية	4.0	25.9	25.1	44.5	0.6	100.0	29.8	39
الحد من نشر الإشاعات	3.6	22.1	25.6	47.9	0.8	100.0	27.1	37
الحد من الإساءة للناس وكرامتهم	4.0	26.7	26.2	42.5	0.6	100.0	30.7	41

الشكل رقم(20): الاعتقاد بأن المواقع الإخبارية الإلكترونية اتاحت للناس حرية إبداء ارائهم وتعليقاتهم على ما ينشر

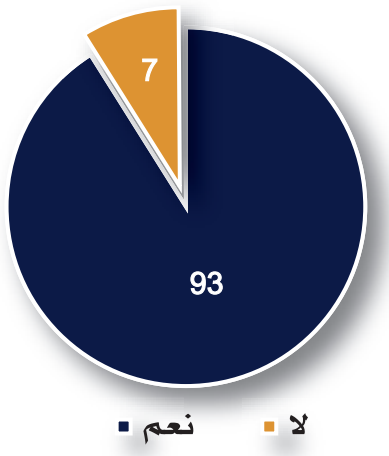

3.3.2 التزام المواقع الإلكترونية بالمعايير

كشفت نتائج الإستطلاع الأخير عن تراجع آراء المستجيبين فيما يتعلق بالمعايير التي تلتزم بها المواقع الإلكترونية عما كان عليه في استطلاع عام 2010. فقد تراجعت نسبة المستجيبين حول إعطاء المواقع الإلكترونية الأولوية في المشاركة لمن ينشر تحت اسمه الصريح وبريده الإلكتروني من 47.1% في استطلاع 2010 إلى 39.1% في الإستطلاع الأخير. وفي إعطاء الأولوية للتعليقات التي تحترم النقد والرأي الآخر من 56.1% إلى (49%). وفي نشر تعليقات المشاركين التي لا تتعدى على حقوق الآخرين وتسيء لهم من 55% إلى 50%. وفي عدم قبول التعليقات التي تنتج سلوكاً عدوانياً من 57.4% إلى 54.4%. وفي عدم نشر التعليقات والآراء التي لا تتصل بالموضوع من 51% إلى 49%. وفي عدم نشر المواقع للتعليقات ذات الطابع الإعلاني أو الدعائي من 51% إلى 49%. وفي نشر التوضيحات والتصحيح من 55% إلى 52%. وأخيراً. فيما يتعلق بنشر تعليقات وردود وهمية من 45.1% إلى 44.8%.

حالة اهتزاز الثقة بالإعلام الإلكتروني تتجلى في هذه التفاصيل الفنية والمهنية. فكل هذه الأسئلة لم تتجاوز الحاجز الإيجابي نصف المستجيبين. فالأغلبية لها نظرة سلبية.

الجدول 10: درجة الاعتقاد بأن المواقع الإلكترونية تلتزم بالمعايير المهنية

	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لا تلتزم على الاطلاق	لا أعرف/ رفض الاجابة	المجموع	الوسط الحسابي
إعطاء الأولوية في المشاركة لمن ينشر تحت اسمه الصريح وبريده الإلكتروني	11.5	29.0	21.3	35.2	3.0	100.0	39.1
إعطاء الأولوية للتعليقات التي تحترم النقد والرأي الآخر	17.1	36.4	20.4	24.7	1.4	100.0	48.8
نشر تعليقات المشاركين التي لا تتعدى على حقوق الآخرين وتسيء لهم، ولا تنشر أي عبارات أو ألفاظ تتضمن شتماً أو تجريحاً أو قدحاً وذماً	15.6	41.0	20.9	21.5	1.0	100.0	50.4
عدم قبول التعليقات التي تنتهج سلوكاً عدوانياً أو تحتوي على تهديدات أو ذات مغزى جنسي أو مسيئة إلى عرق من الأعراق	20.0	39.2	22.6	16.8	1.4	100.0	54.4
عدم نشرالتعليقات والآراء التي لا تتصل بالموضوع، أو أية معلومات شخصية خاصة بالمستخدم أو غيره	12.2	40.5	26.0	19.3	2.0	100.0	48.8

عدم نشر الموقع للتعليقات ذات الطابع الإعلاني أو الدعائي	14.6	37.9	20.8	23.0	3.6	100.0	48.6
نشر التوضيحات والتصحيح لكل صاحب علاقة بما هو منشور	11.8	45.6	22.8	16.5	3.2	100.0	51.5
عدم نشر تعليقات وردود وهمية تقوم إدارة الموقع بكتابتها	9.2	38.5	20.4	24.9	7.0	100.0	44.8

4.3.2 قانون جرائم وأنظمة المعلومات

وفيما يتعلق بقانون جرائم وأنظمة المعلومات، فقد رأى 60% من المستجيبين بالمتوسط أن القانون يشكل قيداً على حرية المواقع الإلكترونية وبتراجع مقداره 7% عن استطلاع 2010، وأن القانون يحمي المواقع الإلكترونية من أعمال القرصنة وبارتفاع مقداره 3.5% عما هو عليه استطلاع 2010. في الوقت ذاته، لوحظ استقرار رأي المستجيبين من الإعلاميين (إلى حد ما) على ما هو عليه في استطلاع 2010 بالنسبة للموقف من أن القانون يشكل حماية للمواطنين من الجرائم الإلكترونية التي قد ترتكب بحقهم 60%، وأنه يساهم في تنظيم الإعلام الإلكتروني 48.6%.

الجدول 11: الأراء حول قانون جرائم وأنظمة المعلومات خلال العام 2011.

	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لا يشكل/ يساهم على الاطلاق	لا أعرف/ رفض الاجابة	المجموع	الوسط الحسابي
يشكل قيداً على حرية المواقع الإلكترونية	11.5	29.0	21.3	35.2	3.0	100.0	39.1
يشكل حماية للمواطنين من الجرائم الإلكترونية التي قد ترتكب بحقهم	17.1	36.4	20.4	24.7	1.4	100.0	48.8
يساهم في تنظيم الإعلام الإلكتروني	15.6	41.0	20.9	21.5	1.0	100.0	50.4
يحمي المواقع الإلكترونية من أعمال القرصنة	20.0	39.2	22.6	16.8	1.4	100.0	54.4

5.3.2 حجب المواقع الإخبارية عن موظفي الدولة

أما بالنسبة لقرار حكومة معروف البخيت إلغاء قرار حكومة سمير الرفاعي القاضي بحجب المواقع الإخبارية الإلكترونية عن موظفي الدولة خلال عملهم، فقد رأت غالبية من المستجيبين أنه يعتبر دعما لحق الموظفين في المعرفة والوصول للمعلومات بنسبة 73% مقابل 75% من المستجيبين في استطلاع 2010 الذين أفادوا بأن الحجب يشكل قيدا على المواطنين في حق المعرفة والحصول على المعلومات، وأن القرار دعم للإعلام الإلكتروني وزيادة عدد زواره بنسبة 79%. من جانب آخر، تم رفض الإعتقاد القائل بأن الحجب ما هو إلا محاولة لدفع الإعلام الإلكتروني للتوقف عن نقد الحكومة بنسبة 80%، وأنه هدر لوقت الموظفين وانعكاس على تقديم خدماتهم للمواطنين بنسبة 53%، علما بأن هذه النسبة أعلى بكثير من نسبة الموافقين من المستجيبين في استطلاع 2010 على أن الحجب حق للدولة لضمان أن يتفرغ الموظفون لواجباتهم الوظيفية 29.7%، ويعكس هذا التناقض إما عن تحفظ الجسم الإعلامي في الحكم بموضوعية على قرارات الحكومة المقيدة للحريات الإعلامية، أو أنه غير مدرك لأبعاد هذه القرارات على الحريات الإعلامية، أو قد يكون نابعاً أيضاً عن اختراق واضح لهذا الجسم الناتج عن وجود صحفيين لديهم مصالح ومنافع مع بعض المؤسسات الحكومية.

الجدول 12: رأي الإعلاميين حول قرار إلغاء حجب المواقع الإخبارية الإلكترونية عن موظفي الدولة خلال عملهم

	نعم	لا	لا أعرف	المجموع
دعم حق الموظفين في المعرفة والوصول للمعلومات	72.6	27.4	--	100.0
دعم الإعلام الإلكتروني وزيادة عدد زواره	78.6	20.4	1.0	100.0
هدر وقت الموظفين ويؤثر على تقديم الخدمات للناس	46.7	52.5	0.8	100.0
دفع الإعلام الإلكتروني للتوقف عن نقد الحكومة	19.5	79.9	0.6	100.0

6.3.2 إصدار قانون جديد لتنظيم عمل المواقع الإخبارية

شكلت موافقة الغالبية من المستجيبين من الإعلاميين على اصدار قانون جديد يخصص لتنظيم عمل المواقع الإخبارية الإلكترونية 79.4% رغبة الجسم الإعلامي لمعالجة الإختلالات والمشاكل التي تعترض عملها، إلا أن هذا التأييد قد سجل تراجعاً عما كان عليه الحال بنسبة لرأي المستجيبين في استطلاع عام 2010 حيث وصل إلى 83.4% من إجمالي المستجيبين.

استطلاع رأي الصحفيين

الشكل رقم (21): تأييد الإعلاميين لإصدار قانون جديد مستقل مخصص لتنظيم عمل المواقع الاخبارية الالكترونية

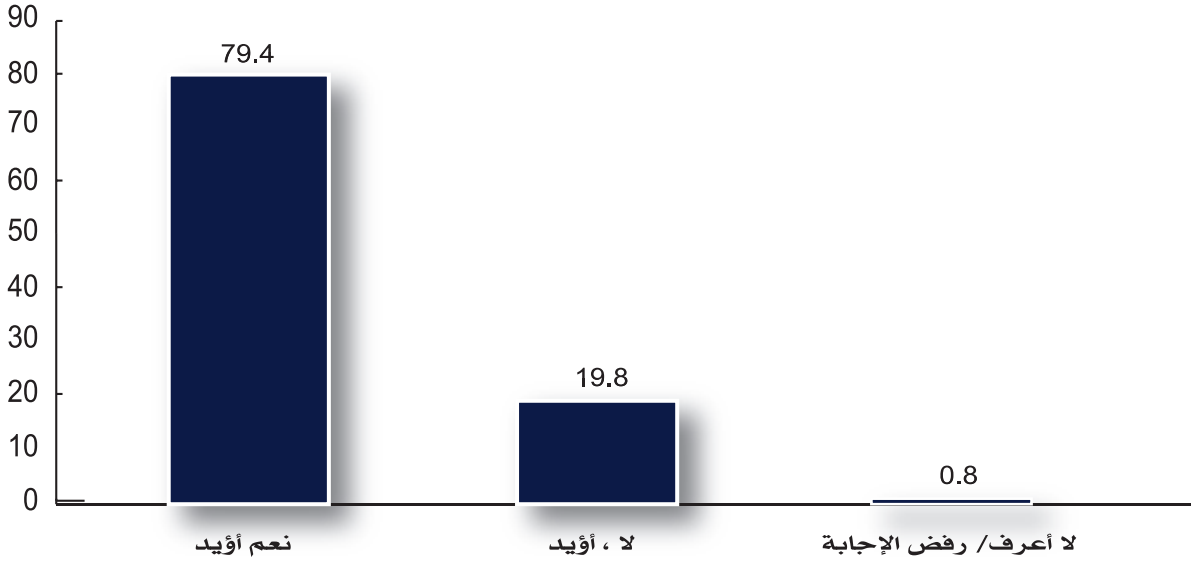

وحول موقف الصحفيين الرافضين لقانون جديد لتنظيمه، فإن آراءهم كشفت عن تغير ملحوظ في اتجاهاتهم عن استطلاع عام 2010، فقد تراجعت المطالبات بتنظيمها وفقاً لمدونات السلوك المهني من 48.2% إلى 41%، إلا أن هذا النوع من التنظيم لا يزال يستحوذ على النسبة الأعلى من مقترحات المستجيبين. كما أنه سجل تراجعاً وفق كل من قانون المطبوعات والنشر من 36.1% إلى 22.3%، ووفق قانون العقوبات من(22.9% إلى 11.1%، وبشكل كبير وفق قانون جرائم أنظمة المعلومات من 25.3% إلى 3.9%، وأخيراً، ترك هذه المواقع دون أية قيود تنظيمية أو مهنية من 34.9% إلى 19.1%.

الموقف من آليات تنظيم عمل المواقع الإلكترونية ملتبس ليس عند الصحفيين بل عند الحكومة والدولة وهي تبحث عن طريقة لتنظيمها بأقل الأضرار.

وباستثناء 19% الذين يريدون ترك المواقع دون قيود تنظيمية فإن الغالبية تريد شكلاً من التنظيم وإن كانت الأكثرية مع مدونات السلوك 41%.

الشكل رقم (22): المقترحات الأخرى لتنظيم عمل المواقع الإخبارية الالكترونية

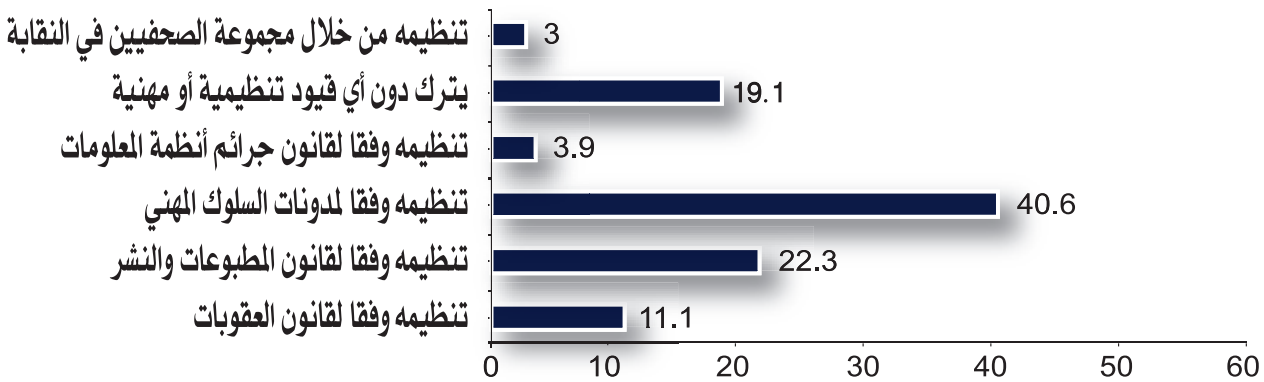

7.3.2 حجب المواقع الالكترونية الإخبارية

وفيما يتعلق بحجب الحكومة للمواقع الإخبارية الإلكترونية، فقد كانت آراء المستجيبين في الإستطلاع الأخير متقاربة مع آرائهم في استطلاع 2010، حيث أن 62.3% من المستجيبين يعتقدون بأن الحكومة تقوم بحجب هذه المواقع مقابل 65.3% في استطلاع عام 2010، الأمر الذي لا يزال يعكس تعرض الكثير من الإعلاميين للتضييق على حرياتهم. في ذات الوقت، يعتقد حوالي 32.1% من المستجيبين الإعلاميين بأن الحكومة لا تقوم بحجب هذه المواقع مقابل 28% في استطلاع عام 2010.

الشكل رقم (23): الاعتقاد بأن الحكومة أو الأجهزة التابعة لها تقوم بحجب مواقع إخبارية الكترونية على شبكة الانترنت

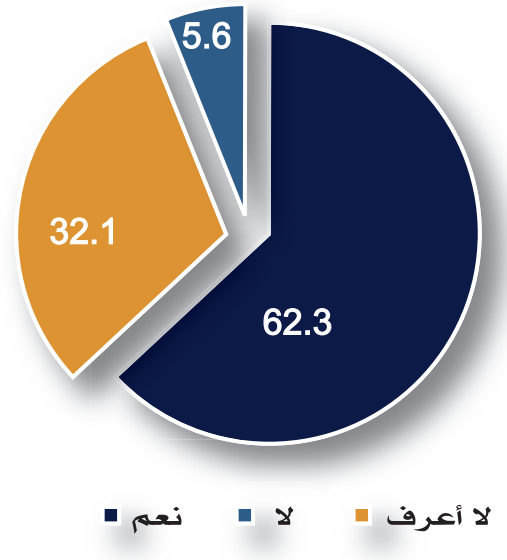

62٪ من الصحفيين يعتقدون بأن الحكومة تقوم بحجب المواقع الاخبارية الالكترونية

4.2 إحتواء الإعلاميين

لم يحدث تغيير جوهري على واقع احتواء الإعلاميين، فالتوقعات بأن تكون المتغيرات السياسية في الأردن حاسمة لوقف تمدد هذه الظاهرة خاب، وعلى ما يبدو فإن الجهات المختلفة التي تعمل على تطويع الإعلاميين بذلت جهوداً مضاعفة في ظل تنامي هوامش الحرية.

فالاحتواء كمصطلح يطلق على محاولات الإغراء ومنح الامتيازات للإعلاميين من قبل جهات متعددة منها الحكومة ورجال الأعمال، والأجهزة الأمنية،

ومنظمات المجتمع المدني وغيرها بغية التأثير في توجهاتهم وممارساتهم للعمل الصحفي، ودفعهم للترويج لها.

1.4.2 محاولات الإحتواء

وفي سؤال تم طرحه على المستطلعين من الإعلاميين حول تعرضهم لمحاولات إحتواء أو منحهم إمتيازات أثناء ممارستهم لعملهم الصحفي، فقد أجاب 16.7% منهم بالإيجاب بتراجع طفيف عن العامين السابقين 2010 و2009 حيث بلغت النسبة على التوالي 18.6% و20.7%.

الشكل رقم (24): تعرض الإعلاميين لمحاولات احتواء أو إغراءات أو امتيازات أثناء ممارستهم لعملهم الصحفي عام 2011

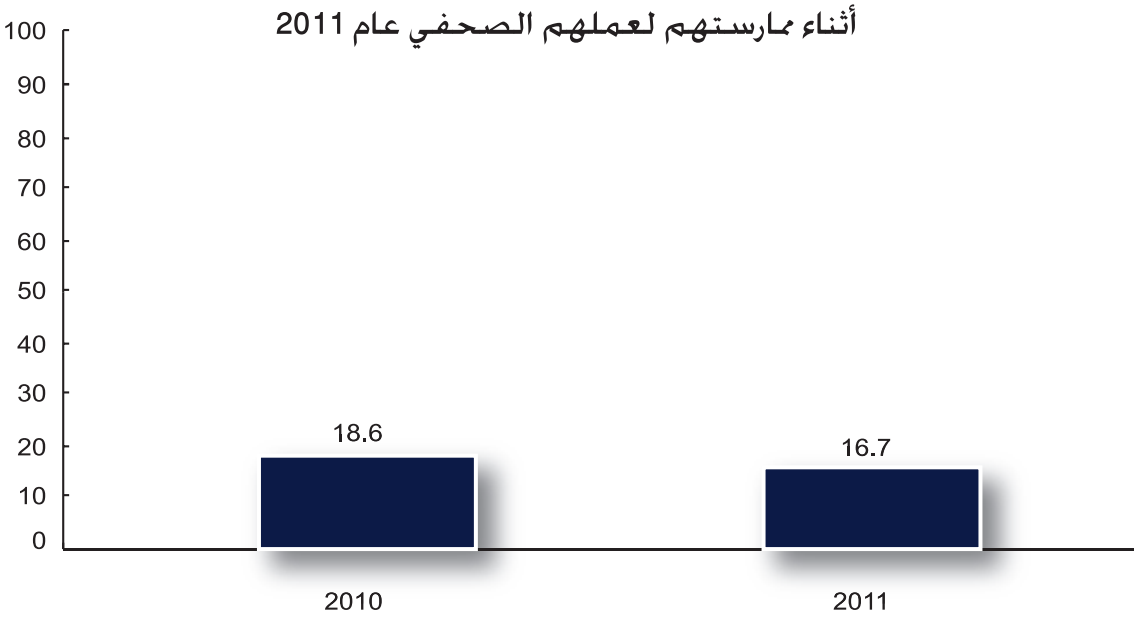

وفي هذا الإستطلاع، لوحظ أن من هؤلاء المستجيبين من العاملين في القطاع الخاص 85.7% ومن هم من المستويات التعليمية بكالوريوس فما فوق 85.7%، ومن العاملين من الذكور 83.3%، هم الأكثر تعرضاً لمحاولات الإحتواء أو الإغراءات أو الامتيازات، وذلك كما في الجدول رقم (13) والذي سيظهر لاحقاً.

الجدول 13: نسبة المستجيبين الذين تعرضوا لمحاولات احتواء أو إغراءات أو امتيازات أثناء ممارسة العمل الصحفي، وفق بعض الخصائص الأساسية، 2011

الخصائص الأساسية	نعم	لا	رفض الإجابة	المجموع
	%	%	%	%
المجموع الكلي	16.7	83.1	0.2	100
قطاع العمل				
حكومي	10.1	89.9	--	23.8
خاص	18.8	81.0	0.3	76.2

الجنس				
ذكر	18.4	81.3	0.3	75.4
أنثى	11.6	88.4	--	24.6
المستوى التعليمي				
ثانوي فأقل	19.7	80.3	--	6.2
دبلوم متوسط	13.7	84.1	2.2	8.8
بكالوريوس	18.2	81.8	--	59.9
دراسات عليا	13.5	86.5	--	25.2
هل تعمل عمل آخر ثانوي				
نعم	24.2	75.2	0.6	33.8
لا	12.9	87.1	--	66.0
رفض الإجابة	--	100.0	--	0.2
عضوية نقابة الصحفيين				
عضو	14.5	85.5	--	60.6
غير عضو	20.2	79.3	0.5	39.4

2.4.2 جهات الإحتواء

وفيما يتعلق بالجهات التي قامت بمحاولة احتواء أو إغراء للإعلاميين، فقد لوحظ أن الجهات الحكومية ورجال الأعمال لا تزالان على رأس القائمة بممارسة محاولات الاحتواء المختلفة وبنسبة 27.7% و23.3% لكل منها على الترتيب. ويلاحظ تراجع محاولات الإحتواء من قبل الجهات الحكومية وفق استطلاع عام 2010 حيث سجلت آنذاك 28.6% من إجمالي المستجيبين، بينما سجلت محاولات الإحتواء من قبل رجال الأعمال زيادة طفيفة عما كانت عليه النسبة في استطلاع 2010 حيث بلغت آنذاك 22.7%.

والقراءة المتمعنة تكشف أن الجهات الحكومية التي تسعى لاحتواء الصحفيين تزايدت بالفعل إذا ما تم جمع الجهات الحكومية مع الجهات شبه الحكومية لتبلغ النسبة 34.9%.

الحكومة ورجال الأعمال الأكثر في محاولات الاحتواء للإعلاميين

الشكل رقم (25): الجهات التي قامت بتقديم محاولات الاحتواء أو الاغراءات أو الامتيازات عام 2011

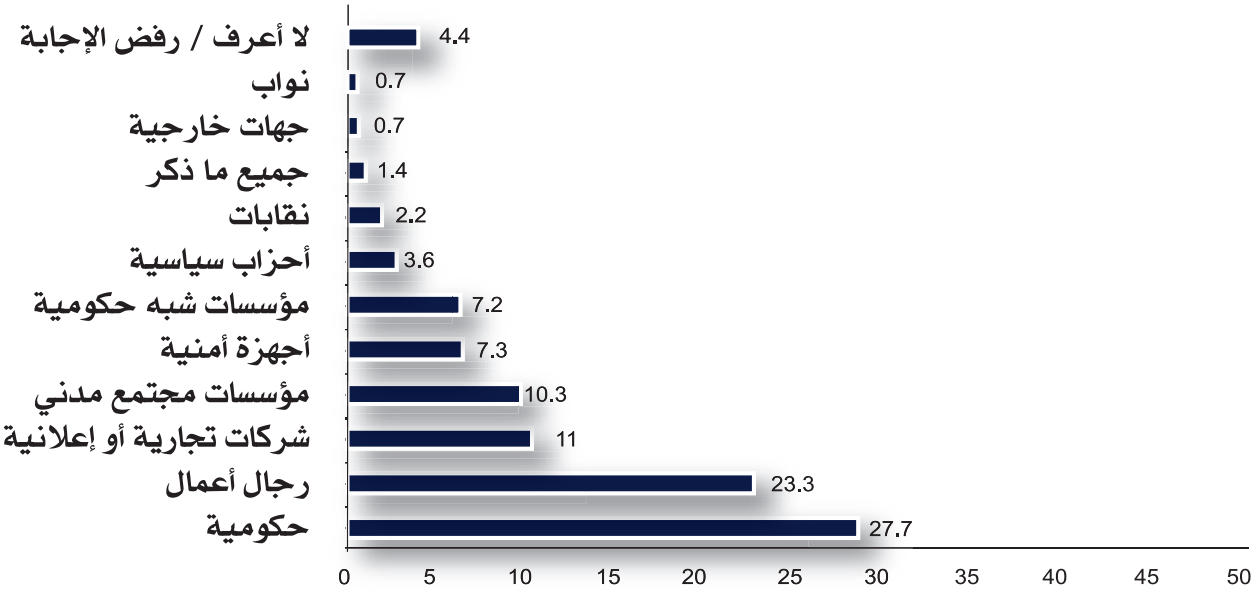

ومن الملفت للإنتباه، ارتفاع نسبة المستجيبين الإعلاميين إلى ضعف ما كان عليه الحال في استطلاع 2010 الذين أفادوا بتزايد قيام الأجهزة الأمنية بمحاولات الإحتواء أو الإغراء أو الإمتيازات من نحو 3.9% عام 2010 إلى 7.3%. كما لوحظ تزايد نسبة المستجيبين الإعلاميين الذين أفادوا بقيام كل من الشركات التجارية أو الإعلانية ومؤسسات المجتمع المدني بمحاولات الإحتواء من 8.4% و9.1% لكل منها على الترتيب وفق استطلاع 2010 إلى 11% و10.3% على الترتيب وفق استطلاع 2011.

من جانب آخر، تراجعت نسبة المستجيبين الإعلاميين الذين أفادوا بقيام الأحزاب السياسية والنقابات المهنية بمحاولات الإحتواء من حوالي 6.5% و2.6% على الترتيب وفق استطلاع 2010 إلى حوالي 3.6% و2.2% على الترتيب وفق الإستطلاع الحالي.

3.4.2 أشكال الإحتواء

أما أشكال الإحتواء التي تعرض إليها الإعلاميون، فقد أفادوا أنها كانت بشكل كبير يصل إلى نصف المستجيبين تقريباً من خلال الحصول على هبات مالية أو هدايا مقارنة مع 53.1% في استطلاع 2010، يلي ذلك التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي بنسبة 20.7% وبفارق ملحوظ عما كان عليه الحال وفق استطلاع 2010 بلغ 14.2%، ثم يأتي تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الحكومية في المرتبة الثالثة بنسبة 18% والتي جاءت حسب استطلاع 2010 في المرتبة الرابعة وبنسبة 22.1%. أما الحصول على إعفاءات جمركية أو علاج أو تعليم مجاني، فقد جاءت وفق المستجيبين الإعلاميين في المرتبة الرابعة وبنسبة 4.5% وبزيادة طفيفة عما كان عليه الحال في استطلاع 2010 حيث بلغت نسبة المستجيبين الذين أفادوا بهذا الشكل من الإحتواء نحو 3.5%.

53.1 ممن يتعرضون للاحتواء يتلقون هبات مالية وهدايا

الشكل رقم (26): أشكال الاحتواء أو الإغراءات أو الامتيازات التي تعرض لها الإعلاميون عام 2011

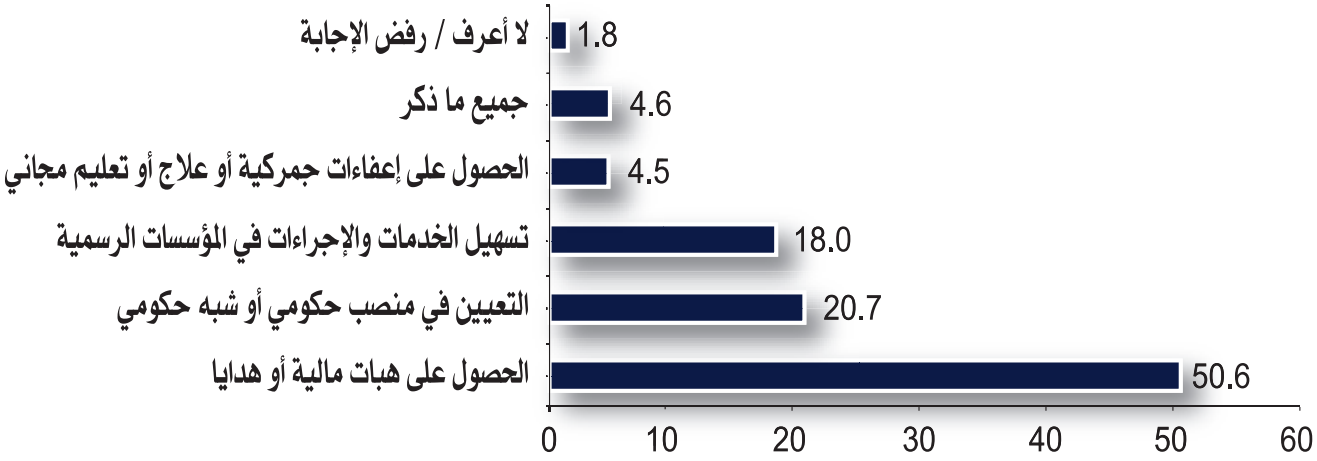

4.4.2 أثر محاولات الإحتواء على توجهات وممارسة العمل المهني لدى الإعلاميين

وحول تأثير محاولات الإحتواء المختلفة على توجهات وممارسات الصحفي لعمله المهني، فإن غالبية المستجيبين أفادت بأنهم لم يتأثروا بهذه الإحتواءات بنسبة 72% مقابل 85% عما كان عليه الحال في استطلاع 2010. ولقد لوحظ زيادة نسبة المستجيبين الذين أوضحوا أن هذه الإحتواءات أثرت عليهم بطريقة سلبية، حيث بلغت 20.1% وذلك بأكثر من ضعف ما كان عليه في استطلاع 2010 حيث بلغت 8.6%.

تثير قضية الاحتواء ومحاولات شراء ذمم الصحفيين قلقاً متزايداً في المجتمع لأن الأمر لا يتوقف عند تلقي الإعلاميين لهبات مالية أو امتيازات، بل أن الأخطر أن الثمن المطلوب هو توظيف عمله وقلمه للترويج لهذه الجهة خلافاً للحقيقة.

أكثر ما يثير القلق أن كثيراً من الصحفيين لا يجدون في هذه الممارسة مخالفة مهنية ولا تفرض المؤسسات قيوداً أخلاقية ومهنية لوقفها، ولا تحدث مساءلة لمن يعرف تلقيهم لهبات ومنح مالية أو عينية.

وخلافاً لما هو معروف ومتوقع فإن الغالبية وبشكل لافت 71.6% يرون بأن محاولات الاحتواء لا تؤثر على توجهاتهم وممارستهم لعملهم الإعلامي.

71.6٪ من الإعلاميين يرون أن محاولات الاحتواء لا تؤثر على توجهاتهم وممارستهم الصحفية

الشكل رقم (27): الاعتقاد بأن الإغراءات أو الامتيازات أثرت على توجهات وممارسات العمل المهني للإعلاميين عام 2011

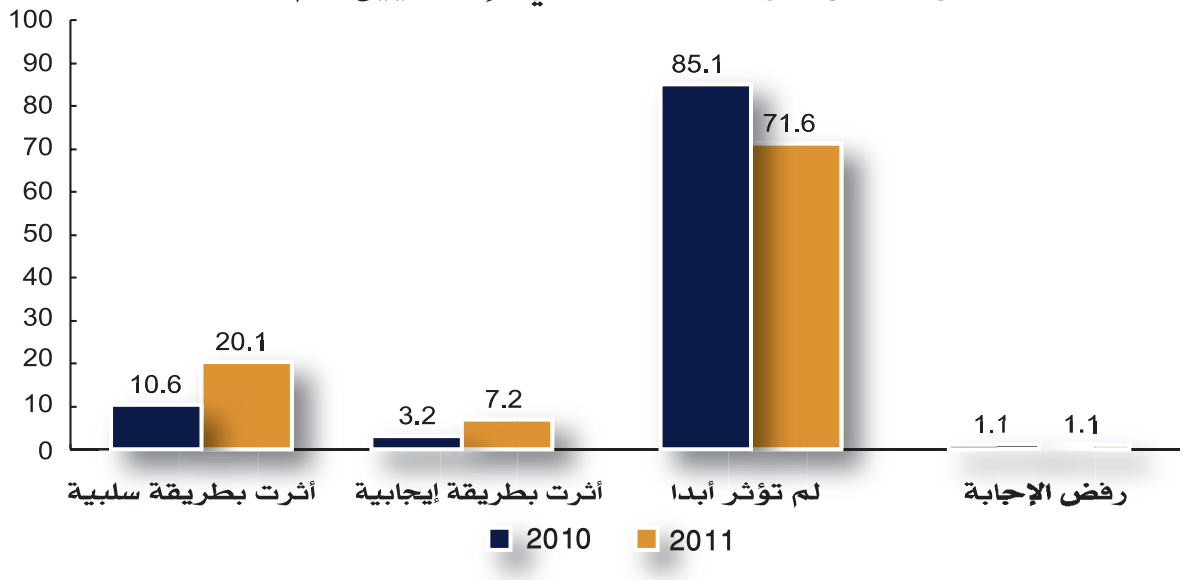

5.4.2 السماع عن محاولات إحتواء وجهاته وأشكاله

وتزايد الوضع سوءاً بسؤال الصحفيين هل سمعوا عن زملاء لهم تعرضوا للاحتواء، حيث ارتفعت النسبة إلى 47.5%، وهذا يشير أيضاً إلى أن الشائعات عن تلقي صحفيين هبات ورشى لا يشكل حدثاً جسيماً وأمراً لا يخضع للمساءلة والتدقيق.

حاصل جمع الصحفيين الذين قالوا مباشرة بأنهم تعرضوا لمحاولات احتواء والذين سمعوا عن آخرين يظهر فداحة الظاهرة، إذ تبلغ النسبة 64.2%.

الشكل رقم (28): نسبة المستجيبين الذين سمعوا عن صحفيين تعرضوا لمحاولات احتواء أو إغراءات او إمتيازات أثناء ممارستهم للعمل الصحفي، 2011

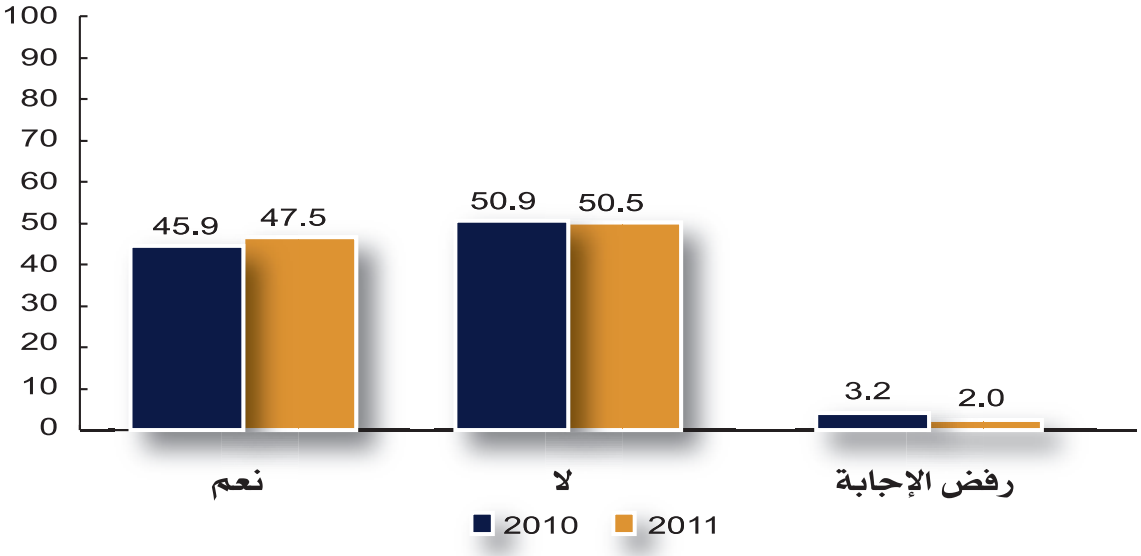

الإفلات من العقاب

100

ويمكن إزاء ذلك، التأكيد على صحة هذه المقولة من خلال إجابات المستجيبين على الإستفسار الخاص بالجهات التي سمع عنها الإعلامي وقامت بتقديم محاولات إحتواء، إذ أن الإفادات الواردة فيها تتقارب مع الإفادات التي وردت في الإستفسار عن الجهات التي قامت بتقديم محاولات إحتواء تعرض لها المستجيب نفسه. وبالتالي، فقد جاءت نسب الإعلاميين عن الجهات التي سمع بها تقوم بتقديم محاولات إحتواء متقاربة مع ما تم ذكره في أعلاه عن تلك الجهات التي قامت بتقديم محاولات إحتواء للإعلامي ذاته.

الجدول 14: الجهات التي قامت بمحاولات الاحتواء أو الإغراءات أو الامتيازات للإعلاميين خلال العامين 2010 و2011

	2010	2011
حكومية	28.6	28.8
رجال أعمال	22.7	26.5
أحزاب سياسية	6.5	4.5
مؤسسات مجتمع مدني	9.1	7.2
نقابات	2.6	2.9
مؤسسات شبه حكومية	9.1	6.1
أجهزة أمنية	3.9	7.2
شركات تجارية أو إعلانية	8.4	10.2
النواب	1.3	0.2
جميع ما ذكر	--	4.5
المؤسسة الإعلامية	0.6	--
سفارات أجنبية وجهات خارجية	--	0.8
رفض الإجابة	7.1	1.2
المجموع	**100**	**100**

الصحفيون الذين أقروا بتعرضهم للاحتواء، أو الذين سمعوا عن آخرين تعرضوا لذلك يبلغ 64.2٪

إلا أن أشكال الإحتواءات التي سمع بها الإعلاميون وفق استطلاع 2011 تباينت نسبياً عن الإحتواء الذي تعرضوا له وفق استطلاع 2010، وبالذات فيما يتعلق بالتعيينات والحصول على هبات مالية أو هدايا وفي مجال تسهيل الخدمات إذ بلغت على الترتيب 24.4%، 43.4%، 12.9% لحالات السماع مقابل 14.2%، و53.1%، و22.1% تعرض لها الإعلامي.

الجدول 15: أشكال الإغراءات أو الامتيازات التي تعرض لها الإعلاميون في العامين 2010 و2011

	2010	2011
التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي	14.2	24.4
الحصول على هبات مالية أو هدايا	53.1	43.4
الحصول على إعفاءات جمركية أو علاج أو تعليم مجاني	3.5	6.7
تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية	22.1	12.9
جميع ما ذكر	-	10.8
رفض الإجابة	3.5	0.2
لا أعرف	3.5	1.5
المجموع	**100**	**100**

67٪ من الإعلاميين يرون أن الحكومة تقوم بمحاولات الاحتواء لكسب ولائهم

6.4.2 المحاولات الحكومية للاحتواء ووسائل إغراءاتها

وفي سؤال عن الاعتقاد بلجوء الحكومات إلى تقديم الاغراءات والامتيازات للصحفيين لكسب الولاء، فقد أفاد المستجيبون وبالمتوسط بنسبة 67% أن الحكومة تقوم بذلك وبدرجات متفاوتة وصلت إلى 35.1% بدرجة كبيرة، و37.6% بدرجة متوسطة، و13.4% بدرجة قليلة مقابل 63% بالمتوسط في استطلاع 2010 وصلت إلى 26.3% بدرجة كبيرة، و43% بدرجة متوسطة، و15% بدرجة قليلة. ويلاحظ في هذا الاستطلاع ارتفاع نسبة المستجيبين من الإعلاميين القائلين بلجوء الحكومة إلى تقديم الإغراءات والامتيازات للصحفيين بدرجة كبيرة 35.1% مقابل 26.3% وفق استطلاع 2010.

والغريب أن الصحفيين الذين يعتقدون أن الحكومة لا تحاول كسب الولاء مقابل هذه الامتيازات لا يتجاوز 10.6%.

الشكل رقم (29): نسبة المستجيبين الذين يعتقدون ان الحكومة تلجأ الى تقديم الاغراءات او الامتيازات للصحفيين لكسب ولائهم، 2010-2011

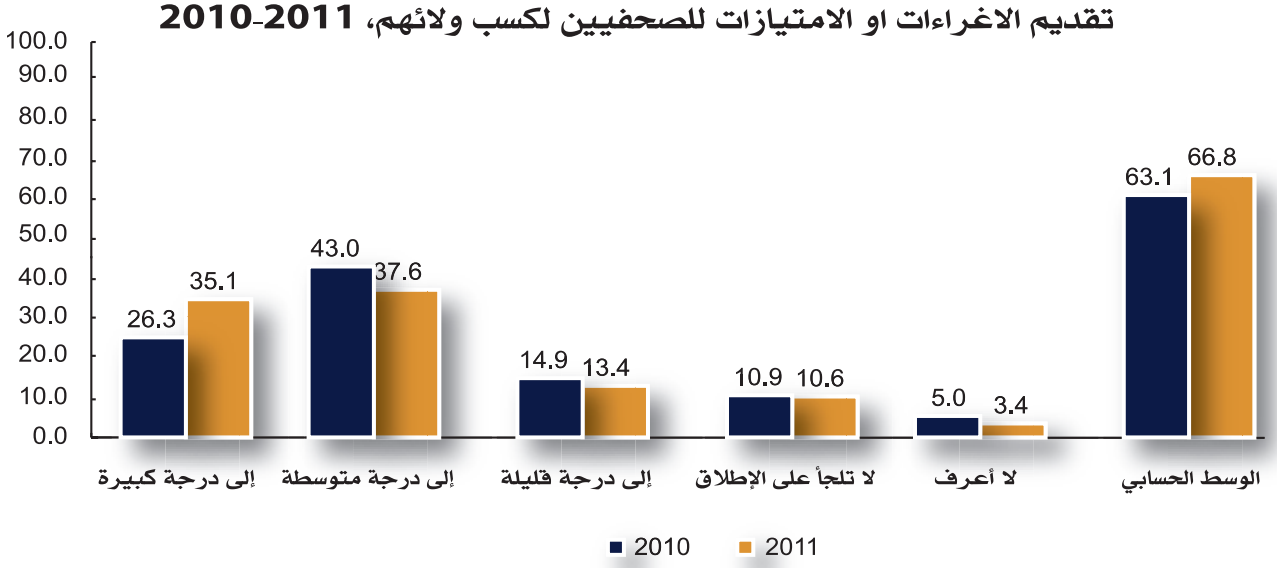

أما عن وسائل الإغراءات التي تلجأ إليها الحكومات، وكما هي مبينة في الشكل رقم (30)، فقد لوحظ أنها أقل بكثير عن الإغراءات التي تعرض للإعلاميين من مصادر مختلفة، وكما هي مبينة في الشكل رقم (26)، خاصة فيما يتعلق بالهبات المالية أو الهدايا من 51% إلى 15%، والتعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي من 21% إلى 15%، وتسهيل الخدمات والاجراءات في المؤسسات الرسمية من 18% إلى 5%، والحصول على الإعفاءات الجمركية أو العلاوة أو التعليم المجاني من 4.5% إلى 2.3%، إلا أن نسبة الذين عزوها إلى أسباب مختلفة تشمل كل ما ذكر تصل إلى نحو 52.0% من إجمالي المستجيبين وبزيادة كبيرة عما ورد في استطلاع 2010 حيث بلغت 14.4%.

الشكل رقم (30): وسائل الإغراء أو الاحتواء التي تتبعها الحكومات عادة لكسب تأييد الصحفيين والإعلاميين وتفادي مواقفهم الانتقادية

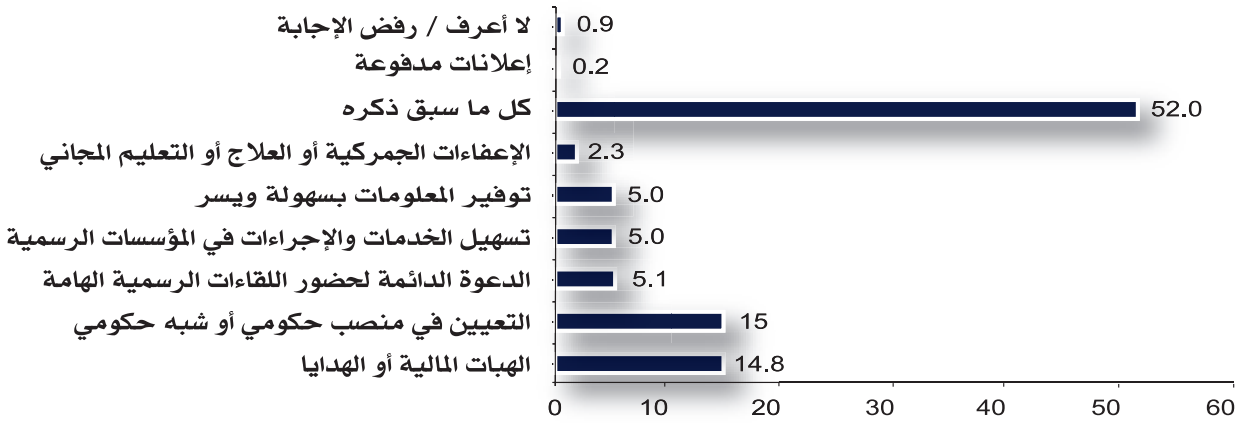

7.4.2 انتشار الواسطة والرشوة في الوسط الإعلامي

لا يمكن قراءة ظاهرة شراء الذمم والاحتواء في الوسط الإعلامي دون ربطها بمظاهر سلبية أخرى ربما تكون نتيجة للأولى. فقد كشفت نتائج الاستطلاع عن تفشي ظاهرة الواسطة وبنسبة 86%، ثم قبول الهدايا بنسبة 70%، وكتابة الاخبار والتحقيقات المدفوعة الأجر بنسبة 62%، وممارسة الابتزاز للحصول على مكاسب مادية بنسبة 61.7 %، وأخيرا قبول الرشوة بنسبة 57%. هذه النتائج متقاربة مع نتائج استطلاع عام 2010.

الشكل رقم (31): انتشار بعض الظواهر السلبية في الوسط الإعلامي، 2010-2011

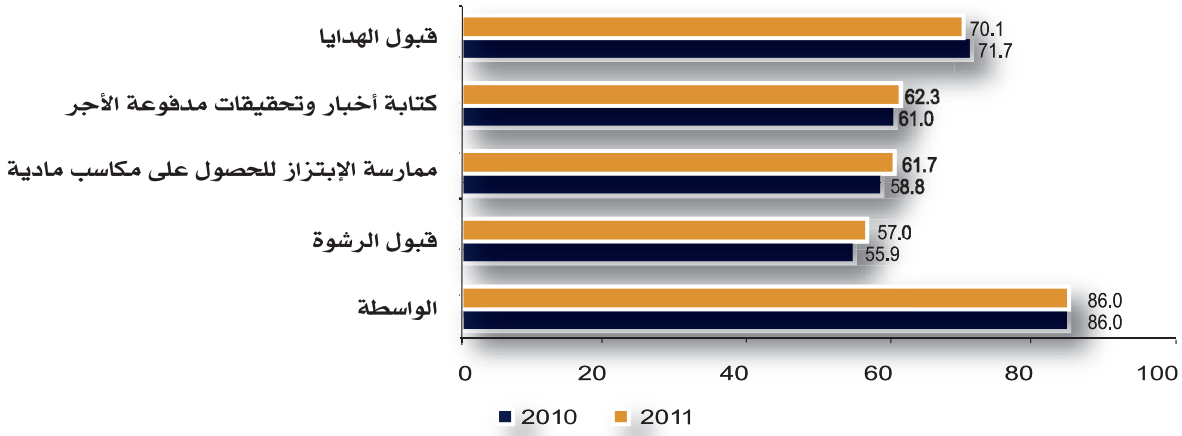

وفي استفسار عن تأثير هذه الظواهر سلبياً في الوسط الإعلامي على حرية الإعلام، فقد أقر بالمتوسط حوالي 89.7% من الإعلاميين أنها تؤثر سلباً وشملت 77% بدرجة كبيرة، وحوالي 18% بدرجة متوسطة، 3.4% بدرجة قليلة مقابل 92.4% بالمتوسط من الإعلاميين في استطلاع 2010 شملت 83% بدرجة كبيرة، 12.3% بدرجة متوسطة، و2.8% بدرجة قليلة.

الشكل رقم (32): درجة تأثير بعض الظواهر السلبية المنتشرة في الوسط الصحفي على حرية الاعلام، 2010-2011

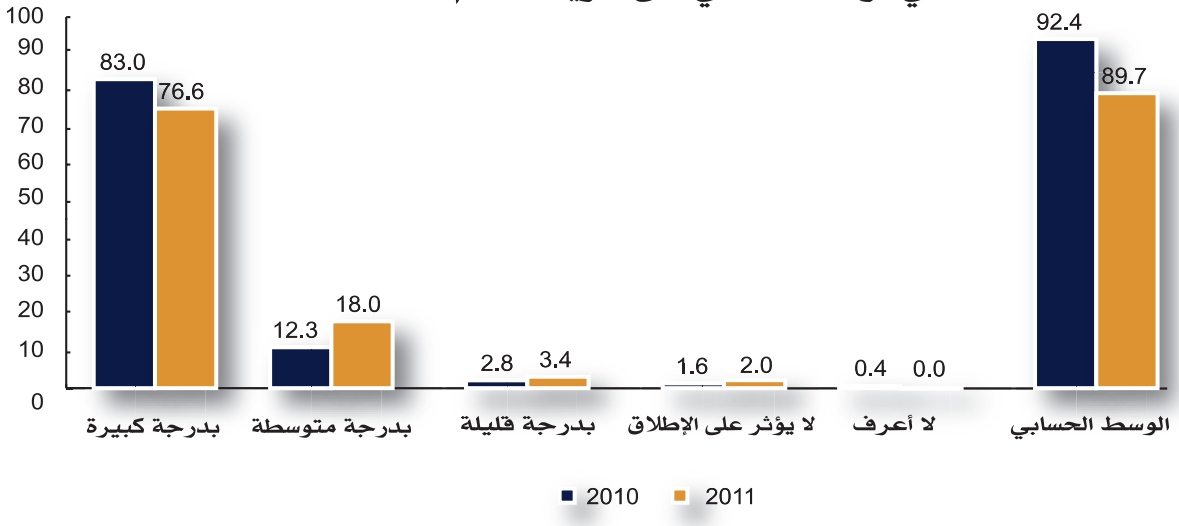

5.2 الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون

تتأخذ الانتهاكات ضد الإعلاميين أشكالاً ومسارات مختلفة. وفي السنوات الأولى من عمر تقرير حالة الحريات الإعلامية كان التركيز ينصب على قضايا التوقيف والحبس. لكن في السنوات القليلة الماضية تغيرت خارطة الانتهاكات ولم يعد التوقيف والحبس الشكل الأبرز للانتهاكات.

وفي هذا السياق يلاحظ أن أعلى نسبة للتوقيف كانت في عام 2007 حيث بلغت 4.6%. في حين تراجعت بعد ذلك بشكل ملحوظ لتصل عام 2011 إلى ما دون الواحد بالمائة 0.6%.

الشكل رقم (33): النسبة المئوية للذين أوقفوا في قضايا تخص الإعلام للسنوات 2004 -2011

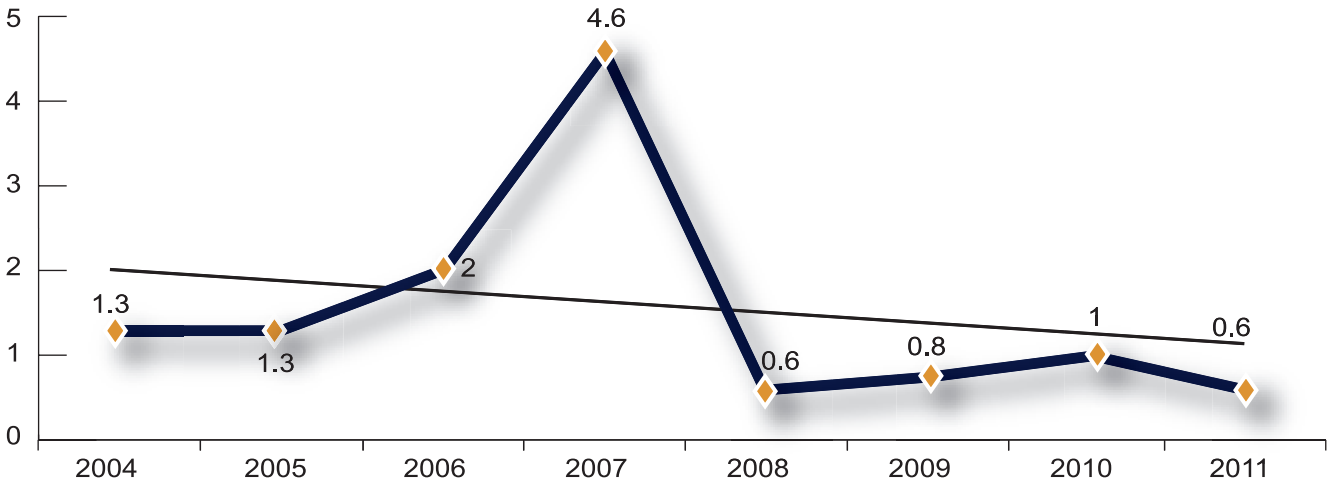

1.5.2 تعرض الإعلاميين للتوقيف وجهات التوقيف

أفاد 5.2% من المستجيبين أنهم تعرضوا للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالإعلام مقارنة بحوالي 6.1% وفق استطلاع 2010.

الشكل رقم (34): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب التعرض للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالإعلام، 2010 - 2011

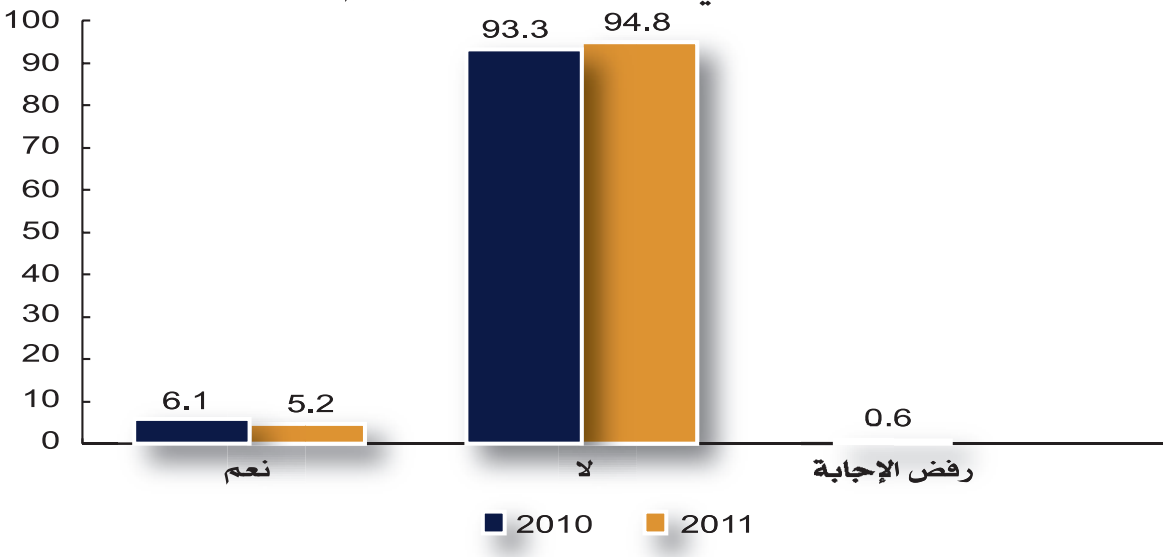

ورغم تراجع عدد الصحفيين الذين يخضعون للمحاكمات إلا أن عددهم يزيد في عام 2011 عن 25 إعلامياً من شاركوا بالإستطلاع، ولا بد من النظر لهذه النتائج في سياق لجوء بعض الأطراف إلى أساليب لمحاسبة الصحفيين خارج إطار القضاء.

أما الجهات التي قامت برفع الدعاوى ضد هؤلاء الإعلاميين، فقد جاءت على الترتيب من قبل الحكومة 30.7%، ومن مواطنين عاديين 27%، ومسؤولين في الحكومة 26.8%، وشركات خاصة 26.8%، ومؤسسات شبه حكومية 22.8%، وقادة مؤسسات مجتمع مدني 11.4%، وأجهزة أمنية 7.9%، ومجلس النواب 3.8%، وأخيراً قادة الأحزاب 3.8%.

الشكل رقم (35): الجهات التي قامت برفع دعاوى ضد الإعلاميين

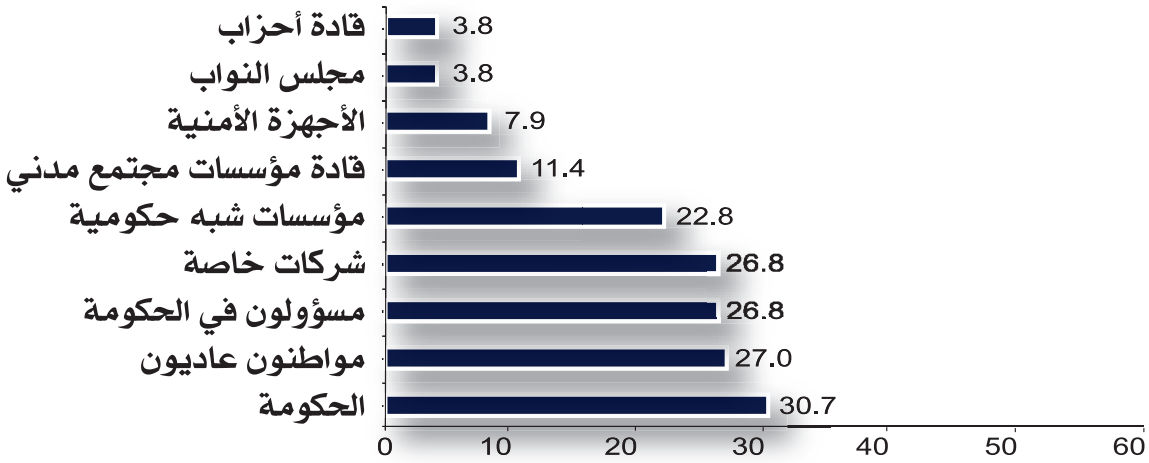

وبالمقارنة مع الجهات التي قامت برفع الدعاوى ضد الإعلاميين في العام 2010، فقد لوحظ تراجع كبير في رفع الدعاوى من قبل المسؤولين في الحكومة والشركات الخاصة والمواطنين العاديين حيث بلغت نسبة الإعلاميين الذين أفادوا بذلك في استطلاع 2010 حوالي 48.4%، 45.2%، 51.6% على الترتيب. كما عاودت الجهات الأمنية برفع الدعاوى ضد الإعلاميين بعد انقطاع دام السنتين، وذلك حسبما أفاد 7.9% من المستجيبين الإعلاميين. في ذات الوقت، ارتفعت نسبة رفع الدعاوى من قبل قادة مؤسسات المجتمع المدني من 3.2% وفق استطلاع 2010 إلى 11.4% وفق الاستطلاع الاخير.

وتبقى الحكومة والأطراف المحيطة بها متصدرة لمشهد إقامة الدعوى على الصحفيين، فالحكومة والمسؤولين فيها والمؤسسات شبه الحكومية تبلغ نسبتهم مجتمعين 80.3%.

2.5.2 التهم الموجهة لمن تعرض للمحاكمة من الإعلاميين

وبالاستفسار عن نوع التهم الموجهه للمستجيبين من الإعلاميين، فقد كانت إفاداتهم كاملة لكل من التأثير على سير العدالة، والطعن بقاض أو مدع عام خلافا لأحكام قانون انتهاك حرية المحاكم، وممارسة مهنة الصحافة دون التسجيل في نقابة الصحفيين خلافاً لأحكام قانون نقابة الصحافة وقانون المطبوعات والنشر، مغايرة بذلك وبشكل دراماتيكي إفادات المستجيبين في استطلاع 2010 حيث بلغت 12.9% لكل من التأثير على سير العدالة، والطعن بقاض أو مدع عام، و في ذات الوقت، لم يتم تسجيل أية ملاحظة من قبل المستجيبين بخصوص ممارسة مهنة الصحافة وفق استطلاع 2010.

الإفلات من العقاب

أما بخصوص الذم والقدح بحق الأشخاص العاديين خلافاً لأحكام قانون العقوبات، فقد تراجعت نسبة المبحوثين من 64.5 % وفق استطلاع 2010 إلى 54.1% وفق استطلاع 2011. وفيما يتعلق بالذم والقدح بحق الموظف العام، فقد سجلت نسبتها ارتفاعا لتصل وفق استطلاع 2011 حوالي 62% مقارنة بحوالي 42% وفق استطلاع 2010.

أما الأحكام الصادرة لمخالفتها كل من قانون المعاملات الإلكترونية وقانون الاتصالات، فقد تراجعت نسبتها من 9.6% و6.5% على الترتيب وفق استطلاع 2010 إلى 3.8% لكل منها وفق الاستطلاع الأخير. كذلك بالنسبة للتهم الموجهه للإعلاميين المتعلقة بذم هيئة رسمية أو جهة حكومية خلافا لقانون العقوبات، فقد تراجعت بشكل طفيف من 16.1% في العام 2010 إلى 15.5% وفق استطلاع 2011.

25 إعلامياً تعرضوا للمحاكمة عام 2011 ممن شاركوا بالاستطلاع

الجدول 16: التوزيع النسبي للمستجيبين حسب التهم التي صدر بموجبها الحكم القضائي، 2010 ـ 2011

	2010	2011
الذم والقدح بحق الأشخاص العاديين خلافا لأحكام قانون العقوبات	64.5	54.1
الذم والقدح بحق الموظف العام أو شخص عام خلافاً لأحكام قانون العقوبات	41.9	61.5
عدم مراعاة التوازن والموضوعية خلافاً لأحكام قانون المطبوعات	29	26.8
ذم هيئة رسمية أو جهة حكومية خلافاً لقانون العقوبات	16.1	15.5
عدم الالتزام بنشر الحقيقة ومخالفة قيم الأمة العربية والإسلامية وحقوق الإنسان خلافاً لأحكام قانون المطبوعات	12.9	15.2
التأثير على سير العدالة خلافاً لقانون انتهاك حرمة المحاكم	12.9	100
الطعن بقاضي أو مدعي عام خلافا لأحكام قانون انتهاك حرمة المحاكم	12.9	100
مخالفة قانون المعاملات الإلكترونية	9.7	3.8
مخالفة قانون الاتصالات	6.5	3.8
مخالفة ميثاق الشرف الصحفي خلافا لقانون المطبوعات والنشر	3.2	7.9
مخالفة أحكام قانون المرئي والمسموع	3.2	7.5
ممارسة مهنة الصحافة دون التسجيل في نقابة الصحفيين خلافاً لأحكام قانون نقابة الصحفيين وقانون المطبوعات والنشر	0	100
أخلاقيات المهنة وآدابها خلافا لقانون نقابة الصحفين	0	3.9

3.5.2 الحكم القضائي غير الرجعي وماهية أحكامه

وفيما يتعلق بالاعلاميين الذين تعرضوا للمحاكمة وصدر بحقهم حكم قضائي غير قطعي (قابل للطعن والاستئناف)، فقد بين الاستطلاع أن 15.2% من المستجيبين قد صدر بحقهم حكم قضائي غير قطعي، كما في الشكل رقم (36)، وذلك بتراجع ملموس عن السنوات السابقة وصلت إلى 39% في عام 2010 و25.1% في عام 2009، و31.2% عام 2008، كما في الشكل رقم (37).

الشكل رقم (36): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب صدور حكم قضائي غير قطعي (قابل للطعن أو الاستئناف)، 2011

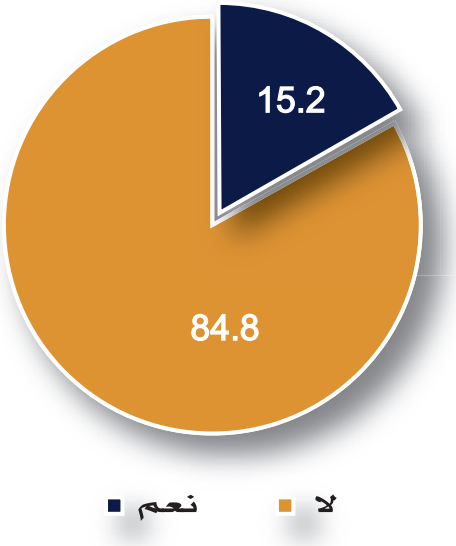

تراجع نسبة القضايا التي صدرت بها أحكام غير قطعية إلى 15.2٪

الشكل رقم (37): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب صدور حكم قضائي غير قطعي (قابل للطعن او الاستئناف) خلال 2006 - 2011

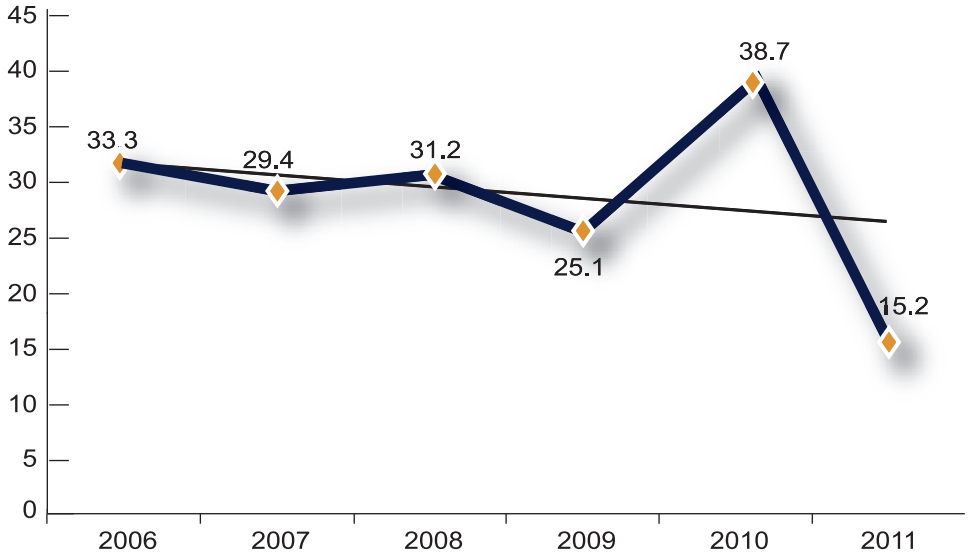

وعن ماهية الأحكام القضائية غير القطعية الصادرة بحق الإعلاميين، فقد اشتملت في المرتبة الأولى على غرامات مالية بنسبة 50%، وحوالي 25% لكل من الحكم ببراءة وعدم المسؤولية وفق الاستطلاع الأخير مقارنة بحوالي 56%، و6%، و19% على الترتيب وفق استطلاع 2010.

الشكل رقم (38): نوع الحكم الصادر

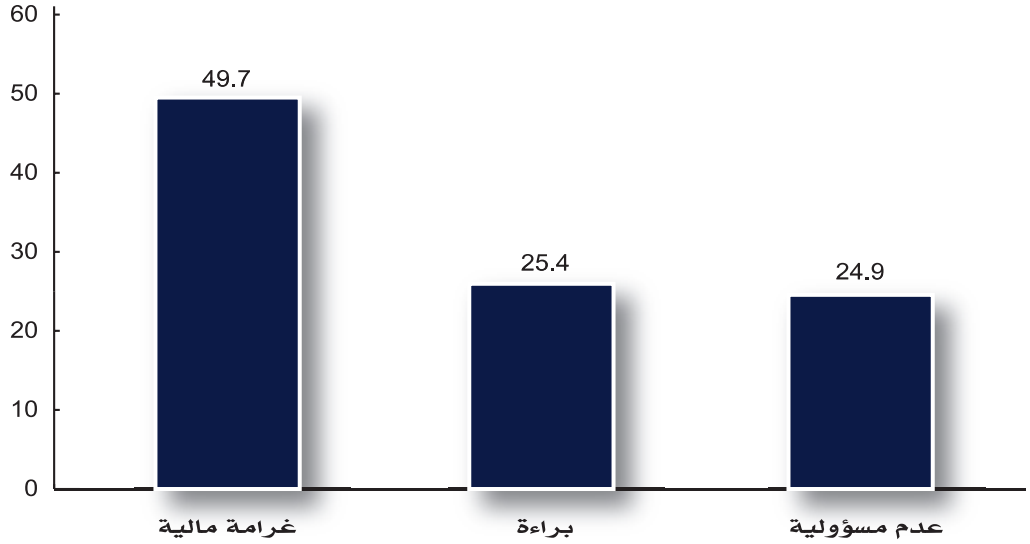

4.5.2 الحكم القضائي القطعي وماهية أحكامه

وفيما يتعلق بالأحكام القضائية القطعية، فقد صدر بحق 11.6% من المستجيبين الاعلاميين، كما في الشكل رقم (39) وبإنخفاض ملحوظ عن السنوات (2010) 20%، و(2009) 29.2%، و(2008) 48.3%، كما في الشكل رقم (40).

الشكل رقم (39): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب صدور حكم قضائي قطعي (غير قابل للطعن او الاستئناف) 2011

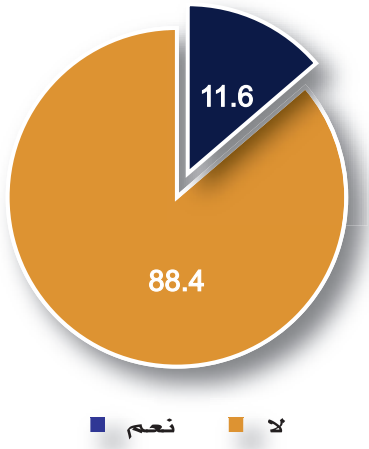

الشكل رقم(40): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب صدور حكم قضائي قطعي (غير قابل للطعن او الاستئناف) ما بين 2006 - 2011

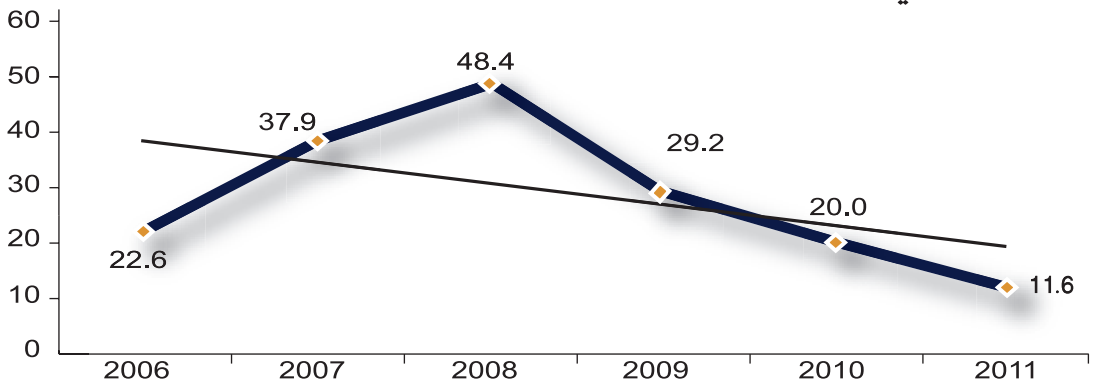

5.5.2 تعرض الإعلاميين للضغوطات أو المضايقات

لا يمكن فصل الضغوط والتدخلات عن الانتهاكات. فكل أشكال التضييق على الحريات الإعلامية يندرج تحت مظلة الانتهاك ومنها حجب المعلومات، والذم والقدح من خلال توجيه عبارات و ألفاظ نابية من شأنها النيل من كرامة الصحفيين، سواء بشكل مباشر أو عبر أي وسيلة من وسائل الاتصال، والتهديد، و حجز الحرية كوضع الشخص في أحد النظارات أو في أحد مراكز التوقيف أو في أي مكان آخر دون سبب مشروع أو بشكل تعسفي، والاستدعاء الأمني، والتحقيق الأمني والإعتداء الجسدي، وحجب المواقع الإعلامية وغير ذلك. وقد كشف الاستطلاع لعام 2011 أن حوالي 41% من الاعلاميين المستجيبين قد تعرضوا لأحد هذه الضغوطات أو المضايقات من خلال عدد من الممارسات، جاءت على الترتيب حجب المعلومات 25%، الذم والقدح 15%، التهديد 12.8%، حجز الحرية 1.4%، الإستدعاء الأمني 3.6%، التحقيق الأمني 1.6%، المنع من البث الفضائي أو التلفزيوني 2.2%، الضرب والإعتداء الجسدي 3%، وحجب المواقع 3.4%.

الشكل رقم (41): تعرض الإعلاميين للضغوطات أو المضايقات عام 2011

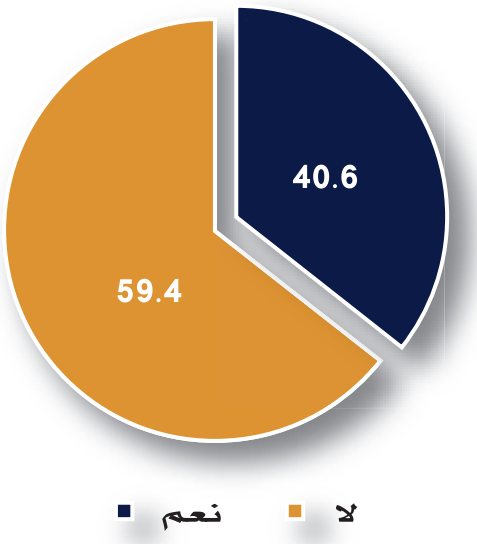

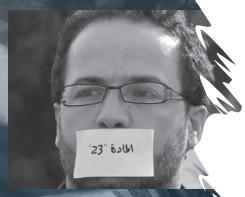

وبالمقارنة مع الضغوط والتدخلات التي حدثت في العام 2010، فإنه يلاحظ أن حجب المعلومات قد تراجع من 35.2% في العام 2010 إلى 25% في العام 2011، بينما ارتفعت نسبة الإعلاميين الذين تم تهديدهم 9.1%، وحالة كل من الضرب والاعتداء الجسدي 0.2% في العام 2010، إلى 13% و3% عام 2011 على الترتيب. كما تم استحداث تعريف جديد للضغوطات في استطلاع عام 2011 وهو الذم والقدح الذي جاء في المرتبة الثانية من أشكال الضغوطات أو المضايقات وبنسبة 15%.

إن فهم خارطة الانتهاكات بصورتها الجديدة في الأردن بعد الربيع العربي يتطلب قراءة متأنية للمؤشرات الرقمية لاستطلاع الرأي، فالأرقام تقول بلا موارية أن الانتهاكات الجسيمة الواقعة على الصحفيين هي التي استحوذت على المشهد وهي التي ألقت بظلالها السوداء.

فالذم والقدح وهو توجيه عبارات نابية وشتائم للنيل من كرامة الصحفي بلغ 15% أي ما يقارب 75 صحفياً، وحجز الحرية في إحدى النظارات أو مراكز التوقيف أو في أي مكان بلغ 1.4% وهذا يعني 7 صحفيين، والتهديد 12.8% وبلغة الأرقام 45 إعلامياً، والضرب والاعتداء الجسدي 3% ويبلغ 15 صحفياً هذا عدا عن الاستدعاء الأمني والتحقيق.

إن هناك خطوطاً لافتاً للانتهاكات التي تشكل خطراً على سلامة الصحفيين، وفهمه واضح إذا ما تم مراجعة ما حدث خلال تغطية الإعلاميين للحراك الشعبي وتعرضهم للاعتداء.

الجدول 17: أشكال الضغوطات أو المضايقات التي تعرض لها المبحوثون من الإعلاميين خلال 2010 ـ 2011

	الذين تعرضوا للضغوط أو المضايقات		الذين قاموا بتقديم شكوى	
	2010	2011	2010	2011
حجب المعلومات	35.2	24.9	5.1	8
الذم والقدح	--	15	--	18.5
التهديد	9.1	12.8	4.3	20.1
حجز الحرية	0.6	1.4	66.7	42.5
الاستدعاء الأمني	2.8	3.6	7.1	5.4
التحقيق الأمني	1.4	1.6	14.3	100
المنع من البث الفضائي أو التلفزيوني	1.6	2.2	--	0
الضرب والاعتداء الجسدي	0.2	3	--	13.1
حجب المواقع	3.4	3.4	--	17.2

وفيما يتعلق بالإعلاميين الذين قاموا بتقديم الشكوى، فقد تمت بشكل كامل في حال تعرضهم للتحقيق الأمني، وحجز الحرية بنسبة 43%، والتهديد بنسبة 20.1% مقابل 14.3%، 67%، و4.3% على الترتيب وفق استطلاع 2010.

6.5.2 الجهات التي تقف وراء الضغوطات أو المضايقات

وقد أفاد الإعلاميون المستجيبين أن الوزراء والمسؤولين الحكوميين يأتون في مقدمة الجهات التي وقفت وراء الضغوطات/ حجب المعلومات بنسبة 45%، يلي ذلك الأجهزة الأمنية بنسبة 17.2%، وشخصيات متنفذة بنسبة 8.9%، وصحفيون وإعلاميون بنسبة 5.4%.

الجدول 18: الجهة التي تعتقد أنها وقفت وراء حجب المعلومات

	%
وزراء ومسؤولون حكوميون	44.7
الأجهزة الأمنية	17.2
شخصيات متنفذة	8.9
نقابات	0.8
أحزاب	1.5
القضاء	1.5
صحفيون واعلاميون	5.4
البلطجية	0.7
أشخاص عاديين	2.3
وزارة الطاقة	0.7
مؤسسة الغذاء والدواء	0.7
مدير مؤسسة الموانئ الأردنية	0.7
رئيس التحرير	1.5
المؤسسة التي أعمل بها (المسؤول)	2.2
جميع الجهات السابقة (جميع ما ذكر)	1.5
إدارة نادي الصريح	0.7
مدير الأرصاد الجوية	0.7
المسؤول المباشر بالمؤسسة الحكومية	2.9
مجلس إدارة الشركة (شبه حكومية)	0.7
مدراء المؤسسة (إدارة المؤسسة) غير حكومية	1.6
إدارة نادي الفيصلي	0.7
مدير تربية جرش	0.7
لا أعرف	1.5
المجموع	100

45 إعلامياً تعرضوا للتهديد، و15 صحفياً للاعتداء الجسدي

الوزراء والمسؤولون أكثر الجهات التي تقف وراء حجب المعلومات يليهم الأجهزة الأمنية

أما الجهات التي وقفت وراء الذم والقدح، فقد جاءت في المقدمة كما أفاد المستجيبون الإعلاميون من قبل أشخاص عاديين 19.4%، يلي ذلك شخصيات متنفذة 12.8%، وصحفيون وإعلاميون 11.4%، وأجهزة أمنية 9.3%، ووزراء ومسؤولون حكوميون وأحزاب 5.1%، ورؤساء تحرير 4%، وأصحاب مواقع الكترونية 2.5%.

الجدول 19: الجهة التي تعتقد أنها وقفت وراء الذم والقدح

	%
وزراء ومسؤولون حكوميون	5.1
الأجهزة الأمنية	9.3
شخصيات متنفذة	12.8
نقابات	1.3
أحزاب	5.1
زعامات عشائرية	3.8
البرلمان	3.8
صحفيون واعلاميون	11.4
البلطجية	1.3
أشخاص عاديون	19.4
إدارة التلفزيون الأردني	1.3
أشخاص مجهولين	1.4
هيئة إسرائيلية	1.3
مدير مؤسسة الموانئ الأردنية	1.3
تعليقات القراء على المقالات	1.3
رئيس التحرير	4
المؤسسة التي أعمل بها (المسؤول)	1.2
الأشخاص المعنيون بالخبر	1.3
مدراء المؤسسة (إدارة المؤسسة) غير حكومية	2.5
قناة نورمينا (ذم وقدح) على قناة رؤيا	1.3
المخابرات العامة	1.3
متطرفون من المتدينين	1.3
أصحاب المواقع الإلكترونية	2.5
الأردنية للطيران	1.3
لا أعرف	3.8
المجموع	100

"أشخاص عاديون، وشخصيات متنفذة وصحفيون وأجهزة أمنية ومسؤولون حكوميون وأحزاب وراء تعرض الصحفيين للقدح والذم"

وبخصوص التهديد، فقد جاء في مقدمة الجهات التي وقفت وراءها، وكما أفاد به المستجيبون الإعلاميون، الأجهزة الأمنية 61%، يلي ذلك وزراء ومسؤولون حكوميون 8.21%، وشخصيات متنفذة 3.11%، ومدراء المؤسسات غير الحكومية 2.7%، وأشخاص عاديون 1.7%، وبلطجية 8.5%، وصحفيون وإعلاميون (6.5%)، وغيرهم.

الجدول 20: الجهة التي تعتقد أنها وقفت وراء التهديد

	%
وزراء ومسؤولون حكوميون	12.8
الأجهزة الأمنية	16
شخصيات متنفذة	11.3
زعامات عشائرية	4.2
البرلمان	2.8
القضاء	1.5
صحفيون واعلاميون	5.6
البلطجية	5.8
أشخاص عاديون	7.1
أشخاص مجهولون	4.3
نقيب المهندسين	1.4
مدير الأرصاد الجوية	1.4
الأشخاص المعنيون بالخبر	1.6
مدراء المؤسسة (إدارة المؤسسة) غير حكومية	7.2
طلاب جامعة	1.5
متطرفون من المتدينين	1.4
نساء ومواطنات	1.4
الأردنية للطيران	2.8
رفض الاجابة	1.4
لا أعرف	8.5
المجموع	100

الأجهزة الأمنية أكثر من يتحمل مسؤولية التهديد الذي يتعرض له الإعلاميون

وفيما يتعلق بانتهاكات حجز الحرية، فقد أفاد الإعلاميون بأن الأجهزة الأمنية تأتي في مقدمة الجهات 51% التي وقفت وراءها، يلي ذلك وزراء ومسؤولون حكوميون وطوائف دينية بنسبة 12.1% لكل منها، ومحكمة أمن الدولة بنسبة 11.8% لكل منها .

الجدول 21: الجهة التي تعتقد أنها وقفت وراء حجز الحرية

	%
وزراء ومسؤولون حكوميون	12.1
الأجهزة الأمنية	51
طوائف دينية	12.1
محكمة أمن الدولة	11.8
لا أذكر	13.1
المجموع	100

51٪ من احتجاز الحرية للصحفيين تقف وراءه الأجهزة الأمنية

وحول الإستدعاء الأمني، فقد أفاد المستجيبون أن وراءها بالتساوي كل من ديوان المظالم ومكتب المظالم وحقوق الإنسان التابع للأمن العام وإدارة التلفزيون الأردني.

الجدول 22: الجهة التي قام الإعلاميون بتقديم شكوى لها حول ضغوطات / الاستدعاء الامني

	%
ديوان المظالم	33.3
مكتب المظالم وحقوق الإنسان (الأمن العام)	33.3
إدارة التلفزيون الأردني	33.3
المجموع	100

أما بالنسبة للتحقيق الأمني، فتأتي الأجهزة الأمنية على رأس الجهات 66.7%، ثم كل من الصحفيين والإعلاميين والبلطجية وجامعة جرش بنسب متقاربة لكل منها.

الجدول 23: الجهة التي يعتقد الإعلاميون أنها وقفت وراء التحقيق الأمني

	%
الأجهزة الأمنية	66.7
صحفيون وإعلاميون	11.2
البلطجية	11.2
جامعة جرش	10.9
المجموع	100

وحول المنع من البث الفضائي، فقد جاءت الأجهزة الأمنية أيضاً على رأس الأجهزة التي وقفت وراءها 66.7%، يلي ذلك إدارة التلفزيون 9% وكل من الشخصيات المتنفذة والصحفيين والإعلاميين والبلطجية ومدراء المؤسسات غير الحكومية والضمان الإجتماعي بنسبة 8.4% لكل منها.

الجدول 24: الجهة التي يعتقد الإعلاميون أنها وقفت وراء المنع من البث الفضائي (التلفزيوني)

	%
الأجهزة الأمنية	16.3
شخصيات متنفذة	8.4
صحفيون واعلاميون	8.4
البلطجية	8.4
إدارة التلفزيون الأردني	9
مؤسسات غير حكومية	8.4
طلاب جامعة	8.1
الضمان الاجتماعي	8.5
لا أعرف	24.7
المجموع	100

وفيما يتعلق بتقديم شكوى حول الإعتداء الجسدي، فقد تبين أن الجهة التي تم تقديم شكوى لها هي الأجهزة الأمنية بنسبة 100%.

الجدول 25: الجهة التي قام الإعلاميون بتقديم شكوى لها حول الاعتداء الجسدي

	%
الأجهزة الأمنية	100
المجموع	100

وحول الجهات التي وقفت وراء حجب المواقع، فقد جاء الوزراء والمسؤولون الحكوميون في المقدمة 30.3%، يلي ذلك الأجهزة الأمنية 17.6%، شخصيات متنفذة 11.6%، وكل من الحكومة السورية وجهات حكومية أردنية بنسبة 5.9%، ومن ثم مدراء مؤسسات غير حكومية و رجال أعمال بنسبة 5.7%.

الجدول 26: الجهة التي يعتقد الإعلاميون أنها وقفت وراء حجب الموقع

	%
وزراء ومسؤولون حكوميون	30.3
الأجهزة الأمنية	17.6
شخصيات متنفذة	11.6
مؤسسات غير حكومية	5.7
الحكومة السورية	5.9
جهة حكومية	5.9
رجال أعمال	5.7
لا أعرف	17.2
المجموع	100

30٪ من أسباب حجب المواقع يقف وراءه وزراء ومسؤولون حكوميون يليهم الأجهزة الأمنية

7.5.2 تدخل الحكومة في وسائل الإعلام

الثابت الأكثر وضوحاً في كل استطلاعات حالة الحريات الإعلامية أن التدخل الحكومي في شؤون الإعلام لم يتوقف وفي تزايد وارتفاع.

ومع أن الحراك الشعبي والاحتجاجات التي شهدها الأردن العام الماضي ساهم بشكل واضح في توسيع هوامش حرية الصحافة، إلا أن الحكومة برأي الإعلاميين لم تنسحب من الصورة، بل تدخلت بشكل أوسع حسب رأيهم.

فلقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن 87% من الإعلاميين يرون أن الحكومة تتدخل في وسائل الإعلام.

التدخل الحكومي في الإعلام تزايد حتى وصل إلى 87٪

الشكل رقم (42): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب تدخل الحكومة في وسائل الإعلام، 2011

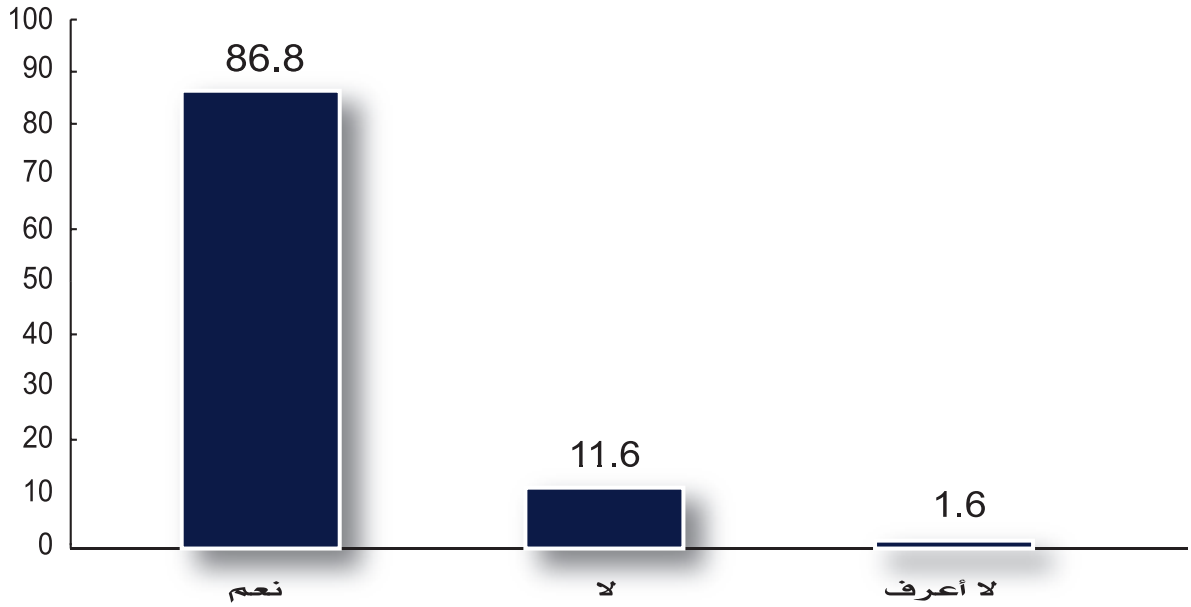

ويلاحظ، كما موضح في الشكل رقم (43)، التصاعد المستمر للتدخل الحكومي في هذه الوسائل من حوالي 59.4% عام 2004 ليصل إلى 87% عام 2011.

الشكل رقم (43): نسبة المستجيبين الذين يرون ان الحكومة تتدخل في وسائل الإعلام بين 2004-2011

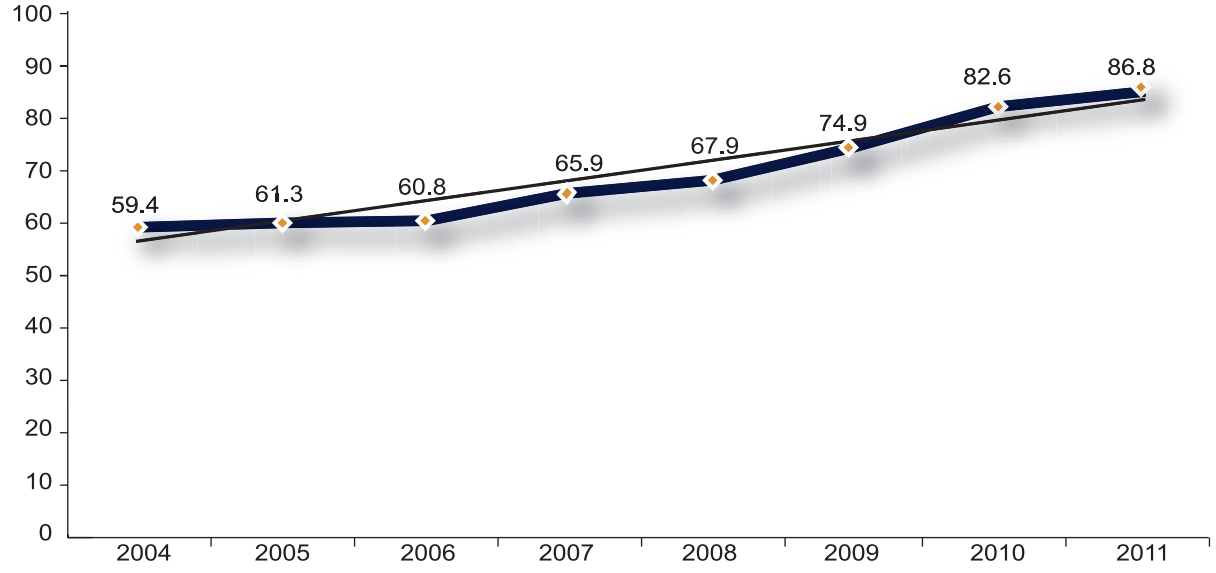

ويؤثر تدخل الحكومة في وسائل الإعلام بشكل مباشر على انخفاض سقف حرية الإعلام. هذا الموقف ارتفع من 79% عام 2010 إلى 83% عام 2011. في المقابل، ارتفعت نسبة القائلين من المستجيبين أن هذا التدخل قد رفع سقف حرية الإعلام من 3.4% عام 2010 إلى 4.2% عام 2011. أما الذين يعتقدون بأن تدخل الحكومة لا تأثير له على حرية الإعلام فقد تزايد أيضاً من 13.2% عام 2010 إلى 16.4% عام 2011.

الشكل رقم (44): التوزيع النسبي للمستجيبين الذين يعتقدون أن الحكومة تتدخل في وسائل الإعلام و أثر هذا التدخل في تطور الوسائل الاعلامية، 2010- 2011

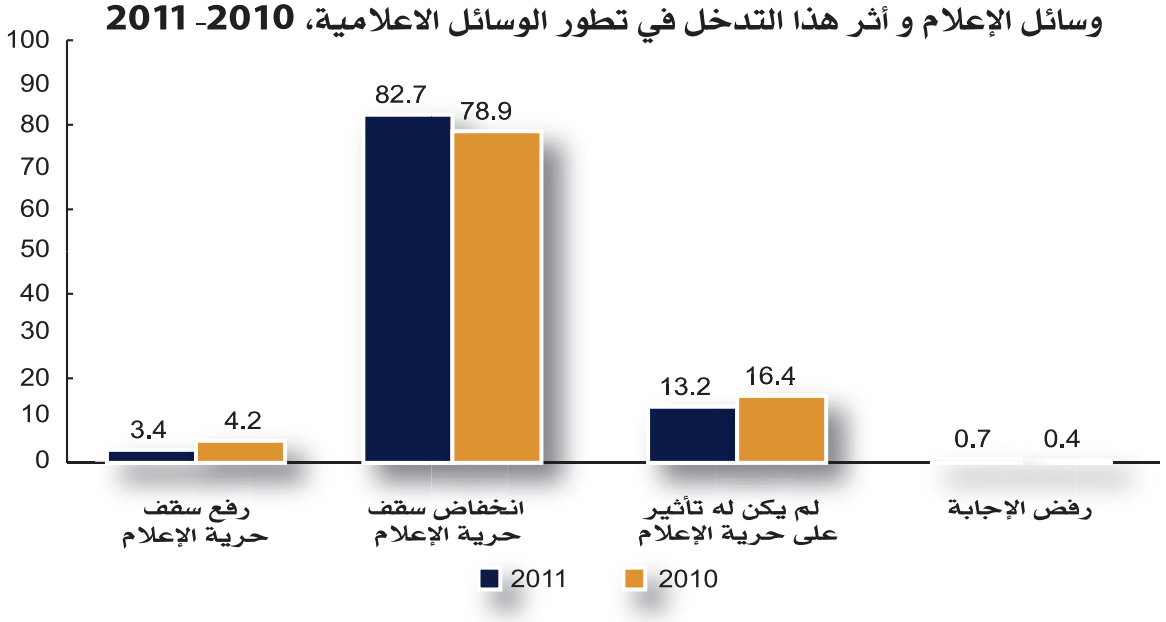

8.5.2 شركات الإعلان

وفيما يتعلق بشركات الإعلان وتأثير تدخلها في المؤسسات الإعلامية، فقد كانت إفادات الإعلاميين في الإستطلاع الأخير متقاربة مع الإفادات في استطلاع 2010، حيث أفادوا بأن تدخلها بالمتوسط كان بشكل سلبي بنسبة 73% كبيرة 31.2%، متوسطة 37.6%، وقليلة 4.2% مقارنة مع 71% وفق استطلاع 2010.

الشكل رقم(45): الاعتقاد بأن شركات الإعلان أو المعلنين تؤثر في سياسات المؤسسات الإعلامية بشكل ايجابي أم سلبي والى أي درجة ، 2010- 2011

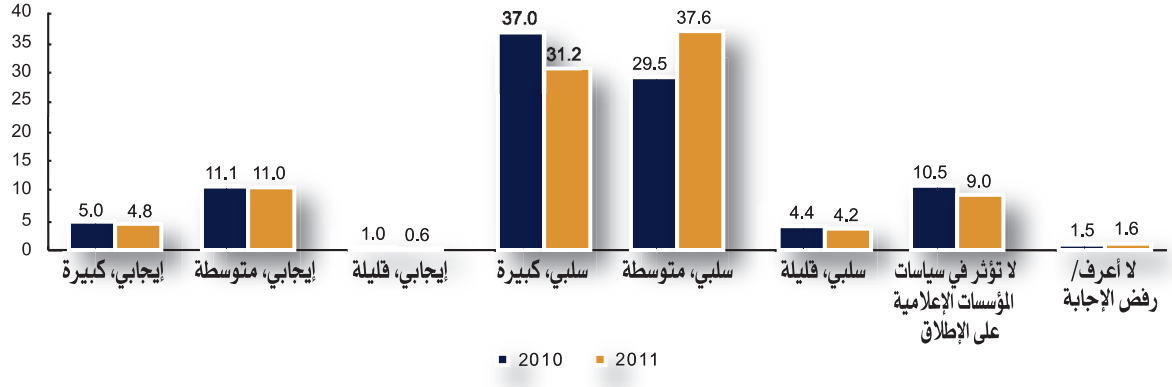

في حين أفاد بالمتوسط حوالي 16.4% بأن لها تأثير إيجابي كبيرة 4.8%، متوسطة 11.1%، قليلة 0.6% مقابل بالمتوسط 17.1% وفق استطلاع 2010. بينما أفاد بالمتوسط حوالي 9% بأن تدخل هذه الشركات لا يؤثر في سياسات المؤسسات الإعلامية على الإطلاق مقابل 10.5% وفق استطلاع 2010.

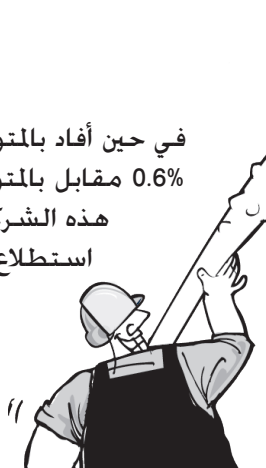

وبشكل عام فإن نظرة الصحفيين لتدخلات شركات الإعلان كانت سلبية، وهي ما يفرض على المؤسسات الإعلامية ضرورة الانتباه إلى فصل الإعلام عن الإعلان، ووقف تأثير هذه الشركات على المحتوى الإعلامي.

الشكل رقم (46): الاعتقاد بأن شركات الإعلان أو المعلنين تؤثر في سياسات المؤسسات الإعلامية بشكل ايجابي أم سلبي

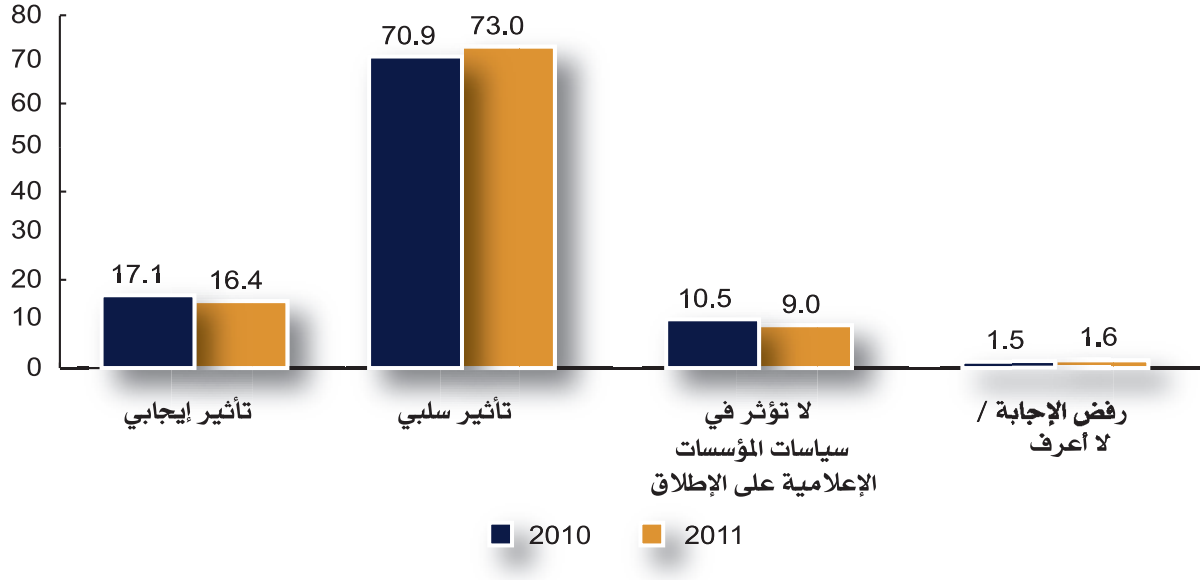

6.2 الرقابة الذاتية

شاعت ظاهرة الرقابة الذاتية التي يمارسها الصحفيون على أنفسهم في السنوات الماضية، وكانت من أهم المؤشرات على حجم الضغوط على الصحفيين والتي أثمرت عن قيام الإعلاميين بفرض قيود ذاتية على عملهم ربما يكون أكثر قسوة من الرقابة المسبقة.

تراجعت الرقابة الذاتية عند الصحفيين بشكل محدود لتصل إلى 87٪

هذه الظاهرة التي كانت نتاج سنوات من الضغط والتخويف للصحفيين استمرت في عام 2011 وإن كان محتماً أن تتراجع حتى ولو بشكل محدود بعد أن أعطت الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير والإصلاح قوة للإعلام لكسر الكثير من التابوهات والتحرر من الرقابة الذاتية والخوف الذي يسكنهم.

1.6.2 مفهوم الرقابة الذاتية

بعد سنوات من تجاوز حالة الرقابة الذاتية لحاجز التسعين استطاعت المتغيرات التي شهدها الأردن أن تجبر الصحفيين التخلي عن رقابة أنفسهم ولو بشكل محدود. حيث بلغت عام 2011 نسبة 87%.

الشكل رقم (47): نسبة الصحفيين الذين يقومون بالرقابة الذاتية على عملهم الصحفي خلال الفترة 2007 -2011

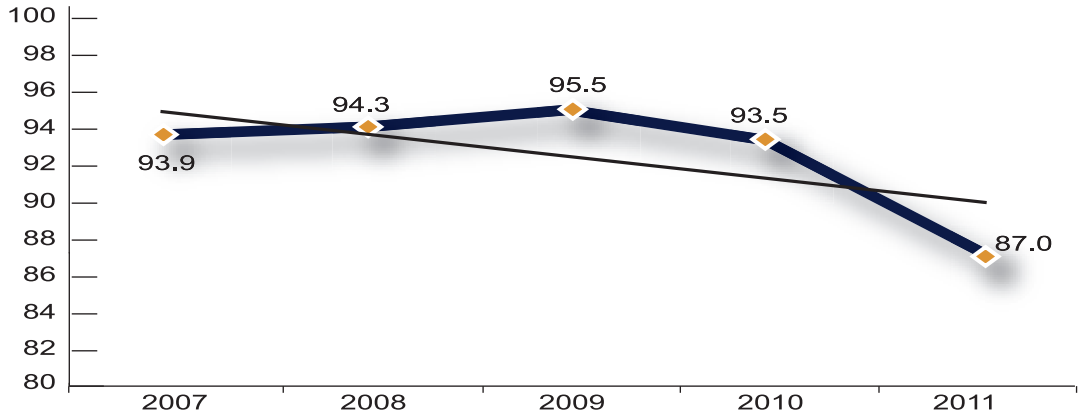

وفي التفاصيل كيف يفهم الصحفيون الرقابة الذاتية ولماذا يمارسونها .. الإجابات كانت على فهمهم للرقابة الذاتية على النحو التالي:

تجنب نشر أو بث ما يعتقدون بأنه يتعارض مع الأديان بالدرجة الأولى 81%، ثم المفهوم الذي يتضمن الإمتناع عن نشر أو بث كل ما يرون بأنه مخالف للقانون 74.1% من إجمالي المستجيبين، يلي ذلك الإمتناع عن نشر أو بث القضايا التي لها علاقة بالأمور الجنسية 71%، ومن ثم الإمتناع عن نشر أو بث ما يشعرون بأنه مخالف للعادات والتقاليد 70.3%. وأخيراً، الاعتقاد بأن التصور الذاتي هو كل ما يمكن بثه أو نشره بغض النظر عن المحددات المهنية بنسبة 56%. ولقد جاءت هذه المفاهيم بذات الترتيب الذي جاء في استطلاع 2010 و بنسب متقاربة معها.

تكشف هذه المعطيات أن الصحفيين يسقطون مفاهيمهم على العمل الإعلامي، ونقل الحقيقة للجمهور بغض النظر عن رؤيتهم ليست مطبقة بكل الأحوال، فحين يتعلق الأمر بموضوع ديني فإن الرقابة تزيد، وهكذا فيما يتعلق بالأمور الجنسية أو ما يرون أنه يخالف القانون أو العادات والتقاليد.

الجدول 27: مفهوم الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين

البند	2010	2011
أن أمتنع عن نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يخالف القانون	76	74.1
أن أمتنع عن نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يخالف العادات والتقاليد	72.9	70.3
أن أمتنع عن نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يتعلق بالأمور الجنسية	66.3	70.9
أن أضع لنفسي تصوراً لما أعتقد أنه يمكن بثه ونشره بغض النظر عن المحددات المهنية	55.8	55.7

أن أمتنع عن نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يتعارض مع سياسات ومواقف الحكومة والأجهزة التابعة لها	39	27.4
أن أجتنب قول الحقيقة تحقيقا لمصالحي الشخصية	10.9	7
الالتزام بتوجيهات الأجهزة الأمنية	45.7	31.2
أجتنب نشر أو بث كل ما أعتقد أنه قد يسبب مشاكل أو مضايقات لي	39.6	30.3
الالتزام بسياسات مؤسستي الإعلامية حتى وإن تعارضت مع الحقيقة والموضوعية	49.3	42.2
أن أجتنب نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يتعارض مع الاديان	83.6	81

2.6.2 دوافع القيام بالرقابة الذاتية

أما عن الدوافع التي تلزم الإعلاميين القيام بالرقابة الذاتية، فقد بين الإستطلاع الأخير العديد من الدوافع من أهمها عدم إثارة النعرات والمساس بالوحدة الوطنية 97.4%، والمحافظة على أمن ومصالح الوطن 97.2%، والإنتماء للوطن 96.8%، والوازع الأخلاقي 96.5%، والحصول على حوافز معنوية (احترام الذات، السمعة، الوصول للأفضل) 94.5%، والوازع الديني 87.5%، والتعارض مع القيم والعادات والتقاليد 74.1%، ووجود تعليمات من قبل المؤسسة بما لا يمكن نشره أو بثه 66%، والمعرفة المسبقة لدى الإعلامي عن سياسة المؤسسة التي يعمل بها 58%.

الجدول 28: الدوافع وراء القيام بالرقابة الذاتية

البند	2010	2011
القوانين التي تقيد حرية الاعلام	43.9	41.5
الخوف من الاستدعاء الامني	27.8	19.9
الخوف من الضغوط والمضايقات من الجهات الامنية	27.5	20.8
الخوف من الضغوط والمضايقات المجتمعية	31.1	27.8
حتى لا أتهم أني من المعارضة	13.1	10.2
الخوف من عدم الحصول على ترقية الى منصب افضل	8.7	8.3
للحصول على حوافز مادية أو دخل مادي افضل	7.4	9.6
المعرفة المسبقة لدي عن سياسة المؤسسة التي اعمل بها	71.2	57.7
وجود تعليمات من قبل مؤسستي بما لا يمكن نشره او بثه	69.3	65.8

التعارض مع القيم والعادات والتقاليد	77.8	74.1
الوازع الديني	90	87.5
الوازع الاخلاقي	96.8	96.5
المحافظة على أمن ومصالح الوطن	98.3	97.2
الانتماء للوطن	97.5	96.8
عدم اثارة النعرات والمساس بالوحدة الوطنية	98.5	97.4
الحصول على حوافز معنوية (إحترام الذات، السمعة، الوصول للأفضل)	76.5	94.5

3.6.2 المواضيع التي يتجنبها الإعلاميون

أما المواضيع التي يتجنبها الإعلاميون وفق الاستطلاع، فإن من أهمها انتقاد القوات المسلحة 90%، انتقاد السلطة القضائية 80%، وانتقاد شيوخ ووجهاء العشائر 79.7%، والبحث في القضايا الدينية 78%، وانتقاد رجال الدين 70%، وانتقاد الأجهزة الأمنية 65.3% مقابل 97%، 89.5%، 85.3%، 81%، 80% على الترتيب في الاستطلاع 2010، حيث يتضح من هذا التراجع فسحة الحرية على الرغم من ضآلتها التي تمتع بها الإعلاميون خلال العام 2011.

ومن المهم حين نقرأ هذه الأرقام مقاربتها مع المطالبات بالإصلاح في الأردن وكيف انعكست في تراجع أو سقوط الكثير من الخطوط الحمراء.

فلقد تراجع بشكل ملفت الخوف من انتقاد الأجهزة الأمنية من 86.5% عام 2010 إلى 65.3% عام 2011، وحتى القوات المسلحة فلقد أصبح الذين يخافون انتقادها 89.8% في حين كان 96.6%، والحكومة من 59.6% كانوا يخشون انتقادها أصبح الوضع الجديد 35.3%.

أكثر مؤشرين حافظا على الاستقرار كان تجنب مناقشة الأمور الدينية والجنسية، واللافت ولأول مرة فإن 11.6% من الصحفيين يؤشرون إلى أنهم يتجنبون انتقاد العائلة المالكة، وهو الأمر الذي لم يكن يذكر بتاتاً.

الجدول 29: المواضيع التي يتجنبها الإعلاميون

البند	2010	2011
انتقاد الحكومة	59.6	35.3
البحث في القضايا الدينية	81	78.2
مناقشة المواضيع المتعلقة بالجنس	76.4	77.8
انتقاد الأجهزة الأمنية	86.5	65.3

انتقاد زعماء الدول العربية	78.8	48.4
انتقاد زعماء الدول الاجنبية	54.1	34.6
انتقاد زعماء الدول الصديقة	68.9	51
انتقاد شيوخ ووجهاء العشائر	85.3	79.7
انتقاد القيادات الحزبية	22.8	21.4
البحث في المشكلات الاقتصادية	8.5	5.4
البحث في المشكلات المحلية	8.1	8.4
انتقاد القوات المسلحة	96.6	89.8
انتقاد السلطة القضائية	89.5	80.1
انتقاد رجال الدين	80	69.8
انتقاد البرلمانيين (نواب وأعيان)	14.3	18.3
انتقاد العائلة المالكة	--	11.6
انتقاد قضايا الوحدة الوطنية	--	3.6

ولدى سؤال الإعلاميين ومطالبتهم بتحديد ثلاثة مواضيع يتجنبها الإعلاميون حسب الأولوية، فقد جاءت كما وردت في استطلاع 2010، إلا أنها حسب الترتيب التالي انتقاد القوات المسلحة 22.4%، البحث في القضايا الدينية 15.7%، وانتقاد الأجهزة الأمنية 12.9%، علماً بأنها وردت في استطلاع 2010 وفق الترتيب التالي انتقاد الأجهزة الأمنية 19.9%، وانتقاد القوات المسلحة 19.7%، والبحث في القضايا الدينية 14.5%، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (48).

الشكل رقم((48): أهم ثلاثة مواضيع يتجنب الإعلاميون الكتابة عنها

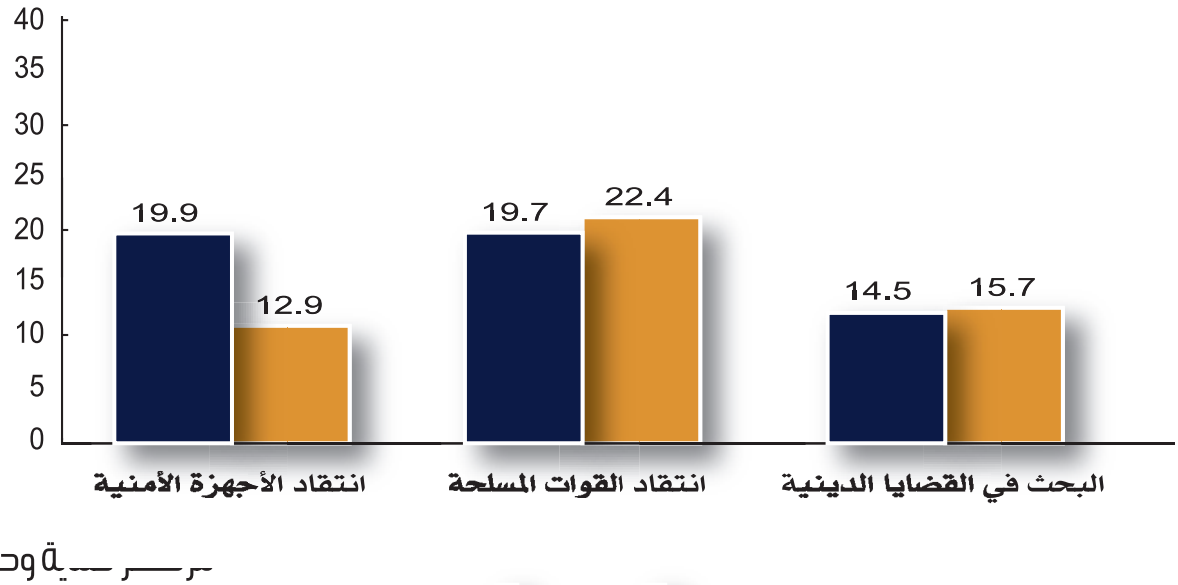

7.2 الثورات والحركات الإجتماعية

استحوذت الثورات والحركات الاحتجاجية على المشهد عام 2011، وربما كان الإعلام الأكثر تأثراً في البرويسترويكا التي صنعها ربيع العرب، ولم يكن الإعلام الأردني بمعزل عن هذه التحولات.

أسئلة كثيرة حملتها الحركات الاحتجاجية للإعلام، وعلى رأس هذه الأسئلة إلى أي درجة ساهمت الثورات والتظاهرات والمطالبة بالحرية بزيادة مساحة الحريات بالإعلام، وهل دفعت به لتجاوز الخطوط الحمراء التي كانت تعد سابقاً محرمات لا يمكن الاقتراب منها؟.

وكيف غطى الإعلام بمختلف أشكاله الحركات الاحتجاجية، وهل تدخلت الحكومات في هذه التغطية؟.

وأخيراً كيف تعامل الإعلام الأردني مع مواقع التواصل التي كانت المرآة التي تعكس هذا الحراك؟.

الثورات والحركات الاحتجاجية في الأردن ساهمت بتدفق معلومات جديدة للجمهور وكسر الخطوط الحمراء والحد من التدخل الحكومي

1.7.2 مساهمة الثورات والاحتجاجات في رفع سقف الحريات

فقد بينت نتائج الإستطلاع أن الثورات والإحتجاجات ساهمت بالمتوسط وبشكل أساسي في تدفق معلومات جديدة للمهتمين في الأردن بنسبة 88.5%، وزيادة مساحة الحريات الإعلامية بنسبة 85.8%، ومساعدة الإعلام على كسر الخطوط الحمراء بنسبة 79%، وتالياً، عملت على تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية حيث بلغت بالمتوسط حوالي 68%، والحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني 66%، وتقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن 62.7%، وفي الجاه آخر إعطاء بعض وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن 61.3%.

الجدول 30: الاعتقاد بأن الثورات والاحتجاجات ساهمت في الأمور التالية:

	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لم يساهم على الاطلاق	رفض الاجابة	الوسط الحسابي
زيادة مساحة الحريات الإعلامية في الاردن	67.8	25.0	2.6	4.0	0.6	85.8
تدفق معلومات جديدة للناس في الأردن	73.8	20.0	2.6	3.0	0.6	88.5

مساعدة الإعلام على كسر الخطوط الحمراء في الإعلام الاردني	58.0	26.9	7.8	6.7	0.6	79.0
الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني	34.8	38.3	13.9	12.3	0.8	65.5
إعطاء بعض وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن	32.9	34.2	14.4	17.1	1.4	61.3
تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية في الأردن	35.7	42.5	9.2	11.4	1.2	67.9
تقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن	26.6	47.9	9.8	14.3	1.4	62.7

2.7.2 تغطية وسائل الإعلام المختلفة للثورات و الحركات الاحتجاجية

أما عن تغطية وسائل الإعلام للحركات الإحتجاجية، فقد قامت المواقع الإلكترونية بأوسع تغطية إعلامية حولها بلغت بالمتوسط 91.2% من إجمالي المستجيبين الإعلاميين الأردنيين، وجاءت تالياً التلفزيونات الخاصة حيث بلغت بالمتوسط نسبة 72%، بينما حازت الصحف اليومية على المرتبة الثالثة في متابعة الثورات والحركات الإجتماعية بلغت بالمتوسط 69%، كما جاءت الإذاعات الخاصة بالدرجة الرابعة حيث بلغت بالمتوسط 66.2%.

المواقع الالكترونية الأكثر تغطية للحركات الاحتجاجية تتبعها التلفزيونات الخاصة

الجدول 31: كيفية تغطية وسائل الإعلام الأردني للحركات الاحتجاجية في الأردن

	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لم يساهم على الاطلاق	رفض الاجابة	الوسط الحسابي
صحف يومية	28.9	50.0	18.3	2.0	0.8	68.9
الإذاعات الخاصة	24.3	44.1	18.3	3.6	9.7	66.2
التلفزيون الأردني	4.2	25.9	46.6	20.9	2.4	37.9

الإذاعة الأردنية	4.2	24.4	46.3	19.5	5.6	38.0
التلفزيونات الخاصة	32.7	47.7	13.6	2.0	4.0	71.9
المواقع الإلكترونية	76.1	19.0	2.8	0.4	1.6	91.2

ولقد لوحظ أن اهتمام التلفزيون والإذاعة الرسمية الحكومية بالإحتجاجات والثورات وفق رأي المستجيبين كان ضعيفاً وبلغ بالمتوسط لكل منها تقريباً حوالي 38% من إجمالي المبحوثين الإعلاميين.

الإعلام الأردني يعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي 76٪ في معرفة أخبار الثورات والحركات الاحتجاجية

3.7.2 الإعلام الأردني ومواقع التواصل الاجتماعي

أما عن كيفية إعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الإجتماعي في استيقاء المعلومات عن الثورات والحركات الاحتجاجية، فقد بلغت بالمتوسط نحو 76%، توزعت ما بين درجة كبيرة 48.3%، ودرجة متوسط 34%، ودرجة قليلة بنسبة 13.4%، مما يدلل على تغير بالواقع الإعلامي حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مصدراً أساسياً للمعلومات، ويعكس ذلك حقيقة جديدة بأن المواطنين أصبحوا لاعبين رئيسيين في صناعة المشهد الإعلامي.

الشكل رقم (49): الاعتقاد بأن الإعلام الأردني اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الاحتجاجية في الأردن

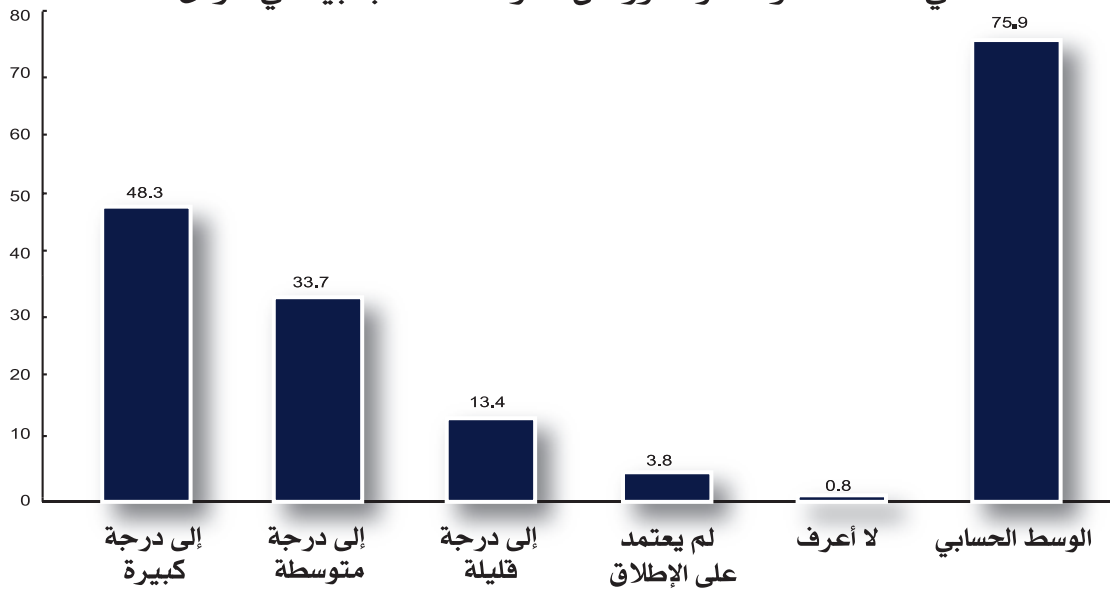

4.7.2 التدخل الحكومي في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية

وفيما يتعلق بتدخل الحكومة بتغطية الحركات الإحتجاجية، فقد بلغت بالمتوسط حوالي 61%، فقد اعتبرها بدرجة كبيرة 24%، وبدرجة متوسطة 45.4%، وبدرجة قليلة 16.4%، وقال 12.6% أنها لا تتدخل إطلاقاً.

الشكل رقم (50): الاعتقاد بأن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية

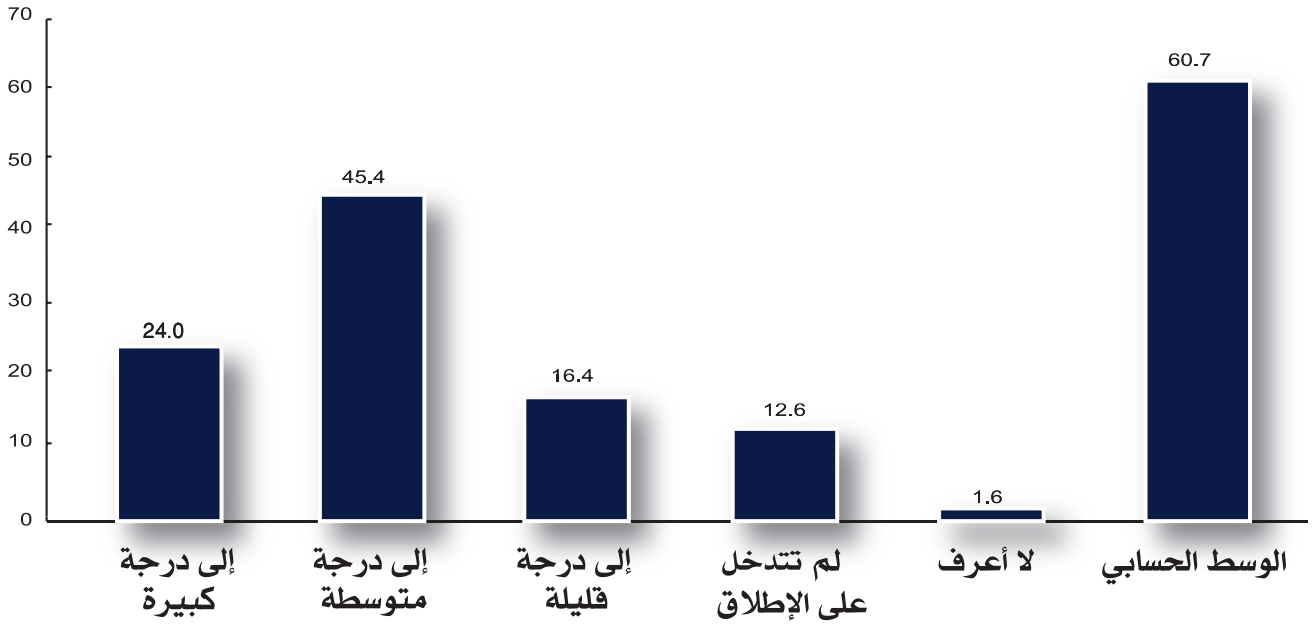

61٪ يرون بأن الحكومة تدخلت في تغطية وسائل الإعلام للحركات الاحتجاجية

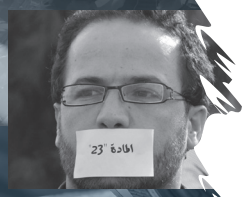

ملحق

التوزيع النسبي للمستجيبين من الصحفيين والإعلاميين حسب بعض الخصائص الأساسية، 2011

الخصائص الأساسية	نعم	لا	المجموع
	%	%	%
المجموع الكلي	75.4	24.6	100
العمر			
23-34	52.5	47.5	25.3
35-44	69.4	30.6	30.2
45-54	90.8	9.2	28.7
55+	97.6	2.4	15.8
المستوى التعليمي			
ثانوي فأقل	79.4	20.6	6.2
دبلوم متوسط	83.4	16.6	8.8
بكالوريوس	71.2	28.8	59.9
دراسات عليا	81.7	18.3	25.2
التخصص العلمي			
صحافة وإعلام	72.4	27.6	41.8
تخصصات أخرى	76.1	23.9	57.7
الخبرة في الصحافة			
1-9 سنة	57.9	42.1	25.3
10-19 سنة	74.8	25.2	30.2
20 سنة فأكثر	92.0	8.0	28.7
عضوية نقابة الصحفيين			
عضو	79.9	20.1	60.6
غير عضو	68.5	31.5	39.4
قطاع العمل			
حكومي	79.0	21.0	23.8
خاص	74.3	25.7	76.2

3. استمارة المسح

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending
Freedom of Journalists

استطلاع رأي عام للصحفيين
حول
حالة الحريات الإعلامية في الأردن
عام 2011

رقم الاستمارة :					

القطاع: 1. حكومي 2. خاص

البيانات التعريفية

1.	اسم المستجيب :				
2.	هاتف العمل			الموبايل:	
3.	هل تعمل حاليا في مهنة الصحافة: نعم 1 لا 2				التهت المقابلة
4.	اسم المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها :				
5.	عدد سنوات الخبرة في مجال الصحافة:				
6.	هل انت عضو في نقابة الصحفيين: نعم 1 لا 2				
7.	البريد الإلكتروني:				

نتيجة الاتصال		
الاول	الثاني	الثالث
1	2	3

نتيجة المقابلة		
1.تمت المقابلة	2. رفض(حدد)	3. اخرى(حدد)
1	_____	_____

مراحل العمل

اسم الباحث	اسم المراقب	اسم المرمز	اسم المدخل
الاسم:	الاسم:	الاسم:	الاسم:
التاريخ: / /2012	التاريخ: / / 2012	التاريخ: / / 2012	التاريخ: / / 2012

هاتف:5160820 6 962+، فاكس:5602785 6 962+، ص.ب 961167 عمان 11196 الأردن
الموقع الالكتروني: www.cdfj.org ،البريد الالكتروني: info@cdfj.org

القسم الاول: حالة الحريات و التشريعات الاعلامية

101- هل تعتقد أن الحريات الإعلامية في الأردن عام 2011 شهدت تقدما ام تراجعا أم أنها بقيت على حالها ولم تتغير على الاطلاق وهل هذا التقدم /التراجع بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة،بدرجة قليلة

تقدما	بدرجة كبيرة	1	
	بدرجة متوسطة	2	
	بدرجة قليلة	3	
تراجعا	بدرجة كبيرة	4	
	بدرجة متوسطة	5	
	بدرجة قليلة	6	
	بقيت على حالها ولم تتغير على الاطلاق	7	
	رفض الاجابة	8	
	لااعرف	9	

|_|_|

102- كيف تصف / تصفي حالة الحريات الإعلامية في الأردن في العام الماضي :

متدنية	1	
مقبولة	2	
متوسطة	3	
جيدة	4	
ممتازة	5	
رفض الاجابة	7	
لااعرف	8	

|_|_|

103- ما هو تقييمك لأثر التشريعات الإعلامية في الأردن على حرية الإعلام هل تعتبرها :

قيداً على حرية الإعلام	1	
ساهمت في تقدم حرية الإعلام	2	
لم تؤثر على حرية الإعلام	3	انتقل إلى سؤال 106
رفض الاجابة	7	
لااعرف	8	

|_|_|

104- هل ترى أن (*القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم 27 لسنة 2007.....*) يشكل قيدا على حرية الاعلام :
للباحث: اذا كانت الاجابة (لا, رفض, لااعرف) انتقل للبند الذي يليه

105- ما هي برأيك المواد المندرجة تحت نص هذا القانون والتي تشكل قيدا على حرية الاعلام

القانون	نعم	لا	رفض الاجابة	لا اعرف	
القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم 27 لسنة 2007 وتعديلاته لعام 2011	1	2	7	8	|_|

المادة	نعم	لا	رفض الاجابة	لا اعرف	
العقوبات المالية الباهظة	1	2	7	8	|_|
شرط الترخيص المسبق لإصدار صحيفة	1	2	7	8	
المواد التي تفرض تحري الحقيقة والنزاهة والدقة عند عرض المادة الصحفية	1	2	7	8	|_|
الاساءة لكرامة الافراد وحرياتهم الشخصية ونشر اشاعات ومعلومات كاذبة	1	2	7	8	|_|
التزام المطبوعة المتخصصة بعدم مخالفة موضوع تخصصها	1	2	7	8	|_|
المواد التي تفرض احترام التوازن والموضوعية عند عرض المادة الصحفية	1	2	7	8	|_|
المسؤولية الجزائية المفترضة لرئيس تحرير المطبوعة الدورية	1	2	7	8	|_|
التسجيل الاختياري للمواقع الاخبارية الالكترونية	1	2	7	8	|_|

104- هل ترى ان (*القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم 27 لسنة 2007.....*) **يشكل قيدا على حرية الاعلام :**

105- **ما هي برأيك المواد المندرجة تحت نص هذا القانون والتي تشكل قيدا على حرية الاعلام هل هي**

القانون	نعم	لا	رفض الاجابة	لا اعرف		المادة	نعم	لا	رفض الاجابة	لا اعرف	
قانون العقوبات	1	2	7	8	|_|	جريمة الذم والقدح بحق الاشخاص العاديين	1	2	7	8	|_|
						جريمة الذم والقدح بحق الموظفين العامين	1	2	7	8	|_|
						ذم هيئة رسمية (مثل الاجهزة الامنية ...الخ)	1	2	7	8	|_|
						الاساءة للوحدة الوطنية واثارة النعرات بنشر اخبار او معلومات كاذبة	1	2	7	8	|_|
						جرائم التعدي على الأديان	1	2	7	8	|_|
قانون اصول المحاكمات الجزائية	1	2	7	8	|_|	توقيف الصحفي	1	2	7	8	|_|
قانون محكمة أمن الدولة	1	2	7	8	|_|	توقيف الصحفيين في قضايا المطبوعات	1	2	7	8	|_|
قانون وثائق وأسرار الدولة	1	2	7	8	|_|	العقوبات الواردة على تداول المعلومات ونشرها	1	2	7	8	|_|
قانون نقابة الصحفيين	1	2	7	8	|_|	منع غير الأعضاء في نقابة الصحفيين من ممارسة أعمال الصحافة	1	2	7	8	|_|
قانون الإعلام المرئي والمسموع	1	2	7	8	|_|	الترخيص المسبق للبث الهوائي	1	2	7	8	|_|
						الرقابة والاشراف على البرامج	1	2	7	8	|_|
						الصلاحيات المطلقة الممنوحة لمجلس الوزراء برفض طلبات الترخيص	1	2	7	8	|_|
قانون ضمان حق الوصول الى المعلومات	1	2	7	8	|_|	السرية المفروضة على الحصول على المعلومة	1	2	7	8	|_|
تشريعات أخرى(حدد):_____					|_|	بنود أخرى(حدد):_____					|_|

106- **هل تعتقد ان التعديلات الدستورية الجديدة المتعلقة بالحريات الاعلامية ساهمت**

في الحد من الحريات الإعلامية	1	|_|
رفع مستوى الحرية الاعلامية	2	
لا تأثير لها	3	
رفض الاجابة	7	
لااعرف	8	

-107	قدمت الحكومة للبرلمان مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد تضمنت المادة 23 والتي تنص على أن (كل من اشاع او عزا او نسب دون وجه حق الى احد الاشخاص او ساهم في ذلك بأي وسيلة علنية كانت ايا من افعال الفساد المنصوص عليها في المادة (5) من هذا القانون ادى الى الاساءة لسمعته او المس بكرامته او اغتيال شخصيتة عوقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين الف دينار ولا تزيد عن (ستين الف دينار)، هل تعتقد ان هذه المادة من القانون تساهم في

	البند	نعم	لا	رفض الاجابة	لااعرف	
1	الحد من نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة بين الناس	1	2	7	8	__
2	التقليل من دور الإعلام في مكافحة الفساد والمفسدين	1	2	7	8	__
3	وضع قيد جديد على حرية الاعلام	1	2	7	8	__
4	اضعاف منظومة النزاهة التي تركز عليها قوانين هيئات مكافحة الفساد	1	2	7	8	__
5	دفع الصحفين لتجنب الكتابة بقضايا الفساد خوفاً من العقوبات	1	2	7	8	__
6	اخرى (حدد)_____	1	2	7	8	____

-108	الى اي درجة تعتقد أن (*الإذاعة الاردنية.....*) ي/تتمتع بحرية إعلامية *(للباحث/ة أسأل عن جميع البنود المدرجة بالجدول ادناه وبنفس الاسلوب*

	البند	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لا ي/تتمتع على الاطلاق	رفض الاجابة	لااعرف	
1	الإذاعة الاردنية	1	2	3	4	7	8	__
2	التلفزيون الاردني	1	2	3	4	7	8	__
3	وكالة الأنباء الأردنية	1	2	3	4	7	8	__

-109	الى اي درجة تعتقد أن (*محطات التلفزة الخاصة.....*) في الاردن ساهمت في رفع مستوى الحرية الاعلامية في عام 2011 *(للباحث/ة أسأل عن جميع البنود المدرجة بالجدول ادناه وبنفس الاسلوب*

	البند	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لم ترفع مستوى الحريات الاعلامية على الاطلاق	رفض الاجابة	لااعرف	
1	محطات التلفزة الخاصة	1	2	3	4	7	8	__
2	المحطات الاذاعية الخاصة	1	2	3	4	7	8	__

القسم الثاني: الاعلام الالكتروني

ظهرت في السنوات الاخيرة العديد من المواقع الالكترونية الاخبارية على الساحة الاعلامية

-201	أقرت الحكومة تعديلات على قانون المطبوعات والنشر تتضمن مواداً تجيز تسجيل المواقع الإلكترونية ... هل تعتبر ذلك (ممكن اكثر من اجابة)

	تنظيماً للإعلام الإلكتروني	1
	إجراء ضروريا لتحديد المسؤوليات القانونية للمواقع الإلكترونية	2
	وسيلة للحد من اطلاق المواقع الاخبارية الالكترونية	3
	لا تأثير له	4
	رفض الاجابة	7
	لااعرف	8

202-	الى اي درجة تعتقد ان المواقع الإخبارية الإلكترونية ساهمت في (رفع مستوى الحرية الإعلامية.....):للباحث/ة أسأل عن جميع البنود المدرجة بالجدول ادناه وبنفس الاسلوب

	البند	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لم تساهم على الاطلاق	رفض الاجابة	لااعرف	
1	رفع مستوى الحرية الاعلامية	1	2	3	4	7	8	|_|_|
2	الدفاع عن حرية الاعلام	1	2	3	4	7	8	|_|_|
3	تطوير الحالة المهنية الاعلامية	1	2	3	4	7	8	|_|_|
4	تطوير الحوار	1	2	3	4	7	8	|_|_|
5	تدفق معلومات لها مصداقية	1	2	3	4	7	8	|_|_|
6	الحد من حالة الفوضى الاعلامية	1	2	3	4	7	8	|_|_|
7	الحد من نشر الاشاعات	1	2	3	4	7	8	
8	الحد من الاساءة للناس وكرامتهم	1	2	3	4	7	8	|_|_|

203-	هل تعتقد ان المواقع الإخبارية الإلكترونية اتاحت للناس حرية أبداء ارائهم وتعليقاتهم على ما ينشر		
	نعم	1	|_|
	لا	2	
	رفض الاجابة	7	
	لااعرف	8	

204-	إلى أي درجة تعتقد أن المواقع الإلكترونية تلتزم بالمعايير التالية لنشر التعليقات من حيث:للباحث/ة أسأل عن جميع البنود المدرجة بالجدول ادناه وبنفس الاسلوب

	البند	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لا تلتزم على الاطلاق	رفض الاجابة	لااعرف	
1	إعطاء الأولوية في المشاركة لمن ينشر تحت اسمه الصريح وبريده الإلكتروني	1	2	3	4	7	8	|_|_|
2	إعطاء الأولوية للتعليقات التي تحترم النقد والرأي الآخر	1	2	3	4	7	8	|_|_|
3	نشر تعليقات المشاركين التي لا تتعدى على حقوق الآخرين وتسيء لهم، ولا تنشر أي عبارات أو ألفاظ تتضمن شتماً أو تجريحاً أو قدحاً وذماً	1	2	3	4	7	8	|_|_|
4	عدم قبول التعليقات التي تنتهج سلوكاً عدوانياً أو تحتوي على تهديدات أو ذات مغزى جنسي أو مسيئة إلى عرق من الأعراق	1	2	3	4	7	8	|_|_|
5	عدم نشرالتعليقات والآراء التي لا تتصل بالموضوع، أو أية معلومات شخصية خاصة بالمستخدم أو غيره	1	2	3	4	7	8	|_|_|
6	عدم نشر الموقع للتعليقات ذات الطابع الإعلاني أو الدعائي	1	2	3	4	7	8	|_|_|
7	نشر التوضيحات والتصحيح لكل صاحب علاقة بما هو منشور	1	2	3	4	7	8	|_|_|
8	عدم نشر تعليقات وردود وهمية تقوم ادارة الموقع بكتابتها	1	2	3	4	7	8	|_|_|

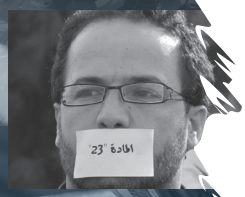

-205	أصدرت الحكومة قانون جرائم وأنظمة المعلومات خلال العام 2010, إلى أي درجة تعتقد أن القانون للباحث/ة أسأل عن جميع البنود المدرجة بالجدول ادناه وبنفس الاسلوب									
	البند	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لا يشكل/ يساهم على الاطلاق	رفض الاجابة	لااعرف		
1	يشكل قيداً على حرية المواقع الإلكترونية	1	2	3	4	7	8		__
2	يشكل حماية للمواطنين من الجرائم الإلكترونية التي قد ترتكب بحقهم	1	2	3	4	7	8		__
3	يساهم في تنظيم الإعلام الإلكتروني	1	2	3	4	7	8		__
4	يحمي المواقع الإلكترونية من أعمال القرصنة	1	2	3	4	7	8		__
5	اخرى ..(حدد): _____ _____								___

-206	قامت حكومة معروف البخيت بإلغاء قرار الحكومة التي سبقتها (حكومة سمير الرفاعي) بحجب المواقع الإخبارية الإلكترونية عن موظفي الدولة خلال عملهم، هل تعتقد أن هذا القرار ساهم في: *للباحث/ة أسأل عن جميع البنود المدرجة بالجدول ادناه وبنفس الاسلوب*								
	البند	نعم	لا	رفض الاجابة	لااعرف				
1	دعم حق الموظفين في المعرفة والوصول للمعلومات	1	2	7	8		__		
2	دعم الاعلام الالكتروني وزيادة عدد زواره	1	2	7	8		__		
3	هدر وقت الموظفين ويؤثر على تقديم الخدمات للناس	1	2	7	8		__		
4	دفع الاعلام الالكتروني للتوقف عن نقد الحكومة	1	2	7	8		__		

-207	هل تؤيد إصدار قانون جديد مستقل مخصص لتنظيم عمل المواقع الاخبارية الالكترونية								
	نعم, أؤيد	1 ⟸ انتقل الى سؤال 209							__
	لا, أؤيد	2							
	رفض الاجابة	7 ⟸ انتقل الى سؤال 209							
	لااعرف	8 ⟸ انتقل الى سؤال 209							

-208	إذا كنت لا تؤيد إصدار قانون جديد مستقل مخصص لتنظيم عمل المواقع الاخبارية الالكترونية فهل تؤيد (اجابة واحدة فقط)								
	تنظيمه وفقاً لقانون العقوبات	1							___
	تنظيمه وفقاً لقانون المطبوعات والنشر	2							
	تنظيمه وفقاً لمدونات السلوك المهني	3							
	تنظيمه وفقاً لقانون جرائم أنظمة المعلومات	4							
	يترك دون أي قيود تنظيمية أو مهنية	5							
	أخرى ..(حدد): _____	6							

-209	هل تعتقد أن الحكومة أو الاجهزة التابعة لها تقوم بحجب مواقع أخبارية الكترونية على شبكة الانترنت ؟								
	نعم	1							__
	لا	2							
	رفض الاجابة	7							
	لااعرف	8							

القسم الثالث: أساليب احتواء الإعلاميين				
301-	هل تعرضت لمحاولات أحتواء أو إغراءات أو امتيازات أثناء ممارستك لعملك الصحفي عام 2011؟			
	نعم	1		
	لا	2	انتقل الى سؤال 305	
	رفض الاجابة	7	انتقل الى سؤال 305	
	لااعرف	8	انتقل الى سؤال 305	
302-	من هي الجهات التي قامت بتقديم محاولات الاحتواء أو الاغراءات أو الامتيازات عام 2011: *(ممكن اكثر من اجابة)*			
	حكومية	1		
	رجال اعمال	2		
	احزاب سياسية	3		
	مؤسسات مجتمع مدني	4		
	نقابات	5		
	مؤسسات شبه حكومية	6		
	أجهزة امنية	7		
	شركات تجارية أو أعلانية	8		
	أخرى (حدد)	9		
	رفض الاجابة	97		
	لااعرف	98		
303-	ما هي أشكال الاحتواء أو الاغراءات أو الامتيازات التي تعرضت لها عام 2011؟*(ممكن اكثر من اجابة)*			
	التعيين في منصب حكومي او شبه حكومي	1		
	الحصول على هبات مالية او هدايا	2		
	الحصول على إعفاءات جمركية أو علاج آو تعليم مجاني	3		
	تسهيل الخدمات والاجراءات في المؤسسات الرسمية	4		
	أخرى (حدد)	5		
	رفض الاجابة	97		
	لااعرف	98		
304-	هل تعتقد ان هذه الاغراءات أو الامتيازات اثرت على توجهاتك وممارستك لعملك المهني عام 2011؟			
	أثرت بطريقة سلبية	1		
	أثرت بطريقة إيجابية	2		
	لم تؤثر أبدا	3		
	رفض الاجابة	7		
	لااعرف	8		
305-	هل سمعت عن صحفيين تعرضوا لمحاولات احتواء أو اغراءات أو امتيازات اثناء ممارستهم للعمل الصحفي عام 2011؟			
	نعم	1		
	لا	2	انتقل الى سؤال 308	
	رفض الاجابة	7	انتقل الى سؤال 308	
	لااعرف	8	انتقل الى سؤال 308	
306-	من هي الجهات التي قامت بتقديم محاولات الاحتواء أو الاغراءات أو الامتيازات للصحفيين عام 2011: *(ممكن اكثر من اجابة)*			
	حكومية	1		
	رجال اعمال	2		
	احزاب سياسية	3		
	مؤسسات مجتمع مدني	4		
	نقابات	5		
	مؤسسات شبه حكومية	6		
	أجهزة امنية	7		

	شركـــات تجاريـــة أو أعلانيـــة	8	
	أخـرى (حدد) ـــــــــــ	9	
	رفـــــض الاجابـــة	97	
	لااعـــــــــرف	98	

307-	ما هي أشكال الاغراءات أو الامتيازات التي تعرضوا لها عام 2011 ؟*(ممكن اكثر من اجابة)*		
	التعيين في منصب حكومي او شبه حكومي	1	__|
	الحصول على هبات مالية او هدايا	2	__|
	الحصول على إعفاءات جمركية أو علاج آو تعليم مجاني	3	__|__|
	تسهيل الخدمات والاجراءات في المؤسسات الرسمية	4	
	أخـرى (حدد) ـــــــــــ	5	
	رفـــــض الاجابـــة	97	
	لااعـــــــــرف	98	
308-	الى اي درجة تعتقد أن الحكومات تلجا الى تقديم الاغراءات أو الامتيازات للصحفيين لكسب ولاءهم		
	الى درجة كبيـــــــرة	1	__|
	الى درجة متوسطـــــــة	2	
	الى درجة قليلـــــــة	3	
	لا تلجأ على الاطـــــلاق	4 انتقل الى سؤال 310	
	رفـــــض الاجابـــة	7 انتقل الى سؤال 310	
	لااعـــــــــرف	8 انتقل الى سؤال 310	
309-	ما هي وسائل الإغراء أو الاحتواء التي تتبعها الحكومات عادة لكسب تأييد الصحفيين والإعلاميين وتفادي مواقفهم الانتقادية*(ممكن اكثر من اجابة)*		
	التعيين في منصب حكومي او شبه حكومي	1	__|
	الهبات المالية او الهدايـــــا	2	__|
	الإعفاءات الجمركية او العلاج او التعليم المجاني	3	__|__|
	توفير المعلومات بسهولة ويسر	4	
	الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة	5	
	تسهيل الخدمات والاجراءات في المؤسسات الرسمية	6	
	كل ما سبق ذكـــــره	7	
	أخرى (حدد) ـــــــــــ	8	
	رفـــــض الاجابـــة	97	
	لااعـــــــــرف	98	

310- اخذاً جميع الأمور بالاعتبار، الى اي درجة تعتقد ان ظاهرة *(الواسطة.....)* منتشرة في الوسط الاعلامي؟ للباحث اسأل عن جميع البنود

	البند	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	غير منتشره على الاطلاق	رفض الاجابة	لااعرف	
1	الواسطة	1	2	3	4	7	8	__|
2	قبول الرشوة	1	2	3	4	7	8	__|
3	ممارسة الابتزاز للحصول على مكاسب مادية	1	2	3	4	7	8	__|
4	كتابة أخبار وتحقيقات مدفوعة الأجر	1	2	3	4	7	8	__|
5	قبول الهدايا	1	2	3	4	7	8	__|
6	أخرى (حدد)_____							__|__|

311-	الى اي درجة تعتقد أن انتشار مثل هذه الظواهر في الوسط الاعلامي (الواسطة, الرشوة, الابتزاز.....الخ) يؤثر في حرية الاعلام		
	الى درجة كبيـــــــرة	1	__|
	الى درجة متوسطـــــــة	2	
	الى درجة قليلـــــــة	3	
	لا يؤثر على الاطـــــلاق	4	
	رفـــــض الاجابـــة	7	
	لااعـــــــــرف	8	

القسم الرابع: الانتهاكات

401- هل تعرضت للتوقيف في قضايا لها علاقة بالإعلام خلال العام الماضي (2011):

نعم	1	
لا	2 ← انتقل الى سؤال 403	
رفض الاجابة	7 ← انتقل الى سؤال 403	
لا اعرف	8 ← انتقل الى سؤال 403	

402- إذا كنت ممن تعرضوا للتوقيف العام الماضي.. باختصار اذكر الجهة التي قامت بتوقيفك وما هو السبب؟

	جهة التوقيف	نعم	لا	رفض الاجابة		سبب التوقيف	
1	مدعي عام (النيابة العامة)	1	2	7			
2	المحكمة	1	2	7			

403- هل تعرضت للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالإعلام خلال العام الماضي (2011)؟

نعم	1	
لا	2 ← انتقل الى سؤال 410	
رفض الاجابة	7 ← انتقل الى سؤال 410	
لا اعرف	8 ← انتقل الى سؤال 410	

404- إذا كنت ممن تعرضوا للمحاكمة العام الماضي فمن المشتكي الذي "رفع" الدعوى ضدك ؟

		نعم	لا	رفض الاجابة	لا اعرف	
1	الحكومة	1	2	7	8	
2	مسؤولون في الحكومة	1	2	7	8	
3	شركات خاصة	1	2	7	8	
4	مؤسسات شبه حكومية	1	2	7	8	
5	مواطنون عاديون	1	2	7	8	
6	دائرة المطبوعات والنشر	1	2	7	8	
7	هيئة الإعلام المرئي والمسموع	1	2	7	8	
8	الاجهزة الامنية	1	2	7	8	
9	نواب سابقون	1	2	7	8	
10	نواب حاليون	1	2	7	8	
11	مجلس النواب	1	2	7	8	
12	اعيان	1	2	7	8	
13	قادة احزاب	1	2	7	8	
14	قادة مؤسسات مجتمع مدني	1	2	7	8	
15	أخرى ..(حدد): _____					

405- إذا كنت ممن تعرضوا للمحاكمة عام 2011 .. هل تذكر باختصار ما هي التهمة أو التهم الموجهة لك

	البند	نعم	لا	رفض الاجابة	لا اعرف	
1	الذم والقدح بحق الأشخاص العاديين خلافا لأحكام قانون العقوبات	1	2	7	8	
2	الذم والقدح بحق الموظف العام أو شخص عام خلافا لأحكام قانون العقوبات	1	2	7	8	
3	عدم مراعاة التوازن والموضوعية خلافا لأحكام قانون المطبوعات	1	2	7	8	
4	عدم الالتزام بنشر الحقيقة ومخالفة قيم الأمة العربية والإسلامية وحقوق الإنسان خلافا لأحكام قانون المطبوعات	1	2	7	8	
5	التأثير على سير العدالة خلافا لقانون انتهاك حرمة المحاكم	1	2	7	8	
6	الطعن بقاضي أو مدعي عام خلافا لأحكام قانون انتهاك حرمة المحاكم	1	2	7	8	
7	ذم هيئة رسمية أو جهة حكومية خلافا لقانون العقوبات	1	2	7	8	
8	ممارسة مهنة الصحافة دون التسجيل في نقابة الصحفيين خلافا لأحكام قانون نقابة الصحفيين وقانون المطبوعات والنشر	1	2	7	8	
9	اخلاقيات المهنة وادابها خلافا لقانون نقابة الصحفيين	1	2	7	8	
10	مخالفة ميثاق الشرف الصحفي خلافا لقانون المطبوعات والنشر	1	2	7	8	
11	مخالفة قانون الاتصالات	1	2	7	8	

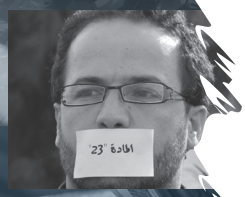

12	مخالفة قانون المعاملات الإلكترونية	1	2	7	8		
13	مخالفة أحكام قانون المرئي والمسموع	1	2	7	8		
14	اخرى (حدد)_____	1	2	7	8		

406- هل صدر بحقك حكم قضائي غير قطعي العام الماضي (2011)؟(قابل للطعن او الاستئناف)

نعم	1	
لا	2 ⟸ انتقل الى سؤال 408	
رفض الاجابة	7 ⟸ انتقل الى سؤال 408	
لاأعرف	8 ⟸ انتقل الى سؤال 408	

407- إذا كان قد صدر بحقك حكم فما هو؟(ممكن اكثر من اجابة في حال صدر بحق الصحفي أكثر من حكم في أكثر من قضية)

1. براءة 2. عدم مسؤلية 3. غرامة مالية 4. حبس 5. غرامة وحبس 6. التعويض المدني

408- هل صدر بحقك حكم قضائي قطعي العام الماضي (2011)؟(غير قابل للطعن او الاستئناف)

نعم	1	
لا	2 ⟸ انتقل الى سؤال 410	
رفض الاجابة	7 ⟸ انتقل الى سؤال 410	
لاأعرف	8 ⟸ انتقل الى سؤال 410	

409- إذا كان قد صدر بحقك حكم فما هو؟(ممكن اكثر من اجابة في حال صدر بحق الصحفي أكثر من حكم في أكثر من قضية)

1. براءة 2. عدم مسؤلية 3. غرامة مالية 4. حبس 5. غرامة وحبس 6. التعويض المدني

	البند	410.هل تعرضت للضغوطات أو للمضايقات مثل (حجب المعلومات .....)العام الماضي (2011) للباحث: اذا كانت الاجابة في سؤال 410 " لا" انتقل الى البند الذي يليه			411.تاريخ وقوعها يوم, شهر, سنة	412. مكان وقوعها	413. من هي الجهة التي تعتقد انها وقفت وراء (حجب المعلومات .....)العام الماضي (2011)		414. هل قدمت شكوى لاي جهة كانت			415.من هي الجهة التي قمت بتقديم شكوى لها حول (حجب المعلومات....)
		نعم	لا	رفض الاجابة	ـــ / ـــ / 2011		1. وزراء ومسؤولون حكوميون 2. الأجهزة الأمنية 3. شخصيات متنفذة 4. جهات إعلانية 5. نقابات 6. أحزاب 7. زعامات عشائرية 8. البرلمان 9. القضاء 10. صحفيون واعلاميون 11. هيئات دبلوماسية 12. البلطجية 13. اخرى (حدد)ـــــ		نعم	لا	رفض الاجابة	1. مركز حماية وحرية الصحفيين 2. نقابة الصحفيين 3. المركز الوطني لحقوق الانسان 4. ديوان المظالم 5. لجنة الحريات في البرلمان 6. مكتب المظالم وحقوق الانسان (الامن العام) 7. أخرى(حدد)ـــــ
1	**حجب المعلومات**	1	2	7				|__|	1	2	7	
2	**الذم والقدح** (ونقصد بالذم والقدح: توجيه عبارات والفاظ نابية من شأنها النيل من كرامة الصحفي سواء كانت بشكل مباشر أو عبر أي وسيلة من وسائل الاتصال)	1	2	7				|__|	1	2	7	
3	**التهديد**	1	2	7				|__|	1	2	7	
4	**حجز الحرية**(وضع الشخص في أحد النظارات أو في أحد مراكز التوقيف أو في أي مكان آخر دون سبب مشروع أو بشكل تعسفي)	1	2	7				|__|	1	2	7	
5	**الاستدعاء الامني**	1	2	7				|__|	1	2	7	
6	**التحقيق الامني**	1	2	7				|__|	1	2	7	
7	**المنع من البث الفضائي (التلفزيوني)**	1	2	7				|__|	1	2	7	
8	**الاعتداء الجسدي**	1	2	7				|__|	1	2	7	
9	**حجب موقع تديره /تعمل به/ تمتلكه**	1	2	7				|__|	1	2	7	
10	**اخرى(حدد)ـــــ**	1	2	7				|__|	1	2	7	

416-	هل تعتقد أن الحكومة تدخلت في وسائل الاعلام خلال العام الماضي (2011)؟		
	نعم	1	
	لا	2	
	رفض الاجابة	7	انتقل الى سؤال 418
	لا اعرف	8	انتقل الى سؤال 418
417-	هل تعتقد أن هذا التدخل من قبل الحكومة في وسائل الاعلام خلال العام الماضي (2011)قد ادى الى:		
	رفع سقف حرية الاعلام	1	
	انخفاض سقف حرية الاعلام	2	
	لم يكن له تاثير على حرية الاعلام	3	
	رفض الاجابة	7	
	لا اعرف	8	
418-	هل تعتقد أن شركات الإعلان أو المعلنين تؤثر في سياسات المؤسسات الإعلامية بشكل ايجابي أم سلبي والى أي درجة		
أ. ايجابي	كبيرة	1	
	متوسطة	2	
	قليلة	3	
ب. سلبي	كبيرة	4	
	متوسطة	5	
	قليلة	6	
	لا تؤثر في *سياسات المؤسسات الإعلامية* على الاطلاق	7	
	رفض الاجابة	8	
	لا اعرف	9	

القسم الخامس: الرقابة الذاتية

501- هل يعني لك مفهوم الرقابة الذاتية لدى الصحفي

البند	نعم	لا	رفض	لا اعرف	
1. أن أمتنع عن نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يخالف القانون	1	2	7	8	
2. أن أمتنع عن نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يخالف العادات والتقاليد	1	2	7	8	
3. أن أمتنع عن نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يتعلق بالأمور الجنسية	1	2	7	8	
4. أن أضع لنفسي تصوراً لما أعتقد أنه يمكن بثه ونشره بغض النظر عن المحددات المهنية	1	2	7	8	
5. أن أمتنع عن نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يتعارض مع سياسات ومواقف الحكومة والأجهزة التابعة لها	1	2	7	8	
6. أن أتجنب قول الحقيقة تحقيقا لمصالحي الشخصية	1	2	7	8	
7. الالتزام بتوجيهات الأجهزة الامنية	1	2	7	8	
8. أتجنب نشر أو بث كل ما أعتقد أنه قد يسبب مشاكل أو مضايقات لي	1	2	7	8	
9. الالتزام بسياسات مؤسستي الإعلامية حتى وإن تعارضت مع الحقيقة والموضوعية	1	2	7	8	
10. أن أتجنب نشر أو بث كل ما أعتقد أنه يتعارض مع الاديان	1	2	7	8	
11. اخرى (حدد)_____					

502-	هل تقوم بالرقابة الذاتية على نفسك خلال عملك الصحفي؟(الرقابة لا تشمل المحددات والقواعد المهنية)		
	نعم	1	
	لا	2	انتقل الى سؤال 504

	رفض الاجابة 7 ⟸ انتقل الى سؤال 504	__|

503-	مالذي يدفعك الى القيام بالرقابة الذاتية				
	الاسباب	نعم	لا	رفض الاجابة	
1	القوانين التي تقيد حرية الاعلام	1	2	7	__|
2	الخوف من الاستدعاء الامني	1	2	7	__|
3	الخوف من الضغوط والمضايقات من الجهات الامنية	1	2	7	__|
4	الخوف من الضغوط والمضايقات المجتمعية	1	2	7	__|
5	حتى لا اتهم أني من المعارضة	1	2	7	__|
6	الخوف من عدم الحصول على ترقية الى منصب افضل	1	2	7	__|
7	للحصول على حوافز مادية أو دخل مادي افضل	1	2	7	__|
8	المعرفة المسبقة لدي عن سياسة المؤسسة التي اعمل بها	1	2	7	__|
9	وجود تعليمات من قبل مؤسستي بما لايمكن نشره او بثه	1	2	7	__|
10	التعارض مع القيم والعادات والتقاليد	1	2	7	__|
11	الوازع الديني	1	2	7	__|
12	الوازع الاخلاقي	1	2	7	__|
13	المحافظة على أمن ومصالح الوطن	1	2	7	__|
14	الانتماء للوطن	1	2	7	__|
15	عدم اثارة النعرات والمساس بالوحدة الوطنية	1	2	7	__|
16	الحصول على حوافز معنوية (أحترام الذات, السمعة, الوصول للافضل)	1	2	7	__|
17	أخرى ..(حدد): _____				__|__|

504- هل تعتقد ان الاعلاميين يتجنبون (انتقاد.....) :
(للباحث: اذا كانت الاجابة بنعم في سؤال 504 على بديل واحد فقط ضعه في المرتبة الاولى و انتقل لسؤال601)
505- ومن بين هذه المواضيع اذكر اهم ثلاثة مواضيع يتجنبها الاعلاميين حسب الاولوية:

	هل تعتقد ان الاعلاميون يتجنبون البدائل	نعم	لا	رفض الاجابة	لا اعرف		ومن بين هده المواضيع اذكر اهم ثلاثة مواضيع يتجنبها الاعلاميين حسب الاولوية:	
1	انتقاد الحكومة	1	2	7	8	__|		
2	البحث في القضايا الدينية	1	2	7	8	__|		
3	مناقشة المواضيع المتعلقة بالجنس	1	2	7	8	__|		
4	انتقاد الاجهزة الامنية	1	2	7	8	__|		
5	انتقاد زعماء الدول العربية	1	2	7	8	__|		
6	انتقاد زعماء الدول الاجنبية	1	2	7	8	__|	الاول __|	__|
7	انتقاد زعماء الدول الصديقة	1	2	7	8	__|		__|
8	انتقاد شيوخ ووجهاء العشائر	1	2	7	8	__|	الثاني __|	__|
9	انتقاد القيادات الحزبية	1	2	7	8	__|		
10	البحث في المشكلات الاقتصادية	1	2	7	8	__|	الثالث __|	
11	البحث في المشكلات المحلية	1	2	7	8	__|		
12	انتقاد القوات المسلحة	1	2	7	8	__|		
13	انتقاد السلطة القضائية	1	2	7	8	__|		
14	انتقاد رجال الدين	1	2	7	8	__|		

15	انتقاد البرلمانيين(نواب واعيان)	1	2	7	8	__			
16	اخرى (حدد) _____								

القسم السادس: الثورات والحركات الاحتجاجية

601- شهد عام 2011 ولادة الثورات العربية والحركات الاحتجاجية .. برأيك الى أي درجة تعتقد أن هذه الثورات والاحتجاجات ساهمت في (زيادة مساحة الحريات.....):

	البند	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لم يساهم على الاطلاق	رفض الاجابة	لااعرف	
1	زيادة مساحة الحريات الاعلامية في الاردن	1	2	3	4	7	8	__
2	تدفق معلومات جديدة للناس في الاردن	1	2	3	4	7	8	__
3	مساعدة الإعلام على كسر الخطوط الحمراء في الاردن	1	2	3	4	7	8	__
4	الحد من التدخل الحكومي والأمني في الاعلام الاردني	1	2	3	4	7	8	__
5	أعطاء بعض وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الاردن	1	2	3	4	7	8	__
6	تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية في الاردن	1	2	3	4	7	8	__
7	تقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الاردن	1	2	3	4	7	8	__
8	أخرى ..(حدد): _____							___

602- كيف تقيم تغطية (الصحف اليومية ....) للحركات الاحتجاجية بالأردن, هل قامت بتغطيتها الى درجة كبيرة, الى درجة متوسطة, الى درجة قليلة, لم تقم بتغطيتها على الاطلاق؟ للباحث: اسأل عن جميع البنود في الجدول ادناه وبنفس الاسلوب

	البند	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	لم تقم بتغطيتهاعلى الاطلاق	رفض الاجابة	لااعرف	
1	صحف يومية	1	2	3	4	7	8	__
2	الإذاعات الخاصة	1	2	3	4	7	8	__
3	التلفزيون الأردني	1	2	3	4	7	8	__
4	الإذاعة الأردنية	1	2	3	4	7	8	__
5	التلفزيونات الخاصة	1	2	3	4	7	8	__
6	المواقع الإلكترونية	1	2	3	4	7	8	__

603- إلى أي درجة تعتقد أن الإعلام الأردني اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الاحتجاجية بالأردن؟

	الى درجة كبيرة	1
	الى درجة متوسطة	2
	الى درجة قليلة	3
	لم يعتمد على الاطلاق	4
	رفض الاجابة	7
	لااعرف	8

__

604- الى أي درجة تعتقد أن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية

	الى درجة كبيرة	1
	الى درجة متوسطة	2
	الى درجة قليلة	3
	لم تتدخل على الاطلاق	4
	رفض الاجابة	7
	لااعرف	8

__

القسم السابع: البيانات التعريفية

701 العمر:

رفض الإجابة 98

702 الجنس

ذكر	1
انثى	2

703 المستوى التعليمي:

أعدادي / أساسي	1	انتقل الى 705
ثانوي	2	انتقل الى 705
دبلوم متوسط	3	
بكالوريوس	4	
دراسات عليا	5	
رفض الإجابة	8	انتقل الى 705

704 التخصص:

998. رفض الاجابة

705 المسمى الوظيفي للعمل الرئيسي في مجال الصحافة

مندوب صحفي	1	مذيع	8	مخرج	15
محرر صحفي	2	رئيس تحرير	9	معد برامج	16
مراسل صحفي	3	رئيس قسم	10	مقدم برامج	17
مدير تحرير	4	كاتب مقال	11	مدير مكتب	18
مستشار اعلامي	5	مصور صحفي	12	اخرى(حدد)	19
سكرتير تحرير	6	مصور برامج	13	—	20
رسام كاركاتير	7	مدير عام	14	—	21

706 هل تعمل عمل اخر ثانوي

نعم	1	
لا	2	انتهت المقابلة
رفض الاجابة	98	انتهت المقابلة

707 قطاع العمل للعمل الثانوي

حكومي	1
خاص	2

708 المسمى الوظيفي للعمل الثانوي

998. رفض الاجابة

مرصد توثيق الإنتهاكات الواقعة على الإعلام

سند

بتحمي حريتك

لإنتهاك حرية الإعلاميين

ليش ساكت إحكي ... إذا تعرضت لأي انتهاك بلغ ولا تتردد

sanad@cdfj.org 0796060650

الفصل الثاني

الشكاوى والانتهاكات

فهرس المحتويات

مقدمة

1. الاستقصاء ورصد الانتهاكات والتوثيق — صفحة 149
   1.1. مفهوم الرصد والتوثيق
   2.1. أهداف الرصد والتوثيق
   3.1. مصادر المعلومات وأساليب الرصد
   4.1. الصعوبات والتحديات
   5.1. وحدة "سند" لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام

2. المنهجية المستحدثة في رصد الانتهاكات وتوثيقها — صفحة 162
   1.2. مفهوم الشكاوى وطرق تقديمها إلى المركز
   2.2. شكل استمارة الشكوى أو البلاغ ومضمونها
   3.2. نموذج استمارة المعلومات الخاصة برصد الانتهاكات وتوثيقها
   4.2. النظر في الشكاوى وتحليلها
   5.2. واقع الشكاوى والبلاغات في عام 2011
   6.2. عرض لنماذج من الشكاوى وتحليلها

3. واقع انتهاكات حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية في عام 2011 — صفحة 192
   1.3. العناصر المشتركة بين انتهاكات عام 2011 و/ أو المميزة لها
   2.3. أهم الانتهاكات الجسيمة أو الجماعية
   3.3. الانتهاكات الفردية
   4.3. الانتهاكات التي من الصعب أو يتعذر إثباتها
   5.3. الإفلات من العقاب وعدم الوصول إلى العدالة

4. التوصيات — صفحة 216

المقدمة

سعى مركز حماية وحرية الصحفيين في هذا العام إلى التعامل مع الشكاوى التي ترد إليه من قبل الإعلاميين بشأن ما تعرضوا إليه من اعتداءات وانتهاكات طالت حرياتهم الإعلامية وحقوقهم الإنسانية في ضوء الأسس والمعايير التي أقرها في عام 2010. ولكن التغيرات والتحولات التي تمر بها المنطقة بما فيها الأردن والمرتبطة بالربيع العربي استدعت التركيز على جوانب محددة بالذات، خاصة وأن الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين في عام 2011 اتسمت بكونها انتهاكات جسيمة، وجماعية وواسعة النطاق، وأحياناً منهجية. علاوة على أنها انصبت بشكل كبير على الحرية الشخصية للإعلاميين وسلامة بدنهم. فالظاهرة اللافتة للانتباه في عام 2011 هي أن الاعتداء بالضرب والشتم وحجز الحرية أضحى ممارسة شائعة ومألوفة، وبالذات بمناسبة تغطيتهم للاعتصامات والمسيرات المطالبة بالحرية والتغيير. فإذا كانت مهمة المركز في الرصد والتوثيق والاستقصاء تعتمد في المقام الأول على الشكاوى واستمارة الشكاوى والانتهاكات، وعلى تحليل الشكاوى والتثبت من وجود أدلة تدعم الزعم الوارد في الشكوى، إلا أن تركيزه في هذا العام انصب على الانتهاكات الجسمية واسعة النطاق والجماعية. ولكنه بالمقابل لم يغفل بتاتاً مسألة استقبال الشكاوى والرصد الذاتي للانتهاكات، فقد استمر في أداء مهمته هذه أسوة بما كان يقوم به في كل عام، ولكنه انشغل كذلك بما طال الإعلاميين من انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية تزامنت مع الربيع العربي والمطالبات الشعبية بالحرية والديمقراطية. ولهذا السبب حافظ المركز في هذا العام على شكل تقرير الشكاوى والانتهاكات وعناصرها الأساسية كما جاءت في تقرير العام الماضي، ولكنه أفرد كذلك عدداً من البنود المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية التي وقعت في عام 2011، وبالانتهاكات المنهجية التي كانت السمة الأعم والأبرز لها أنها كانت محاطة بسياسة الإفلات من العقاب والحيلولة دون وصول الضحايا إلى العدالة.

لقد قام المركز في العام الماضي باعتماد "مقاربة حقوقية" للتعامل مع الشكاوى والانتهاكات، وهي مقاربة ثبت عملياً أهميتها وصحتها، ما دفع المركز في هذا العام إلى تعزيز العمل بها والبناء على ما تحقق على أساسها في العام الماضي. وهذه المقاربة بالذات هي التي حدت بالمركز إلى المحافظة على المكونات والعناصر الأساسية للتقرير التي اعتمدها المركز في العام الماضي، رغم بعض التغييرات التي دفعت إليها الثورات العربية والحركات الاحتجاجية.

يتضمن تقرير الشكاوى والانتهاكات لهذا العام عدداً من المحاور الأساسية من بينها المحور الخاص بالتعريف بعملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين ورصدها، وهو محور مفاهيمي ارتأى المركز الإبقاء عليه في تقرير هذا العام لأهميته في رفع وعي الإعلاميين والسلطات العامة وسواهما بأهمية الرصد والتوثيق وكيفيته وأبعاده الأساسية. كما يتضمن التقرير كذلك محاور أخرى هي: منهجية العمل التي اتبعها المركز في هذا العام للرصد والتوثيق والاستقصاء وما طرأ عليها من تطوير لتغدو أكثر ملاءمة للتغيرات التي وقعت في عام 2011، والانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في العام 2011 مع التركيز على الانتهاكات الجسيمة، وواسعة النطاق والمنهجية. بالإضافة إلى التوصيات التي يرى المركز أنها قد تسهم في وضع حد للاعتداء على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين الإنسانية.

١. الاستقصاء ورصد الانتهاكات والتوثيق

يقوم المركز في إطار وحدة "سند" للرصد والتوثيق برصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين وتوثيقها وبالاستقصاء بشأنها. وبالرغم من التداخل في بعض الجوانب بين الرصد والاستقصاء إلا أنهما عمليتان متمايزتان. علاوة على كونهما عمليتان مركبتان وليستا يسيرتان من الناحية العملية، خاصة في إطار الحقوق والحريات الإعلامية.

١.١: مفهوم الرصد والتوثيق

يقصد برصد حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية عملية مراقبة الاحترام الكامل والفعال للحقوق الإنسانية المعترف بها في القانونين الدولي والوطني، والتي يتوجب على السلطات العامة احترامها وضمانها للإعلاميين بوصفهم بشراً، بالإضافة إلى حقوقهم وحرياتهم الأخرى اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم وأدوارهم دون تبعة. أما رصد الانتهاكات الواقعة عليهم، فهي عملية تستهدف جمع المعلومات وتقصي الحقائق بغية التعرف على الممارسات العامة والخاصة التي تحد من حريات الإعلاميين وتمنعهم من التمتع بحقوقهم الإنسانية أو تحرمهم منها. وبالنتيجة فإن ممارسة الإعلاميين لعملهم الإعلامي لن تكون يسيرة وستكون مقيدة.

تتمثل الأداة الأساسية في عملية رصد الانتهاكات بجمع المعلومات والحصول على أدلة صلبة حول الادعاءات والمزاعم الخاصة بانتهاك حقوق الإعلاميين وحرياتهم. ومن الضروري أن تكون عملية تقصي الحقائق منضبطة، وعلمية ومنهجية حتى تفضي إلى حقائق وليس مجرد معلومات أو مزاعم تتعلق بانتهاك حقوق الإعلاميين وحرياتهم. فالمزاعم أو المعلومات ذات الصلة بهذه الانتهاكات، أياً كان مصدرها (شكوى، استمارة، ... إلخ)، لا تعد انتهاكات ما لم تقترن بعملية بحث وتقصي من خلال الجمع المنهجي للمعلومات حول الانتهاك. وبمعنى آخر فإن الاستقصاء يعد أسلوباً مهماً للتوصل إلى الحقائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإعلاميين وحرياتهم ولتحديد مرتكبيها والمسؤولين عنها.

وينبغي التمييز في هذا السياق بين الاستقصاء كأداة تهدف للوصول إلى حقائق بشأن انتهاكات مزعومة وبين تقصي الحقائق. فهذه الأخيرة هي عملية يتم اتباعها في إطار الرصد وتهدف إلى التوصل لاستنتاجات من خلال الحقائق التي توصل إليها نتيجة عملية الرصد.

وبشكل موجز، يمكن القول أن رصد حقوق الإعلاميين وحرياتهم هي عملية تستهدف مراقبة وضع هذه الحقوق والحريات وتحليلها عبر مدة معقولة أو غير قصيرة، بينما تهدف عملية الاستقصاء إلى التحقق من وقوع انتهاكات مزعومة تطال الحقوق والحريات المذكورة. وفي الأحوال جميعها، فإن الاستقصاء يساعد بشكل كبير في عملية الرصد.

أما توثيق الانتهاكات، فيقصد به عملية تدوين، وتسجيل وتبويب المعلومات، والأدلة والحقائق المتحصل عليها من خلال تقصي الحقائق والرصد، بطريقة تسمح باسترجاعها واستخدامها بسهولة لأغراض مختلفة. فعملية التوثيق لا تقتصر فحسب على تدوين المعلومات والأدلة المتعلقة بأي انتهاك يستهدف حقوق الإعلاميين وحرياتهم، ولكنها تشمل كذلك إيجاد منظومة منهجية وعلمية مدروسة لتبويب الانتهاك وتطبيقه، وتيسير الرجوع إليه واستخدامه كلما دعت الحاجة إلى ذلك. فالغاية الأساسية من وراء التوثيق تتمثل في توفير معلومات دقيقة ومؤيدة بأدلة بشأن انتهاكات تخص الحقوق والحريات الإعلامية وحقوق الإنسان.

من الثابت أن عمليتي الرصد والتوثيق ليستا مجانيتين، فهما تسعيان إلى تحقيق غايات معينة بالذات في مجال حماية الحقوق الإنسانية والحريات العامة بوجه عام بما في ذلك حقوق الإعلاميين وحرياتهم.

2.1: أهداف الرصد والتوثيق

تعد عملية جمع المعلومات وتقصي الحقائق المتعلقة بالاعتداء على حقوق الإعلاميين وحرياتهم إجراءً لا غنى عنه لحماية الإعلاميين ولمساعدتهم في إيجاد البيئة الآمنة والحاضنة لهم حتى يتمكنوا من القيام بأنشطتهم وأدوارهم بسهولة ويسر. وإذا كانت عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة في مجال رصد حقوق الإنسان تستهدف غايات وأهداف عامة، فإنها في إطار حقوق الإعلاميين وحرياتهم تسعى كذلك إلى بلوغ أهداف وغايات إضافية محددة. ويمكن إيجاز أهم هذه الأهداف على النحو الآتي:

1.2.1: التحقق من التزام الدولة بالالتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

ترتب اتفاقيات حقوق الإنسان التي يلتزم بها الأردن عدداً من الالتزامات القانونية التي ينبغي أن ينتفع منها الإعلاميون بصفتهم الإنسانية، علاوة على التزامات تخصهم كإعلاميين فيما يتعلق بحقهم في التعبير، والحصول على المعلومات والنشر، وهي التزامات تلقي على عاتق الأردن بصفته دولة طرفاً في الاتفاقيات المذكورة، أن تضمن أن سلطاتها العامة جميعها (التشريعية، التنفيذية والقضائية) تحترم الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقيات، وتضمنها وتحميها. فالأردن ملزم على سبيل المثال بإلغاء أي قانون يعرقل الحريات الإعلامية، وبوقف أية ممارسة تنطوي على خرق لهذه الحريات أو تعرقل التمتع بها، وبأن يوفر لضحايا الاعتداءات على الحريات الإعلامية سبل إنصاف عادلة وفعالة وأن يضمن حقهم في الوصول إلى العدالة.

لعملية الرصد وتقصي الحقائق دور مركزي وفاعل في مراقبة مدى احترام السلطات العامة داخل الدولة والتزامها بالأحكام والمعايير الدولية ذات الصلة بالحقوق بما في ذلك الحريات الإعلامية. وفي هذه الحالة تشمل عملية التقصي السلطات العامة داخل الدولة جميعها، ومواقعها المختلفة، وممارساتها اليومية ذات الصلة بحقوق الإنسان للتثبت من احترامها لهذه الحقوق وضمانها على الصعيدين العام والخاص.

2.2.1: تقديم العون للضحايا

من الأهداف الأخرى الأساسية لعملية الرصد وتقصي الحقائق الوصول إلى ضحايا الانتهاكات والعمل على تقديم العون اللازم لهم بشتى صوره وأشكاله. فقد يتعرض الإعلامي

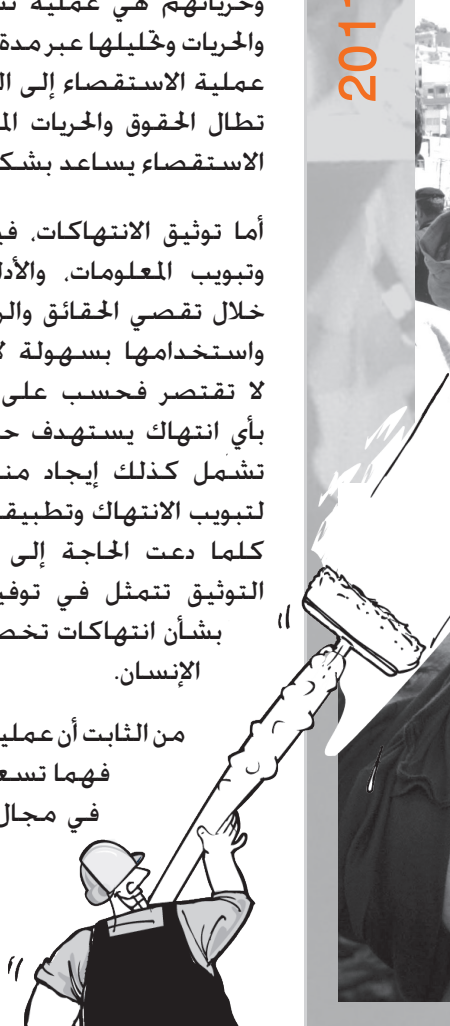

للاحتجاز، أو للحد من الحرية أو للتعذيب. فيكون للرصد وتقصي الحقائق في هذه الحالة دور كبير لمعرفة المكان المحتجز به هذا الإعلامي أو الذي يتعرض فيه للتعذيب، وللكشف عن المتورطين وللجوء إلى القضاء أو لغيره من الهيئات المختصة للنظر في هذه الحالات والعمل على رفع الانتهاك الواقع عليه. ففي هذه الحالة تفضي عملية تقصي الحقائق إلى تقديم عون فوري للضحية قد يرفع عنه معاناته.

وقد تستوجب عملية المساعدة أحياناً، إضافة إلى المساعدة القانونية، تقديم العون الطبي والنفسي. فيكون للمعلومات التي يتم جمعها عن الحالة دور أساسي لمعرفة الاحتياجات الخاصة بالضحية في سياق عملية مساعدته وإعادة تأهيله.

3.2.1: تعبئة الرأي العام

للرأي العام دور حيوي لوقف الانتهاكات التي تستهدف حقوق الإعلاميين وحرياتهم، وربما لمنع وقوعها في المستقبل. وحتى يتسنى تعبئة الرأي العام وتجييشه للدفاع عن الحقوق الإنسانية لا بد من توفير معلومات وأدلة سواء حول حالة انتهاك حق محدد بالذات أو أكثر أم بشأن حالة عامة. فعملية الرصد وتقصي الحقائق توفر للمنظمات غير الحكومية المدافعة عن الحقوق الإنسانية و/ أو الحريات الإعلامية حقائق صلبة يمكن توظيفها لتعبئة الرأي العام، وتوعيته بطبيعة الانتهاكات وصورها، مما يساهم في الضغط على السلطات العامة لوقف الانتهاكات ولإنصاف الضحايا بشكل عادل وضمان عدم تكرار الانتهاك.

4.2.1: ملاحقة مرتكبي الانتهاك وإنصاف الضحايا

تسعى عملية الرصد وتقصي الحقائق إلى الوصول لأدلة قوية وموثوقة تشكل أساساً لملاحقة مرتكبي أشد انتهاكات حقوق الإنسان جسامة بما في ذلك الانتهاكات التي قد تنال من حقوق الإعلاميين الإنسانية وحرياتهم، خاصة وأن عدداً منها قد يشكل جرائم دولية أو داخلية تستوجب ملاحقة المتورطين فيها، ومحاكمتهم ومعاقبتهم. وهذا الأسلوب المعروف بأسلوب التدخل القانوني له أثر فعال في إنصاف الضحايا من جهة، وفي ردع أي انتهاك قد يستهدف الإعلاميين مستقبلاً. ومن بين الانتهاكات التي تندرج ضمن الجرائم التي تستوجب ملاحقة الجناة الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية والحريات من قبيل التعذيب، المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية الأشد جسامة، حجز الحرية دون مسوغ قانوني والاختفاء القسري للإعلاميين على يد السلطات العامة أو لحسابها.

وقد يتم التدخل القانوني داخل الدولة التي وقع الانتهاك فيها، أو في دولة جنسية الجاني أو على أساس الصلاحية العالمية. ولا يقف التدخل القانوني على المساءلة الجزائية المترتبة على الجناة أمام المحاكم الوطنية، فقد يشمل كذلك المساءلة المدنية للدولة أمام الهيئات العالمية أو الإقليمية المعنية بالرقابة والإشراف على حقوق الإنسان سواء أكانت تعاهدية أم منشأة على أساس ميثاق الأمم المتحدة، ومن قبيل هذه الهيئات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب والمقرر الخاص بحرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص بالتعذيب والمقرر الخاص باستقلال القضاء.

تشكل عملية الرصد وتقصي الحقائق إذاً عملية محورية وأساسية لتحريك أسلوب التدخل القانوني من خلال ما توفره من حقائق وأدلة تساهم بإثبات الاعتداء وتحديد الجهة المسؤولة عنه.

5.2.1: فهم أنماط الانتهاكات

تتخذ الانتهاكات أو الاعتداءات التي تستهدف الحقوق الإنسانية بوجه عام، وحقوق الإعلاميين بوجه خاص أنماطاً محددة، وعنصر النمطية في هذه الانتهاكات يتحدد بالنظر إلى البلاد، أو الجهة التي ترتكبه في هذا البلد أو البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة فيه. وتساهم عملية الرصد وتقصي الحقائق بفهم أنماط هذه الانتهاكات في بلد ما، وتحديدها والوقوف على البيئة المحفزة أو المسببة لها. ولا ريب في أن هذا الفهم من شأنه أن ييسر لمنظمات حقوق الإنسان والهيئات المعنية بها التصدي لهذه الانتهاكات، واستئصال كافة الأسباب المفضية إليها، والأهم من هذا كله أن اكتشاف هذه النمطية تساعد بصورة كبيرة في تحديد الجهة المسؤولة عن الانتهاكات أو الأشخاص المتورطين بها، لأن الممارسة والتجربة تدلان على أن لكل جهاز داخل الدولة نمطية ما في ارتكابه لهذه الانتهاكات.

6.2.1: تحديد العوائق والتحديات ومعالجتها

يوفر أسلوب الرصد وتقصي الحقائق أرضية صلبة لتحديد التحديات والعوائق التي تحول دون إيجاد المنظومة القانونية والثقافية المانعة لارتكاب انتهاكات تنال من حقوق الإعلاميين وحرياتهم. فعملية تقصي الحقائق ليست أحادية البعد، وهي لا تقوم على عملية جمع عشوائي للمعلومات والأدلة، ولكنها عملية متكاملة ومتبصرة بالسياق والواقع المحيطين بالانتهاكات وبالبيئة الحاضنة لها والمحفزة عليها، وهي لهذا السبب تشكل أداة من أدوات تحديد العوائق التي تحول دون

الإفلات من العقاب

منع وقوع هذه الانتهاكات وإنصاف ضحاياها علاوة على أنها تكشف عن إمكانية وصول الضحايا للعدالة في بلد ما.

3.1: مصادر المعلومات وأساليب الرصد

من المسائل الأساسية التي تحدد نجاح عملية الرصد وتقصي الحقائق أسلوب الرصد ذاته والمصادر التي يتم الاستعانة بها لتقصي الحقائق وجمع الأدلة بشأن ادعاءات وشكاوى موضوعها انتهاكات الحقوق الإنسانية للإعلاميين وحرياتهم. فالأساليب الخاصة بتقصي الحقائق ونطاق عمليات التقصي لها دور كبير في نجاح العملية برمتها. فقد تكون زيارة صحفي محروم من حريته أو مقبوض عليه كافية بذاتها لإثبات الحالة، وقد تتم عملية الرصد وجمع المعلومات في حالة إعلامي يحاكم بمناسبة تقرير حرره ونشره، من خلال عملية مراقبة المحاكمة، والتي قد تكون كافية لوحدها للتحقق من أن محاكمته تفتقر لضمانات المحاكمة العادلة وأن غايتها النيل منه لا إحقاق الحق.

أما في حالة خضوع صحفي ما إلى تعذيب، فربما يكون تقرير الطبيب كافياً للقول بوقوع الانتهاك فعلاً.

فعملية الرصد والتقصي تتخذ أكثر من أسلوب أو شكل، فقد تكون من خلال زيارات ومقابلات ميدانية، أو إنشاء مجموعات عمل لجمع وتوثيق الأدلة والمعلومات، أو من خلال زيارة أماكن الاحتجاز والمراقبة، أو من خلال متابعة ما يصدر في وسائل الإعلام المختلفة وتصريحات أجهزة الدولة، فثمة أساليب ووسائل مختلفة ومتنوعة، ولكن هذه الأساليب كلها يجب أن تستخدم بحرفية ومهنية عالية، فالفارق الأساسي بين عملية الرصد وتقصي الحقائق وبين إجراء التحقيقات الإعلامية الخاصة بحقوق الإنسان، هو أن الأخيرة لا تستند على فهم حرفي لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وبمعنى آخر، فإن مركز حماية وحرية الصحفيين في رصده لانتهاكات حقوق الإعلاميين وتقصي الحقائق بشأنها، يستند على فهم دقيق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولكن هذه المعايير في نطاق عملية الرصد لا تطبق بشكل صارم، فقليل من المرونة ضروري من أجل تحديد طبيعة عملية تقصي الحقائق وأساليبها ومضمونها.

هذا فيما يتعلق بأساليب وأشكال الرصد، أما مصادر الحصول على المعلومات والأدلة، فهي ليست الأدوات التي يتم استخدامها في عملية الرصد ولكنها المنابع التي تستمد منها المعلومات والأدلة للتحقق من شكوى بانتهاك حق أو أكثر، فإذا تقدم أعلامي بشكوى يزعم فيها أنه تعرض لانتهاك احد حقوقه، فإن هذا الادعاء أو الزعم سيخضع إلى عملية فحص وتحقيق، فرواية الضحية للوقائع أو رواية مقدم الشكوى ليست كافية لوحدها للقول بوقوع انتهاك. فيصار من خلال عملية الرصد والتحقق إلى جمع المعلومات المتاحة وتحليلها وتقييمها بغية الوقوف على الوقائع الفعلي. وفي العادة يتم اللجوء في عملية التحقق وجمع الأدلة إلى أسلوب واسع ومرن، ولكن يتوجب في الأحوال جميعها أن تكون العملية حساسة لصحة الأدلة ومصداقيتها.

فإذا تقدم صحفي بشكوى أو ادعاء بتعرضه للتعذيب أو لاحتجاز، فيجب أن تتوجه عملية تقصي الحقائق إلى الأدلة المباشرة والأكثر صدقية مثل شهود شاهدوا الحالة بأعينهم، ولكن أفضلية اللجوء إلى هذا المصدر لا تعني إسقاط أي دليل آخر لأن النهج المتبع في الاستقصاء يجب أن يكون مرناً. ففي حالة الصحفي الذي يزعم انه تعرض إلى تعذيب، يتم ابتداء تحليل الحالة وتحديد رأي أولي بشأن انطوائها على انتهاك، ثم تجري عملية متبصرة حول المصادر الممكنة للمعلومات والأدلة. وفي العادة، تجري عملية إعداد المصادر الممكنة من خلال دراسة الحالة وتفكيك عناصرها. وفي هذه الحالة (حالة الصحفي الذي تعرض للتعذيب)، يجب البحث عن معلومات حول: الجناة، وأسباب ارتكابهم للفعل، والظروف المحيط بالواقعة كالوقت والتاريخ والمكان، والأساليب المشتمل في التعذيب ووسائله، والآثار الناجمة عن التعذيب وهل خضع الضحية لفحص الطبي لتوثيق الحالة؟ ومن المسائل المهمة الأخرى معرفة الأشخاص الذين شاهدوا الحالة وأسماءهم.

وعلى أي حال، يمكن تصنيف أهم مصادر الاستقصاء وجمع الأدلة كالآتي:

1.3.1: الوثائق والمستندات المكتوبة: تعتبر أهم المصادر التي يستعان بها في العادة في عملية الاستقصاء وجمع الأدلة، وفيما يتعلق بحقوق الإعلاميين وحرياتهم، يمكن القول أن الأدلة المكتوبة تشمل على القوانين والتشريعات، والأحكام القضائية، والتقارير الحكومية وغير الحكومية، والتصريحات الرسمية والمراسلات والصور وأية مستندات وأدلة أخرى من قبل الاعترافات والإقرارات وتعد الأدلة المكتوبة والمستندات من الأدلة القوية التي تعزز بشكل كبير الشكاوى المتعلقة بوقوع انتهاكات، وذلك لأنها تنطوي على أدلة واضحة وثابتة في أغلب الحالات، ويكون لها مصداقية كبيرة.

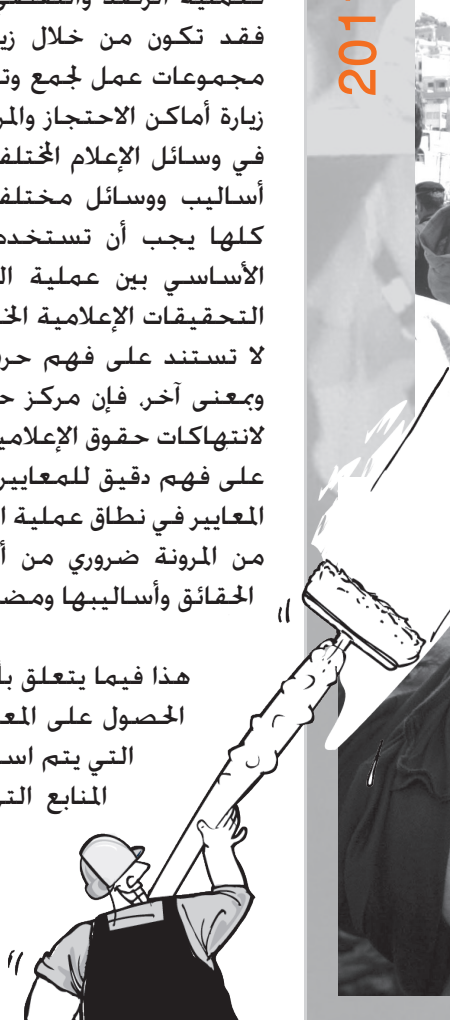

2.3.1: الشهود: يعد الشهود كذلك من المصادر المهمة لتقصي الحقائق وجمع الأدلة في مجال حقوق الإنسان. فالشهود يعدون من المصادر المهمة لإثبات واقعة حجز حرية صحفي، أو معاملته معاملة سيئة أو لا إنسانية، أو تهديده أو منعه من نشر مادة صحفية معينة.

3.3.1: المقابلات والزيارات الميدانية: قد تستوجب عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات إجراء زيارة ميدانية للموقع الذي وقع فيه الاعتداء، أو مقابلة الضحايا بهدف تقييم واقع الحال واستخلاص النتائج. ففي حالة تعرض إعلامي ما للتعذيب على سبيل المثال، فإن مقابلته قد تشكل الإجراء الأهم لتقصي الحقائق والتحقق من الحالة. وقد تكون زيارة موقع الاعتداء مهمة كذلك للتثبت مما ذكره الشهود.

4.3.1: القرائن والمصادر غير المباشرة: ربما يتعذر في بعض الحالات الحصول على أدلة مباشرة للتحقق من وقوع الانتهاك المزعوم، كما في حالة احتجاز صحفي دون شهود لمدة قصيرة أو إخضاعه للتعذيب والإفراج عنه بعد شفائه، وبالذات إذا اتخذ التعذيب شكل حرمانه من النوم أو الطعام، وقد يكون سبب استحالة الحصول على أدلة مباشرة خوف الشهود. ومن بين الأدلة غير المباشرة التي تستهدي بها عمليات تقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان القرائن، بحيث تستخلص الحقائق من خلال وصف الحالة كما ذكرها الضحايا أنفسهم، كأن يذكر مجموعة من الصحفيين العاملين في مجال تغطية المحليات مثلاً، أنهم تعرضوا إلى رقابة مسبقة أو تهديد فيما يتعلق بنشر مادة صحفية حول الموضوع ذاته. إذ يستخلص في هذه الحالة إن الموضوع لحساسيته كان سبباً لانتهاك حرية الرأي والتعبير، خاصة وان صحفيين عديدين ذكروا أنهم منعوا من نشر مادة تتعلق به، رغم أنهم لا يرتبطون بمعرفة شخصية سابقة ولا يعملون في الصحيفة ذاتها. ومن الضروري في حالة التوصل إلى استنتاجات على أساس أدلة غير مباشرة أن تذكر الأسس التي كانت وراء هذه الاستنتاجات بوضوح وتركيز شديدين.

5.3.1: المواقف الحكومية: قد تستند عملية تقصي الحقائق على المواقف التي تتبناها السلطات الرسمية داخل الدولة، فقد تقر هذه السلطات بالانتهاكات المزعومة، خاصة إذا كانت الشكوى صلبة ومفصلة وغير متناقضة. فقد يتقدم أحد الإعلاميين بشكوى موضوعها الاعتداء عليه وحجز حريته عقب أحداث معينة، وتتناقل الصحف والمواقع الالكترونية المختلفة الخبر، ثم يفرج عنه بعد ساعات. ففي حالة كهذه، قد لا يكون بمقدور السلطات العامة أن تنكر الواقعة، فتعترف بها كلياً أو جزئياً، أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد تقوم الجهة التي جرى تقديم الشكوى إليها (مركز حماية وحرية الصحفيين مثلاً) بطلب مقابلة الجهات الرسمية المسؤولة عن الحالة، فقد تقبل الطلب أو ترفض؛ ولا يجوز أن يفسر رفض الطلب أو الصمت على أنه إقرار بوقوع الانتهاك، ولكن في ظل سياقات وقرائن معينة قد يعد موقفاً دالاً على عدم التزامها بحقوق الإنسان وبالحريات العامة.

وأياً كان المصدر التي تلجأ إليه المنظمات غير الحكومية في عملية تقصي وجمع الأدلة، فإنه ينبغي على هذه المنظمات أن تقوم بوزن الأدلة وتحديد كفاية الأدلة المتحصل عليها ومفعوليتها. علاوة على انه يجب أن يؤخذ بالحسبان في تحديد درجة الإثبات التي يتوجب بلوغها، الغاية المرجوة من وراء عملية الاستقصاء والأجراء الذي سيتخذ نتيجتها. فإذا كان الهدف الكشف عن الانتهاك وإصدار تقرير بخصوصه، فإن درجة الإثبات المطلوبة أقل منها إذا كان الهدف ملاحقة المتورطين ومحاكمتهم وإنصاف الضحايا.

4.1: الصعوبات والتحديات

من المسلم به أن عملية رصد انتهاكات حقوق الإعلاميين وحرياتهم ليست عملية يسيرة ولا سهلة، فهي عملية مركبة وتحتاج إلى تبصر ومهارة. ومما يجعلها أكثر صعوبة هو أنها تواجه في حالات كثيرة، بالإضافة إلى الصعوبة الكامنة فيها، عدداً من التحديات والعراقيل التي تجعل منها عسيرة جداً في عدد لا بأس به من الحالات.

ومن أهم هذه العراقيل الآتي:

1.4.1: سياسة عدم الإفصاح أو الصمت: من التحديات الشائعة التي تواجه عملية رصد انتهاكات الحقوق الإنسانية بوجه عام، وانتهاكات الحريات الإعلامية بوجه خاص انتهاج ضحايا هذه الانتهاكات سياسة قائمة على عدم الإفصاح أو الكشف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها. فقد يؤثر الضحية الصمت وعدم الإفصاح حرصاً على سلامته، وأمنه وربما لبقائه في العمل. ولا تقتصر سياسة عدم الإفصاح على الضحايا فحسب، فعدد كبير من الأشخاص الذين يشاهدون الانتهاكات أو يطلعون عليها قد يحجمون عن الإدلاء بشهاداتهم ويفضلون اتخاذ موقف سلبي حرصاً

الإفلات من العقاب

منهم على السلامة وعدم الدخول في صراع مع مصادر الانتهاكات، واتقاءً من جانبهم للتعرض لأي عمل انتقامي من قبل الجهة التي ارتكبت الانتهاك، وبالأخص إذا كانت جهة رسمية أو أمنية أو على صلة بها. ولهذا السبب من المستوعب أن تكون عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة سرية، وأن لا تذكر أسماء الشهود، وعند الضرورة ربما لا يذكر اسم الضحية الذي تقدم بشكواه.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الربيع العربي قد أفضى بشكل ملموس إلى قيام العديد من الإعلاميين بالكشف عن الانتهاكات التي طالتهم أثناء قيامهم بعملهم، فهذه العقبة أضحت في عام 2011 أقل تأثيراً ووضوحاً مما كان عليه الحال في الأعوام السابقة. فلقد بادر إعلاميون كثيرون إلى تقديم شكاوى لمركز حماية وحرية الصحفيين بشأن الانتهاكات التي وقعت عليهم بمناسبة تغطيتهم للمسيرات والمظاهرات الشعبية.

فيمكن القول بالنتيجة أن الإعلاميين شرعوا مع الربيع العربي بالتخلي عن هذه السياسة لصالح الإفصاح والكشف عن انتهاكات حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية التي استهدفت منعهم من تغطية الفعاليات الشعبية وحراك الشارع أو معاقبتهم على تغطيتهم لهذه الفعاليات.

2.4.1: التأخر في تقديم الشكوى أو الإبلاغ: الأمر الذي يؤدي في الكثير من الحالات إلى زوال الدليل أو الأدلة التي تثبت وقوع الانتهاك. كما أن طول المدة بين وقوع الانتهاك وتقديم الشكوى أو الإبلاغ تجعل من الحصول على شهادات دقيقة حول المسألة أمراً ليس بسيطاً. ولهذا السبب، ينبغي على الإعلاميين الذين يتعرضون لأي اعتداء يستهدف حقوقهم وحرياتهم، أن يبادروا فوراً إلى تقديم شكاوى أو بلاغات إلى الهيئات الرسمية أو المنظمات غير الحكومية المهتمة برصد انتهاكات حقوق الإنسان بوجه عام، أو انتهاكات الحريات الإعلامية بوجه خاص مثل مركز حماية وحرية الصحفيين ونقابة الصحفيين الأردنيين.

3.4.1: انخفاض درجة الوعي بحقوق الإنسان: تفتقر شريحة واسعة من الإعلاميين للوعي بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية، ولهذا السبب فإن عدداً منهم ينظر إلى الاعتداءات والانتهاكات التي تنال منه خلال ممارسته لعمله، أموراً عادية وأنها لا تشكل انتهاكاً. فإذا تعرض صحفي على سبيل إلى معاملة سيئة من قبل رجال الأمن، فقد ينظر إلى ذلك على انه إجراء طبيعي تملك الأجهزة الأمنية القيام به في إطار مهمتها الأساسية وهي العمل على إنفاذ القانون. كما قد يعتقد صحفي، بسبب انخفاض درجة وعيه بحقوقه الإنسانية، أن رئيس التحرير يتمتع بحكم منصبه بمنع نشر مادة صحفية له أو التعديل عليها لأسباب غير مهنية.

4.4.1: الأسلوب المستخدم في الانتهاك: قد يتعذر في بعض الحالات إجراء عملية استقصاء وجمع أدلة بالنظر إلى الأسلوب الذي يستخدم في الانتهاك. فقد يتعرض الصحفي إلى اتصال هاتفي من قبل الأجهزة الأمنية تتهدده فيه أن أقدم على القيام بتحقيق ما، بحيث أن إثبات وقوع التهديد يكون عسيراً لأن الأجهزة الأمنية تتمتع بسيطرة على شبكة الاتصالات، وتستطيع أن تفرض قيوداً فنية تمنع من معرفة الخطوط الهاتفية المستخدمة في عملية التهديد. ورغم هذه الصعوبة، فإن اللجوء إلى الخبرة الفنية من شأنه أن يدلل على أن التهديد مصدره خطوط خاصة أو محمية بصورة لا تسمح للغير الوقوف على حقيقتها، الأمر الذي يشير إلى أنها خاضعة لسيطرة جهات رسمية أو أمنية.

والأمر ذاته ينطبق على حالات حجب المواقع الالكترونية أو الرقابة المسبقة التي يمارسها رؤساء التحرير. وعلى أي حال، فإن الصعوبات المحيطة بإثبات وقوع الانتهاك في مثل هذه الحالات يجب أن لا تشكل عائقاً بالنسبة للإعلاميين يحول دون الإبلاغ عما يتعرضون له، لان عمليات الاستقصاء وجمع الأدلة المستندة إلى أسس علمية مدروسة من شأنها أن تذلل هذه الصعوبات وتتعامل معها.

ومن الأساليب الجديدة التي تزامن اللجوء إليها مع ظاهرة الربيع العربي والحركات الاحتجاجية وقوع الانتهاكات من قبل أشخاص مجهولي الهوية يرتدون زياً مدنياً وبشكل جماعي لا يسمح بالتعرف عليهم.

تفتقر شريحة من الإعلاميين للوعي بحقوقهم الانسانية وحرياتهم الصحفية

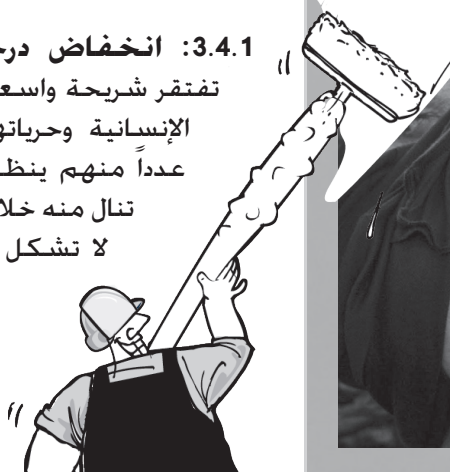

5.1: وحدة "سند" لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام

أطلق مركز حماية وحرية الصحفيين في شهر مايو عام 2010 برنامج سند لرصد الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين وتوثيقها، وهو خطوة لمأسسة العمل على رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام والذي بدأناه منذ عشر سنوات ضمن تقرير حالة الحريات الإعلامية الذي يصدر سنوياً في اليوم العالمي لحرية الصحافة والذي يصادف الثالث من أيار من كل عام، وكانت توطئة ومقدمة لتحويل هذا البرنامج إلى وحدة "سند" لرصد وتوثيق الانتهاكات حتى تكون موازية لوحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد".

ويأمل المركز بأن تصل وحدة "سند" التي أنشأها في عام 2011 إلى غاياتها وأهدافها المرسومة لها، ولكن نجاح الوحدة منوط نسبياً بالبيئة المحيطة والسائدة في الأردن، وبالأخص البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية. كما أنه مرهون كذلك بقدرة الوحدة على إحداث نقلة نوعية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية من خلال التعامل العلمي والمنهجي المتبصر مع الشكاوى والحالات المتعلقة بهذه الانتهاكات. فإنشاء وحدة "سند" استند إلى قناعة راسخة لدى المركز بأن هناك جملة من الأسباب والدوافع الموضوعية التي لاحظها المركز في السنوات السابقة، وفي مقدمتها إحجام الإعلاميين عن الإفصاح، وعدم عنايتهم بتوثيق الاعتداءات التي تطال حرياتهم وحقوقهم، وصعوبة إثبات هذه الاعتداءات. بالإضافة طبعاً إلى ما صاحب الربيع العربي من سياقات وظروف تستوجب رصد الاعتداءات المذكورة وتوثيقها.

1.5.1: الأسباب الدافعة لإنشاء وحدة "سند"

لقد لاحظ مركز حماية وحرية الصحفيين خلال سنوات عمله المختلفة أن التعامل مع الاعتداءات التي تستهدف الحقوق الإنسانية للإعلاميين وحرياتهم ليس منهجياً ولا متبصراً، وأن مجرد تقديم المساعدة القانونية للإعلاميين عندما يكونوا مشتكىً عليهم ليس كافياً لمعالجة أوضاعهم الإنسانية والمهنية. وقد تضافرت جملة من الأسباب والعوامل التي دفعت المركز إلى إنشاء وحدة "سند"، ويمكن إيجاز هذه الأسباب على النحو الآتي:

1.1.5.1: زيادة وعي الإعلاميين بالانتهاكات

دلت السنوات السابقة على إنشاء الوحدة، على أن جزءاً

لا بأس به من الإعلاميين يفتقدون إلى الوعي الحقيقي بحقوقهم وحرياتهم. فقد كشفت اللقاءات العديدة مع صحفيين في الصحف، وفي المواقع الالكترونية وإعلاميين في الإعلام المرئي والمسموع أنهم ليسوا على دراية باتفاقيات حقوق الإنسان وبأي صكوك أخرى دولية تكفل حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية. وقد أدى انخفاض الوعي لدى الإعلاميين بحقوقهم وحرياتهم إلى التعامل الحيادي من جانبهم مع الاعتداءات والانتهاكات التي تقع عليهم، اعتقاداً منهم بأن الجهات التي كانت مصدراً للانتهاك تملك الحق أو مأذونة بالقيام بسلوكها الذي يفضي إلى الانتهاك. كما أن الواقع دل بشكل لا يدع مجالاً للشك أن الإعلاميين ليس لديهم الوعي الكافي بما يوفره كل من القانون الدولي والأردني لهم من ضمانات تكفل إنصافهم، وربما تمنع وقوع الانتهاك في عدد كبير من الحالات ولهذا السبب، تتبنى وحدة "سند" آلية لرفع وزيادة الوعي الحقوقي والقانوني لدى الإعلاميين من خلال اللقاءات المتكررة معهم ودورات التوعية، علاوة على تغيير عدد من التصورات التي يحملونها إزاء ما يمكن تحقيقه في مواجهة السلطات العامة أو الهيئات الخاصة التي قد تنال من حقوقهم وحرياتهم.

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أن الإعلاميين عندما يلمسون الآثار العملية الايجابية التي ستترتب على إنشاء الوحدة، فإن إيمانهم بالمنظومة الحقوقية سيرتفع وسيصبح عنصراً مهماً وفاعلاً من العناصر التي سيلجأون إليها للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

2.1.5.1: سياسة عدم الإفصاح

من أهم الأسباب الدافعة إلى إنشاء وحدة "سند" لرصد انتهاكات حقوق الإعلاميين وتوثيقها، ما لاحظه مركز حماية وحرية الصحفيين في السنوات السابقة على عام 2011

بمناسبة رصده للانتهاكات الواقعة على الإعلاميين، فقد دلت الممارسة والشواهد على أن الإعلاميين في الأردن يتخذون موقفاً سلبياً إلى حد كبير إزاء الإفصاح عما يعترضهم من مشكلات واعتداءات تتصل بحقوقهم وحرياتهم الإنسانية والمهنية. وقد شكلت سياسة عدم الإفصاح تحدياً كبيراً للمركز في السنوات السابقة، حيث أنها انعكست على عدد الشكاوى التي يتلقاها المركز بشكل تلقائي من الإعلاميين ضحايا الانتهاكات، كما أنها أفضت إلى تناقضات كبيرة وعدم القدرة على رصد السواد الأعظم منها. ولهذا السبب بالذات، بادر المركز من خلال وحدة "سند" إلى حث الإعلاميين للإفصاح عن الاعتداءات والانتهاكات التي قد يتعرضون لها بمناسبة قيامهم بأعمالهم ومهامهم.

فلم يكن مقبولاً ولا متصوراً من جانب المركز أن تستمر هذه السياسة من جانب الإعلاميين أنفسهم، حيث أنها تفضي إلى استقواء الجهات التي تقوم بالانتهاكات واستمرارها في ممارساتها. فوحدة "سند" تسعى إلى إيجاد سبل رادعة تمنع هذه الجهات من ارتكاب أفعال أو إتيان سلوكيات تفضي إلى انتهاك حقوق الإعلاميين وحرياتهم، ولن تكون هذه الغاية ممكنة إذا لم يبادر الإعلاميون ضحايا هذه الانتهاكات إلى الكشف عنها وتقديم شكاوى بشأنها. وقد سعى المركز من خلال وحدة "سند" إلى العمل على إزالة سياسة عدم الإفصاح ومواجهتها، ولكن الإزالة التامة والشاملة لن تتحقق إلا على المدى الطويل من خلال عمل علمي ومدروس وشمولي.

وقد سعى المركز من خلال وحدة "سند" إلى العمل على إزالة سياسة عدم الإفصاح ومواجهتها، وساهم الربيع العربي بصورة ملموسة وواضحة بتخلي الإعلاميين عن هذه السياسة، ما يجعل من إزالتها بشكل تام وكامل أمراً متصوراً في مدة وجيزة.

3.1.5.1: الافتقار إلى التعامل العلمي والمنهجي مع الحالات المنطوية على انتهاك

من الدوافع الأخرى التي حدت بمركز حماية وحرية الصحفيين إلى إنشاء وحدة "سند" رغبته في التعامل مع الشكاوى والحالات ذات الصلة بانتهاك على حقوق الإعلاميين وحرياتهم. فقد لاحظ المركز أن الآلية التي كان يستعين بها خلال السنوات السابقة تفتقر إلى المأسسة، وأنها لا تقوم على النظر العلمي والمنهجي. فلم تكن عملية فحص الشكاوى والحالات المتعلقة بانتهاكات للحريات الإعلامية ولحقوق الإعلاميين تستند على النظر العلمي والمنهجي المتبصر. وقد كرست وحدة "سند" ما بدأه المركز في عام 2010 من خلال برنامج "سند" في العام الماضي.

وقد تبين للمركز نتيجة تجربته في التعامل مع الشكاوى والحالات أن الحاجة ماسة إلى إيجاد آلية علمية ومنهجية للنظر في هذه الشكاوى والحالات على أساس المعايير الدولية الخاصة بالحقوق الإنسانية للإعلاميين وحرياتهم. ولا يتسع المقام في هذا البند إلى معالجة هذه الآلية، ومكوناتها، ومراحلها وأسسها، إذ أن الفصل الثاني سيتعرض بالتفصيل لهذه المسألة وسيوضح المميزات التي تتميز الآلية المستحدثة للنظر في الشكاوى والحالات، وما يجعلها أكثر قدرة في الكشف عن الانتهاك وتوثيقه عن سالفتها التي كان معمولاً بها قبل إطلاق برنامج "سند" في العام الماضي وإنشاء وحدة "سند" في هذا العام.

4.1.5.1: قياس الاحترام الفعلي لحقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية

يعد مركز حماية وحرية الصحفيين بحكم مهامه وغايته أحد أهم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال ضمان احترام حقوق الإعلاميين وحرياتهم المعترف بها في القانون الدولي والأردني على حد سواء. ويستند المركز عادة على المعايير الدولية الخاصة بالحقوق الإنسانية وبالحريات الإعلامية كأساس للقول بأن هذه الحقوق والحريات مكفولة في الأردن. ومن أهم أدوات قياس مدى احترام هذه الحقوق والحريات ندرة الانتهاكات التي تطالها. ولهذا السبب، تشكل وحدة "سند" خطوة أساسية ومحورية لإيجاد آلية علمية مدروسة لقياس مدى امتثال واحترام القطاعين العام والخاص لحقوق الإعلاميين وحرياتهم، ولتحديد طبيعة ونطاق هذا الامتثال، والتحديات التي تواجه الاحترام الفعلي والكامل لها.

فمن خلال وحدة "سند"، سيتمكن مركز حماية وحرية الصحفيين من دراسة أنماط الانتهاكات التي تستهدف حقوق الإعلاميين وحرياتهم، وأكثر هذه الانتهاكات شيوعاً وموقف السلطات العامة من معالجتها ومنعها. وبالنتيجة، سيكون بمقدوره قياس احترام هذه الحقوق والحريات من خلال مؤشرات كمية ونوعية مبنية على أسس علمية مدروسة، وسيساهم المركز بالنتيجة في توفير بيانات ومعلومات واضحة حول واقع حقوق الإعلاميين وحرياتهم في الأردن، مما ييسر من مهمة المركز ذاته، بالإضافة إلى عدد من المنظمات غير الحكومية

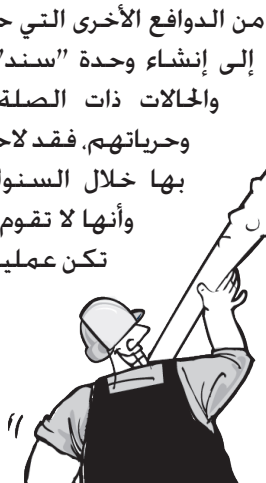

ذات الصلة بحقوق الإنسان بوجه عام وبالحريات الإعلامية بوجه خاص عند إعداد تقارير الظل وغيرها من التقارير الرقابية. وربما يفضي كذلك إلى تزويد الهيئات الرسمية ذاتها بمعلومات ذات مصداقية عالية حول هذه الانتهاكات، الأمر الذي سيمكنها من تنظيم جهودها وتركيزها لاستئصال الأسباب الحافزة والمؤدية لارتكابها أو وقوعها.

5.1.5.1: ضعف الإعلاميين في توثيق الانتهاكات

كشفت تجربة المركز خلال السنين المنقضية أن الإعلاميين لا يحرصون كثيراً على توثيق الحالات التي تتعرض فيها حقوقهم وحرياتهم لاعتداءات أو انتهاكات، وربما كان السبب الحقيقي وراء هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه، هو أنهم يفتقرون إلى المعرفة اللازمة للقيام بالتوثيق.

ولأن توثيق الانتهاكات يشكل عملية أساسية للتثبت من وقوعها ولمباشرة إجراءات الحماية والإنصاف، فقد أولى مركز حماية وحرية الصحفيين أهمية كبيرة لها.

فالحرص على توثيق الانتهاكات التي تنال من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بصورة علمية ودقيقة، هو أحد الأسباب التي حفزت المركز على إنشاء وحدة "سند" وذلك لأن الحاجة ملحة إلى تنظيم سجل بهذه الانتهاكات يكون متاحاً لسائر المعنيين بواقع الحريات الإعلامية في الأردن. وما عزز قناعة المركز بضرورة إنشاء وحدة "سند" كأساس لتوثيق هذا النوع من الانتهاكات هو ما لمسه المركز من أن الإعلاميين لا يحسنون إلى حد كبير عملية توثيق ما يمس حقوقهم وحرياتهم من انتهاكات، وذلك لأسباب كثيرة أهمها أنهم لم يتلقوا التدريب المناسب على التوثيق. فضلاً على أنهم لا يعتنون كثيراً بتوثيقها حتى كوقائع لحقت بهم وليس شرطاً على أساس علمي ومتبصر.

فالملاحظ من خلال اللقاءات العديدة معهم، ومن خلال الشكاوى والإخطارات التي يتقدمون بها أن شطراً لا بأس بهم لا يقدم صورة وافية عن الانتهاك الذي وقع عليه، فتجدهم لا يتذكرون وقت وقوع الحدث، ولا أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم. وتارة أخرى، تجد أن شكاواهم عامة ولا تنصب على وقائع محددة بعضها، وهو صورة تعكس تماماً على أن جزءاً منهم ليس معنياً بتاتاً بتوثيق ما يتعرض إليه من انتهاكات. وهم بذلك يجعلون مهمة المركز في تقديم العون لهم، وفي تطوير منظومة وسبل الردع عسيرة إلى حد ما. الأمر الذي دفع المركز جدياً إلى النهوض بمهمة التوثيق بشكل علمي ومدروس تحقيقاً للغايات المذكورة كلها. وقد بدأ المركز بهذه المهمة من خلال برنامج "سند" وكرسها من خلال الوحدة.

6.1.5.1: الردع والملاحقة وتقديم العون القانوني

دأب المركز منذ عام 2001 على تقديم المساعدة القانونية للإعلاميين الذين تقام عليهم دعاوى حقوقية و/أو جزائية بمناسبة أقوال أو أفعال صدرت عنهم بمعرض ممارستهم للعمل الإعلامي. وقد لاحظ المركز أن المساعدة القانونية ليست كافية لوحدها، فهي لا تردع الجهات المختلفة عن انتهاك حقوق الإعلاميين وحرياتهم وتقتصر على تقديم الخدمات القانونية بما في ذلك الترافع عن الإعلاميين عندما تقام ضدهم دعاوى جزائية و/أو مدنية. الأمر الذي دفع المركز إلى التفكير جدياً بالانتقال إلى أسلوب التدخل القانوني، ومقاضاة الأشخاص والجهات التي يشتبه بتورطها بانتهاكات لحقوق الإعلاميين وحرياتهم، وذلك بغية إنصاف الضحايا وتعويضهم، ومعاقبة الجناة إذا كان الانتهاك يشكل جريمة جزائية. وحتى يتسنى للمركز النهوض بهذه المهمة، ينبغي عليه القيام بعملية منهجية لرصد الانتهاكات بشتى السبل، ولجمع المعلومات والأدلة وتوثيق الحالات التي يقوم دليل على أنها تنطوي على انتهاك. وهي غاية سيسعى المركز إلى تحقيقها وبلوغها من خلال وحدة "سند"، إذ لم يعد يكفي ـ من وجهة نظر المركز ـ تقديم العون القانوني لحماية الإعلاميين، ويتعين اللجوء إلى التدخل القانوني كوسيلة فعالة لردع الانتهاكات التي تطال حقوق الإعلاميين وحرياتهم.

2.5.1: مدى ملاءمة البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية

من العوامل المهمة لنجاح أي مشروع أو وحدة في مجال رصد انتهاكات الحقوق الإنسانية وتوثيقها، ملاءمة البيئة القانونية، والسياسية والاجتماعية لغايات المشروع وأهدافه. وتنطبق هذه الحقيقة على السياق الذي أنشئت في ظله وحدة "سند"، الأمر الذي يستوجب فحص ودراسة هذه البيئة ومدى توافقها مع غايات الوحدة وأهدافها المتمثلة أساساً في رصد الانتهاكات المتعلقة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين.

لقد استند المركز على فكرة توافق البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية مع وحدة "سند"، وأنها تتضمن عناصر متنوعة ومختلفة تجعل منها ملائمة، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

1.2.5.1: نشر اتفاقيات حقوق الإنسان في الجريدة الرسمية

من العوامل المهمة لنجاح الوحدة والتي تجعل البيئة القانونية الأردنية ملائمة لها، قيام السلطات المختصة في الأردن بنشر عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بحقوق الإعلاميين وحرياتهم في الجريدة الرسمية، مما يعني من الناحيتين القانونية والعملية أن هذه الاتفاقيات أضحت جزءاً من القانون الأردني النافذ، وبالنتيجة يتوجب على المحاكم العمل بها، وبمقدور الإعلاميين إذا انتهكت حقوقهم وحرياتهم الاحتجاج بها للمطالبة بالتعويض والحصول على إنصاف عادل.

ومن الضروري الإشارة في هذا السياق إلى أن كلاً من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشكل أساساً قانونياً فعالاً لاحترام، وضمان وحماية حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية، خاصة وأن محكمة التمييز الأردنية استقرت في اجتهاداتها منذ عشرات السنين على سمو الاتفاقية الدولية على القانون الوطني المتعارض معها سواء أكان سابقاً لها أم لاحقاً عليها، كما أن الحقوق المكفولة في هذه الاتفاقيات لها الأولوية من الناحيتين القانونية والعملية للاتفاقيات المذكورة ولأحكامها الواردة فيها.

تشكل البيئة القانونية في الأردن بالنتيجة بيئة مواتية ومناسبة لنجاح وحدة "سند" ولغاياتها، فالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية باتت جزءاً من القانون الأردني النافذ ولها أولوية على القوانين الأردنية ولا يجوز الاحتجاج بهذه الأخيرة للتحلل من الالتزامات الدولية الناشئة عن الأولى.

2.2.5.1: التطبيق المباشر لاتفاقيات حقوق الإنسان في القضاء الأردني، والتي تيسر وضع عمل "سند" وتضعه موضع التطبيق

استناد القضاء الأردني في عدد من القضايا المنظورة من جانبه سواء تعلقت بإعلاميين أم بغيرهم، على أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان للبت في القضايا، وفي مجال الحقوق والحريات الإعلامية، أصدر القضاء الأردني العديد من الأحكام التي تستند على المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تتناول الحق في حرية الرأي والتعبير. وقد كان للمركز دور كبير من خلال وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد" في الاحتجاج بالصكوك الدولية المذكورة.

وعلى أي حال، قام القضاء الأردني بالبت في عدد من القضايا بالاستناد المباشر على أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان، أي انه اكتفى بهذه الأحكام وطبقها تطبيقاً مباشراً دون حاجة إلى تدخل من جانب المشرع الأردني لجعلها قابلة للتطبيق.

وهو أمر يوفر بيئة قانونية حاضنة لوحدة "سند"، ويسهل بلوغ الغايات المرجوة من ورائها. فالتطبيق المباشر لأحكام اتفاقيات حقوق الإنسان يعني أن القضاء الأردني يرى فيها مصدراً مباشراً وكافياً للبت في النزاعات، وأنها تشكل حداً أدنى من الالتزامات القانونية التي يتعين عليه مراعاة احترامها وضمانها. وبالنتيجة فإن الاستناد عليها لتحديد وجود انتهاك لحقوق الإعلاميين أو حرياتهم، وطبيعته، ونطاق وشكل الإنصاف المتعلق به أضحى مقبولاً من قبل القضاء الأردني. الأمر الذي يعزز من التعامل مع الانتهاكات الواقعة على حقوق الإعلاميين وحرياتهم على أساس الأحكام الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان الحامية لهذه الحقوق والحريات.

3.2.5.1: وجود الهيئات الرقابية المستقلة والمنظمات غير الحكومية

يشكل وجود عدد من الهيئات الرقابية المستقلة ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات الإعلامية، من قبيل المركز الوطني لحقوق الإنسان، ومكتب المظالم وحقوق الإنسان التابع للأمن العام، وديوان المظالم ومجلس المعلومات عاملاً مهماً يساهم في إيجاد بيئة رقابية وسياسية موائمة لوحدة "سند" ولغاياتها. فمن المهام الأساسية المناطة بهذه الهيئات رصد الانتهاكات التي قد تقع على حقوق الإنسان ومن بينها حرية الرأي والتعبير وسائر الحريات الإعلامية. كما يختص مجلس المعلومات بالنظر في الطعون المتعلقة برفض طلبات الحصول على المعلومات، مما يعني أن وحدة "سند" تشترك مع هذه الهيئات، وبالأخص المركز الوطني لحقوق الإنسان، في رصد وتوثيق الانتهاك التي تقع على حقوق الإعلاميين الإنسانية وحرياتهم الإعلامية. فمركز حماية وحرية الصحفيين لم ينطلق في عملية رصد انتهاكات حقوق الإعلاميين وتوثيقها من الفراغ، وهو ليس مبتدعاً في هذا المجال، فالمركز الوطني لحقوق الإنسان يمارس نوعاً من رصد هذا النوع من الانتهاكات وتوثيقها، ولكن مركز حماية وحرية الصحفيين يختلف عنه في أنه ليس معنياً بانتهاكات حقوق الإنسان بوجه

عام، وإنما يقتصر عمله على حماية الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين على وجه التحديد ورصد الانتهاكات الواقعة عليها. كما بدأ في هذه الجهود منذ عام 2002.

صفوة القول هي أن البيئة السياسية والقانونية في الأردن تألف عملية رصد انتهاكات الحقوق الإنسانية والحريات الإعلامية بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، وأن وحدة "سند" تشكل خطوة طبيعية ضمن سير العملية الرقابية لحقوق الإنسان في الأردن. وقد أفضى وجود هيئات رقابية تقوم بالرصد والتوثيق إلى توفير بيئة متسامحة ومتصالحة مع الغايات التي تسعى وحدة "سند" إلى تحقيقها وأهمها رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها.

يضاف إلى ما سبق أن منظمات غير حكومية متعددة تعنى بحقوق الإنسان، دأبت منذ مدة على رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها، وقد أفضت إلى أن تصبح هذه العملية سائغة ومألوفة في الأردن، وليس محلاً للرفض أو للاستنكار. وسيتم التعامل بالضرورة مع وحدة "سند" ضمن هذا السياق، إذ ينظر مركز حماية وحرية الصحفيين إلى الوحدة على أنه يندرج ضمن الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها، ولكن المركز يختص بحقوق الإعلاميين وحرياتهم دون غيرهم.

فالبيئة السياسية والقانونية في الأردن تتقبل، لا بل ربما تتصالح مع فكرة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها، وتتعامل معها كضرورة لا غنى عنها لاحترام وضمان حقوق الإنسان.

4.2.5.1: الإحساس بأهمية الديمقراطية لإدارة الشأن العام

ما لا شك فيه أن هناك إحساساً متزايداً لدى قطاعات مجتمعية، وشعبية وسياسية بأهمية الديمقراطية لبناء مجتمع حر، ولإدارة الشأن العام ولبناء دولة مستقرة. ولن يكون متصوراً أن تتأسس ديمقراطية فعلية وحقيقية في الأردن دون احترام حرية الرأي والتعبير وإشاعة الحريات الإعلامية. فهذه الحريات تشكل حجر الأساس لأي مجتمع حر وديمقراطي، بما فيها حرية الإعلام وتحرره من الرقابة. فثمة علاقة عضوية ووثيقة بين إشاعة الديمقراطية واحترام الحريات الإعلامية. واتجاه الأردن نحو الديمقراطية من شأنه أن يوفر البيئة الاجتماعية والسياسية المناسبة لعمل الوحدة، وييسر بصورة كبيرة رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين لأن السلطات العامة ستكون حريصة، احتراماً لتوجهها نحو الديمقراطية، بأن لا تعرقل سير الوحدة وبأن تحقق الوحدة غايتها الأساسية لأن في ذلك دعماً للتوجه الديمقراطي من خلال تعزيز الحريات الإعلامية وإشاعتها. فالوحدة ستؤدي دوراً داعماً للربيع العربي وللحراك الشعبي في الأردن.

ومن الثابت أن الإعلاميين والحريات الإعلامية تتعرض في البلدان الشمولية والدكتاتورية إلى الانتهاك والاعتداء بشكل أوسع مما عليه الحال في الدول الديمقراطية أو الساعية إليها، لأن هذه الأخيرة تحرص على احترام الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين وتعزيزها، وذلك حرصاً منها على الديمقراطية واستدامتها. كما أن هذه الحريات والحقوق قد تكون أكثر عرضة للانتهاك في مراحل التحول الديمقراطي التي تمر بها البلدان العربية الآن.

يستخلص أن الجهود التي يبذلها مركز حماية وحرية الصحفيين لرصد انتهاكات حريات الإعلاميين وحقوقهم في الأردن تتقاطع مع المناخ العام في الأردن والإحساس بأهمية الديمقراطية في إدارة الشؤون العامة، وهي بالنتيجة ليست متعارضة مع البيئة القانونية، والسياسية والاجتماعية السائدة في الأردن، مما يعزز من فرص نجاحه وبلوغ أهدافه ومراميه.

3.5.1: ما هي الحقوق والحريات التي ترصدها وحدة "سند"

لا تغطي وحدة "سند" إلا الحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً لسائر الأشخاص بما في ذلك الإعلاميين والحريات الإعلامية. ولا تسعى إلى رصد الانتهاكات التي تطال هذه الحقوق والحريات إلا إذا كان سببها أو الباعث إليها ممارسة العمل الإعلامي. وبمعنى آخر، فان الحقوق والحريات المستهدفة بالرصد والتوثيق من جانب المركز في إطار وحدة "سند"، هي التي يجري الاعتداء عليها بمناسبة ممارسة الإعلاميين لأنشطتهم وعملهم. وتهدف الوحدة إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي تنال من الحقوق والحريات الآتية:

1.3.5.1: الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة

من الحقوق الأساسية التي يسعى مركز حماية وحرية الصحفيين إلى رصد الانتهاكات التي تقع عليها وتوثيقها الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

الإفلات من العقاب

ويقصد بالتعذيب أي سلوك سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، يلحق بالمعتدى عليه ألماً جسدياً، أو نفسياً أو عقلياً شديداً ويرتكبه، أو يسكت عليه أو يحض عليه شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لصالحه أو لحسابه أو باتفاق معه، ويستهدف المعتدي منه الحصول على معلومات، أو إقرار أو معاقبة المعتدى عليه على عمل اقترفه، أو تخويفه، أو إرغامه على سلوك أو التمييز ضده. فالتعذيب بهذا المعنى قد يقع من خلال ضرب إعلامي، أو احتجازه لمدة طويلة دون سند قانوني في ظروف سيئة، أو بتهديده بالاعتداء عليه جسدياً أو نفسياً أو على شخص ثالث يتصل به بقرابة ما، أو من خلال الامتناع عن تزويده بالطعام عند احتجازه أو حرمانه من النوم.

أما فيما يتعلق بالمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية، فهي خضوع الإعلامي إلى سلوك ما من شأنه أن يلحق به ألماً جسدياً، أو نفسياً أو عقلياً شديداً، ويصدر عن شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لحسابه أو بالاتفاق معه.

ويندرج ضمن المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية التهديد، أو الاحتجاز لأسباب غير معروفة أو التدخلات والضغوط التي من شأنها أن تلحق ألماً بالإعلامي.

أما المعاملة أو العقوبة المهينة، فتعني إلحاق الم جسدي، أو نفسي أو عقلي بإعلامي بهدف الحط من قدره، أو سمعته أو كرامته أمام نفسه، أو أمام الآخرين.

ومن المهم الإشارة إلى أن هناك انتهاكات مركبة تنطوي على تعذيب واحتجاز تعسفي في آن واحد، أو على معاملة لا إنسانية وحرمان من الحرية غير قانوني معاً.

2.3.5.1: الحق في الحرية الشخصية والأمان

تكفل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان حق كل إنسان بالحرية الشخصية والأمان، ويعد هذا الحق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز حرمان الإنسان منه إلا لسبب قانوني أو بشكل غير تعسفي. وقد يتخذ الحرمان من الحرية أكثر من شكل أو صورة، فقد يكون: قبضاً، أو توقيفاً، أو حبساً، وقد يكون حجراً للحرية دون أن يتوافر له أي وصف من الأوصاف المذكورة.

يقصد بالقبض حرمان الإنسان من حريته الشخصية وتقييدها لأغراض الاستدلال والتحقيق. ويتم القبض في العادة في إطار الاشتباه بارتكاب فعل جنائي، ويتم من قبل رجال الضابطة العدلية (الأمن العام) لأغراض جمع الأدلة والتحقيق في جريمة ما. وهو مشروط في القانون الأردني بأن لا يزيد عن (24) ساعة، ويجب أن يدعو إليه أساس معقول وينص القانون عليه.

أما التوقيف، فيعني احتجاز إنسان وتقييد حريته من قبل المدعي العام أو المحكمة في إطار الاشتباه بارتكاب هذا الشخص جريمة ما، أو في إطار محاكمته عن جرم أسند إليه ارتكابه. وفي الأحوال جميعها، يكون التوقيف مشروطاً بشروط أهمها: أن يكون منصوصاً عليه في القانون، وأن يتم وفقاً له، وأن يكون ضرورياً ومتناسباً مع الغاية التي شرع من أجلها وأن يخضع قرار التوقيف إلى إمكانية الطعن قضائياً به.أما الحبس، فيعني تقييد حرية فرد ما أو حرمانه منه بمقتضى عقوبة صادرة بحقه بقرار قضائي قطعي.

فالحرمان من الحرية يعد إجراء استثنائياً، ويجب أن لا يتم اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود، وعلى أساس شروط ومعايير شديدة الدقة ومحددة تحديداً وافياً. وأي تقييد للحرية الشخصية أو احتجاز للشخص في غير هذه الحالات، بالإضافة إلى حالات الحجر الصحي أو الحرمان من الحرية بسبب مرض نفسي أو عصبي لا بد أن يتوافر فيها الشروط المذكورة، يعد وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان حرماناً غير مشروع من الحرية.

فالحرمان غير القانوني من الحرية هو تقييد الحرية لسبب ليس منصوصاً عليه في القانون. أما الحرمان التعسفي من الحرية فهو تقييد الحرية عند عدم توافر أي شرط من شرطي الضرورة والتناسب. وفي كلا هاتين الحالتين، يعد حرمان الشخص من حريته محظوراً بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي. وينبغي التأكيد على أن حرمان الإعلامي من حريته بسبب يتعلق بممارسته لعمله يعد محظوراً في القانون الدولي سواء أكان قبضاً أم توقيفاً أم حبساً، لأن سلب الحرية مهما كانت مدته قصيرة بسبب ممارسته الحريات الإعلامية ليس مقبولاً بموجب القانون المذكور. فالإعلامي لا يجوز أن يتعرض البتة لأية صورة من صور الحرمان من الحرية أو الاحتجاز، أو بأي شكل كان أو لأية مدة ومهما كان المكان، بسبب عمل قام به أو مادة نشرها في سياق ممارسته لعمله ومباشرته للحريات الإعلامية.

3.3.5.1: حرية الرأي والتعبير

يعد الحق في حرية الرأي والتعبير من الحقوق الأساسية الملازمة لعمل الإعلاميين، فليس متصوراً أن يتمكن الإعلاميون من مباشرة أعمالهم وأنشطتهم على النحو المطلوب إذا لم

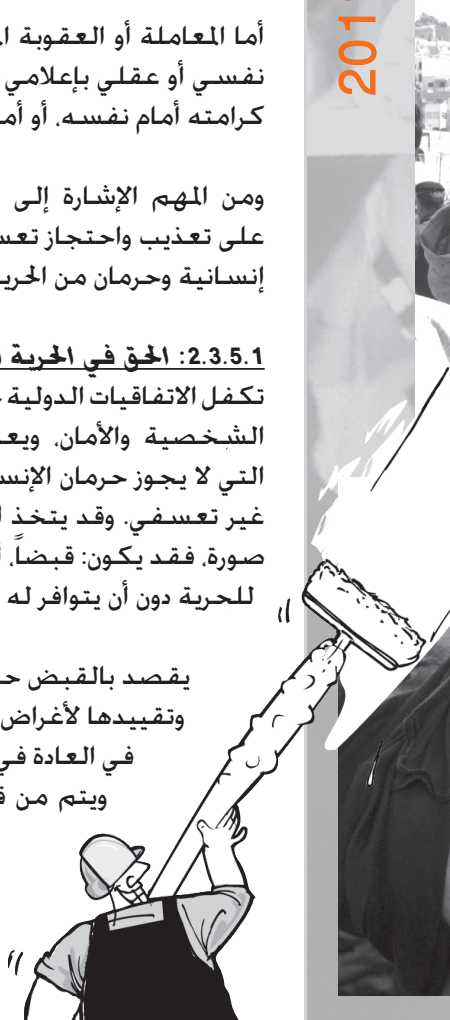

يكفل حقهم في حرية الرأي والتعبير ويعني الحق في حرية الرأي والتعبير في سياق العمل الإعلامي حرية المشتغلين في قطاع الإعلام بشتى أشكاله ووسائله بالإفصاح عن آرائهم وما تتوافر لهم من معلومات بحرية ودون أن تترتب عليهم أية تبعة من جراء ذلك.

كما أنه يشمل حقهم في التماس سائر ضروب المعلومات ونقلها، وتداولها وإشاعتها بحرية وانسيابية.

فالحق في حرية الرأي والتعبير يحمي المعلومات المتوافرة لدى الإعلاميين، ومصادرها وسائر وسائل التعبير عنها.

ومن الأشكال المألوفة لانتهاك حرية الإعلاميين في الرأي والتعبير: فرض الرقابة المسبقة، والمنع من النشر أو إذاعة أو عرض مادة ما، وحجب المواقع الالكترونية والمصادرة بعد الطبع، والخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية بسبب مادة منشورة، وعدم المساواة بين الإعلاميين أنفسهم أو بين الهيئات الإعلامية ذاتها، والتعرض لتهديد أو اعتداء بمناسبة نشر مادة إعلامية وإخضاع ممارسة العمل الإعلامي للحصول على ترخيص مسبق أو رفضه.

وقد لاحظ المركز في تقاريره السابقة، كما هو الحال في تقريره الحالي، أن هذه الانتهاكات قد تصدر من السلطات العامة، أو الهيئات الخاصة أو من أشخاص عاملين في وسائل الإعلام المختلفة كرؤساء التحرير. وقد أفضت الممارسة المتعلقة بعرقلة التمتع الفعلي بحرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام إلى بروز ظاهرة "التقييد الذاتي" أو الرقابة الذاتية، بحيث أضحى الإعلاميون يحددون مساحة الحرية الخاصة بهم في ضوء معرفتهم بالمسموح به وبالخطوط الحمراء التي لا يقبل تجاوزها لأسباب دينية، أو أمنية، أو سياسية، أو ثقافية أو اجتماعية، وهي ظاهرة تشكل تهديداً لحرية الإعلام، ويسعى مركز حماية وحرية الصحفيين إلى رصدها من خلال وحدة "سند" والوقوف على حقيقتها ومداها.

4.3.5.1: حق الحصول على المعلومات

يشكل حق الحصول على المعلومات أحد المكونات الرئيسية للحق في حرية الرأي والتعبير، فهذا الأخير يشمل بحسب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان حق التماس سائر ضروب المعلومات، بما في ذلك طبعاً المعلومات الموجودة تحت يد السلطات والهيئات العامة أو المتوافرة لهم.

تقوم فكرة حق الحصول على المعلومات على حق كل شخص بأن يحصل على المعلومات الموجودة لدى السلطات العامة لأن هذه الأخيرة مؤتمنة عليها، وهي - أي المعلومات - ليست ملكاً للدولة ولسلطاتها العامة ولكنها تحصلت عليها بحكم أنشطتها، ومهامها ووظائفها. وتقتضي حرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام والديمقراطية أن تكون هذه المعلومات متاحة للعموم وفق مبدأ الكشف الأقصى والعلني عنها. فينبغي أن يكون الوصول إلى هذه المعلومات والحصول عليها مكفولة في القانون والممارسة. ويتعين كذلك أن يكون للإعلاميين وضعاً خاصاً فيما يتعلق بهذه المسألة حتى يتمكنوا من ممارسة عملهم الرقابي على أكمل وجه، وحتى يتسنى لهم تعزيز الديمقراطية داخل الدولة.

وقد كفل القانون الأردني حق الحصول على المعلومات من خلال قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، الذي يشترط تقديم طلب للحصول على المعلومات إلى الهيئة المعنية به. ويتضمن تدابير محددة للطعن في قرار رفض الاستجابة للطلب. وبالرغم من أن القانون يتضمن هنات وثغرات عديدة، ويتعارض إلى حد كبير مع حق الحصول على المعلومات كما أقرت به اتفاقية حقوق الإنسان، ومع المعايير والمبادئ التي أعلنها مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير بشأنه، إلا أنه يتوجب على الإعلاميين الاطلاع عليه، وذلك لتقديم طلبات للحصول على معلومات وفقاً للأصول والإجراءات المدرجة فيه. فإذا كان القانون المذكور يشكل بحد ذاته انتهاكاً لحق الحصول على المعلومات، إلا أنه ينبغي أن يبادر الإعلاميون إلى تقديم طلبات للحصول على معلومات وفقاً لهذا القانون حتى يكون رصد الانتهاك الواقع على حق الحصول على المعلومات أيسر، وأكثر وضوحاً وتحديداً.

5.3.5.1: الحق في المحاكمة العادلة

من المسائل المستحدثة التي شرع مركز حماية وحرية الصحفيين في رصدها لأول مرة من خلال وحدة "سند" مدى احترام عناصر وركائز الحق في المحاكمة العادلة في القضايا المرفوعة ضد إعلاميين بشأن مواد إعلامية قاموا بنشرها أو بعرضها. فقد لاحظ المركز، وبالأخص وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين (ميلاد)، أن للأفكار والمفاهيم النمطية السائدة في ثقافة المجتمع الأردني دوراً في التأثير على القضاة والمحاكم، وفي أحكامهم الصادرة في هذه القضايا. فثمة موضوعات ذات صلة بالأدوار النمطية السائدة في المجتمع الأردني، أو بالمفاهيم والأفكار الاجتماعية والثقافية والتاريخية الموروثة التي إن تناولها الإعلاميون بالنقد في المواد التي يعدونها، قد

تؤدي في بعض الحالات إلى إقامة دعاوى ضدهم على أساس أنها تنتهك الأخلاق العامة أو النظام العام أو الآداب. وقد لاحظ المركز أن عدداً من القضاة يتعاطفون مع المشتكين على أساس أن الإعلامي المشتكى عليه قد تعدى السائد في ثقافة المجتمع الأردني، وهي مسألة تتعارض مع كل من: قرينة البراءة المفترضة، والمساواة بين جهة الاتهام وجهة الدفاع، والحق في النظر المنصف، والحياد في نظر الدعوى. وهي كلها من مكونات الحق في المحاكمة العادلة كما يكفله القانون الدولي والأردني. ويحرص القضاة في الأردن على احترامها وضمانها، ولكن بعضاً منهم قد يتأثر بالموروث الثقافي، والتاريخي والاجتماعي السائد في الأردن، وبالنتيجة يقف موقفاً متشدداً من الإعلاميين الذين يتناولون هذا الموروث بالنقد. علاوة على أن وصول ضحايا الانتهاكات الجسيمة إلى المحاكم يعد هو الآخر من العناصر الأساسية للحق في المحاكم العادلة

6.3.5.1: الحق في الخصوصية

تشمل قائمة الحقوق التي يقوم مركز حماية وحرية الصحفيين في رصد الانتهاكات الواقعة عليها وتوثيقها الحق في الخصوصية بما في ذلك الحق في حرمة الحياة الخاصة والعائلية. فقد يتعرض الإعلاميون إلى مداهمة مساكنهم أو أماكن عملهم سواء لتفتيشها لأي سبب آخر بمعرض ممارسة للعمل الإعلامي، وقد يتعرضون كذلك للنيل من سمعتهم أو سمعة أفراد أسرهم، أو للتشهير بهم والإعلان عن خصوصيات حياتهم الخاصة أو الأسرية. ومن الأمثلة على ذلك أن تقوم السلطات العامة بالكشف عن الأسرار الخاصة بأحد الإعلاميين أو بتهديده لمنعه من نشر مادة ما، وبصرف النظر عن كون هذا السلوك ينطوي على معاملة سيئة بالمعنى المحدد سابقاً، إلا أنه كذلك يشكل اعتداءً على حرمة حياته الخاصة.

فانتهاك الحق في حرمة الحياة الخاصة لا يجوز أن تتخذ الهيئات العاملة في القطاعين العام والخاص منه وسيلة لعرقلة أداء الإعلاميين لعملهم، أو أداة لتقييد الحرية الإعلامية والنيل منها. ولهذا السبب، قام المركز من خلال وحدة "سند" بإدخال هذا الحق ضمن الحقوق التي يرصدها انتهاكاً نظراً لأهمية احترامه وكفالته في تيسير التمتع الفعلي بالحرية الإعلامية وبحرية الرأي والتعبير من جانب الإعلاميين ووسائل الإعلام المختلفة.

7.3.5.1: الحق في الحياة

أضاف المركز في هذا العام لقائمة الحقوق التي يسعى إلى رصدها الحق في الحياة وما قد يتعرض له هذا الحق من تهديدات. وقد شرع المركز في هذا العام برصد هذا الحق وما يتصل به من انتهاكات عقب تزايد تهديد الإعلاميين بالقتل من قبل جهات مجهولة أو رسمية، وهي تهديدات تتزامن مع الحراك الشعبي وقيام الإعلاميين بتغطية فعاليات هذا الحراك. وليس المقصود في هذا السياق رصد حالات القتل التي قد تطال الإعلاميين، فهذا السلوك ليس معروفاً ألبتة في تعامل السلطات العامة في الأردن مع الإعلاميين ولكن المقصود من عملية رصد هذا الحق الوقوف على الحالات التي يتعرض فيها الإعلاميون للتهديد بالقتل بمناسبة أنشطة يقومون بها تدخل ضمن ممارستهم لنشاطهم الإعلامي.

ومن الملفت للانتباه أن عدداً من الإعلاميين تعرض هذا العام إلى التهديد بالقتل، ورغم ذلك لم يتم اتخاذ تدابير الحماية اللازمة من جانب السلطات العامة. ولهذا السبب فإن المركز في رصده لهذا الحق يسعى إلى تحديد مصادر هذا التهديد، وكيفية سلوك السلطات العامة إزاءه وجديتها في توفير الضمانات اللازمة لمنع وقوعه فعلاً.

2: المنهجية المتبعة في رصد الانتهاكات وتوثيقها

في عام 2010، قام مركز حماية وحرية الصحفيين بتحديث وتطوير الآلية والمنهجية المتبعة في مجال رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها. وقد اتبع المركز في العام 2011 منهجية مماثلة إلى حد كبير، خاصة بعد أن تبين للمركز أن المنهجية التي استحدثها العام الماضي ضمن برنامج "سند" كانت ناجحة، وساهمت بشكل ملموس في إيجاد إطار منهجي وعلمي متبصر لرصد الانتهاكات التي تقع على الحريات الإعلامية وتبويبها في ضوء مقاربة حقوقية تستند على الحقوق والحريات المعترف بها دولياً.

لقد اتخذت وحدة "سند" في رصدها للانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية في العام 2011 مصادر معلومات مختلفة ومتنوعة للحصول على المعلومات المتعلقة بهذه الانتهاكات وأهمها: استمارة خاصة بالشكاوى والانتهاكات جرى توزيعها على الإعلاميين للكشف عن ما لحقهم من انتهاكات، وكذلك البلاغات التي تردها والرصد الذاتي. بالإضافة طبعاً إلى استطلاع الرأي الذي يجريه المركز سنوياً بغية الوقوف

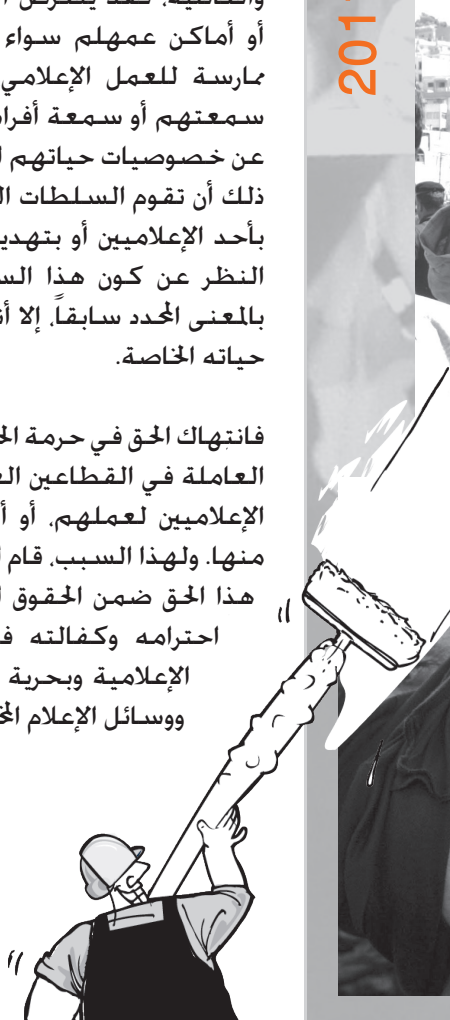

على حالة الحريات الإعلامية في الأردن. فوحدة "سند" تستمد معلوماتها الخاصة بانتهاكات الحريات الإعلامية والحقوق الإنسانية للإعلاميين من خلال الشكاوى أو البلاغات التي تقدم بها الإعلاميون الذين يتعرضون لانتهاك أو يزعمون تعرضهم لانتهاك مباشر أو من خلال الاتصال بهم من جانب المركز. ويعد البلاغ (المتضمن شكوى عادة) المصدر الأساسي والأهم. وقد قام المركز في هذا العام، وبالذات في الربع الأخير منه، بالعمل على استبدال نموذج استمارة المعلومات الذي كان يستخدمه في عملية جمع المعلومات وتلقي الشكاوى باستمارة المعلومات الخاصة بالشكاوى والانتهاكات وذلك لأنها أكثر سعة وشمولاً وتيسر عملية جمع المعلومات بصورة أدق، وأكثر دقة وتفصيلاً.

وسيتضمن هذا الجزء من التقرير عرضاً مفصلاً لموضوع الشكاوى وسبل جمع المعلومات المتعلقة بها في سياق رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين. كما سيتناول بالتفصيل المنهجية التي اتبعها المركز في عام 2011 للتعامل مع البلاغات والحالات التي قام برصدها وتحليلها.

1.2: مفهوم الشكاوى وطرق تقديمها إلى المركز

يقصد بالشكوى في سياق رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين ادعاء من جانب شخص يمارس عملاً إعلامياً بصرف النظر عن وضعه النقابي، يزعم فيه أن حقوقه الإنسانية أو حرياته الإعلامية قد انتهكت في موقف معين، أياً كان مصدر هذا الانتهاك أو الجهة المسؤولة عنها وسواء صدر عن شخص رسمي أم عادي.

فالشكاوى التي يستقبلها مركز حماية وحرية الصحفيين قد تأخذ شكل طلب، أو التماس، أو مراسلة، أو اتصال هاتفي أو تعبئة البلاغ التفصيلي المعد من المركز لهذه الغاية. ولا يشترط في الشكاوى التي يتابعها المركز أن تكون مكتوبة، إذ يستقبل المركز سائر أشكال وضروب الشكاوى سواء أكانت مكتوبة أم شفهية، شريطة أن تتوافر فيها الشروط والمحددات التي وضعها المركز لقبولها ومتابعتها. فقد يتلقى المركز الشكاوى من خلال الهاتف، أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني أو من خلال تعبئة الاستمارة (البلاغ) الذي أعده المركز لهذه الغاية.

لقد حرص المركز على تنويع مصادر حصوله على الشكاوى ورصده للانتهاكات، فأقر العمل بجملة من الأدوات التي تيسر له رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها، ويمكن تعريف هذه الأدوات على النحو الآتي:

أ) البلاغ: هو إخبار يقدمه إعلامي أو أكثر إلى المركز بأية وسيلة وبصرف النظر عن شكل هذه الوسيلة، ويتعلق بتعرضه هو أو أي إعلامي آخر لمشكلة تمس الحقوق الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي ولكنها لا تتضمن شكوى من جانب مقدمها وإنما مجرد الإخطار بوقوع مشكلة أو انتهاك. وقد يحصل المركز على البلاغ من خلال استمارة المعلومات أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو أية وسيلة أخرى. وأسوة باستمارة المعلومات، ينطوي البلاغ في العادة على شكوى بشأن انتهاك للحريات الإعلامية أو حقوق الإعلاميين.

ب) استمارة الشكوى: هي استمارة أعدها المركز بهدف الحصول على معلومات بشأن ما تعرض له إعلامي أو أكثر من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي. وتشكل أحد أهم أدوات المركز في عملية رصد الانتهاكات. وفي أغلب الأحيان تتضمن هذه الاستمارة شكوى تتعلق بانتهاك أحد الحقوق الإنسانية للإعلاميين أو الحريات الإعلامية أو أكثر. ومن السمات المميزة للشكوى أن يقوم الإعلامي المتضرر مباشرة من الانتهاك بتعبئتها ذاتياً ومن تلقاء نفسه ليعرض ما تعرض له من مشكلات.

ج) رصد حالة: هي عملية يباشرها المركز من تلقاء ذاته بهدف التوصل إلى معلومات حول ما لحق بالإعلاميين من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لنشاطهم الإعلامي، وقد تتم من خلال متابعة سائر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء والإلكتروني. وما يميز هذه الأداة أن المركز يتحرك فيها ذاتياً وليس بناءً على معلومات وردته من آخرين بشأن مشكلة بذاتها.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المركز بات يدرك بحكم التجربة والممارسة العملية أنه يتوجب أن يضبط مفهوم كل مصدر من المصادر سالفة الذكر بدقة شديدة، وأن يحدد العناصر المميزة لكل منها حتى لا تختلط ببعضها البعض. وسيسعى المركز في العام القادم إلى إيجاد إطار أكثر تبسيطا يضم هذه المصادر ويسهم بضبط مفهوم كل منها بدقة شديدة.

الإفلات من العقاب

2.2: شكل استمارة الشكوى أو البلاغ ومضمونها

بذل المركز في عام 2011 جهداً معقولاً لتطوير استمارة الشكوى أو البلاغ. ففي العام الماضي كان يلجأ إلى استمارة معلومات موجزة لجمع المعلومات وإلى توزيع استمارة خاصة بالانتهاكات .وقد قام المركز في هذا العام بتطوير مضمونها من خلال استبدالها باستمارة الانتهاكات بعد إجراء التعديلات اللازمة. وعلى أي حال، فقد حرص المركز كذلك على أن يكون بنيان استمارة المعلومات المتعلقة بشكوى أو ببلاغ بصفتها وسيلة للحصول على بلاغات عن انتهاكات أو شكاوى، متطابقاً إلى حد كبير مع نموذج الشكاوى المعتمدة من قبل الهيئات التعاهدية المعنية بالرقابة على اتفاقيات حقوق الإنسان وأجهزة الأمم المتحدة الرقابية العاملة في هذا المجال والسمة الأبرز لنموذج استمارة المعلومات التي اعتمدها المركز في هذا العام أنها لا تقتصر على البينات والمعلومات الأساسية الواجب توافرها لتكون قابلة للفحص والتحليل والمتابعة فحسب ولكنها تتضمن كذلك توضيحاً لسائر المراحل التي تمر بها عملية تحليل الاستمارة في المركز. وقد تضمنت الاستمارة بيانات شكلية متعلقة بمقبولية الشكوى الواردة في الاستمارة ومعلومات وأسئلة تنصب حول جوهر المشكلة.

أما فيما يتعلق بالبيانات الشكلية التي ينبغي توافرها في الاستمارة، فيمكن إيجازها كالآتي:

أ) معلومات خاصة بالمركز من قبيل اسم الراصد الذي استقبلها والذي عبئت بمعرفته، ورقم الاستمارة، وتاريخها وكيفية تقديمها.

ب) معلومات تخص مقدم البلاغ الوارد في الاستمارة من قبيل اسمه، والمؤسسة الإعلامية التي يعمل بها وطبيعتها، ومسماه الوظيفي وعنوانه وصفته في البلاغ. وإن لم يكن مقدم البلاغ الوارد في الاستمارة هو الضحية نفسه فينبغي أن يذكر صلته بالضحية.

ج) معلومات خاصة بالضحية عندما يكون مقدم البلاغ الوارد في الاستمارة شخص آخر غير الضحية، وهي تشمل اسم الضحية ومهنته وعنوانه.

د) معلومات عن الانتهاك المزعوم بما في ذلك أية وثائق تعزز الشكوى أو الزعم وتيسر إثباتها.

هـ) الغاية التي يرجو مقدم البلاغ تحقيقها من وراء تعبئة الاستمارة مثل ملاحقة الجناة ومساءلتهم قضائياً، أو حماية الإعلاميين أو الردع أو توثيق الانتهاك.

و) توقيع مقدم البلاغ في حالة تقديمه مباشرة من جانبه.

أما فيما يتعلق بالبيانات المتعلقة بجوهر الشكوى أو الانتهاك المدرج في استمارة المعلومات، فقد اقتصر المركز على الإشارة إلى الانتهاكات الآتية:

أ) التهديد.
ب) الاستدعاء الأمني.
ج) الحرمان من الحرية.
د) التحقيق الأمني.
هـ) حجب الموقع.
و) المنع من البث.
ز) الاعتداء الجسدي.
ح) القدح والذم والتشهير.

وقد استبعد المركز في هذا العام كلاً من حجب المعلومات والرقابة المسبقة من المحاور المشمولة باستمارة المعلومات، فاقتصر على المحاور السابقة. ويعود السبب وراء استبعاد هذين الانتهاكين من الاستمارة إلى أن تجربة السنوات الماضية دلت بشكل قاطع على تعذر إثبات حجب المعلومات والرقابة المسبقة في ضوء الممارسة الفعلية للإعلاميين، فالسواد الأعظم منهم ليس على معرفة بوجود قانون ضمان الحصول على المعلومات، وليس لديه الإلمام الكافي بالآلية الواجب اتباعها وفقاً لهذا القانون لطلب المعلومة. وقد كشفت الممارسة العملية للإعلاميين على أنهم يعتقدون أن المعلومة حجبت عنهم بمجرد الطلب شفوياً لها من الجهة المعنية وعدم استجابتها للطلب. وظهر من استمارات المعلومات وأقوال الإعلاميين أنفسهم ندرة الحالات التي تقدم فيها الإعلاميون بطلب رسمي حسب الأصول للحصول على معلومات. ولهذا السبب، فإن إدراج بند في الاستمارة حول حجب المعلومة لن يقدم كثيراً لعملية الرصد والتوثيق بسبب عدم طلب المعلومة حسب الأصول على الأغلب.

أما فيما يخص استبعاد الرقابة المسبقة من الاستمارة، فإن السبب يتمثل في صعوبة إثبات مسألة الرقابة المسبقة، خاصة وأن التجربة دلت على أن الرقابة المسبقة تمارسها في معظم الأحيان إدارة الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية بشكل

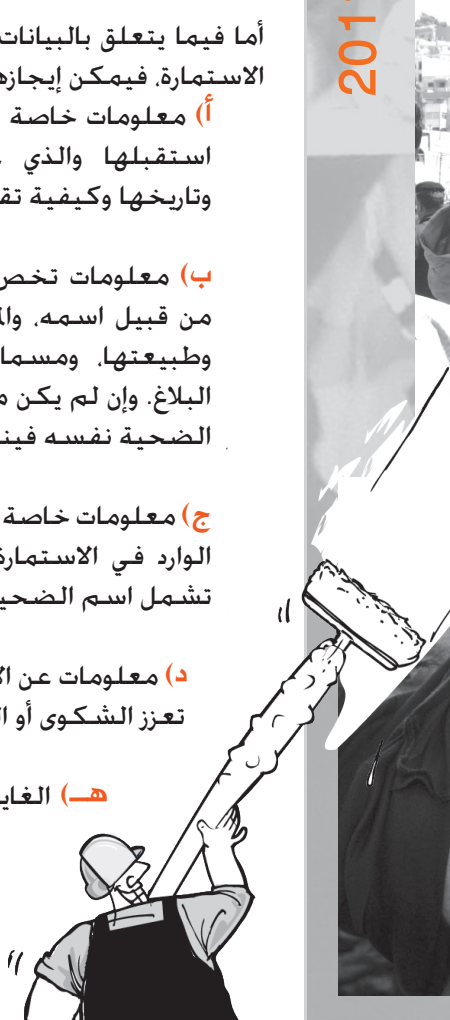

الشكاوى والانتهاكات

شفوي أو داخلي، ويصعب بالفعل التحقق من وقوعها. فضلاً عن أن الإعلاميين لا يتحرون إيجاد أدلة عليها، فيكتفون بالمنع الشفوي ولا يسعون إلى الحصول على رفض مكتوب. وأحياناً لا يقاومون الرقابة المسبقة التي قد تتخذ شكل نصيحة لأسباب مختلفة. كما أن المنع من النشر لأسباب غير مهنية من الصعب إثباته لتداخله أحياناً مع المعايير المهنية والسلطة التقديرية لرؤساء ومدراء التحرير.

وقد قام المركز بعقد جلسة للعصف الذهني بتاريخ 14/1/2012 ضمت عدداً من الإعلاميين، ومدراء التحرير وحقوقيين لبحث موضوعي حجب المعلومات والرقابة المسبقة بهدف الوقوف على الواقع الفعلي لهذين الانتهاكين وكيفية التعامل معهما، وسيتم عرض أهم ما جرى التوصل إليه لاحقاً في الجزء المخصص للانتهاكات.

وبالرغم من تنوع وتعدد المحاور أو الانتهاكات التي جرى إدراجها ضمن استمارة المعلومات، إلا أن المتعلقة بهذه الانتهاكات كانت متشابهة ومشتركة إلى حد كبير. فقد تمثلت هذه الأسئلة بتحديد المشكلة التي اعترضت الإعلامي، وكيف وقعت، وأسباب وقوعها، والجهة المسؤولة عنها، وتاريخ وقوعها ووقته، ومكانها، وهل تقدم بشكوى لأية جهة غير مركز حماية وحرية الصحفيين، وما هو دافعه من وراء اللجوء إلى المركز؟، بالإضافة طبعاً إلى اسمه، وطبيعة عمله والمؤسسة التي يعمل بها.

ونستطيع القول بأن الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة بخصوص كل انتهاك من الانتهاكات المدرجة فيها شاملة، ومفصلة ودقيقة. وهي تساهم بالكشف عن مجمل الظروف والبيانات المتعلقة بالمشكلة. ولكن العيب الأساسي الذي قد يقلل من فعاليتها يتمثل في طول المدة الفاصلة على الأغلب بين الانتهاك وبين تعبئة الاستمارة من قبل الإعلاميين الذين يتأخرون في كثير من الحالات بمراجعة المركز بعد وقوع المشكلة، الأمر الذي يجعل عرضه للمشكلة وإجابته على الأسئلة عامة وأقل دقة وتحديداً. وإن لاحظ المركز في هذا العام أن الإعلاميين بادروا إلى مراجعة المركز وتعبئة الاستمارة في وقت قصير بالنسبة للانتهاكات الجسيمة أو واسعة النطاق.

ومن المسائل المهمة عند تقديم الشكوى أن يسعى مقدمها إلى إرفاق أكبر عدد ممكن من الوثائق والمستندات التي تعزز شكواه وتشتمل هذه الوثائق عادة على:

أ) أية شكوى أخرى جرى تقديمها إلى هيئات رسمية أو غير حكومية تتعلق بالانتهاك المزعوم.

ب) أي حكم قضائي، أو قرار إداري أو قرار بعدم الاختصاص بنظر قضية ما تتعلق بالانتهاك المزعوم.

ج) أسماء الشهود الذين شهدوا الوقائع المذكورة في الشكوى.

د) التقارير الطبية.

هـ) صور فوتوغرافية أو غيرها ذات صلة بموضوع الشكوى.

و) تقارير وسائل الإعلام المتعلقة بموضوع الشكوى.

وتتم عملية تعبئة استمارة المعلومات عادة بإشراف راصدين يعملون داخل المركز أو مباشرة من قبل مقدم الشكوى أو الضحية. كما دأب المركز على إرسال راصدين جرى تدريبهم إلى الهيئات والمؤسسات الإعلامية المختلفة بغية توزيع استمارات المعلومات على العاملين فيها وتعبئتها من جانبهم. ومن السبل الأخرى التي استعان بها المركز بغية تسهيل استقبال الشكاوى، قيام الراصدين العاملين في المركز بالاتصال مع الإعلاميين عبر الهاتف وسؤالهم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها في عام 2011 وتعبئة استمارة المعلومات بذلك.

كما قام المركز بعملية رصد ذاتي للانتهاكات والمشكلات الواقعة على الإعلاميين في العام 2011، والتي جرى نشر تقارير بشأنها في وسائل الإعلام المختلفة، أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة أو التي تبنت الحكومة بخصوصها مواقف وتصريحات معينة. فقام المركز بفحص الحالات المرصودة ذاتياً، وعمل بعد ذلك على الاتصال بالإعلاميين الذين توافر لديهم أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بجدية حالاتهم بغية الطلب إليهم تقديم شكوى بشأن الانتهاك المرصود من جانب المركز.

وعلى أي حال، فإن الشكوى بحد ذاتها ليست دليلاً على وقوع الانتهاك إلا إذا استندت على أدلة وتحليل يثبتان ما جاء فيها. ولهذا السبب قام المركز في هذا العام بالحفاظ على آليته التي استحدثها في العام الماضي لفحص الشكاوى، وتحليلها

وتبويبها والمستندة على التحليل العلمي والمنهجي.

كما لجأ المركز في هذا العام إلى أسلوب جديد لجمع المعلومات بالنسبة لبعض الانتهاكات التي أثبتت التجربة صعوبة إقامة الدليل عليها من قبيل الرقابة المسبقة. إضافة إلى مشكلات أخرى دل الواقع على عدم إحاطة الإعلاميين بجوانبها وأبعادها القانونية من قبيل حجب المعلومات وعدم الوصول إلى العدالة. وتمثل هذا الأسلوب بعقد جلسات عمل مركزة (Focus Group) تضم إعلاميين وحقوقيين وتسعى إلى تقديم إجابات محددة حول أسئلة تتعلق بالمشكلات المذكورة، وذلك بهدف تشكيل اتجاهات أولية بشأنها تتيح المجال مستقبلاً لتطوير آليات للتعامل معها ورصدها وتوثيقها.

وتميز العام 2011 بوقوع عدد من حالات الاعتداء على الحقوق الإنسانية للإعلاميين وحرياتهم الإعلامية التي تتصف بالمنهجية أو سعة النطاق والجسامة. وهي انتهاكات واضحة وثابتة سواء أكان هناك شكاوى بشأنها أم لا. وقد سعى المركز إلى فهم أنساقها وسياقاتها، وتحليلها وتوثيقها بشكل منهجي، وعلمي ووفقاً لمقاربة حقوقية متكاملة.

الإعتداء على الزميل خليل مزرعازي

3.2: نموذج استمارة المعلومات الخاصة برصد الانتهاكات وتوثيقها

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

نموذج بلاغ
عن المشكلات التي واجهت الصحفيين عام 2011

1. معلومات الراصد (خاص بالمركز)			
إسم متلقي البلاغ		بواسطة	اليد ☐ الهاتف ☐ بريد إلكتروني ☐
رقم الإستمارة		التاريخ	

2. معلومات مقدم البلاغ					
الإسم الكامل:	.....				
الإسم باللغة الإنجليزية:	.....				
المؤسسة الإعلامية:	.....				
طبيعة المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها:	صحيفة يومية ☐ صحيفة أسبوعية ☐ تلفزيون ☐ وكالة أنباء ☐ موقع الكتروني ☐ إذاعة ☐ أخرى أذكرها:.....				
المسمى الوظيفي:	.....				
العنوان:	.....				
هاتف العمل:	.....	الفاكس:	.....	الموبايل:	.....
البريد الالكتروني:	.....	هاتف المنزل:	.....		
صفته في البلاغ	ممثل ضحية ☐ شخص أو مجموعة أشخاص أو منظمة لديها أدلة موثوقة حول الانتهاك ☐ صفة أخرى:				

3. معلومات خاصة بضحية الانتهاك :	
الإسم	.....
المهنة	.....
العنوان الحالي	.....

4. المعلومات عن المشكلة						
هل تعرضت لأي من المشكلات التالية:	اعتقال ☐	توقيف ☐	حبس ☐			
	فصل تعسفي ☐	نقل تعسفي ☐	تهديد ☐			
	إعتداء بالضرب ☐	مضايقة ☐	مصادرة بعد الطبع ☐			
	حجز حرية ☐	رفض ترخيص ☐	رقابة مسبقة ☐			
	حجب موقع ☐	حجب معلومات ☐	منع تغطية ☐			
	الذم والقدح ☐		الحض على الكراهية والعداوة ☐			
	أخرى					
ملخص عن المشكلة	.....					
تاريخ وقوعها	.....	مكان وقوعها	.....			
الجهة المسؤولة	.....					
الوثائق المرفقة	تقرير طبي ☐	شكوى ☐	خبر صحفي ☐			
	وثائق أخرى،اذكرها:.....					

5. بيانات حول الحادثة:			
شهود ☐	تقرير طبي ☐	خبر صحفي ☐	
تصوير فيديو ☐	تصريحات رسمية ☐	شكوى ☐	
أخرى، أذكرها			

6. الغاية من تقديم البلاغ (الهدف المتوخى):		
ملاحقة الجناة ومساءلتهم قضائياً ☐	وقف الانتهاكات في المستقبل ☐	
حماية الإعلاميين ☐	توثيق الانتهاك ☐	
أخرى، أذكرها		

7. الوقائع (وصف الواقعة حسب مقدم البلاغ):

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

توقيع مقدم البلاغ: .....

الإفلات من العقاب

4.2: النظر في الشكاوى وتحليلها

حرص المركز في عام 2011 على أن يجري النظر في الشكاوى، وفحصها وتحليلها على أساس علمي ومنهجي متبصر، وذلك لأن الهدف الأساسي من وراء وحدة "سند" هو رصد الانتهاكات بمعناها الفني الدقيق، وتوثيقها حسب الأصول ووفقا للحقوق الإنسانية المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتستند على النظر في الشكاوى، وفحصها وتحليلها على مراحل متعددة، فهي تخضع ابتداءً إلى مراجعة قانونية، ثم يجري مراجعتها مراجعة علمية شمولية. وفي الحالتين، تخضع الشكوى لفحص مقبوليتها وتوافر الشروط الشكلية لصحتها، فإن ثبت أن الشكوى مقبولة من حيث الشكل، يتم فحص أساسها، أو موضوعها، وبالنتيجة فإنها قد تكون منطوية بالفعل على انتهاك للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين أو لا تكون، ويمكن إيجاز عملية النظر في الشكاوى التي يتلقاها المركز أو الحالات التي يقوم برصدها على النحو الآتي:

1.4.2: المراجعة القانونية

تخضع الشكوى عقب استلامها من المركز إلى مراجعة قانونية من جانب فريق من المحامين المتعاونين مع المركز والعاملين ضمن وحدة "سند".

لقد قام كل من المحامي خالد خليفات (مدير وحدة سند) والمحامي مروان سالم بدراسة سائر الشكاوى والحالات التي استقبلها ورصدها المركز، وقد اتخذوا من أحكام القانون الأردني النافذة أساسا لدراستهم للشكاوى. وتنبع أهمية المراجعة القانونية من أن الشكوى بحكم طبيعتها ومضمونها ذات أبعاد قانونية، فهي عبارة عن ادعاء أو إخطار بمظلمة، الأمر الذي يستدعي دراستها دراسة قانونية، فإن كان للشكوى بانتهاك سياق سوسيولوجي، ومعرفي وسياسي ونفسي، إلا أنها في الأساسي تدور وجوداً وعدماً مع وجود انتهاك الحق أو الحرية، أي أنها تتعلق بحكم موضوعها باعتداء على نص قانوني أو أكثر. فالحقوق والحريات الإنسانية والإعلامية يعترف بها من خلال القانون، وتحمى كذلك بوساطته، ولهذا السبب فإن أهم فحص لأية شكوى هو الفحص القانوني لها.

لقد دأب المحاميان اللذان راجعا مختلف الشكاوى والبلاغات التي استقبلها المركز في عام 2011، على التأكد من توافر البيانات الأساسية للقول بأن بلاغاً ما يعد شكوى، ولهذا السبب تجرى المحاميان توافر الشروط الشكلية في الشكوى من قبيل السبب، والأساس القانوني، وعدم مجهولية المصدر، وارتباط الشكوى بإعلامي وبعمل إعلامي على وجه التحديد. ولا يشترط لصحة الشكوى شكلا أن يقدمها الضحية ذاته، فقد حرص المركز على توسيع دائرة استقبال الشكاوى واكتفى بأن يوضح مقدم البلاغ عندما لا يكون هو ذاته الضحية، صفته في الشكوى والصلة التي تربطه بالضحية، وكيفية اطلاعه على الواقعة.

وبعد قيام الزميلان المحاميان بفحص هذه البيانات، فإنهما ينظران كفاية المعلومات المدرجة في الشكوى لإعطاء رأي قانوني فيها، فإذا تبين لهما أن المعلومات ليست كافية وأنه ينبغي استكمال معلومات محددة، فإنهما يقومان بصياغة استفسارات وأسئلة معينة ليصار إلى استكمالها من جانب الراصدين الإعلاميين أو الباحثين، وهذا ما جرى فعلاً.

أما في الحالات التي استقر فيها رأي المحامين على كفاية المعلومات والبيانات الواردة في الشكوى، فقد قاما بالنظر في أساس الشكوى وموضوعها بغية تحديد مدى وجود انتهاك من عدمه، وتحديد طبيعته ووصفه إن وجد فإذا توصل المحامون إلى أن الشكوى أو الحالة لا تتضمن انتهاكا في ضوء المعلومات المتاحة أو أحكام القانون الأردني النافذة، فإنهما يوصيان بحفظ الشكوى وعدم الاستمرار في متابعتها، أي أن المراجعة القانونية أفضت إلى توصية بحفظ القضية في الحالات التي يختلف فيها شروط من شروط صحتها، أو عندما لا يكون لها أساس، أو عندما لا تنطوي فعلا على مخالفة لأحكام القانون، أو عند عدم كفاية الأدلة على وقوعها أو لكونها عامة وغير محددة بوقائع بعينها.

أما بالنسبة للشكاوى أو الحالات التي ثبت فيها للمحاميين أن هناك انتهاكا واضحا ومدعوماً بأدلة، فإنهما كانا يقومان بتكييف الانتهاك وتحديد وصفه القانوني وطبيعته في ضوء أحكام القوانين الأردنية النافذة.

ولاحظ المركز أن المراجعة القانونية أدت دوراً كبيراً في فهم الشكاوى والحالات التي تلقاها المركز أو رصدها، وفي الكشف عن أبعادها القانونية بدقة، علاوة على أن هذه المراجعة أماطت اللثام عن عدد من النواقص التي سيسعى المركز في الأعوام القادمة إلى تداركها وإيجاد حلول سريعة وجذرية

لها. وأهمها وجوب مأسسة المراجعة القانونية، واستدامتها والعمل على تطويرها بشكل مستمر. وقبل ذلك كله الرصد والمتابعة أولاً بأول لحالات الانتهاك التي يتعرض لها الإعلاميون حتى لا يترددون في الإبلاغ عن التفاصيل وحتى لا تضيع الأدلة مع الأيام.

2.4.2: المراجعة العلمية

لم يكتف المركز بمراجعة الشكاوى والحالات المرصودة مراجعة قانونية فحسب، ولكنه أضاف للمراجعة القانونية للشكاوى مرحلة أخرى مهمة وهي مراجعتها مراجعة علمية من خلال خبير في قضايا حقوق الإنسان والحماية الدولية لها. وقد أسند المركز هذه المهمة إلى الدكتور محمد الموسى (مستشار وحدة سند) ليقوم بمراجعة الشكاوى وفحصها بشكل علمي ومنهجي متبصر.

أما بالنسبة إلى الأسباب التي حدت بمركز حماية وحرية الصحفيين إلى إخضاع الشكاوى والحالات الأخرى التي يرصدها لمراجعة علمية، فتتمثل في قناعة المركز بأن عملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها هي عملية علمية وواعية وأنها كذلك عملية معقدة تستوجب فهما علميا ومنهجيا لمختلف الجوانب المتعلقة بعملية الرصد والتوثيق.

كما تنبع أهمية المراجعة العلمية كذلك في أن دراسة الشكاوى وتحليلها قانونياً في ضوء أحكام القانون الأردني ليس كافيا، ويتوجب فحصها كذلك من خلال التزامات الأردن الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الإعلامية. فأحكام القانون الدولي التي يلتزم بها الأردن تشكل المرجعية الأولى والأسمى للقول بأن هذه الالتزامات الدولية تشكل حداً أدنى لا يجوز النزول عنه، وتسمو عند تعارضها مع القوانين الأردنية. فقد يتوصل الزملاء المحامين في مراجعتهم القانونية إلى أن الشكوى لا تتضمن انتهاكا في ضوء أحكام القانون الأردني، ولكنها لا تكون كذلك بالنظر لالتزامات الأردن الناشئة عن القانون الدولي، وهذه الأخيرة هي الأساس. علاوة على أن الهيئات الرقابية الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات الإعلامية تحدد مواقفها بالنسبة للأردن في ضوء التزاماته الدولية وليس على أساس أحكام قانونه الوطني.

ويضاف إلى ما سبق أن المراجعة العلمية للشكاوى تشكل مرحلة تالية للمراجعة القانونية، وتكون أكثر شمولية علاوة على كونها تمثل مرحلة أخرى مكملة للمراجعة القانونية، وتوفر إطاراً معرفياً ومنهجياً من شأنه أن يجعل عملية النظر في الشكوى ودراستها أكثر مصداقية، وبالأخص فيما يتعلق بالاستقصاء وجمع الأدلة في مجال حقوق الإنسان، وتحديد طبيعة الانتهاكات في ضوء اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة والمعايير الدولية المعمول بها.

أما فيما يتعلق بالشكاوى التي استقبلها المركز في عام 2011، فقد خضعت إلى مراجعة علمية دقيقة بالمعنى المذكور، فبعد أن قام المحامون بمراجعة الشكاوى مراجعة قانونية، أحيلت إلى الدكتور الموسى ليقوم بفحصها ودراستها في ضوء الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية ذات الصلة بالحريات الإعلامية. وقد راجع الدكتور الموسى هذه الشكاوى بغية تحديد النواقص التي كانت تعتري بعضها، أي أن المراجعة العلمية تناولت مسألة الجمع الدقيق للمعلومات وتقصي الحقائق وفقاً للأساليب والأصول المتبعة في مجال رصد حقوق الإنسان وكانت الغاية الأساسية في هذا السياق هي محاولة البحث عن أدلة ومعلومات ذات مصداقية حتى يكون بالإمكان القول بوجود انتهاك فبمجرد قيام أدلة على وجود الانتهاك من شأنه أن ينقل عبء الإثبات على الجهات التي صدر عنها الانتهاك لتثبت خلاف ذلك.

فإذا ثبت بنتيجة المراجعة العلمية أن البيانات المدرجة في الشكوى ليست كافية أو أن هناك بعض الجوانب التي يتعين جمع بيانات ومعلومات بشأنها، تعاد الشكوى إلى الراصدين ليقوموا باستكمال البيانات المطلوبة.

أما إذا كشفت المراجعة العلمية عن كفاية الأدلة والمعلومات الواردة في الشكوى، أو عدم وجود تناقض بين مختلف البيانات المدرجة فيها وتوافر سائر شروط صحة الشكوى تتم المراجعة العلمية لأساس الشكوى أو موضوعها في ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ المعتمدة دولياً في مجال الحريات العلمية.

وقد أفضت المراجعة العلمية للشكاوى إلى ضبط عمليتي حفظ الشكاوى أو السير بها والنظر في أساسها وموضوعها. فإذا توصلت المراجعة العلمية إلى أن الشكوى لا أساس لها، أو أنها تفتقر لشروط صحتها كأن تكون شخصية لا مهنية أو أن إمكانية الحصول على أدلة بشأنها متعذرة في ضوء اعتبارات معينة من قبيل زوال الأدلة بسبب التأخر في تقديمها، أو لأن المعلومات المتوافرة لدى مقدمها محدودة لأنه أهمل في توثيق البيانات الأساسية والظروف المحيطة بها، فإن

حفظ الشكوى وعدم متابعة السير بها هو الحل الذي جرى العمل به. وقد تأثرت المراجعة العلمية شأنها في ذلك شأنه المراجعة القانونية، بقصر المدة المتاحة لاستكمال البينات وللقيام بعملية واسعة لجمع الأدلة.

أما في الحالات التي توصلت فيها المراجعة العلمية إلى كفاية المعلومات، أو معقولية الأدلة المتاحة أو موثوقيتها فقد شملت هذه المراجعة بحث أساس الشكوى أو موضوعها وقد تمت هذه العلمية انطلاقا من التزامات الأردن الدولية في مجال حقوق الإنسان لأنها المرجعية الأولى والأخيرة التي يتعين على أساسها تحديد وجود انتهاك من عدمه.

ولم تتطابق كل من المراجعة القانونية والعلمية للشكاوى دائما، فثمة حالات كان هناك اختلاف واضح بينهما، وكان مرده أساساً لوجود اختلاف بين أحكام القانون الأردني النافذة والأحكام الناظمة للحقوق المشمولة بالشكوى المعمول بها في القانون الدولي. وفي بعض الحالات كان هناك تباين بين عمليتي كفاية الأدلة والمعلومات الواردة في الشكوى للقول بأن الشكوى تنطوي فعلاً على انتهاك أو أنها ليست كذلك. وهذا التباين طبيعي، وذلك لأن المراجعة القانونية كانت تستلهم قواعد الإثبات المعمول بها في القانون الوطني لأغراض إثبات الدعوى أمام القضاء، بينما اتخذت المراجعة العلمية من إجراءات الاستقصاء وجمع الأدلة المعمول بها في مجال حقوق الإنسان، والتي تتسم بالمرونة وبقدر من السعة لا يتوافر لتلك المطبقة في مجال الإثبات في القوانين الوطنية.

وعلى أي حال، جرى التنسيق بين المحامين الذين عهد إليهم القيام بالمراجعة القانونية والخبير الموكول إليه مهمة المراجعة العلمية في الشكاوى التي لم تكن محل اتفاق أو توافق بين الفريقين بغية التوصل إلى حل مشترك يستجيب للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الإعلامية.

وكانت ثمرة العمل المشترك تحديد واقع الشكاوى والانتهاكات في العام 2011 على النحو الذي سيرد لاحقاً، وكان للتعاون الوثيق في المراجعة القانونية والعلمية أثر ملموس على تحديد الأسس التي سيتم النظر في الشكاوى وتحليلها، بالاستناد عليها، وتوثيق الانتهاكات التي ثبتت أو قامت أدلة قوية على وقوعها، كما كان له كذلك دور مهم في تحديد الشروط الشكلية لمقبولية الشكوى أو صحتها شكلاً.

3.4.2: الشروط الشكلية لصحة الشكاوى

إن مركز حماية وحرية الصحفيين لا يتلقى الشكاوى جميعها التي تخص الإعلاميين في الأردن، فالمركز لا يُعْنى بسائر الشكاوى والحالات المتعلقة بانتهاك حقوق الإعلاميين، والتركيز ينحصر بالشكاوى والحالات التي تتعلق بانتهاك الحقوق الإنسانية للإعلاميين وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي. وقد اتبع المركز في العام 2011 النهج ذاته، لأن مهمته الأساسية تتمثل في حماية الإعلاميين والدفاع عن الحريات الإعلامية ذات الصلة بالعمل المهني الإعلامي، ولا يدخل ضمن صلاحياته رصد انتهاكات الحقوق المالية أو العمالية للإعلاميين إلا إذا كانت متعلقة بعملهم الإعلامي وحرياتهم، فالمركز ليس معنيا بمطالبة حقوقية لأحد الإعلاميين بسبب عدم قيام مؤسسته بدفع أجره الشهري له، ولكنه معني بفصل هذا الإعلامي تعسفا من عمله بسبب مواقف سياسية أو فكرية يتبناها في عمله ويعبر عنها.

فالشرط الأول الذي حرص المركز في عام 2011 على استمرار المحافظة عليه هو الشرط المتعلق بانتهاك حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية بمناسبة ممارسة لعملهم حصراً، ولهذا السبب فإن سائر الشكاوى التي استقبلها المركز في عام 2011، والمتعلقة بالمطالبات وادعاءات مالية ومهنية قد بلغ عددها 3 شكاوى فحسب.

أما الشرط الثاني الذي حرص المركز في العام 2011 على توافره كذلك، فهو أن لا تكون الشكوى تتعلق بانتهاك لا صلة له بالأردن إقليمياً ولا شخصياً، فإذا وقع الانتهاك على إعلامي أردني خارج الأردن بمناسبة ممارسته لعمله أو من شخص أو جهة ليسا أردنيين، فإن الشكوى لا تكون مقبولة. وقد جرى في العام 2011 رد شكوى واحدة على أساس الشرط المذكور. ولا يعد هذا الشرط جديداً فقد دأب المركز على التحقق من توافره حتى في الأعوام السابقة.

ومن الشروط الأخرى لمقبولية الشكوى التي جرى التوافق على وجوب توافرها بالشكوى شرط جدية الشكوى وعدم مجهولية مصدرها، فالشكاوى التي امتنع أصحابها عن ذكر أسمائهم أو المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها، أو تلك التي لم تتضمن الإشارة إلى وقائع محددة وإنما تتناول مشكلة عامة يعاني منها الإعلاميون، أو التي أشار فيها مقدم الشكوى إلى طبيعة الانتهاك وأصر على عدم تقديم المعلومات الأساسية بخصوصها فانه جرى في عام 2011 ردها.

فاشتراط الجدية أمر هام لضمان أن الشكوى لها أساس من الواقع، وأنها ليست مشوبة بعيب إساءة استعمال الحق وأنها ليست مجرد ادعاء قد يستغرق وقت المركز ويصرفه عن شكاوى أخرى أكثر جدية وتماسكاً وارتباطاً بالواقع.

وبداية فإن المركز اشترط أن تكون الشكاوى تتعلق بانتهاكات وقعت خلال العام 2011 وليس قبلها وهو قيد زمني تواتر المركز على احترامه والعمل به ما لم يكن الانتهاك مستمراً، أي ما لم يكن الانتهاك قد وقع في عام سابق لعام 2011 وظهرت آثاره أو استمرت في عام 2011 وبخلاف ذلك فإن الشكاوى التي لا تتعلق بانتهاك ارتكب في العام 2011 ترتبت آثاره أو استمرت في العام 2011، جرى حفظها وعدم السير بإجراءات نظرها ومراجعتها على أساس تخلف هذا الشرط الشكلي.

ومن ضمن الشروط الأخرى التي جرى التوافق عليها في المراجعتين القانونية والعلمية أن لا يكون موضوع الشكوى قيد النظر من جانب المحاكم الأردنية، وذلك لأن الضحية قد يكون محلاً للإنصاف من جانبها، والنتيجة فإن الانتهاك لا يكون محل قبول من قبل السلطة القضائية الوطنية، وهي الحامي الأول للحقوق والحريات داخل الدولة. فالانتهاك الذي يكون ضحيته محلاً للإنصاف من قبل القضاء لا يصلح بحقه وصف الانتهاك لأغراض الرصد والتوثيق ضمن وحدة "سند"، لان القضاء يعد من بين السلطات العامة داخل الدولة التي تختص بإنصاف الضحايا، فان فشل القضاء أو أخفق في ذلك، يمكن القول عندها أن الدولة قصرت في الحماية، وان الانتهاك متحقق وأنها مسؤولة عنه. وسيتضمن الفصل الخاص بالانتهاكات في تقرير هذا العام بنداً موسعاً يتناول مسألة إنصاف الضحايا وعدم الوصول إلى العدالة.

أما فيما يتعلق بمصدر الانتهاك موضوع الشكوى، فلم يشترط في العام 2011 أسوة بالأعوام السابقة، أن يكون انتهاك حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية مصدره السلطات العامة داخل الدولة، فالانتهاك قد يكون مصدره الهيئات الخاصة ومؤسسات القطاع الخاص بما فيها الإعلامية بالطبع، فالانتهاكات التي تنال الحقوق والحريات الإعلامية قد تقع من مؤسسات القطاع العام والخاص على السواء بما فيها طبعا المؤسسات الإعلامية ذاتها والمشتغلين فيها أو العاملين معها.

4.4.2: تحليل موضوع الشكوى وتصنيفها

عند توافر شروط مقبولية الشكوى أو صحتها الشكلية، كان المركز يقوم من خلال آليتي المراجعة القانونية والعلمية بالعمل على تحليل موضوع الشكوى، ودراستها والنظر في أساسها. وقد استندت عملية النظر في موضوع الشكوى وتحليلها خلال عام 2011 على جملة من الأسس أهمها الاستناد على الأحكام القانونية الدولية والوطنية التي ينبغي احترامها والعمل بها في مجال الحقوق الإنسانية للإعلاميين والحريات الإعلامية. وقد توزعت هذه الأحكام في الأساس على جملة من الاتفاقيات الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية وقوانين أردنية نافذة من قبيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، قانون الاجتماعات العامة، قانون المطبوعات والنشر وغيرها من القوانين التي تنظم الإعلام المرئي والمسموع، قانون العقوبات وبالطبع أحكام الدستور الأردني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد ارتكزت عملية دراسة الشكوى في عام 2011 على ارتباط موضوعها بعمل الإعلامي ونشاطه المهني وكان يؤخذ بالحسبان عند القيام بذلك مدى تأثير الوقائع الواردة في الشكوى على التمتع الفعلي بالحريات الإعلامية إضافة طبعا إلى اتساق محتوى الشكوى ووقائعها مع بعضها البعض.

ولعل آلية تحليل الشكاوى في العام 2011 كانت مميزة في مجال لم يكن المركز يتلفت إليه قبل العام الماضي وهو أن السواد الأعظم من الشكاوى التي تنطوي على انتهاكات لا يكون للانتهاك الذي تتعلق به وصف واحد فحسب، ففي الأعوام السابقة كانت عملية تحليل مضمون الشكوى وتصنيف الانتهاك ذات بُعْد أحادي في الأغلب، فكانت الشكوى التي ثبت أنها تنطوي على انتهاك بالفعل تصنف وتبوب تحت بند واحد فحسب، أما في العام 2011 وأسوة بما جرى العمل عليه في عام 2010 فقد أخذت عملية تحليل الشكاوى وتصنيف الانتهاكات بعداً أكثر قرباً من الأصول والأطر المتبعة في مجال حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان مترابطة ولا تقبل التجزئة، وقد يفضي انتهاك أحدها إلى

الإفلات من العقاب

انتهاك حقوق أخرى ترتبط به. الأمر الذي يعني من الناحية العلمية أن انتهاكات الحقوق الإنسانية للإعلاميين والحريات الإعلامية هي انتهاكات مركبة في الأغلب وأنها تشمل أكثر من حق أو حرية ولا تقتصر على واحد من الحقوق المعترف بها فحسب.

لقد دأب مركز حماية وحرية الصحفيين في الأعوام السابقة على تصنيف الشكاوى دون أن يأخذ بالحسبان الطابع المركز لانتهاكات الحريات الإعلامية. فكان يعتبر أن شكوى ما تتعلق بحجز الحرية أو الحرمان منها فحسب. ولم يكن ينظر أن الحرمان من الحرية أو حجزها قد يشكل كذلك ضرباً من ضروب المعاملة اللا إنسانية وأنه قد يشكل تمييزاً إذا كان الحرمان من الحرية يشمل صحفيين بعينهم دون سواهم بالنسبة إلى الحالة ذاتها كأن يطلب رجل الأمن من صحفي البقاء جالسا عنده لثلاث ساعات بينما يسمح لآخرين بالدخول وتغطية الحدث.

ويعد التصنيف الذي اتبعه المركز للانتهاكات نقلة نوعية في رصد الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية لأنه أكثر واقعية وشمولاً وأقرب إلى فهم طبيعة الانتهاكات، وواقعها، وأنماطها والتأثير المتبادل فيما بينها على التمتع الفعلي بالحريات الإعلامية في الأردن.

الإعتداء على الزميل
محمد الكسواني

5.2: واقع الشكاوى والبلاغات في عام 2011

لقد تلقى المركز في عام 2011 (78) شكوى وبلاغ سواء بشكل مباشر أم من خلال الاتصال بالإعلاميين أم من خلال الطلب إليهم تعبئة استمارة المعلومات المتعلقة بالشكاوى والانتهاكات. ولا يشمل هذا العدد مطلقا أيا من الحالات التي قام المركز برصدها ذاتيا. فالعدد المذكور يقتصر فحسب على الشكاوى والبلاغات دون المشكلات أو الاعتداءات التي قامت وحدة سند برصدها من تلقاء ذاتها من خلال وسائل الرصد المعمول بها في المركز ودون استقبال أي شكوى أو بلاغ بشأنها من قبل الإعلاميين.

ويمثل العدد الكبير من الشكاوى الذي تلقاه المركز في هذا العام مقارنة مع الأعوام السابقة لعامي 2010 و2011 قفزة نوعية تعكس ازدياد وعي الإعلاميين بأهمية تقديم الشكاوى وتوثيق الانتهاكات التي تمس حقوقهم وحرياتهم وبالدور الحيوي الذي أضحى مركز حماية وحرية الصحفيين يقوم به في هذا المجال. وربما كان لأجواء التغيير التي تشهدها المنطقة بما فيها الأردن دور كبير كذلك في حث الإعلاميين على التقدم بشكاوى تتعلق بالاعتداءات التي تقع عليهم، خاصة وأنهم لمسوا أهمية المقاربة المستندة على حقوق الإنسان وسيادة القانون في مراحل التحول الديمقراطي والانتقال من الحكم الشمولي إلى الحكم الديمقراطي والمنفتح. وفيما يأتي جدول يوضح عدد الشكاوى التي تلقاها المركز خلال السنوات السبع الأخيرة:

جدول 1: عدد الشكاوى التي تلقاها المركز خلال السنوات السبع الأخيرة

العام	عدد الشكاوى
2005	29
2006	31
2007	33
2008	33
2009	40
2010	117
2011*	78

سنة 2011*:
78 شكوى تحمل أكثر من انتهاك،

ويمكن القول أنه بنتيجة دراسة الشكاوى التي استقبلها المركز في عام 2011، وتحليلها توصل المركز إلى عدد من الملاحظات التي يمكن إيجازها كالآتي:

1.5.2: صعوبة أو استحالة إثبات الادعاءات الواردة في بعض من الشكاوى

من المسائل اللافتة للانتباه في الشكاوى التي وردت إلى المركز في هذا العام أن جزءاً ليس يسيراً منها انصب على ادعاءات بانتهاكات من غير المتاح إثباتها لصعوبة ذلك.

ومن أبرز هذه الانتهاكات المزعومة القرصنة على المواقع الإلكترونية وحجب المواقع. فليس يسيراً مطلقاً لأسباب فنية معرفة الجهة التي تقف وراء القرصنة أو الحجب، خاصة وأن الممارسات في الأردن لا تعزز سهولة مطالبة الجهات القادرة على تقديم الأدلة بالكشف عن هذه الانتهاكات والجهات التي تقف وراء هذا النوع من الانتهاكات. ولهذا السبب انعقد الرأي داخل وحدة "سند" وبعد المراجعة القانونية والعلمية للشكاوى المتعلقة بهذه المشكلات على عدم السير بإجراءات متابعة هذه الشكاوى وحفظها لتعذر إثبات ما جاء فيها من ادعاءات.

2.5.2: الإحجام عن إخطار الجهات الرسمية بالحالة

من الملاحظات الأساسية التي لفتت انتباه المركز إزاء الشكاوى أن السواد الأعظم من مقدمي الشكاوى لم يبادروا إلى إخطار الجهات الرسمية بما وقع عليهم من اعتداءات تمس حقوقهم الإنسانية أو حرياتهم الإعلامية، وبالذات الاعتداءات التي تنطوي على انتهاكات جسيمة أو أفعالاً جرمية أو تلك التي يكون مصدرها الأشخاص العاديون أو جهات غير رسمية.

إن القيام بإخطار الجهات الرسمية بالاعتداءات المذكورة، وبالأخص الجهات المختصة بالتحقيق والملاحقة، يشكل إجراء ضرورياً وأساسياً لقياس جدية السلطات العامة في توفير الحماية اللازمة للحقوق الإنسانية والحريات الإعلامية وضمانها. علاوة على أنها تعد إجراء ضرورياً للشروع في التفكير حول قيام مسؤولية السلطات العامة عن هذه الانتهاكات على أساس عدم اتخاذها لإجراءات التحقيق وملاحقة المشتبه بارتكابهم هذه الانتهاكات. فالدول مسؤولة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، وكذلك بموجب أحكام القانون الأردني، بالتحقيق في الانتهاكات ذات الطابع الجنائي بصورة مستقلة، وسريعة وحيادية وإحالة مرتكبيها إلى القضاء لمحاكمتهم، فإذا لم تقم بهذا التدبير، فإنها تعد مسؤولة عن خرق التزاماتها الناشئة عن هذه الاتفاقيات وما جاء فيها من حقوق من قبيل تجريم التعذيب وإساءة المعاملة والحرية الشخصية.

ويضاف إلى ما سبق أن إخطار الجهات الرسمية المختصة بهذه الانتهاكات أو تقديم شكوى قد يشكل أساساً لإثبات الاعتداء ويوفر أدلة مهمة لتوثيقه.

3.5.2: ضعف الوعي بحقوق الإنسان والخلط بين الانتهاك وممارسة السلطة

من العوامل المهمة التي ما زالت تؤثر في واقع الشكاوى التي يستقبلها المركز منذ سنوات بما فيها هذه السنة، ضعف درجة وعي الإعلاميين في الأردن بحقوق الإنسان وبأهم المفاهيم القانونية المتعلقة بعملهم الإعلامي. علاوة على أن الشكاوى كشفت في هذا العام أن عدداً من الزملاء الإعلاميين يخلطون بين انتهاك حرياتهم الإعلامية وبين ممارسة حق أو سلطة معترف بهما للسلطات العامة. وقد انعكس هذا الضعف، كما كان عليه الحال في الأعوام السابقة، بشكل واضح على مضمون بعض الشكاوى ومحتواها. ومن الشواهد المؤيدة للاستنتاج السابق افتقار عدد كبير من الشكاوى إلى المعلومات الأساسية اللازمة لتحديد وصف الانتهاك وطبيعته. فقد كان تركيز الإعلاميين في شكاواهم منصباً على الوقائع المادية التي أفضت إلى المشكلة أو الانتهاك، ولم يكن هناك تركيز واضح على الوقائع والأبعاد القانونية. وقد حدا هذا الأمر بالمركز إلى استخدام استمارة تفصيلية تتضمن أسئلة متعددة حول مختلف جوانب الانتهاك. ومع ذلك فما زالت هناك بعض أوجه القصور التي تضعف الشكوى وإثبات ما جاء فيها في عدد من الحالات.

ومن الشواهد الأخرى أن الضحايا في الانتهاكات الجسيمة امتنعوا عن السير بإجراءات الملاحقة وإقامة الدعاوى ضد الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات. ففي حادثة "ساحة النخيل" اعتدى رجال الأمن والدرك على الإعلاميين بشكل منهجي وواسع النطاق، فتقدم عدد منهم بشكاوى إلى المركز ووقعوا على وكالات قانونية للمحامين للسير بإجراءات ملاحقة مرتكبي الاعتداءات وإنصافهم. وبعد قيام المركز بالتحقيق وجمع المعلومات والأدلة أحجم أغلبهم عن متابعة الشكوى وإقامة الدعوى. علاوة على أن مطالبات بعضهم انحصرت بما لحق بمعداتهم وكاميراتهم من أضرار وليس ما

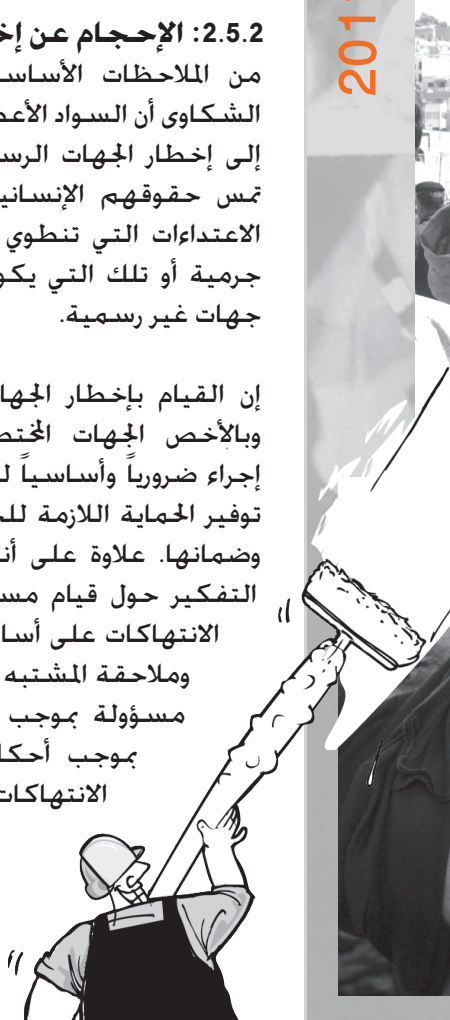

لحقهم هم أنفسهم من أضرار معنوية وبدنية.
كما كشفت بعض اللقاءات وجلسات العمل التي عقدها المركز في هذا العام مع إعلاميين حول الرقابة المسبقة، وحجب المعلومات والوصول إلى العدالة أن الإعلاميين يفتقرون إلى الإلمام بمفاهيم حقوقية أساسية وتتعلق بأنشطتهم الإعلامية، فهم ما زالوا يجهلون العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية ولا المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي التي تعترف بالحق في حرية الرأي والتعبير وتشكل أساساً لحرية الإعلام. كما أن سوادهم ليس على معرفة بأن عدداً من اتفاقيات حقوق الإنسان التي تحمي حقوق الإعلاميين الإنسانية وحرياتهم الإعلامية تشكل جزءاً من القانون الأردني بعد نشرها في الجريدة الرسمية منذ سنوات. وليس لديهم المعرفة اللازمة بالحقوق المكفولة لهم بموجبها وبأنها تسمو على القانون الأردني عند التعارض معها.

ومن المؤشرات الأخرى التي ينبغي العمل في السنوات القادمة التعامل معها وإيجاد حلول لها مسألة الفهم المشوش لدى الإعلاميين بشأن حقهم في الحصول على المعلومات، وبالأخص كيفية الحصول على المعلومات. فقد كشفت شكاوى العام 2011 كذلك عن المشكلة ذاتها التي كانت موجودة في هذا الخصوص في السنوات السابقة، وهي أن الإعلاميين الذين يعتقدون أن حقهم في الحصول على المعلومات ما زال لديهم قناعة بأن السلطات العامة ملزمة بالكشف لهم عن المعلومات والوثائق التي بحوزتها لمجرد أنهم إعلاميون. فقد أشار هؤلاء أن الهيئات العامة، والوزارات، والوزراء، والمدراء العامون قد حجبوا عنهم المعلومات لأنهم امتنعوا عن تزويدهم بمعلومة طلبوها منهم شفاهة أو لأنهم أحجموا عن الرد عليهم عبر الهاتف أو كانوا يمتنعون عن استقبال مكالماتهم. ومن حيث المبدأ، لم تتضمن أية شكوى تتعلق بحجب المعلومات الإشارة إلى أن مقدمها قام بتقديم طلب للحصول على معلومات وفقاً لأحكام قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لعام 2007 وأن طلبه قوبل بالرفض أو بالامتناع عن الاستجابة له علاوة على أن التجربة كشفت عن أن بعضاً من الإعلاميين لا يعرف بوجود القانون المذكور، وتفاصيله وآليات عمله، بالرغم من التحفظات التي يبديها المركز عليه عادة.

وقد دفع افتقار الإعلاميين للوعي الحقوقي اللازم بالحق في الحصول على المعلومات وصعوبة إثبات حجب المعلومات مركز حماية وحرية الصحفيين إلى تنظيم "جلسة عمل مركزة" ضمت إعلاميين ومدراء تحرير صحف لتناول هذه المسألة وتحديد أبعادها ومضامينها. وقد كشفت الجلسة عن الحقائق المذكورة أعلاه. وسيتضمن التقرير عرضاً مفصلاً لهذا الأمر في مكان لاحق منه.

ويعتقد مركز حماية وحرية الصحفيين أن المسؤولية الأساسية عن ضعف وعي الإعلاميين بالهياكل القانونية المرتبطة بحقوقهم وحرياتهم، يرجع في المقام الأول إلى إهمال كل من الهيئات والمؤسسات العامة في الدولة والمؤسسات الإعلامية التي يعمل الإعلاميون لديها وتقصيرها في نشر مفاهيم حقوق الإنسان والحريات الإعلامية بينهم وتوعيتهم. كما أن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان لم تقم بما يكفي في التوعية الحقوقية لقطاع الإعلام.

وينبغي كذلك أن يتم تعزيز وعي الإعلاميين بأن السلطات العامة ليس بمقدورها أن تمارس صلاحياتها المخولة لها على نحو يتنافى مع الحريات الإعلامية والحقوق الإنسانية للإعلاميين، لا بل إن هذه الصلاحيات مقيدة بهذه الحقوق والحريات. وهي حقيقة لا مفر من التأكيد عليها مراراً وتكراراً لدى الإعلاميين.

4.5.2: إزدياد الرغبة لدى الإعلاميين في الإفصاح

تميزت الشكاوى في عام 2011 بأنها شفافة وبأن الإعلاميين بادروا في مناسبات عديدة ومختلفة إلى تقديم هذه الشكاوى من تلقاء أنفسهم، وبالأخص في حالة الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق. وهي مسألة تعكس درجة التغيير في السياسة التي كان ينتهجها الإعلاميون بعدم الإفصاح أو الكشف عن المشكلات التي تعترضهم، إذ أضحى هؤلاء يبادرون بمراجعة المركز بهدف تعبئة استمارة المعلومات الخاصة بالشكاوى خلافاً لما كان عليه الحال في الأعوام الماضية.

يبدو أن ثمة أسباباً عدة دفعت الإعلاميين إلى المبادرة للكشف عن الاعتداءات التي يتعرضون لها بمناسبة ممارستهم لعملهم وأهمها التغيرات السياسية المصاحبة للربيع العربي. فقد أدت هذه التغيرات إلى اتساع رقعة أو مساحة التعبير وإلى انخفاض الخشية من التدابير العقابية التي قد تتخذها السلطات العامة في مواجهتهم. كما

أن برنامج "سند" الذي أطلقه المركز في عام 2010 وإنشاء وحدة "سند" في عام 2011 ساهما كذلك برفع درجة وعي الإعلاميين بأهمية الإفصاح عن الانتهاكات والاعتداءات التي تطال حرياتهم الإعلامية وحقوقهم. ويظهر كذلك أن الاستهداف المتعمد للإعلاميين في عام 2011، وبالذات في الحالات التي يغطون فيها الفعاليات الشعبية وحراك الشارع، وما صاحبه من أضرار جسيمة ألمت بهم جعلهم يدركون أهمية المبادرة للإفصاح عن الانتهاكات التي تقع عليهم وتوثيقها. ويتضح من الشكاوى كذلك أن الإعلاميين باتوا يلمسون الآثار السلبية التي تفضي إليها سياسة عدم الإفصاح وأنها لا تجلب لهم السلامة بقدر ما تجعلهم عرضة أكثر للاعتداء، وتساهم في تغول السلطات العامة وأصحاب النفوذ على حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية.

وعلى أي حال، فما زال الإقبال على تقديم الشكاوى تلقائياً من جانب الإعلاميين ليس ملموساً أو كبيراً، أي أن الإعلاميين ما زالوا لا يعمدون بشكل تلقائي إلى مراجعة المركز لتقديم الشكاوى، فنسبة كبيرة من الشكاوى التي تلقاها المركز كانت من خلال اتصال المركز بالإعلاميين وسؤالهم عن الانتهاكات والمشكلات التي تعرضوا لها في عام 2011. كما أن جزءاً ليس يسيراً منها تقدم أصحابه دون إدراج المعلومات المفصلة أو اللازمة حول المشكلة أو الاعتداء، وربما يعود السبب في هذا العام إلى مسألة أكد عليها المركز في تقرير العام الماضي وهي ضعف الإعلاميين وتراخيهم في توثيق تفاصيل الاعتداءات التي يتعرضون لها.

5.5.2: شكاوى مصدرها اعتداءات من برلمانيين وأشخاص ذوي حظوة أو نفوذ

من اللافت للنظر في الشكاوى التي تلقاها المركز في عام 2011 أن مصادر الاعتداءات المسند إليها الفعل من قبل مقدمي الشكاوى باتت متنوعة بصورة واضحة، والأهم أن مصادر الاعتداءات المزعومة لم تعد تقتصر بشكل أساسي على الجهات الرسمية أو الحكومية، ولكنها أضحت كذلك تشمل أشخاصاً عاديين لهم انتماءات عائلية معينة أو يتمتعون بنفوذ سياسي أو مالي. والأكثر غرابة في هذا السياق أن عدداً من الشكاوى كان يتعلق باعتداءات كان وراءها برلمانيون. فقد ذكر الزميل محمد الحوامدة على سبيل المثال؛ وهو رئيس تحرير موقع خبرني، بأن أحد البرلمانيين قام بتهديده شخصياً والتلفظ بألفاظ غير مقبولة بحقه وبحق العاملين في الموقع بسبب خطأ غير مقصود في المقطع الثاني من اسمه في خبر نشره الموقع في بداية شهر كانون الأول من العام 2011. كما أشار الزميل جمال المحتسب مدير عام جراسا نيوز إلى أنه تلقى تهديداً بالقتل من قبل أحد البرلمانيين بسبب نشر مادة صحفية تخص برلماني آخر.

تميزت الشكاوى في هذا العام بأنها تضمنت ادعاءات تتعلق باعتداءات مصادرها رسمية وعادية، وهو اتجاه يتسق مع النسق العام السائد بالنسبة لانتهاكات الحقوق الإنسانية التي وقعت في عام 2011، حيث أنها كانت ترتكب من قبل الجهات الرسمية والأمنية وأشخاص عاديين كذلك.

إن انتشار ظاهرة الاعتداءات الخاصة، إلى جانب العامة طبعاً، تثير قلق المركز، خاصة في ظل سكوت السلطات العامة عن هذه الانتهاكات وعدم النهوض بالمسؤوليات المفروضة عليها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان. فالدولة لا تتحلل من التزاماتها لمجرد أنها تمتنع عن إثبات الاعتداء على الحقوق والحريات لأنها ملزمة كذلك بمنع الاعتداءات الخاصة عليها. فالسلطات العامة في الأردن ملزمة بأن تتخذ التدابير المانعة لوقوع اعتداء على الإعلام والإعلاميين من قبل الأشخاص العاديين من ذوي الحظوة والنفوذ.

الاعتداءات على الصحفيين لم تعد تقتصر على الجهات الرسمية بل امتدت لأصحاب النفوذ

6.5.2: تنوع المشكلات الواردة في الشكاوى وازدياد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات جسيمة وواسعة النطاق

ما زالت الشكاوى التي يتلقاها المركز سنوياً تتسم بتنوع موضوعاتها والمشكلات المشمولة فيها. ويوضح الجدول الآتي مختلف الانتهاكات التي ادعى مقدمو الشكاوى أنهم تعرضوا لها في عام 2011، وعددها والنسبة المئوية لكل منها بالنظر إلى عدد الشكاوى الإجمالي:

الجدول 2: الانتهاكات التي وردت في الشكاوى وادعى مقدموها أنهم تعرضوا لها في عام 2011

موضوع الشكوى	العدد	النسبة المئوية
التهديد	22	19%
حجز الحرية أو الحرمان منها	10	9%
المنع من النشر أو البث أو التصوير	15	13%
الاعتداء الجسدي	26	22%
الفصل من العمل	2	2%
المضايقة	24	20%
حجب المعلومات	7	6%
الإعتداء اللفظي	4	4%
الرقابة المسبقة	1	1%
القرصنة الإلكترونية	1	1%
حجب موقع	3	3%
المجموع	**115 ***	**100%**

*** 115 انتهاكاً**

ادعى الصحفيون في 78 شكوى وبلاغ أنهم تعرضوا لها، وهي حصراً للشكاوى والبلاغات ولا تشمل الرصد

الإفلات من العقاب

ويلاحظ المركز بأن عام 2011 تميز بوقوع انتهاكات جسيمة أو واسعة النطاق على الإعلاميين. فعلى الرغم من الشكاوى كانت في العام الماضي تتناول بصورة ملموسة الرقابة المسبقة وحجب المعلومات والمضايقة، فإن شكاوى عام 2011 تركزت بشكل كبير على الاعتداء الجسدي والتهديد والشتم الذي اتخذ صورة اعتداء واسع أو جماعي على الإعلاميين.

ليس بمقدور المركز في هذا العام أن يقرر أو يؤكد أن حجب المعلومات والرقابة المسبقة قد انخفضت في الممارسة بسبب الحراك الشعبي والجماهيري، خاصة وأنه بسبب صعوبة إثبات هذين النوعين من الانتهاكات لجأ المركز إلى أسلوب مختلف لرصدهما وفهم واقعهما وهو تنظيم جلسات عمل مركزة لبحث هذين الانتهاكين. ولكن نتائج استطلاع الرأي الذي يجريه المركز سنوياً بشأن حالة الحريات تدل على تراجعها النسبي، فقد بلغت نسبة الذين قالوا أنهم لم يتعرضوا إلى حجب معلومات من كامل أفراد العينة (74.5%). ولكن هذه النسبة يبقى محل نظر بسبب عدم وضوح المفهوم القانوني لحجب المعلومات لدى الإعلاميين.

ومن الملاحظات الأخرى في هذا السياق أن عدداً من الانتهاكات التي تضمنتها الادعاءات الواردة ضمن الشكاوى كانت تتعلق بانتهاكات جسيمة أو واسعة النطاق ونمطية. فقد كشفت شكاوى العام 2011 عن وجود اعتداءات نمطية ومنهجة تجاه الإعلاميين، وبالأخص الاعتداءات التي ترتكب بحقهم أثناء أو بمناسبة تغطيتهم لفعاليات الحراك الشعبي من قبيل ما حدث في 24/3/2011، وأحداث ساحة النخيل والاعتصام في الكرامة 15/5 وغيرها. وقد انصبت الادعاءات بانتهاكات جسيمة على الاعتداء البدني واللفظي من قبل رجال الأمن والبلطجية، واستهداف كاميرات الإعلام وتكسيرها، ومنع الإعلاميين من التغطية، وحجز الحرية وحجب المواقع. والأخطر من هذا كله حملات التحريض ضد الإعلاميين الذين ينشرون مواد إعلامية تتعلق بالحراك، وبالمطالبات الشعبية.

لقد عكست شكاوى الإعلاميين بوضوح شديد هذه المسألة، كما عكست تقاعس الجهات المختصة عن إجراء التحقيقات اللازمة بغية الوقوف على شخصية المشتبه بهم لملاحقتهم وإحالتهم للقضاء، خاصة أولئك الذين يشتبه بقيامهم بتهديد الإعلاميين بالقتل أو بإساءة معاملتهم البدنية أو النفسية.

7.5.2: انخفاض عدد الشكاوى العامة

أشار المركز في تقرير العام الماضي إلى أن بعض الإعلاميين استخدموا الشكاوى لعرض مشكلات أو انتهاكات عامة تعترض العمل الإعلامي بوجه عام ولا تتناول مشكلة أو واقعة محددة بالذات تعرض لها مقدم الشكوى. واستنتج المركز من ذلك أن أسلوب الشكاوى بات وسيلة للتعبير عن هموم قطاع الإعلام وما يعترضه من صعوبات. ويبدو أن هذه المسألة في طريقها إلى الزوال، فقد انعدمت الشكاوى العامة في هذا العام لصالح الشكاوى محددة الموضوع والوقائع. فالشكاوى جميعها التي استقبلها المركز كانت تتناول حوادث ووقائع معينة بالذات، ومشكلات تعرض لها مقدم الشكوى وليست عامة. ويعزو المركز زوال الشكاوى العامة في هذا العام إلى تخلص الإعلاميين من موقفهم السلبي المعتاد سابقاً وهو سياسة عدم الإفصاح أو عدم الكشف عن المشكلات والانتهاكات. علاوة على ارتفاع سقف التعبير عن الآراء بسبب الربيع العربي والحراك الشعبي المطالب بالحرية والديمقراطية. ويرى المركز في الانخفاض الهائل في عدد الشكاوى العامة مؤشراً إيجابياً على ازدياد الهامش المتاح للإعلاميين للتعبير عن ما اعترضهم من مشكلات. وقد يعني كذلك أنه بسبب اتساع حجم ونوعية الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين في عام 2011 بات اهتمام الإعلاميين منصباً في المقام الأول على الانتهاكات الخاصة التي يتعرضون لها بينما أضحت الانتهاكات العامة معروفة للجميع ومحل نقاش ونقد عامين.

8.5.2: الحرص على توثيق الانتهاك بهدف ملاحقة الجناة

أشار المركز في وضع سابق من التقرير إلى أن الشكاوى التي استقبلها المركز كشفت عن أن الإعلاميين ما زالوا يفتقرون للوعي بكيفية توثيق المشكلات والانتهاكات التي تعترض عملهم وتمس حقوقهم وحرياتهم. ولكن هذه الملاحظة لا تمنع من القول بالمقابل أنهم أظهروا اهتماماً بتوثيق الانتهاكات التي طالتهم من خلال تقديم شكاوى إلى المركز يستهدفون من ورائها ملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة التي تشكل جرائم ومحاكمتهم.

وعلى أي حال، فإن افتقار الإعلاميين للوعي بكيفية توثيق المشكلة التي تعرضوا إليها يفضي دائماً إلى ضعف في رصد الانتهاكات التي تستهدف الحريات الإعلامية في الأردن، وهو يعكس كذلك موقفاً سلبياً من جانب الإعلاميين تجاه تدوين سائر مكونات الانتهاك الذي تعرضوا إليه وظروفه وسياقاته.

الشكاوى والانتهاكات

ولكن الإعلاميين أبدوا في عام 2011 نزعة نحو تفعيل آليات الحماية وسبلها المتاحة في القانونين الدولي والوطني خلافاً لما كان عليه الحال في عام 2010.

فهم يحرصون إذاً بشكل أساسي على التوثيق بهدف ملاحقة الجناة وعدم إفلاتهم من العقاب، ولكنهم يعتقدون أن المعلومات اليسيرة التي يقدمونها للمركز من خلال استمارة المعلومات تكفي لإثبات الانتهاك والشروع بإجراءات الملاحقة. علاوة على أنهم حتى لو أشاروا في الشكوى إلى رغبتهم في ملاحقة مرتكبي أشد الانتهاكات جسامة إلا أن معظمهم قد يتراجع عند الشروع بإجراءات إقامة الدعاوى، وهذا ما أثبتته حالة "ساحة النخيل"؛ فقد سعى المركز إلى الحصول على توكيلات قانونية من المتضررين بعد أن أبدوا رغبتهم في ملاحقة الجناة في استمارة المعلومات، ولكنهم عادوا وتراجعوا عن ذلك إلا عدداً ضئيلاً منهم، وهذا العدد الضئيل جداً كانت أضراره محدودة وغير ظاهرة ولا يتيسر إثباتها.

لقد بلغ عدد الشكاوى التي قدمت إلى المركز دون أن تتضمن المعلومات والوقائع الأساسية (20) شكوى. وبالمقابل فإن عدد الشكاوى التي أوضح مقدموها أن هدفهم من وراء مراجعة المركز وتقديم شكاوى هو ملاحقة الجناة وعدم إفلاتهم من العقاب بلغ (25) شكوى، ووقف الانتهاكات في المستقبل (47)، وحماية الإعلاميين (43)، وأخيراً توثيق الانتهاك (42) شكوى.

ومن الضروري مراعاة أن بعض المشتكين عند تعبئتهم للاستمارات قاموا بانتقاء أكثر من خيار واحد وبعضهم قام بتحديد كافة الخيارات، كأن يكون هدفه توثيق الانتهاك وعدم الإفلات من العقاب معاً.

لقد أدى نقص المعلومات إلى حفظ عدد معين من الشكاوى وعدم متابعة السير بها لصعوبة التحقق من وجود انتهاك بشأنها من عدمه، وقد بلغ عدد هذه الشكاوى (3) شكاوى بنسبة (3.8%) من إجمالي الشكاوى لهذا العام. ولا تقف هذه النسبة مع الرغبة التي يبديها مقدمو الشكاوى في ملاحقة مرتكبي أشد الانتهاكات جسامة؛ فالحرص على الملاحقة يستدعي بالضرورة توثيق الحالة بأدق تفاصيلها وظروفها.

6.2: عرض لنماذج من الشكاوى وتحليلها

يعتقد المركز بوجوب أن يتضمن التقرير عرضاً لعدد من الشكاوى التي استقبلها في عام 2011 وتحليلها. وقد فضَّل المركز أن تكون الشكاوى التي سيتم تحليلها وعرضها من الشكاوى التي قرر المركز حفظها وعدم السير بإجراءات متابعتها، وذلك لتساهم في إظهار الأسباب التي استوجبت حفظها، مما قد ييسر على الإعلاميين تلافيها إذا كانت عائدة لنقص في المعلومات، أو لعدم عنايتهم بتوثيقها أو لاعتقاد خاطئ من جانبهم بأن انتهاكاً أو أكثر وقع عليهم دون أن يكون هناك انتهاك بالمعنى القانوني. وينبغي التأكيد على أن اختيار المركز لشكاوى بعينها لا يعني أن هذه الشكاوى أهم من غيرها، ولكن المركز وضع جملة من المعايير التي تحكم اختيار هذه الشكاوى أهمها: توافر معلومات تجعل الشكوى قابلة للدراسة والتحليل، أهمية الشكوى في الكشف عن أهم التحديات والصعوبات التي تجعل من متابعة الشكوى أمراً متعذراً، وأن تعكس واقع الشكاوى التي تلقاها المركز في هذا العام على النحو الموضح أعلاه.

وفيما يأتي عرض لعدد من الشكاوى التي اختار المركز إدراجها في التقرير وتحليلها:

1.6.2: شكوى الزميل قصي فايز من وكالة عمون الإخبارية بشأن تعامل جامعة اليرموك بمناسبة محاولته الحصول على معلومات

جاء في شكوى الزميل قصي فايز من وكالة عمون الإخبارية أنه تعرض بتاريخ 10/3/2011 إلى إساءة وسخرية من قبل عمادة شؤون الطلبة في جامعة اليرموك وإلى بطء بتزويده في المعلومات. وأضاف أنه أثناء قيامه بتغطية انتخابات مجلس الطلبة في الجامعة، التقى عميد شؤون الطلبة ووجه إليه أسئلة بخصوص الانتخابات إلا أن العميد امتنع عن إجابة كافة الأسئلة وزوده بمعلومات عامة ولم يبدِ تعاوناً معه. كما أشار الزميل قصي أنه عقب ذلك قام بمهاتفة العميد ذاته للحصول على تصريحات منه بشأن بعض المسائل التي تخص الانتخابات، إلا أنه استهزأ به وأجابه أن الجامعة ستتخذ إجراء إلا إذا ارتأت الصحافة غير ذلك. وقد وصف الزميل هذه الإجابة بأنها تنطوي على استخفاف بالصحافة واستهزاء بالصحفيين.

ليس سهلاً القول بأن المعلومات والبيانات التي أوردها الزميل في شكواه تشكل انتهاكاً للحريات الإعلامية ولحقوق الإعلاميين بالمعنى القانوني المستقر. فالشكوى المشار إليها لا تتضمن خرقاً لحرية الإعلام، وهي لا تعدو كونها مجرد تأويل لألفاظ وعبارات عميد شؤون الطلبة في جامعة اليرموك أثناء حديثه معه، خاصة وأن ما بدر عنه للزميل قصي ليس فيه ما يحمل معنى الإهانة أو التشهير. كما أن الجامعة لم ترفض تقديم إيضاحات له بالمعنى المذكور في الشكوى. وربما كان أحد أهم عناصر ضعف هذه الشكوى أن الزميل الذي قام بتقديمها لم يقدم معلومات تفصيلية عن فحوى الأسئلة التي وجهها إلى الجامعة ولم يحدد الدافع وراء قيام العميد المذكور بالتلفظ بالعبارة التي نسب الزميل في شكواه صدورها إليه.

بوجه عام، تكشف الحالة المذكورة عن اختلاط الذاتي بالموضوعي لدى بعض الزملاء الإعلاميين في بعض الحالات، حيث يسقطون فهمهم على الحالة وينظرون إليها على أنها تشكل انتهاكاً خلافاً لواقع الحال.

2.6.2: شكوى الزميل بسام أحمد مفلح من جريدة الرأي بشأن تعرضه لمضايقة من قبل البحث الجنائي

ورد ضمن البيانات المتعلقة بشكوى المتعلق بالزميل احمد المفلح من جريدة الرأي المؤرخ بتاريخ 3/2/2011، أن الزميل تعرض لمضايقة من قبل دائرة البحث الجنائي في عمان. وقد أوضح أن مضايقته تمثلت بقيام دائرة البحث الجنائي بإرسال رسالتين إلكترونيتين تطلب إليه الاتصال بالدائرة، وأنه عندما قام بتاريخ 1/2/2011 بالاتصال بهم طلب منه معلومات عن (الآي بي IP) الخاص بموقع الرمثا نت لأن وزير الأوقاف السابق الدكتور عبدالسلام العبادي يرغب بإقامة دعوى على الموقع وعلى أشخاص علقوا على خبر نشره الموقع.

يلاحظ بأن هذه الحالة لا تتضمن بتاتاً انتهاكاً للحريات الإعلامية أو لحقوق الإعلاميين، فليس متصوراً وصف طلب دائرة البحث الجنائي بأنه يشكل انتهاكاً لحرية الإعلام، علاوة أن الرغبة في إقامة دعوى ضد إعلامي ما ليست انتهاكاً هي الأخرى لحقوقه أو للحريات الإعلامية، ومن الواضح أن الزملاء الإعلاميين يوسعون ذهنياً من مفهوم الانتهاك لحرياتهم الإعلامية على نحو واسع جداً، ويحملون مفهوم الانتهاك في بعض الحالات ما لا يحتمله. علاوة على أن الأفعال المشتكى منها في هذه الشكوى هي من الأفعال التي يصعب عملاً تعقبها، ما يستوجب حرصاً من الإعلاميين على توثيقها بدقة وبشكل شمولي.

3.6.2: شكوى مجموعة "الحقيقة الدولية" الإعلامية بشأن تعرض موقعهم الإلكتروني للقرصنة

في الشكوى التي تقدمت بها مجموعة "الحقيقة الدولية" الإعلامية إلى المركز بتاريخ 24/2/2011، أوضحت المجموعة أن موقعها الإلكتروني تعرض إلى هجمات قراصنة مكثفة أفضت إلى إسقاط الموقع عن شبكة الإنترنت. وأن المجموعة كلما نجحت في إعادة الموقع إلى الشبكة كان يتم إسقاطه مرة أخرى حتى تم إسقاطه نهائياً فجر يوم 23/2/2011. وقد أشارت المجموعة إلى أن شركة "إيبكس" التي تتولى عملية الدعم الفني والإشراف على الموقع تقنياً أكدت لها أن العملية هي "عملية منظمة وأكبر من قدرات الأفراد. حيث من المؤكد أن من يقف وراءها جهات دولية".

وقد اتجهت وحدة "سند" إلى حفظ الشكوى وعدم السير بها لأن الجهة التي تقف وراء الانتهاك ـ بحسب أقوال الجهة المشتكية ـ هي جهة دولية وليست محلية. فالوحدة تختص بمتابعة الشكاوى التي تقف وراءها جهات محلية لا دولية. ولهذا السبب جرى رد الشكوى وحفظها لعدم المقبولية بسبب تخلف الشرط المذكور. ورغم ذلك، قام المركز بشكل منفصل عن الشكوى، بإصدار بيان بتاريخ 23/2/2011 أدان فيه القرصنة على موقع "الحقيقة الدولية"، ودعا فيه إلى مواجهة القرصنة على الإعلام الإلكتروني بصفته خرقاً لحرية الإعلام، وأكد على وجوب توفير آليات لمساءلة الجناة.

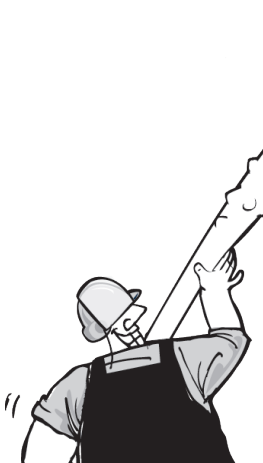

4.6.2: شكوى الزميل غسان أبولوز من فضائية العربية بشأن الاعتداء عليه بدنياً ولفظياً من قبل أشخاص عاديين

أشار المركز في تقريره الحالي إلى اتساع ظاهرة الاعتداء على الإعلاميين من قبل أشخاص عاديين في العام 2011. وتمثل شكوى الزميل غسان أبولوز المراسل لدى فضائية العربية صورة من الصور المختلفة لهذه الظاهرة. لقد أوضح الزميل أبولوز في شكواه التي تقدم بها إلى أنه تعرض بتاريخ 19/7/2011 أثناء مرافقته لأحد الأشخاص الذين يعدون عنه حلقة خاصة ضمن البرنامج الديني الرمضاني "وجوه إسلامية"، إلى المنع من التصوير من قبل أحد الأشخاص وهو يهم بتصوير شخصية الحلقة داخل المسجد أثناء تأديته صلاة العصر وهو الدكتور شرف القضاة. وأضاف الزميل أبولوز أنهم تعرضوا كذلك إلى مضايقة على بوابة المسجد (مسجد صلاح الدين الأيوبي) بصورة مهينة ومنعوا من استكمال التصوير من قبل شخص آخر، وطلب من المصور بلال نور الفيلم. فلما تدخل الزميل أبولوز وسأله عن هويته، أجابه أنه سيقوم بتكسير الكاميرا وقام بشتمهم بألفاظ سيئة (يلعن أبوكم على أبو أصلكم)، ثم استمر بالصراخ والشتم، وحاول سحب الكاميرا وهدد بتكسيرها فوق رؤوس فريق العربية. وأضاف الزميل أبولوز في شكواه، أن أحد الأشخاص الذين قاموا بمنعهم من استكمال التصوير سألهم عن المحطة التي يعملون لحسابها، فلما أخبرهم أنها العربية أجابهم بأنهم محطة تريد إثارة الفتن والبلبلة في الأردن. وتعرض الزميل أبولوز والمصور بلال نور عقب ذلك لشتائم مختلفة، وجرت محاولة منهم للتهجم عليه ومحاولة تكسير الكاميرا التي كانت معه. وأوضح الزميل أبولوز أن المصور استجاب لطلبهم وقام بتسليمهم الشريط، فأخذه أحدهم وقام بتكسيره وإتلافه. كما استطرد في شكواه أنه دون أرقام سيارات المعتدين، وراجع المركز الأمني في منطقة شفا بدران وتقدم بشكوى ضد الجناة.

أكد الزميل أبولوز أن تعاون المركز الأمني كان سريعاً، وتم إحضار الشخصين المعتدين في أقل من ساعة، حيث تمت مصالحة بينهم وبين الجناة وتم إسقاط الشكوى.

مما لا شك فيه أن هذه الشكوى تنطوي على انتهاك واضح وصارخ للحريات الإعلامية وللحقوق الإنسانية للإعلاميين، وهو انتهاك ثابت على أساس وجود شكوى لدى مركز أمني، أي أنه موثق لدى جهة رسمية. بالإضافة إلى الشهود الذين حضروا المصالحة لدى المركز الأمني وإسقاط الشكوى. ولكن وحدة "سند" أوصت بحفظ هذه الشكوى وعدم الاستمرار بها لسببين هما: التعامل الفوري من قبل رجال الأمن مع الانتهاك، مما يشير إلى أن السلطات العامة لم تسكت عن الانتهاك ولم تقره، وأنها بادرت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المعتدين، خاصة وأن الاعتداء ينطوي كذلك على مخالفة واضحة لقانون العقوبات الأردني. أما السبب الثاني، فيتمثل في أن المشتكي قام بإسقاط شكواه والتصالح على الاعتداء مع الجناة. وقد أوضح المشتكي أنه تقدم بالشكوى للمركز لوقف الانتهاكات في المستقبل، وحماية الإعلاميين ولتوثيق الانتهاك.

5.6.2: شكوى الزميل أشرف الراعي من صحيفة الغد وموقع خبر نيوز بشأن تعرضه للتهديد بالقتل

في شكواه التي تقدم بها إلى المركز، أكد الزميل أشرف الراعي أنه قام بنشر خبر حول تعرض الزميل جهاد أبوبيدر للضرب من قبل أشخاص على موقعه الإلكتروني وهو موقع خبر نيوز. فأرسلت له مجموعة من الأشخاص تعليقات نشرت على الموقع تتضمن تهديداً له بالقتل. وأضاف الزميل الراعي أنه تعرض للتهديد بالقتل كذلك من خلال رسائل إلكترونية وصلت إلى بريده الإلكتروني الشخصي بسبب أن الاتصال بالموقع يكون من خلال بريده الإلكتروني. وأشار الزميل الراعي كذلك إلى أنه لم يتقدم بأية شكوى لأية جهة.

وعقب مراجعة الشكوى قانونياً وعلمياً، تبين أنها تفتقد لمعلومات وبيانات أساسية من قبيل تاريخ وقوع التهديد ومدى اقتران التهديد بأي أفعال مادية. وقد جرى استكمال البيانات، فتبين أن الواقعة كانت في الثلث الأخير من شهر نيسان، وأن المشتكي لم يبلغ الأمن العام بالتهديد وأن التهديد اقتصر على عبارة "سنقتلك حالاً" باللغة الانجليزية.

واضح تماماً أن المشتكي قصر بعدم إبلاغه الجهات المختصة وفي مقدمتها الأمن العام، ولهذا السبب يستحيل القول بقيام مسؤولية الدولة عنها رغم أنها تنطوي على انتهاك من مصدر غير معلوم. علاوة على أن إثبات مثل هذا التهديد قد لا يكون متيسراً إلا للجهات الأمنية التي تملك التسهيلات والصلاحيات المتعلقة بذلك. إن امتناع أو إحجام الزميل الراعي عن التقدم بشكوى أضعف شكواها وأدى إلى قيام المركز بحفظها وعدم استكمال إجراءات متابعتها.

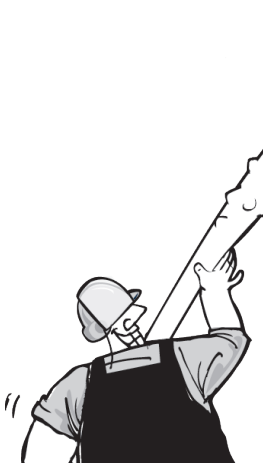

6.6.2: شكوى الزميل طارق ديلواني من موقع الصوت الإخباري بشأن حجب الموقع من قبل شركة مدى

أوضح الزميل طارق ديلواني في شكواه المقدمة إلى المركز بتاريخ 11/7/2011، أن موقع الصوت الإخباري الذي يرأس تحريره فوجئ صباح يوم 11/7/2011 بقيام شركة مدى للاتصالات بحجب موقعه عن مشتركيها. وقد تبين للموقع بعد الاستقصاء أنه متاح لسائر مشتركي الإنترنت في الأردن باستثناء شركة مدى. وقد أوضح الزميل ديلواني أن الحجب جاء بعد (24) ساعة من كشف موقع الصوت الإخباري حادثة اختراق قاعدة بيانات شركة مدى.

مما لا شك فيه أن الاعتداء المزعوم في الشكوى يرجع إلى جهة خاصة لا رسمية، وهو يشكل مساساً بحرية الإعلام من خلال حجب الموقع. ولكن القانون الأردني لا يجرم السلوك الذي يدعي المشتكي أن شركة مدى قامت به، وكل ما يملكه موقع الصوت الإخباري هو الرجوع بالتعويض على شركة مدى في حال وجود اتفاق بين الجهتين على أن تقوم الشركة بتزويد الموقع بالخدمة.

إن الشكوى السابقة تدل على قصور التشريعات الأردنية في توفير الحماية اللازمة للحريات الإعلامية في مواجهة الاعتداءات التي تتخذ شكل حجب موقع إلكتروني من جانب جهة عادية، رغم أن الفعل يشكل مساساً بحرية الإعلام. وأن الدول مسؤولة عن اتخاذ التدابير اللازمة جميعها بما فيها التشريعي لمنع الاعتداءات الخاصة على الحريات الإعلامية وعرقلة قيامهم بأنشطتهم، فلا يكفي نشر اتفاقيات حقوق الإنسان في الجريدة الرسمية إذ يتعين على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ التزاماتها.

7.6.2: شكوى الزميل إسلام العياصرة من وكالة هوا الأردن الإخبارية بشأن محاولة قرصنة الموقع

أشار الزميل إسلام عياصرة من وكالة هوا الأردن الإخبارية في شكواه إلى أن موقع الوكالة تعرض لمحاولة قرصنة فاشلة في الفترة من 17/8 ـ 18/8/2011، وأن العملية استهدفت محاولة إغلاق الموقع. وقد أشار الزميل العياصرة أنه سبق له أنه تعرض للتهديد من كل من محمد دحلان المسؤول الأمني السابق في السلطة الفلسطينية ومحمد الذهبي مدير المخابرات الأردنية الأسبق.

لاحظت وحدة "سند" في المركز أن هذه الشكوى تتسم بالعمومية الشديدة، فهي لم تتضمن أي تحديد معقول للسبب الدافع وراء محاولات القرصنة الكثيرة خلال مدة قصيرة. كما أنها لم تشر إلى جهة بعينها يتوقع أن تكون وراء محاولة القرصنة. علاوة على صعوبة معرفة هذه الجهة، فهذا النوع من الانتهاكات يصعب إثباته بسهولة. وبسبب العمومية الشديدة التي تعتري هذه الشكوى، أوصت وحدة "سند" بحفظ الشكوى وعدم متابعتها أو السير بإجراءاتها.

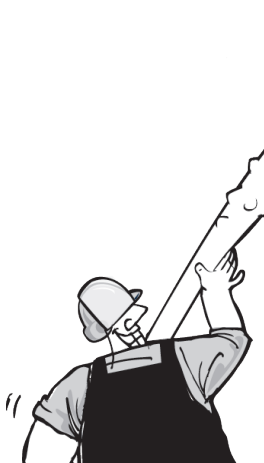

8.6.2: شكوى الزميل أحمد جرار من قناة الجزيرة بخصوص تكسير سيارته والعبث بمحتوياتها

في شكواه التي تقدم بها في تاريخ 6/7/2011، ذكر الزميل أحمد جرار من قناة الجزيرة أنه تفاجأ صباح يوم الأربعاء الموافق 23/6/2011 بأن زجاج سيارته الشخصية جرى تحطيمه باستخدام حجر كبير وهي واقفة أمام منزله، وأنها تعرضت للعبث بمحتوياتها وأن الأوراق الرسمية الخاصة بالسيارة جرى إلقاؤها أمام مبنى آخر قريب من مكان سكناه. كما وجد أن مسجل السيارة تعرض لعملية تخريب ولكن أياً من قطع السيارة أو محتوياتها لم يتعرض للسرقة. وأضاف الزميل جرار أنه سبق هذه الحادثة تلقيه تهديدات رافقت تغطية الجزيرة لأحداث اعتصام دوار الداخلية وما وقع في 24 آذار، وقد تلقى التهديدات من خلال الهاتف وصفحة (الفيس بوك) الخاصة به. كما أشار الزميل جرار إلى أن آخر تقرير جرى نشره قبل هذه الحادثة كان حول معرض يرصد وقائع الأحداث في سوريا جرى تنظيمه في مجمع النقابات وأثار جدلاً بين التيار الإسلامي والتياران القومي واليساري.

على أي حال، وبالرغم من دقة المعلومات التي تضمنتها الشكوى إلا أنها تنطوي على فجوة واضحة وهي صعوبة الربط بين تغطية أحداث دوار الداخلية وما وقع في 24 آذار وبين تكسير زجاج سيارة الزميل جرار والعبث بها في يوم 23/6، فالفارق الزمني الكبير بين الحادثتين يجعل من العسير الربط بينهما منطقياً وعملياً، وهذا لا يعني مطلقاً استبعاد الاحتمال ولكن الشكوى بشكلها ومحتواها الحالي تجعل من العسير جداً قبول مثل هذا الاحتمال.

مما لا شك فيه أن عناصر الانتهاك في هذه الشكوى متوافرة باستثناء مرتكبه أو من نفذه، وبالمقابل ينبغي على السلطات المختصة أن تجري تحقيقاً فعالاً من أجل الوصول إلى الفاعلين وأن تبذل العناية اللازمة في ذلك وهو ما لم يثبت أنها قامت به.

9.6.2: شكوى الزميل فايز الجبور من وكالة الأنباء الأردنية بتعرضه للتهديد

أوضح الزميل فايز الجبور من وكالة الأنباء الأردنية في شكوى تقدم بها إلى المركز أنه تعرض للتهديد ولاتهامات شخصية بسبب قيامه بنشر مقال عنوانه "مواطنون يؤكدون أن مركز صحي النقيرة لا يعمل بعد الواحدة ظهراً". وقد ذكر موظفو المركز لمدير مديرية صحة الجنوب أثناء اجتماعه معهم بسبب هذا المقال أن الصحفي الذي كتب المقال قام بذلك لأنه طلب منهم إجازة مرضية وأنهم رفضوا ذلك فانتصر لنفسه ـ على حد قولهم ـ بنشر المقال.

وأضاف الزميل فايز الجبور أنه لم يتم الاتصال به وإبلاغه بالاجتماع ليدافع عن نفسه تجاه هذه التهمة. واستطرد الزميل الجبور في شكواه مؤكداً على أنهم استعانوا بالمختار الذي أوصل له تهديدات شفوية بأنه سيصار إلى توقيع عريضة يجري اتهامه فيها بالكذب وتغيير الحقائق.

إن ما أورده الزميل الجبور في شكواه لا يشكل انتهاكاً بالمعنى المتعارف عليه أو المستقر. وهي تعكس عدم وضوح مفهوم الانتهاك لدى الزملاء الإعلاميين فلا يشكل ما قاله موظفو المركز بينهم وبين مدير صحة جنوب عام اتهاماً بالمعنى المقصود. كما أن ما قاله المختار للزميل الجبور لا يرقى إلى درجة التهديد. ولهذا السبب إرتأت وحدة "سند" حفظ الشكوى لأنه لا أساس لها من الناحية القانونية.

10.6.2: شكوى الزميل محمد العرسان من راديو البلد بشأن ضغط الأجهزة الأمنية لسحب مادة منشورة

في شكواه التي تقدم بها إلى المركز بتاريخ 10/1/2011، أوضح الزميل محمد العرسان من موقع عمان نت وراديو البلد أنه بتاريخ 5/4/2011 قامت الأجهزة الأمنية بالضغط عدة مرات عليه وعلى المدير العام للموقع من خلال الهاتف، وذلك لسحب وثيقة قام موقع عمان نت بترجمتها من بين وثائق ويكيليكس ونشرها، وهي تتحدث عن شخصية الأمير حسن والانقسام الواقع حول هذه الشخصية. كما أضاف الزميل العرسان أن جهاز المخابرات اتصل كذلك مع الموقع لتغيير عنوان إحدى وثائق ويكيليكس المنشورة بغية حذف اسمي الملك والملكة منه.

مما لا شك فيه أن الشكوى تحتوي على معلومات دقيقة، وأن عناصر انتهاك الحريات الإعلامية متوافرة بها ولكن ليس يسيراً إثبات وقوعها بسبب مجهولية الأشخاص الذين قاموا بالاتصال مع عمان نت والضغط عليهم.وهو أسلوب دأبت الأجهزة الأمنية على اتباعه مع الإعلاميين بغية التحلل من المسؤولية والمساءلة، ولاستحالة إثبات وقوعه ومعرفة الأشخاص الذين قاموا بتنفيذه. ولكنه لا يحول، إن ثبت وقوعه، دون قيام مسؤولية الجهاز أو المرفق عنه بصفته هذه.

3. واقع انتهاكات حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية في عام 2011

جرت الإشارات في موضع سابق من هذا التقرير إلى أن العام 2011 شهد انتهاكات علنية، وجماعية وجسيمة، بالإضافة طبعاً إلى الانتهاكات الفردية التي يرصدها المركز ويتحقق من وقوعها في كل عام. وقد تمكن المركز في عام 2011 من التحقق من وقوع انتهاكات مختلفة ماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية، وهي انتهاكات جماعية و/ أو جسيمة وانتهاكات فردية. وقد توافر للمركز بشأنها معلومات من خلال الشكاوى التي استقبلها والحالات التي رصدها ذاتياً دون شكاوى. وفي كلتا الحالتين، خضعت سائر هذه الحالات لآلية النظر والمراجعة المذكورة في الفصل المخصص للشكاوى من هذا التقرير.

ومن بين (78) شكوى و(52) حالة رصدها المركز في عام 2011، تبين للمركز أن (106) منها تنطوي على انتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية. وفيما يأتي جدول يبين عدد الشكاوى التي استقبلها المركز وعدد الحالات التي رصدها في عام 2011 وعدد الشكاوى والحالات التي وجد المركز أنها تنطوي على انتهاك لأحد الحقوق والحريات الإعلامية أو أكثر:

الجدول 3: الشكاوى والحالات التي رصدها المركز ووجد أنها تنطوي على انتهاك لأحد الحقوق والحريات الإعلامية أو أكثر

	العدد	الانتهاكات	النسبة المئوية
استمارة الشكاوى والبلاغات	78	87	82%
حالات الرصد الذاتي	52	19	18%
المجموع	**130**	**106**	**100%**

يؤكد المركز في هذا السياق على أن العدد المذكور من الانتهاكات ربما لا يعكس واقع الانتهاكات المرتكبة في العام 2011 بصورة دقيقة أو كلية، وذلك لأن المركز حرص في هذا العام على رصد الانتهاكات الجسيمة والجماعية وتوثيقها، وقد أخذت من هذه المسألة جهداً ووقتاً كبيرين، وكان ذلك بصورة نسبية على حساب رصد الانتهاكات الفردية وتوثيقها. وهو أمر طبيعي بسبب التغيرات التي طرأت في العام 2011 وما رافقها من انتهاكات جسيمة، وجماعية ومنهجية للحريات الإعلامية. يضاف إلى السبب المذكور، سبب آخر هو أن عدداً من الشكاوى لم يتمكن المركز من متابعتها وتحليلها بسبب النقص الشديد في المعلومات من جانب الإعلاميين أنفسهم.

والملاحظ في هذا العام ارتفاع عدد الانتهاكات التي كان مصدرها هيئات أو جهات خاصة أو أشخاصاً عاديين مقارنة مع الأعوام السابقة. فالمركز يرصد الانتهاكات الصادرة عن القطاعين العام والخاص، وذلك لأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل المرجع الأول في مجال حماية حقوق الإعلاميين، تلزم الدول الأطراف بأن تضمن احترام هذه الحقوق وحمايتها في المجالين العام والخاص.

لقد نظر المركز لانتهاكات العام 2011 على أساس أنها قابلة للتصنيف كالآتي: انتهاكات جماعية و/ أو جسيمة، انتهاكات فردية وانتهاكات دلت الممارسة على صعوبة إثباتها رغم وقوعها. ولكن قبل عرض هذه الانتهاكات ينبغي الإشارة إلى أهم العناصر المميزة والمشتركة لانتهاكات عام 2011، فقد تميز هذا العام بوجود عناصر مشتركة بين هذه الانتهاكات سيتناولها التقرير معاً، بينما سيخصص لأحد أهم هذه العناصر بنداً مستقلاً لمعالجته وهو إفلات الجناة من العقاب وصعوبة وصول الضحايا إلى الإنصاف والعدالة.

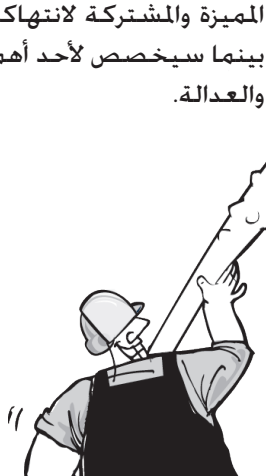

1.3: العناصر المشتركة بين انتهاكات عام 2011 و/ أو المميزة لها

تميزت الانتهاكات التي طالت الإعلام والإعلاميين بوجود عدد من العناصر المشتركة بينها والمميزة لها عن الانتهاكات المرتكبة في الأعوام الماضية، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

أ) إنصبت معظم الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين في عام 2011 على الحق في سلامة البدن (تحريم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة)، وعلى الحق في الحرية الشخصية وتحريم الاحتجاز التعسفي وغير القانوني، بالإضافة إلى التهديد بالحرمان من الحق في الحياة، والقرصنة على المواقع الإلكترونية وفبركة بعض الأخبار أو المعلومات المغلوطة والعمل على نشرها بصورة تضلل الإعلام والإعلاميين.

فالانتهاكات التي ارتكبت في هذا العام تناولت حقوقاً أساسية للإعلاميين، ومست كرامتهم الإنسانية بصورة واضحة. ولعل السبب الحقيقي وراء اتساع حجم الانتهاكات التي طالت حقوقاً أساسية هو ظاهرة الحراك الشعبي والاعتصامات التي زادت احتكاك السلطات العامة ورجال الأمن بالإعلاميين، والتي دفعت كذلك الجهات الأمنية كلها إلى محاولة إخفاء أي دلائل على ممارساتها القمعية ضد الحراك الشعبي، ما حدا بها إلى الاعتداء بالضرب والشتم على الإعلاميين أو حرمانهم من حريتهم لمنعهم من توثيق ما يصدر عنهم من قمع للمظاهرات أو للمسيرات أو للاستيلاء على ما بحوزة الإعلاميين من أدلة.

ب) الطابع المنهجي وواسع النطاق لعدد من الانتهاكات، وبالذات الانتهاكات التي وقعت بحق الإعلاميين بمناسبة تغطيتهم للمسيرات الشعبية، والاعتصامات وفعاليات الحراك الشعبي في الأردن. وقد تمثلت هذه الصفة بوضوح في أحداث ساحة النخيل، وأحداث دوار الداخلية، والمفرق، ومسيرة العودة في 15 أيار. فقد دلت الشكاوى واستمارة استطلاع الرأي على أن جزءا كبيرا من الانتهاكات والاعتداءات كان مصدره الجهات الأمنية، وأن الاعتداءات اتخذت شكل شتم وذم، وحجز حرية، واعتداء جسدي واستدعاء أمني. لقد عكست الانتهاكات التي تحقق المركز من وقوعها عام 2011 نوعا من السلوك المنهج والمنظم في ارتكاب الانتهاك أو الاعتداء، ففي أحداث ساحة النخيل ـ على سبيل المثال ـ كان الطابع المنهجي واضحا تماما، فقد دلت الانتهاكات على أن الصحفيين والإعلاميين كانوا مستهدفين وأن كاميراتهم كانت هدفا للاعتداء، وأن الجهات الأمنية التي شاركت جميعها في الأفعال المكونة للانتهاكات تفصدت فعلاً، ووفق رؤية مسبقة وإطار معد سلفا، الاعتداء على الإعلاميين وإتلاف كل ما بحوزتهم من أدلة مسموعة أو مرئية على الحدث وكيفية وقوعه، علاوة على أنه جرى استهدافهم وهم يرتدون زيا يميزهم كصحفيين وإعلاميين.

وقد لاحظ المركز أن الإعلاميين كانوا هدفا واضحا ومقصودا من قبل الأجهزة الأمنية لمنعهم من تغطية المسيرات وفعاليات الحراك الشعبي، وأن هذا الاستهداف لم يكن عفويا أو وليد اللحظة ولكنه كان مبرمجا، وما يدل على ذلك تراخي الأجهزة الأمنية الواضح في توفير الحماية اللازمة لهم، وامتناعهم في معظم الحالات عن التعامل الجدي مع شكواهم بتعرضهم لاعتداءات جسيمة طالت سلامة بدنهم وكرامتهم سواء أفراد ينتمون إلى أجهزة أمنية أو مدنيين ارتكبوا اعتداءاتهم على مرأى ومسمع من رجال يتبعون أجهزة أمنية دون أن يحركوا ساكناً لإلقاء القبض على مرتكبيها وملاحقتهم.

من الواضح أن العام 2011 شهد حالة غير مسبوقة في الأردن تمثلت في تكرار الانتهاكات الجسيمة والمنهجة التي طالت حقوقا وحريات أساسية للإعلاميين، ومست كرامتهم وشكلت إهانة لهم وللجسم الإعلامي برمته، وسيتطرق التقرير لهذه الانتهاكات بالتفصيل في موضع لاحق.

ج) تنوع مصادر الانتهاكات: كشفت الاعتداءات والانتهاكات التي تحقق المركز من وقوعها وقام بتوثيقها سواء علم بها من خلال شكوى أم من خلال استمارة استطلاع رأي الصحفيين بحالة الحريات الإعلامية عن اتساع الانتهاكات التي كان مصدرها جهة أمنية أو أشخاصا عاديين، فالقدح والذم كان من أشخاص عاديين، والشتم والإهانة والضرب كان من جهات أمنية، والتهديد كان من الجهتين. واللافت للانتباه أن جهات أمنية مختلفة كانت مسؤولة عن التهديد بالقتل والشتم والاعتداء البدني كذلك.

فلو أخذنا ما جاء في استمارة استطلاع رأي الصحفيين بشأن حالة الحريات الإعلاميين على سبيل المثال، فيمكن الوقوف بسهولة ويسر على حجم الاعتداءات التي طالت كرامة الإعلاميين، وعلى حجم الانتهاكات التي كان مصدرها جهة أمنية أو أشخاص عاديين على وجه التحديد، ويأتي جدول يبين نسبة ما ارتكبته هاتان الجهتان من انتهاكات بحق الإعلاميين وطبيعتها وكيفية وقوعها

الإفلات من العقاب

الجدول 4: نتائج استطلاع رأي الصحفيين عن الانتهاكات التي تعرضوا لها في العام 2011

الانتهاك	عدد الحالات الواردة في الاستطلاع	النسبة المئوية بالنسبة للعدد الإجمالي
حجب المعلومات	125	37%
الذم والقدح	75	22%
التهديد	64	19%
حجز الحرية	7	2%
الاستدعاء الأمني	18	5%
التحقيق الأمني	8	2.3%
المنع من البث الفضائي أو التلفزيوني	11	3.2%
الضرب والاعتداء الجسدي	15	4.4%
حجب المواقع	17	5%
المجموع	**340**	**100%**

الأرقام الواردة في الجدول أعلاه هي حصيلة إجابات الصحفيين في استطلاع الرأي المعروض في تقرير حالة الحريات الإعلامية لعام 2011 عن الضغوط والمضايقات التي تعرضوا لها.

وقد كشف (203) صحفياً وصحفية أنهم تعرضوا لأشكال مختلفة من الضغوط والمضايقات منها حجب المعلومات، الذم والقدح، التهديد، حجز الحرية، الاستدعاء والتحقيق الأمني، الضرب والاعتداء الجسدي، منع البث الفضائي أو التلفزيوني وحجب المواقع.

ومن الواضح بالتدقيق في إجابات المستطلعة آراؤهم أن بعضهم تعرض لأكثر من مشكلة أو اعتداء وربما انتهاك مما يرفع عددها إلى (340) حالة.

ولم يسعف الوقت فريق وحدة "سند" لمراجعة وتدقيق كل البلاغات التي وردت في استطلاع الرأي عن معلومات بانتهاكات وقعت لـ (203) صحفيين.

وعلى ضوء هذه الحقيقة فإن الواقع الحقيقي للشكاوى وللانتهاكات سيرتفع حكماً لو جرى التواصل مع كل الصحفيين المستجيبين في الاستطلاع والذين قالوا بأنهم تعرضوا لتجاوزات متعددة الأشكال.

د) إفلات الجناة من العقاب: بالرغم من اتساع حجم الانتهاكات وبالذات الانتهاكات الجسيمة التي طالت حقوقا أساسية للإعلاميين وشكلت امتهانا لكرامتهم ولسلامة بدنهم، فضلا عن أنها استهدفت إساءة معاملتهم والاعتداء الجسدي واللفظي عليهم، إلا أن أياً من الأشخاص الذين صدرت عنهم هذه الاعتداءات لم يتعرض للملاحقة والمحاكمة. وإذا كان المركز يعتقد في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة لديه، أن أشخاصاً رسميين وعاديين على السواء وأن جهات أمنية تتعاون مع عدد من هؤلاء الأشخاص العاديين. إلا أنه ينظر بقلق شديد لإفلات سائر الأشخاص المتورطين بهذه الانتهاكات الجسيمة من العقاب وعدم اتخاذ أي تدابير بحقهم. ويؤكد المركز في هذا السياق على أن سكوت

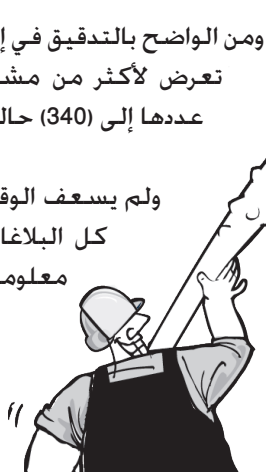

الجهات المختصة عن مرتكبي هذه الانتهاكات يشكل بحد ذاته خرقا لالتزامات الأردن الدولية والمتعلقة بمناهضة سائر صور إساءة المعاملة وإنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة وتعويضهم.

كما يعتقد المركز من ناحية أخرى أن السكوت عن مرتكبي هذه الانتهاكات وعدم ملاحقتهم أفضى إلى تزايد هذا النوع من الانتهاكات على الإعلاميين، وإلى اتساع دائرته وشيوعه.

2.3: أهم الانتهاكات الجسيمة أو الجماعية

تميز العام 2011 بارتكاب انتهاكات جسيمة أو جماعية بحق الإعلاميين في أحداث دوار الداخلية (25/آذار)، وأحداث مسيرة العودة (15/ أيار)، وأحداث ساحة النخيل (15/ تموز)، وأحداث المفرق. وقد اتسمت هذه الانتهاكات بسعة نطاقها وطبيعتها، حيث أنها انصبت في المقام الأول على انتهاك حق الإعلاميين في سلامة بدنهم واتخذت شكل إساءة معاملة لفظية وبدنية. وفيما يأتي عرض لأهم هذه الانتهاكات:

1.2.3: الانتهاكات التي صاحبت أحداث دوار الداخلية (25/ آذار)

تعرض أكثر من 20 إعلامياً بين صحفي ومراسل ومصور إلى اعتداءات جسيمة وواسعة النطاق أثناء تغطيتهم لاعتصام حركة 24/ آذار في دوار الداخلية.

وقد اتخذت هذه الاعتداءات شكل ضرب مبرح بالعصي، وركل بالأرجل وشتم يمتهن الكرامة الإنسانية، علاوة على سقوط حجارة وعصي "البلطجية" على رؤوس الإعلاميين على مرأى رجال الأمن والدرك. وقد تسببت هذه الاعتداءات بإلحاق أذى وضرر كبيرين لعدد من الزملاء، حيث خلفت كسورا لهم في الأرجل والأيدي والرؤوس. كما جرى إدخال عدد منهم إلى المستشفيات، إضافة إلى تحطيم الكاميرات التي كانت بحوزتهم وتكسيرها.

وقد أشارت الزميلة هيام عوض من وكالة "عرب نيوز" الإخبارية في شكواها التي تقدمت بها إلى المركز أنها أثناء توجهها عصر يوم الجمعة الموافق 25/3/2011 إلى دوار الداخلية بغية تغطية اعتصام حركة 24 آذار، وعند مرورها فوق جسر المدينة الرياضية استوقفها رجل أمن وسألها عن هويتها فأبرزت له بطاقة هويتها الصحفية فقام رجل الأمن بتوجيهها إلى أسفل الجسر للعبور من دوار المدينة باتجاه دوار الداخلية، ولكنها فوجئت بحاجز أقامه رجال الأمن العام، ولما تحدثت معهم ليتيحوا معها العبور إلى دوار الداخلية تفاجأت بردة فعلهم القاسية والغاضبة، وبسيل من الإهانات والتهديدات التي وجهوها صوبها. وعندما همت بمغادرة المكان، جرى أحد رجال الأمن نحوها مسرعا وكان فاقدا لأعصابه لكن زملاءه منعوه من التعرض لها، وأكدت الزميلة عوض أنها منعت فعليا من قبل رجال الأمن من تغطية الحدث.

أما الزميل محمد فضيلات من "عمان نت"، فقد أكد في شكواه الذي تقدم بها للمركز على خلفية أحداث دوار الداخلية، أنه تعرض في 25/3/2011 أثناء ممارسة عمله كصحفي وتغطية لأحداث الدوار للضرب من قبل قوات الدرك والأمن. إضافة إلى اعتداء من قبل قوات الدرك والأمن، اضافة الى اعتداء من قبل مناهضي حركة 24/ آذار. وقد أوضح الزميل الفضيلات أنه قام بالكشف عن هويته كصحفي للمعتدين، ولكن ذلك لم يجد نفعا وقد تسبب الاعتداء عليه بأضرار وكدمات في أكثر من مكان في جسده.

وفي شكواها التي تقدمت بها للمركز بشأن ما تعرضت له من اعتداءات بمناسبة تغطيتها لأحداث الدوار، أوضحت الزميلة نور العمد من "عمان نت وراديو البلد" أنها تعرضت يوم 25 آذار لاعتداءات لفظية وبدنية من قبل قوات الدرك. وأنها تعرضت كذلك لاعتداء لفظي وشتائم من قبل أحد "البلطجية"، وأنه حاول التهجم عليها فطلبت من قوات الأمن اعتقاله ولكنهم لم يقوموا بذلك. ورغم قيامها بالكشف عن هويتها كصحفية لم يمنع من الاعتداء عليها.

كما تعرض الزميل غسان أبولوز من قناة العربية الفضائية كما ذكر في شكواه للمركز- للتهديد بعدم تصوير أحداث 25/3/2011 وبتكسير كاميرته، وذلك من قبل أشخاص مجهولين واستطرد الزميل أبولوز بأنه تعرض عصر اليوم ذاته، وبالتزامن مع الاعتداء على المعتصمين ومحاولة رجال الأمن والدرك إخلاء الدوار بالقوة، إلى رشق مباشر بالحجارة من فوق جسر دوار الداخلية، وأن رجال الأمن شاهدوا الاعتداء ولم يحركوا ساكناً. وقد أكد الزميل أبولوز في شكواه أن (4) مصورين، تعرضوا للإصابة وهم: منقذ غنيمات الذي ضربه مجهولون بأيديهم، كامل تغلب الذي قام رجال الدرك بضربه وتكسير كاميرته ومصادرتها، وخالد الطريفي الذي أصيب بخاصرته وبإصبعه جراء استهدافه المتعمد بالحجارة ومدير مكتب العربية سعد السيلاوي الذي أصيب في ظهره.

أما الزميل محمد زهدي عمر "رئيس تحرير موقع البوابة" فذكر بأنه تعرض أثناء تغطيته لاعتصام دوار الداخلية إلى الضرب من قبل أفراد الدرك والأمن العام بصورة تسببت له برضوض في اليد.

الإفلات من العقاب

وجرح في شفته العلوية ورضوض في الساق. واستطرد أن رجال الأمن العام والدرك ضربوه بالهراوات فسقط أرضاً وأصيب كذلك بجرح في خده الأيسر بسبب حجر ألقاه مناهضو حركة 24 آذار وقد خضع لمداخلة طبية لإغلاق هذا الجرح من خلال أربع غرز.

ما لا شك فيه أن الانتهاكات المذكورة هي انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق، وقد شملت كلاً من إساءة المعاملة ومنع الإعلاميين من ممارسة عملهم وحرمانهم من التمتع بالحرية الإعلامية، ومسؤولية رجال الأمن العام والدرك ثانية بشأنها، فقد تسببوا أنفسهم ومباشرة بأضرار بدنية ونفسية شديدة لهؤلاء الإعلاميين من جراء قيامهم بالاعتداء البدني واللفظي عليهم، كما أنهم سكتوا عن الاعتداءات المشابهة التي اقترفها أشخاص عاديون من "البلطجية" بحقهم على مرأى ومسمع من رجال الأمن دون أن يسعوا إلى القبض عليهم والشروع بملاحقتهم.

2.2.3: الانتهاكات المتعلقة بأحداث المفرق

من الحالات الأخرى التي ارتكبت فيها انتهاكات جسيمة وجماعية بحق الإعلاميين والحريات الإعلامية حالة أحداث المفرق التي وقعت بتاريخ 23/12/2011. وقد اتسمت الاعتداءات التي وقعت على الإعلاميين في هذه الحالة كذلك بأنها طالت حقوقهم الأساسية، وسلامة بدنهم، وكرامتهم الإنسانية وحريتهم الشخصية بالإضافة إلى تهديد بعضهم بالقتل والتسبب بأضرار بدنية ونفسية بليغة.

أشار الزميل نضال سلامة من وكالة جراسا نيوز الإخبارية في الشكوى التي تقدم بها للمركز بشأن هذه الواقعة، إلى أنه في أثناء تغطيته لمسيرة المفرق بتاريخ 23/12/2011 تعرض هو وزملاؤه الآخرون، إضافة إلى المعتصمين طبعا، إلى هجوم من "جحافل من البلطجية يقدر عددها بالآلاف" وأنه نتيجة لهذا الهجوم واعتداء الدرك عليهم بالضرب، اضطر إلى محاولة الاختباء في إحدى الأزقة واستمر بتغطية الأحداث هاتفياً.

وكان آخر فيديو قام بتصويره من هاتفه النقال ـ كما ذكر ـ مشهد أحد أفراد الدرك وهو يحمل قاذف قنابل الغاز ويقول "للبلطجية": "إحنا معاكم والله مش رح نصيبكم" واستطرد الزميل سلامة في شكواه مؤكداً على أنه لم يكن يعرف بوجود عدد من البلطجية يترصده، فما أن شاهدوه يقوم بالتغطية من خلال هاتفه حتى هجموا عليه بالعشرات واعتدوا عليه بالضرب، وانتزعوا منه وثائقه الشخصية وهواتفه. وقام هؤلاء البلطجية باقتياده إلى زقاق آخر فيه رئيسهم ـ كما جاء في شكوى الزميل سلامة ـ وما أن رآه رئيسهم حتى انهال عليه ضرباً- واخذ وثائقه الشخصية وهواتفه منهم.

وجاء في شكوى الزميل سلامه كذلك أنه حاول تقديم شكوى ضد احد الأشخاص الذين اعتدوا عليه من يعرف أسماءهم، ولكن مركز أمن المدينة حاول ثنيه عن ذلك إلا أنه بعد إصراره جرى تسجيل إفادته، وحفظت بالملف ولم يتخذ بشأنها أي إجراء، وأضاف الزميل كذلك انه اكتشف عند استلام هواتفه يوم 30/12/2011 من خلال الزميل سامر الشمري أن معظم ما قام بتصويره قد شطب وان شريحة خط "زين" التي كانت في هاتفه قد فقدت. وقد اخبره الزميل الشمري الذي استلم هواتفه عوضا عنه كونه وكله في ذلك، أن هواتفه كانت محتجزة لدى الأمن الوقائي الفرع الرئيسي في عمان لغايات التدقيق.

كما أضاف الزميل كذلك بأنه يود "الإشارة إلى موضوع قنابل الغاز المسيل للدموع لأن الغاز الذي استخدم له مضاعفات وسام، حيث أن تركيبته وحتى لون دخانه يختلف عن نوعيات الغاز الذي استخدم في مناطق أخرى"، فبمجرد انتشار الغاز ـ كما ذكر ـ أحس بغثيان، وتقيا فوراً ولازمه صداع لمدة يومين.

أما الزميل سامر الشمري، فأكد في شكواه انه تعرض يوم 23/12 أثناء تغطية لأحداث المفرق لاعتداء بدني من قبل (5) من أفراد شرطة المفرق، إضافة إلى شخص من مرتبات البحث الجنائي وآخر ادعى أنه مخابرات وأنهم منعوه من التصوير، ولما أبرز لهم "الباج الصحفي" - على حد قوله - قام الشخص الذي ادعى أنه مخابرات بتمزيق الباج والدوس عليه علاوة على أنهم وجهوا له إهانات لفظية شائنة، وضربوه ثانية وانتزعوا منه الكاميرا وأكد الزميل في شكواه على أنه يعرف الشخص الذي اعتدى عليه من مرتبات الأمن الوقائي وذكر اسمه في الشكوى كاملاً وأنه يتبع للأمن الوقائي في عمان/ العاصمة.

كما رصد المركز حالات عديدة تعرض فيها محررو عدد كبير من المواقع الالكترونية إلى ضغوطات من قبل أجهزة أمنية لإزالة خبر الاعتداء من قبل بلطجية على مسيرة المفرق. كما أشار إعلاميون إلى أن مؤسساتهم تعرضت كذلك إلى ضغوط من قبل أجهزة الدولة من أجل "فتح النار على الإسلاميين والحراك الشعبي"، وخاصة بعد أحداث المفرق.

إن الانتهاكات المشار إليها تنطوي كلها على خرق لحق الإعلاميين في سلامة بدنهم، وإلى عدم جواز تعرضهم لإساءة المعاملة.

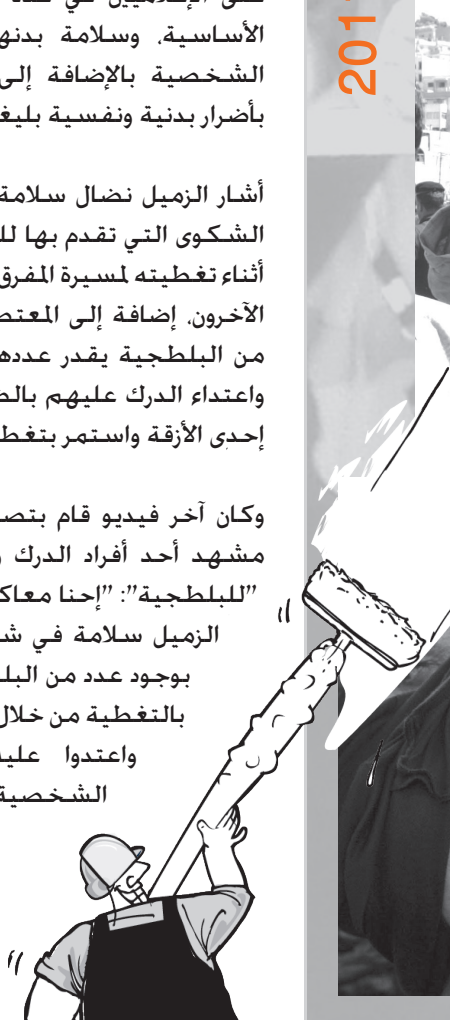

علاوة على أنها تشكل اعتداءً صارخا وجسيما على الحريات الإعلامية. كما أنها تكشف بصورة واضحة على أن تدخلات الدولة في الإعلام لم تعد تقتصر على منع الإعلاميين من تغطية الحدث فحسب، ولكنها أضحت تأخذ شكل تدخل غير ناعم وإملاءات فضلا عن أنها باتت كذلك تذهب إلى الاعتداء على كرامة الإعلاميين وسلامة جسدهم وحريتهم الشخصية.

3.2.3: الانتهاكات المرتكبة في أحداث ساحة النخيل

يعد الاعتداء الذي ارتكبه رجال الأمن وقوات الدرك بحق الإعلاميين أثناء تغطيتهم لأحداث اعتصام ساحة النخيل بتاريخ 15/7/2011 من أكثر الاعتداءات الجسيمة وشدة وقد اثبت المركز في تقرير أولي أصدره بخصوص هذا الاعتداء بتاريخ 30/7/2011 أن هذا الاعتداء كان واسع النطاق، ومتعمداً، ومنهجياً وواسع والناطق.

لقد ثبت للمركز من خلال عملية الرصد وتقصي الحقائق التي أجراها عقب هذا الاعتداء أنه كان متعمداً، ومدبراً ومقصوداً لذاته، خاصة وأن عدداً كبيراً من الزميلات والزملاء الإعلاميين تعرضوا للضرب، وللشتم ولتكسير كاميراتهم وهواتفهم النقالة وهم يرتدون السترة التي وزعها الأمن العام عليهم لتمييزهم عن غيرهم من المشاركين في الاعتصام. وقد تم توزيع السترات عليهم عقب اتفاق على ذلك بين مركز حماية وحرية الصحفيين ونقابة الصحفيين والأمن العام، وذلك كي يتسنى حماية الإعلاميين وعدم الاعتداء عليهم بحجة صعوبة تمييزهم عن المشاركين في الاعتصام. كما أظهرت المعلومات التي جمعها المركز أن عدداً من الزميلات والزملاء ضحايا الاعتداءات جرى التنكيل بهم عقب قيامهم بالكشف عن هويتهم كإعلاميين وصحفيين لرجال الأمن والدرك أو لأنهم شوهدوا من قبل هؤلاء يغطون الأحداث من خلال كاميراتهم وهواتفهم النقالة.

إن اعتداء ساحة النخيل يشكل سابقة غير معهودة، خاصة وأنه لم يكن محدوداً ولا بسيطاً، ورغم انه ليس الأول من نوعه في عام 2011 إلا أنه تميز بالعدد الكبير من الصحفيين والمراسلين والمصورين الذين استهدفوا عمداً وبشكل منهجي بالضرب، والشتم وسوء المعاملة، ما أدى إلى إصابة عدد كبير منهم بإصابات بالغة وجسيمة.

لقد تمكن المركز من توثيق (21) حالة اعتداء على زميلات وزملاء إعلاميين ممن استهدفوا يوم 15/7/2011 من قبل أفراد الأمن العام والدرك وشرطة السير أو من تزيا بزيهم الرسمي من جهات أمنية أخرى. ويمكن إيجاز أهم هذه الحالات التي توثق المركز من وقوع الاعتداء فيها على إعلاميين وإعلاميات على النحو الآتي:

1) الزميل سامي محاسنة الذي أصيب إصابات بالغة شملت كسراً في قصبة يده اليمنى، وتهتك بإبهام اليد وإصابات بالغة في عينه اليسرى بالقرب من العصب البصري. وقد تعرض بالضرب بعصا وبأحذية "بساطير" رجال الأمن العام.
2) الزميل رائد عورتاني من جوردان ديز الذي أدى ضرب قوات الأمن له إلى كسر في ركبته، إضافة إلى كسر كاميرته.
3) الزميل يزن خواص من قناة نورمينا الذي ضرب على يده اليسرى التي كانت تحمل ميكروفونا مما أدى إلى تمزق بأنسجة اليد.
4) الزميل محمد النجار مراسل الجزيرة نت الذي تعرض لضرب وشتم من قبل قوات الأمن العام ومنع من تغطية الأحداث والتصوير.
5) الزميل ياسر أبوهلالة مدير مكتب قناة الجزيرة الذي تعرض للضرب والشتم لمنعه من تغطية الأحداث.
6) الزميلة أمل غباين من وكالة عمون التي حاول رجال الأمن منعها من تصوير اعتدائهم على احد المعتصمين، وقاموا بشتمها مستخدمين ألفاظاً نابية، ومطاردتها بغية الاستيلاء على الكاميرا التي كانت بحوزتها وضربها بالعصي.
7) الزميل أحمد ملكاوي من وكالة سرايا الذي تعرض للضرب وكسرت كاميرته من قبل رجال الأمن بالعصي التي كانوا يحملونها.
8) الزميل علي الزعبي من قناة نورمينا الذي ضربه رجال الأمن بعصا غليظة من الخلف وبشكل مركز على يده لإسقاط الكاميرا منه.
9) الزميل محمد الفضيلات من عمان نت الذي شتمه أفراد الأمن العام بألفاظ نابية ومنعوه من الوصول إلى موقع التصوير.
10) الزميل أنس ضمرة من وكالة عمون الإخبارية الذي اعتدى عليه رجال الأمن بهراوة من الخلف بسبب محاولته ثني رجال الأمن العام من الاستمرار بضرب الزميل محمد الكسواني.
11) الزميل محمد أبوقطي من رويترز الذي انهال رجال الأمن عليه ضرباً، وقاموا بتكسير إحدى كاميراته لأنه كان يصور الاعتداء على المعتصمين وضربهم من قبل أفراد الأمن العام والدرك، إضافة إلى محاولته مساعدة زملائه الإعلاميين

الإفلات من العقاب

الذين كانوا يتعرضون لأقسى صور العنف البدني واللفظي.

12) الزميلة رنا زعرور من قناة العربية التي قام رجال الأمن العام بشتمها بألفاظ نابية ومنعوها من التصوير.

13) الزميلة هبة كيوان من وكالة سرايا الالكترونية التي نالها من عنف رجال الأمن ما نال زملاءها الآخرين.

14) الزميل إسلام صوالحة من موقع عمان بوست الذي طلب منه رجال الأمن الكف عن التصوير، وقام أحدهم بضربه من الخلف برأسه وهو يرتدي خوذة، فسقطت كاميرا الزميل صوالحة جراء ذلك، ولما استأنف الزميل التصوير من خلال هاتفه النقال قام رجال الأمن وشرطة السير أو من يرتدون زيهم بضربه على يده فوقع الهاتف منها.

15) الزميل نضال سلامة من السوسنة الالكترونية الذي ضربه رجال الدرك، وشتموه بألفاظ مهينة وانتزعوا منه الكاميرا وقاموا بتكسيرها.

16) الزميل عامر أبو حمدة من مكتب بي. بي. سي عمان الذي اعتدي عليه من الخلف بدرع يحمله رجال الأمن حينما كان يصور الأحداث، ثم تعرض للضرب ثانية بحزام أحد رجال الأمن على رقبته ويده لمنعه من التصوير.

17) الزميل فهيم كريم من نيويورك تايمز الذي تعرض لاعتداء بدني.

18) الزميل خليل مزرعاوي من جريدة الدستور والذي تعرض للضرب.

19) الزميل محمد حنون من أسوشييتيد برس الذي تعرض للضرب.

لقد لحق في الحالات السابقة وغيرها ـ كما تبين للمركز ـ أضراراً بدنية ونفسية ومادية جسيمة من جراء اعتداء رجال الأمن العام والدرك على الإعلاميين. وقد اتسمت هذه الحالات بقواسم مشتركة مثل استهداف يد الإعلامي لإسقاط الكاميرا من يده، والضرب من الخلف لحجب هوية الجاني عن الضحية، علاوة على أن غالبية الضحايا الإعلاميين كانوا يرتدون سترة الصحافة وكان واضحاً لرجال الأمن والدرك أنهم ليسوا من المعتصمين.

جاء في شكوى الزميل رائد عورتاني بشأن ما تعرض له في ساحة النخيل: "أمام مدخل ساحة النخيل، ذهبت لأغطي الأحداث، فتبين لي أن هناك نقاشا حاداً بين الصحفيين والأمن، وتعالت الأصوات في الشارع المقابل عند محل الحلويات.. فذهبت إلى حافة السور وكان هناك رجال أمن يتراكضون ومعهم عصي، وهو أمر واضح في الفيلم الذي سجلته، وعند وصولي إلى حافة السور ووقوفي لمدة خمس ثوانٍ جاءتني ضربة على ركبتي من الخلف بعصا لم أرها، فاستدرت إلى الخلف، ولكن الضربة تسببت باختلال توازني وسقوطي من أعلى السور .. وكان الرجل الذي ضربني يرتدي لباس الأمن العام".

أما الزميلة أمل غباين، فقد أكدت في شكواها على أنها: شاهدت شابا يتعرض للضرب المبرح من قبل رجال الأمن العام، وخلال تصويري للمشهد قام عدد من رجال الأمن بمحاولة منعي من التصوير وقاموا بشتمي بألفاظ نابية تمس الشرف، حينها لم استجب لهم فقاموا بتهديدي بتحطيم الكاميرا وضربي، وقال لي ضابط برتبة ملازم: انقلعي يا خاينة بلاش أكسر الكاميرا على راسك فابتعدت وقمت بالتصوير من مكان أبعد قليلاً .. وأخذوا يشتموني ويطلبون مني عدم التصوير فلم أستجب، عندها طاردني اثنان من رجال الأمن فهربت باتجاه الساحة وخلال هروبي سمعت أحدهم يقول: كسروها هال ... حوصرت بالمنطقة لأن عدداً كبيراً من رجال الأمن كان يطاردون زميلي سامي محاسنة، فحوصرت بين الحاجز الأمني ورجال الأمن الذين كانوا يضربون محاسنة، فاستغلوا الوضع وقاموا بضربي بالعصي وقام شرطي بضربي بيده. وفي محاولة لإبقائي فترة أطول لم يقم رجال الأمن بفتح الحاجز لا بل كان عدد منهم يحاول ضربي من خارج الحاجز .. وحسب عدد من الزملاء منهم حمدان الحاج ومحمود أبو داري وقعت على الأرض بعد أن قام رجال أمن بضربي بواسطة كتفه".

جاء في شكوى الزميل محمد رفعت اوسي من سما الأردن أن "رجال الأمن قاموا بضربي على يدي بعصا خشبية بعنف، وبدون تمييز لأني صحفي وكنت أصور ما يقع من أحداث، وقال لي رجل أمن لا تصور .. وتم ضربي من دون كاميرا تصوير مرة أخرى واستنجدت به ورجوته أن لا يستمر بضربي ولكنه لم يستجب لي وضربني مرة أخرى على يدي. وقد ضربني واعتدى علي أكثر من رجل أمن ورجال سير".

وأبدى الزميل أحمد ملكاوي من وكالة سرايا الإخبارية ما يعزز الاستهداف المتعمد والمنهجي للصحفيين فأكد على أنه: "بينما كنا نقوم بواجب المهنة الصحفية وعند وصولنا إلى ساحة النخيل، قام الدرك بضرب الكثيرين .. وأنا كنت أقف خلف الدرج مرتدياً باجة سرايا والتفت لي أحد أفراد الدرك فقلت له أنني صحفي، فقرأ الباجة ومن ثم سحب الكاميرا من يدي وقام بتكسيرها حيث هجم اثنان آخران علي بالعصي التي تلقيت منها ثلاث ضربات على ساقي اليمنى وأكدت التقارير الطبية التي حصلت عليها من مستشفى إربد التخصصي وجود كدمات وورم في ساقي اليمنى".

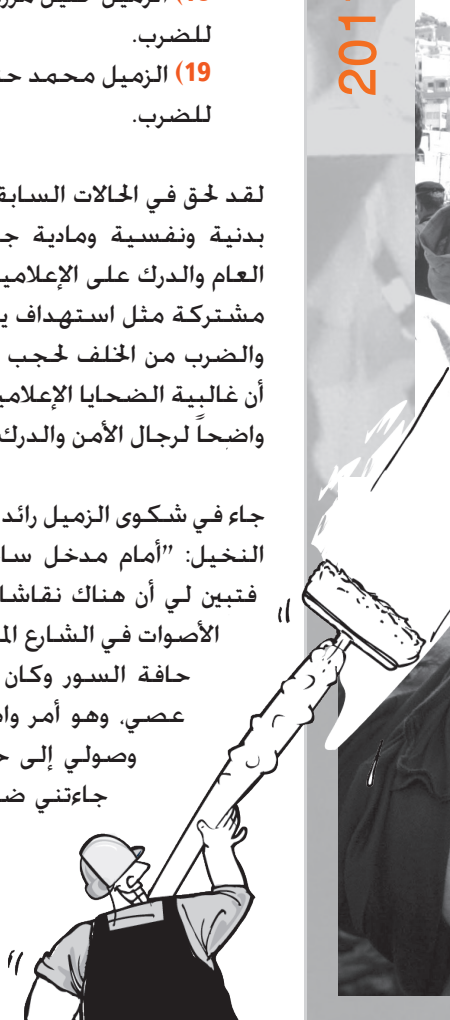

أما الزميل يزن خواص من قناة نورمينا، فأشار إلى أن أحد رجال الأمن العام "قام بضربي أثناء حملي المايكروفون، حيث تسبب بتمزق في أنسجة يدي اليسرى التي قام مستشفى الخالدي بتجبيرها. ولا أعتقد أن العصا التي ضربت بها من الأدوات التي يحملها رجال الأمن العام عادة".

وجاء في شكوى الزميل أنس ضمرة من وكالة عمون الإخبارية أنه: "أثناء محاولتي لثني رجال الأمن من الاعتداء على الزميل محمد الكسواني، وبعد ثنيهم أخذه الزملاء إلى المكان المخصص في الساحة للصحفيين، وأكملت مسيري لمتابعة عملي وكنت ارتدي سترة الصحفيين، وتم الاعتداء علي من الخلف بالضرب بهراوة أو عصا على أسفل رأسي ما جعلني مغشيا".

كما ذكر الزميل إسلام صوالحة أنه: "بعد حصولي على السترة الفوسفورية الخاصة بالإعلاميين، وأثناء تصويري لقيام رجال الأمن بفض الاعتصام وضرب أحد المعتصمين من قبل (5) عناصر أمن طلب مني أحدهم أن أكفَّ عن التصوير، ورغم إبرازي لهويتي الصحفية وعلمه بأنني صحفي، قام بمهاجمتي من الخلف برأسه وهو يرتدي خوذة، مما أدى إلى سقوط الكاميرا خاصتي من يدي، وعندما أردت استخدام هاتفي للتصوير، قام أحد رجال الأمن بضرب يدي بعصا خشبية لإسقاط الهاتف من يدي".

أما الزميل نضال سلامة، فذكر في شكواه: "ولدى قيام قوات الدرك بالبدء بالضرب والاعتداء على المتظاهرين، كنت أقف لتصوير الحدث فشاهدني مجموعة من قوات الدرك وتوجهوا نحوي، فقام أحدهم بتوجيه الشتائم لي "كلب، حقير، كذاب .. الخ" وقاموا بضربي بالأيدي وانتزعوا مني الكاميرا وقاموا بتكسيرها، خلال ضربي، صرخت بوجه تلك المجموعة قائلاً لهم: إني صحفي والسترة بارزة، وعلى ذلك قالوا لي: "بلا صحافة بلا ...!!!" وقاموا بتكسير الكاميرا واستمروا بالضرب .. وأؤكد أني كنت مستهدفاً شخصياً من قبلهم، وأن الضرب كان بالأيدي والأرجل على وجهي وأنهم بعد تكسير الكاميرا وأنحاء متفرقة من الجسم وأن الشتم ترافق مع الضرب" .

تدل الشهادات السابقة كلها بما لا يدع مجال للشك على وجود نية لاستهداف الإعلام والإعلاميين، ومنعهم من تغطية الأحداث وممارسة عملهم بحرية، وعلى أن هذه الاعتداءات ليست فردية، ولا عرضية ولا عشوائية. فقد كشفت معظم الحالات عن نمطية محددة عند ارتكاب الفعل أو الاعتداء من جانب رجال الأمن والدرك. وما يؤكد الطابع المنهجي للاعتداء أن رجال الأمن والدرك وغيرهم من رجال الأجهزة الأمنية الأخرى كانوا يرتدون زيهم دون أية إشارة لأسمائهم أو لأرقامهم بغية إخفاء هويتهم علاوة على أن الاعتداء على الإعلاميين وقع فيما كان الإعلاميون يرتدون سترات تميزهم عن غيرهم من المعتصمين، وشملت شتائم رجال الأمن لهم على ألفاظ واضحة تدل على استهدافهم.

وينتهز المركز فرصة إصدار هذا التقرير ليؤكد على أن ما يعزز الطابع المنهجي لاعتداء ساحة النخيل من خلال عدم اتخاذ الهيئات المسؤولة لأي تدبير وقائي لمنع الاعتداء من قبل رجال الأمن العام، وحرصها الشديد على عدم فاعلية أو جدية إجراءات ملاحقة المعتدين من رجال الأمن والدرك وغيرهم من رجال الأجهزة الأمنية الأخرى، وعدم الكشف عن المسؤولين والمتورطين. كما أن السلطات المختصة لم تشرع بتحقيق مستقل ومحايد بغية الوقوف على الحقيقة ومساءلة سائر المسؤولين والمتورطين عن الاعتداء سواء من نفذه أم سكت عنه أم أمر به أم رضي به وأقره. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مديرية الأمن العام أصدرت عقب حادثة النخيل بثلاثة أيام تقريرا عن لجنة التحقيق التي جرى تشكيلها تحت مظلة الأمن العام، وتضمن التقرير اعترافا واضحا من قبل الأمن العام بالاعتداء على الإعلاميين والاعتذار لهم عن الاعتداءات التي لحقت بهم وما نالهم من أضرار بدنية ومادية ونفسية. كما جاء في أن الأمن العام سيتخذ التدابير اللازمة لملاحقة الجناة وتعويض الضحايا، ولكن مديرية الأمن العام لم تتخذ أي إجراء لاحق ولم تكشف عن هوية المتورطين بالاعتداء ولم تقدم ايا منهم للمحاكمة. واكتفت بالاعتذار الشفوي الوارد في بيانها المذكور دون اتخاذ أي إجراء عملي أو فعلي من جانبها لمحاكمة الجناة والمتورطين معهم.

إن الاعتداء الذي شاركت فيه أجهزة أمنية مختلفة ضد الإعلاميين في ساحة النخيل يشكل انتهاكاً واضحاً وصريحاً لأحكام كل من الدستور الأردني، والقانون الأردني، واتفاقيات حقوق الإنسان التي صادق عليها الأردن ونشرها في الجريدة الرسمية، فهذا الاعتداء هو اعتداء على حرية الرأي والتعبير بما فيها الحرية الإعلامية، وتحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، والحق في الاجتماع السلمي والحق في الوصول إلى العدالة وسبل الإنصاف الفعالة علاوة على أنه ينطوي على خرق لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام القوة في سياق إنفاذ القانون. وهي كلها انتهاكات توجب إنصاف الضحايا، وتعويضهم ومساءلة الجناة جنائيا ومدنيا وإدارياً على السواء.

أما فيما يتعلق بدور المركز في التعامل مع حادثة النخيل، فقد

اصدر بتاريخ 15/7/2011 تقريرا أوليا بشأن الحادثة بعد أن قام بعملية تقصي للحقائق وجمع للمعلومات. وقد تبين للمركز بشكل واضح في حينها مسؤولية سائر الأجهزة الأمنية عن الاعتداء. وسعى المركز إلى تحريك دعاوى جزائية ومدنية لملاحقة الجناة وإنصاف الضحايا. وبالفعل قام عدد من الزملاء المعتدى عليهم بتوقيع وكالات للمحامين العاملين ضمن وحدة " ميلاد" ولكنهم تراجعوا عن ذلك باستثناء الزميلين نضال سلامه وإسلام صوالحة. وقد انعقد رأي القانوني على أن حالة هذين الزميلين ليست صلبة من الناحية القانونية ولن يكون للإجراءات القضائية أي جدوى في ضوء الوقائع والملابسات المحيطة بهما.

4.2.3: الانتهاكات المرتكبة خلال تغطية مسيرة العودة

تعرض الإعلاميون لاعتداء آخر جسيم، وجماعي ومنهجي من قبل رجال يتبعون أجهزة أمنية مختلفة بما فيها الأمن العام والدرك، إضافة إلى "البلطجية" خلال قيامهم بعملهم وتغطية أحداث مسيرة حق العودة في 15/5/2011 وذلك في منطقة الكرامة.

وفي هذا الانتهاك، كما في غيره من الانتهاكات الجسيمة، لاحظ المركز أن الانتهاك كان مقصوداً ومستهدفاً، فقد استهدف المعتدون كاميرات الإعلاميين ووسائل تغطيتهم للحدث وقاموا بالاعتداء بدنياً ولفظياً على الإعلاميين، كسروا سياراتهم ومعداتهم فضلاً عن أنهم استولوا على أشرطة التسجيل الخاصة بهم، وأعادوا منها ما لا يخص أحداث المسيرة واحتفظوا بتلك التي توثق الانتهاكات التي ارتكبها رجال الأجهزة الأمنية على المشاركين في المسيرة المطالبين بالعودة إلى فلسطين.

وقد وصفت الزميلة رشا الوحش مراسلة قناة القدس الفضائية، الاعتداءات التي أوقعها رجال الأجهزة الأمنية بالصحفيين فأكدت على: أن طاقم المحطة تعرض في اليوم الأول للمسيرة إلى اعتداء مجموعة من الرجال بالزي المدني مع تراخي وعدم تدخل أمني. فبعد أن صورنا اعتداء هؤلاء لفظيا على المعتصمين والإساءة للوحدة الوطنية، هجموا على فريقنا واخذوا يضربون المصور الذي رفض إعطاءهم الكاميرا، وداسوا على قدمي ودفعوني ووجود رجال الأمن لم يردع هذه المجموعة، وناشدت رجال الأمن مراراً لإنقاذ المصور من الضرب .." وفي اليوم الثاني: "تعرض مصور قناة القدس للضرب من رجال الأمن الوقائي الذين صادروا أيضاً كاميرته والأشرطة بما فيها من تصوير للأحداث. أعادوا لنا الكاميرا بعد ساعات ولكن لم يعيدوا لنا الأشرطة، فلم نتمكن من بث ما صورناه وقام رجال الدرك كذلك بضرب الجميع دون تمييز بين صحفي ومواطن وإطلاق كثيف لقنابل الغاز المسيل للدموع وكان من الواضح أننا صحفيون لأننا نحمل كاميرات ومعنا سيارة خاصة بالبث الفضائي. معظم الصحفيين والمصورين تم الاعتداء عليهم وتكسير كاميراتهم وسياراتهم، مثل كاميرا قناة العربية والاعتداء على مصوري رويترز ومراسل قناة الجزيرة. من قام بالاعتداء هم رجال الدرك والبلطجية، أما الأمن العام فكان موجوداً ولم يتدخل "نقلاً عن عمان نت - 17/5/2011".

وقد أكد الزميل ربيع الصعوب من قناة رؤيا ما جاء في أقوال الزميلة الوحش، فذكر في شكواه التي تقدم بها إلى المركز: "أثناء تغطيتنا لمسيرة العودة تفاجئنا بعشرات الأشخاص يقومون بتكسير جهاز البث المباشر وضرب باص القناة بالعصي والحجارة والاعتداء علينا برفقة رجال من الأمن العام، تم الاعتداء على كامل الفريق الإعلامي بالضرب بالعصي والشتائم، كما تم اللحاق بنا لحين التأكد من مغادرتنا للمكان بعد مصادرة الكاميرا وتكسير الأجهزة".

أما الزميل محمد النجار من الجزيرة نت، فأكد في شكواه على: "شاهدت رجال أمن بالزي المدني يقومون بضرب المصور عبدالله الرواشدة من قناة القدس، كما قاموا بدفع مصور قناة العربية ومصادرة الكاميرات.. كنا نقول لقوات الدرك أننا صحفيون لكنهم رغم ذلك قاموا بتكسير الزجاج الجانبي للسيارة الخاصة بي وقام عدد منهم بشتمنا وشتم الصحافة والإعلام بكلمات بذيئة. عدت لعمان وقامت المؤسسة التي أعمل بها "الجزيرة" بإصلاح السيارة على نفقتها.

يرى مركز حماية وحرية الصحفيين أن الاعتداءات التي ارتكبت بحق الإعلاميين أثناء تغطيتهم لأحداث "مسيرة العودة" لا تختلف عن الانتهاكات الجسيمة الأخرى التي تورطت فيها جهات أمنية مختلفة، وأنها سلسلة من حلقة متواصلة من الانتهاكات الجماعية والجسيمة التي استندت على إساءة المعاملة، والاعتداء البدني واللفظي والحط من كرامة الإعلاميين لمنعهم من ممارسة عملهم بحرية وتكميماً لحرية الصحافة والإعلام.

3.3: الانتهاكات الفردية

بالإضافة إلى الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق أو الجماعية، وقعت على الإعلاميين انتهاكات أخرى وكثيرة فردية، وقد طالت هذه الانتهاكات الفردية أكثر من حق من الحقوق والحريات المعترف بها دولياً والتي يلتزم الأردن باحترامها، وضمانها وحمايتها، وتجدر الإشارة إلى أن السواد الأكبر من هذه الانتهاكات تمس أكثر من حق أو حرية لأن انتهاكات حقوق الإنسان بطبعها وبحكم الترابط

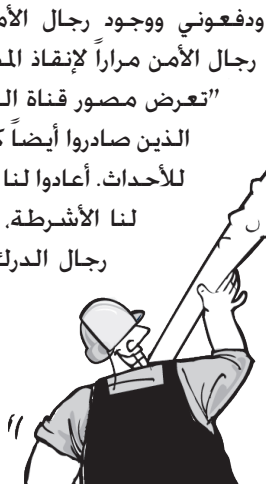

الشكاوى والانتهاكات

بين حقوق الإنسان المختلفة تتصف بكونها مركبة ومتعددة الجوانب. وقد انصبت الانتهاكات التي تحقق المركز من وقوعها في عام 2011، إضافة إلى الانتهاكات الجسيمة المذكورة سابقاً، مجموعة واسعة من الحقوق الإنسانية والحريات الإعلامية من قبيل: الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالحرمان من الحق في الحياة، تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، الحق في الحرية الشخصية والأمان، حرية التعبير والإعلام، حق الحصول على المعلومات، الحق في الاجتماع السلمي، تحريم الدعوة إلى الكراهية أو العداوة أو العنف والحق في الوصول إلى العدالة وسبل إنصاف فعالة.

وبالنسبة لكل من الحق في الحصول على المعلومات والحق في الوصول إلى العدالة، فلن يتضمن هذا البند عرضا للانتهاكات الفردية المتعلقة بها وسيتم تناول الانتهاكات المتعلقة بكل واحد منهما في بند خاص به، وذلك لأن التجربة دلت على صعوبة، وربما استحالة، إقامة الأدلة على انتهاك حق الحصول على المعلومات، ما دعا المركز على التعامل معها بصورة وآلية مختلفة في هذا العام سيتم عرضها في بند لاحق. أما بخصوص الانتهاكات المتعلقة بالوصول إلى العدالة، فلأنها انتهاكات عامة ولا تقتصر على حالة بالذات فسيجري تناولها كذلك في بند مخصص لها.

يوضح الجدول الآتي الانتهاكات الفردية التي رصدها المركز في عام 2011، وعددها وفقا لكل حق من الحقوق المعتدى عليها، علما بان عدداً من هذه الانتهاكات وقعت على أكثر من حق من الحقوق الإنسانية أو الحريات الإعلامية، ولكن المركز صنفها بحسب الطابع الأبرز والأغلب للانتهاك. وقد توافر للمركز معلومات بشأن هذه الانتهاكات من خلال الشكاوى التي استقبلها والحالات التي قام برصدها بشكل ذاتي دون شكوى. إضافة إلى استطلاع الرأي الخاص بحالة الحريات الذي يتضمن سؤالاً يتعلق بالانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون. وقد خضعت الشكاوى والحالات كلها لآلية الفحص، والتحليل والاستقصاء المذكورة في الفصل المخصص للشكاوى. ومن بين (78) شكوى و(52) حالة رصدها المركز في عام 2011، تبين للمركز أن (106) منها تنطوي على انتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو من الحريات الإعلامية. وفيما يأتي جدول يبين عدد الشكاوى التي استقبلها المركز والحالات التي رصدها في عام 2011 باستثناء بعض الحالات التي وردت في استطلاع الرأي ولم يتمكن المركز من التحقق منها لأسباب مختلفة أهمها نقص المعلومات أو إحجام الشخص المعني عن تعبئة استمارة معلومات أو تقديم شكوى بشأنها، ويبين كذلك عدد الشكاوى والحالات التي وجد المركز أنها تنطوي على انتهاك لأحد الحقوق والحريات الإعلامية أو أكثر، وذلك على النحو الآتي:

الجدول 5: نوع الانتهاكات وعددها ونسبها المئوية كما وردت في 78 شكوى استقبلها المركز عام 2011

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات	النسبة المئوية من إجمالي الانتهاكات
التهديد بالحرمان من الحق في الحياة	5	5.8%
عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	37	42.6%
الحرية الشخصية والأمان	3	3.4%
حرية التعبير والإعلام	32	36.8%
الحق في الحصول على المعلومات	8	9.1%
الحق في العمل	1	1.1%
الاعتداء على ممتلكات خاصة	1	1.1%
المجموع	**87**	**100%**

الجدول 6: نوع الانتهاكات وعددها ونسبها المئوية كما وردت في 52 حالة رصدها المركز عام 2011

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات	النسبة المئوية من إجمالي الانتهاكات
التهديد بالحرمان من الحق في الحياة	1	5.2%
عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	7	37%
الحرية الشخصية والأمان	1	5.2%
حرية التعبير والإعلام	9	47.4%
الحق في الاجتماع وتكوين الجمعيات	1	5.2%
المجموع	**19**	**100%**

الجدول رقم 7: نوع الانتهاكات وعددها ونسبها المئوية كما وردت في 78 شكوى و52 حالة رصد جمعها المركز عام 2011

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات	النسبة المئوية من إجمالي الانتهاكات
التهديد بالحرمان من الحق في الحياة	6	5.6%
عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	44	41.5%
الحرية الشخصية والأمان	4	3.8%
حرية التعبير والإعلام	41	38.6%
الحق في الاجتماع وتكوين الجمعيات	1	1%
الحق في الحصول على المعلومات	8	7.5%
الحق في العمل	1	1%
الاعتداء على ممتلكات خاصة	1	1%
المجموع	**106**	**100%**

ويؤكد المركز على أنه لا ينبغي أن يستنتج من الجدول السابق أن الحقوق والحريات المدرجة فيه هي وحدها التي يعتني المركز برصدها أو أنها وحدها التي كانت عرضة للانتهاك في عام 2011، ولكنها هي التي تبين للمركز في عام 2011 أنها كانت محلاً للانتهاك.

فالمركز يُعنى برصد سائر الانتهاكات التي تطال جميع الحقوق والحريات ذات الصلة بالإعلام وبالإعلاميين بالإضافة إلى أن الانتهاكات المتعلقة بكل من حق الحصول على المعلومات وعدم الوصول إلى العدالة أو إلى سبل إنصاف فعالة سيفرد لكل منها بند خاص بها.

وفيما يلي عرض لبعض هذه الانتهاكات بحسب الحقوق والحريات المعتدى عليها:

1.3.3: الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالحرمان من حق الحياة

لاحظ المركز في عام 2011 ازدياد عدد الانتهاكات التي تتعلق بالتهديد في الاعتداء على الحق في الحياة، وقد رصد المركز عدداً منها وتحقق من وقوعها، واللافت للنظر أن هذه التهديدات جاءت من جانب أشخاص عاديين وبرلمانيين وفيما يأتي عرض لزهم هذه الانتهاكات

1.1.3.3: تهديد عدد من البلطجية للزميلة هيام عوض

من الانتهاكات التي رصدها المركز، والتي تنطوي على تهديد بالاعتداء على الحق في الحياة قيام عدد من "البلطيجة" باعتراض الزميلة هيام عوض وتوجيه شتائم وعبارات، وذلك في طريق عودتها من عمان إلى إربد، وقد جاء في تفاصيل الحادثة أن سيارة كان يستغلها أربعة شباب اعترضت طريق الزميلة هيام عوض وهي في سيارتها على شارع الجامعة الأردنية، واخذوا يرمون على مركبتها بالنفايات والعلب البلاستيكية، ويشتمونها بأشد الشتائم قبحاً وعنصرية، ثم أغلقوا الطريق عليها وهددوها، وقد أكدت الزميلة أنهم شرعوا بالتسبب بحادث لسيارتها ولكن العناية الإلهية ـ على حد تعبيرها ـ حالت دون ذلك.

واضح تماماً أن الزميلة عوض تعرضت لمعاملة سيئة وعنف من قبل أشخاص عاديين، والأهم أنها تعرضت لمحاولة الاعتداء على حياتها خاصة وان "البلطجية" استمروا بملاحقتها ومضايقتها حتى وصلت إلى جسر البقعة حيث اتصلت بالأمن العام الذي تجاوب معها وأرسل لها دورية لمتابعة الحالة وتقدمت بشكوى رسمية لدى مركز أمن شمال جرش بحقهم.

وعلى أي حال، فإن الاعتداء الذي تعرضت له الزميلة هيام يندرج ضمن اعتداءات باتت مألوفة وشائعة في عام 2011.

2.1.3.3: تهديد الزميل شادي سمحان من وكالة "عمان جو" بالقتل

ذكر الزميل شادي سمحان في شكواه التي تقدم بها للمركز بتاريخ 20/4/2011 أنه قام بنشر خبر بعنوان "فتح ملف شركة رؤيا وتورط الشركة الأردنية للطيران بها" وذلك بتاريخ 23/3/2011 واستطرد أنه تلقى عقب ذلك اتصالان هاتفيان من شخص يدعى فيصل الخشمان ويعمل حارساً شخصياً لدى رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية للطيران، وهدده بالقتل.

وأضاف الزميل شادي أنه بينما كان جالساً في مطعم "السلطان إبراهيم" بتاريخ 25/3/2011، حضر إلى المطعم الشخص الذي هدده بالهاتف وشخص اخر واتصلا به وطلبا منه أن يخرج إليهما على باب المطعم للحديث معه، ولما خرج لهما تفاجأ بوجود سلاح ناري "مسدس" معهما وكانا في حالة سكر وقالا له: "إحنا من جماعة محمد الخشمان، وهو ابن عمنا واللي يصير عليه بصير علينا" وطلبا منه عدم الكتابة ثانية عن محمد الخشمان. وأضاف الزميل سمحان بأنهما ضربا له أمثلة عن فزعتهما لأقربائهم وأنهما مستعدان للقتل من أجلهم. وقام الزميل سمحان بعد ذلك بنشر خبر ثانٍ بعنوان "هل يفتح معروف البخيت ملف شركات الطيران الخاصة وعلاقتها بمسؤول أمني سابق". فتلقى اتصالاً من الشخص الذي هدده أول مرة ولم يستجب له الزميل سمحان وبتاريخ 19/4/2011، حضر هذا الشخص إلى مكتب الزميل سمحان ومعه شخص آخر ولم يتمكنا من دخول المكتب لأنه كان مغلقا ولكنهما كسرا جهاز إطفاء الحرائق وكبسة الجرس وتقدم الزميل بشكوى للأمن العام بالتاريخ ذاته.

وبتاريخ 30/4/2011 تعرض الزميل سمحان في تمام الساعة 8.45 مساءً عند خروجه من مكتبه إلى هجوم من شخص كان يقف عند سيارته، وضربه من الخلف ثم هرب فتقدم الزميل بشكوى أخرى للأمن العام وأكد لهم وجود كاميرات مراقبة عند موقع الاعتداء كما كان عليه الحال في المرة الأولى كما ادعى الزميل أنه تعرض للتهديد من محمد الخشمان ذاته.

الإفلات من العقاب

204

إن الاعتداء على الزميل سمحان وتهديده بالقتل ثابت من خلال الشكاوى التي تقدم بها للأمن العام، خاصة وأنها تهديدات يمكن دعمها من خلال تسجيلات كاميرات المراقبة علاوة على الانسجام الكبير والتوافق في رواية الزميل سمحان ودقتها.

إن الاعتداء الذي نال الزميل سمحان يشكل إساءة معاملة، والأهم أنه ينطوي على تهديد بالحرمان من الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما يشكل خرقا لأحكام قانون العقوبات الأردني والغريب أن رجال الأمن العام وحسب أقوال سمحان لم يبادروا إلى الكشف عن الجناة من خلال إجراء تحقيق فعال في الواقعة، وذلك يعني أن السلطات العامة باتت هي الأخرى مسؤولة عن الانتهاك لتقاعسها في ملاحقة الجناة ووصول الضحية إلى العدالة.

3.1.3.3: تهديد الزميل أحمد الحياري من وكالة وطن نيوز الإخبارية بالقتل

أوضح الزميل احمد الحياري في شكواه أنه قام بتاريخ 12/11/2011 بنشر خبر تحت عنوان "مسؤول سابق قام بتسجيل أراضي لأحد أصدقائه بملايين الدنانير" واستطرد أنه تلقى بعد حوالي ساعة من نشر الخبر تهديدات بالقتل على موقع وطن نيوز، وأن التهديدات جاءت بأسماء مختلفة ولكن مصدرها "IP adress" واحد وقدم الزميل الحياري شكوى لدى مركز أمن الشميساني، فجرى إخباره بعدم قبول الشكوى دون شكوى مقدمة لدى المدعي العام مسبقا. فتعهد لهم بأنه سيقوم بإحضار شكوى في اليوم التالي من مكتب المدعي العام، فتم تسجيل شكواه لدى المركز الأمني وفي يوم الاثنين، تلقى الزميل الحياري اتصالاً من زميل له "صحفي" طالباً منه سحب الشكوى وأخبره حسب الرواية أن الذي قام بإرسال التهديدات له هو من أقارب رئيس الأركان السابق خالد الصرايرة وأنه يرغب بالإصلاح بينهما وأكد الزميل الحياري أنه اشترط لسحب الشكوى اعتذاراً ولكن هذا الأمر لم يتحقق.

وفي يوم الاثنين الموافق 15/11/2011 توجه الزميل الحياري إلى مكتب البحث الجنائي بطلب من المكتب، ورافقه رجال البحث الجنائي إلى المدعي العام ومعهم شخص تبين لاحقاً أنه من عائلة الصرايرة وأنه من أرسل التهديدات إليه، ووصف الزميل الحياري أن هذا الشخصي حظي بمعاملة خاصة. وقد أحيلت القضية إلى محكمة صلح جزاء عمان. وقد كان لوحدة سند بالتنسيق مع وحدة ميلاد دور كبير في متابعة الدعوى الجزائية للزميل الحياري، فقد قامت وحدة سند برصد الحالة وتوثيقها وأحالتها لوحدة ميلاد لاستكمال للترافع فيها أمام المحكمة المختصة بها حتى صدور قرار قطعي فيها. وما زالت منظورة حتى إعداد هذا التقرير.

إن الاعتداء على الزميل الحياري ثابت من خلال التعليقات الواردة على الموقع، وفي المحاضر الرسمية لدى الأمن العام، والمدعي العام والمحكمة التي تنظر القضية. وهو اعتداء يخرق المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تكفل الحق في الحياة وتوجب حمايته قانوناً.

4.1.3.3: تهديد الزميل يوسف ضمرة من صحيفة الغد بالقتل

تعرض الزميل يوسف ضمرة بتاريخ 19/10/2011 إلى التهديد بالقتل من خلال اتصال هاتفي من مجهول. وقد أوضح الزميل ضمرة أن الشخص الذي اتصل به قام بشتمه والتلفظ بحقه بألفاظ نابية ثم هدده بالقتل قائلاً "ما حدا يدري وين دمك" وجاء تهديده بعد أن قام الزميل ضمرة بنشر سلسلة تحقيقات حول العصابة التي نفذت عمليات احتيال استهدفت طاعنين بالسن تقدر بنحو (33) مليون دينار.

وقد قام الزميل ضمره بتقديم شكوى لدى مديرية البحث الجنائي، وقد أحيلت القضية إلى محكمة صلح جزاء عمان وقد كان لوحدة سند بالتنسيق مع وحدة ميلاد دور كبير في متابعة الدعوى الجزائية للزميل ضمرة، فقد قامت وحدة سند برصد الحالة وتوثيقها وأحالتها لوحدة ميلاد لاستكمال للترافع فيها أمام المحكمة المختصة بها حتى صدور قرار قطعي فيها. وما زالت القضية منظورة حتى إعداد هذا التقرير.

إن الاعتداء الثابت على الزميل يوسف ضمرة يشكل هو الآخر تهديداً بحرمانه من الحق في الحياة المكفول له في القانون الأردني، وفي المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

> البلطجية اعتدوا على اسلام صوالحة وغادروا أمام الأمن دون القبض عليهم

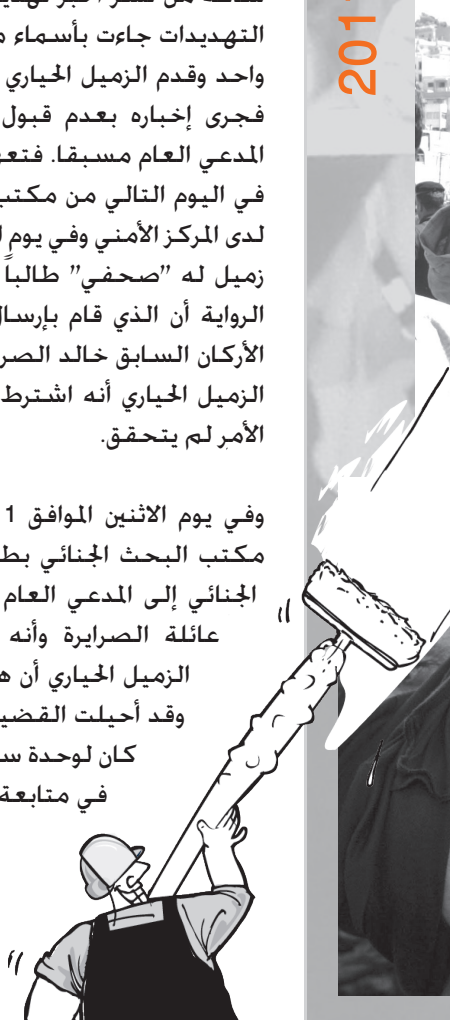

2.3.3: الاعتداءات الماسة بتحريم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة

أسوة بما كان عليه الحال في عام 2010، تميز العام 2011 كذلك بكثرة الشكاوى التي كان موضوعها ادعاءات بتعرض أصحابها إلى معاملة سيئة بشتى صورها وأشكالها بما في ذلك طبعاً الاعتداء البدني واللفظي، والتهديد، والاستدعاء الأمني نتيجة العمل الإعلامي والاحتجاز غير القانوني أو التعسفي في ظروف سيئة.

وبالإضافة إلى الانتهاكات الماسة بكرامة الصحفيين وحقهم في عدم الخضوع لمعاملة سيئة التي رصد المركز وقوعها ضمن الانتهاكات الجسيمة أو الجماعية، تمكن المركز في عام 2011 من التحقق من وقوع انتهاكات فردية كذلك تمس تحريم إساءة المعاملة وسلامة بدن الصحفيين وكرامتهم وفيما يأتي عرض لعدد منها:

1.2.3.3: الاعتداء على الزميل نضال سلامة من "وكالة السوسنة" جسديا

جاء في شكوى الزميل نضال سلامة انه توجه إلى سلحوب لتغطية مهرجان خطابي، وعندما تقدم رئيس المكتب السياسي لحزب جبهة العمل الإسلامية لإلقاء كلمته شرع "البلطجية" بالعمل على تخريب المهرجان وإفساده، فقام الزميل بتصوير ذلك، فحاول أحد البلطجية خطف الكاميرا منه دون جدوى. فجاءت مجموعة من البلطجية وشرعت بضرب الزميل معاذ ملكاوي مندوب سرايا، وهذا دفع بالزميل نضال للذهاب لنجدته فتجمهر البلطجية عليه وقاموا بالاعتداء عليه بالضرب، وخطفوا الكاميرا منه وقاموا بتكسيرها علاوة على أن حجراً أصاب يده اليسرى فتسبب له برضوض ويؤكد الزميل نضال انه وزميله ملكاوي كانا يرتديان باجة الصحافة.

إن الاعتداء الذي تعرض إليه الزميل نضال يشكل اعتداء بدنيا، وهو ينطوي على خرق لحقه في سلامة بدنه ومعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة تخالف المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (16) من اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب أو اللا إنسانية أو المهينة. كما انه ينتهك الحرية الإعلامية ويشكل جرما بحسب قانون العقوبات الأردني وما يقال بشأن الزميل نضال يقال بشأن الزميل ملكاوي.

ويرى المركز في هذا السياق أن سياسة إفلات المعتدين من الملاحقة هي التي عززت مثل هذه الاعتداءات على الإعلاميين في عام 2011.

2.2.3.3: المعاملة المهينة للزميل ناصر شديد من قناة بي.بي. سي من قبل رجال أمن المطار

أوضح الزميل ناصر شديد انه طلب منه فور وصوله إلى مطار الملكة علياء عصر يوم 15/8/2011 عنوان منزله ورقم هاتفه، وان هذا الطلب يكرره موظفو أمن المطار في كل مرة يتقدم فيها لهم بجواز سفره.

وأضاف انه يتعرض للسؤال ذاته منذ (11) عاماً وفي كل مرة يسافر فيها، وقدرها الزميل بأكثر من (60) سفره منذ ذلك التاريخ. وأضاف الزميل شديد أنه بسبب هذه الممارسة المتكررة والمملة أخبر رجل الأمن أنه ليس لديه عنوان ولا هاتف، فصرخ موظف الأمن به طالباً منه أن يدخل إلى الغرفة الخلفية. وما أن دخل إليها، حتى بادره موظف الأمن برمي جوازه على الحائط وصرخ: "بدي أرفش ببطنك، بدي أدعس على راسك" لأكثر من مرة ثم طلب منه مراجعة المخابرات لوجود تعميم عليه منهم وقد أكد الزميل على أن هذه الممارسات باتت اعتيادية من قبل أمن المطار بما في ذلك سؤاله عن سبب ترحيله من الهند عندما كان مراسلاً للجزيرة في عام 2000.

يعتقد المركز أن هذا الاعتداء المتكرر والمنتظم الذي يرتكب بحق الزميل شديد كلما عاد من السفر يشكل معاملة مهينة بحقه، وأنه ينطوي على مخالفة لتحريم المعاملة السيئة. علاوة على انتهاك حقه في حرية التنقل. إضافة إلى كونه ينطوي على تحقير له بحسب القانون الأردني.

3.2.3.3: إساءة معاملة الزميل محمد الحوامدة من موقع خبرني من جانب أحد النواب

أشار الزميل محمد الحوامدة في شكواه أنه في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم السبت الموافق 3/12/2011 وصل موقع خبرني رسالة تتضمن تهديدا ووعيداً ولكنها كانت من مجهول. وبعد عشرة دقائق تلقى الموقع على هاتفه النقال اتصالاً من أحد أعضاء مجلس النواب استرسل فيه النائب بالشتم وتهديد الموقع نتيجة ورود اسمه خطأ في خبر نشره الموقع بأسماء مانحي الثقة إلى حكومة الخصاونة وحاجبيها، رغم أن الموقع صحح هذا الخطأ وقد قال النائب للزميل الحوامدة بأنه "سيرفش ببطنه" و"سيكسر المكتب على راسه" إلى جانب عبارات أخرى امسك الزميل عن ذكرها وقد ذكر الزميل انه

الإفلات من العقاب

تقدم هو وزملاء له بالموقع تعرضوا من النائب من خلال اتصاله لتهديدات وشتائم "غيث العضايلة ومحمود المغربي" بشكوى إلى مركز أمن الشميساني.

إن الحادثة التي ذكر الزميل ثابتة من خلال وجود أكثر من شخص استهدف بها وشهد وقوعها، علاوة على أنها واردة في محاضر الجهات الأمنية على إثر الشكوى التي تقدم بها الزميل.

وعلى أي حال، فإن الزميل الحوامدة تعرض لإساءة معاملة وبالأخص إلى معاملة مهينة من قبل النائب، وهي معاملة تشكل اعتداء لحرية الإعلام وللحق في عدم الخضوع لمعاملة سيئة المكفول له في اتفاقيات حقوق الإنسان وفي القانون الأردني.

4.2.3.3: الاعتداء على الزميل إسلام صوالحة من عمان بوست أثناء اعتصام تنسيقية أحزاب المعارضة والحراك الشعبي

جاء في شكوى الزميل إسلام صوالحة أنه أثناء قيامة بتغطية الاعتصام الذي اقيم في ساحة الدوار الرابع بتاريخ 16/7/2011، والذي نظمته تنسيقية أحزاب المعارضة وتنسيقية الحراك الشعبي والشبابي، وبعد مغادرة المعتصمين ودخول مناوئي الاعتصام إلى ساحة الدوار، تعرض له أحدهم وقام بأخذ الكاميرا التي كان يصور بها، ثم ضربه على وجهه وكتفه، واشترك هو وآخران بشتمه وركله على مرأى ومسمع رجال الأمن دون أن يقوموا بمنعهم من ذلك على اقل تقدير واستطرد الزميل صوالحة موضحاً أن رجال الأمن طلبوا منه مغادرة المكان وعدم استفزاز الموجودين، فرفض الخروج حتي يعيدوا إليه كاميرته. وبعد خمس دقائق احضر احد ضباط الأمن العام الكاميرا له وأخبره أنه وجدها على الأرض.

وأضاف الزميل في شكواه أن الشخص الذي اعتدى عليه أفصح عن اسمه ومكان إقامته وطلب منه أن يتقدم بشكوى إن كان يستطيع ذلك وغادر هذا الشخص ساحة الدوار دون القبض عليه والتحقيق معه. والغريب أن رجال الأمن العام قاموا بتوصيل الزميل صوالحة بسيارة تابعة للأمن حرصاً على عدم تتبع "البلطجية" له ولكنهم بدلا من القبض عليهم قاموا باتخاذ طرق مختلفة للتمويه على "البلطجية" وقد أرفق الزميل صوالحة فيديو يوثق الاعتداء المذكور عليه كاملاً.

ينطوي الاعتداء على الزميل صوالحة على إساءة معاملة تصل إلى المعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة المحظورة بموجب المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (16) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة وقانون العقوبات الأردني.

5.2.3.3: الاعتداء على الزميل حسان التميمي من صحيفة الغد من قبل رجال الأمن

لى اثر رصد المركز للحادثة التي نشرت وقائعها مواقع إلكترونية عديدة والتي تعرض فيها الزميل حسان التميمي للاعتداء من قبل رجال الأمن أثناء تغطيته لاعتصام السلفيين في الزرقاء بتاريخ 15/4/2011، بادر المركز للاتصال بالزميل والحصول منه على معلومات بشأن الحادثة وقد أوضح الزميل حسان انه كان يجهز نفسه لتصوير الاعتصام، فتفاجأ بضابط من الأمن العام برتبة مقدم واسمه حسن المومني يقوم بإمساكه من يده وليها قائلاً له: "بدي أشوف الصور التي صورتها"، فأخبره الزميل حسان أنه لم يلتقط أية صورة وأن الصورة الموجودة في الكاميرا صور خاصة به وبعائلته، لكنه أخذ الكاميرا منه عنوة وقال بصوت مسموع: "بديش أشوف ولا كلب هون"، وتفقد الصور ولما تأكد عدم وجود أية صورة تخص الاعتصام أعاد الكاميرا له مع رجل أمن يرتدي زيا مدنيا وطلب منه أن يمسك عن الحديث في الموضوع.

وأضاف الزميل حسان أنه عند وقوع الاشتباكات بين رجال الأمن والمعتصمين كان يغطي الأحداث، فتفاجأ برجل يرتدي بدلة سوداء قام بضربه على قدميه من الخلف، ما أدى إلى وقوعه أرضاً وإصابته برضوض، وأضاف الزميل التميمي أنه تعرض لضغوطات عديدة لمنع نشر الخبر في المواقع الالكترونية.

ينطوي الاعتداء على الزميل التميمي على إساءة معاملة واضحة إضافة إلى انتهاك الحرية الإعلامية من خلال منعه من التغطية. وهما انتهاكان يخالفان اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الأردني على حد سواء.

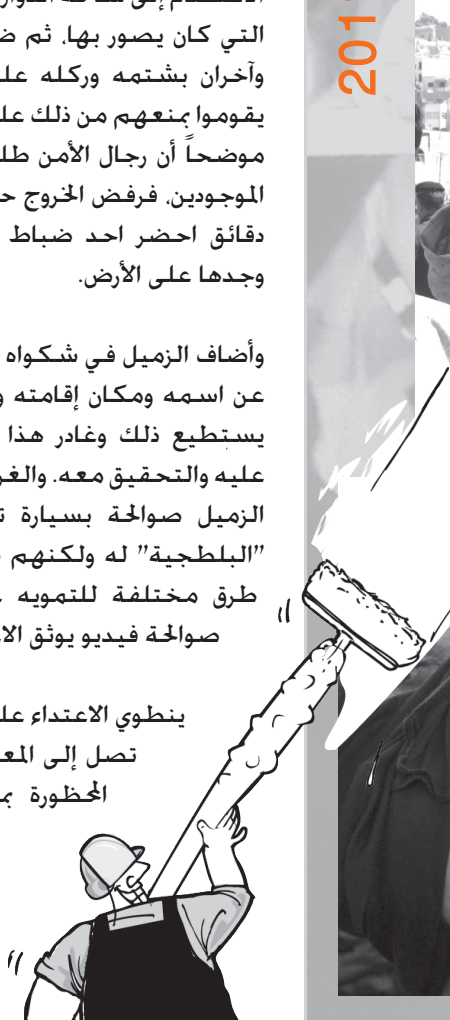

3.3.3: الانتهاكات الماسة بالحرية الشخصية

إلى جانب الانتهاكات والاعتداءات السابقة، تمكن المركز في عام 2011 من توثيق عدد من الاعتداءات المتعلقة بالحرية الشخصية لإعلاميين وحرمانهم من حريتهم تعسفا وبشكل غير قانوني. وإذا كان انتهاك الحرية الشخصية والحرمان من الحرية يتقاطع مع إساءة المعاملة قطعا إلا أنه انتهاك له ذاتيته التي تستدعي التعامل معه بهذه الصفة. وفيما يأتي عرض لعدد من هذه الانتهاكات:

1.3.3.3: توقيف الزميل علاء الفزاع من موقع خبر جو من قبل مدعي عام محكمة أمن الدولة

جاء في شكوى الزميل علاء الفزاع أنه قام بتاريخ 28/5/2011 بنشر خبر على موقع "خبر جو" بعنوان "المطالبة بالأمير حمزة ولياً للعهد. صفحة على الفيسبوك بمشاركة وزراء ونواب سابقين وحاليين". وقد أوضح الزميل الفزاع أن الخبر نشر بلغة محايدة وتضمن وضعاً حيادياً لما هو موجود على صفحة الفيسبوك التي تضم أسماء وزراء سابقين وحاليين ولم يتضمن الخبر أي تقييم أو إبداء لوجهة نظر من جانب الزميل الفزاع بحسب ما ذكر في شكواه.

وأضاف الزميل الفزاع أنه تلقى بتاريخ 31/5/2011 اتصالاً من مدعي عام محكمة أمن الدولة المقدم فواز العتوم طلب فيه منه الحضور "للدردشة وشرب فنجان قهوة صباح اليوم التالي". ولما ذهب الزميل الفزاع صباح يوم 1/6/2011 إلى مدعي عام محكمة أمن الدولة جرى سؤاله عن الخبر المنشور وأبلغ بأنه متهم بالعمل على تغيير الدستور بطريقة غير مشروعة خلافاً لأحكام المادة 136 من قانون العقوبات، ولم يستجاب لطلب الزميل الفزاع بتثبيت ما قاله وهو أنه نشر خبراً ولم يعمل على تغيير الدستور كما استطرد الزميل في شكواه مؤكداً على أنه جرى الإصرار على إضافة جملة لم تصدر عنه وهي أنه علم بعد نشر الخبر انه مخالف للقانون. كما رفض طلبه بتثبيت ما قاله بان ما نشره يندرج ضمن حرية الرأي والتعبير واصدر المدعي العام قراراً بتوقيفه (14) يوماً في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة وأكد الزميل كذلك انه عند حضور المحامين لم يسمح له بالتحدث معهم لإعلامهم بالتهمة المنسوبة إليه وسبب التوقيف واستمر الزميل الفزاع موقوفاً لمدة خمسة أيام من 5/6/2011/1/6-. وقد كان لمركز حماية وحرية الصحفيين دور مهم في متابعة قضية الزميل علاء، فقد قدم المركز للزميل من خلال وحدة " ميلاد" العون القانوني اللازم سواء أمام المدعي العام أم بعد توقيفه في مركز وإصلاح الجويدة. فقد توجه المحامون العاملون في إطار الوحدة إلى مكان توقيف الزميل وحصلوا منه على وكالة لتمثيله في سائر الإجراءات المتخذة أمام المدعي العام واتصلوا معه أولا بأول في اثناء فترة احتجازه. كما قامت وحدة سند دور مهم في رصد الانتهاك وتوثيقه. وفي التنسيق مع وحدة ميلاد بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لمساعدة الزميل علاء عقب احتجازه وحرمانه من حريته.

من الواضح للمركز أن هذه الحالة تنطوي على انتهاكات عديدة للحقوق الإنسانية للزميل علاء الفزاع، فضلاً عن حرية الإعلام والنشر وأبرز انتهاك من هذه الانتهاكات هو حرمان الزميل الفزاع من حريته من خلال توقيفه على فعل يندرج ضمن حرية الإعلام والنشر.

ويرى المركز أن كون الفعل الذي أثاره الزميل مجرماً في قانون العقوبات لا يمنع من وجود انتهاك لحريته الشخصية المكفولة بموجب المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولحرية الرأي والتعبير الواردة في المادة (19) من العهد ذاته وما جاء بشأنها في التعليق العام رقم (34) للجنة المعنية بحقوق الإنسان التي تشرف على تطبيق العهد المذكور كما أن الحالة تنطوي على انتهاك لضمانات المحاكمة العادلة كما وردت في المادة (14) من العهد ذاته كذلك.

2.3.3.3: حجز حرية الزميل زياد الطهراوي من جريدة البيداء من قبل مدير المؤسسة الاستهلاكية المدنية. فرع رأس العين

من بين الانتهاكات الماسة بالحرية الشخصية والتي لفتت انتباه المركز قيام مدير المؤسسة الاستهلاكية المدنية. فرع رأس العين بحجز حرية الزميل زياد الطهراوي والتعرض لحريته الشخصية وقد أوضح الزميل الطهراوي انه في تاريخ 13/8/2011 شاهد أثناء مروره من أمام المؤسسة الاستهلاكية المدينة. فرع رأس العين تجمهراً لعدد كبير من الناس فسألهم عن سبب ذلك، فأخبروه أن مدير المؤسسة يقوم بتصرفات سلبية من بينها إغلاق الباب قبل ساعتين من انتهاء الدوام الرسمي، ولا يتعامل مع الجمهور بطريقة حضارية. واستطرد الزميل الطهراوي بأنه حاول الدخول لمشاهدة واقع الحال بعينه، فإذا بأحد الموظفين يقوم بدفعه ويمنعه من الدخول، فأخبره الزميل الطهراوي أنه لا يريد شراء سلع ولكنه صحفي ويرغب بمشاهدة السوق، فقال له الموظف: "شو أسوي لك روح حل عني". فقال له الزميل أنه يريد أن يقابل

المدير فأخبره الموظف أن المدير "مش فاضي" وتمكن الزميل من الدخول إلى السوق والوصول إلى المدير وبعد نقاش بينهما صرخ المدير قائلاً: "أنا حر واللي موش عاجبه لا يجي عندي وأنا عندي صلاحيات من المدير العام بأن أغلق السوق في أي وقت". وتركه المدير وأعطى الأوامر بإغلاق الباب على الزميل الطهراوي. وذكر الزميل في شكواه أنه لما سأل المدير عن سبب إغلاق الباب عليه وطلب منه أن يفتحه، بدأ المدير بالضحك وقال لموظف كان معه: "افتح له خلينا نشوف غيره".

لقد تناقلت مواقع الالكترونية خبر هذا الاعتداء، ويبدو من شكوى الزميل دقة وصفه لما حدث معه والتوافق الشديد بين أجزاء الشكوى والرواية التي تتضمنها وعلى أي حال، يشكل سلوك مدير المؤسسة الاستهلاكية فرع رأس العين ينطوي على مساس واضح بحق الزميل الطهراوي بالحرية الشخصية، علاوة على أنه يشكل انتهاكاً لنص المادة (178) من قانون العقوبات الأردني.

4.3.3: الانتهاكات الماسة بحرية الإعلام والتعبير والنشر

استقبل المركز في عام 2011 ورصد عدداً كبيراً من الشكاوى والحالات التي تتعلق باعتداءات على حرية الإعلام والتعبير والنشر. وقد تحقق المركز من أن جزءاً منها قد انطوى فعلاً على انتهاك لهذه الحرية وقام بتوثيقها. وقد تنوعت أشكال الاعتداء على هذه الحرية، وشملت صوراً عديدة ولكنها تختلف إلى حد ما عن الصور التي رصدها المركز ووثقها في السنوات السابقة ففي عام 2010، كانت أهم الأشكال التي رصدها المركز: المنع من النشر، الرقابة المسبقة، وقف ترخيص مؤسسة إعلامية والتهديد وإساءة المعاملة أما في هذا العام فإن الشكل الأبرز والأكثر شيوعاً لانتهاك حرية الإعلام والنشر هو المضايقة والتهديد والاعتداءات على ممتلكات الإعلاميين أو المؤسسات الإعلامية. وعلى الرغم من أن التقرير تضمن عرضا سابقا لانتهاكات تنطوي على إساءة معاملة، ولكنه يبادر في هذا البند المخصص للانتهاكات الماسة بحرية الإعلام والتعبير والنشر إلى عرض عدد من الانتهاكات التي تتعلق بشكل حصري بهذه الحرية أياً كان شكل الاعتداء المستخدم فيها، ويمكن عرض أهم الحالات على النحو التالي:

1.4.3.3: الاعتداء على مكتب وكالة الصحافة الفرنسية

من الانتهاكات الأبرز على حرية الإعلام في عام 2011 الاعتداء الذي تعرض له مكتب وكالة الصحافة الفرنسية في عمان بتاريخ 15/6/2011. فقد هاجم نحو عشرة أشخاص المكتب المذكور وعاثوا فيه خراباً وتكسيراً فحطموا أثاثه ومحتوياته. وقد تزامن هذا الاعتداء مع قيام وكالة "فرانس برس" بنشر معلومات عن تعرض موكب الملك عبدالله الثاني لرشق بالحجارة.

وفي وقائع الاعتداء الذي رصده المركز وأصدر بشأنه بياناً أدان فيه الاعتداء وطالب بمساءلة المعتدين، تبين أن مجموعة من الأشخاص تقدر بعشرة أشخاص، كانوا غاضبين، ويحملون عصيا وقضبانا معدنية هاجمت المكتب، وكسرت نوافذه الخارجية وحطمت الطاولات، والكراسي، والهواتف وبعض الملفات الموجودة في صالة الانتظار داخل المكتب. وحاولوا الدخول إلى داخل المكتب دون جدوى. وجاءت هذه التفاصيل على لسان الزميل كمال طه الذي كان موجوداً في المكتب أثناء الاعتداء وتمكن من الخروج سالماً من باب جانبي كما أكد الزميل أنه أسرع وأقفل أبواب المكتب الداخلية الرئيسية كي لا يتمكن المهاجمون من الدخول.

وأكدت مديرة مكتب "فرانس برس" في عمان الزميلة رندا حبيب أنها تلقت قبيل الاعتداء اتصالا هاتفيا من شخص اتهمها بالاعتداء على الأمن وهددها بقولة "سنجعلك تدفعين الثمن غالياً".

يرى المركز أن الاعتداء على مكتب "فرانس برس" في عمان يشكل حلقة في سلسلة اعتداءات تكررت ولا زالت تتكرر غايتها الحد من حرية الإعلام والنشر، وإرهاب الإعلام والإعلاميين.

إن الاعتداء المذكور يشكل خرقاً جسيماً لحرية الإعلام والنشر والمكفولة في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. علاوة على انتهاك حق الضحايا في الوصول إلى سبيل إنصاف فعال وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذا الانتهاك.

2.4.3.3: النيل من سمعة الزميل عريب الرنتاوي من صحيفة الدستور بسبب مقاله المعنون بـ "من أي إناء ينضح هؤلاء الإصلاحيون"؟!

من الانتهاكات الأخرى البارزة لحرية الرأي والتعبير ما تعرض له الزميل عريب الرنتاوي بسبب مقالة المعنون بـ "من أي إناء ينضح هؤلاء الإصلاحيون؟!" من تشهير ونيل بسمعته ومكانته

الصحفية، فضلاً عن تهديدات مختلفة تعرض لها عقب نشر المقال المذكور.

لقد أكد المركز في بيانه الذي أصدره بشأن هذه الحالة بعد أن قام برصدها، أن الزميل الرنتاوي نشر مقالاً عبر فيه عن وجهة نظره بصرف النظر على الاختلاف أو الاتفاق معه بشأنها، وأن حملة التشكيك به، والافتراء عليه وتهديده تشكل انتهاكاً لحقه في حرية الرأي والتعبير المكفولة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، علاوة على أنها تنتهك أحكام القانون الأردني.

ويؤكد المركز في هذا السياق على أن من أهم أسس الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، التعددية والتسامح وقبول الرأي والرأي الأخر. وهذا ما أكدته صحيفة الدستور في بيانها الذي صدر عقب نشر المقال والحملة التي نالت من سمعة الزميل الرنتاوي، إذ أنها اعتبرت المقال معبراً عن الرأي الشخصي للزميل الرنتاوي وأنها نشرته من باب حرية التعبير.

3.4.3.3: الاعتداء على مقر صحيفة "الغد" والعاملين فيها ومحاولة منع توزيع أحد أعدادها

يشكل الاعتداء الذي وقع على مقر صحيفة "الغد" وتهديد موظفيها والعاملين على مرآى ومسمع من رجال الأمن صورة واضحة عن حجم وطبيعة الانتهاكات التي طالت حرية الإعلام والنشر في الأردن في عام 2011.

ففي فجر يوم الجمعة الموافق 11/11/2011، قامت مجموعة من الأشخاص بالاعتداء على مقر صحيفة الغد، وحاولت منع توزيعها احتجاجاً على خبر نشرته الصحيفة عن لجنة التحقيق في هروب الباخرة "السور" من ميناء العقبة كما اعتدت المجموعة على أحد الموزعين وكسرت رجله. فضلا على قيامها بتهديد الموظفين والعاملين في الصحيفة وقد وقع الاعتداء رغم حضور قوة من الأمن العام إلى الصحيفة دون أن يتحرك ساكناً، ما سهل استكمال الاعتداء.

وقد رأى مركز حماية وحرية الصحفيين في بيانه الذي أصدره بخصوص هذا الاعتداء انه تطور خطير يعصف بحرية الإعلام ويكشف عن تراخي الدولة في إنفاذ القانون لحماية الحريات الصحفية. وأبدى المركز في بيانه انه من الغريب والخطر أن يقوم مواطنون وبعضهم في موقع المسؤولية بممارسة عمليات الانتهاك والتهديد والوعيد للإعلاميين، بل ويمارسوا عمليات بلطجة بحق الصحافة وخرق للقانون أمام مرآى وسمع الحكومة وأجهزتها الأمنية، ودون مساءلة ومحاسبة المتورطين فيه.

إن هذا الاعتداء يشكل خرقا لحرية الإعلام والنشر، كما انه يشكل انتهاكاً لقانون العقوبات الأردني. ولا يقتصر الانتهاك على الأشخاص العاديين ولكن السلطات العامة والأجهزة الأمنية مسؤولة كذلك عن هذا الانتهاك لسكوتها وعدم اتخاذها التدابير اللازمة لمنع الاعتداء ولوقفه وملاحقة الجناة.

4.4.3.3: إلزام الزميل غيث العضايلة من "موقع خبرني" بالكشف مصادر معلومات قام بنشرها

في شكواه التي استقبلها منه المركز، أوضح الزميل غيث العضايلة أنه تلقى اتصالاً من رجل أمن طلب منه أن يراجع مديرية البحث الجنائي في عمان للتباحث حول معلومات رفض رجل الأمن ـ كما ذكر الزميل ـ الإفصاح عنه، فاعتذر الزميل عن إجابة طلبه بسبب غموض الطلب وعدم وجود أمر قضائي.

وأضاف الزميل، أنه إثر هذه المكالمة حضر رجلا أمن يرتديان زياً مدنياً إلى موقع خبرني الالكتروني وأبرزا له مذكرة مكتوب عليها "عاجل جداً جداً" صادرة من مدعي عام عمان وتتضمن وجوب تزويده بهوية الشخص الذي زود الزميل العضايلة بوثائق من مكتب رئيس مجلس النواب سبق لموقع خبرني أن قام بنشرها وكانت تتعلق بمماطلة (24) نائباً في إشهار ذمتهم المالية وأشار الزميل العضايلة إلى أنه تقدم برد رسمي ومكتوب رفض فيه الإفصاح عن مصدر معلوماته وأكد فيه كذلك على الالتزام بما جاء في هذا الخصوص في قانوني المطبوعات والنشر ونقابة الصحفيين.

إن شكوى الزميل العضايلة تتعلق بمحاولة إلزامه بالكشف عن مصادر معلومات ووثائق حصل عليها بصفته الشخصية، وهي بالنتيجة تشكل انتهاكاً لمبدأ راسخ من المبادئ الحاكمة لحرية الإعلام والنشر وهي حرمة مصادر معلومات الصحفي وسريتها وعدم جواز إلزامه بالكشف عنها.

5.4.3.3: استقالة الدكتور محمد الحباشنة من قناة رؤيا بسبب ضغوط أمنية

من الانتهاكات التي رصدها المركز في عام 2011 استقالة الدكتور محمد الحباشنة من قناة رؤيا بعد إصرار إدارة القناة على إلغاء استضافة المعارض المهندس ليث شبيلات في برنامج "نبض البلد" وقد جاء إصرار الإدارة ـ بحسب الدكتور الحباشنة ـ نتيجة اتصال هاتفي من جانب الأجهزة الأمنية والطلب إليهم بعدم إجراء المقابلة.

الإفلات من العقاب

وقد بعث الدكتور الحباشنة برسالة إلى وزير الدولة لشؤون الإعلام جاء فيها أن ما دفعه لإرسالها هو رغبته في أن يبين "أن التدخلات الأمنية في الحريات الإعلامية في الأردن ما زالت حاضرة بقوة"، وأنه جرى "الضغط على مالكي القناة بمنع استضافة شخصية أردنية في برنامج نبض البلد"، وأنه لا يعتقد "أن رأي وموقف ليث شبيلات يمثل خطراً على الأردن ولكن الخطر الحقيقي يكمن في أننا نتمنى الحماية ونتوقعها من جهاز وطني لا يظهره ذكاء في تقيم المشهد العام ولا الاتعاظ من المحيط بلجوئه إلى الاعتقاد السطحي أن منظومة الأمن الخانق هي السبيل لحماية الوطن أو النظام، متغاضين عن حقيقة أن حرية التعبير بل كفالة حرية التعبير هي من ضمانات بقاء الحكم الرشيد واستقراره.

إن تدخل الأجهزة الأمنية في الحالة السابقة وموقف إدارة القناة يشكلان انتهاكاً واضحاً لحرية الإعلام والتعبير فضلاً عن أن هذا التدخل دفع الدكتور الحباشنة على ترك العمل في القناة بسبب التدخل غير المهني في ممارسته لعمله داخل القناة؛ ما يشكل انتهاكا واضحا لحرية الرأي والتعبير والإعلام.

5.3.3: الانتهاكات المتعلقة بالحق في تكوين الجمعيات وحرية الانضمام أو عدم الانضمام إليها

من بين الحقوق الأساسية التي ينبغي على السلطات العامة احترامها وتأمينها للإعلاميين حق تكوين الجمعيات وحرية الانضمام أو عدم الانضمام إليها. وقد رصد المركز في عام 2011 حالة تضمنت انتهاكاً واضحا لهذا الحق ولكن المحاكم الأردنية أنصفت ضحايا الانتهاك وأقرت لهم بهذا الحق وفيما يأتي عرض للحالة الوحيدة التي قام المركز بتوثيقها في هذا السياق:

1.5.3.3: اعتراض نقابة الصحفيين على ترخيص جمعية "اتحاد الصحافة الالكترونية"

بادر عدد من الزملاء الإعلاميين والصحفيين العاملين في مجال الصحافة الالكترونية إلى العمل على تأسيس "اتحاد للصحافة الالكترونية" وقد حصل مؤسسو الاتحاد على ترخيص من قبل الجهات المختصة. واللافت للانتباه أن نقابة الصحفيين اعترضت بشدة على تكوين هذه الجمعية وترخيصها، وعبر مجلس النقابة عن انه سيتصدى بحزم لمحاولات تفتيت الجسم النقابي الصحفي من خلال اختلاق أطر تنظيمية جديدة تحت مسميات مختلفة غاياتها تتوازى مع أهداف النقابة. وقد حمل مجلس النقابة الجهات الرسمية المسؤولية لمنحها تراخيص لمثل هذه الجمعيات، والمقصود بالطبع جمعية اتحاد الصحافة الإلكترونية.

وقد تقدمت نقابة الصحفيين فعلا بطعن في قرار ترخيص جمعية الصحافة الالكترونية لدى محكمة العدل العليا بتاريخ 16/10/2011، وسجلت الدعوى تحت رقم 350/2011. وقد قضت المحكمة برد الدعوى بقرارها الصادر بتاريخ 11/1/2012 على أساس انتفاء شرط المصلحة بالنسبة للجهة المدعية.

وينتهز مركز حماية وحرية الصحفيين فرصة وقوع هذه الحادثة ليؤكد على مسألتين هما: أن حق تكوين الجمعيات مكفول للجميع بمقتضى الاتفاقيات الدولية والقوانين الأردنية وفي مقدمتها الدستور، وليس هناك ما يمنع قانونا من الاعتراف للعاملين في الصحافة الالكترونية بهذا الحق وممارسته. وأن إرغام الصحفي قانوناً ليتمتع بهذه الصفة بالانضمام إلى نقابة الصحفيين يشكل خرقاً واضحاً للمادة (22/1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المنشور في الجريدة الرسمية، والتي تعترف لكل فرد بالحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها حماية لمصالحة.

> حق تكوين الجمعيات مكفول للجميع بالاتفاقيات الدولية والدستور

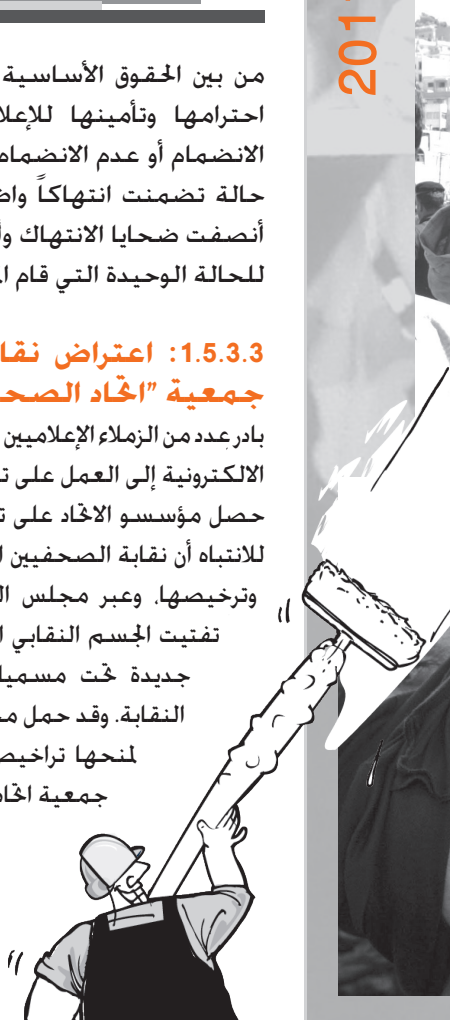

4.3: الانتهاكات التي من الصعب أو يتعذر إثباتها

دلت تجربة السنوات السابقة في مجال رصد انتهاكات حقوق الإعلاميين وحرياتهم وتوثيقها على صعوبة، وربما استحالة إثبات عدد من الانتهاكات التي تمس الحريات الإعلامية، وبالأخص حجب المعلومات والتدخل خلافا للمعايير المهنية "الرقابة المسبقة" وقد سعى مركز حماية وحرية الصحفيين في عام 2011 إلى رصد هذان الانتهاكان بأسلوب مغاير تماماً عن الأسلوب الذي اتبعه في الأعوام السابقة، فقام بتنظيم "جلسة مجموعات مركزية" لمعالجتها وقد دعا المركز إلى الجلسة التي عقدت في شهر كانون الأول من عام 2011 عدداً من رؤساء تحرير الصحف، وصحفيين وإعلاميين بغية مناقشة موضوعي حجب المعلومات والرقابة المسبقة.

لقد كشفت النقاشات والحوارات المعمقة التي دارت في هذه الجلسة عن إشكاليات حقيقية بشأن تمتع الإعلاميين بحق الحصول على المعلومات واستقلالهم التام في مواجهة التدخلات غير المهنية. وفيما يأتي عرض لأهم المسائل والموضوعات والاستنتاجات التي توصل إليها المشاركون في الجلسة:

1.4.3: حجب المعلومات

من الحقوق المكفولة للناس بشكل عام، وللإعلاميين بوجه خاص حق الحصول على المعلومات، وهو يعد من المكونات الأساسية لحرية الإعلام والنشر والتعبير. وقد أعدَّ المركز عدداً من الأسئلة المتعلقة بحجب المعلومات بغية مناقشتها ومعالجتها وأثناء الجلسة. ومن بين أهم الأسئلة التي وضعها المركز ما المقصود بحجب المعلومات من وجهة نظركم .. هل عملية الحصول على المعلومات في الأردن يسيرة .. وما هي الوسيلة التي يتبعها الصحفيون للحصول على المعلومات .. وأهم العراقيل والتحديات التي تواجههم في هذا السياق، وما هي أكثر الجهات حجباً للمعلومات؟ إلى جانب أسئلة أخرى متنوعة، أكد المشاركون على أن المشكلة لم تعد تقتصر في الأردن على حجب المعلومات عن الإعلاميين فحسب، ولكنها باتت تشمل ترويج معلومات مغلوطة أو مفبركة تسعى مراكز نفوذ إلى بثها، ومن أهم مراكز النفوذ التي تشارك بهذه العملية الحكومة، ورجال أعمال، وأجهزة أمنية والعشائر والبرلمانيون. كما أن عدداً من الأشخاص المتنفذين المشتبه بتورطهم بالفساد يسعون إلى حجب المعلومات أو فبركة معلومات.

كما أشار المشاركون إلى صعوبة وقوف الهيئات الإعلامية والعاملين فيها بوجه هؤلاء المتنفذين. فقد أضحى شائعاً أن تتعرض الهيئات الإعلامية إلى ضغوطات لتنشر خبراً بأن عدد المشاركين في مسيرة ما لا يتعدى العشرات بينما هم فعلاً بالآلاف وحرص المشاركون كذلك على الإشارة إلى ظهور قوى يفوق نفوذها القوى التقليدية وأنها تقف فعلا وراء حجب المعلومات أو إملاء نشر معلومات مغلوطة أو غير صحيحة.

أما فيما يتعلق بصور التدخل لمنع الإعلاميين من الحصول على المعلومات، فقد اتفق المشاركون على أنها تشمل على: الاتصال الهاتفي، الضغط على الإدارة والقرصنة. وقد أكد المشاركون على أن التدخل بات فظاً ويتخذ صور الإملاء.

وظهر من النقاشات أن فوبيا المعلومات "خواف المعلومات" عند المسؤولين والمتنفذين أصبح أمراً واضحاً وملحوظاً في العام 2011 وأن الدولة بمؤسساتها كلها تحس بارتباك ملموس إزاء طلب معلومات من قبل إعلاميين وصحفيين. ويبدو أن حجب المعلومات عن الإعلاميين الذي تحرص عليه جهات أمنية وغير أمنية، ومؤسسات رسمية وغير رسمية، أضحى يقصد من ورائه تشويه الحدث أو تجاهله فمن السمات المميزة لانتهاكات حق الحصول على المعلومات ـ بحسب المشاركين ـ أنها استهدفت في العام 2011 تشويه المعلومات التي تتعلق بالفساد وبالمسيرات والحراك الشعبي.

ومن المسائل الأخرى التي لفتت انتباه المشاركين أن قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لا يمنح الصحفي أو الإعلامي أية مزية بالنسبة إلى الحصول على المعلومات لا بل انه قد يعرقل وصول الإعلاميين إلى المعلومات وحصولهم عليها.

وعلى أي حال، يعتقد المركز أن الجلسة كشفت عن حقيقة عدم وعي الإعلاميين بقانون ضمان حق الحصول على المعلومات وكيفية طلب المعلومة من الإدارة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فيه. وقد ذكرت إحدى الزميلات الصحفيات من اللواتي حضرن الجلسة أنها تقدمت بطلب للحصول على معلومات من دائرة الأراضي والمساحة، حيث أنها طلبت معلومات عن أراض مسجلة باسم الخزينة العامة سابقاً وجرى نقل ملكيتها لجهات أخرى، فطلبت من الدائرة وصف هذه الأراضي، والجهات التي سجلت باسمها أو بيعت إليها، والجهة التي قبضت ثمنها. فجاء رد دائرة الأراضي والمساحة بأن المعلومات المطلوبة سرية فتقدمت بطعن لدى محكمة العدل العليا التي ردت الدعوى على أساس السلطة التقديرية للإدارة.

تطرح الحادثة المشار إليها وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات أسئلة مهمة، وهي أسئلة أثارها المشاركون، ومن أهمها: لماذا لم تصنف المعلومات؟ وعلى أي أساس تقدر الإدارة سرية المعلومات المطلوبة؟ وكيف يمكن التسليم بممارسة الإدارة لسلطتها التقديرية

دون أن تلزم بالتسبيب؟ ما جدوى الطعن لدى القضاء الإداري عندما لا تكون الإدارة ملزمة بتسبيب رفضها لطلب الحصول على المعلومات؟.

لقد بدا واضحاً من مجمل النقاشات أن أحد أهم انتهاك لحق الحصول على المعلومات هو قصور التشريع الأردني المعمول به حالياً عن ضمان وصول فعال للإعلاميين إلى المعلومات. علاوة على أن حجب المعلومات كانتهاك لحرية الإعلام والتعبير والنشر لا تتضمن التشريعات النافذة في الأردن ضمانات كافية ضده. ما يسهل للسلطات العامة والأجهزة الأمنية حرمان الإعلاميين من الحصول على المعلومات.

اقترح المشاركون في الجلسة لمواجهة حجب المعلومات والتدخلات العامة والخاصة لمنع الإعلاميين من الحصول على المعلومات، أن تتخذ المؤسسات الإعلامية والعاملون فيها موقفا جماعيا واضحا من هذه المسألة وأن يجرى العمل بفكرة "القائمة السوداء" بالمسؤولين الذين يقومون بحجب المعلومات. وقد أكد المشاركون أن صحيفة "الغد" طبقت هذه الفكرة لفترة زمنية وقد أثمرت بصورة واضحة. إذ أنها منحت للصحيفة المذكورة هامشاً واسعاً لم يتوفر لغيرها من الصحف أو المؤسسات الإعلامية الأخرى.

كما توافق المشاركون على أهمية زيادة وعي الإعلاميين بقانون حق الحصول على المعلومات، بالأخص الإشكاليات والعراقيل التي يتضمنها، وذلك بغية العمل على تغييره أو تعديله والضغط لاستحداث قانون يحمي حقهم بالحصول على المعلومات ويمكنهم فعلا من ممارسته.

2.4.3: الرقابة المسبقة والتدخلات غير المهنية

أعد المركز جملة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الرقابة المسبقة والتدخلات غير المهنية، وذلك بغية مناقشتها في الجلسة المذكورة وقد تضمنت هذه الأسئلة الآتي: ما هي أشكال الرقابة المسبقة التي تمارس عليكم من خلال عملكم الصحفي؟ .. وما هي أهم المواد الإعلامية التي تخضع للرقابة المسبقة؟ .. وما هي الجهة التي تمارس الرقابة المسبقة في العادة .. ما هي الأسباب التي تبديها ؟.. وما هي الأسباب المهنية التي يتم إبداؤها عادة لتبرير الرقابة المسبقة أو التدخل خلافا للمعايير المهنية؟ .. وهل يوجد في مؤسستكم "دليل مهني" يحدد قواعد العمل التي يجب الاحتكام إليها عند مراجعة المواد الصحيفة واتخاذ قرار بشأن نشرها أو تعديلها أو منعها ؟.. وهل تبادرون إلى تقديم تظلم في كل حالة من حالات الرقابة المسبقة؟ .. وهل يجري نشر المادة التي خضعت لرقابة مسبقة لدى جهة أخرى؟.

أوضح المشاركون في الجلسة أن الرقابة المسبقة والتدخلات غير المهنية ما زالت موجودة، وان الكل يذعن بوجه عام لهذه التدخلات ولكن درجة الإذعان تعتمد على رئيس التحرير.

وأضاف المشاركون أن هذه المسألة ليست محكومة بقواعد ومعايير موضوعية ولكنها تعتمد على قدرة رئيس التحرير في تحمل الضغوطات التي تمارس عليه لمنع نشر مادة صحفية. وبدى وضاحا من النقاش أن المؤسسات الإعلامية العاملة لا يوجد فيها دليل مهني يحدد قواعد العمل التي يجب الاحتكام إليها عند مراجعة المواد الصحفية، وأن الممارسة المعمول بها تقتصر على تبليغ الصحفي بمنع نشر مقالته أو مادته أو بشطب أجزاء منها بسبب ضغوط وتدخلات مورست على رئاسة التحرير بشأنها أو مارستها رئاسة التحرير من ذاتها انسجاماً مع التوجهات السياسية التي تعرفها.

أما فيما يتعلق بالموضوعات والمواد التي تخضع للرقابة المسبقة فإنها تلك التي تهم الجهة المتصلة التي تمارس ضغطا على المؤسسة لمنع نشر المادة التي تخصها.

وقد ميز المشاركون بحلقة النقاش بين نوعين من الرقابة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، وهما:

الرقابة المسبقة: وهو إخضاع الأخبار والتقارير والتحقيقات الإعلامية لمراجعة قبل النشر من خلال رؤساء ومدراء التحرير ومحرري الديسك، وهو إجراء لا يركز في مراجعته على المعايير المهنية بل ينظر إلى مدى توافق المنتج الصحفي مع التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة وأجهزتها الأمنية.

وعادة ما تكون هناك حلقة تنسيق داخل هذه المؤسسات الإعلامية مع دائرة المخابرات والأجهزة الأمنية الأخرى ومؤسسات الدولة يجري خلالها التشاور حول المواد الصحفية التي يعتقد أنها تتجاوز الخطوط الحمراء أو تخالف التوجهات الرسمية.

أما **الرقابة اللاحقة:** فهي كانت تمارس عادة على الصحافة الأسبوعية التي لم تكن الأجهزة الأمنية قادرة على فرض سيطرتها عليها، وكانت الرقابة تتم بعد إرسال الصحيفة للطباعة، حيث يتولى موظفون في الصحف اليومية إبلاغ الأجهزة الأمنية لمحتوى الصحيفة لتبدأ بعدها رحلة الضغط على إدارة الصحيفة الأسبوعية لإزالة بعض الأخبار أو التقارير أو رفض الطباعة، وهذا الأمر تراجع بسبب توقف معظم الصحف الأسبوعية عن الصدور المنتظم.

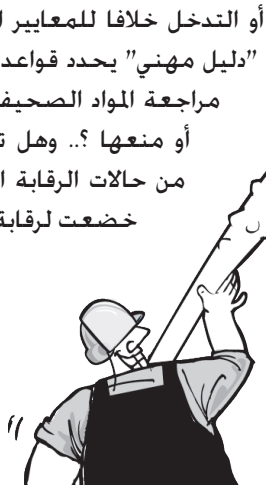

وتزداد هذه الأيام الرقابة اللاحقة على الإعلام الإلكتروني، فبسبب عدم خضوعه لآليات الترخيص المسبقة ولقلة التكاليف المالية لتأسيس المواقع الإخبارية، فقد انتشرت بشكل كبير، حيث أصبح من الصعب حصرها والتواصل معها جميعها أو السعي لاحتوائها.

وعلى ضوء ذلك، فإن الأجهزة الأمنية تتولى الرقابة اللاحقة على المواقع الإلكترونية من خلال الضغط والاتصال المباشر لإزالة وإلغاء بعض الأخبار، وحين تبوء المحاولات الودية بالفشل فإنهم يضغطون لاستخدام البعد القانوني وتحريك الدعاوى، وفي النهاية يلجؤون إذا كان المنشور مزعجاً جداً إلى استخدام تقنيات الحجب أو ما يطلق عليه قرصنة الموقع.

وتجدر الإشارة إلى أن أخطر ما في العلاقة بين الإعلام والأمن هو توظيف بعض المواقع الإلكترونية لتسريب المعلومات التي يريدونها.

وقد أكد المشاركون بالمقابل على أنه عند عدم تجاوب المؤسسة أو رئاسة التحرير مع التدخلات غير المهنية والضغوطات، فإن الجهة المتدخلة، وهي في الأغلب جهة أمنية، لا تستمر بالاتصال والضغط إلا في الحالات شديدة الحساسية من وجهة نظرها. كما أكدوا بالمقابل على أن وحدة موقف الإعلاميين من موضوع الرقابة المسبقة وحجب المواقع أمر ضروري جداً لوضع حل لهذا النوع من الرقابة.

إن من أهم المسائل التي أبرزها المشاركون في الجلسة وركزوا عليها في نقاشاتهم أن هيئة التحرير ترضخ عادة لتدخلات الجهات الخارجية، والأخطر وجود ما يسمى بالرقابة الذاتية التي تمارسها المؤسسات الإعلامية من تلقاء ذاتها ودون تدخلات خارجية.

وقد خلص المشاركون بشأن الرقابة المسبقة والتدخلات خلافاً للمعايير المهنية إلى جملة من الاستنتاجات يمكن إيجازها بالآتي:

أ) لن يكون بالإمكان وقف هذا النوع من الرقابة إلا إذا تبنى الإعلاميون والمؤسسات الإعلامية إستراتيجية موحدة للتعامل مع الرقابة المسبقة وحجب المواقع.

ب) استحالة وقف التدخل خلافا للمعايير المهنية دون اتخاذ موقف موحد وجماعي لمواجهة هذه الصورة من صور التدخل المحظور وعدم الإذعان له.

ج) وجوب تعاون الهيئات والمؤسسات الإعلامية والمواقع الالكترونية لنشر المادة التي منعت من النشر بسبب الرقابة المسبقة بصورة جماعية وفي جميع الصحف والمواقع الالكترونية.

د) ثمة علاقة واضحة بين الرضوخ للتدخلات والرقابة المسبقة وبين سيطرة رأس المال على المؤسسات الإعلامية، وبالأخص المؤسسات الصحفية.

هـ) من الأسباب المهمة التي تفضي إلى الإذعان للتدخلات المخالفة لمعايير المهنية والرقابة المسبقة، عدم وجود دليل مهني يمكن الرجوع إليه لتحديد ما يتعين اتخاذه بشأن المادة الإعلامية وإقرار نشرها أو تعديلها أو منع نشرها.

و) من الملاحظ إن الرقابة المسبقة والتدخلات وخلافاً للمعايير المهنية يستهدف المؤسسات الإعلامية المحلية أكثر من المؤسسات الإعلامية الدولية العاملة في الأردن.

ز) من الضروري التأكيد على عدم وجود أي التزام قانوني يقع على عاتق المؤسسات الإعلامية للاستجابة للتدخلات غير المهنية والرقابة المسبقة، ولكن ينبغي كذلك توفير الحماية التشريعية لتمكين هذه المؤسسات من الوقوف في مواجهة هذه الصورة من صور التدخل أو الرقابة.

ضرورة وجود دليل مهني للرجوع إليه قبل منع نشر المواد الصحفية ولكشف الرقابة المسبقة

الإفلات من العقاب

5.3: الإفلات من العقاب وعدم الوصول إلى العدالة

استرعى انتباه المركز في عام 2011 مسألة إفلات الجناة ومرتكبي الانتهاكات ضد الإعلاميين من العقاب، والعراقيل التشريعية والعملية التي تحول دون وصول الضحايا إلى العدالة وإنصافهم وتعويضهم.

وقد نظم المركز في الأيام الأخيرة من العام المنصرم جلسة نقاش حول هذه المسألة ضمت صحفيين وإعلاميين وممثلاً عن مديرية الأمن العام وممثلا عن مديرية قوات الدرك وقد أعد المركز عدداً من الأسئلة لتكون بين يدي المشاركين في الجلسة ويمكن إيجاز أهم الأسئلة التي دار حولها النقاش على النحو الآتي: لماذا لا يكشف الصحفيون الانتهاكات التي يتعرضون لها؟ .. وما هي أكثر أشكال الانتهاكات شيوعا ؟.. ولماذا لا يقدمون شكاوى لدى الجهات المختصة لملاحقة المتورطين بهذه الانتهاكات؟ .. هل تعتقدون أن اللجوء إلى المحاكم لا نصافكم عن ما تتعرضون إليه من انتهاكات متاح وفعال؟ .. وما هو الدور الذي تتوقعونه من المحاكم لإنصافكم؟ .. وهل تجدون أن الجهات التي تعملون معها أو لحسابها تبادر روتينياً إلى حثكم على تقديم شكاوى بشأن الانتهاكات التي تتعرضون إليها وتدعم تحركم للجوء إلى القضاء لإنصافكم؟ .. هل تجد أن ثمة صلة بين استفحال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإعلاميين وحرياتهم وبين منظومة الإفلات من الملاحقة والعقاب في الأردن؟ .. وما هي أهم التحديات والعراقيل التي تحول دون وصول الإعلاميين من ضحايا هذه الانتهاكات إلى العدالة؟ .. وما هي الانتهاكات التي تعتقدون بوجوب إحالتها إلى المحاكم؟ .. وما هي أهم الجهات المسؤولة عنها برأيكم؟ .. وما هي التدابير التي تقترحونها لتفعيل الوصول إلى العدالة وتعزيزه؟.

أكد الزملاء الصحفيون والإعلاميون الذين شاركوا في الجلسة أنهم نادراً ما تقدموا بشكاوى لملاحقة الأشخاص المتورطين بارتكاب انتهاكات بحقهم، وأن الانتهاكات الجسيمة التي ألحقها بهم في هذا العام رجال ينتمون إلى أجهزة أمنية مختلفة و"بلطجية" قاموا باعتداءاتهم على مرأى ومسمع من رجال الأمن لم يتقدموا بوجه عام بشكاوى بشأنها لدى الجهات المختصة لإيمانهم أن هذه الانتهاكات والاعتداءات تتم برعاية أمنية.

وقد أشار بعض الصحفيين الذين شاركوا في الجلسة أنهم حرصوا في أكثر من مرة على تصوير "البلطجية" الذين قاموا بالاعتداء على صحفيين وإعلاميين، وأنهم وضعوا تلك الصور تحت يد الأجهزة الأمنية المختصة التي لم تقم بأي تحقيق أو ملاحقة ضدهم فضلاً عن أن عدداً من "البلطجية" باتوا معروفين للجميع لأنهم يشاركون في الاعتداءات جميعها.

أما فيما تتعلق بالتحديات الأساسية والعراقيل التي تواجه الصحفيين وتحول دون وصولهم إلى العدالة عند ارتكاب انتهاكات بحقهم، فإن أهمها يتمثل في حرص الجهات الأمنية المسؤولة عن ارتكاب هذه الانتهاكات على إخفاء هوية الأفراد والأشخاص المشاركين في الانتهاكات فقد لاحظ المركز أن رجال الأمن الذين يساهمون في ارتكاب هذه الانتهاكات لا يحملون ما يشير إلى أسمائهم أو أرقامهم، كما أنهم يرتدون زياً موحداً يخفي الجهاز الذي ينتمون إليه سواء أكان الأمن العام أم الدرك أم المخابرات العامة فضلاً عن أن المعتدين يحرصون على ارتكاب الانتهاك بحق الصحفيين والإعلاميين بطريقة تجعل من المتعذر التعرف عليهم وهو أمر بدا واضحاً جداً في اعتداءات ساحة النخيل.

ومن العراقيل الأخرى التي تفضي إلى إفلات الجناة من العقاب المشاركة الجماعية من قبل مجموعة من رجال الأمن أو "البلطجية" في الاعتداء، الأمر الذي يجعل من التعرف على هوية الجناة عسيراً. كما أن الرعاية الأمنية ـ كما يعتقد المركز ـ لهؤلاء البلطجية تساهم في إفلاتهم من العقاب وعدم ملاحقتهم وتتمثل مظاهر هذه الرعاية الأمنية بعدم القبض على الجناة رغم أن الانتهاك يرتكب على مرأى ومسمع من رجال الأمن، وبعدم قيام الأجهزة المختصة بفتح تحقيق مع هؤلاء المعتدين بغية إحالتهم إلى القضاء، وكشفت بعض الحالات التي قام المركز بتوثيقها عن رفض بعض الجهات المختصة باستلام شكاوى من الضحايا بسبب عدم تحديد الفاعلين وأسمائهم بدقة من قبل المشتكى أو بسبب عدم الاختصاص لان كل جهة ترى غيرها المختصة على أساس صفة الفاعلين، خاصة إذا كانوا ينتمون إلى أجهزة أمنية مختلفة.

ومن العراقيل الأخرى التي يعتقد المركز أنها تعزز منظومة إفلات الجناة وعدم وصول الضحايا إلى العدالة أن الزملاء الصحفيين والإعلاميين أنفسهم يعتقدون إلى المهارات اللازمة لتوثيق الاعتداءات التي تطالهم ولا يبادرون إلى تقديم شكاوى بشأنها، ويشدد المركز في هذا السياق على أن الجهات المختصة بالملاحقة والتحقيق مدعوة لمباشرة وظائفها لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الصحفيين، خاصة تلك التي تمس حياتهم وسلامة بدنهم وحريتهم الشخصية وممتلكاتهم، سواء تقدم الضحية بشكوى أم لا. وهو التزام ثابت في القانونين الدولي والأردني على حد سواء.

تلقي اتفاقيات حقوق الإنسان على عاتق السلطات الأردنية التزامات محددة في مجال إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أهمها: إجراء تحقيق مستقل وسريع وفعال يفضي إلى ملاحقة المشتبه بتورطهم بالانتهاك وإحالتهم إلى محكمة

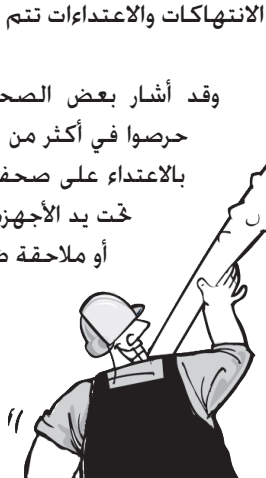

مستقلة وحيادية لمحاكمتهم ومعاقبتهم إن ثبت ارتكابهم للفعل سواء كانوا أشخاصاً عاديين أم رسميين، توفير سبيل إنصاف فعال وحيادي ومستقل لتعويضهم عن الأضرار البدنية والمعنوية التي لحقت بهم، كف يد المتورطين بالانتهاكات عن العمل ومساءلتهم تأديبياً، الكشف العلني عن الانتهاك والجناة، ضمان عدم تكرار الفعل وترضية الضحايا والاعتذار لهم. كما تلزم السلطات العامة كذلك بمنع اعتداء الأشخاص العاديين كالبلطجية مثلاً، ولا يكتفي منها بعدم انتهاكها أو خرقها لحقوق الإعلاميين فهي ملزمة بالامتناع عن الانتهاك، وبعدم ترك الآخرين ينتهكون هذه الحقوق والحريات أو يسكتون عن انتهاكها. وهو التزام يقع على عاتقهم كذلك بموجب القانون الأردني الذي يلزم الموظفين العموميين بمن فيهم رجال الأمن بأداء الواجب ويرتب مسؤوليتهم الجزائية عن عدم التزامهم بذلك.

وأوضح المشاركون كذلك أن رجال الأجهزة الأمنية المختلفة لا تميز بين الصحفيين والمشاركين في المسيرات والاعتصامات، وأنها عندما وافقت على تمييزهم من خلال ارتدائهم سترة الصحافة لم تحترم ذلك واستهدفت بشكل متعمد، ومنهجي ومقصود أثناء أحداث ساحة النخيل.

كما أبدى المشاركون في الجلسة أن الجهات التي يعملون لحسابها لا تبادر إلى حثهم على تقديم شكاوى بشأن الانتهاكات التي يتعرضون لها، وأنها نادراً ما سعت إلى ذلك فالمؤسسات الإعلامية تنظر إلى الانتهاكات التي تقع على الإعلاميين بوصفها انتهاكات شخصية وأنها لا صلة لها بها، ولا تتعامل معها على أنها انتهاكات تمسها وترتبط بصميم عملها، وغاياتها وأنشطتها.

ويشاطر المركز في هذا السياق الزملاء الصحفيين والإعلاميين الذين شاركوا في الجلسة رأيهم في أن هناك صلة كبيرة بين استفحال الانتهاكات الجسيمة بحق الصحفيين والإعلاميين في عام 2011 وبين منظومة الإفلات من الملاحقة والعقاب المعمول بها في الأردن في مجال الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية عموماً، ولحقوق الإعلاميين وحرياتهم على وجه الخصوص.

ويعتقد المركز أن مسؤولية السلطات العامة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الإعلاميين في عام 2011 ثابتة تماماً، وبالأخص مسؤولية الأجهزة الأمنية المختلفة التي شاركت في هذا الانتهاكات، أو تعاونت على ارتكابها، أو سكتت عنها أو ارتضت بها، وأنه ليس بمقدور أي جهة رسمية مسؤولة عن هذه الانتهاكات أن تتحلل منها لأي سبب أو مبرر، فهي لم تتخذ ما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع هذه الاعتداءات أو لعدم تكرارها على أقل تقدير. كما أنها لم تباشر جدياً أو فعلياً أية إجراءات واسعة ومستقلة تهدف إلى التعرف على سائر الجناة سواء أكانوا أشخاصاً رسميين أم عاديين بغية محاكمتهم ومعاقبتهم بعقوبة تتناسب مع خطورة أفعالهم.

إن سياسية الإفلات من العقاب التي يستفيد منها "البلطجية" والعاملين في الأجهزة الأمنية المختلفة رؤساء ومرؤوسين تساهم في تكرار الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين، ولم يعد مقبولاً مطلقاً القول بأنها انتهاكات فردية، فالتكرار وسعة النطاق دليلان على نهج أساسه عدم المحاسبة وإفلات الجناة من العقاب وحرمان الضحايا من الوصول إلى العدالة.

يرى المركز أن الاعتداءات الجسيمة والمتكررة من قبل رجال الأمن العام والدرك وغيرهم على الإعلاميين الذين يشاركون في تغطية الاعتصامات، والحراك الشعبي وسائر الفعاليات السياسية والنقابية، علاوة على الكشف عن الحقيقة وتعرية الفساد والفاسدين، تشكل اعتداءات جسيمة لأحكام الدستور الأردني، والقانون الأردني واتفاقيات حقوق الإنسان التي نشرها الأردن في الجريدة الرسمية إضافة إلى أنها تنطوي على خرق لتحريم التعذيب وضروب إساءة المعاملة الأخرى، ولحرية الإعلام والنشر، ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام القوة في سياق إنفاذ القانون ولحرمة الممتلكات الخاصة ولتحريم الدعوة في العنف والكراهية أو الحض عليهما، وهي كلها انتهاكات توجب إنصاف الضحايا، وتعويضهم ومساءلة الجناة جنائياً، ومدنياً وإدارياً على السواء.

استعمال الانتهاكات الجسيمة بحق الصحفيين سببه منظومة الافلات من الملاحقة والعقاب

الإفلات من العقاب

4. التوصيات

يرى المركز أنه أضحى بعد إنشائه لوحدة رصد وتوثيق الانتهاكات على الإعلاميين "سند"، قادراً على التحقق بصورة علمية ومنهجية متبصرة من وقوع الانتهاكات التي تطال حقوق الإعلاميين وحرياتهم الإعلامية، والأهم أنه بات أكثر قدرة على فهم واقع هذه الانتهاكات، وأسبابها، وأشكالها، وأهم الجهات التي تقف وراءها والتحديات التي تمنع من معالجتها وإنصاف ضحاياها.

وفي ضوء الاستنتاجات والحقائق التي توصل إليها المركز والتي عرضها سابقاً، ولأن أهم سمتين ميزتا الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين والحريات الإعلامية هما أن هذه الانتهاكات كانت في عام 2011 جسيمة، وان مرتكبيها والمتواطئين على ارتكابها ما زالوا خارج دائرة الملاحقة، والمساءلة والمحاسبة فان المركز تبنى عدداً من التوصيات الموجهة لقطاع أو لجهة محددين، ويوجز هذه التوصيات على النحو التالي:

أ) النيابة العامة والهيئات القضائية:

1) يلتمس المركز من النيابة العامة والادعاء العام النظامي المبادرة إلى فتح تحقيق واسع وفعال في الانتهاكات الجسيمة والفردية المشار إليها في هذا التقرير، وبالذات تلك التي تنطوي على تهديد بقتل الإعلاميين أو إساءة معاملة لهم أو اعتداء على ممتلكاتهم، وذلك بغية إحالة الذين يشتبه بتورطهم فيها سواء أكانوا فاعلين أم محرضين أم ساكتين عليها وراضين بها إلى القضاء ومعاقبة الذين تثبت مسؤوليتهم عنها.

2) ينبغي أن تجرى التحقيقات والملاحقات المشار إليها على أساس معايير إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المعمول بها دولياً بما فيها تلك المتعلقة بمعاقبة الجناة وتعويض الضحايا وإنصافهم.

3) ضمان تعويض سائر الضحايا من الزميلات والزملاء الإعلاميين عن كل ما لحق بهم في عام 2011 من ضرر مادي ومعنوي بسبب الانتهاكات المرتكبة بحقهم.

ب) الأجهزة الأمنية:

1) ضرورة إلزام سائر الأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية المختلفة باحترام حرمة العمل الإعلامي، والامتناع عن المساس بكرامة الإعلاميين وانتهاك حقوقهم وحرياتهم الإعلامية، علاوة على وجوب اتخاذ التدابير الوقائية المانعة من وقوع انتهاكات مماثلة مستقبلاً.

2) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إبراز كل رجل من رجال الأمن، والدرك والمخابرات يشارك في عمليات إنفاذ القانون لإسمه و/ أو رقمه بشكل واضح ومقروء.

3) تدريب أفراد الأمن العامة وقوات الدرك وكافة الأجهزة الأمنية الأخرى على المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك احترام حرمة الإعلاميين، وعدم عرقلة ممارستهم لأنشطتهم وحرياتهم الإعلامية وتمييزهم عن غيرهم في حالة عمليات إنفاذ القانون.

4) كف يد كل من يشتبه بتورطه في الاعتداء على إعلاميين أو السكوت على الاعتداء عليهم في عام 2011، والاستغناء عن خدماته بعد ثبوت ارتكابه للفعل بموجب حكم قضائي قطعي يصدر عن محكمة مستقلة لا صلة لها بالهيئات أو الأجهزة المشتبه بتورطها بالانتهاكات التي طالت الإعلاميين.

5) قيام الأجهزة الأمنية والسلطات العامة المتورطة بالاعتداءات المذكورة في هذا التقرير بالكشف علنا عن المسؤولين عنها، أو المتعاونين على ارتكابها، أو الساكتين عنها، أو الذين أصدروا أوامراً بارتكابها والاعتذار للضحايا وضمان عدم تكرار الفعل.

ج) البرلمانيون:

1) يحث المركز أعضاء مجلس الأمة على إقرار تشريعات أو تعديلات تشريعية تعزز حرية الإعلام والنشر والتعبير، وإلغاء سائر جرائم الرأي التي تتعارض مع مقتضيات الحق في حرية الرأي والتعبير كما كفله القانون الدولي.

2) يدعو المركز أعضاء مجلس الأمة إلى إقرار تعديلات تشريعية تحد من الإفلات من العقاب وعدم الوصول إلى العدالة من قبيل تعديل قانون الأمن العام والدرك والمخابرات العامة لتصبح المحاكم النظامية هي المختصة للنظر في قضايا التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحرية والانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية الأخرى عندما ترتكب من أفراد تابعين لهذه الأجهزة عوضاً عن المحاكم الخاصة التابعة لهذه الأجهزة.

3) يأمل المركز من البرلمانيين العمل على سن الأحكام التشريعية اللازمة لمنع الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام.

وضمان حق الإعلاميين بالحصول على المعلومات بشكل فعال واحترام مبادئ ممارسة حرية الرأي والتعبير كما وردت في المادة (19) مشتركة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكذلك إقرار التشريعات اللازمة لحماية الإعلاميين من حملات التحريض والدعوة للعنف والكراهية ضدهم، خاصة وأن المركز لاحظ أن بعض الانتهاكات الجسيمة والجماعية ـ كما هو الحال في حادثة ساحة النخيل ـ تبعها حملات للتحريض ضد الإعلاميين.

د) الإعلاميون والمؤسسات الإعلامية:

1) يأمل المركز من المؤسسات والهيئات الإعلامية أن تبادر إلى حماية الإعلاميين الذي يعملون فيها أو لحسابها، وذلك من خلال توثيق الانتهاكات التي تقع عليهم، والى متابعة شكاوى إعلامييهم مع مصادر الانتهاك بما في ذلك العمل على ملاحقة المتورطين بها إذا كان الانتهاك ينطوي على جرم جزائي، و/ أو تبني المطالبات بإنصاف الإعلاميين ضحايا هذه الانتهاكات وتعويضهم، وذلك كشكل من أشكال الردع حتى لا تتكرر هذه الانتهاكات.

2) يتوجه المركز إلى المؤسسات الإعلامية جميعها بضرورة قيامها بإقرار دليل إعلامي مهني للمؤسسة يتم الاحتكام إليه لتحديد ما سينشر من المواد الإعلامية، وما ينبغي تعديله أو عدم نشره لوضع حد للرقابة المسبقة والتدخلات خلافاً للمعايير المهنية.

3) العمل على إيجاد قائمة سوداء مشتركة بين جميع المؤسسات الإعلامية تضم أسماء الأشخاص والجهات التي تحجب المعلومات عن الصحفيين أو التي تمارس ضغوطاً على هذه المؤسسات والعاملين فيها لمنع نشر مواد إعلامية.

4) يحث المركز الإعلاميين جميعهم إلى المبادرة لتقديم شكاوى لدى المراكز الأمنية والجهات المختصة بحق الأشخاص الذين يشتبه بتورطهم بارتكاب انتهاك جسيم بحقهم، كما يطالبهم بالحرص على توثيق الانتهاكات التي تقع عليهم والمبادرة إلى مراجعة مركز حماية وحرية الصحفيين بشأنها لهذه الغاية.

هـ) الحكومة:

1) يحث المركز الحكومة على التقدم بمشاريع القوانين اللازمة لمواءمة التشريعات الأردنية بصورة كاملة مع المعايير الدولية المتعلقة بحرية الإعلام وبحرية الرأي والتعبير والنشر وبسائر الحقوق والحريات الأخرى المعترف بها في القانون الدولي والتي ينبغي احترامها وتأمينها للإعلاميين.

2) يدعو المركز الحكومة إلى العمل على تغيير الممارسات والسلوكيات الإدارية والحكومية المتعلقة بالتعامل مع الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية والتي تنطوي على انتهاكات واضحة للحريات الإعلامية وللحقوق الإنسانية التي يلتزم بها الأردن بموجب اتفاقيات حقوق الإنسانية ما في ذلك التوقف عن تهديد الإعلاميين أو التدخل بعملهم أو ممارسة شتى صور منعهم من كشف الحقيقة للرأي العام.

3) ضرورة قيام الجهات الحكومية المختصة بتصنيف المعلومات عملا بما جاء في نصوص قانون ضمان حق الحصول على المعلومات حتى يتسنى تفعيل القانون والعمل بأحكامه ونصوصه.

4) إقرار سياسات عامة تهدف إلى حماية الإعلام والإعلاميين وتسهيل مهمتهم وممارستهم لحرياتهم وحقوقهم بحرية.

النيابة العامة مطالبة بفتح تحقيق فعال في الانتهاكات الجسيمة التي وقعت على الإعلاميين

لا للباطجة
أوقفوا الإنتهاكات
لا لتقييد حرية
الإعلام
الاعتداء على الصحفيين
اعتداء على الإصلاح
ملتزمون بحرية الكلمة ومحاربة الف
نعش الحريات الإعلامية
نعش الحريات العامة !!!
صحافة PRESS
Canon
EOS-1

ملحق رقم (1)

المصطلحات الواردة في تقرير الشكاوى والانتهاكات وتعريفها

رصد حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية:

مراقبة الاحترام الكامل والفعال للحقوق الإنسانية المعترف بها في القانونين الدولي والوطني، والتي يتعين على السلطات العامة احترامها وضمانها للإعلاميين بوصفهم بشراً، بالإضافة إلى حقوقهم وحرياتهم الأخرى اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم وأدوارهم بحرية ودون تبعة.

توثيق الانتهاكات:

تدوين وتسجيل وتبويب المعلومات والأدلة المتحصل عليها من خلال تقصي الحقائق والرصد، بطريقة تسمح باسترجاعها واستخدامها بسهولة لأغراض مختلفة. فعملية التوثيق لا تقتصر فحسب على تدوين المعلومات والأدلة المتعلقة بأي انتهاك يستهدف حقوق الإعلاميين وحرياتهم، ولكنها تشمل كذلك إيجاد منظومة منهجية وعلمية مدروسة لتبويب الانتهاك وتطبيقه، وتيسير الرجوع إليه واستخدامه كلما دعت الحاجة إلى ذلك

الشكوى:

ينصرف مفهوم الشكوى في سياق رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين إلى ادعاء من جانب شخص يمارس عملاً إعلامياً بصرف النظر عن وضعه النقابي، يزعم فيه أن حقوقه الإنسانية أو/ وحرياته الإعلامية قد انتهكت في موقف معين، أياً كان مصدر هذا الانتهاك أو الجهة المسؤولة عنه. فالشكوى بالنسبة للمركز قد ترد في بلاغ طلب،يأخذ شكل التماس، أو مراسلة، أو اتصال هاتفي أو رسالة إلكترونية ، أو قد تتم من خلال تعبئة استمارة معلومات معدة سلفا من قبل المركز أو بلاغا. ولا يشترط أن تكون مكتوبة، فالمركز يستقبل سائر ضروب الشكاوى المكتوبة والشفوية والإلكترونية.

مقدم الشكوى:

هو كل شخص يدعي أن الحقوق الإنسانية أو/ والحريات الإعلامي المعترف بها في القانونين الدولي والوطني قد انتهكت في موقف معين، سواء بالنسبة له أم لشخص آخر، أياً كان مصدر هذا الانتهاك أو الجهة المسؤولة عنه.

استمارة المعلومات:

هي استمارة أعدها المركز بهدف الحصول على معلومات بشأن ما تعرض له الإعلاميين من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي. وتشكل أحد أهم أدوات المركز في عملية رصد الانتهاكات. وفي أغلب الأحيان تنطوي هذه الاستمارة على شكوى تتعلق بانتهاك أحد الحقوق الإنسانية للإعلاميين أو الحريات الإعلامية أو أكثر.

البلاغ:

هو إخبار يقدمه إعلامي أو أكثر إلى المركز بأية وسيلة وبصرف النظر عن شكل هذه الوسيلة، ويتعلق بتعرضه هو أو إعلامي آخر لمشكلة تمس الحقوق الإنسانية للإعلاميين وحرياتهم الصحفية بمناسبة ممارستهم لنشاطهم الإعلامي. وقد يحصل المركز على البلاغ من خلال استمارة المعلومات أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو أية وسيلة أخرى. وأسوة باستمارة المعلومات، ينطوي البلاغ في العادة على شكوى بشأن انتهاك للحريات الإعلامية أو حقوق الإعلاميين.

رصد حالة:

هي عملية يتبعها المركز من تلقاء ذاته بهدف التوصل إلى معلومات حول ما لحق بالإعلاميين من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لنشاطهم الإعلامي، وقد تتم من خلال متابعة سائر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب

والإلكتروني. وما يميز هذه الحالة هي أن المركز يتحرك ذاتياً وليس بناءً على معلومات وردته من آخرين بشأن مشكلة بعينها.

استمارة الانتهاكات:

استطلاع يجريه المركز من خلال الاتصال بالزملاء والزميلات الإعلاميين بغية الإجابة على أسئلة معدة سلفاً وكاشفة عن المشكلات التي تعرضوا لها وتمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الصحفية بمناسبة نشاطهم الإعلامي، وهي تشكل وسيلة محورية في عملية رصد الانتهاكات من جانب المركز.

الحق في الحياة:

هو من الحقوق المكفولة في المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فلا يجوز التعرض لحياة أي فرد بما في ذلك الإعلامي بسبب ممارسته لعمله ونشاطه. فهو من الحقوق التي لا يجوز المساس بها ولا يجوز أن تتعرض لأي انتهاك كنتيجة لأي نشاط إعلامي. كما لا يجوز أن يتعرض الإعلاميون لتهديد بقتلهم أو حرمانهم من حياتهم بمناسبة أدائهم لعملهم.

الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة:

- **التعذيب:** سلوك سواء أكان ايجابياً أم سلبياً، يلحق بالمعتدى عليه ألماً جسدياً، أو نفسياً أو عقلياً شديداً ويرتكبه، أو يسكت عليه أو يحض عليه شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لصالحه أو لحسابه أو باتفاق معه، ويستهدف المعتدي منه الحصول على معلومات، أو إقرار أو معاقبة المعتدى عليه على عمل اقترفه، أو تخويفه، أو إرغامه على سلوك أو التمييز ضده.

- **المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية:** خضوع الإعلامي إلى سلوك ما من شأنه أن يلحق به ألماً جسدياً، أو نفسياً أو عقلياً شديداً، ويصدر عن شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لحسابه أو بالاتفاق معه.ويندرج ضمن المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية التهديد، أو الاحتجاز لأسباب غير معروفة أو التدخلات والضغوط التي من شأنها أن تلحق ألماً بالإعلامي.

- **المعاملة أو العقوبة المهينة:** إلحاق الم جسدي، أو نفسي أو عقلي بإعلامي بهدف الحط من قدره، أو سمعته أو كرامته أمام نفسه، أو أمام الآخرين.

الحق في الحرية الشخصية والأمان:

يعد هذا الحق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز حرمان الإنسان منه إلا لسبب قانوني أو بشكل غير تعسفي. والحرمان غير القانوني من الحرية هو تقييد الحرية لسبب ليس منصوصاً عليه في القانون. أما الحرمان التعسفي من الحرية فهو تقييد الحرية عند عدم توافر أي شرط من شرطي الضرورة والتناسب. وفي كلا هاتين الحالتين، يعد حرمان الشخص من حريته محظوراً بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي. وقد يتخذ الحرمان من الحرية أكثر من شكل أو صورة، فقد يكون: قبضاً، أو توقيفاً، أو حبساً، وقد يكون حجزاً للحرية دون أن يتوافر له أي وصف من الأوصاف المذكورة.

حرية الرأي والتعبير:

يعني الحق في حرية الرأي والتعبير في سياق العمل الإعلامي حرية المشتغلين في قطاع الإعلام بشتى أشكاله ووسائله بالإفصاح عن آرائهم وما تتوافر لهم من معلومات بحرية ودون أن تترتب عليهم أية تبعة من جراء ذلك.كما أنه يشمل حقهم في التماس سائر ضروب المعلومات ونقلها، وتداولها وإشاعتها بحرية وانسيابية.فالحق في حرية الرأي والتعبير يحمي المعلومات المتوافرة لدى الإعلاميين، ومصادرها وسائر وسائل التعبير عنها.

ومن الأشكال المألوفة لانتهاك حرية الإعلاميين في الرأي والتعبير: فرض الرقابة المسبقة، والمنع من النشر أو إذاعة أو عرض مادة ما، وحجب المواقع الالكترونية والمصادرة بعد الطبع، والخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية بسبب مادة منشورة، وعدم المساواة بين الإعلاميين أنفسهم أو بين الهيئات الإعلامية ذاتها، والتعرض لتهديد أو اعتداء بمناسبة نشر مادة إعلامية وإخضاع ممارسة العمل الإعلامي للحصول على ترخيص مسبق أو رفضه.

حق الحصول على المعلومات

يشكل حق الحصول على المعلومات أحد المكونات الرئيسية للحق في حرية الرأي والتعبير.تقوم فكرة حق الحصول على المعلومات على

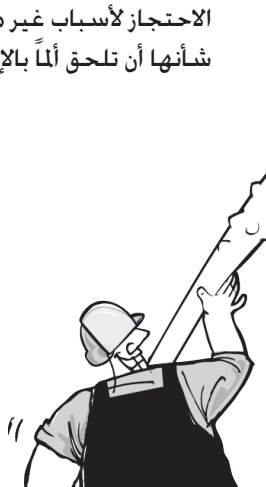

حق كل شخص بأن يحصل على المعلومات الموجودة لدى السلطات العامة لأن هذه الأخيرة مؤتمنة عليها، وهي - أي المعلومات - ليست ملكاً للدولة ولسلطاتها العامة ولكنها تحصلت عليها بحكم أنشطتها، ومهامها ووظائفها. وتقتضي حرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام والديمقراطية أن تكون هذه المعلومات متاحة للعموم وفق مبدأ الكشف الأقصى والعلني عنها. فينبغي أن يكون الوصول إلى هذه المعلومات والحصول عليها مكفولة في القانون والممارسة.

الحق في المحاكمة العادلة

هو من الحقوق الأساسية التي يتعين احترامها وتأمينها للإعلاميين أسوة بغيرهم من الأشخاص. وينصرف هذا الحق إلى وجوب ضمان جملة من الضمانات والحقوق لأي إعلامي يكون مدعيا أو مدعى عليه، مشتكيا أو مشتكى عليه أو متهما. ومن أهم هذه الضمانات أن تكون قضيته محل نظر منصف من قبل محكمة مستقلة، وحيادية ومنشأة بحكم القانون، وأن يحترم حقه في الدفاع وافتراض البراءة.

الحق في الخصوصية

قد يتعرض الإعلاميون إلى مداهمة مساكنهم أو أماكن عملهم سواء لتفتشيها لأي سبب آخر بمعرض ممارستهم للعمل الإعلامي، وقد يتعرضون كذلك للنيل من سمعتهم أو سمعة أفراد أسرهم، أو تهديدهم والإعلان عن خصوصيات حياتهم الخاصة أو الأسرية. ومن الأمثلة على ذلك أن تقوم السلطات العامة بالكشف عن الأسرار الخاصة بأحد الإعلاميين أو بتهديده لمنعه من نشر مادة ما، وبصرف النظر عن كون هذا السلوك ينطوي على معاملة سيئة بالمعنى المحدد سابقاً، إلا انه كذلك يشكل اعتداءً على حرمة حياته الخاصة. وقد يكون مصدر الاعتداء على الحياة الخاصة وحرمتها الأشخاص العاديون كذلك وليس السلطات العامة فحسب.

الضحية

كل إعلامي يثبت أنه كان عرضة لانتهاك حق من حقوقه الإنسانية أو حرية من الحريات الإعلامية المعترف بها أو أكثر بمناسبة ممارسته لعمله أو لنشاطه الإعلامي، بصرف النظر عن وضعه النقابي.

لا لتقييد حرية
الصحافة والإعلام
لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الأردنية

POLICE

Canon
EOS 1
D

الاعتداء على الصحفيين
اعتداء على الإصلاح
رابطة المرأة الأردنية (رما)

ملحق رقم (2)

الجداول والإحصائيات المتعلقة بالشكاوى والبلاغات التي وردت للمركز وحالات الرصد الذاتي

جدول 1: عدد الشكاوى التي تلقاها المركز خلال السنوات السبع الأخيرة

العام	عدد الشكاوى
2005	29
2006	31
2007	33
2008	33
2009	40
2010	117
2011 *	78

*سنة 2011:
78 شكوى تحمل أكثر من انتهاك،

الجدول 2: الانتهاكات التي وردت في الشكاوى وادعى مقدموها أنهم تعرضوا لها في عام 2011

موضوع الشكوى	العدد	النسبة المئوية
التهديد	22	19%
حجز الحرية أو الحرمان منها	10	9%
المنع من النشر أو البث أو التصوير	15	13%
الاعتداء الجسدي	26	22%
الفصل من العمل	2	2%
المضايقة	24	20%
حجب المعلومات	7	6%
الإعتداء اللفظي	4	4%
الرقابة المسبقة	1	1%
القرصنة الإلكترونية	1	1%
حجب موقع	3	3%
المجموع	**115 ***	**100%**

*** 115 انتهاكاً**

ادعى الصحفيون في 78 شكوى وبلاغ أنهم تعرضوا لها، وهي حصراً للشكاوى والبلاغات ولا تشمل الرصد

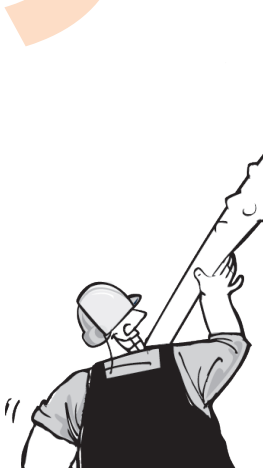

الجدول 3: الشكاوى والحالات التي رصدها المركز ووجد أنها تنطوي على انتهاك لأحد الحقوق والحريات الإعلامية أو أكثر

	العدد	الانتهاكات	النسبة المئوية
استمارة الشكاوى والبلاغات	78	87	82%
حالات الرصد الذاتي	52	19	18%
المجموع	**130**	**106**	**100%**

الجدول 4: نتائج استطلاع رأي الصحفيين عن الانتهاكات التي تعرضوا لها في العام 2011

الانتهاك	عدد الحالات الواردة في الاستطلاع	النسبة المئوية بالنسبة للعدد الإجمالي
حجب المعلومات	125	37%
الذم والقدح	75	22%
التهديد	64	19%
حجز الحرية	7	2%
الاستدعاء الأمني	18	5%
التحقيق الأمني	8	2.3%
المنع من البث الفضائي أو التلفزيوني	11	3.2%
الضرب والاعتداء الجسدي	15	4.4%
حجب المواقع	17	5%
المجموع	**340**	**100%**

الجدول 5: نوع الانتهاكات وعددها ونسبها المئوية كما وردت في 78 شكوى استقبلها المركز عام 2011

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات	النسبة المئوية من إجمالي الانتهاكات
التهديد بالحرمان من الحق في الحياة	5	5.8%
عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	37	42.6%
الحرية الشخصية والأمان	3	3.4%
حرية التعبير والإعلام	32	36.8%
الحق في الحصول على المعلومات	8	9.1%
الحق في العمل	1	1.1%
الاعتداء على ممتلكات خاصة	1	1.1%
المجموع	**87**	**100%**

الجدول 6: نوع الانتهاكات وعددها ونسبها المئوية كما وردت في 52 حالة رصدها المركز عام 2011

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات	النسبة المئوية من إجمالي الانتهاكات
التهديد بالحرمان من الحق في الحياة	1	5.2%
عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	7	37%
الحرية الشخصية والأمان	1	5.2%
حرية التعبير والإعلام	9	47.4%
الحق في الاجتماع وتكوين الجمعيات	1	5.2%
المجموع	**19**	**100%**

الجدول رقم 7: نوع الانتهاكات وعددها ونسبها المئوية كما وردت في 78 شكوى و52 حالة رصد جمعها المركز عام 2011

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات	النسبة المئوية من إجمالي الانتهاكات
التهديد بالحرمان من الحق في الحياة	6	5.6%
عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	44	41.5%
الحرية الشخصية والأمان	4	3.8%
حرية التعبير والإعلام	41	38.6%
الحق في الاجتماع وتكوين الجمعيات	1	1%
الحق في الحصول على المعلومات	8	7.5%
الحق في العمل	1	1%
الاعتداء على ممتلكات خاصة	1	1%
المجموع	**106**	**100%**

الجدول رقم 8: عدد الانتهاكات ونوعها بحسب الجهة المشتبه بمسؤوليتها عن الاعتداء ومكان وقوعه كما ورد في إجابات الصحفيين المستطلعة آرائهم في سؤال الانتهاكات ضمن استطلاع رأي الصحفيين لعام 2011

الجهة المشتبه بمسؤوليتها عن الاعتداء	حجب المعلومات	الذم والقدح	التهديد	حجز الحرية	الاستدعاء الأمني	التحقيق الأمني	المنع من البث الفضائي	الضرب والاعتداء الجسدي	حجب المواقع	أخرى
وزراء ومسؤولون حكوميون	71	5	12		1		1		6	2
الأجهزة الأمنية	24	8	9	4	14	6	2	8	3	3
شخصيات متنفذة	14	10	9	1	2		2		3	2
جهات إعلانية	1		2						1	1
نقابات	2	1								1
أحزاب	1	4								
زعامات عشائرية	1	7	1					1		
البرلمان	1	3	2							1
القضاء	1		1	1	1					
صحفيون وإعلاميون	2	12	5				1			6
هيئات دبلوماسية	1	1							1	
البلطجية	1	19	12			1	2	4		1
مؤسسات مجتمع مدني	3	2	5							
طوائف دينية				1						
جامعات						1				
لا أعرف	2	3	6				3	2	3	

الشكاوى والانتهاكات

مكان وقوع الاعتداء	حجب المعلومات	الذم والقدح	التهديد	حجز الحرية	الاستدعاء الأمني	التحقيق الأمني	المنع من البث الفضائي	الضرب والاعتداء الجسدي	حجب المواقع	أخرى
مكان العمل	7	6			1		6			14
وزارات ومؤسسات حكومية	78	5	2	2	1	2	1	1		
شبكة الإنترنت	2	41	6							
مسيرات الحركات الاحتجاجية	2	2	2	1			2	8		3
الأجهزة الأمنية	12	2			13	6	1			
الهاتف	2	15								
نقابات	2									
مؤسسات مجتمع مدني	3									
مؤسسات إعلامية وإعلاميون	2	2								1
هيئات دبلوماسية	2									
أحزاب	1									
شركات تجارية	2									
شبه حكومية	5	1								
جامعات	2						1	1		
محافظات وبلديات	9	1		1	2			1		
أماكن عامة	1			1				1		1
مجلس النواب	1	2								
قصر العدل	3			1						
المنزل								1		
لا أذكر	2									
رفض الإجابة	4	1		1	1					

الجدول رقم 9: النسب المئوية للانتهاكات ونوعها بحسب الجهة المشتبه بمسؤوليتها عن الاعتداء ومكان وقوعه كما ورد في إجابات الصحفيين المستطلعة آرائهم في سؤال الانتهاكات ضمن استطلاع رأي الصحفيين لعام 2011

الجهة المشتبه بمسؤوليتها عن الاعتداء	حجب المعلومات	الذم والقدح	التهديد	حجز الحرية	الاستدعاء الأمني	التحقيق الأمني	المنع من البث الفضائي	الضرب والاعتداء الجسدي	حجب المواقع	أخرى
وزراء ومسؤولون حكوميون	56.8	6.6	18.7		5.5		9		35.3	0.6
الأجهزة الأمنية	0.8	10.6	14	57.14	77.7	75	18.2	53.3	17.6	0.9
شخصيات متنفذة	11.2	13.3	14	14.2	11.11		18.2		17.6	0.6
جهات إعلانية	0.8		3						5.8	0.3
نقابات	1.6	1.3								0.3
أحزاب	0.8	5.3								
زعامات عشائرية	0.8	9.3	1.5					6.6		
البرلمان	0.8	4	3							0.3
القضاء	0.8		1.5	14.2	5.5					
صحفيون وإعلاميون	1.6	16	7.8				9		5.8	1.8
هيئات دبلوماسية	0.8	1.3								
البلطجية	0.8	25.3	18.7			12.5	18.2	26.6		0.3
مؤسسات مجتمع مدني	2.4	2.6	7.8							
طوائف دينية				14.2						
جامعات						12.5				
لا أعرف	1.6	4	9.3				27.2	13.3	17.6	

مكان وقوع الاعتداء	حجب المعلومات	الذم والقدح	التهديد	حجز الحرية	الاستدعاء الأمني	التحقيق الأمني	المنع من البث الفضائي	الضرب والاعتداء الجسدي	حجب المواقع	أخرى
مكان العمل	5	7.6			5.5		54.5			73.6
وزارات ومؤسسات حكومية	56	6.4	20	28.5	5.5	25	9	7.6		
شبكة الإنترنت	1.4	52	60							
مسيرات الحركات الاحتجاجية	1.4	2.5	20	14.2			18	61.5		15.7
الأجهزة الأمنية	8.6	2.5			72.2	75	9			
الهاتف	1.4	19.2								
نقابات	1.4									
مؤسسات مجتمع مدني	2.1									
مؤسسات إعلامية وإعلاميون	1.4	2.5								5.2
هيئات دبلوماسية	1.4									
أحزاب	0.7									
شركات تجارية	1.4									
شبه حكومية	3.5	1.2								
جامعات	1.4						9	7.6		
محافظات وبلديات	6.5	1.2		14.2	11.11			7.6		
أماكن عامة	0.7			14.2				7.6		5.2
مجلس النواب	0.7	2.5								
قصر العدل	2.1			14.2						
المنزل								7.6		
لا أذكر	1.4									
رفض الإجابة	2.9	1.2		14.2	5.5					

ندافع عن حق الإعلاميين في

الوصول للمعلومات

www.cdfj.org

مركز حماية وحرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

دفاعاً عن حرية الإعلام

الفصل الثالث

الدراسات والبحوث

الشاهد والشهيد

الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك الشعبي

وليد حسني زهرة

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي

الفصل الأول: الإعلام الجديد والثورة .. صفحة 239

أولا: ثورة في الإعلام .. معطيات الأرقام
- الإعلام الجديد "الإنترنت والإعلام الاجتماعي"

ثانياً: الثورة المنبثقة .. جدلية الدور بين الصانع والناقل

ثالثاً: أسئلة الدور .. صانع أم ناقل
- جدلية المهمة .. صانع أم ناقل
- اقع الإعلام العربي
- التحديات التي تواجه الإعلام العربي
- دور الإعلام الجديد ومستقبله
- الإعلام الضحية
- مستقبل الحريات الإعلامية
-

الفصل الثاني: إطلالة على المشهد الأردني .. خارطة بمفتاحين .. قيود القانون واختراع الشجاعة صفحة 267

المفتاح الأول: قيود القانون
- الإستراتيجية الإعلامية
- تعديلات قانون هيئة مكافحة الفساد
- التعديلات الدستورية
- تعديل قانون المطبوعات والنشر

الإفلات من العقاب

236

المفتاح الثاني: اختراع الشجاعة
- اعتصام الكايد .. اختراع الشجاعة
- دوار الداخلية .. الصحفيون في الواجهة

خلاصة المشهد

الفصل الثالث: الحراك الشعبي الأردني وتأثيراته على حرية الإعلام صفحة 276
- استطلاع رأي

الفصل الرابع: نتائج متقاربة في استطلاعات مختلفة "الإعلام في عيون الناس" صفحة 292
- أولاً: استطلاع بروكنغز.
- ثانياً: استطلاع مركز القدس للدراسات السياسية.
- ثالثاً: استطلاع ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام.

الفصل الخامس: الضحية والانتهاكات "الإعلام الأردني بين الحراك الشعبي وقسوة الأمن" صفحة 301

الإعلام الأردني في المواجهة:
- أولاً: البلطجية .. مجهولون ضد المتظاهرين وضد الإعلاميين.
- ثانياً: قوات الأمن العام والدرك:

الانتهاكات .. والإفلات من العقاب
- أولاً: تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين
- ثانياً: تقرير مركز القدس للدراسات السياسية

الفصل السادس: شهود على التغيير صفحة 318
- محمد عمر
- علاء الفزاع
- راكان السعايدة
- ربى كراسنة
- ناصر قمش
- وائل جرايشة
- فيصل الشبول
- محمد النجار
- المهندس خالد رمضان
- سامي الزبيدي
- د. فاخر دعاس

الاستخلاصات والتوصيات صفحة 328

المصادر والمراجع صفحة 330

الملخص التنفيذي

هدفت هذه الدراسة للإجابة على فرضية تقول أن الحراك الشعبي الأردني المتأثر بالربيع العربي قد منح الإعلام الأردني مساحة أوسع للتعبير والنشر، وقد ساهم برفع سقف الحريات الإعلامية والعامة إلى مستوى لم يسبق له مثيل.

وهدفت هذه الدراسة للإجابة على تساؤل يتردد صداه الآن على مستوى عالمي وهو"هل كان الإعلام العربي صانعاً للثورات، أم ناقلاً لأحداثها، ومتأثراً بها فقط؟.

هذه الفرضية تستند أيضا إلى فرضيات أخرى مساندة، تتعلق بمدى مساهمة الإعلام البديل أو الجديد أو مواقع التواصل الاجتماعي في رفد الحريات الإعلامية بسقف أعلى مما كان عليه في السابق، إضافة إلى دورها الإعلامي والاتصالي ونشر المعلومات، وتأمين التواصل بين المحتجين من جهة ووسائل الإعلام من جهة أخرى وصولا إلى اعتماد بعض الفضائيات على منتجات مواقع التواصل الاجتماعي في تغطيتها لأحداث في دول عربية تشهد ربيعا ساخنا في الوقت الذي تقوم فيه السلطات المحلية في تلك البلدان بمنع وصول الصحافة ووسائل الإعلام إلى أماكن الأحداث.
في الفصل الأول من هذه الدراسة كان لا بد من التوقف عند الإعلام الجديد ودوره في الثورات العربية وفي الإعلام العربي، وهو الدور الذي كان وسيبقى لفترة مقبلة من الزمن عنوانا للتساؤل والبحث والدراسة، خاصة بعد أن انتقلت عدوى التساؤل عن هذا الدور من الدوائر العربية إلى الدوائر العالمية وتحول هذا السؤال من كونه سؤالا عربيا محليا إلى سؤال كوني انشغل العالم به ولا يزال منشغلاً.

وتوقفت الدراسة في هذا الفصل أمام مقولة تعتقد أن ثمة خط رابط بين الإعلام الجديد وبين الثورات العربية، وهو ما ظهر واضحا في ثورات تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين والاحتجاجات التي يشهدها الأردن منذ أكثر من 17 شهرا مضت.

وتشير الدراسة في هذا الفصل إلى أن ثورات الربيع العربي مدينة لثورة الاتصالات الحديثة، وللإعلام الإلكتروني ولشبكة التواصل الاجتماعي "الإعلام الجديد" الذي ساعد على مد جسور الاتصالات بين الناس، في الوقت الذي دخلت فيه معركة الشعب العربي مع أنظمته وسائل الاتصال الحديث وفي مقدمتها أجهزة الهاتف الخلوي التي تحولت إلى مصدر رئيسي للمعلومات والصور والتسجيلات لتصبح المزود الوحيد للأخبار والأحداث للفضائيات ولوكالات الأنباء.

وتوقفت الدراسة أمام ثورة الانترنت في العالم العربي ودوره في انتشار الإعلام الاجتماعي الجديد، مشيرة إلى أن الانترنت قد تحول إلى "كرة ثلج ديمقراطية" تتحرك في العالم العربي، وان عدد مستخدمي الانترنت في مصر قبل 25 يناير 2011 كان يبلغ 21,2 مليون شخص، لكن بعد أحداث الثورة ارتفع ليصل إلى 23 مليون، في حين تكشف الأرقام الرسمية الأردنية عن ارتفاع أعداد مستخدمي الانترنت ليتجاوز 2.8 مليون مستخدم وبنسبة انتشار 45% مع نهاية الربع الثالث من سنة 2011، مسجلاً ارتفاعاً من 2.4 مليون مستخدم وبنسبة انتشار 40% مع نهاية الربع الأول من نفس العام، بسبب تأثيرات الربيع العربي وحركة الاحتجاجات الشعبية الأردنية المطالبة بالإصلاح السياسي.

وتناولت الدراسة التأثيرات التي أحدثها الفيسبوك في المنطقة العربية خلال الثورات العربية حيث تم تسجيل ارتفاع كبير جداً في عدد المشتركين في هذه الشبكة الإعلامية الاجتماعية في العالم العربي بعد أحداث الربيع العربي والثورات العربية، فمن 17 مليون شخصا كان له حساب على الفيسبوك في العالم العربي سنة 2010 إلى 36 مليون شخصا في العالم العربي بعد الثورات العربية وبزيادة بلغت حوالي 68% عن بداية عام 2011، وقد سجل الأردن ارتفاعا واضحا في هذا المجال ليصل إلى 2.1 مليون مستخدما.

وبخصوص استخدام "التويتر" فقد بلغ عدد مستخدميه في الربع الأول من عام 2011 في العالم العربي حوالي 1.1 مليون مستخدما، أرسلوا حوالي 22.7 مليون تغريدة تتعلق بأحداث الربيع العربي.

ولا يزال الأردن من الدول العربية قليلة الاستخدام للتويتر، وبحسب التقديرات لمستخدمي التويتر في الأردن "55.859" مستخدما في الفترة من 1/1/2011 وحتى 30/3/2011 وبلغ معدل التغريدات اليومية لذات الفترة حوالي 7100 تغريدة.

وتوقفت الدراسة أمام دور اليوتيوب في الربيع العربي مشيرة

إلى أنه لا توجد معلومات كافية وموثقة عن عدد العرب الذين يستخدمون اليوتيوب ويقومون بزيارته والتردد عليه. وكذلك الحال بالنسبة للأردن على وجه التحديد. ولكن وفقا لتوقعات خبراء فان العدد كبير جدا وقد يلامس عدد من يستخدمون الفيسبوك في الأردن وربما يزيد قليلا. وكذلك دور المدونات الشخصية التي لا يزال العالم العربي يعاني من قلتها وضعفها قياسا بدورها في العالم . كما توقفت الدراسة أمام دور الأجهزة الخلوية في تغطية أحداث الربيع العربي بعد أن قامت بدور كاميرات التلفزيون في المناطق الساخنة التي منع الصحفيون من الوصول إليها مما دفع بوكالات الأنباء والفضائيات العربية والعالمية للاعتماد على ما يتم تسجيله على الهواتف الخلوية بالرغم من تدني المنتج الفني والمهني.

وتوقفت الدراسة أمام مقولة ما إذا كان الإعلام الجديد صانعا للثورات العربية أم ناقلا لأحداثها. وتطرقت الدراسة إلى أعمال مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي الذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في شهر كانون الأول ديسمبر سنة 2011 في عمان. وخلص المشاركون في المؤتمر إلى أن الإعلام لا يصنع ثورة لكنه ينقل أحداثها ويؤثر في الرأي العام تجاهها.

وقالت الدراسة أن وسائل الإعلام لعبت دور المغذي للثورات العربية في مواطنها المختلفة. من خلال تحول الإعلام الجديد أو الوسائط الاجتماعية لمصدر تغذية حقيقي لتغطية أحداث الثورات بعد أن لجأت أنظمة الحكم العربية إلى قطع الاتصالات. وحجب خدمات الإنترنت عن المواطنين الذين وجدوا أمامهم بدائل أخرى ليتجاوزوا حواجز الدولة لمنع تسرب أخبار الثورات العربية للعالم.

وأشارت الدراسة إلى الجدل الدائر حالياً حول توجهات الإعلام الجديد بعد الثورات العربية. وحول مدى التزامه بالمعايير المهنية الدولية في تغطية الأحداث. وحول مشروعية الاعتماد فقط على ما يرسله المواطنون من مواقع تواجدهم في قلب الأحداث عبر الرسائل المصورة "الفيديو" ونشرها على اليوتيوب. أو عبر بثها على الفيسبوك أو على التويتر. ومدى المهنية والموضوعية التي تتوفر في كل عمليات البث والنشر تلك خاصة إذا كانت تصدر من دول تمنع التغطية الإعلامية وتحول دون وصول الصحفيين إلى أماكن الأحداث.

ورأت الدراسة أن أمام الإعلام العربي العديد من التحديات في هذا الجانب منها:

1. الحيادية والمصداقية والنزاهة.
2. القدرة على إقناع المتلقي العربي بأن ما يقرأه وما يراه صحيح تماما ولم يخضع للتشويه.
3. الحد تماما من التدخلات الخارجية الأمنية والسلطوية في الإعلام. وإعادة صياغة العلاقة بين الأمني والإعلامي.
4. تحدي ملكية وسائل الإعلام ومساهمات الحكومات في وسائل الإعلام. ثم تحدي ملكية رأس المال الخاص.
5. التخلص من رواسب الأنظمة السابقة وسياساتها القائمة على مبدأ المنع والاحتجاز.
6. كيفية التخلص من سياسة الرقابة الذاتية التي تعود الصحفيون والإعلاميون العرب على فرضها على أنفسهم في ظل الأنظمة العربية القمعية.
7. كيفية الاستفادة من مناخ الحريات والديمقراطية في تعزيز إعلام أكثر ديمقراطية وحرية.

وخلصت الدراسة إلى أن بعض تلك التحديات والتخوفات بدأت تشكل هاجسا حقيقيا لدى الإعلاميين والمراقبين. ففي الدول العربية التي شهدت تغييرا لأنظمتها السياسية بدأت تدخل فيما يشبه الفوضى الإعلامية. لتضيف إلى المشهد السياسي تخوفات جديدة تتعلق هذه المرة بالخوف من الوقوع مجددا في فخ السلطات الجديدة التي لا ترغب بوجود إعلام حر إلى جانبها.

وتضيف الدراسة أنه من الواضح تماما أن حالة الحريات العامة والإعلامية في العالم العربي شهدت انفراجا كبيرا وواسعا بسبب الربيع العربي. لكنها بالمقابل أدت بالحكومات إلى اللجوء للدفاع عن نفسها وحماية وجودها سواء من خلال اللجوء إلى سن قوانين وتشريعات جديدة للضغط على حرية التعبير والإعلام. أو باستخدام القوة في التعامل مع الحراكات الشعبية والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي.

وقالت الدراسة إن الحريات الإعلامية في دول الربيع العربي انقسمت بين ارتفاع واضح فيها وبين تراجع كبير. ووفقا للتصنيف الدولي الذي تضعه منظمة "مراسلون بلا حدود" فان بعض الدول العربية التي شهدت ثورات فيها تقدمت بضع نقاط في التصنيف الدولي بينما تراجعت دول أخرى إلى الخلف عدة نقاط أخرى. مثالا على ذلك مصر. والأردن التي

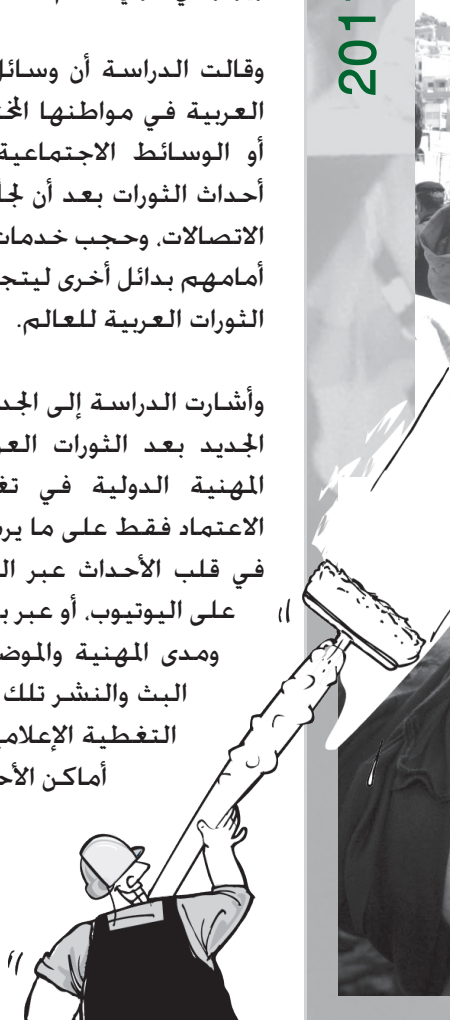

تراجع موقعها (8) درجات بسبب تأثيرات الحراك الشعبي وتعامل الحكومات مع الإعلام.

وتوقفت الدراسة أمام مستقبل الحريات الإعلامية المرتبط أساسا بحجم وخطورة التحديات التي تواجه الإعلام في ظل الربيع العربي والحركات الاحتجاجية، بدءا بتبدل أشكال الرقابة الرسمية والقمع والحجر والحجب وصولا إلى تحدي المهنية والموضوعية والمصداقية وهي تحديات تفرض نفسها الآن وبقوة على الإعلام الأردني والعربي على حد سواء.

واستعرضت الدراسة في الفصل الثاني المشهد الأردني من زاويتين الإعلام الأردني والحراك الشعبي، والموقف الحكومي، وتحت عنوان "إطلالة على المشهد الأردني .. خارطة بمفتاحين .. قيود القانون واختراع الشجاعة" قالت الدراسة أن الأردن تراجع (8) درجات في ترتيبه العالمي في حرية الصحافة وفقا لتقرير "مراسلون بلا حدود" بسبب النهج الذي اعتمدته الحكومات تجاه الصحفيين الذين تعرضوا لمرات عديدة للضرب والاعتداء.

وقالت الدراسة أن المشهد الإعلامي الأردني بدأت تتقاسمه الكثير من حالات الشد والجذب، ففي الوقت الذي كانت المسيرات فيه تتعرض للكثير من الاعتداءات سواء من الشرطة أو من "الزعران أو البلطجية"، فقد كان الصحفيون يتلقون الكثير من تلك الاعتداءات، ويتعرضون للضرب على نحو "ساحة النخيل"، واعتصام دوار الداخلية، وحتى مسيرة الأغوار وغيرها من الاحتجاجات الأخرى التي كان الصحفيون يقومون فيها بدورهم المهني والوظيفي فيما كانوا يتلقون الاعتداءات والضرب، بينما كانت الحكومات في الجهة المقابلة تعمل على سن تشريعات وقوانين لخنق الصحافة على نحو ما ورد في قانون هيئة مكافحة الفساد، وتعديل قانون المطبوعات والنشر، وغيرها.

وأشارت الدراسة إلى أن الصحافة الأردنية وتحديدا الصحافة الإلكترونية قد سجلت قفزة حقيقية إيجابية تجاه انتزاع حريتها والتحليق في فضائها الأوسع، وبالرغم من أن سقف التعبير والنشر قد ارتفع كثيرا في الصحافة الإلكترونية قياسا بما كان عليه الوضع قبل أحداث الربيع العربي وتأثيراته المحلية على الأردن، فان الصحافة الورقية وجدت نفسها مدفوعة لمجاراة الصحافة الإلكترونية المحلية أولا، والصحافة العربية ثانيا، بما دفعها ولو قليلا للتجرؤ على النشر، والمساس أحيانا بالخطوط الحمراء.

وتوقفت الدراسة في الفصل الثالث أمام استطلاع الرأي الذي تم تنفيذه خصيصا لهذه الدراسة من قبل مركز حماية وحرية الصحفيين حول أثر الحراك الشعبي الأردني وتأثيراته على حرية الإعلام، وقد شمل الاستطلاع 500 عينة مستجيبة للأسئلة التي توزعت على عدة محاور جوهرية لقياس مدى تقييم الرأي العام الأردني للآثار الإيجابية والسلبية التي فرضها الربيع العربي والثورات الاحتجاجية العربية ومسيرة الاحتجاجات والحراكات الشعبية الأردنية على حرية التعبير والإعلام في الأردن.

وجاء في نتائج الاستطلاع ما يلي:

1) تعتقد النسبة الأكبر من العينة المستطلعة أن أحداث الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية الأردنية قد ساهمت برفع منسوب الحرية الإعلامية وإن اختلفت الدرجات في إجابات العينة بين درجة كبيرة ومتوسطه وقليلة.

وبلغ مجموع من يعتقدون برفع نسبة الحريات الإعلامية وبدرجات مختلفة 95.4% وهي نسبة كبيرة جدا مقابل 4.0% فقط لا يعتقدون أنها ساهمت إطلاقا برفع الحريات الإعلامية في الأردن.

2) وتعتقد النسبة الأكبر في العينة المستطلعة أن الاحتجاجات الشعبية الأردنية وأحداث الربيع العربي قد ساهمت بتدفق معلومات جديدة للناس، فقد بلغت نسبة من يعتقدون بذلك 96.4% وإن بدرجات مختلفة "كبيرة، متوسطه، قليلة"، فيما سجل من لا يعتقدون بذلك مطلقا نسبة متدنية جدا بلغت 3.0% فقط.

3) وتعتقد العينة المستطلعة أن الاحتجاجات المحلية الأردنية قد ساعدت الإعلام الأردني على كسر الخطوط الحمراء، وإن بدرجات متفاوتة "كبيرة، متوسطه، قليلة"، فقد بلغت النسبة الإجمالية لهذه القناعة 92.7%، مقابل 6.7% قالوا أن الاحتجاجات لم تساهم إطلاقا في كسر الخطوط الحمراء.

4) تكشف إجابات العينة المستطلعة على السؤال حول مساهمة الاحتجاجات المحلية الأردنية في الحد من

الإفلات من العقاب

التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني عن نسبة أقل من سابقاتها، فقد بلغت بمجملها 87.0% بخياراتها الثلاث "كبيرة، قليلة، متوسطة"، في حين ارتفعت نسبة من يعتقدون بأنه لم تتأثر بالمطلق على الحد من التدخل الحكومي وبنسبة وصلت إلى 12.3%، وهي نسبة مرتفعة إذا ما تم قياسها بذات النسبة للسؤالين السابقين.

5) وكشفت إجابات العينة المستطلعة بمجموع درجاتها المختلفة "كبيرة، قليلة، متوسطة" عن أن 81.5% يعتقدون أن الاحتجاجات الشعبية قد أعطت الإعلام الأردني مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن، مقابل ارتفاع واضح في نسبة من ينفون ذلك وبنسبة بلغت 17.1%..

6) ووصلت نسبة من يعتقدون بأن الحراك الشعبي الأردني قد ساهم بدرجات متفاوتة "كبيرة، متوسطة، قليلة" على تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية، ما نسبته 87.4% ، منها ما نسبته 9.2% اعتقدوا أنها ساهمت بدرجة قليلة، في حين أفاد 11.4% بأن الحراك الشعبي لم يساهم بالمطلق بتراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية .

7) وتكشف نتائج الاستطلاع أن 84.3% يعتقدون بأن الحراك الشعبي قد ساهم بتقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن وفقا للإجابات الثلاث المختلفة "كبيرة، متوسطة، قليلة"، ومن الملاحظ أن هذا السؤال مرتبط موضوعاً بالسؤال السابق.

ويلاحظ أن نسبة من يعتقدون أنها لم تساهم بالمطلق ارتفعت في الإجابة على هذا السؤال عما جاءت عليه في إجابة السؤال السابق لتصل إلى 14.3%.

8) ويعتقد 97.1% من العينة المستجيبة أن الصحف اليومية الأردنية قد غطت الاحتجاجات الأردنية وفقا لمجموع التقديرات الثلاث "كبيرة، متوسطة، قليلة"، في الوقت الذي أفاد فيه نصف المجموع الكلي للعينة المستطلعة 50% بأنها غطتها بدرجة متوسطة.

ويلاحظ أن نسبة من أجاب بأنها لم تغطيها على الإطلاق كانت نسبة قليلة جدا بلغت فقط 2.0%..

9) يعتقد 86.7% من مجموع العينة المستطلعة أن الإذاعات الخاصة قامت بتغطية الحراك الشعبي الأردني، وفقا لمجموع الإجابات التي رأت أن الإذاعات قامت بتلك التغطية بالرغم من التفاوت الواضح بين نسب الإجابات "كبيرة، متوسطة، قليلة"، فقد أجاب 44.1% بأن الإذاعات الخاصة قامت بالتغطية بدرجة متوسطة، بينما حصلت درجة كبيرة على نسبة 24.3%، ودرجة قليلة على نسبة 18.3%، في حين أن نسبة من رأى أن الإذاعات لم تقم على الإطلاق بتغطية الحراك الشعبي الأردني وصلت إلى 3.6% وهي نسبة متدنية جداً.

10) سجل الإعلام الرسمي الأردني المتمثل بالتلفزيون الحكومي، والإذاعة الحكومية اقل النسب تجاه المساحة التي منحها الإعلام الرسمي "تلفزيون وإذاعة" لتغطية الاحتجاجات الشعبية الأردنية.

فقد بلغت نسبة من رأى أن التلفزيون قام بتغطية الحراك الشعبي 66.7% على مجموع الدرجات الثلاث "كبيرة، متوسطة، قليلة"، كما يلاحظ أن نسبة من صوت بدرجة قليلة بلغت 4.2% وهي ذات النسبة التصويتية للإذاعة الأردنية الرسمية.

وبلغت نسبة من رأى أن المساحة التي منحها التلفزيون للتغطية بدرجة قليلة بلغت 46.6%، فإن ذات النسبة ــ تقريبا ــ حصلت عليها الإذاعة الأردنية والتي بلغت 46.3%، في حين بلغت نسبة من اعتقد أن التلفزيون منح مساحة للتغطية بدرجة متوسطة وصلت إلى 25.9%، وهي تقريبا ذات النسبة للإذاعة والبالغة 24.4%..

ويلاحظ أيضا أن نسبة من رأى أن الإعلام الرسمي المتمثل بالتلفزيون والإذاعة لم يغط على الإطلاق الحراك الشعبي الأردني بلغت على التوالي 20.9% بالنسبة للتلفزيون، و19.5% بالنسبة للإذاعة.

11) مقابل الإعلام الرسمي يظهر التفوق الذي تراه العينة المستجيبة للتلفزيونات الخاصة، فقد بلغ مجموع من أجاب بأن التلفزيونات الخاصة أعطت مساحة بدرجات كبيرة ومتوسطة وقليلة لتغطية الحراك الشعبي الأردني ما نسبته 94.0 % وهو تفوق واضح على الإعلام الرسمي، فقد بلغت نسبة من أعطاه درجة كبيرة 32.7 %، ودرجة

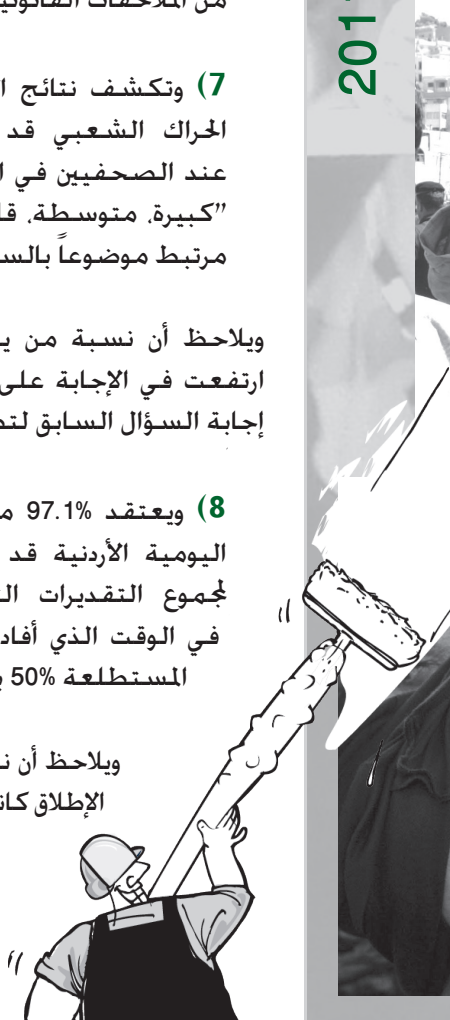

متوسطه 47.7 %، وانخفضت نسبة "الدرجة القليلة" لتصل إلى 13.6%، في حين انخفضت كثيرا جدا نسبة من رأى أن التلفزيونات الخاصة لم تقم على الإطلاق بالتغطية لتصل إلى 2.0% وهو فارق واضح وكبير بين هذه النسبة وبينها الممنوحة للتلفزيون والإذاعة الرسميين.

12) حظيت المواقع الإلكترونية بأعلى نسبة في هذا الاستطلاع، فقد رأى 97.9% من العينة المستطلعة أن المواقع الإلكترونية قامت بمنح مساحة لتغطية الحراك الشعبي الأردني، وقد رأى 76.1% من العينة المستجيبة أن المواقع الإلكترونية منحت مساحة لتغطية الحراك الشعبي بدرجة كبيرة، فيما رأى 19% أنها غطتها بنسبة متوسطة.

ويلاحظ في إجابات العينة أن 2.8% فقط رأوا أن المواقع الإلكترونية غطت الحراك بدرجة قليلة، في حين كادت أن تختفي تماما إجابات من يعتقدون أن المواقع الإلكترونية لم تغط الحراك بالمطلق، فقد بلغت نسبتهم فقط 4%.

وتكشف المعطيات عن أن المواقع الإلكترونية تحظى بثقة المواطنين، ومتابعتهم وبدرجة كبيرة تفوق كل وسائل الإعلام الأخرى المقروءة والمسموعة والمرئية، والمستقلة منها، أو تلك المملوكة للحكومة.

13) ومن الواضح أن النتيجة السابقة المتعلقة بالمواقع الإلكترونية قد فرضت نفسها على تقييم العينة المستجيبة لمدى اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أفاد 94.4% بأن الإعلام الأردني قد اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي، وفقا لمجموع توزيع الدرجات الإيجابية "48.3% درجة كبيرة، % درجة متوسطة، و13.4% درجة قليلة".

14) كشفت إجابات العينة المستطلعة أن 85.8% منها تعتقد أن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام الأردني للحركات الاحتجاجية، وأن 45.4% من تلك العينة رأت أن هذا التدخل كان بدرجة متوسطة، مقابل 24% رأت أنها تدخلت بدرجة كبيرة، بينما رأى 16.4% أنها تدخلت بدرجة قليلة.

وتكشف هذه المعطيات عن عدم ثقة العينة المستجيبة باستقلالية الحكومة وحيادها تجاه تغطية الاحتجاجات المحلية، وعدم قناعتها باستقلالية الإعلام الأردني سواء المستقل منه أو الرسمي.

وتوقفت الدراسة في الفصل الرابع لدراسة نتائج ثلاثة استطلاعات أخرى تم تنفيذها من قبل معهد بروكنجز "شمل العديد من الدول العربية ومنها الأردن"، ومركز القدس للدراسات السياسية، ومركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، وكلها تقاطعت في اهتمامها المشترك بمعرفة رأي الناس في أحداث الربيع العربي وأثر الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة على الإعلام وعلى اتجاهاتهم، وماذا يتابعون من وسائل إعلام، وما مدى المصداقية التي يمنحونها لوسائل الإعلام المختلفة.

وخرجت الدراسة بنتيجة مقارنة قالت فيها أن الاستطلاعات الثلاث توافقت تماماً في تأثيرات الإعلام على الثورات العربية وعلى رفع سقف الحريات الإعلامية في الأردن، وأن المواقع الإلكترونية حصلت على المرتبة الأولى في اهتمام العينات المستطلعة وفي دورها في رفع سقف الحريات الإعلامية، إلا أن ذلك أوقع تلك المواقع في مشكلة الموضوعية وامتحان المصداقية.

وتناولت الدراسة بالتحليل في الفصل الخامس موقع الإعلام الأردني بين الحراك الشعبي وقسوة الأمن، وعما إذا كان الإعلام الأردني قد تحول بالفعل إلى ضحية للانتهاكات أم لا؟.

وقالت الدراسة أن الإعلام الأردني بدا في مشهد الاحتجاجات الأردنية المحلية وكأنه أمام تحديات حقيقية وخطرة، ففي الوقت الذي كان الصحفيون فيه عرضة لاعتداء قوات الأمن والدرك، فقد كانوا أيضا مكشوفين تماما أمام "الزعران والبلطجية" الذين نفذوا اعتداءات مبرمجة على المتظاهرين في مختلف مواقعهم.

وأضافت الدراسة أن الإعلاميين الأردنيين وقعوا تماما ضحية حقيقية لتعامل الأمن مع الاحتجاجات الشعبية، وليس من قبل المحتجين، فلم يسجل بالمطلق أي اعتداء على صحفي أو إعلامي من قبل المحتجين، وإنما تم تسجيل كل حالات الاعتداء والانتهاك من جهتين فقط هما:

الإفلات من العقاب

1. البلطجية والزعران.
2. قوات الأمن العام والدرك.

وأشارت الدراسة إلى أنه من أبرز الأسباب وأهمها التي أدت إلى انتشار ظاهرة البلطجية والزعران الخطيرة أنهم نفدوا تماما من العقاب القانوني، وفي الأردن لم تسجل أية حالة لمحاكمة أي من البلطجية والزعران الذين اعتدوا على المتظاهرين أو على الصحفيين.

وأكدت الدراسة أن ظاهرة "الإفلات من العقاب" هي التي عززت بدون شك من تنامي ظاهرة البلطجية والزعران، وبالرغم من تعهدات الحكومة الأردنية والأمن العام بتقديم هؤلاء للمحاكمة إلا أنه لم تسجل أية قضية حقيقية أمام القضاء، مما عزز أولا من تنامي هذه الظاهرة الخطيرة، كما عزز من مبدأ "الإفلات من العقاب" وهو ما أدى بالنتيجة المطلقة إلى تقديم دعم حكومي مباشر ظهر وكأنه مقصود لحماية البلطجية في مواجهة المتظاهرين والمحتجين والصحفيين.

واستعرضت الدراسة مطولا ثلاث حالات مكشوفة تماما تعرض الصحفيون فيها للانتهاك والاعتداء عليهم من قبل قوات الأمن العام والدرك وهي:

1. أحداث دوار الداخلية.
2. مسيرة العودة.
3. ساحة النخيل.

واستعرضت الدراسة عدة تقارير تولت إحصاء الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون الأردنيون حيث توقفت مطولا أمام تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين الذي يصدر اليوم في تقرير المركز العام حول حالة الحريات الإعلامية في المملكة.

وقالت الدراسة أن مركز حماية وحرية الصحفيين لاحظ في رصده لحالات انتهاك حرية الصحفيين ارتفاعا ملحوظا في عدد حالات الانتهاك في العام 2011 وهو عام الربيع العربي، والحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونقلت الدراسة عن التقرير قوله انه تلقى عددا كبيرا من الشكاوى هذا العام "2011" قياسا بالعامين السابقين "2010 و2011" مرجعا ذلك إلى ما أسماه "قفزة نوعية تعكس ازدياد وعي الإعلاميين بأهمية تقديم الشكاوى وتوثيق الانتهاكات التي تمس حقوقهم وحرياتهم وبالدور الحيوي الذي أضحى مركز حماية وحرية الصحفيين يقوم به في هذا المجال". مضيفا بأن ذلك "ربما يعود لأجواء التغيير التي تشهدها المنطقة بما فيها الأردن مما كان له دور كبير في حث الإعلاميين على التقدم بشكاوى تتعلق بالاعتداءات التي تقع عليهم، خاصة وأنهم لمسوا أهمية المقاربة المستندة على حقوق الإنسان وسيادة القانون في مراحل التحول الديمقراطي والانتقال من الحكم الشمولي إلى الحكم الديمقراطي والمنفتح".

وأشارت الدراسة إلى أن المركز قال في تقريره أنه "تلقى في عام 2011 (78) شكوى وبلاغ سواء بشكل مباشر أم من خلال الاتصال بالإعلاميين أم من خلال الطلب إليهم تعبئة استمارة المعلومات المتعلقة بالشكاوى والانتهاكات. ولا يشمل هذا العدد مطلقا أيا من الحالات التي قام المركز برصدها ذاتيا، فالعدد المذكور يقتصر فحسب على الشكاوى والبلاغات دون المشكلات أو الاعتداءات التي قامت وحدة سند برصدها من تلقاء ذاتها من خلال وسائل الرصد المعمول بها في المركز ودون استقبال أي شكوى أو بلاغ بشأنها من قبل الإعلاميين".

وأضافت الدراسة نقلا عن تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين أنه "من بين (78) شكوى و(52) حالة رصدها المركز في عام 2011، تبين للمركز أن (106) منها تنطوي على انتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية، وتتنوع المشكلات الواردة في الشكاوى وازدياد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات جسيمة وواسعة النطاق".

وتوقفت الدراسة أيضا أمام تقرير آخر أصدره مركز القدس للدراسات السياسية في نهاية شهر شباط من العام الجاري أوضح فيه أن عدد الانتهاكات للحريات الصحافية في المملكة خلال العام الماضي 2011 بلغت نحو 87 انتهاكا شملت مختلف صنوف الانتهاكات، منها انتهاكات لم تكن معهودة في السابق، مثل الاعتداءات الجسدية على الصحفيين، كما شهد دخول جهات جديدة إلى حلبة المنتهكين للحريات الإعلامية بحيث لم يعد الأمر مقتصرا على الانتهاكات التي تمارسها جهات رسمية.

وربط تقرير مركز القدس للدراسات السياسية بين زيادة الانتهاكات وحدتها وبين اندلاع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية في المملكة حيث كان

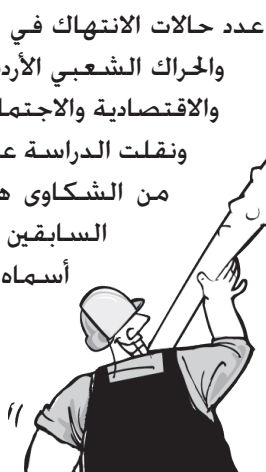

هناك زيادة وتركيز في التغطية الإعلامية لهذا الحراك، إضافة لارتفاع سقف حرية الصحافة، وتحطيم الكثير من الخطوط الحمراء التي كانت فرضت على وسائل الإعلام بطرق شتى، أو هي فرضتها على نفسها من خلال الاحتواء الناعم والرقابة الذاتية، مؤكدا على وجود علاقة طردية قوية بين الزيادة في الانتهاكات ومسيرة الحراك الشعبي الإصلاحي.

وقال مركز القدس في تقريره أن حدة الانتهاكات للحريات الإعلامية كانت تتصاعد وتتراجع مرتبطة في ذلك بعاملين رئيسيين هما:

1) تراجع شدة الحراك الإصلاحي بعد أن تلقى ضربة قاسية في دوار الداخلية وتشتت قيادة هذا الحراك وانقسامها على نفسها، مع ما رافق ذلك من حملة إعلامية حكومية غير مسبوقة هدفها الإساءة للحراك وتأليب مكونات المجتمع عليه، هذه الحملة التي وصفها بعض الكتاب والإعلاميين بـ"المكارثية" ومحاولة إرعاب قوى الحراك ومعها الإعلام والصحافة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الحراك وتراجع التغطية الإعلامية المرافقة له.

2) الحملة الكبيرة المضادة التي شنتها وسائل إعلام وصحفيين وكتاب وشخصيات ومنظمات مجتمع مدني محلية وعربية ودولية ردا على هذه الانتهاكات والتي أجبرت الحكومة والأجهزة الأمنية على التراجع وعلى محاولات ضبط "البلطجية" ومنعهم من الاعتداء على المتظاهرين والإعلاميين المرافقين للتظاهرات والاعتصامات. بيد أن أشكالا أخرى، غير فجة وغير معلنة، استمرت مثل الاستدعاء للدوائر الأمنية، ورفع قضايا أمام محكمة أمن الدولة على بعض الصحفيين.

وتوقفت الدراسة في الفصل السادس "الختامي" أمام شهادات صحفيين وسياسيين وناشطين حول تقييمهم ورؤيتهم لأداء الإعلام الأردني في تغطية الحراك الشعبي، وما الذي أضافه هذا الحراك من إيجابيات وسلبيات للإعلام الأردني.

وأشارت الدراسة في هذا الفصل إلى وجود ما أسمته "تباينات" واضحة ظهرت في أداء الإعلام وهو يعمل على تغطية الحراك الشعبي الأردني الذي رفع مطالب تتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد، وصولا إلى تجاوز ما كان يعرف سابقا بالخطوط الحمراء وصولا إلى تسمية الأشياء بمسمياتها، فلم يعد الإعلام الفضائي ــ على الأقل ــ يلجأ إلى التكنية عن جهاز المخابرات بـ"الأجهزة الأمنية" بل استخدم التسمية مباشرة، وقد بدا ذلك مبكرا حين اعتصم الصحفيون في دوار محمود الكايد، وبتأثر واضح ومباشر بالحراك الشعبي الأردني.

واستعرضت الدراسة ابرز ما ورد في تلك الشهادات قائلة أنها تتمحور حول الأمور التالية:

1) التأكيد على ارتفاع سقف الحريات الإعلامية بسبب تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي.

2) دفع الحراك الشعبي الأردني الإعلام ووسائطه المختلفة للتماهي معه ومع مطالبه، ولذلك اضطر الإعلام لمجاراة الحراك الشعبي الذي رفع من سقف مطالبه السياسية والإصلاحية وانتقاداته المباشرة للحكم وللدولة.

3) دفع الحراك الشعبي بالإعلام الرسمي للرفع قليلاً من سقف حريته لكنه بقي مشدودا تماما للجانب الرسمي لكونه يعبر عن الموقف الرسمي ويحمل خطابه ويقوم بترويجه.

4) سجلت المواقع الإلكترونية "الصحافة الإلكترونية" قفزة نوعية كبيرة جدا في رفع سقف الحريات الإعلامية تماهياً منها مع الحراك الشعبي الذي تحول لمادة إخبارية دسمة في الصحافة الإلكترونية.

5) برزت ظاهرة المنافسة على تغطية أخبار ونشاطات الحراك الشعبي مما أدى بالإعلام الإلكتروني للوقوع في مصيدة الموضوعية والمهنية التي تأثرت كثيرا في سياق المنافسة على الخبر والتغطيات.

6) أدى الحراك الشعبي إلى حصول الإعلام والإعلاميين الأردنيين على نوع من التحرر من القبضة الأمنية والتدخلات الأمنية المباشرة في عمل الإعلاميين والصحفيين واختفت كثيراً ظاهرة التدخل الأمني المباشر.

7) اضطرت الأجهزة الأمنية للتراجع خطوات للخلف لإفساح المجال أمام الإعلام والحراك الشعبي لعمل كل منهما في خدمة الآخر، وقد هدفت الأجهزة الأمنية من

هذا التراجع منح مساحة أوسع من الحريات الإعلامية والاحتجاجية حتى لا تقع في مواجهة مباشرة مع الطرفين.

8) أدى الحراك الشعبي وأداء الإعلام تجاهه لوقوع الإعلاميين والصحفيين في مصيدة اعتداءات الزعران والبلطجية عليهم وفي حوادث عديدة متكررة إلى جانب اعتداء قوات الأمن عليهم. في الوقت الذي برزت فيه ظاهرة "التهديد بالوكالة" بمعنى أن الإعلاميون صاروا يتلقون تهديدات من مواطنين بشكل مباشر وليس من الأمن.

9) إنكشاف دور نقابة الصحفيين الذي لم يرق تماما إلى معطيات الأحداث الداخلية وما شهده الإعلام الأردني من تطورات جديدة. وفي إحدى الشهادات فإن "الربيع الأردني" لم يصل إلى نقابة الصحفيين.

10) إن من أبرز ما شهده الصحفيون في ظل الحراك الشعبي الأردني هو ارتفاع الانتهاكات بحقهم. مقابل تكريس مبدأ الدولة القائم على قاعدة "الإفلات من العقاب" فلم تسجل أية حادثة قامت الحكومة فيها بإحالة أحد المنتهكين لحقوق الصحفيين إلى القضاء. ولعل أبرز شاهد على ذلك تقرير الأمن عن أحداث ساحة النخيل الذي قدم إلى نقابة الصحفيين ومع ذلك فإن النقابة احتفظت به ولم تقم بإحالته إلى القضاء.

11) انخفاض مستوى الرقابة الذاتية لدى الصحفيين بفعل الاحتجاجات الأردنية والربيع العربي.

وختمت الدراسة بعدد من التوصيات إضافة إلى النتائج التي خلصت إليها مؤكدة على أن الإعلام الأردني شهد قفزات نوعية وحقيقية في سقف الحريات. إلا أن بعض وسائل الإعلام وقعت بالفعل ضحية اهتزاز معايير الموضوعية.

وأضافت الدراسة في نتائجها أن الحراك الشعبي دفع بالإعلام الأردني دفعا ليتساوق معه تماما ويرتفع في كثير في سقف تغطيته لمطالب الحراك الإصلاحية. وهو ما أدى بالنتيجة إلى التأثير على الإعلام الرسمي الذي حاول هو الآخر وعلى استحياء أن يرفع ولو قليلا من سقف حريته وخطابه الإعلامي.

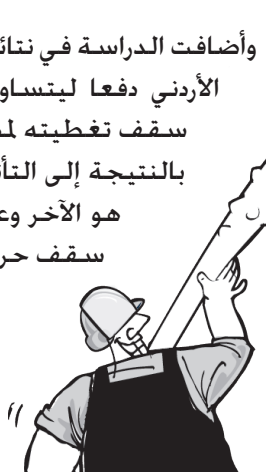

وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات وهي:

التوصيات

وأمام هذه المعطيات فقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

أولاً: في الإعلام الاجتماعي:

1) تأسيس مظلة من مؤسسات المجتمع المدني تتولى الدفاع عن الإعلام الاجتماعي في مواجهة أية قرارات حكومية قد تستهدف النيل من دوره ورسالته أو التقييد على نشطائه.

2) دعوة الحكومة لفتح باب المنافسة أمام الشركات العاملة في مجال الاتصالات لتعزيز المنافسة مما سينعكس إيجابيا على تقديم خدمات الاتصالات للمواطنين بأسعار رخيصة.

3) وضع قيود تمنع الدول و/ أو شركات الاتصالات من حجب خدمات الاتصالات والإنترنت على المواطنين في سياق الحد من حرية التعبير. وتجريم هذه الأفعال باعتبارها مخالفة للحقوق الأساسية للإنسان.

4) الحفاظ على حرية الإنترنت وإبقائه خارج مظلة القوانين المقيدة للحريات. والتصدي لأية محاولات تشريعية لفرض أية قيود عليه تحت ذريعة التنظيم.

ثانياً: التشريعات والقوانين:

1) التأكيد على طوعية الانتساب للنقابات ورفض مبدأ الإلزامية فيها استناداً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وترسيخ الحق في تكوين وتأسيس النقابات والجمعيات وحرية الانضمام لها.

وبموجب ذلك فإن الدراسة ترى أن التنظيم الذاتي الذي يختاره الصحفيون هو أفضل الممارسات لتطوير الحالة المهنية.

2) تفعيل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وإدخال تعديلات جوهرية عليه تضمن انسيابا أكثر للمعلومات من مصادرها إلى الإعلاميين بدون تعقيدات. والتوجه

لإلغاء العمل بقانون وثائق وأسرار الدولة.

3) حث الحكومة والبرلمان على إجراء مراجعة فورية لحزمة التشريعات التي تضم قيوداً على حرية التعبير والإعلام، لتصبح متوائمة مع المعايير الدولية.

ثالثاً: الإعلاميون ونقابة الصحفيين:

1) تفعيل دور نقابة الصحفيين تجاه الدفاع عن حقوق الإعلاميين والعمل على حمايتهم من الانتهاكات، ومتابعة قضايا الانتهاكات التي يتعرضون لها أمام المحاكم النظامية.

2) ضرورة التزام الإعلامي بالحياد والموضوعية والمصداقية في نقله للأحداث.

3) البدء بحملة واسعة لتدريب الصحفيين على أسس الحماية والسلامة المهنية في مناطق النزاع والخطر.

4) التحرك العاجل لاعتماد "شارة" للصحفيين على غرار ما هو معمول به في بعض الدول تميز الإعلاميين وتحميهم، وتصدر بالتنسيق مع الجهات الرسمية.

رابعاً: الجهات الأمنية:

1) تحميل الحكومة والأجهزة الأمنية والسلطة القضائية مسؤولية إنفاذ القانون وملاحقة أي معتدي ينتهك حرية الصحفيين، والتأكيد على مبدأ سيادة القانون وعدم الإفلات من العقاب.

2) ضمان حق الإعلاميين في التغطية المستقلة في مناطق التوتر والاحتجاجات، واعتماد "مدونة سلوك" مهنية للإعلاميين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون تحكم العلاقة وآليات العمل بينها في الميدان.

3) العمل على تحقيق مبدأ إنصاف الإعلاميين ضحايا الانتهاكات وتعويضهم ماديا ومعنويا.

4) وقف سياسة الاحتواء الناعم التي تمارسها الحكومة والأجهزة الأمنية تجاه الصحفيين والإعلاميين، والكف عن التدخل المباشر في أعمالهم.

5) عقد ورشات عمل ومؤتمرات مشتركة بين الإعلاميين والأجهزة الأمنية لتدريبهم على حقوق الإنسان وكيفية التعامل مع الإعلاميين في الميدان أثناء تغطية الاحتجاجات والتظاهرات، وتدريب الإعلاميين على كيفية تغطية الأحداث الساخنة وكيفية تعاملهم مع رجال الأمن في الميدان.

خامساً: مؤسسات المجتمع المدني:

1) التنسيق الدائم والمتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والمدافعة عن الحريات الإعلامية والحكومة وأجهزتها الأمنية لضمان حرية العمل الإعلامي المستقل خاصة في مناطق النزاع والتوتر، وضمان تحرك فاعل لحمايتهم.

2) التأكيد على أهمية رصد الانتهاكات التي يتعرض الصحفيون لها لنشرها ولممارسة الضغط من أجل معاقبة المعتدين وعدم إفلاتهم من العقاب.

3) قيام مؤسسات المجتمع المدني بتولي التعريف بدور الإعلام الاجتماعي الجديد والدفاع عن حقه بالعمل والنشر وحرية الحركة وحرية تلقي المعلومات ونشرها.

4) تنظيم حملات كسب تأييد للتعريف بالإعلام الاجتماعي أو الإعلام البديل، ودوره في خدمة المجتمع.

الفصل الأول
الإعلام الجديد والثورة ..

أولاً: ثورة في الإعلام .. معطيات الأرقام

وقف الفنان المصري خالد أبو النجا في الجلسة الرابعة من جلسات ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي[1] ، الذي خصص للبحث في دور الإعلام في الثورات العربية، وتحديدا الإعلام الجديد. وللإجابة على سؤال في غاية الأهمية هو هل كان الإعلام العربي محرضا على الثورات أم كان ناقلا للأحداث فقط.

وقف الفنان أبو النجا ليقدم عرضا مهما عن تطور الثورة المصرية ودور الإعلام والاتصالات في تلك الثورة، وختم مداخلته بعرض صورة تظهر حجم الاتصالات على التويتر أثناء الاعتصام الحاشد يوم 25 يناير 2011 قائلا أنها توضح حجم الاتصالات على التويتر الذي اسميه مجلس قيادة الثورة، ونظر إلى الصورة لثواني قائلاً "أقدم لكم مجلس قيادة الثورة المصرية".

وما قاله الفنان أبو النجا في حينه يختصر كل شيء، ففي الحقيقة الناصعة فإن ثورة الاتصالات في العقول تحدت كل سياسات الدول والأنظمة القمعية لتقود في النهاية ثورة على الأرض.

وقد أثير الكثير من الجدل والنقاش الذي بدا بالثورات العربية وليس من المرجح أن ينتهي في وقت قريب، ويتمحور الجدل الذي لم ينحصر فقط في العالم العربي وإنما انشغلت به دوائر عالمية متعددة حول دور الإعلام "الفضائيات والتلفزيون"، والإعلام الجديد "الفيس بوك، والتويتر، والمواقع الإلكترونية، والمدونات، والتلفونات الخلوية" في التحريض على الثورات العربية، وفيما إذا كان هذا الإعلام محرضا حقيقيا على الثورات والاحتجاجات وقائدا لها، أم أنه بقي يقوم بدور الناقل للأحداث فقط.

وقد قيل في حينه أن "ثمة خط مباشر بين هذه الثورات والثورة في الإعلام العربي التي انطلقت منذ 15 عاماً، ويمكن للمرء أن يجادل بأن ما يحدث هو النتيجة الحتمية، فمطالب التغيير أصبحت "فيروساً إلكترونياً" ينتقل إلى الدول متسرباً عبر الحدود "[2].

و"إن انتشار الثورة التونسية وانتقالها إلى شوارع القاهرة بسرعة البرق ليست سوى دليل على أن مصطلح "الثورة الرقمية" قد اكتسب معنى جديداً تماماً في الشرق الأوسط، كما يؤكد على فشل الأنظمة العربية على التكيف مع هذا الواقع المعلوماتي الجديد [3]".

و"قد فشلت محاولات الحكومة المصرية الأولية في منع الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي، فيسبوك وتويتر، تماماً مثلما حدث سابقاً في تونس، والفضل في ذلك يعود إلى أدوات الالتفاف على الرقابة التي يستخدمها "الناشطون الرقميون"، لذا لجأت الحكومة المصرية إلى قطع معظم خدمات الإنترنت بالإضافة إلى قطع معظم خدمات الهاتف النقال، بغية إجهاض الجهود المبذولة لتنظيم احتجاجات وتظاهرات، لكنها أبقت على مزود إنترنت وحيد، وهو ما أعطى الناشطين شريان حياة" .

ومن الواضح تماما أن الثورات العربية "الربيع العربي" مدين تماما لثورة الاتصالات الحديثة، وللإعلام الإلكتروني ولشبكة التواصل الاجتماعي "الإعلام الجديد" الذي ساعد على مد جسور الاتصالات بين الناس، في الوقت الذي دخلت فيه معركة الشعب العربي مع أنظمته وسائل الاتصال الحديث وفي مقدمتها أجهزة الهاتف الخولي التي تحولت إلى مصدر رئيسي للمعلومات والصور والتسجيلات لتصبح المزود الوحيد للأخبار والأحداث للفضائيات ولوكالات الأنباء العالمية.

1 نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من 3 ــ 5 كانون الأول ديسمبر 2011 واستمر لثلاثة أيام بدعم من السفارة النرويجية في عمان.

2 تقرير نشره موقع السي ان ان بالعربي
http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/1/31/arab.media_revolution/idex.html

3 المصدر السابق

ولسنا هنا بصدد التوقف مطولا أمام تفاصيل الثورات العربية وأسبابها ودواعيها وتفاصيلها، بالقدر الذي يهمنا هنا التعرف على دور وسائل الإعلام الجديد في الثورات العربية وتأثيراتها على الإعلام العربي الذي من المرجح أنه تحول إلى العيش تحت ضغط تلك الوسائل الإعلامية الجديدة.[4]

الإعلام الجديد "الإنترنت والإعلام الاجتماعي"

تضم عائلة الإعلام الجديد العديد من وسائل الاتصال الحديثة على نحو الفيس بوك، التويتر، المواقع الالكترونية، أجهزة الخلوي، اليوتيوب، وغيرها التي وجدت لنفسها مكانا رحبا للقيام بواجباتها في معركة الربيع العربي بعد أن أحرق المواطن التونسي البوعزيزي نفسه.

وترى داني لايبلسون أن حادثة البوعزيزي أدت إلى ما أسمته "تدفق سيل من التويتر، والتدوين ورسائل الفيسبوك؛ فسمع دويّ هذه الصفعة في مختلف أنحاء العالم، مضيفة أن ثورة أخرى موازية لثورات تونس ومصر وأماكن أخرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ثورة من نوع آخر انبثقت في وسائل الإعلام الإلكتروني[5] ".

وقد فتح الإعلام الإلكتروني "آفاقا واسعة وجديدة من حيث نطاق الانتشار والقدرة على التأثير في الرأي العام (المحلي والعالمي) بحيث صار أكثر قدرة على عبور الحدود والقارات وأكثر قدرة على التأثير في قطاعات عديدة وشرائح جديدة من المجتمعات وبصفة خاصة (الشباب). وقد كان تأثير الإعلام الإلكتروني فاعلا بشكل رئيسي إلى جانب القنوات الفضائية في ثورات (الربيع العربي) في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا[6] ".

وفي النموذج الليبي كما هو الحال في باقي الثورات العربية فقد "كان لأدوات الاتصال الحديثة (الهاتف النقال) وأدوات الإعلام الإلكترونية (الفيسبوك والتويتر واليوتيوب والصحافة الإلكترونية) دور هام في نشر المعلومات حول الانطلاقة الأولى لثورة 17 فبراير وانتشارها في عموم ليبيا [7]".

وبالرغم من تعدد التسميات للإعلام الجديد "التواصل الاجتماعي" و"الإعلام البديل" و"صحافة المواطن" فإنها تتفق جميعها على دورها التاريخي في خدمة "إعلام الثورات العربية". فقد "تحولت صحافة المواطن التي تعتمد على كل أنواع وسائل الاتصال، بدءا من كاميرا الهاتف الجوال وصولا إلى المواقع الإلكترونية والصفحات الخاصة وتقارير شهود العيان الصوتية .. إلى الخبز اليومي للإعلام الذي يعيش ما يمكن تسميته عصر الاندماج الإعلامي [8]".

وتتفق مختلف التقارير والتقديرات على أن "التغطية الإعلامية لهذه الثورات قلبت مقاييس الإعلام العربي بعدما غزته صحافة المواطن بالصوت والصورة، ضاربة بعرض الحائط كل محاولات القمع والتعتيم التي تنتهجها أنظمة هذه الشعوب، وبالتالي فإن هذا المواطن الذي يقود الثورة على الأرض ومن ورائها على الصفحات الإلكترونية، يشكل في الوقت نفسه مصدرا أساسيا للإعلام الذي صدت أمامه المصادر التقليدية وتحولت صحافة المواطن إلى المادة الأساسية التي يعتمد عليها في نقل معظم مجريات الثورات[9] ".

"لقد ساهمت وسائل الاتصال والإعلام الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي بتشجيع الشباب للثورة وعززت طرق التواصل بينهم، ويؤكد لنا التاريخ مرة أخرى أن الإعلام ووسائل الاتصال هي القوة الأكثر تأثيراً في مسار حياة الشعوب واتجاهاتها وقيمها، والإعلام بحد ذاته أداة قوية ومؤثرة، وإذا ما أحسن استخدامها، استطاعت أن تؤثر بشكل إيجابي في الترويج للقضايا الحقوقية، وخاصة إذا ما وجهت نحو قضية أو شعب ما، فإنها قادرة على إحراز الآثار والنتائج .. وقد مكنت وعززت قدرات الشباب في التواصل والتجمع والمشاركة الحقيقية في الثورة، وهكذا أصبح زمننا زمن قوة تأثير الإعلام والاتصالات في إدارة حياة الشعوب وخلق معاناتها أو سعادتها... [10]".

وبحسب الإعلامي الأمريكي "لاري كنغ" فإن "هناك ثورات بدأت من تويتر، فقد كتب شخص للآخرين وبدأت الاحتجاجات، حدث هذا في ليبيا مثلا، لكن هذا لم يكن من صناعة الإعلام،

4 المصدر السابق
5 عن موقع شبكة الصحفيين الدوليين http://ijnet.org/ar/stories/91738
6 فاضل عبد الحميد «الإعلام الليبي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع» ــ جريدة الوطن الليبية http://www.alwatan-libya.com/more.php?newsid=17800&catid=22
7 المصدر السابق
8 تقرير لكارولين عاكوم بعنوان «صحافة المواطن .. محرك إعلام الثورات العربية المغلقة» نشرته جريدة الشرق الأوسط في عددها رقم «11832» بتاريخ 21/ 4/2011.
9 المصدر السابق.
10 شذى ظافر الجندي «الإعلام العربي والثورات العربية» الحوار المتمدن العدد 3316 بتاريخ 25/3/2011 وعلى موقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252111

الإفلات من العقاب

بل هي التقنية التي ذهبت بعيداً [11]".

وأمام معطيات وتأثيرات ثورة "الإعلام الجديد" أو مواقع "التواصل الاجتماعي" أو "الإعلام البديل"، أو "صحافة المواطن" فإن كل تلك المسميات ومعطياتها كان لها أثرها الكبير على سرعة تداول المعلومات في ساحات الربيع العربي، بل وقامت في كثير من الأحيان بدور الصحفي المحترف الذي يلتقط الصور الحية، ويذيع الأخبار سريعا بعد أن لجأت تلك الأنظمة القمعية على قطع الاتصالات ومنع الصحفيين من تغطية الأحداث.

وحتى تتضح الصورة أكثر فان من المهم التوقف قليلا أمام معطيات رقمية فقط حول أدوات هذا الإعلام الجديد ومدى انتشارها في العالم العربي.

1. الإنترنت:

أصبح الانترنت الوعاء الأم والأوسع للعالم الإلكتروني، ووفقا لإحصائيات نهاية العام 2011 فإن عدد مستخدمي الانترنت في العالم وصل إلى "2.146" مليار مستخدم، منهم في الشرق الأوسط 68.6 مليون مستخدم.

وبلغ عدد المواقع الإلكترونية حتى نهاية 2011 حوالي 555 مليون موقع، بينما وصل عدد المواقع الجديدة في 2011 إلى 300 مليون موقع.

ووفقا لما توصلت إليه دراسة الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان "فإن الإنترنت قد تحول إلى كرة ثلج ديمقراطية تتحرك بقوة في العالم العربي، دون أن يستطيع الحجب والرقابة والاعتقال، بل وممارسات التعذيب التي تمارسها بعض الحكومات العربية ضد مستخدميه، أن توقفها، وإن الإنترنت قد أصبح منحازاً بوضوح للديمقراطية وحرية التعبير في مجتمعات تحتل حكوماتها صدارة الدول الأشد قمعاً في العالم [12]".

وقالت الدراسة "إن الإنترنت في العالم العربي أصبح شبكة اجتماعية واحدة تجمع الشباب العربي الرافض للعيش تحت مظلة القمع في البلدان العربية، ورغم أن عدد مستخدمي الإنترنت قد بلغوا نحو 58 مليون مستخدم في العالم العربي، إلا أنه ضمن هذا الرقم لم يتمتع سوى مستخدميه في لبنان والجزائر والصومال ببعض الحريات النسبية، وذلك رغم انتشار ظاهرة التنصّت في الأولى، وبسبب انشغال الميلشيات بالحرب شبه الأهلية في الأخيرة. وبشكل عام فإن زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي وتضاعفهم في ثلاثة سنوات قد واكبه زيادة في حدة القمع والتحرش بمستخدميه، حتى في بعض البلدان التي عرفت سابقاً باعتدالها مثل المغرب كما أن مصر ولبنان من أكثر الدول تنصتاً على الاتصالات والهواتف لشعوبها، وأن مصر وتونس من أكثر الدول قمعاً لمستخدمي الإنترنت في العالم العربي. وبلغ عدد المدونات في العالم العربي 600 ألف مدوّنة [13] ".

"وقد وصل عدد مستخدمي الانترنت في مصر قبل 25 يناير إلى 21.2 مليون شخص، لكنهم وصلوا إلى 23.1 مليون بعد هذا التاريخ بزيادة نسبتها 8.9 بالمائة أو ما يعادل 1.9 مليون مستخدم، وقد تزايدت فترات استخدام شبكة الإنترنت إذ أصبح المستخدم في مصر يقضي 1800 دقيقة شهريا على الشبكة بعد الثورة مقارنة مع 900 دقيقة قبلها [14] ".

وتكشف الأرقام الرسمية في الأردن الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات عن ارتفاع أعداد مستخدمي الانترنت ليتجاوز 2.8 مليون مستخدم وبنسبة انتشار 45% مع نهاية الربع الثالث من سنة 2011، مسجلا ارتفاعا من 2.4 مليون مستخدم وبنسبة انتشار 40% مع نهاية الربع الأول من نفس العام.

وارتفعت نسبة انتشار اشتراكات الإنترنت إلى 9.1% وذلك بعد وصول عدد الاشتراكات إلى 564.2 ألف مقابل 454.8 ألف اشتراك مع نهاية الربع الأول من عام 2011 [15].

11 مقابلة لاري كنغ مع فضائية العربية، يمكن مراجعتها على موقع العربية نت. http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/20/178183.html

12 دراسة «شبكة اجتماعية واحدة، ذات رسالة متمردة» صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، للاطلاع على التقرير كاملا انظر موقع المنظمة http://www.anhri.net/?p=1051

13 المصدر السابق.

14 حسب معطيات التقرير الذي أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول .http://www awad-ali.net/t13160-topic

15 معاذ فريحات: تقرير نشرته جريدة «العرب اليوم» بتاريخ 26/12/2011 ـ المصدر جريدة العرب اليوم
http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=346087&select=1%22%E3%DA%C7%D0%20%DD%D1%ED%CD%C7%CA1%22
ويمكن مراجعة التقرير كاملا على موقع http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/jordan

2. الفيسبوك:

وفقا لإحصائيات أواخر العام 2010 فان عدد مستخدمي الفيسبوك في المنطقة العربية وصل إلى زهاء 17 مليون شخصاً، بما في ذلك صحفيين وقادة سياسيين وناشطين. في حين وصل عدد المدونين في المنطقة إلى 40 ألفاً [16]".

غير أن هذا الرقم تضاعف كثيرا في عام 2011 بسبب أحداث الربيع العربي والثورات التي اجتاحت المنطقة العربية. ووفقا لتقرير رسمي عربي "فقد بلغ عدد مستخدمي موقع الفيسبوك في العالم العربي 36 مليونا بزيادة قدرها 68 بالمائة عن بداية عام 2011 في حين ارتفعت نسبة المستخدمين قليلاً من النساء من 32 % كما في نهاية عام 2010 إلى 33.5% مع نهاية العام [17]".

وأظهر التقرير أن عدد مستخدمي موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي في العالم العربي وصل إلى ما يقرب من 32 مليون مستخدم في شهر أغسطس /آب 2011 وبمعدل نمو قدره 50% مقارنة بالعام الماضي 2010.

وكانت كليّة دبي للإدارة الحكومية قد أصدرت تقريرا سابقا لتقريرها هذا في شهر ابريل نيسان 2011 وقدرت فيه عدد مستخدمي الفيسبوك العرب بحوالي 27.7 مليون مستخدم، مما يكشف عن أن الثورات العربية قد ساهمت إلى حد كبير برفع عدد مستخدمي الفيسبوك خلال أربعة أشهر فقط إلى حوالي 6 مليون مستخدم جديد.

وأشار التقرير الهام إلى أن وتيرة استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي قد تسارعت بشكل خاص في الدول العربية التي تشهد احتجاجات شعبية بحسب ما جاء في التقرير الذي أشار إلى أن مصر أضافت وحدها ما يقرب من أربعة ملايين مستخدم للفيسبوك منذ بداية عام 2011 وحتى شهر أغسطس/آب 201.

وقد اضطرت السلطات في مصر لقطع خدمات الهاتف المحمول والإنترنت عدة أيام في أوج الثورة التي ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في حشد المحتجين خلالها[18] .

وكان لموقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك دورا كبيرا في الثورة المصرية فقد ارتفع عدد المشتركين الجدد في فيسبوك خلال عام 2011 لتصبح مصر الدولة العربية الأولى في الشرق الأوسط استخداماً للفيسبوك، فقد كان عدد مستخدمي الفيسبوك قبل ثورة 25 يناير 4.2 مليون شخص، لكنه ارتفع 23.8% بعد الثورة ليصل إلى 5.2 مليون.

وقد أثر الفيسبوك في الحياة السياسية في مصر خصوصاً بعدما أنشأت مجموعة على الموقع دُعي فيها إلى إضراب يوم 6 أبريل/نيسان 2008 وشارك في هذه المجموعة أكثر من 71 ألف شخص. وقد تم حجب الموقع في 26 يناير 2011 بعد دعوة الشباب إلى ثورة قومية ضد الحزب الحاكم، مما سبب اضطرابا للسلطات والحكومة المصرية، وبسبب الفيسبوك و ثورة الشباب تم قطع اتصال الإنترنت من يوم 27 يناير 2011 ولمدة أسبوع كامل في سابقة لتعنت الحكومة المصرية ضد الشباب[19] .

ووفقا لأحدث التقارير الموثقة فإن قاعدة مشتركي موقع التواصل الاجتماعي "FaceBook" ارتفعت في الأردن لتلامس مستوى 2 مليون مستخدم، حيث تشير الإحصائيات إلى ان ان قاعدة المشتركين تتجاوز الـ 1.98 مليون مستخدم، يشكلون 71% من 2.8 مليون مستخدم انترنت في الأردن [20].

16 وفقا لتقرير شبكة الصحفيين الدوليين نقلا عن تقرير نشره مركز المساعده الدولية للاعلام (CIMA) أنظره على موقع: http://ijnet.org/ar/stories/91738

17 تقرير «الإعلام الاجتماعي العربي الثالث الصادر عن كلّية دبي للإدارة الحكومية» للاطلاع عليه كاملا مراجعة موقع http://www.dsg.fohmics.net/en/Publication/Pdf_Ar/ASMR%202%20Arabic%20Final.pdf

18 المصدر السابق

19 تقرير أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول http://www.awad-ali.net/t13160-topic

20 معاذ فريحات تقرير عن استخدام الفيسبوك في الأردن نشرته جريدة «ألعرب اليوم» بتاريخ 26/ 12/2011 يمكن مراجعته على موقع الجريدة http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=346087&select=1%22%E3%DA%C7%D0%20%DD%D1%ED%CD%C7%CA1%22 او على الموقع الأصلي http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/jordan

وفي دراسة لاحقة صدرت بعد حوالي شهرين من الدراسة السابقة اختلفت المعطيات كثيرا فقد تجاوز حساب الأردنيين على الفيسبوك المليوني مستخدم وفقا لذات الموقع السابق، ليصل في مطلع شهر شباط فبراير عام 2012 إلى نحو «2.057 مليون حساب». إلا أن الأردن بقي في المرتبة 60 في الترتيب الدولي،وشكل هذا الرقم ما نسبته 32.11% من إجمالي عدد سكان المملكة. وبحسب الموقع ذاته فإن هناك 1.18 حساب على فيسبوك لكل مستخدم انترنت في الأردن. حيث بلغت نسبة انتشار فيس بوك بالنسبة لعدد مستخدمي الانترنت في المملكة نحو 118.12%.

وزاد عدد مستخدمي فيسبوك بمقدار 263.2 ألف خلال آخر 6 أشهر، فيما زادوا بأكثر من 600 ألف شخص خلال العام الماضي، الذي شهد اقبالا شديدا على مواقع التواصل الاجتماعي في ظل الربيع العربي،وتقدر نسبة انتشار الانترنت في الأردن بين المستخدمين بنحو 40%. من إجمالي عدد السكان،وتشكل فئة

الإفلات من العقاب

ويحتل الأردن المرتبة رقم 60 من بين دول العالم التي تستخدم الفيسبوك وبنسبة انتشار بلغت 31.20% قياسا بعدد سكان الأردن الكلي، وقد سجل الأردن في شهر تموز عام 2011 نموا مضاعفا وسريعا في عدد مشتركي الفيسبوك ليصل إلى المرتبة الثامنة ضمن قائمة أكثر 10 دول في العالم نموا في اشتراكات الفيسبوك[21] .

وتظهر الأرقام استقرار نسب أعداد المشتركين بحسب الجنس، حيث بلغت نسبة الذكور 58%، وما نسبته 42% إناث، إضافة إلى 42% من المستخدمين في الفئة العمرية 24-18 عاما[22] .

3. التويتر:

أعلن موقع تويتر في شهر سبتمبر/ أيلول سنة 2011 عن وصول عدد مستخدميه إلى 100 مليون مستخدم، وتصل نسبة المستخدمين الفعليين للخدمة أكثر من 50% والذين يقوموا بتسجيل الدخول يوميًا وكتابة التحديثات، أما المستخدمين الصامتين والذين فقط لديهم حساب ولا يكتبون أي تحديث فتصل نسبتهم قرابة 40%، وتصل نسبة مستخدمي توتير من الهواتف قرابة 55% يوميًا، ويبلغ عدد زوار موقع تويتر قرابة 400 مليون زائر غير مكرر شهريًا [23].

ووفقا لذات الاحصائيات فان عدد حسابات تويتر بلغت 225 مليون حساب في نهاية عام 2011، بينما يبلغ عدد الحسابات النشطة في تويتر 100 مليون حساب، ويبلغ عدد التغريدات المرسلة في اليوم 250 مليون تعليق[24] .

وبحسب تقرير كلية دبي للإدارة الحكومية فقد بلغ عدد مستخدمي تويتر في الوطن العربي خلال الربع الأول من عام 2011 نحو 1.1 مليون أرسلوا في تلك الفترة ما يزيد عن 22.7 مليون مشاركة تركزت حول الأحداث المتلاحقة للتحركات الشعبية العربية[25] .

ويقول التقرير أن كلمات مثل "مصر" و"25 يناير" و"ليبيا" و"البحرين" و"مظاهرة" شكلت أبرز رؤوس الموضوعات "Hash-tag" شيوعا بين مستخدمي تويتر العرب خلال الربع الأول سنة 2011.

وأظهر التقرير أن النساء العربيات يمثلن فقط ثلث مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعي في المنطقة[26] .

وبحسب ذات التقرير فان الأردن لا يزال من الدول العربية قليلة الاستخدام للتويتر، وبحسب تقديراته فإن 0.85 فقط من نسبة عدد السكان الذين يتسخدمون التويتر، بينما بلغت التقديرات لمستخدمي التويتر في الأردن "55.859" مستخدما في الفترة من 1/1/2011 وحتى 30/3/2011 وبلغ معدل التغريدات اليومية لذات الفترة حوالي "7100" تغريدة.

ولا نملك في الحقيقة معلومات أكثر وضوحا أو أكثر حداثة عن مدى انتشار التويتر في الأردن واستخداماته، إلا أنه من المؤكد أنه سيبقى أقل استخداما من الفيسبوك، بالرغم من أن كل التقديرات تؤكد على أن في نهاية 2011 ومطلع عام 2012 تضاعف عدد الأردنيين الذين يستخدمون التويتر، وبالتالي تضاعفت كثيرا أعداد التغريدات التي تصدر عنهم.

ووفقا لتقارير موثقة فإن الثورة المصرية أدت إلى الدفع بمضاعفة أعداد المصريين الذين يستخدمون "التويتر"، فقد كان عددهم قبل الثورة 26800 مستخدما ليرتفع بعد انطلاق الثورة ليصل إلى 44200، ومن المتوقع أنه تجاوز هذا العدد بكثير[27] .

الذكور النسبة الأكبر بين حسابات فيسبوك حيث بلغت (58%)، بواقع 1.19 مليون حساب من الأردن، مقارنة مع 864.15 ألف حساب للإناث بنسبة 42% من إجمالي الحسابات، مقارنة مع 47% للذكور و53% للاناث في فنلندا، و48% للذكور و52% للإناث في سلوفينيا.

وينتشر فيس بوك - الذي فتح أبوابه أمام جميع المستخدمين منذ أيلول من عام 2006 بعد أن اقتصر قبل ذلك بعامين على مستخدمين معينين في جامعات معينة - بين الفئة العمرية (24-18) عاما بشكل أكبر في الأردن وفقا للإحصائيات، بمجموع 884.7 ألف حساب، وبين الفئة (25-34) عاما ثانيا بمجموع 493.8 ألف حساب، فيما كانت الفئة العمرية (65 عاما فما فوق) هي الأقل، مشكلة 20.5 ألف حساب.

تقرير لطارق العاص نشرته جريدة العرب اليوم في عددها الصادر بتاريخ « 10 /2/ 2012 »

21 *تقرير نشرته العرب اليوم بتاريخ 24/ 7/2011*
http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=315990&select=1%2 2facebook1%22

22 *المصدر السابق*

23 *موقع http://www.tech-wd.com/wd/2011/09/08/100-million-user-for- /twitter*

24 *عن موقع مكتب التربية العربي لدول الخليج*
http://www.abegs.org/Aportal/Post/Show?id=19205&forumid=23

25 *تقرير «الإعلام الاجتماعي العربي الثالث الصادر عن كلّية دبي للإدارة الحكومية» للاطلاع عليه كاملا مراجعة موقع*
http://www.dsg.fohmics.net/en/Publication/Pdf_ Ar/ASMR%202%20 Arabic%20Final.pdf

26 *المصدر السابق*

27 *تقرير أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول*
http://www.awad-ali.net/t13160-topic

4. اليوتيوب:

كان أول بث لليوتيوب على شبكة الانترنت في 23 ابريل نيسان 2005، وبعد ذلك بخمس سنوات فقط وصل عدد من يستقبلونه إلى ملياري زائر يوميا ليتخطى ضعف مشاهدي القنوات الأمريكية التلفزيونية الثلاث الأكثر شعبية مجتمعة[28] .

ويحتل موقع اليوتيوب حالياً المركز الثالث من بين أكثر المواقع تصفحا حول العالم بناءً على احصائيات اليكسا الأخيرة[29] ، فان عدد ما يتم رفعه من أفلام فيديو في الدقيقة الواحدة حول العالم 48 ساعة فيديو، ويزور الموقع أكثر من 3 مليار مقطع فيديو كل يوم، وأن 70% من زوار موقع اليوتيوب هم من خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتوفر موقع اليوتيوب في 43 لغة، ومدة مقاطع الفيديو في اليوتيوب التي يتم مشاهدتها من داخل موقع الفيسبوك في اليوم الواحد تساوي 150 سنة كل دقيقة، وهنالك 500 تغريدة في تويتر تحتوي على مقطع فيديو من اليوتيوب، و100 مليون شخص كل أسبوع يتفاعلون مع مقاطع الفيديو بواسطة التعليقات أو مشاركة المقطع أو الإعجاب بالفيديو ..إلخ [30].

ووفقا للإحصائيات فان عدد مقاطع الفيديو التي تمت مشاهدتها في يوتيوب (YouTube) حول العالم فبلغ تريليون مقطع، ما مقداره 48 ساعة من مقاطع الفيديو يتم تحميلها كل دقيقة في يوتيوب، عدد مقاطع الفيديو المشاهدة شهريا في عام 2011، 201.4 مليار مقطع[31] .

ويكفي النظر فقط إلى حجم الارتفاع الكبير في استخدام اليوتيوب في الثورة المصرية، فوفقا لدراسة محكمة فإنه "خلال الأسبوع الأول من الثورة تمت مشاهدة ٨،٧ مليون صفحة على موقع اليوتيوب من قبل مستخدمين مصريين بالرغم من قطع السلطات المصرية خدمات الإنترنت في جميع ربوع البلاد من ٢٨ يناير كانون الثاني حتى الأول من فبراير[٣٢] ".

28 موقع بي بي سي عربي
http://www.bbc.co.uk/arabic/scienceandtech/2010/05/100517_bk_youtube_internat_technology.shtml

29 هذه آخر إحصائية عن موقع اليوتيوب في شهر شباط فبراير 2012، ويمكن متابعته على موقع http://www.darmm.com/vb/showthread.php?t=30032

30 المصدر السابق.

31 عن موقع مكتب التربية العربي لدول الخليج
http://www.abegs.org/Aportal/Post/Show?id=19205&forumid=23

32 تقرير أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول ، وعلى موقع
http://www.awad-ali.net/t13160-topic

وليست لدينا معلومات كافية وموثقة عن عدد العرب الذين يستخدمون اليوتيوب ويقومون بزيارته والتردد عليه، وكذلك الحال بالنسبة للأردن على وجه التحديد، ولكن وفقا لتوقعات خبراء فإن العدد كبير جدا وقد يلامس عدد من يستخدمون الفيسبوك في الأردن وربما يزيد قليلا.

5. المدوَّنات:

لا يزيد عدد المدونات العربية عن 600 ألف مدونة، لكن الحقيقة الجارحة أن عددا ضئيلا جدا منها ظل حاضرا وناشطا بحيث لا يتجاوز 25% من عددها الكلي [33]، بينما تقول أرقام أخرى أن "عدد المدونات العربية على الإنترنت هي فقط 490 ألف مدونة، وهذا العدد ضئيل جداً إذا قارناه مع أعداد العرب جميعهم، وبذلك تصبح نسبة المدونات العربية على الإنترنت لا تتجاوز 0.7% من المدونات العالمية[34] ".

"لقد بدأت المدونات العربية بالظهور عام 2004 وزاد انتشارها و تأثيرها بدءا من عام 2005 والذي تزامن مع بدء حراك سياسي في المنطقة وبدء ارتفاع الأصوات المطالبة بالتغيير والإصلاح، و قد لعب المدونون فيه دورا بارزا و شاركوا بقوة في الدفع نحو التغيير وزيادة الوعي السياسي، خاصة بين الشباب بدول مثل مصر و تونس وسوريا، وقد حمل المدونون المصريون لواء المبادرة، واستطاعوا رفع هامش حرية التعبير رغما عن انف النظام المصري، عبر تسليط الضوء على قضايا سياسية واجتماعية كانت تعد سابقا من "التابوهات" كما استطاعوا كسر حاجز الخوف لدى قطاع كبير من مستخدمي الإنترنت معظمهم من الشباب وتشجيعهم على المشاركة السياسية الإيجابية[35]".

ومن المؤكد أن الأردن قد شهد في السنتين الأخيرتين تطورا كميا كبيرا في عدد المدونين، كان تقدمها النوعي أقل لا يواكب التطور في عملية التدوين في دول عربية أخرى، حيث تشير الإحصاءات الصادرة مؤخرا عن تقرير موقع "العالم للإنترنت": أن الأردن احتلت المرتبة السادسة بين دول الشرق الأوسط حسب نسبة الاستخدام مقارنة بعدد السكان[36] .

33 دراسة «شبكة اجتماعية واحدة، ذات رسالة متمردة» صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، للاطلاع على التقرير كاملا انظر موقع المنظمة. http://www.anhri.net/?p=1051

34 مدونة الزعيم http://blog.za3emm.com/2011/10/blogging-arab-culture.html

35 موقع المبادرة العربية لانترنت حر http://old.openarab.net/ar

36 محمد عمر/ موقع عين على الاعلام http://www.eyeonmediajo.net/?p=688

و"بشكل عام فإن المدونات الأردنية على شبكة الإنترنت لم تشكل حتى الآن أي عبء على الأجهزة الحكومية. فالكثير من هذه المدونات بعيد عن الهموم السياسية، كما يفتقد إلى مضمون حقيقي، وباستثناء قلة منهم فإن أغلب المدونات تعتمد على الخواطر الشخصية [37]".

6. الخلويات:

دخلت الأجهزة الخلوية في ثورات الربيع العربي باعتبارها أحد أبرز أدوات النشر والتعبير والتوثيق لما كان يجري في كواليس دول الربيع العربي بعد أن لجأت الحكومات العربية إلى منع الصحافة من التغطية وقطعت كل أجهزة الاتصالات الحديثة وفي مقدمتها الإنترنت.

في تونس كان دور الأجهزة الخلوية واضحا ومؤثرا إلى حد كبير، فقد قامت الأجهزة بدور كاميرات الصحافة، وتولت بنفسها هذه المرة نقل الصورة الحقيقية لما يجري في الخفاء إلى كل أنحاء العالم.

وفي مصر وليبيا واليمن ثم في سوريا التي لا تزال الأجهزة الخلوية فيها تقوم بذات الدور وبشكل كبير جدا، وبدت معادلة إذا غابت الكاميرا فإن الهاتف النقال سيقوم بذات المهمة، وإذا غاب الصحفي فإن أي مواطن سيقوم بدوره من خلال جهاز اتصاله الخاص حقيقية تماما وربما أكثر من واقعية.

وهناك أرقام مذهلة عن عدد مشتركي الهاتف الجوال أو الخلوي في العالم العربي خصوصا وفي العالم بشكل عام، وفقا لتقرير أعدته شركة إريكسون العالمية قالت فيه "أن منطقة الشرق الأوسط تتمتّع بأحد أعلى المعدلات في عدد مشتركي المحمول في العالم، إذ يبلغ هذا المعدل 96٪ من عدد السكان ممن يتمتعون بخدمات الاتصالات المتنقلة. وبالمقارنة، نجد أن متوسط عدد مشتركي المحمول يبلغ عالمياً في الوقت الحالي 82٪ [38]".

وأظهر تقرير "إريكسون" لشهر تشرين ثاني نوفمبر 2011 "أن عدد الاتصالات الجديدة في الشرق الأوسط قد ازدادت بنسبة 3٪ في الربع الثالث من 2011 لوحده، ليصل عدد الاتصالات إلى 244 مليون اتصال. كما شهدت المنطقة بشكل ملحوظ نمواً في عدد مشتركين المحمول خلال الفترة ذاتها أكثر من منطقتي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مجتمعتين، حيث وصل عدد الاشتراكات إلى 7.7 مليون اشتراك جديد بالمحمول أضيفت في الفترة ما بين يوليو وسبتمبر من العام الجاري، وبالمقابل، نرى أنه قد تمّت إضافة 3.6 مليون اشتراك جديد في أمريكا الشمالية، و3.1 مليون اشتراك جديد في أوروبا الغربية [39] ".

وبلغ عدد الاشتراكات العالمية بالمحمول "ما يقارب 5.8 مليار اشتراك، ويقدّر عدد المشتركين الفعلي بما يقارب 3.9 مليارات مشترك، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن العديد من المشتركين يملك اشتراكات متعددة، وتتوقع إريكسون زيادة عدد الاشتراكات العالمية بحزمة النطاق العريض المتنقلة من 900 مليون اشتراك ـ كما هو متوقع في نهاية العام 2011 ـ إلى ما يقارب 5 مليارات بحلول العام 2016، وستمثّل تلك الزيادة نمواً سنوياً بنسبة 60٪، في وقت تشهد فيه البيانات التي يستهلكها مستخدمو الهواتف الذكية زيادة كبيرة ومفاجئة. ومن المتوقع أيضاً زيادة حجم تدفق البيانات الكلي عبر الهواتف الذكية إلى ثلاثة أضعاف خلال العام 2011 [40] ".

"وستواصل عملية الربط الإلكتروني عبر الإنترنت تعزيز تطوّر حجم تدفق البيانات المتنقلة، والتي من المتوقع بدورها أن تتنامى بما يقارب 60٪ سنوياً في كافة أرجاء العالم، بين عامي 2011 و2016، حيث ستسهم خدمات الفيديو بشكل رئيسي في هذا النمو [41] ".

إن تطور الأجهزة الخلوية وإتاحة استخدام الإنترنت والفيسبوك والتويتر وتصوير الفيديو والإرسال جعلت من كل مواطن صحفيا بامتياز، وحوّل كل جهاز خلوي إلى محطة فضائية متنقلة.

وهذا ما أدى بالنتيجة إلى أن تحل أجهزة الاتصالات الخلوية محل كاميرات الفضائيات في تغطية جوانب مهمة جدا في الثورات العربية، بل إن تطور الأجهزة تقنيا ــ كما قلنا سابقا ــ جعل سهولة ربط الخلويات بالانترنت والبث بما في ذلك بث الفيديو لأن تتحول الأجهزة الخلوية من أجهزة اتصالات شخصية إلى وسيلة إعلامية خطيرة جدا لتضاف إلى وسائل الإعلام الجديد، أو الإعلام الاجتماعي، وهي التي حققت مقولة "كل مواطن صحفي".

37 المصدر السابق

38 جريدة الرأي الأردنية على موقعها http://alrai.com/article/3891.html

39 المصدر السابق

40 المصدر السابق

41 المصدر السابق

ويكفي لكل متابع النظر فقط إلى حجم اعتماد الفضائيات العربية على ما يلتقطه مواطنون بأجهزتهم الخلوية الخاصة لأحداث يشاركون فيها أو يراقبونها أو يرونها بأعينهم أو تحدث بالقرب منهم في غياب كامل لكاميرات الصحفيين أو حتى للصحفيين أنفسهم، وهو ما دفع بوكالات أنباء عالمية وفضائيات للاعتماد على ما تبثه الأجهزة الخلوية كشهود عيان على ما يجري.

وبحسب ريز خان فإن قناة الجزيرة، قامت باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي لتصويب تغطيتها للثورة التونسية وقد سمح لها هذا القرار بنشر ما يكتب على الفيسبوك ويدّون على تويتر وغيره ويحمّل على يوتيوب "بتقديم تغطية أوسع وأسرع". وقد شهدت قناة الجزيرة الإنكليزية زيادة في نسبة المشاهدين بنسبة 2.500٪ خلال الاحتجاجات [42]".

ووفقا لرأي الصحفي كريستيان اسبينوزا فإنه "إن كان عام 2011 هو العام الذي اتضحت فيه أهمية صحافة الهاتف المحمول، فإن عام 2012 سيكون العام الذي تتوقف فيه وسائل الإعلام عن التفكير أنه بمجرد استخدام الهواتف المحمولة لجمع الأخبار أمر كافٍ[43] ".

وبالعودة إلى الإحصائيات المحلية الأردنية عن عدد مشتركي الهواتف النقالة فإن عدد الخطوط الخلوية الفعالة ارتفعت بنسبة طفيفة خلال الربع الأخير من العام الماضي لتسجل 7.48 مليون خط بدلا من 7.46 مليون خط مع نهاية الربع الثالث من 2011 أي زيادة نسبتها 0.2 بالمائة [44].

ثانياً: الثورة المنبثقة .. جدلية الدور بين الصانع والناقل

تكشف المعطيات السابقة عن حجم الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الجديد في تغذية الثورات العربية في مواطنها المختلفة، وتوضح تماما لماذا تحول الإعلام الجديد أو الوسائط الاجتماعية لمصدر تغذية حقيقي لتغطية الثورات بعد أن لجأت أنظمة الحكم العربية إلى قطع الاتصالات، وحجب خدمات الإنترنت عن المواطنين الذين وجدوا أمامهم بدائل أخرى ليتجاوزوا حواجز الدولة لمنع تسرب أخبار الثورات العربية للعالم.

وربما لم يكن أحد يتوقع ــ على سبيل المثال ــ أن يتحول جهاز الهاتف الخلوي إلى ماكينة إعلامية مؤثرة للغاية ليس في نقل الأحداث فقط، وإنما في تغذية غضب الناس والنزول إلى الشوارع أيضاً، وبات الهاتف النقال أحد أبرز المصادر لتغذية الإعلامية للفضائيات العربية، ولوكالات الأنباء العالمية ليحل محل الصحفيين وكاميراتهم بعد أن تم منعهم من الوصول إلى أماكن الأحداث.

ومن المؤكد أن وسائل الإعلام الاجتماعي التي عززت مقولة "كل مواطن صحفي" قد قامت بدور كبير جدا، ومؤثر للغاية في دعم الثورات العربية، ودعم وتعزيز احتجاجات المواطنين ونزولهم للشوارع، وهكذا تحولت شبكة الإنترنت إلى وعاء لا ينضب من ملايين الرسائل الاحتجاجية التي تم تداولها بين المواطنين في مختلف دول العالم العربي عبر الفيسبوك، والتويتر، واليوتيوب، والمدونات، وأجهزة الخلوي.

ووفقا لدراسات حديثة فقد اختلفت اهتمامات الناس على الانترنت في ربيع الثورات العربية، ووفقا لدراسة حديثة فقد تبين أن "سلوكيات المستخدمين المصريين على الإنترنت بعد 25 يناير (كانون الثاني) إذ كانوا قبل هذا التاريخ أكثر اهتماما بالترفيه، أما بعد الثورة فقد أصبح المستخدمون أكثر دراية بكيفية استخدام أدوات الانترنت، ولأول مرة تعلموا استخدام المواقع الوسيطة، والتغلب على تعطيل الشبكات الاجتماعية والبحث عن الأخبار ذات المصداقية والتركيز على إيجاد مصادر للمتابعة الحية [45]".

وأمام هذه المعطيات مجتمعة برز سؤال جوهري للغاية لدى المراقبين والإعلاميين، ولدى السياسيين أيضا وهو ما هو الدور الحقيقي الذي لعبه الإعلام الجديد في الثورات العربية؟ وهل كان هذا الإعلام محرضا على الثورات وصانعا لها؟ أم كان

42 ريز خان، المقدم الأبرز في قناة الجزيرة الإنكليزية، وكان المتحدث الرئيسي في ندوة عقدت في نادي الصحافة الوطني في واشنطن دي.سي.. (28 فبراير/شباط 2011) لمناقشة دور وسائل الإعلام الإلكتروني في هذه الثورات. للاطلاع على تفاصيل تلك الندوة مراجعة موقع شبكة الصحفيين الدوليين على رابطها http://ijnet.org/ar/stories/91738

43 هو أستاذ صحافة الهاتف المحمول في جامعة Mayor de Chile and Monteavila في فنزويلا، والاقتباس من مقالة له بعنوان«ثمان نصائح لصحفيي الوسائط المتعددة ثماني نصائح لإستخدام الـ«آي فون» في التغطيات الصحفية نشر على موقع شبكة الصحفيين الدوليين http://ijnet.org/ar/stories/99745

44 العرب اليوم بتاريخ 16/2/2012 http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=356979

45 تقرير أعدته شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول عن أثر الفيس بوك والتويتر على الثورات العربية http://www.awad-ali.net/t13160-topic

فقط مجرد ناقل للأحداث، وفي بعض الأوقات معلقا عليها؟

ولقد طرحت هذه الأسئلة على مستوى العالم اجمع، ويكفينا القيام بجولة سريعة لنعرف عدد المؤتمرات والندوات التي تم تنظيمها في العالم العربي وفي أوروبا وأمريكا للبحث فقط في هذه الجدلية، ومحاولة الإجابة على السؤال المركزي والحيوي وهو هل كان الإعلام الجديد محرضا على الثورات أم ناقلا لها؟.

وبحسب رأي أبرز الإعلاميين في العالم وهو الإعلامي الأمريكي المخضرم لاري كينغ فإن وسائل الإعلام لا يمكن أن تقود ثورة أو انتفاضة شعبية، بل دورها أن تعكس ما يجري على أرض الواقع، حيث أن الأخبار تنتقل بسرعة أكبر من تطور البشرية، والزمن تغير.

وقال كينغ أن "الدور الرئيس للإعلام هو نقل ما يحدث، ويجب ألا يقوم الصحافي بثورة، ووسائل الإعلام لم تشعل ثورة أبداً أو تقود ثورة بل تعكس ما يجري، وأحياناً تستخدم الترويج والدعاية وهذا يكون مفتعلاً، ودور الإعلام هو الإجابة عن الأسئلة التالية: من؟ متى؟ كيف؟ لماذا؟ ماذا حدث؟ وماذا يجب عمله؟ [46]".

لقد أثير الكثير من الجدل حول توجهات الإعلام الجديد بعد الثورات العربية، وحول مدى التزامه بالمعايير الدولية في تغطية الأحداث، وحول مشروعية الاعتماد فقط على ما يرسله المواطنون من مواقع تواجدهم في قلب الأحداث عبر الرسائل المصورة "الفيديو ونشرها على اليوتيوب، أو عبر بثها على الفيسبوك أو على التويتر، ومدى المهنية والموضوعية التي تتوفر في كل عمليات البث والنشر تلك خاصة إذا كانت تصدر من دول تمنع التغطية الإعلامية وتحول دون وصول الصحفيين إلى أماكن الأحداث.

وخلال أحداث الربيع العربي وما رافقه من دور الإعلام فقد أثيرت العديد من القضايا التي تتعلق هذه المرة بمدى الحيادية والنزاهة التي تتبناها الفضائيات فقد "أطلت علينا معظم الفضائيات العربية بتغطيات خاصة وحصرية وهي تنقل أخبار الثورات العربية وتغطي كافة أنشطتها وتفاعلاتها على مدى 24 ساعة، منها من كان مميزا وبارعا، نقل لنا الصورة الحقيقية وعشنا مع الشباب لحظات الألم ولحظات الانتصار، وهناك محطات أخرى تعثرت بشكل ملفت للنظر، حيث نقلت أخبار كاذبة وشوهت الحقائق وفق مصالح الذين يملكونها أو الدول التي تدعمها، ومنهم من لعب على الحبلين، ونقل الخبر وفق مصالحه واستراتيجيته من خلال ازدواجية المعايير بالتعامل مع الثورات، فساعة يروج لها في دولة ما، وفي بلد آخر ينقل أخبار كاذبة ويشوه الحقائق ويستعمل لغة خشبية وقوالب جاهزة لوصف شبابنا العربي [47] ".

ومن الواضح أن الإعلام العربي في ظل الثورات العربية أصبح يواجه العديد من التحديات الحقيقية وقد تفاقم "هذا التحدي دخول نشطاء الفيسبوك والتويتر على عالم صناعة الخبر من دون الالتزام بأساسيات مهنة المتاعب التي يفترض أن تقوم نظريا على الدقة والحياد والاحترافية والتأكد من صدقيتها قبل بثها [48]".

ومن الواضح تماما ان تلك التحديات قد ارتفعت وتيرتها وخطورتها في آن واحد، فهناك العديد من تلك التحديات التي اتسع نطاقها وتتعلق على الأقل في رواسب العهود السابقة ويمكن إجمال بعضها فيما يلي:

1. الحيادية والمصداقية والنزاهة.
2. القدرة على إقناع المتلقي العربي بأن ما يقرأه وما يراه صحيح تماما ولم يخضع للتشويه.
3. الحد تماما من التدخلات الخارجية الأمنية والسلطوية في الإعلام، وإعادة صياغة العلاقة بين الأمني والإعلامي.
4. تحدي ملكية وسائل الإعلام ومساهمات الحكومات في وسائل الإعلام، ثم تحدي ملكية رأس المال الخاص.
5. التخلص من رواسب الأنظمة السابقة وسياساتها القائمة على مبدأ المنع والاحتجاز.
6. كيفية التخلص من سياسة الرقابة الذاتية التي تعود الصحفيون والإعلاميون العرب على فرضها على أنفسهم في ظل الأنظمة العربية القمعية.
7. كيفية الاستفادة من مناخ الحريات والديمقراطية في تعزيز الإعلام الأكثر ديمقراطية وحرية.

هذه بعض تلك التحديات التي تواجه الإعلام العربي الآن، فقد تحولت الظروف السياسية وأصبح "الظرف السياسي

46 مقابلة مع العربية نت
http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/20/178183.html

47 موقع الحوار المتمدن
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252111

48 رنا الصباغ «أمل وخوف على الإعلام في زمن الثورات العربية» جريدة العرب اليوم عدد 4/12/2011

لكل دولة يختلف عن الأخرى. لكن السؤال المليوني المهيمن على عقول الإعلاميين يبقى: كيف يشق الإعلام العربي الذي قادته الصحف ومحطات التلفزة والإذاعات الموجهة التابعة للحكومة أو للحزب الحاكم برزخ التغيير السياسي، ذاك الذي بدأ طواعية قبل وصول رياح الثورات أو الذي فرض بقوة الثوار؟ "[49].

و"كيف سيتعامل قطاع الإعلام مع هذا التحول بعد أن تعودت غالبية كوادره على الرقابة الذاتية - بدءا برؤساء تحرير مرعوبين وانتهاء بجيش الصحافيين، الذين تأقلموا مع ظروفهم الواقعية لعقود وباتوا جزءا من أدوات الترويج لحكومات غير ديمقراطية وساعدوا على جلب ويلات حكم الفرد[50] ".

وليس أمام الإعلاميين العرب غير العمل على "تشكيل تحالفات ضغط مع نشطاء المجتمع المدني، من محامين وقضاة ومسؤولين يرغبون بصدق في تطوير إعلام أكثر مهنية لإزاحة القوانين التي تكمم الأفواه والعمل على استصدار قوانين تنص صراحة على حق حصول المواطنين بمن فيهم الصحافيون على المعلومات في العالم العربي تحت طائلة معاقبة حاجب المعلومات المتاحة. فالأردن وتونس هما الدولتان الوحيدتان اللتان سنتا هذه القوانين - التي شكّلت سببا مباشرا في إحداث ثورة الصحافة الاستقصائية في الغرب في منتصف ستينيات القرن الماضي [51]".

ومن الواضح أن الثورات العربية والعولمة الإعلامية "وانتشار القنوات الفضائية الإذاعية والتلفزيونية وشبكات الانترنت العربية، وغير العربية لم يعد بمقدور أي دولة التحكم في سياسة إعلامها، كما كان سابقاً، إلا من خلال وسائلها الإعلامية المملوكة فقط والتي سوف يترتب عليها عدم مشاهدتها إلا في المناسبات الوطنية المهمة، لذا فالقيود الإعلامية أوشكت على التلاشي في ظل العولمة الكونية، وحل بدلاً عنها الانفتاح الإعلامي. ولم يعد بمقدور أحد أن يخبئ الحقيقة[52] ".

49 رنا الصباغ المصدر السابق
50 رنا الصباغ المصدر السابق
51 رنا الصباغ المصدر السابق
52 موقع الحوار المتمدن
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252111

ووفقا لتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش عن أحداث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "فإن الدعم الدولي القوي والمتسق للمظاهرات السلمية ومنتقدي الحكومات هو أفضل سبيل للضغط من أجل كف النظم المستبدة في المنطقة عن الانتهاكات ومن أجل زيادة هامش الحريات الأساسية، وإن الإصرار من واقع الالتزام بالمبادئ على احترام حقوق الإنسان هو أيضاً أفضل سبيل لمساعدة الحركات الشعبية على تفادي التعصب وانعدام التسامح وعدم احترام القانون والانتقام، وهي مشكلات من شأنها أن تهدد أي ثورة من الداخل[53] ".

إن بعض تلك التحديات والتخوفات بدأت تشكل هاجسا حقيقيا لدى الإعلاميين والمراقبين. ففي الدول العربية التي شهدت تغييرا لأنظمتها السياسية بدأت تدخل فيما يشبه الفوضى الإعلامية، لتضيف إلى المشهد السياسي تخوفات جديدة تتعلق هذه المرة بالخوف من الوقوع مجددا في فخ السلطات الجديدة التي لا ترغب بوجود إعلام حر إلى جانبها.

ففي التجربة التونسية هناك "إجماع في الساحة الإعلامية التونسية على أن مساحات الحرية التي توفرت للصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية بما في ذلك الإنترنت، غير مسبوقة، بل وصف بعض أدائها بالفوضى وحتى التسيب. ويخشى البعض من أن تتحول وسائل الإعلام من الخضوع للسلطة السياسية السابقة إلى السقوط في فخ أصحاب الإشهارات (السياسية) أو الممول الخارجي [54]".

لقد شهدت تونس بعد سقوط نظام ابن علي وخلال أربعة أشهر فقط منح "الترخيص لـ88 صحيفة ومجلة في تونس، وفق ما أعلنته وزارة الداخلية التونسية، كما رفضت الوزارة 88 طلبا آخر لعدم استيفاء أصحابها شروط الحصول على التراخيص، لكن الوزارة أكدت على أنها تدرس 14 طلبا في هذا الخصوص، وهذه الثورة الإعلامية إن صح التعبير لم تعجب ممن حرموا من تراخيص إصدار وسائل إعلام، والتنافس في ساحة يبلغ تعداد سكانها أكثر من 10 ملايين نسمة.

53 موقع منظمة هيومن رايتس ووتش
http://www.hrw.org/ar/news/2012/01/22/2012
54 عبد الباقي خليفة» الإعلام التونسي بعد الثورة.. زيادة في الكم ومراوحة في النوعية» جريدة الشرق الأوسط عدد رقم 11895 بتاريخ 23 /6/2011 وعلى موقع
http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&article=627892&issue no=11895

فقد اتهموا وزارة الداخلية بالانحياز في منح تراخيص العمل الصحافي ولا سيما تلك المتعلقة بإقامة إذاعات خاصة كالتي كانت تمنح للمقربين من الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي[55] ".

وفي الحالة الليبية فإن زوال النظام السابق أدى إلى ازدهار المحاولات الفردية لإصدار صحف تحاول التوجه بخطاب جديد لقارئ ليبي هو بأمس الحاجة لوجود صحافة صادقة ومعبرة عن واقعه اليومي وتطلعاته لبناء ليبيا الجديدة والمتجددة بعيداً عن تكلس وسائل الإعلام السابقة والتي كانت مكرسة لنشاطات زعيم أوحد رغب في تصدير ثورته الخضراء إلى العالم ولكنه فشل على مدار أربعين عاماً من حكمه بتصدير ثورته إلى بلده [56]".

ووفقا لتقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" الذي حمل عنوان "الانتفاضات العربية .. الإعلام شاهد ملك ورهان السلطة" فان تحديات المرحلة اللاحقة للثورة في كل من تونس وليبيا "كثيرة وهي مرحلة تستدعي دعم المجتمع الدولي لطي صفحة النظام الديكتاتوري إلى الأبد[57] ".

وسائل الإعلام العربي كانت في مهب الربيع العربي المضطرب

وذكرت المنظمة في تقريرها الذي صدر بمناسبة مرور عام على بداية الانتفاضات الديمقراطية في العالم العربي ووصف الأساليب التي تستخدمها السلطات لمنع تدفق المعلومات خلال ست انتفاضات شعبية في تونس ومصر وليبيا والبحرين وسوريا واليمن من 17 ديسمبر 2010 حتى 17 نوفمبر 2011 "إن وسائل الإعلام كانت في مهب الربيع العربي المضطرب حيث راح ضحيته 11 صحفيا أثناء أدائهم واجبهم المهني، وإن الصحفيين والمصورين دفعوا بشكل خاص ثمنا باهظا أثناء تغطية الثورات الديمقراطية في العالم العربي حيث راح ضحيتها شخصيات بارزة في عالم التصوير الصحفي الدولي وكان الصحفيون المحليون أبرز الضحايا[58] ".

ومن الواضح تماما أن حالة الحريات العامة والإعلامية في العالم العربي شهدت انفراجا كبيرا وواسعا بسبب الربيع العربي، لكنها بالمقابل أدت بالحكومات إلى اللجوء للدفاع عن نفسها وحماية وجودها سواء من خلال اللجوء إلى سن قوانين وتشريعات جديدة للضغط على حرية التعبير والإعلام، أو باستخدام القوة في التعامل مع الحراكات الشعبية والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي.

وفي دول الربيع العربي فإن الحريات الإعلامية انقسمت بين ارتفاع واضح فيها وبين تراجع كبير، ووفقا للتصنيف الدولي الذي تضعه منظمة "مراسلون بلا حدود" فإن بعض الدول العربية التي شهدت ثورات فيها تقدمت بضع نقاط في التصنيف الدولي بينما تراجعت دول أخرى إلى الخلف عدة نقاط أخرى.

55 المصدر السابق.

56 سامر الياس «الإعلام الليبي بعد الثورة: صحافة خاصة وفضاء مفتوح إلى الأمام»- روسيا اليوم http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68608/

57 تقرير «الانتفاضات العربية..الإعلام شاهد ملك ورهان السلطة» منظمة مراسلون بلا حدود. لمراجعة التقرير كاملا على موقعها http://www.rsf.org/rapport/rapport_arabe.pdf

58 المصدر السابق

ويوضح الجدول التالي تصنيف الدول العربية عالميا في عام الربيع العربي مقارنة بما كان عليه تصنيفها في سنة 2010 التي سبقت "عام الثورات العربية".

إن الجدول يكشف عن أن ثماني دول عربية فقط تقدمت في تصنيفها الدولي بالنسبة للحريات الإعلامية من بينها دولتان فقط شهدتا تغيير النظام السياسي فيها "ليبيا وتونس" بينما نجد مصر التي تخلصت هي الأخرى من نظامها السياسي تتراجع كثيرا في تصنيفها الدولي. وكذلك الحال في اليمن، إلى جانب البحرين والأردن وسوريا وهي دول لا تزال تشهد احتجاجات شعبية للمطالبة بالإصلاح السياسي، أو بتغيير نظام الحكم فيها [59].

جدول ترتيب الدول العربية في تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة لأعوام 2010 ـــ 2011 و2011 ـــ 2012 [60]

الدولة	التصنيف الدولي 2011 ـ 2012	التصنيف الدولي 2010 ـ 2011
موريتانيا	67	95
الكويت	78	87
لبنان	93	78
الإمارات	112	89
قطر	114	121
عمان	117	124
الجزائر	122	133
الأردن	128	120
تونس	134	164
المغرب	138	135
العراق	152	130
السلطة الفلسطينية	153	150

تونس وليبيا تقدمتا في مؤشر الحريات ومصر واليمن تراجعت

59 *استندت معطيات الجدول على تقارير منظمة مراسلون بلا حدود والتصنيف الدولي في تقريريها لسنتي 2010 ـ 2011 و2011 ـ 2012*

60 *اللون الأبيض يمثل الدول التي شهدت تقدما في التصنيف العالمي واللون المظلل شهدت تراجعا في ترتيبها الدولي.*

ليبيا	154	160
السعودية	158	157
جيبوتي	160	110
الصومال	164	161
مصر	166	127
السودان	170	172
اليمن	171	170
البحرين	173	144
سوريا	176	173

ثالثاً: أسئلة الدور .. صانع أم ناقل

كان سؤالا كبيرا ومحوريا ذلك السؤال الذي تصدى له ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي للإجابة عليه وهو هل كان الإعلام العربي صانعا للثورات العربية أم ناقلا لها؟ [61].

وتحت هذا السؤال الكبير كانت ثمة أسئلة أخرى عديدة تزاحم بعضها بعضا في جلسات المؤتمر الذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن عبر ثلاثة أيام متواصلة شارك فيها 120 إعلاميا عربيا وأجنبيا[62] .

ومن بين أبرز تلك الأسئلة كان التساؤل عما إذا كان الإعلام العربي في الثورات العربية ضحية لها أم لا؟ وهل تغيرت بالفعل قواعد اللعبة الإعلامية في العالم العربي في ظل الربيع العربي، وما هي التحديات التي تواجه الإعلام العربي في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

لقد أكد الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور على أن هذا الملتقى ينعقد بعد ما يقارب عام على اندلاع الثورات والحركات الاحتجاجية ليطرح أسئلة مفصلية حول واقع حرية الإعلام والتحديات التي تواجهه قبل وبعد الثورات وما هي المتغيرات. ولا مفر من بناء تصور مبدئي عن موقف الشارع العربي من تغطية الإعلام للثورات والحركات الاحتجاجية.

---

61 *طرح طاهر العدوان رئيس الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر التي خصصت لمناقشة واقع حرية الإعلام في العالم العربي هذا السؤال ضمن أسئلة متعددة تتناول حجم التأثير الذي حدث ويحدث على الواقع الإعلامي. وهل سيظل الإعلام العربي مجرد ناقل للأحداث أم أن هناك دور آخر بانتظاره.*

62 *مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع السفارة النرويجية في العاصمة الأردنية عمان وشارك فيه 120 إعلاميا وإعلامية من مختلف دول العالم العربي إلى جانب مشاركين أجانب وبدأ أعماله يوم الاثنين 5/12/2011 واستمر ثلاثة أيام انتهى في 7/12/ 2011 بعقد يوم عمل مغلق لمجموعات العمل في البحر الميت لوضع التوصيات*

وتساءل منصور [63] "كيف يعاين هذا المواطن الصورة التي صنعها الإعلام ... وهل يؤيدها أم يرفضها؟ وهذا يقودنا إلى الجدل الذي يثار والاتهامات التي تروجها الحكومات ويلقى أحيانا صدى عند الشارع ... هل الإعلام أصبح صانع للثورات والحركات الاحتجاجية ويحرض عليها أم أنه ناقل للأحداث؟! وهل غير الإعلام الجديد ومواقع التفاعل الاجتماعي خلال الثورات والحركات الاحتجاجية قواعد اللعبة الإعلامية؟! وما هو مستقبل الإعلام العربي اثر الثورات والحركات الاحتجاجية أو ما يطلق عليه الآن بالربيع العربي؟!.

وشدد منصور على أنه وبالرغم من كل القيود التي وضعها النظام العربي أمام الإعلام لمنعه من نقل ما يحدث في الشارع بدءا من قطع الاتصالات مرورا بمنع الصحفيين من التغطية وليس انتهاء من استهدافهم، إلا أن الحقائق على الأرض تقول أن الحكومات بكل سلطتها وأجهزتها القمعية البوليسية عجزت وهزمت، والفضل يعود أولا لإرادة الناس وللتكنولوجيا الحديثة وللإعلام الجديد الذي يقوده جيل جديد .. صنع فجرا جديدا.. فشكرا للفيسبوك وللتويتر وللمدونين وللمواقع الالكترونية التي انتصرت على قبضة الطغاة[64] .

لقد رأت الإعلامية منتهى الرمحي أن عام 2011 شهد أكثر التحولات حرية في تاريخ العالم العربي منذ عقود، واستقطب العرب اهتمام العالم وأصبحت ثوراتهم وحركاتهم الاحتجاجية نموذجا يقلده ويحتذي به أكثر الشعوب ديمقراطية في الغرب.

وبحسب الصحفية اليمنية نبيلة الزبير فان الثورة السلمية عبارة عن إعلان فقط بلغة تصل إلى الآخرين، وأن مسلسل محاصرة الحريات بدأ في اليوم الذي أعلن فيه عن وحدة اليمن، وأن من أخرجنا إلى الشارع اليمني هو حاجتنا لأن نسمع أصواتنا للعالم وأن ننقل قضايانا للعالم، ولو كانت لدينا حرية تعبير في الشارع هل كنا نحتاج فعلا للثورة.

جدلية المهمة .. صانع أم ناقل

لقد شهد ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي جدلا مطولا حول دور الإعلام العربي في الثورات العربية وعما إذا كان صانعا لها أم مجرد ناقل لأحداثها، قبل أن يتوافقوا على
أن الإعلام العربي ومواقع التواصل الاجتماعي كانت ناقلا للأحداث وليست صانعة لها.

وأجمع المشاركون على أن مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك والتويتر، واليوتيوب" قامت بدور رئيسي في تغذية الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بالمعلومات، وتحولت إلى مصدر وحيد للفضائيات العربية لنقل الصورة والأحداث عما يجري في الدول التي منع الإعلام فيها من التواجد والتغطية على نحو ما جرى في ليبيا وسوريا، كما أن هذا الدور دفع لخلق "المواطن الصحفي".

وأكد وضاح خنفر المدير السابق لفضائية الجزيرة أن الثورات بدأت بشكل طبيعي، وقام الناس بها وليس الإعلام، ولا أحد يستطيع أن يدعي بأنه هو من قام بالثورات أو حرض عليها، وقد بدأت الثورة في تونس ولم ينتبه إليها أحد ولكن في النهاية قمنا بتوجيه كل كاميراتنا إلى تونس.

وقال محمد شبارو أن الفضائيات ساهمت في نشر الخبر والتركيز عليه، والتكنولوجيا قامت أيضا بهذا الدور، وأن الثورات العربية فاجأت الجميع دون استثناء، ولقد كان هناك ارتباك وانفعال وانحياز عند البعض، والبث في الموضوعية والحيادية، والتوازن والشفافية في أحداث أقل ما يمكن أن توصف بأنها أحداث تاريخية.

وأكد شبارو على أن الجدل حول دور إعلام قضية مبالغ فيها من وجهة نظري، ومن المؤكد أن الحديث عن دور في الثورات وتحريكها حديث مبالغ به، وأن يكون الإعلام قد صنع ثورات فهذا شرف لا نستحقه.
ونفى بسام بلان أن يكون الإعلام صانعا للثورات قائلاً "لم يكن صانعا للثورات العربية بقدر ما كان محرضا عليها، وأعني هنا الإعلام المستقل والخاص غير المرتبط بعلاقات مشبوهة مع الأنظمة، والذي عمل وفق سياسات بعيدة عن السياسات الإعلامية للأنظمة العربية المستبدة".
وقال بلان كثيرا ما يجابه الإعلاميون بسؤال عما إذا أصبح الإعلام في هذه الثورات ناقلا لما يصنعه الإعلام الجديد ووسائل التفاعل الاجتماعي؟، وهو سؤال ملغم صنعته الأنظمة المتضررة من الثورات والتي دأبت على العزف على وتر المصداقية.

63 في كلمته التي ألقاها في افتتاح المؤتمر يوم 5/12/2011

64 قدمت ست مشاركات في المؤتمر شهاداتهن على الربيع العربي وهن حنين الزعبي «فلسطين»، آمنه بن جمعة «تونس» وبارا بدر «سوريا» وسلمى الدالي «مصر» ونبيلة الزبير «اليمن» ومنى هلا «مصر».

الإفلات من العقاب

وأضاف لقد أصبح الإعلام المستقل والموضوعي اقرب ما يكون إلى خندق الثورات والحركات الاحتجاجية بعد أن سكن طويلا في خندق المعلومات، التي هي الأخرى مفلترة وموجهة وتقوم عليها وسائل ووكالات إخبارية لا يمكنها ادعاء الحيادية، وان حادثة البوعزيزي في تونس لم تثر اهتمام أحد فقد ألقى زميلي بها في سلة المهملات الإلكترونية، واحتفظت أنا بها دون قصد مني لكنني لم أضعه في نشرة الأخبار لأنه خبر تونسي محلي لا يهم عموم المشاهدين العرب.

وقال لقد تأخر الإعلام عن الأحداث المتسارعة، وعندما أزهر الربيع العربي بلغ التحدي درجة عالية أتعبت الإعلام بكل ألوانه المكتوبة والمسموعة وخاصة المرئية، ومع تفجر الثورة السورية بات ممكنا الحديث عن عصر إعلامي جديد، ثورة تدوم 9 أشهر ويقوم بتغطيتها شباب متخفون ليسوا من الصحفيين وبأدوات وتقنيات بسيطة ورخيصة تجبر وسائل الإعلام في العالم على الأخذ منها.

وأضاف كامل هذا الطوفان في المعلومات والصور شكل تحديا مفاجئا وخطيرا فالقنوات التلفزيونية كانت تعاني أشد المعاناة للحصول على صورة لمواطن سوري أو ليبي أو تونسي يعترض أو يتظاهر أو يضطهد باتت تواجه تحدياً كيف تتعامل مع سيل من الصور والمعلومات من هذا النوع.

وختم كامل بالقول أن الانحياز للثورة والحرية أقوى من أن يكبحه كابح، واختار الصحفيون الذهاب بعيدا في هذا التوجه مهما كلف الثمن، وقد دفع بعضهم الثمن غاليا.

وقال عصام حسن إن مهمة الإعلام هي نقل الأحداث والمعلومات وتقديم مختلف الآراء التي تسمح للجمهور بالتقييم، وأن العامل والمحرك للثورات العربية هم أولئك الذين قرروا تحدي الخوف والقمع واستطاعوا أن يكسروا حاجز الخوف وأن ينقلوا للشعوب العربية فكرة أنها قادرة على أن تتحدى وتكسر إرادة السلطات.

وقال إما مقولة إن الإعلام قادر على تفجير الثورات فإن ما جرى في تونس أسقط هذه المقولة تماما؟ كما أن وسائط الإعلام الحديثة أتاحت للمواطنين بشكل أو بآخر التعبير عن آرائهم وقد أتاح هذا الإعلام دور التربة للربيع العربي.

ووفقا للناشطة السعودية خلود الفهد فإن الإعلام التفاعلي لا يسقط الحكومات وإنما الناس هي التي تسقطها، مؤكدة على أن مواقع التفاعل الاجتماعي تحولت إلى داعم حقيقي للثورات العربية.

ونفى رئيس لجنة الحقوق والحريات بنقابة الصحفيين في تعز باليمن زكريا الكمالي أن يكون الإعلام الجديد ليس صاحب الفضل في بواكير الثورة في اليمن لكن مواقع التواصل الاجتماعي تركت في الشهور التالية أثرا في إنعاش الزخم الثوري وإيصال صوت الثورة إلى الناس.

وشكك الخبير في حقوق الإنسان الإعلامي فادي القاضي في أهلية الإعلام الجديد في تحريك الثورات العربية، لكنه استدرك قائلا "ومع ذلك أنا لا أشكك في دوره الذي قام بت"، ومن المؤكد أن الفيسبوك والتويتر لم يسقطا نظام ابن علي أو مبارك، لكنهما ساهما بشكل كبير في إسقاط تلك الأنظمة، فقد كان للإعلام الجديد دور بارز في نقل الأحداث التي رافقت الربيع العربي إلا أنه لم يكن صاحب الدور الأساسي في إطلاق شرارة الربيع العربي.

واقع الإعلام العربي

لقد استعرض المشاركون في المؤتمر واقع الإعلام العربي قبل الثورات العربية وأثناءها، وبحسب عبيدة فارس "سوريا" فإن استراتيجية الإعلام السوري المتبعة حاليا تقوم على مبدأ تمرير المعلومات الخاطئة، واستخدام الخطاب الديني لتبرير أعمال النظام السوري دينيا، وتكرار المعلومات، بمهاجمة الشخصيات المؤيدة للثورة السورية.

وقال مؤيد اللامي "العراق" أن الصحافة في العراق تحولت بعد عام 2003 مؤكدا إلى سلطة رابعة، وقد فقدنا منذ ذلك العام وحتى الآن حوالي 270 شهيدا من الصحفيين، وقد أصبحت الصحافة في العراق تخيف السلطة والمسؤولين، معترفا بوجود تجاوز على المعايير المهنية.

وقال خالد الحمادي "اليمن" أن اليمن أصبح المرشح الأول في قائمة المنتهكين للحريات الإعلامية في العالم العربي لهذا العام، حيث بدى المشهد الإعلامي قاتم السواد، لكثرة ما ارتكبت من انتهاكات ضد وسائل الإعلام وسجّل العام الحالي أسوأ حملة حكومية ضد وسائل الإعلام، تجاوزت في مجملها ثلاثمائة وثلاثون عملية انتهاك للحريات الصحافية والإعلامية وفقا لنقابة الصحفيين اليمنيين، شملت مقتل

ستة صحافيين ومصورين وإعلاميين، وإصابة العشرات بالرصاص الحي أو بالاعتداء الجسدي واختطاف واعتقال العديدين غيرهم.

وقدم ناجي بغوري من تونس شرحا لواقع الإعلام التونسي، ودوره في الثورة التونسية وما تعرض له من انتهاكات، وكيف كان حال الإعلام التونسي قبل الثورة، مشددا على ضرورة توفير التشبيك بين الإعلام وبين المنظمات الدولية المدافعة عن حرية الإعلام.

وقال بغوري أن حرية العالم لم تعد ترفا فكريا، ويجب مقاومة الفساد، وفي تونس انتقلنا الآن من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الديمقراطية ولا يمكن لأحد أن يشكك في نزاهة الانتخابات التي جرت في تونس مؤخرا.

واستعرض فرج نجم من ليبيا واقع الإعلام الليبي تحت حكم النظام السابق، وكيف تحول الإعلام في ليبيا على مدى حكم القذافي إلى بوق للسلطة، مؤكدا على أن نجاح الثورة الليبية قد أطلقت ثورة حقيقية في الإعلام الليبي، فمن خمس صحف فقط كانت تصدر في كل ليبيا خلال حكم القذافي فان 150 صحيفة تصدر الآن في بنغازي فقط.

وقال مصطفى بو شاشي من الجزائر أن الإعلام الجزائري انقسم حول الاحتجاجات داخل الجزائر من جهة والثورات في تونس ومصر من جهة أخرى، وقد خلق النظام الجزائري إعلاما يتمثل بصحف خاصة وليست مستقلة تقوم بالترويج لخطاب السلطة الذي يعتبر أن الثورات العربية هي ثورات غربية وأنه لا يمكن الحديث عن ثورة تنتقل بسرعة من دولة إلى أخرى.

وأشار بو شاشي إلى أن الجزائر هو البلد الوحيد الذي لا توجد فيه قناة تلفزيونية خاصة ومعظم الجزائريين يتابعون القنوات الخارجية، وحتى أن إنشاء مواقع إلكترونية في القانون الجزائري الجديد يحتاج إلى ترخيص مسبق، وعلى مالك الموقع الالتزام ببنود القانون، ولكن بعض الصحفيين الجزائريين يعتبرون أن إعطاء الحرية للمؤسسات والشركات الخاصة بامتلاك محطات إذاعية وتلفزيونية هو نوع من الانفراج في الجزائر، وان الخارطة ستكون أكثر إيجابية في المستقبل.

التحديات التي تواجه الإعلام العربي

من الواضح أن ثمة تحديات كبرى تواجه الإعلام العربي بعد الثورات العربية، ووفقا للمحامي نجاد البرعي "مصر" فإن التحديات التي تواجه الإعلام العربي تتمثل بتحديات ملكية وسائل الإعلام، ، ودور ومكانة الإعلام الجديد، وتحدي المهنية الإعلامية، وتحدي الانحياز السياسي للصحفيين، وأخيرا تحديات التشريعات التي ورثتها الثورات العربية عن الأنظمة القمعية.

وبحسب يحيى شقير "الأردن" فإن أبرز التحديات التي تواجه واقع حرية الإعلام في العالم العربي هو تحديد تدخل الدولة في التشريعات ليكون في أضيق الحدود بما في ذلك إقرار القوانين التي تحد من حرية الصحافة.

وقال عريب الرنتاوي "الأردن" نحن لا نتحدث عن إعلام واحد بل نتحدث عن مؤسسات إعلامية ومدارس مختلفة وفي الربيع العربي نسأل كيف ستتوزع قضايا الربيع العربي بينها، وأعتقد أن الإعلام غير أدواته ولن يعود لما كان عليه في السابق خاصة وأن الشارع العربي كان يتعامل مع إعلام رسمي، ولكن في الربيع العربي فإن الجماهير قالت كلمتها.

وتوقع الرنتاوي أن نشهد موجة من التطرف الإعلامي والرهان الأكبر والأساسي هو على الإعلام البديل الذي من الممكن أن نطلق عليه أنه إعلام الفقراء والإعلام المتحرر الذي جلب له الملايين والذي يعبر المواطن من خلاله دون المرور بمقص الرقيب، وسيلعب دورا حاسما بعيدا عن سطوة سلطة المال، ولكن يبقى السؤال عن الأجندات السياسية التي قد تلعب وتسيطر على هذا الإعلام.

وقال صلاح الدين الجروشي "تونس" أن تونس شهدت مصالحة بين الإعلام والمواطن التونسي بعد الثورة، وهناك في تونس ظاهرة الجدل السياسي والمساجلات التي تجدها في كل وسائل الإعلام والتي تساهم بتأسيس المناخ السياسي العام، مشيرا إلى وجود أزمة الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، ويظهر ذلك في الهجوم على بعض المؤسسات الإعلامية كنوع من الاحتجاج على تغطياتها الإعلامية.

وشدد الجروشي على أن مستقبل الإعلام الحر مرهون بنجاح الثورات في العالم العربي، والإعلاميون في غالبيتهم ينحازون للحرية وبالتالي ينحازون للثورة، وهذا يشكل ضمانة لحرية الصحافة في مجتمعاتنا.

الإفلات من العقاب

دور الإعلام الجديد ومستقبله

وحول دور الإعلام الجديد ومستقبله في الثورات العربية أكد يحيى شقير "الأردن" أن الانترنت سيهزم الديكتاتوريات، كما أن سهولة دخول الإعلام الجديد إلى السوق جاء على حساب المهنية، وان الاستقلالية تتراجع لمصلحة مزيد من الاستقطاب في الآراء.

وبحسب نزيهة سعيد "البحرين" فإن دور الإعلام الاجتماعي "الفيس بوك والتويتر والمدونات" تحول في ظل تلك الأوضاع إلى المصدر الرئيسي للأخبار، وأصبحت هي المادة اليومية التي يعتمد البحرينيون عليها للتعرف على المستجدات كما أنها قامت بفضح الكثير من الممارسات اللاأخلاقية واللاإنسانية التي مارستها القوات الأمنية في البحرين.

ووفقا للناشطة السعودية خلود الفهد فإن الإعلام الجديد أدى بالنتيجة إلى التأثير على الحكومة السعودية وقامت بتغيير سياساتها، كما أن السعوديين أصبحوا مهتمين أكثر بهذه المواقع، وقد وفر الإعلام الجديد للشعب العربي القوة والمعلومة، وبالتالي أصبح الشعب العربي يرفض السلطة الفوقية، وعمل على كسر احتكار المعلومة.

وأضافت قبل خمس سنوات في السعودية لم نكن نعرف شيئا عن عالمنا العربي، كنا مغيبين تماما، الآن وفي السعودية نجح الإعلام الجديد بإسقاط الكثير من الرموز الدينية والسياسية والنخب، كما نجح بتغيير الكثير من القوانين، وأصبح المواطن السعودي يعي تماما قوة الإعلام الجديد وتأثيره الكبير.

وقالت الفهد أن الحكومات لم تختبر حتى الآن قوة الإعلام الجديد، وبعض الحكومات تعاملت معه بالتعالي، إلا أنه نجح بكسر هيبة الأنظمة السلطوية والاستبدادية، وكشف عن أن الحكومات كانت عاجزة تماما عن فهم الثورات العربية.

واستعرض الفنان المصري خالد أبو النجا فيلما من إخراجه يحمل اسم"ميكروفون"، مؤكدا على أن الشعب العربي خلع الخوف ولم يخلع الأنظمة وهذا هو المهم.

وقال أبو النجا أن المهم أنه أصبح في داخل كل واحد منا ساعة بيولوجية تدق، وأنا أجزم بأننا دخلنا في عالم جديد تماما.

وشدد على أهمية الصورة في نقل الأحداث وتحديدا في الثورات العربية وفي مصر بالذات، مشيرا إلى أن الصور التي تم نقلها من ميدان التحرير والجماهير التي تهتف بصوت واحد"الشعب يريد إسقاط النظام" كانت ابلغ واصدق من أن ينكرها احد، وعندها فقط تأكد لنا جميعا بان الثورة في مصر ستنتصر.

واستعرض رئيس لجنة الحقوق والحريات بنقابة الصحفيين في تعز باليمن زكريا الكمالي دور الإعلام الجديد في الثورة اليمنية قائلا أن قنوات التواصل الاجتماعي "فيس بوك – تويتر – يوتيوب" ساهمت بشكل كبير في فضح جرائم النظام التي يرتكبها بحق الثوار السلميين، وكانت غالبية القنوات الفضائية تعتمد عليها كمصدر رئيسي للأخبار ولتوثيق الجرائم.

وأشار الكمالي إلى أن الإعلام الجديد أكثر تحررا من الإعلام التقليدي لأنه لا يخضع لرقابة أجهزة القمع، كما أن العاملين في الإعلام الجديد أكثر شجاعة من العاملين في الإعلام التقليدي، كما أن الإعلام الجديد احتضن الكثير من المواهب غير المحترفة إلا أنهم نجحوا بالوصول إلى قلوب الناس.

وقال الكمالي أن الربيع العربي لن يكتمل بدون الإعلام الجديد الذي يتمتع بحرية أوسع، إلا أنه بالمقابل يؤخذ عليه عدم مهنيته، ولجوئه أحيانا إلى المبالغة، والى عدم الدقة في وصف الأحداث.

وقال الخبير في حقوق الإنسان الإعلامي فادي القاضي لقد فشلنا كحاضر إعلامي في العالم العربي بالوفاء بالمتطلب الإعلامي لتغطية أحداث الربيع العربي، فنحن استخدمنا الإعلام الجديد كوسائط اتصال ونشر جديدة، وتساءل هل ما أنتج على التويتر والفيسبوك ثورة، وأجاب بالتأكيد لا ليس ثورة، فنحن استخدمنا أدوات فقط، والسبب أن الإعلام التقليدي لا يبيح للناس التعبير عن آرائها وإيصال صوتها إلى الناس والمسؤولين، لكن الإعلام الجديد يتولى هذه المهمة.

الإعلام الضحية

واجمع معظم المتحدثين على أن الإعلام العربي كان ضحية في الثورات العربية بسبب سلسلة طويلة من الانتهاكات التي تعرض لها الإعلام والإعلاميون العرب من قبل السلطات في تلك الدول.

وأشارت عبير السعدي "وكيل نقابة الصحفيين المصريين" إلى الحملات التي استهدفت الصحفيين خلال الثورات والتي تراوحت ما بين القتل والإصابة والاختطاف والاحتجاز العسكري والتعذيب واستخدام الذخيرة المطاطية والغازات المحرمة دوليا وسلاح البلطجية أو الشبيحة.

واستعرضت نزيهة سعيد من البحرين الاحتجاجات التي شهدتها مملكة البحرين باعتبارها نموذجا على كون الإعلام العربي ضحية للثورات العربية قائلة أن السلطات البحرينية قامت بالتضييق على 123 صحفيا ومدونا ومصورا ومنعهم من ممارسة عملهم الصحفي، واعتقال وتعذيب وسوء معاملة 27 منهم، وإقالة أكثر من 45 صحفيا منهم، وتم تصنيف قرابة 25 صحفيا فيما يسمى بـ "قوائم العار".

وأضافت أن 7 صحفيين تم التشهير بهم علانية والطعن في نزاهتهم وتلفيق التهم لهم على شاشة التلفزيون الرسمي، بالإضافة إلى عشرات الصحفيين الذين تم الضغط عليهم للكتابة مع التوجهات الحكومية وتبني آراء الحكومة وأجندتها.

وقالت سعيد أن الإعلام الرسمي البحريني عمل على تغيير وتشويه مضمون الاحتجاجات أو نداءات المعارضة وشعارات المحتجين بما يتناسب والقصص المفبركة التي تصنعها الجهات الرسمية، وعرض أفلام قصيرة لمعتقلين من المعارضة في جرائم لم يرتكبوها وتم الأخذ بهذه الاعترافات في المحكمة، واستغناء هيئة شؤون الإعلام عن زهاء 50 موظفا لأسباب طائفية.

وقال ممثل منظمة هيومن رايتس ووتش كريستوف ويلكي أن الإعلام ليس وحده ضحية الربيع العربي دائما، وإنما هناك أيضا المدافعون عن حقوق الإنسان الذين كانوا ضحايا للقمع، وقد قامت بعض الدول بوضع قيود على الإعلام واستهدفت الإعلاميين خلال الثورات العربية، كما شجعت بعض الحكومات البلطجية لمهاجمة المحتجين ومنتقدي الحكومات.

وقال جيم بو ملحه أن علينا الانتباه لحماية الصحفيين الذين تعرضوا لتهديدات وضغوطات في السنوات العشر الأخيرة، إن الصحفيين مستهدفون من الأنظمة والسلطات، ولدينا في المنظمات الدولية معلومات يمكن استخدامها مثل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن.

وقال بو ملحه هناك طريقتان للحماية الأولى مواجهة الحكومات وهذا ينهي الحصانة التي يتمتع بها المسؤولون، والطريقة الثانية دور نقابات الصحفيين، ونحن كنقابيين لدينا القدرة على التأثير في الربيع العربي، وان استخدام التويتر والفيسبوك لنشر المعلومات ليس أداة للمواطنين فقط بل هو أداة للصحفيين أيضا.

ودعا بو ملحة الصحفيين لان يكونوا أكثر مهنية واتزانا في التغطيات وان يحرصوا على جودة المعلومات ومصداقيتها، وعلينا الاستثمار في التدريب، وسنقوم بتحدي الحكومات وبالدفاع عن التعددية، ومعا سنضع أجندة التغيير للصحفيين.

مستقبل الحريات الإعلامية

لقد أفرزت الثورات العربية تحديات جديدة أمام الإعلام العربي، وبات من الواضح أن التحديات المستقبلية التي يواجهها الإعلام العربي ستكون كبيرة جدا بسبب التأثيرات الكبرى التي خلفتها الثورات العربية.

وبحسب خالد الحمادي "اليمن" فان انطلاق شرارة الثورة اليمنية مطلع شباط (فبراير) 2011 شهدت الساحة اليمنية فضاءات أوسع من الحريات الإعلامية ولكن في إطار الساحات التي يسيطر عليها الثوار فقط حيث لا سلطة للنظام عليها ولا قدرة لقوات الأمن في الوصول إليها، بينما شهدت بقية إرجاء اليمن أكبر عملية انتهاكات ضد الحريات الإعلامية والصحافية التي لم يشهد لها اليمن مثيلا من قبل في تاريخه.

وقال فادي القاضي لقد تبدلت أشكال الرقابة الرسمية على حرية التعبير والنشر، وخفت نوعا ما لكننا استبدلناها بالرقابة الذاتية، وهناك الرقابة البعدية، مشيرا إلى أن مواقع التواصل والتفاعل الاجتماعي على الانترنت هي ملكية شخصية، وهذا ما يثير التساؤلات عن مدى المهنية والاحترافية والدقة في عملية النشر.

وقال د. وحيد عبد المجيد، إن الثورات العربية سيكون لها الدور الحاسم في تحرير الإعلام العربي من القيود التي عانى منها منذ عقود طويلة، لكن الثورات سيزداد تأثيرها تدريجيا ولكن حرية الإعلام لا تتحقق بإزالة القيود المفروضة عليها، الثورات قد تحرر الإعلام ولكنها لا تضمن إعلام حر حقيقي.

الإفلات من العقاب

وأضاف أن الثورات قد فتحت الباب لإزالة القيود، وإذا كانت ممارسة الحرية السياسية تحتاج لمقومات فكذلك الحال بالنسبة للإعلام.

واستعرض عبد المجيد ثلاثة محاور أساسية يمكن أن تؤدي لإزالة القيود عن الإعلام وهي تطوير المهنية والتدريب، والملكية لوسائل الإعلام، وتنظيم وسائل الإعلام.

الفصل الثاني

إطلالة على المشهد الأردني ...

خارطة بمفتاحين .. قيود القانون واختراع الشجاعة

اعتبرت منظمة "مراسلون بلا حدود" [65] أن الأردن تراجع 8 مراكز في ترتيبه العالمي لسنة 2011 بالنسبة لحرية الصحافة مقارنة بمكانته العالمية السابقة، فقد كان يحتل المرتبة 120 سنة 2010، إلا أنه في عام 2011 تراجع 8 مراكز دفعة واحدة ليصبح في المرتبة 128.

وبحسب التقرير فان حال الأردن"لم يتبدّل كثيراً ولكن سجل التقرير عنف الشرطة إزاء الإعلاميين والاعتداءات المتكررة والمتعمدة ضد مكاتب وكالة الصحافة الفرنسية في عمان تفسر خسارة هذا البلد ثماني مراتب في التصنيف، فإذا به ينتقل من المرتبة 120 إلى المرتبة 128".

وجاء في ملخص التقرير عن حالة الإعلام في العالم العربي "كان القمع عنوان العام المنصرم. فلم ترتبط حرية الإعلام يوماً بالديمقراطية إلى هذا الحد ولم يتعرّض عمل الصحفيين يوماً للمضايقة إلى هذا الحد ولم تكن الإجراءات الرقابية والاعتداءات على سلامة الصحافيين الجسدية يوماً كثيرة إلى هذا الحد. المعادلة بسيطة: من شأن غياب أو تغييب الحريات المدنية أن يؤدي عملياً إلى غياب أو تغييب الصحافة. فالديكتاتوريات تخشى الإعلام وتمنعه خاصةً عندما يمكن إضعافه[66] ".

ولاحظ التقرير الدولي الهام أن دولا مثل تونس وليبيا ارتفعت فيها درجة الحريات الصحفية بشكل كبير جدا، فقد انتقلت تونس من المرتبة 164 إلى المرتبة 134 مكتسبة بذلك 30 نقطة بسبب الإجراءات السريعة الإصلاحية المتعلقة بضمان حرية الإعلام بعد نجاح ثورتها، تتبعها ليبيا بالتقدم 10 نقاط بعد نجاح ثورتها لتصل إلى المرتبة 154 بعدما كانت في المرتبة 164.

ولسنا هنا بصدد التوسع فيما ورد في التقرير لكن يكفينا التأشير هنا إلى أن معطيات تقرير "مراسلون بلا حدود" لم يتخذ الثورات العربية في الربيع العربي مسطرة كاملة الأناقة لقياس مستوى الحريات الصحفية، ففي دولة مثل مصر التي نجحت ثورتها بالإطاحة بنظامها السياسي لم تستطع التقدم في التصنيف العالمي لحرية الصحافة ، فقد خسرت مصر 39 مرتبة فمن المرتبة 127 عام 2010 إلى المرتبة 166 للعام 2011 بسبب ما اسماه التقرير "الإجراءات التي اتخذت لضبط المعلومات والأنباء بهدف فرض تعتيم إعلامي على القمع الممارس .. قمع مختلف المراحل الثورية المتعاقبة الذي نفذه نظام حسني مبارك ، ومن ثم المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. [67]".

لقد كانت تأثيرات الربيع العربي على الأردن سريعة ومؤثرة بشكل مباشر، فقد التحق المحتجون الأردنيون سريعا بالمحتجين التونسيين، وكانت شوارع عمان والمحافظات الأردنية الأخرى القريبة من العاصمة المركز أو حتى البعيدة عنها تشهد خروج الآلاف والمئات في مسيرات وتظاهرات منظمة، فيما كان رؤساء الحكومات الأردنية ووزراء في حينه ينفون أن يكون للثورة التونسية أي تأثير على الشارع الأردني وحراكه الشعبي.

وأمام هذه التداعيات بدا المشهد الأردني تتقاسمه الكثير من حالات الشد والجذب، ففي الوقت الذي كانت المسيرات فيه تتعرض للكثير من الاعتداءات سواء من الشرطة أو من "الزعران أو البلطجية"، فقد كان الصحفيون يتلقون الكثير من تلك الاعتداءات، ويتعرضون للضرب على نحو "ساحة النخيل"، واعتصام دوار الداخلية، وحتى مسيرة الأغوار وغيرها من الاحتجاجات الأخرى التي كان الصحفيون يقومون فيها بدورهم المهني والوظيفي فيما كانوا يتلقون الاعتداءات والضرب.

65 صدر التقرير تحت عنوان «تصنيف مضطرب بفعل قمع الحركات الاحتجاجية » وصدر في 25 كانون الثاني يناير 2012 ويدرس حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط خلال عام 2011 .

66 راجع التقرير على موقع المنظمة على الانترنت http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/IMG/pdf/Classement_2011-2012_MENA_AR.odt_-_NeoOffice_Writer_2_2.pdf

67 نفس المصدر السابق

وفي الجهة المقابلة فقد كانت الحكومات هي الأخرى تواصل عملها باتجاه تشديد القوانين على الإعلام على نحو الاستراتيجية الإعلامية، والمادة 23 من القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد، عدا عن التسريبات الأخرى المتعلقة بنوايا الحكومات إصدار قانون خاص بالصحافة الالكترونية يستهدف تشديد الرقابة عليها، إلى جانب تعديل قانون المطبوعات.

وفي ظل كل تلك الأجواء فقد سجلت الصحافة الأردنية وتحديدا الصحافة الالكترونية قفزة حقيقية ايجابية تجاه انتزاع حريتها والتحليق في فضائها الأوسع. وبالرغم من أن سقف التعبير والنشر قد ارتفع كثيرا في الصحافة الالكترونية قياسا بما كان عليه الوضع قبل أحداث الربيع العربي وتأثيراته المحلية على الأردن، فان الصحافة الورقية وجدت نفسها مدفوعة لمجاراة الصحافة الإلكترونية المحلية أولا، والصحافة العربية ثانيا، بما دفعها ولو قليلا للتجرؤ على النشر، والمساس أحيانا بالخطوط الحمراء.

والفضل يعود في ذلك كله لمجريات الربيع العربي، والشعار الضاغط والكبير الذي رددت صداه كل أقطار العالم العربي ووصل إلى حدود العالمية "الشعب يريد إسقاط النظام"، لكن في الحالة الأردنية تم استبدال هذا الشعار بشعار آخر "الشعب يريد القضاء على الفساد"، ووجد الإعلام الأردني مساحة أوسع للتحرك في فضاء هذا الشعار.

وحتى تتضح المعطيات بشكل أفضل فإن الإعلاميين الأردنيين وجدوا أنفسهم أمام معطيات جديدة عليهم التماهي معها وملاحقتها، فنفذ الصحفيون والإعلاميون الأردنيون أول اعتصام من نوعه في دوار "محمود الكايد" ضد تدخل الأجهزة الأمنية وتحديدا دائرة المخابرات العامة في عملهم، ورفعت في ذلك الاعتصام شعارات لم ترفع من قبل.

والأهم من ذلك كله فقد شهد هذا الاعتصام مشاركة وزير الإعلام "طاهر العدوان" وهي أيضا سابقة لم تحدث من قبل.

في ظل هذه المعادلة فإن أمامنا خارطة بمفتاحين، الأول يتعلق بالقيود التي أرادت الحكومات فرضها بقوة القانون على الحريات الإعلامية في ظل الربيع العربي، والمفتاح الثاني يتعلق بذهاب الإعلاميين الأردنيين إلى اختراع الشجاعة في مواجهة الخطوات الحكومية الهادفة لتقييد حريتهم في ظل الربيع العربي وتداعياته:

ويمكننا التوقف هنا عند أبرز ما شهدته الخارطة بمفتاحيها.

المفتاح الأول: قيود القانون

1) الإستراتيجية الإعلامية:

من أهم ما شهده عام 2011 من تداعيات للربيع العربي إقرار الحكومة للاستراتيجية الإعلامية (2011 ــ 2015) التي سرعان ما تراجعت عنها[68] .

وجاء وضع هذه الإستراتيجية بتوجيهات مباشرة من الملك في نهاية شهر آذار عام 2011 لحكومة د. معروف البخيت حيث دعا الملك في رسالته إلى البخيت وضع إستراتيجية إعلامية تقوم على قاعدتي الحريّة والمسؤوليّة، وتأخذ بعين الاعتبار متغيرات العصر من أدوات جديدة للاتصال، على أن تُعدّ بالتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

وشكلت الحكومة في حينه لجنة ضمت وزراء الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلاميّة، والثقافة، وعدد من الأمناء العامّين، ومدراء مؤسّسات الإعلام الرسمي، وبالتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص وبرئاسة وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال.

وأجرت اللجنة حوارات ولقاءات متعددة مع المؤسسات والفعاليات في القطاعين العام والخاص، وعلى مدى شهرين كاملين قبل أن يقرها مجلس الوزراء في شهر حزيران عام 2011 .

ووصف وزير الإعلام آنذاك طاهر العدوان في تصريحات صحفية الاستراتيجية الإعلامية بأنها
"توافقية يرضى بها الجميع، حول مفاهيم الحريات الإعلامية وآليات عمله، المسؤولية والمعايير المهنية والأخلاقية، وحول إعلام يرتقي بالخطاب السياسي والإعلامي، كما تحدث عنه جلالة الملك في خطابه، وتستند على رؤية يبدأ تنفيذها بمراجعة كافة التشريعات المتعلقة بحرية الإعلام، بهدف إيجاد مظلة تشريعية آمنة للعمل الصحفي. كما حددنا الجدول الزمني لتنفيذ هذه المرحلة من ناحية عرضها على

---

68 أقرتها حكومة د. معروف البخيت في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 17/6/2011 . راجع جريدة الرأي الأردنية عدد 18/6/2011 أو الموقع الالكتروني : http://archive.alrai.com/pages.php?news_id=409076

الحكومة والبرلمان لإقرارها، والذي سيستغرق سنتين" [69].

وهدفت الاستراتيجيّة الإعلاميّة إلى توفير بيئة ملائمة قانونياً وسياسياً وإدارياً لتنمية قطاع الإعلام، وجعله إعلاماً معاصراً يحقّق قيمة مضافة لعناصر قوة الدولة والمجتمع، من خلال تعزيز الثوابت والقيم التي تتمتّع بها الدولة، وتعزيز النهج الديمقراطي في أساليب العمل الإعلامي، وإثراء الحياة السياسية، وتوفير وتعزيز استقلالية وسائل الإعلام الرسمية والخاصة وحمايتها.

كما تهدف الاستراتيجية إلى توفير بيئة قانونيّة وسياسيّة واجتماعيّة وعلميّة حاضنة، لتنمية تعدديّة وسائل الإعلام، وضمان الحق في الوصول إلى المعلومات، وتنمية المهنية الإعلامية، ودعم بناء القدرات الوطنية في مجالات الإعلام وفنونه، من خلال تطوير العمل المؤسسي في التدريب والتأهيل الإعلامي.

وتبنّت الإستراتيجيّة الإعلاميّة دعم وتنمية الإعلام المجتمعي الموجَّه للمجتمعات المحلية، إلى جانب دعم وتطوير تطبيقات الإعلام الإلكتروني الجديد، ووضع سياسات ومعايير واضحة لتنمية الاندماج بين قطاعيّ الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، وتعزيز حضور الأردنيين في الإعلام الاجتماعي الجديد.

ووضعت الإستراتيجيّة خططاً سنوية تفصيلية تُنفَّذ على مدار خمس سنوات، يتمّ خلالها تطوير مجالات عِدّة للمساهمة في تطوير قطاع الإعلام، وعلى رأسها تطوير التشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، عبر تشريع قوانين جديدة، وتعديل عدد من التشريعات ذات العلاقة بأداء هذا القطاع.

وتبنّت الإستراتيجيّة الإعلاميّة في مجال المهنيّة والتدريب إنشاء مركز تدريب إعلامي شامل للصحافة المطبوعة والإعلام المرئي والمسموع والصحافة الإلكترونية بهدف تطوير قدرات الإعلاميين الأردنيين في القطاعين العام والخاص، إلى جانب إنشاء جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز الإعلامي، وتحفيز الإعلاميين للتوجه نحو الصحافة الاستقصائية.

ودعت الاستراتيجية الإعلاميّة وسائل الإعلام المحليّة إلى تطوير أدواتها في التنظيم الذاتي للمهنة، لضمان الالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية، من خلال دعوة جميع وسائل الإعلام؛ الرسميّة والخاصّة، والمؤسسات ذات الشأن، لتبني ميثاق شرف وطني تلتزم من خلاله بأخلاقيّات مهنة الصحافة والإعلام، وتطوير ميثاق الشرف الصحفي الذي أقرّته نقابة الصحفيين عام 2003، إلى جانب تبني ميثاق شرف للإعلام الانتخابي، وإصدار لوائح وقواعد للسياسات التحريرية، ودعوة وسائل الإعلام إلى تعيين مدقق أو مراقب يتولى التدقيق في مدى التزام الوسيلة الإعلامية بأخلاقيات المهنة وتقديم النصح للصحفيين والإعلاميين.

وتضّمنت الاستراتيجيّة إنشاء مجلس شكاوى من قبل الجسم الإعلامي يتمتّع بالاستقلالية الكاملة، ويمثل قوة معنوية وأخلاقية في المجتمع الإعلامي، تكون مهمّته تلقي شكاوى وتظلمات المواطنين ضد وسائل الإعلام، والنظر فيها، والتدخل لحلها، وتقريب وجهات النظر بين الطرفين لإيجاد حلٍ مُرضٍ لهما، بحيث يكون جهة لحل النزاعات خارج نطاق القضاء، واللجوء إليه ليس إجبارياً، وليس له كذلك صلاحيّات فرض تعويضات مالية.

كما تبنّت إنشاء صندوق التنمية الثقافية والإعلامية بالشراكة بين مؤسسات المجتمع الإعلامي، والمؤسسات الإعلامية الرسمية، والمؤسسات الثقافية، وبموجب قانون أو نظام يضمن توفير إيرادات مستدامة للصندوق.

وفي مجال الإعلام الإلكتروني، دعت الإستراتيجية إلى المساهمة الفاعلة في رفع سويّة منتج الإعلام الإلكتروني من خلال تشجيع العاملين فيه على تنظيم أنفسهم في جمعيات أو الانضواء تحت مظلة نقابة الصحفيين، بالإضافة إلى تشجيع الصحافة الإلكترونيّة على التسجيل في وزارة الصناعة والتجارة أو في سجل خاص بنقابة الصحفيين، بما يحدد هويّة الموقع ويحافظ على حقوق الملكية الفكرية.

كما تضمّنت الاستراتيجيّة الإعلاميّة خطوات لتعزيز ضمان استقلالية المؤسسات الإعلامية الرسميّة، ورفع إمكانيّاتها، والارتقاء بمستوى قدرات العاملين فيها، وإيجاد بيئة مناسبة للاستثمار في الصناعة الإعلامية، والاهتمام بالإعلام المجتمعي، واتخاذ خطوات جادّة لتطوير التعليم الأكاديمي الإعلامي، وزيادة حصة الثقافة والفنون في المنابر الإعلامية.

69 تصريحات وزير الإعلام طاهر العدوان لسوسن زايدة ونشرت في 14 حزيران 2011 تجدونها على موقع http://www.sahafi.jo/files/c28e3ee5af209985605633ace5976b02286561b3.html

الإفلات من العقاب

270

إلى جانب الاهتمام بجانب الوعظ والإرشاد[70] .

ولم تر هذه الاستراتيجية النور، فقد تراجعت الحكومة عنها تماما، في الوقت الذي وجه وزير الإعلام ورئيس اللجنة التي وضعتها طاهر العدوان ضربة قاضية للحكومة بعد أن تبين له أن الحكومة التي يشارك فيها ستقلب ظهر المجن لتلك الاستراتيجية ليسارع إلى تقديم استقالته من الحكومة.

وجاءت استقالة العدوان مفاجئة للجميع، وصاخبة إلى أبعد حد، ومؤثرة كثيرا. وقد دفعت بالإعلاميين الأردنيين إلى توجيه سهام نقدهم للحكومة بعدما أشار الوزير المستقيل في نص استقالته التي نشرتها الصحافة الأردنية واحتفت بها تماما [71].

وجاء في نص الاستقالة "لقد قطعت على نفسي العهد وأمام مجلس الوزراء في جلسة السبت الأخيرة بأن لا أذهب مع الحكومة إلى البرلمان إذا حملت معها مشاريع قوانين ضد الحريات الإعلامية لأن هذا يتعارض مع مواقفي ومبادئي التي لم أتخل عنها عندما انتقلت من الصحافة إلى الوزارة".

وقال العدوان في استقالته"تشكل مشاريع القوانين المقترحة الخاصة بقانون المطبوعات وهيئة مكافحة الفساد وقانون العقوبات في نظري ، ضربة حقيقية موجهة إلى نهج الإصلاح وإلى الاستراتيجية الإعلامية التي لم يجف حبرها بعد، فالمشروع الخاص بالمطبوعات يناقض تماما ما ذهبت إليه هذه الاستراتيجية التي اقرها مجلس الوزراء ، والتي عمادها تعديل التشريعات القانونية من أجل سقف أعلى للحريات وليس العكس كما تذهب إليه المشاريع الثلاث التي يتضمنها جدول أعمال الدورة الاستثنائية.

ووصف العدوان مشاريع القوانين الثلاث بأنه "لا يمكن أن توصف إلا أنها قوانين عرفية"، مشيرا إلى ضغوط تمارس على الحكومة من داخلها وخارجها "يضاف إلى كل هذا الأجواء السائدة ضد الإعلاميين بالاعتداءات المتكررة عليهم فيما هم يقومون بواجباتهم المهنية. وهذا يتنافى مع دعوات الإصلاح السياسي الذي لا يمكن أن يقوم على قواعد قانونية وأخلاقية وثابتة بدون مناخ ديمقراطي من الحريات الإعلامية وتحت سقف قوانين الحريات [72]".

لقد كانت استقالة العدوان في حينه مدوية إلى حد كبير، ولم تتكرر هذه الاستقالة من قبل إلا لوزير الإعلام في حكومة أحمد عبيدات السيدة ليلى شرف عندما قدمت استقالتها في عام 1984 وتم تداول نص استقالتها عبر الطرق التقليدية المتاحة آنذاك [73].

2) تعديلات قانون هيئة مكافحة الفساد:

وبالرغم من استقالة العدوان وتراجع الحكومة عن "الاستراتيجية الإعلامية" فان الحكومة ذهبت في الدورة الاستثنائية لمجلس النواب بقانون معدل لقانون هيئة مكافحة الفساد

فقد أحالت الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب بهدف تغليظ العقوبات على كل من ينشر عن الفساد دون تقديم وثائق دامغة، ولجأت الحكومة إلى تغليظ العقوبات على الصحفيين والإعلاميين وكل من تطاله المادة لتبدأ العقوبات من 30 ألف دينار في حدها الأدنى إلى 60 ألف دينار في حدها الأعلى تدفع لخزينة الدولة [74].

وبدأت مسيرة المادة وتعديلاتها من مجلس النواب الذي وافق عليها وأحالها حسب الدستور إلى مجلس الأعيان، وتحت ضغط الشارع اضطر رئيس مجلس الأعيان إلى تأجيل الجلسة الأخيرة لمجلس الأعيان حتى لا يتم مناقشة المادة وإقرارها وفقا لما أوصت به اللجنة القانونية لمجلس الأعيان بالموافقة عليها كما جاءت من النواب في حينه.

---

70 جريدة الرأي «مصدر سبق ذكره» http://archive.alrai.com/pages.php?news_id=409076، ويمكن مراجعته على عدد من المواقع الالكترونية

71 مراجعة النص الحرفي للاستقالة في جريدة «العرب اليوم» عدد (22 /6/2011)، وقالت الصحيفة «أن الاستقالة تأتي احتجاجا على تعديلات قوانين المطبوعات، وهيئة مكافحة الفساد والعقوبات المعروضة على جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، كونها تحد من حرية الصحافة والإعلام، وتعتدي على الهوامش المتاحة للتعبير وتتنافى مع توجهات الدولة الإصلاحية».

72 المصدر السابق.

73 راجع مقالة وليد حسني «بعد 27 سنة.. العدوان يستعيد ليلى شرف» على العديد من المواقع الإلكترونية: عمان نت http://ar.ammannet.net/?p=112185

74 تنص المادة 23 من القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد على «كل من أشاع أو عزا أو نسب دون وجه حق إلى احد الأشخاص أو ساهم في ذلك بأي وسيلة علنية كانت أياً من أفعال الفساد المنصوص عليها في المادة (5) من هذا القانون أدى إلى الإساءة بسمعته أو المس بكرامته أو اغتيال شخصيته عوقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف دينار ولا تزيد عن ستين ألف دينار».

ودخلت المادة في حالة شد وجذب بين المجلسين قبل أن يتم إلغاءها نهائيا من القانون [75]، فيما تؤكد كل التوجهات الحكومية إلى ترجيح نقلها إلى قانون العقوبات بعد أن ألغيت من قانون هيئة مكافحة الفساد.

3) التعديلات الدستورية:

ومن أبرز ما شهده عام 2011 من أحداث تتعلق بالحريات العامة وحرية التعبير والنشر التعديلات الدستورية التي اقرها مجلس الأمة في دورته الاستثنائية الأولى.

وكرر الدستور في تعديلاته الجديدة عبارة "تكفل الدولة" ثلاث مرات الواردة في المادة 15 من الدستور. فقد كان النص السابق للمادة ينص على " تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ان لا يتجاوز حدود القانون".

وأضافت إليها فقرة أخرى جديدة هي "تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب".

وأصبح النص الجديد للمادة 15 كما يلي:
1. تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.
-2 تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب .
3. تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون.

وأضاف المجلس نصا جديدا للمادة 128 من الدستور لتصبح الفقرة الأولى منها تنص على "لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها[76] ".

إلا أن الملاحظ أن الحكومة وبالرغم من أن النص الجديد في الدستور قد أعطى مساحة أوسع لحرية الرأي والتعبير والنشر إلا أن الإجراءات الحكومية التي يوجب الدستور أن تتماشى لاحقا مع النص الدستوري الجديد لم تظهر أية إيجابية حقيقية، ولا يمكن النظر إلى شطب المادة 23 من القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد من زاوية إيجابية، بمعنى أن الحكومة والنواب والأعيان مجتمعين انسجموا برفضهم لهذه المادة مع التعديل الدستوري الجديد بالقدر الذي لم يستطيعوا فيه مواجهة التيار العريض الرافض لتلك المادة.

4) تعديل قانون المطبوعات والنشر:

أقر مجلس النواب في الثالث من آب/ أغسطس 2011 القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة 2011 الذي أصبحت المواقع الالكترونية بموجبه مطبوعة صحفية ولها حق التسجيل اختياريا في سجل خاص ينشأ في دائرة المطبوعات والنشر حتى تستفيد المواقع الإلكترونية من ميزات القانون.

كما أقر المجلس القانون رقم 5 لسنة 2010 المعدل لقانون المطبوعات وألغى النواب بموجبه تخصيص غرفة قضائية للنظر في قضايا المطبوعات والنشر واستبدل ذلك بتخصيص قاض على أن يتم النظر في قضايا المطبوعات والنشر خلال ستة أشهر.

واعتبر وزير الإعلام آنذاك الناطق الرسمي باسم الحكومة عبدالله أبو رمان أن هذا القانون هو نتاج الاستراتيجية الإعلامية التي أمر جلالة الملك عبدالله الثاني بوضعها للنهوض بالإعلام الوطني وقد جاء بعد سلسلة حوارات قامت بها الحكومة مع الجهات ذات العلاقة كافة[77] .

وقد أثارت تلك التعديلات على قانون المطبوعات والنشر في حينه الكثير من الجدل حتى بين المواقع الالكترونية نفسها، ففي الوقت الذي اجتمع فيه رئيس الوزراء د. معروف البخيت مع ناشري 13 موقعا الكترونيا في أواخر شهر حزيران من عام

75 أقر مجلس النواب المادة 23 في نهاية دورته الاستثنائية الأولى، وأحيلت إلى مجلس الأعيان الذي أوقفها تماما بسبب الاحتجاجات الشعبية والإعلامية عليها وأعادها في الدورة العادية الثانية إلى مجلس النواب الذي قام بتخفيض العقوبات إلى عشرة آلاف الحد الأدنى و30 ألف دينار الحد الأقصى، لكن مجلس الأعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ 12 كانون الأول يناير رفض تلك المادة وأعادها إلى مجلس النواب الذي صوت بالموافقة على إلغائها في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 شباط فبراير 2012.

76 كان النص السابق للمادة 128 ينص على «أن جميع القوانين والأنظمة وسائر الأعمال التشريعية المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة المفعول إلى أن تلغى أو تعدل بتشريع يصدر بمقتضاه».

77 تصريحات صحفية نقلتها عنه وكالة الأنباء الأردنية بترا في نشرتها الصادرة في «3/8/2011».

22 الإفلات من العقاب

2011 لدراسة موقفهم من القانون وتعديلاته وترحيبهم به فإن ناشري مواقع ومؤسسات مجتمع مدني أخرى رفضت تلك التعديلات جملة وتفصيلا [78].

وكان مركز حماية وحرية الصحفيين قد استبق مناقشة مجلس النواب لتعديلات قانون المطبوعات واصدر بيانا مبكرا أعلن فيه معارضته للتعديلات التي قدمتها الحكومة للبرلمان على قانون المطبوعات والنشر واصفا هذه التعديلات بأنها قيود إضافية على حرية الإعلام[79] .

وقال المركز في بيانه "أن الحكومة حاولت أن توحي أن تعديلاتها لصالح المواقع الإخبارية الالكترونية ولكنها في حقيقة الأمر ذر للرماد في العيون".

وأعلن المركز أن محامي وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد" تدارسوا التعديلات المنشورة وسجلوا قلقهم من تمريرها لأنها لا تخدم المواقع الالكترونية ولا تمنحهم مزايا ولا تمنع تطبيق قوانين أخرى عليهم.

وجاء في البيان أن مدير وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين "ميلاد" المحامي محمد قطيشات سجل في مطالعته القانونية الأولية العديد من الملاحظات معتبرا التعديلات الحكومية "ضرب من ضروب اللغو ولا يوجد أدنى جدوى منه سوى إيهام الإعلاميين بضرورة تسجيل المواقع الالكترونية في دائرة المطبوعات والنشر، حيث أن التعديل جاء قاصرا على بعض النصوص القانونية فقط الأمر الذي يجعل استفادة المواقع الالكترونية من مزايا قانون المطبوعات والنشر -المزعومة من قبل الحكومة- أمرا غير قابل للتطبيق قانونا لان المشرع الأردني استخدم في قانون المطبوعات والنشر مصطلحين عند معالجته للجرائم الصحفية هما: مطبوعة، والمطبوعات الدورية، ولم يستخدم مصطلح المطبوعة الالكترونية، فكان حريا بالحكومة أن تعدل باقي نصوص قانون المطبوعات والنشر حتى تطبق أيضا على المطبوعات الالكترونية، وحتى لا يكون كل التعديل التشريعي عقيما لا فائدة تطبيقية منه[80] ".

وجاء في البند الأول من المطالعة القانونية "أن التعديل التشريعي لن يمنع النيابة العامة من إحالة أصحاب المواقع الالكترونية أو ناشريها أو كتاب المواد الصحفية أو أصحاب التعليقات إلى المحكمة بموجب قوانين أخرى مثل قانون العقوبات وقانون انتهاك حرمة المحاكم وقانون جرائم أنظمة المعلومات وقانون حماية أسرار ووثائق الدولة[81] ".

وفي الملاحظة الثانية على القانون قالت المطالعة القانونية أن "التعديل التشريعي يروج لوجود مزايا لقانون المطبوعات والنشر، وهذا أمر غير صحيح قانوناً، فلا يوجد أي مزايا لهذا القانون سوى أن العقوبات الواردة فيه هي عقوبات مالية، ولكن بذات الوقت هي عقوبات مالية باهظة، لا تمنع من الحكم بالتعويضات المدنية مهما بلغت على الصحفيين، وأيضا لا يمنع القانون من توقيف الصحفيين أو صدور أحكام بالحبس بموجب قوانين أخرى، كما أن الجرائم الواردة عنكبوتية الشكل مطاطية المحتوى قابلة للتطبيق على أي مادة صحفية، وبذات الوقت أيضا لا يمنع هذا القانون من تطبيق قانون محكمة امن الدولة وخاصة المادة الثالثة منه المتعلقة بالاختصاص على قضايا المطبوعات والنشر.

وأكدت المطالعة القانونية على "إن التعديل التشريعي ينم عن رغبة الحكومة في السيطرة على المواقع الالكترونية وإخضاعها للعقوبات في حين أنه لا يمكن قانونا محاسبة الموقع الالكتروني عن أي جريمة بموجب التشريعي الأردني حتى ولو كان مسجلاً، لأن الموقع الالكتروني ليس شخصا طبيعيا أو هيئة معنوية حتى تقام عليه دعوى الحق العام ويبقى مجرد مكان افتراضي ووسيلة في حال وقوع جريمة ما، كما انه "منح حق الاختيار في التسجيل في السجل الخاص بالمطبوعات الالكترونية، ولكنه أناط كل ما يتعلق بإجراءات التسجيل ومتطلباته والمعلومات الخاص به والالتزامات المترتبة على ما بعد التسجيل بصلاحيات الوزير الذي سيصدر تعليمات لتلك الغاية، والتي ستصبح جزء من التشريع الأردني ولها

78 *دافع الزميلان نقيب الصحفيين طارق المومني ورئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين رئيس تحرير موقع المحرر نيوز جهاد أبوبيدر عن قرار حكومة البخيت بتعديل القانون لضم المواقع، قائلا أن الهدف تنظيم عملها لتمكينها من الحصول على الإعلانات كسائر وسائل الإعلام، وأن التعديل سيشمل فقط المواقع المسجلة رسميا. راجع تقرير سوسن زايدة الاستباقي على موقع عمان نت http://ar.ammannet.net/?p=113219*

79 *أصدر مركز حماية وحرية الصحفيين بيانه الاستباقي في 18/7/2010، راجعه على موقع المركز*
http://www.cdfj.org/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=7147&NrIssue=1&NrSection=2

80 *المصدر السابق*

81 *المصدر السابق*

قوة إلزامية للكافة، وهذا الأمر ينطوي على قيد إضافي على حرية الإعلام في الأردن [82]".

ورأت المطالعة القانونية أن القانون مليء بالعيوب التشريعية على نحو وجود تضارب بين تعريف المطبوعة الالكترونية الواردة في التعديل وتعريف الموقع الالكتروني الوارد في قانون جرائم أنظمة المعلومات، فهما تعريفان مختلفان سيؤدي إلى إرباكات في التطبيقات القضائية، كما أن المشرع استخدم لغة غير قانونية في المادة 49 المضافة بموجب القانون المعدل، حيث أن عبارة (القائمين عليها) لا يمكن أن تستخدم في التشريع لأنها غير مانعة أو جامعة ولا يوجد لها أي معاني أو دلالات محددة، وكذا الحال عندما استخدم كلمة (مرخصة) دون أن يضع أحكاما للترخيص الخاصة بالمطبوعات الالكترونية، فالتسجيل الذي أورده المشرع يختلف عن الترخيص، لذا نجد المشرع استخدم كلمة من باب اللغو البحت[83] ".

وفي ذات البيان دعا الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور ناشري المواقع الالكترونية إلى رفض الانجرار إلى هذه "المصيدة" القانونية، مؤكدا أن التطورات في عالم الاتصال تجعل من محاولات "القوننة" الحكومية لغايات السيطرة على المحتوى أمرا مستحيلا ومخالفا للتوجهات العالمية بحرية الانترنت، مضيفا بالقول "إذا كانت الحكومة تريد إخضاع المواقع الإخبارية لمظلة قانون المطبوعات والنشر فكيف ستتعامل مع "المدونين" والفيسبوك والتويتر الذي يكون لهم أثرا أكبر من مواقع إخبارية إلكترونية عديدة[84] ".

ولم تتوقف الانتقادات لسياسة الحكومة للتأثير سلبا على حرية التعبير والنشر والحريات الإعلامية عند هذا الحد فقد دخل على تلك الحلقة المركز الوطني لحقوق الإنسان الذي أصدر بيانا انتقد فيه سياسة الحكومة الرامية إلى إجراء تعديلات على قوانين قال أنها تمس بحرية التعبير.

واعتبر المركز الوطني لحقوق الإنسان في بيان صدر عنه أن التعديلات الواردة على قانوني المطبوعات والنشر وهيئة مكافحة الفساد "قد تشكل مساساً وقيوداً قانونية إضافية على الحق في حرية الرأي والتعبير، داعياً مجلس الأمة إلى "اتخاذ موقف يدعم حرية الرأي والتعبير، معتبرا أن بعض أحكام التشريعات، التي تقدمت بها الحكومة إلى مجلس الأمة، والمتعلقة بحرية الرأي والتعبير قد تشكل قيوداً إضافية على حرية الإعلام".

وقال المركز إن بعض تلك الأحكام "تتنافى" مع حق الإنسان في حرية التعبير بوصفها المظهر الأساسي والمرتكز الأول للحريات الفكرية وفي مقدمتها حرية الصحافة والإعلام، وحرية التجمع السلمي، والانضمام الطوعي للجمعيات والنقابات، وحرية الوصول إلى المعلومات، كما أن الدراسة المتأنية لمشروع قانون المطبوعات تظهر أن هذه التعديلات "قد تشكل قيداً على حرية الرأي والتعبير"، و"تخالف" التوجهات العالمية التي تؤكد أن محاولات "القوننة" الحكومية لغايات السيطرة على المحتوى الإلكتروني أمر مستحيل ومخالف للتوجهات العالمية بحرية الإنترنت، داعيا لمراجعة القانون برمته، حتى يتواءم مع المعايير الدولية لحرية الإعلام، وعدم تعديل نصوص مجتزأة من القانون[85] ".

المفتاح الثاني: اختراع الشجاعة

أولاً: اعتصام الكايد .. اختراع الشجاعة:

يبدو هذا العنوان مختزلا للمشهد الإعلامي الأردني في ظل تداعيات واستحقاقات الربيع العربي وتأثيراته المحلية على الأردن وعلى الإعلام الأردني، لقد ذهب الصحفيون مبكرا إلى ما يمكن وصفه بـ"إختراع الشجاعة" في مواجهة ما يشهدونه من تدخلات في عملهم، وما يتعرضون له من مضايقات وتأثيرات تبدأ بالقوانين ولا تنتهي عند حدود التأثير المباشر وغير المباشر في عملهم.

وذهب الصحفيون الأردنيون مبكرا للتعبير عن تمسكهم بحريتهم ورغبتهم بفضاء أكثر انفتاحا لعملهم، حين نفذوا في مطلع شهر آذار مارس اعتصاما هو الأول من نوعه في تاريخ الصحافة الأردنية في دوار محمود الكايد دعوا فيه صراحة لوقف التدخلات الأمنية في عملهم.

لقد جاء هذا الاعتصام في ظاهره الأولي تضمانا مع الزملاء

82 المصدر السابق
83 المصدر السابق
84 المصدر السابق
85 التفاصيل الكاملة لنص البيان في موقع زاد الأردن
http://jordanzad.com/index.php?page=article&id=53426

الصحفيين في جريدة الرأي المحسوبة أصلا على الحكومة، حين اعتصموا في نهايات شهر شباط 2011 للمطالبة برفع سقف الحرية في الصحيفة وتحسين ظروف العاملين فيها، لينتهي بالمطالبة بإقالة إدارة ورئيس تحرير الصحيفة عبد الوهاب زغيلات الذي كان يشغل آنذاك منصب نقيب الصحفيين.

وكانت المفارقة أن هذا الاعتصام شهد مشاركة رؤساء تحرير صحف يومية إلى جانب المشاركة الأبرز فيه والتي كانت لوزير الإعلام آنذاك طاهر العدوان الذي ألقى في المعتصمين كلمة تعهد فيها بان لا تتدخل أي جهة بوسائل الإعلام، وأن يعمل على رفع سقف الإعلام، مضيفا بالقول "أنا أومن أن الصحفي لا يكون صحفيا والكاتب لا يكون كاتبا إلا إذا تمتع بالحرية الكاملة".

وتحت شعارات رفعها الصحفيون الأردنيون في ذلك الاعتصام على نحو "لا للهيمنة الحكومية والأمنية على الإعلام" و"الأقلام المكسورة لا تصنع وطنا" و"الإعلام للتنوير لا للتزمير" و"صحافتنا مرعوبة ومواردها منهوبة" قال وزير الإعلام "إن الأردن اليوم يمر بمرحلة إصلاح يستمد قوته من الشارع ومن الظرف العربي ويضغط على الجميع من أجل التقدم بخطوات حقيقية"، مؤكدا أنه "لا يمكن أن يكون هناك أي إصلاح إلا إذا بدأنا بالإعلام الذي يخلق الرأي العام ويكون الجسر بينه وبين أصحاب القرار".

"واتفق صحفيون ونقابيون في حديث للجزيرة نت على أن الحكومة غائبة عن المشهد الإعلامي، واتهموا دائرة المخابرات بأنها تقف وراء تعيين القيادات الإعلامية وإداراتها، وتتدخل في الإعلام الرسمي وشبه الرسمي إضافة لوسائل إعلام خاصة"[86].

ونقلت "الجزيرة نت" عن رئيس تحرير العرب اليوم آنذاك الزميل فهد الخيطان قوله "أن مشهد الاحتجاجات بالأردن وأحدثها اعتصامات الصحفيين تؤكد أن "التغيير في الأردن جار وإن كان بشكل مختلف عما جرى في تونس ومصر التي شهدت تغييرات للنظام مباشرة، وأن التغيير في الأردن يستهدف مؤسسات النظام وأدواته وإعلامه، حيث تفجرت مرة واحدة كل قضايا المجتمع المطلبية والسياسية[87] ".

ثانياً: دوار الداخلية .. الصحفيون في الواجهة

لم يكن اعتصام الصحفيين في دوار محمود الكايد والشعارات التي رفعت فيه بالحالة التي يمكن البناء عليها لاحقا، ففي تفاصيل المشاهد التالية كان الصحفيون يشكلون عنوانا للاعتداء عليهم من قبل أجهزة الأمن أولا، ومن البلطجية أو الزعران الذين تعودوا مهاجمة المتظاهرين والمحتجين الأردنيين في شوارع العاصمة عمان، أو في غيرها من المناطق الأخرى التي بدأت تتبلور فيها ما عرف لاحقا بظاهرة "الحراك الشعبي".

ولعل أول اختبار حقيقي دخل الصحفيون فيه كهدف مباشر في تفاصيل الحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاح السياسي كان اعتصام دوار الداخلية الذي جرى في الخامس والعشرين من شهر آذار عام 2011 وبعد مرور نحو ثلاثة أسابيع فقط على اعتصام الصحفيين في دوار محمود الكايد.

لقد لجأت الأجهزة الأمنية إلى فض الاعتصام بالقوة المحضة، وشارك إلى جانب القوى الأمنية عناصر مدنية تمت تسميتهم لاحقا بـ"البلطجية والزعران"، وأصيب في ذلك الاعتصام حوالي 20 صحفيا ومصورا ومراسلا وفقا لإحصاءات رسمية.

وحظي الاعتداء على الصحفيين في اعتصام ميدان جمال عبد الناصر"دوار الداخلية " إلى إدانة واسعة من الصحفيين ومن مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.

بعد تلك الحادثة تكرر المشهد مرات عديدة، ففي ساحة النخيل بدت الصورة أكثر وضوحا، وبالرغم من الاتفاق الذي عقدته نقابة الصحفيين مع الأمن العام والذي يقضي بارتداء الصحفيين لملابس برتقالية اللون لتمييزهم عن المتظاهرين الآخرين إلا أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلا، وبدا وكأن الصحفيين هم المستهدفون أولا بالاعتداء عليهم، مما دفع بنقيب الصحفيين الزميل طارق المومني للطلب من الصحفيين خلع تلك السترات واصفا تلك الملابس بأنها "كانت مصيدة لاقتناصهم من قبل قوات الدرك"[88].

---

86 *الجزيرة نت*
http://aljazeera.net/NR/exeres/437EFE98-9BD4-447A-A330-D02B11932CE8.htm?wbc_purpose=Basi

87 *المصدر السابق*

88 *حدث الاعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل في 15/7/2011، وفي 17/7/2011 اعتصم الصحفيون أمام النقابة وقدم نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني اعتذاره للصحفيين عن الاتفاق الذي عقده مع الأمن العام والذي يقضي بارتداء الصحفيين لسترات برتقالية قامت مديرية الأمن العام نفسها بتوزيعها*

وأخذت حادثة الاعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل مدى إعلاميا وشعبيا أوسع مما حظيت به حالة الاعتداء عليهم في دوار الداخلية، وصولا إلى التهديد برفع قضايا ضد الأمن العام وقوات الدرك.

وأصدرت العديد من مؤسسات المجتمع المدني بيانات أدانت فيه الاعتداء على الصحفيين ودعت لمحاسبة المسؤولين بينما أصدر مركز حماية وحرية الصحفيين تقريرا مفصلا ومطولا دعا فيه إلى ملاحقة المعتدين والمتسببين به قائلا "إن سياسة الإفلات من الملاحقة والعقاب التي يستفيد منها الرؤساء والمرؤوسين ساهمت في تكرار انتهاكات الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين والإعلاميين على السواء، ولم يعد مقبولاً التذرع بالطابع الفردي للاعتداء ، فالتكرار دليل على نهج أساسه عدم المحاسبة وإفلات الجناة من العقاب".

واعتبر المركز في تقريره المفصل أن الاعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل "كان اعتداءً منهجياً ومستهدفاً وليس عارضاً ولا فردياً، فقد كشفت معظم الحالات عن نمطية محددة عند ارتكاب الفعل أو الاعتداء من جانب رجال الأمن، فعدد رجال الأمن الذين كانوا يشاركون في الاعتداء كان كبيراً، واتخذ شكل مجموعات، علاوة على أنه انصب على منع الإعلامي من القيام بعمله، وكشف الحقائق وتغطية الأحداث، وذلك من خلال استهداف الكاميرا ويد الإعلامي على وجه التحديد.وما يعزز الاعتقاد بأن الاعتداء منهجي هو أن رجال الأمن والدرك وغيرهم من رجال الأجهزة الأمنية كانوا يرتدون زيهم دون أية إشارة لأسمائهم أو لأرقامهم بهدف إخفاء هويتهم".

وأكد المركز "على أنه ينبغي فهم الطابع المنهجي لهذا الاعتداء من خلال عدم اتخاذ الهيئات المسؤولة أي تدابير وقائية لمنع الاعتداء من قبل رجال الأمن العام، وحرصها الشديد على عدم فاعلية أو جدية إجراءات ملاحقة المعتدين من رجال الأمن، وعدم الكشف عن المسؤولين والمتورطين كما أن السلطات العامة لم تشرع بتحقيق مستقل ومحايد بغية الوقوف على الحقيقة ومساءلة سائر المسؤولين عن الاعتداء سواء من نفذه أم سكت عنه أم أمر به أم رضي به وأقره".

وأشار التقرير إلى أن "الاعتداء على الإعلاميين هذه المرة وقع فيما كان الإعلاميون يرتدون سترات تميزهم عن غيرهم من المعتصمين، وتضمنت شتائم رجال الأمن لهم ألفاظاً واضحة تدل على استهداف الإعلام والصحافة".

وقدم المركز في تقريره العديد من التوصيات والتفاصيل الدقيقة لما جرى للصحفيين، كما قام بإيراد شهادات الصحفيين الذين تعرضوا للضرب والاعتداء[89] .

وسبق ذلك الاعتداء على الصحفيين أيضا في مسيرة العودة التي جرت في 15 أيار/ مايو 2011 وقد أدينت هي الأخرى إدانة واسعة.

وتتالت بعد ذلك الاعتداءات على الصحفيين، وصولا إلى تسجيل اعتداءات على مكاتب فضائية الجزيرة، وعلى مكاتب وكالة الأنباء الفرنسية [90].

خلاصة المشهد

بدت خارطة الإعلام الأردني في ظلال الربيع العربي تتجاذبها العديد من التراجعات والتطورات المتناقضة، ففي الوقت الذي كان فيه الصحفيون يتعرضون للاعتداء من قبل أجهزة الأمن والبلطجية والزعران، فقد كانت الحكومات المتعاقبة تغض الطرف عن معاقبة المعتدين، وتذهب بعيدا في التستر على الجناة.

ونحن هنا لسنا بمعرض استقصاء كامل الحالات التي تعرض الصحفيون مجتمعين ومنفردين لها من انتهاك لحقوقهم، بالقدر الذي نريد فيه التأشير فقط إلى جزء من هذه الحالات التي تكشف عن تطورات خطيرة في علاقة الأمني بالإعلامي

على الصحفيين لتمييزهم عن المتظاهرين الآخرين وحتى لا تتكرر اعتداءات دوار الداخلية على الصحفيين. وقال المومني للصحفيين «أن الاتفاق كان مصيدة للإيقاع بالصحفيين». على موقع سكايز
https://skeyes.wordpress.com/2011/07/18/6546546546546546-2/

89 *مراجعة النص الكامل لتقرير مركز حماية وحرية الصحفيين على موقع عين على الإعلام*
http://www.eyeonmediajo.net/?p=4553

90 *الذين قاموا بالاعتداء على مكاتب فضائية الجزيرة في عمان أشخاص مؤيدون للنظام السوري، فيما قام أشخاص مؤيدون لأحد النواب بالاعتداء على مكاتب الفرنسية.*

أولا، وفي تطور أكثر خطورة يتمثل بدخول مدنيين مجهولين تماما إلى ساحة إعلان الحرب على الصحفيين والاعتداء عليهم، دون تقديم أي منهم للقضاء أو حتى الكشف عن هوياتهم للرأي العام الأردني.

وفي كل التفاصيل تبرز جبهة أخرى تتعلق بعدم الإدراك الإيجابي لما تحمله رياح الربيع العربي من متغيرات كان من المفترض فيها أن تدفع بالحكومات إلى إشاعة المزيد من الحريات، بدلا من التوجه إلى إقرار تشريعات وقوانين كانت تستهدف التضييق على الإعلام وعلى الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير والنشر والاحتجاج.

كل هذه المعطيات مجتمعة كانت تقف تماما وراء تراجع مكانة الأردن في تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" حين كشفت عن فقدانه ثماني مراتب على مستوى العالم ليصبح في مرتبة 128 عالميا بعد أن كان في عام 2010 في المرتبة 120، وهو تصنيف في غاية الأهمية لكونه يكشف لكل مراقب وباحث عن تأثيرات الربيع العربي على الأردن وعلى حرية الإعلام فيه، ومستقبلها.

الفصل الثالث

الحراك الشعبي الأردني وتأثيراته على حرية الإعلام

استطلاع رأي

أنجز مركز حماية وحرية الصحفيين استطلاع رأي خاص بهذه الدراسة لقياس تقييمات الرأي العام الأردني لتأثيرات الحراك الشعبي المحلي والربيع العربي على حرية الإعلام والتعبير في المملكة.

وشمل الاستطلاع 500 عينة مستجيبة لأسئلة الاستطلاع التي توزعت على عدة محاور جوهرية لقياس مدى تقييم الرأي العام الأردني للآثار الإيجابية والسلبية التي فرضها الربيع العربي والثورات الاحتجاجية العربية ومسيرة الاحتجاجات والحراكات الشعبية الأردنية على حرية التعبير والإعلام في الأردن.

وتضمن الاستطلاع أربعة أسئلة رئيسية، وصل مجمل تفريعاتها إلى 13 سؤالا فرعيا، ليصبح مجموعها الكلي 17 سؤالا حاولت تغطية الجوانب المتعلقة بأداء الإعلام الأردني أثناء الثورات العربية والاحتجاجات الأردنية المحلية.

وفيما يلي النتائج النهائية للاستطلاع:

أولاً: شهد عام 2011 ولادة الثورات العربية والحركات الاحتجاجية .. برأيك إلى أي درجة تعتقد أن هذه الثورات والاحتجاجات ساهمت في:

1) زيادة مساحة الحريات الإعلامية في الأردن:

أجاب 67.8% أن الثورات العربية والحركات الاحتجاجية ساهمت بدرجة كبيرة في زيادة مساحة الحريات الإعلامية في الأردن، فيما أجاب 25% بأن تلك الاحتجاجات ساهمت بدرجة متوسطة بتلك الزيادة.

وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة من يعتقدون أنها ساهمت بدرجة قليلة 2.6% فان نسبة من يعتقدون أن الربيع العربي والاحتجاجات لم تساهم على الإطلاق بزيادة مساحة الحريات بلغت 4.2%. وبلغت نسبة من يعتقدون أنها لم تساهم على الإطلاق بزيادة مساحة الحريات الإعلامية في الأردن 4.2%.
وبلغت نسبة من رفض الإجابة "0.2%" فيما بلغت نسبة من أجاب بأنه لا يعرف "0.4%"

جدول رقم (1) يوضح نسبة من يعتقدون أن الربيع العربي والاحتجاجات المحلية الأردنية قد ساهمت بزيادة مساحة الحريات الإعلامية في الأردن

1. زيادة مساحة الحريات الإعلامية		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	339	67.8%
درجة متوسطة	125	25.0%
درجة قليلة	13	2.6%
لم تساهم إطلاقا	20	4.0%
رفض الإجابة	1	0.2%
لا أعرف	2	0.4%
المجموع	500	100%

68٪ يرون أن الربيع العربي و الاحتجاجات ساهمت بزيادة مساحة الحريات الإعلامية

2) تدفق معلومات جديدة للناس في الأردن:

وحول ما إذا ساهم الربيع العربي بتدفق معلومات جديدة للناس في الأردن، أجاب 73.8% بأنه ساهم بدرجة كبيرة بتدفق معلومات جديدة للناس في الأردن وبلغ عدد المستجيبين 369 مستجيبا، بينما رأى 20% بأنه ساهم بدرجة متوسطه بتدفق المعلومات، فيما انخفضت نسبة من يعتقدون إنه ساهم بدرجة قليلة لتصل إلى 2.6%، لكن هذه النسبة ارتفعت عند من يعتقدون أنه لم يساهم على الإطلاق بتدفق أية معلومات جديدة لتصل إلى نسبة 3%.

ومن بين العدد الكلي للعينة المستجيبة البالغ 500 فقد رفض مستجيب واحد فقط من مجموع عينة الإجابة وبنسبة بلغت 0.2%، بينما رفض اثنان فقط الإجابة على هذا السؤال وبنسبة بلغت 0. 4%.

جدول رقم (2) يوضح نسبة من يعتقدون أن الربيع العربي والاحتجاجات المحلية الأردنية قد ساهمت بتدفق معلومات جديدة للناس في الأردن

2. تدفق معلومات جديدة للناس في الأردن		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	369	73.8%
درجة متوسطة	100	20%
درجة قليلة	13	2.6%
لم تساهم إطلاقا	15	3.0%
رفض الإجابة	1	0.2%
لا أعرف	2	0.4%
المجموع	500	100%

3) مساعدة الإعلام على كسر الخطوط الحمراء في الأردن:

بلغت نسبة من يعتقدون أن الحراك الشعبي الأردني قد ساعد بدرجة كبيرة الإعلام على كسر الخطوط الحمراء في الأردن 58%. فيما رأى 9.26% أنه ساعد بدرجة متوسطة. فيما رأى 7.8% أنه ساعد على كسر الخطوط الحمراء بدرجة قليلة.

وبلغت نسبة من يعتقدون أن الحراك الشعبي الأردني لم يساهم على الإطلاق في كسر الخطوط الحمراء 7.6%. ورفض الإجابة ما نسبته 0.2%. وبلغت نسبة من أجاب بأنه لا يعرف 0.4%.

جدول رقم (3) يوضح مدى مساهمة الاحتجاجات الأردنية لصالح الإعلام في كسر الخطوط الحمراء في الأردن

3. مساعدة الإعلام على كسر الخطوط الحمراء في الأردن		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	290	58.0%
درجة متوسطة	135	26.9%
درجة قليلة	39	7.8%

لم تساهم إطلاقا	33	6.7%
رفض الإجابة	1	0.2%
لا أعرف	2	0.4%
المجموع	500	100%

4) الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني:

بلغت نسبة الذين يعتقدون أن الاحتجاجات الشعبية الأردنية لم تؤثر بدرجة كبيرة على وقف التدخلات الحكومية والأمنية في الإعلام الأردني 34.8%، مقابل النسبة الأكثر التي تعتقد أنها خففت من حدة التدخلات بدرجة متوسطة إذ بلغت نسبتهم 38.3%.

وبلغت نسبة من يعتقدون بالحد منها بدرجة قليلة 13.9%، إلا أن نسبة من يعتقدون أنها لم تؤثر بالمطلق وصلت إلى 12.3%، في حين تساوت نسبة من رفض الإجابة، ومن أجاب بأنه لا يعرف بنسبة واحده لكل من الإجابتين وهي 0.4%.

ومن الملاحظ أن إجابات العينة المستجيبة لهذا السؤال التي تعتقد بتأثير واضح على التخفيف من حدة التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني هي النسبة الأغلب وإن اختلفت درجات التقييم.

جدول رقم (4) يوضح الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني

4. الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني		
الإجابات	**عدد المستجيبين**	**النسبة المئوية**
درجة كبيرة	174	34.8%
درجة متوسطة	191	38.3%
درجة قليلة	69	13.9%
لم تساهم إطلاقا	61	12.3%
رفض الإجابة	2	0.4%
لا أعرف	2	0.4%
المجموع	500	100%

5) إعطاء وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن:

يعتقد 32.9% من العينة المستجيبة أن الحراك الشعبي الأردني قد أعطى وسائل الإعلام الأردنية وبدرجة كبيرة لترويج الإشاعات في الأردن، فيما ذهب 34.2% إلى الاعتقاد بأنه قد أعطى بدرجة متوسطة وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات، بينما ذهب 14.4% من العينة المستجيبة للاعتقاد بأنه أعطى هذه المساحة بدرجة قليلة.

واللافت في معطيات الجدول الخامس أن ما نسبته 17.1% من العينة المستجيبة لم تر مطلقا أن الحراك الشعبي ساهم بمنح الإعلام الأردني مساحة لترويج الإشاعات، في حين حافظت العينة المستجيبة التي ترفض الإجابة على نسبتها المكررة والبالغة 0.1%، بينما ارتفعت نسبة العينة المستجيبة التي لا تعرف إلى 1.2%.

الجدول رقم (5) يوضح مدى منح الاحتجاجات الشعبية مساحة أوسع للإعلام لترويج الإشاعات في الأردن

5. إعطاء وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن

الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	164	32.9%
درجة متوسطة	171	34.2%
درجة قليلة	72	14.4%
لم تساهم إطلاقا	86	17.1%
رفض الإجابة	1	0.2%
لا أعرف	6	1.2%
المجموع	500	100%

33٪ يعتقدون أن الاحتجاجات الشعبية منحت الإعلام درجة كبيرة لترويج الاشاعات

6) تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية:

يعتقد 42.5% من عينة الاستطلاع أن الحراك الشعبي الأردني أدى بدرجة متوسطة إلى تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية، بينما أجاب 35.7% بأن نسبة التراجع كانت بدرجة كبيرة.

وأفاد 9.2% بأن الاحتجاجات ساهمت بدرجة قليلة على تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية، بينما رأى 11.4% بأن هذه الاحتجاجات لم تؤثر مطلقا على هذا التراجع، بينما رفض الإجابة على هذا السؤال ما نسبته 2%، وأجاب بلا أعرف ما نسبته 1%.

جدول رقم (6) يوضح نسبة من يعتقدون تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية في الأردن

6. تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية في الأردن		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	178	35.7%
درجة متوسطة	212	42.5%
درجة قليلة	46	9.2%
لم تساهم إطلاقا	57	11.4%
رفض الإجابة	1	0.2%
لا أعرف	5	1%
المجموع	500	100%

7) تقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن:

أفاد 47.9 % من العينة المستطلعة أن الاحتجاجات في الأردن أدت بدرجة متوسطة لتقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن، وقد سجلت عينة المستجيبين لهذا السؤال ارتفاعا واضحا قياسا بالسؤال السابق الذي يرتبط بطريقة موضوعية مع السؤال الحالي.

وأفاد 26.6% من العينة بأن الاحتجاجات قلصت بدرجة كبيرة الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن، مسجلة انخفاضا واضحا قياسا بذات الإجابة الواردة في السؤال السابق، مقابل 9.8% رأوا أنها أثرت بدرجة قليلة.

وبلغت نسبة من يعتقدون بأن الاحتجاجات لم تؤثر مطلقا على تقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين 14.3%، ورفض الإجابة 0.4%، وبلغت نسبة الذين لا يعرفون 1%.

جدول رقم (7) يوضح مدى قناعة العينة المستجيبة لتقليص الرقابة الذاتية لدى الصحفيين الأردنيين

7. تقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	133	26.6%
درجة متوسطة	240	47.9%
درجة قليلة	49	9.8%
لم تساهم إطلاقا	71	14.3%
رفض الإجابة	2	0.4%
لا أعرف	5	1%
المجموع	500	100%

إجابات أخرى:

وحملت إجابات المستطلعين على هذا السؤال إجابات أخرى، رأت أن الصحافة ساعدت في الكشف عن قضايا الفساد، وبنسبة 52.6%، كما أنها زادت في الفوضى الإعلامية وتراجع المهنية وبنسبة 47.4%.

إجابات أخرى		
الموضوع	العدد	النسبة
ساعدت الصحافة في الكشف عن قضايا الفساد	1	52.6%
زيادة الفوضى الإعلامية وتراجع المهنية	1	47.4%
المجموع	2	100%

ثانياً: كيف تقيم تغطية (الصحف اليومية ...) للحركات الاحتجاجية بالأردن. هل قامت بتغطيتها إلى درجة كبيرة، إلى درجة متوسطة، إلى درجة قليلة، لم تقم بتغطيتها على الإطلاق؟:

1) الصحف اليومية:

رأت نصف العينة المستجيبة للاستطلاع 50% أن الصحف اليومية قامت بتغطية الحركات الاحتجاجية في الأردن بدرجة متوسطة. مقابل 28.9% رأوا أن الصحف اليومية غطت تلك الاحتجاجات درجة كبيرة.

ورأى 18.3% من العينة المستطلعة أن الصحف اليومية غطت الاحتجاجات بدرجة قليلة. مقابل 0.2% فقط رأت أنها لم تغطها على الإطلاق.

وتعتبر هذه النسبة قليلة جدا. ولا تكاد تؤثر كثيرا على نتائج الاستطلاع المتعلقة بدور الصحف اليومية في تغطية الحركات الاحتجاجية الأردنية.

وتساوت إجابات الرافضين للإجابة على السؤال. مع العينة التي قالت إنها لا تعرف حيث بلغت النسبة لكلا الجانبين 0.4%.

جدول رقم (8) يوضح مدى تغطية الصحف اليومية للحراك الشعبي الأردني

1. الصحف اليومية		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	145	28.9%
درجة متوسطة	250	50.0%
درجة قليلة	91	18.3%
لم تساهم إطلاقا	10	2%
رفض الإجابة	2	0.4%
لا أعرف	2	0.4%
المجموع	500	100%

2) الإذاعات الخاصة:

يعتقد 44.1% أن الإذاعات الخاصة قامت بتغطية الاحتجاجات الأردنية بدرجة متوسطة، قياسا بما نسبته 24.3% من العينة المستجيبة التي رأت أنها غطتها بدرجة كبيرة.

ويرى 18.3% أن الإذاعات الخاصة غطت الاحتجاجات الأردنية المحلية بدرجة قليلة، مقابل 3.6% رأت أنها لم تغطها على الإطلاق.

وحافظت العينة المستجيبة التي ترفض الإجابة وبنسبة 0.2%، إلا أنه يلاحظ ارتفاع نسبة من أجاب بلا يعرف لتصل إلى 9.5%.

جدول رقم (9) يوضح تغطية الإذاعات الخاصة للحراك الشعبي الأردني

2. الإذاعات الخاصة		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	121	24.3%
درجة متوسطة	221	44.1%
درجة قليلة	92	18.3%
لم تساهم إطلاقا	18	3.6%
رفض الإجابة	1	0.2%
لا أعرف	47	9.5%
المجموع	500	100%

3) التلفزيون الأردني:

بلغت نسبة العينة المستجيبة التي رأت أن التلفزيون الأردني غطى الاحتجاجات الأردنية بدرجة قليلة إلى 46.6%، مقابل 25.9% قالوا أن التلفزيون قام التغطية بدرجة متوسطة.

ويلاحظ أن نسبة من يعتقد أن التلفزيون الأردني قام بتغطية الاحتجاجات الشعبية الأردنية بدرجة وصلت إلى نسبة متدنية جدا إذ بلغت 4.2%، فيما رأى 20.9% بأنه لم يقم بتغطيتها على الإطلاق.

وبلغت نسبة من رفض الإجابة 0.2% وهي ذات النسبة المتكررة، في حين انخفضت نسبة من أجاب بـ"لا أعرف" لتصل إلى 2.2%.

جدول رقم (10) جدول يوضح مساحة تغطية الحراك الشعبي في التلفزيون الأردني الحكومي

3. التلفزيون الأردني		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	21	4.2%
درجة متوسطة	130	25.9%
درجة قليلة	233	46.6%
لم تساهم إطلاقا	104	20.9%
رفض الإجابة	1	0.2%
لا أعرف	11	2.2%
المجموع	500	100%

4) الإذاعة الأردنية:

ورأى 4.2% من العينة المستجيبة أن الإذاعة الأردنية غطت بدرجة كبيرة فعاليات الاحتجاجات الشعبية الأردنية متساوية بذلك مع ذات النسبة التي أعطتها العينة المستجيبة للتلفزيون.

ورأى 24.4% أن الإذاعة الأردنية غطت الاحتجاجات بدرجة متوسطة، مقابل 46.3% رأوا أنها غطتها بدرجة قليلة، في حين أفاد 19.5% أنه لم تغطها على الإطلاق.

ورفض الإجابة 0.2%، في حين أجاب من نسبتهم 5.4% بعدم معرفتهم.

جدول رقم (11) يوضح مساحة التغطية في الإذاعة الأردنية التي منحتها للحراك الشعبي الأردني

4. الإذاعة الأردنية		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	21	4.2%
درجة متوسطة	122	24.4%

درجة قليلة	232	46.3%
لم تساهم إطلاقا	97	19.5%
رفض الإجابة	1	0.2%
لا أعرف	27	5.4%
المجموع	**500**	**100%**

5) التلفزيونات الخاصة:

أفاد 47.7% بأن التلفزيونات الخاصة غطت الاحتجاجات الشعبية الأردنية بدرجة متوسطة، مقابل 32.7% أفادوا بأنها غطتها بدرجة كبيرة.

ورأى 13.6% من العينة المستجيبة أن التلفزيونات الخاصة غطت الاحتجاجات المحلية الأردنية بدرجة قليلة، مقابل 2.0% قالت أنها لم تغطها على الإطلاق.

وحافظت العينة المستجيبة التي ترفض الإجابة على مستواها بما نسبته 0.2%، فيما ارتفعت نسبة من لا يعرف الإجابة إلى 8.3%.

جدول رقم (12) يوضح مساحة التغطية للحراك الشعبي في التلفزيونات الخاصة

5. التلفزيونات الخاصة		
الإجابات	**عدد المستجيبين**	**النسبة المئوية**
درجة كبيرة	163	% 32.7
درجة متوسطة	238	% 47.7
درجة قليلة	68	% 13.6
لم تساهم إطلاقا	10	% 2.0
رفض الإجابة	1	% 0.2
لا أعرف	19	8.3%
المجموع	**500**	**100%**

6) المواقع الإلكترونية:

حازت المواقع الإلكترونية على أكبر عينة مستجيبة في هذا الاستطلاع ترى أن المواقع الإلكترونية قامت بتغطية الاحتجاجات الشعبية الأردنية بدرجة كبيرة، فقد ووصلت هذه النسبة إلى 76.1%، مقابل 19.0% أفادوا أنها غطتها بدرجة متوسطة، فيما أفاد 2.8% فقط بأن المواقع غطتها بدرجة قليلة جدا.

ويلاحظ أن المواقع الإلكترونية في هذا الاستطلاع تحوز على المرتبة الأولى من حيث تقييم العينة المستجيبة التي رأت أنها غطت تلك الاحتجاجات بدرجات متقدمة ،فقد انخفضت نسبة العينة التي تعتقد بان المواقع لم تقم بالتغطية إطلاقا إلى ما نسبته 4% مما يكشف تماما عن ثقة العينة المستجيبة بالمواقع الإلكترونية فيما يتعلق بحجم التغطية.

وارتفعت العينة التي ترفض الإجابة إلى ما نسبته 0.6%، كما انخفضت نسبة العينة التي لا تعرف إلى 1%.

جدول رقم (13) يوضح حجم المساحة التي تراها العينة المستجيبة التي منحتها المواقع الإلكترونية لتغطية الحراك الشعبي الأردني

6. المواقع الإلكترونية		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	381	76.1%
درجة متوسطة	92	19%
درجة قليلة	14	2.8%
لم تساهم إطلاقا	2	0.4%
رفض الإجابة	3	0.6%
لا أعرف	5	1%
المجموع	500	100%

الإعلام الالكتروني يتقدم وسائل الإعلام في تغطية الحراك الشعبي عند الصحفيين

ثالثاً: إلى أي درجة تعتقد أن الإعلام الأردني اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الاحتجاجية بالأردن؟:

أفاد 48.3% من العينة المستجيبة أن الإعلام الأردني اعتمد بدرجة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الاحتجاجية في الأردن، فيما رأى 33.7% أن هذا الاعتماد كان بدرجة متوسطة.

وأفاد 13.4% أن اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الاجتماعي كان بدرجة قليلة، بينما 3.8% بأنه لم يعتمد إطلاقا على تلك المواقع في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الاحتجاجية الأردنية فيما أجاب 0.8% بأنهم لا يعرفون إن كان قد استقى معلوماته من مواقع التواصل الاجتماعي أم لا.

جدول رقم (14) يوضح مدى اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الاجتماعي

اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الاجتماعي		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	242	48.3%
درجة متوسطة	169	33.7%
درجة قليلة	67	13.4%
لم تساهم إطلاقا	19	3.8%
رفض الإجابة	4	0.8%
لا أعرف	5	1%
المجموع	500	100%

رابعاً: إلى أي درجة تعتقد أن الإعلام الأردني اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في استقاء المعلومات والصور عن الحركات الاحتجاجية بالأردن؟:

ورأى 45.4% من العينة المستطلعة أن الحكومة تدخلت بدرجة متوسطة في تغطية الإعلام الأردني للحركات الاحتجاجية المحلية، مقابل 240% رأوا أن الحكومة تدخلت بدرجة كبيرة في تلك التغطية.

ويعتقد 16.4% أن الحكومة تدخلت بدرجة قليلة، مقابل 12.6% يعتقدون بأن الحكومة لم تتدخل مطلقا في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية، فيما أفاد 1.6% بأنهم لا يعرفون إن كانت الحكومة قد تدخلت في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية في الأردن.

جدول رقم (15) يوضح مدى تدخل الحكومة في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية

تدخل الحكومة في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية		
الإجابات	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
درجة كبيرة	120	24%
درجة متوسطة	227	45.4%
درجة قليلة	82	16.4%
لم تساهم إطلاقا	63	12.6%
رفض الإجابة	8	1.6%
لا أعرف	5	1%
المجموع	500	100%

نتائج الاستطلاع:

1) تعتقد النسبة الأكبر من العينة المستطلعة أن أحداث الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية الأردنية قد ساهمت برفع منسوب الحرية الإعلامية وإن اختلفت الدرجات في إجابات العينة بين درجة كبيرة و متوسطة و قليلة.

وبلغ مجموع من يعتقدون برفع نسبة الحريات الإعلامية وبدرجات مختلفة 95.4% وهي نسبة كبيرة جدا مقابل 4% فقط لا يعتقدون أنها ساهمت إطلاقا برفع الحريات الإعلامية في الأردن[91] .

2) وتعتقد النسبة الأكبر في العينة المستطلعة أن الاحتجاجات الشعبية الأردنية وأحداث الربيع العربي قد ساهمت بتدفق معلومات جديدة للناس، فقد بلغت نسبة من يعتقدون بذلك 96.4% وإن بدرجات مختلفة "كبيرة، متوسطة، قليلة"، فيما سجل من لا يعتقدون بذلك مطلقا نسبة متدنية جدا بلغت 3% فقط[92] .

3) وتعتقد العينة المستطلعة أن الاحتجاجات المحلية الأردنية قد ساعدت الإعلام الأردني على كسر الخطوط الحمراء، وإن بدرجات متفاوتة "كبيرة، متوسطة، قليلة"، فقد بلغت النسبة الإجمالية لهذه القناعة 92.7%، مقابل 6.7% قالوا أن الاحتجاجات لم تساهم إطلاقا في كسر الخطوط الحمراء[93] .

4) تكشف إجابات العينة المستطلعة على السؤال حول مساهمة الاحتجاجات المحلية الأردنية في الحد من التدخل

91 جدول رقم (1) يوضح ارتفاع نسبة الحريات الإعلامية بسبب الربيع العربي والاحتجاجات المحلية الأردنية.

92 جدول رقم (2) يوضح نسبة من يعتقدون أن الربيع العربي والاحتجاجات المحلية الأردنية قد ساهمت بتدفق معلومات جديدة للناس في الأردن

93 جدول رقم (3) يوضح مدى مساهمة الاحتجاجات الأردنية لصالح الإعلام في كسر الخطوط الحمراء في الأردن.

الحكومي والأمني في الإعلام الأردني عن نسبة أقل من سابقاتها، فقد بلغت بمجملها 87% بخياراتها الثلاث "كبيرة ، قليلة، متوسطة"، في حين ارتفعت نسبة من يعتقدون بأنه لم تثر بالمطلق على الحد من التدخل الحكومي وبنسبة وصلت إلى 12.3% ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما تم قياسها بذات النسبة للسؤالين السابقين [94].

5) وكشفت إجابات العينة المستطلعة بمجموع درجاتها المختلفة "كبيرة، قليلة، متوسطة" عن أن 81.5% يعتقدون أن الاحتجاجات الشعبية قد أعطت الإعلام الأردني مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن، مقابل ارتفاع واضح في نسبة من ينفون ذلك وبنسبة بلغت 17.1%[95] .

6) ووصلت نسبة من يعتقدون بأن الحراك الشعبي الأردني قد ساهم بدرجات متفاوتة "كبيرة، متوسطة، قليلة" على تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية، ما نسبته 87.4%، منها ما نسبته 9.2% اعتقدوا أنها ساهمت بدرجة قليلة، في حين أفاد 11.4% بأن الحراك الشعبي لم يساهم بالمطلق بتراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية [96].

7) وتكشف نتائج الاستطلاع أن 84,3 % يعتقدون بان الحراك الشعبي قد ساهم بتقليص الرقابة الذاتية عند الصحفيين في الأردن وفقا للإجابات الثلاث المختلفة" كبيرة، متوسطة، قليلة"، ومن الملاحظ أن هذا السؤال مرتبط موضوعا بالسؤال السابق.

ويلاحظ أن نسبة من يعتقدون أنها لم تساهم بالمطلق ارتفعت في الإجابة على هذا السؤال عما جاءت عليه في إجابة السؤال السابق لتصل إلى 14.3%[97] .

8) ويعتقد 97.1% من العينة المستجيبة أن الصحف اليومية الأردنية قد غطت الاحتجاجات الأردنية وفقا لمجموع التقديرات الثلاث "كبيرة، متوسطة، قليلة"، في الوقت الذي أفاد فيه نصف المجموع الكلي للعينة المستطلعة 50% بأنها غطتها بدرجة متوسطة[98] .

ويلاحظ أن نسبة من أجاب بأنها لم تغطيها على الإطلاق كانت نسبة قليلة جدا بلغت فقط 2%.

9) يعتقد 86.7% من مجموع العينة المستطلعة أن الإذاعات الخاصة قامت بتغطية الحراك الشعبي الأردني، وفقا لمجموع الإجابات التي رأت أن الإذاعات قامت بتلك التغطية بالرغم من التفاوت الواضح بين نسب الإجابات "كبيرة، متوسطة، قليلة"، فقد أجاب 44.1% بأن الإذاعات الخاصة قامت بالتغطية بدرجة متوسطة، بينما حصلت درجة كبيرة على نسبة 24.3%، ودرجة قليله على نسبة 18.3%، في حين أن نسبة من رأى أن الإذاعات لم تقم على الإطلاق بتغطية الحراك الشعبي الأردني وصلت إلى 3.6% وهي نسبة متدنية جداً[99] .

10) سجل الإعلام الرسمي الأردني المتمثل بالتلفزيون الحكومي، والإذاعة الحكومية أقل النسب تجاه المساحة التي منحها الإعلام الرسمي "تلفزيون وإذاعة" لتغطية الاحتجاجات الشعبية الأردنية.

فقد بلغت نسبة من رأى أن التلفزيون قام بتغطية الحراك الشعبي 66.7% على مجموع الدرجات الثلاث "كبيرة، متوسطة، قليلة"، كما يلاحظ أن نسبة من صوت بدرجة قليلة بلغت 4.2% وهي ذات النسبة التصويتية للإذاعة الأردنية الرسمية.

وبلغت نسبة من رأى أن المساحة التي منحها التلفزيون للتغطية بدرجة قليلة بلغت 46.6 %، فإن ذات النسبة ــ تقريبا ــ حصلت عليها الإذاعة الأردنية والتي بلغت 46.3%، في حين بلغت نسبة من اعتقد أن التلفزيون منح مساحة للتغطية بدرجة متوسطة وصلت إلى 25.9%، وهي تقريبا ذات النسبة للإذاعة والبالغة 24.4%.

---

94 *جدول رقم (4) يوضح الحد من التدخل الحكومي والأمني في الإعلام الأردني*

95 *الجدول رقم (5) يوضح مدى منح الاحتجاجات الشعبية مساحة أوسع للإعلام لترويج الإشاعات في الأردن.*

96 *جدول رقم (6) يوضح نسبة من يعتقدون تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية في الأردن.*

97 *جدول رقم (7) يوضح مدى قناعة العينة المستجيبة لتقليص الرقابة الذاتية لدى الصحفيين الأردنيين.*

98 *جدول رقم (8) يوضح مدى تغطية الصحف اليومية للحراك الشعبي الأردني.*

99 *جدول رقم (9) يوضح تغطية الإذاعات الخاصة للحراك الشعبي الأردني.*

ويلاحظ أيضا أن نسبة من رأى أن الإعلام الرسمي المتمثل بالتلفزيون والإذاعة لم يغط على الإطلاق الحراك الشعبي الأردني بلغت على التوالي 20.9% بالنسبة للتلفزيون، و19.5% بالنسبة للإذاعة[100] .

11) مقابل الإعلام الرسمي يظهر التفوق الذي تراه العينة المستجيبة للتلفزيونات الخاصة، فقد بلغ مجموع من أجاب بأن التلفزيونات الخاصة أعطت مساحة بدرجات كبيرة ومتوسطة وقليلة لتغطية الحراك الشعبي الأردني ما نسبته 94% وهو تفوق واضح على الإعلام الرسمي، فقد بلغت نسبة من أعطاه درجة كبيرة 32.7%، ودرجة متوسطة 47.7%، وانخفضت نسبة "الدرجة القليلة" لتصل إلى 13.6%، في حين انخفضت كثيرا جدا نسبة من رأى أن التلفزيونات الخاصة لم تقم على الإطلاق بالتغطية لتصل إلى 2% وهو فارق واضح وكبير بين هذه النسبة وبينها الممنوحة للتلفزيون والإذاعة الرسميين[101] .

12) حظيت المواقع الإلكترونية بأعلى نسبة في هذا الاستطلاع، فقد رأى 97.9 % من العينة المستطلعة أن المواقع الإلكترونية قامت بمنح مساحة لتغطية الحراك الشعبي الأردني، وقد رأى 76.1% من العينة المستجيبة أن المواقع الإلكترونية منحت مساحة لتغطية الحراك الشعبي بدرجة كبيرة، فيما رأى 19% أنها غطتها بنسبة متوسطة.

ويلاحظ في إجابات العينة أن 2.8% فقط رأوا أن المواقع الإلكترونية غطت الحراك بدرجة قليلة، في حين كادت أن تختفي تماما إجابات من يعتقدون أن المواقع الإلكترونية لم تغط الحراك بالمطلق، فقد بلغت نسبتهم فقط 4%.

وتكشف المعطيات عن أن المواقع الإلكترونية تحظى بثقة المواطنين، وبمتابعتهم وبدرجة كبيرة تفوق كل وسائل الإعلام الأخرى المقروءة والمسموعة والمرئية، والمستقلة منها، أو تلك المملوكة للحكومة[102].

13) ومن الواضح أن النتيجة السابقة المتعلقة بالمواقع الإلكترونية قد فرضت نفسها على تقييم العينة المستجيبة لمدى اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أفاد 94.4% بأن الإعلام الأردني قد اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي، وفقا لمجموع توزيع الدرجات الإيجابية "48.3% درجة كبيرة، 33.7% درجة متوسطة، و13.4% درجة قليلة[103] ".

14) كشفت إجابات العينة المستطلعة أن 85.8% منها تعتقد أن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام الأردني للحركات الاحتجاجية، وأن 45.4% من تلك العينة رأت أن هذا التدخل كان بدرجة متوسطة، مقابل 24% رأت أنها تدخلت بدرجة كبيرة، بينما رأى 16.4% أنها تدخلت بدرجة قليلة.

وتكشف هذه المعطيات عن عدم ثقة العينة المستجيبة باستقلالية الحكومة وحيادها تجاه تغطية الاحتجاجات المحلية، وعدم قناعتها باستقلالية الإعلام الأردني سواء المستقل منه أو الرسمي[104] .

86٪ يعتقدون أن الحكومة تدخلت في تغطية الإعلام للحراكات الاحتجاجية

100 الجدولان (10) و(11) يوضحان تماما المعطيات المتعلقة بالإعلام الرسمي "الإذاعة والتلفزيون".

101 جدول رقم (12) يوضح مساحة التغطية للحراك الشعبي في التلفزيونات الخاصة.

102 جدول رقم (13) يوضح حجم المساحة التي تراها العينة المستجيبة التي منحتها المواقع الإلكترونية لتغطية الحراك الشعبي الأردني.

103 جدول رقم (14) يوضح مدى اعتماد الإعلام الأردني على مواقع التواصل الاجتماعي.

104 جدول رقم (15) يوضح مدى تدخل الحكومة في تغطية الإعلام للحركات الاحتجاجية.

الفصل الرابع

نتائج متقاربة في استطلاعات مختلفة

الإعلام في عيون الناس ..

لم يكن الاستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين الخاص بهذه الدراسة والذي تناولنا كامل معطياته ومخرجاته في الفصل السابق بالاستطلاع اليتيم في هذا الجانب، فقد قدم المركز نفسه استطلاعا في غاية الأهمية نفذه بالتعاون مع مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، وتم تقديمه في جلسة خاصة من جلسات مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي [105].

وقبل مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في عمان ببضعة أيام فقط كانت مؤسسة بروكنغز الأمريكية تجري هي الأخرى استطلاعها الخاص بها عن الربيع العربي وعن دور الإعلام فيه.

وقبل ذلك أيضا وبفترة قصيرة جدا كان مركز القدس للدراسات السياسية في الأردن يجري هو الآخر استطلاعا للرأي المحلي الأردني عن حرية الصحافة الأردنية وكان من بين أسئلة الاستطلاع، أسئلة تتعلق بتأثيرات الربيع العربي والاحتجاجات الأردنية المحلية على حرية الصحافة والإعلام في الأردن.

نحن إذن أمام ثلاثة استطلاعات إثنان منها محليان تماما، وواحد غربي كان للأردن نصيب من العينة المستطلعة فيه.

وجاءت تلك الاستطلاعات في مجملها لقياس الرأي العام حول حرية الصحافة الأردنية إبان أحداث الربيع العربي، وأثر الاحتجاجات المحلية الأردنية على حرية لإعلام، وقياس الرأي العام الأردني حول تغطية الإعلام المحلي والعربي وتأثير الإعلام الجديد" الفيسبوك، والتويتر، واليوتيوب" في الثورات العربية..الخ.

وفيما يلي جولة على نتائج الاستطلاعات الثلاث الأخرى وهي استطلاع بروكنغز ــ تلحمي ـ واستطلاع مركز القدس للدراسات السياسية، ثم استطلاع مركز حماية وحرية الصحفيين الذي نفذه بمشاركة مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية لقياس الرأي العام الأردني حول التغطية الإعلامية لأحداث الربيع العربي.

أولاً: استطلاع بروكنغز [106]:

صدر الاستطلاع في 21 تشرين ثاني نوفمبر 2011 تحت عنوان "استطلاع الرأي العربي لعام 2011" وهو استطلاع يتم إجراؤه كل عام بالاشتراك مع مؤسسة زغبي الدولية.

وشمل الاستطلاع عينة من 3000 شخص من خمس دول عربية هي مصر والمغرب والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة في تشرين أول أكتوبر لعام 2011 بهدف تقييم المواقف العربية تجاه الولايات المتحدة وإدارة أوباما وآفاق عملية السلام العربي الإسرائيلي وتأثير الصحوة العربية والتوقعات حول الانتخابات المصرية والآراء حول توجه المنطقة سياسيًا. وما يهمنا في هذا الاستطلاع ما يتعلق منه بالإعلام في الربيع العربي، فقد أثبتت نتائج الاستطلاع أن 43% من العينة المستطلعة أجابوا بان تلفزيون فضائية الجزيرة كان المصدر رقم واحد في الأخبار الدولية، يليه فضائية العربية بنسبة 14% وقناة إم بي سي بنسبة 12%.

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 20% من العرب يعتبرون الإنترنت مصدرهم الرئيسي للحصول على الأخبار الدولية، حيث يقول 20% أن الإنترنت هو مصدرهم الأساسي للأخبار الدولية، في حين كانت هذه النسبة في عام 2009 لا تتجاوز 8% فقط.

---

105 *عقد الملتقى على مدى ثلاثة أيام من 5 ــ 7 كانون الأول ديسمبر عام 2011 في عمان، وقام باستعراضه وشرحه رئيس مركز الدارسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية د. موسى شتيوي، وترأس الجلسة الخاصة بالاستطلاع الفنانة المصرية القديرة تيسير فهمي.*

106 *نفذ الاستطلاع شبلي تلحمي الباحث غير المقيم في السياسة الخارجية بمركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في مؤسسة بروكنجز، وتلحمي يشغل أستاذ كرسي أنور السادات للسلام والتنمية في جامعة ميريلاند.*

مما يعني أن استخدام الإنترنت من قبل العرب قد ارتفع بشكل مضاعف خلال عامين، وهو ما يؤكد عليه الاستطلاع "لقد واصل استخدام الإنترنت التوسع بسرعة شديدة، حيث يقول ربع المستخدمين أنهم بدأوا في الدخول إلى عالم الإنترنت العام الماضي ــ 2010 ــ فيما يقول أكثر من 40% من إجمالي المستخدمين أنهم بدأوا استخدام الإنترنت على مدى السنوات الثلاث الماضية".

ويضيف استطلاع بروكنغز لقد "أظهرت أغلبية المستطلعين 55% تفاؤلاً إزاء مستقبل العالم العربي في ضوء الربيع العربي الحاصل، مقابل 16% من المستطلعين الذين أبدوا تشاؤماً في هذا الخصوص و23% لم يلمسوا أي تغيير يذكر. واعتبرت الأغلبية أن الربيع العربي يتمحور حول حركة شعبية تسعى إلى تحقيق الكرامة والحرية وحياة أفضل، في حين رأى 19% أن هذا الربيع هو محاولة أجنبية لإشعال الفتن في المنطقة واعتبر 16% أنه سعي من الأطراف والأحزاب والطوائف المعارضة للسيطرة على الحكومات"[107].

إن نتائج هذا الاستطلاع تتقاطع تماما من حيث المبدأ مع النتائج التي توصل إليها استطلاع الرأي الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين للعينة الأردنية المحلية حول الفضائيات الأكثر مشاهدة خلال أحداث الربيع العربي، أو خلال الحراك الشعبي الأردني.

ثانياً: استطلاع مركز القدس للدراسات السياسية[108] :

أجرى مركز القدس للدراسات السياسية دراسة استطلاعية في النصف الثاني من عام 2011 حملت عنوان "واقع الصحافة وحالة الحريات الإعلامية في الأردن 2011"[109].

وكشفت الدراسة عما أسمته "تباينا بين الصحفيين والصحفيات وقادة الرأي في تشخيصهم لواقع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمهنيته وموضوعيته مع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات".

وبرهنت الدراسة الاستطلاعية على استنتاجها بالقول "في سؤال محدد حول هذا الموضوع" هل تعتقد أن وسائل الإعلام تعاملت بمهنية وموضوعية مع الحراك الشعبي الذي طالب بتحقيق إصلاحات؟"، أجاب 39.1% منهم "نعم" فيما رأى 30.3% عكس ذلك، أي أن هذه الوسائل لم تتعامل بحرفية وموضوعية مع الحراك الشعبي، وعدَّ 28.6% منهم أن هذه الوسائل تعاملت إلى "حد ما" بحرفية وموضوعية، وامتنع 2% عن الإجابة على هذا السؤال.

وأضافت الدراسة "لقد تباينت رؤيتهم أيضا لترتيب هذه الوسائل من حيث تعاملها بمهنية وموضوعية مع هذا الحراك الشعبي، ففي إجابتهم عن هذا السؤال المتعلق بترتيبهم لوسائل الإعلام من حيث "تعاملها بمهنية وموضوعية مع الحراك الشعبي الذي طالب بتحقيق إصلاحات" جاءت الصحف اليومية الخاصة والمواقع الإلكترونية بمقدمة هذه الوسائل أي بنسبة 11.6% لكل منهما، تلاهما الصحف اليومية شبه الحكومية 10%، أما المدونات الشخصية فقد احتلت الترتيب الرابع 9.9%، وأما الإذاعة الأردنية فقد جاءت في الترتيب الأخير من حيث تعاملها بمهنية وموضوعية مع الحراك الشعبي 9.2 %.

وتشير الدراسة إلى أن التلفزيون الأردني حصل على نسبة 9.6%، والإذاعات الخاصة على 9.7%، والتلفزيونات الخاصة على 9.5%.

ويلاحظ أن بعض هذه النتائج قريبة إلى حد ما من نتائج الاستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين لصالح هذه الدراسة ــ بالرغم من اختلاف النسب المئوية ــ فقد احتلت المواقع الإلكترونية المرتبة الأولى على سبيل المثال باعتبارها مصدرا أولا لتغطية أخبار ونشاطات الحراك الشعبي الأردني، وكذلك الصحف اليومية، في حين حصل الإعلام الرسمي "الإذاعة والتلفزيون" على أدنى النتائج فيما يتعلق بتخصيص مساحة لتغطية نشاطات الحراك الشعبي الأردني[110] .

ولعل الجديد الذي حمله استطلاع مركز القدس هو كشفه

107 مراجعة ملخص عن التقرير على رابط
http://www.information-international.com/info/index.php/the-monthly/articles/710--55-

108 مراجعة نص التقرير كاملا على موقع مركز القدس للدراسات السياسية.

109 شملت العينة الدراسية المستطلعة 502 صحفي وصحفيه وقادة رأي عام.

110 هناك بالتأكيد فروق واضحة بين نتائج الاستطلاعين لأسباب مختلفة وجوهرية، يعود بعضها لمضمون السؤال أولا، وللتوقيت الزمني الذي أجري فيه الاستطلاعين، لكن النتائج في النهاية تبقى متقاربة بغض النظر عن الأرقام والنسب المئوية الواضحة بين الاستطلاعين.

عن أن نصف العينة المستطلعة أفادت بان بعض المظاهر التي رافقت الحراك الشعبي الأردني قد أساءت إلى الوحدة الوطنية، وان بعض وسائل الإعلام الأردنية قد تبنت هذه الإساءات ومارسته.

وتقول الدراسة الاستطلاعية أن نصف أفراد العينة تقريبا "أي ما نسبته 47.6% من الصحفيين والصحفيات وقادة الرأي يعتقدون أن بعض هذه الوسائل مارست دورا مسيئا للوحدة الوطنية من خلال تغطياتها للحراك الشعبي الذي طالب بالإصلاحات، وأما النسبة الباقية منهم، فقد اختلفوا في اعتقاداتهم بين من "لا" يعتقد بمثل هذا الاعتقاد ونسبتهم 38.1%، وبين من يعتقد بذلك ولكن إلى "حد ما" وبنسبة 11.8%، وبين من "لا يعرف" وبنسبة بلغت 2.3%، وبين من رفض الإجابة على هذا السؤال وبنسبة بلغت 0.2%.

ويكشف الاستطلاع أيضا أن المواقع الإلكترونية جاءت في المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام المختلفة التي قامت بالإساءة للوحدة الوطنية وتبنت منهج التحريض - وفقا للعينة المستطلعة ــ وبنسبة بلغت 20.5%، ثم المدونات الشخصية وبنسبة 12.5%، ثم التلفزيونات الخاصة وبنسبة 11.4%، ثم الصحف الأسبوعية وبنسبة 9.9%، فالصحف اليومية الخاصة وبنسبة 9%، فالصحف اليومية شبه الحكومية وبنسبة 7.4%"، ثم التلفزيون الأردني وبنسبة 5.9%، ثم الإذاعة الأردنية وبنسبة 5.3%، وأخيرا وكالة الأنباء الأردنية "بترا" وبنسبة بلغت 5.2%.

وفي مقابل هذه النسب فان المواقع الإلكترونية احتلت المرتبة الأولى ــ حسب الاستطلاع ــ من حيث جرأتها على انتقاد السياسات الحكومية وبنسبة بلغت 37.3%، تلتها الصحف اليومية الخاصة وبنسبة بلغت 25.9%، وتقاربت النسب فيما يتعلق بالمدونات 7.7%، والتلفزيونات الخاصة 7.6%، والصحف الأسبوعية 7.2%.

ثالثاً: استطلاع ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام:

يمكن وصف هذا الاستطلاع بأنه جاء في وقته تماما لقياس اتجاهات الرأي العام الأردني حول مشاهدة الفضائيات العربية وتأثيراتها على مجريات أحداث الربيع العربي، ومدى الدور الذي قامت به في نقل الأحداث أو حتى التحريض على الاحتجاج، وعما إذا كانت محايدة أم لا، وفيما إذا كانت تلك الفضائيات تعمل في تغطية أحداث الربيع العربي بموضوعية وحيادية أم أنها كانت تعمل وفقا لأجندة سياسية خدمة لأهداف سياسية أم لا؟.

وشملت عينة الاستطلاع 1933 موزعين على جميع محافظات المملكة بنسب تعادل عدد سكان كل محافظة.

وبحسب مقدمة الاستطلاع فان الثورات العربية جاءت "لتعطي الإعلام العربي بأشكاله المختلفة أدواراً ومضامين جديدة لا من حيث السرعة في نقل الخبر فقط، وإنما أيضا من حيث بلورة الرواية عن هذه الثورة أو الأحداث، وبذلك يكون الإعلام قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه الثورات، وأصبحت بعض الوسائل الإعلامية جزءاً من صناعة الثورة إذا جاز التعبير".

ويرى الاستطلاع "أن التنافس السياسي بين الأطراف المتنازعة لم يعد على الأرض فقط وإنما على الفضاء أيضا، حيث دخل اللاعبون الإقليميون والدوليون على حلبة الصراع السياسي والأيديولوجي".

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 85% من المستجيبين يتابعون، وبدرجات متفاوتة "كبيرة 37%، متوسطة 33%، قليلة 15%" ما يحدث من ثورات وحركات احتجاجية في الوطن العربي، فيما أفاد 15% أنهم غير متابعين على الإطلاق. وتعتبر هذه نسبة مرتفعة جداً تظهر مدى اهتمام المواطن الأردني بالحياة السياسية محلياً وعربياً.

وأظهرت النتائج أن من مستواهم التعليمي أعلى من الثانوية هم الأكثر متابعة للثورات والحركات الاحتجاجية، فيما كان المستجيبون الذين مستواهم التعليمي ثانوي فأقل هم الأقل متابعةً. ويظهر ذلك أهمية التعليم بالاهتمام بالسياسة، حيث كلما ازداد المستوى التعليمي ازدادت نسبة المتابعة، والعكس صحيح.

وأظهرت النتائج، أن استخدام الإنترنت بوصفه مصدراً للمعلومات يرتفع لدى الفئات الشابة حيث أفاد 43% من المستجيبين في الفئة العمرية 34-18 أنهم يتابعون الثورات من خلال الإنترنت، و33% من خلال الجرائد، فيما أفاد 10% من مستجيبي الفئة العمرية 55 سنة فأكثر أنهم يتابعون الثورات والاحتجاجات من خلال الإنترنت، و29% من خلال الجرائد.

وأظهرت النتائج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمستجيبين زادت نسبة من يستخدمون الإنترنت لمتابعة الثورات وزادت نسبة من يستخدمون الجرائد، ويعتمدون على الأصدقاء بوصفهم مصدراً لمتابعة الثورات.

وأفاد ما يقارب نصف المستجيبين 49% من أنهم يستخدمون جهاز الكمبيوتر، وأفاد 75% منهم أنهم يستخدمون الإنترنت. كما أظهرت النتائج أن 55% (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية) من المستجيبين الذين يستخدمون الإنترنت (من الـ 75%) يثقون بالمعلومات المتوافرة على الإنترنت حول الثورات والحركات الاحتجاجية، فيما أظهرت النتائج أن 12% لا يثقون بهذه المعلومات على الإطلاق.

وفيما يتعلق باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، أفاد 53% من المستجيبين الذين يستخدمون الانترنت (من الـ 75%) أنهم يتابعون الثورات من خلال الفيسبوك، في ما أفاد 45% أنهم يتابعونها من خلال اليوتيوب، وأفاد 13% أنهم يتابعون الثورات من خلال التويتر.

وأفاد 65% من المستجيبين الذين يتابعون الثورات من خلال الفيسبوك والتويتر أنهم يثقون بمواقع التواصل الاجتماعي هذا فيما يتعلق بالثورات والاحتجاجات، فيما أفاد 69% من المستجيبين الذين يتابعون اليوتيوب أنهم يثقون به.

يعتقد 66% من المستجيبين (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية) الذين يستخدمون الانترنت (من الـ 75%) أن الإعلام الالكتروني ومواقع التفاعل الاجتماعي نجحت في التفوق على المحطات الفضائية كمصدر بديل للمعلومات عن الثورات والحركات الاحتجاجية، في ما يعتقد 10% أنها لم تنجح على الإطلاق.

ويعتقد 61% من المستجيبين الذين يستخدمون الإنترنت (من الـ 75%) أنه لا يمكن اعتبار المعلومات التي تستخدمها المحطات الفضائية من مواقع التفاعل الاجتماعي كمصادر موثوقة، فيما يعتقد 39% أنه يمكن اعتبارها مصادر موثوقة.

وأظهر الاستطلاع أن التلفزيون تصدر قائمة المصادر التي يتابع المواطنون من خلالها الثورات والاحتجاجات، فقد أفاد 98% من المستجيبين بأنهم يتابعون الثورات والاحتجاجات في العالم العربي من خلال التلفزيون، وأفاد 49% أنهم يتابعونها من خلال الأصدقاء، و33% من خلال الجرائد، و29% من خلال الإنترنت، فيما أفاد 5% فقط بأنهم يتابعونها من خلال المجلات.

ووفقا لنتائج الاستطلاع فان فضائية الجزيرة جاء في طليعة المحطات التي يتابع مشاهدو التلفزيون الثورات من خلالها، إذ أفاد 83% من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والاحتجاجات في العالم العربي عن طريق التلفزيون (من الـ 98%) أنهم يتابعونها من خلال قناة الجزيرة، يليها قناة العربية (70%)، ثم التلفزيون الأردني (69 %)، تلتها محطة BBC العربية، ثم محطة المنار، فمحطة CNN.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي والمحطات التي يتم مشاهدتها، فالاتجاه العام أن الذين مستواهم التعليمي أعلى من الثانوي يشاهدون جميع القنوات أكثر من الذين مستواهم أقل من الثانوي،إلا في حالة التلفزيون الأردني، ويزداد الفارق بين المستويات التعليمية بشكل واضح في مشاهدة محطات: الـ CNN، الـ BBC العربية، المنار، روسيا اليوم، فرنسا 24، ويقل التباين في المحطات الأخرى.

ويوضح الجدول التالي أكثر القنوات التلفزيونية العربية مشاهدة عند الأردنيين [111]:

	هل يتابع/تتابع هذه الثورات والاحتجاجات من خلال قناة:		صدق المحطة في التعامل مع الثورات الوسط الحسابي	
	ترتيب مشاهدة القناة	نعم	المتوسط الحسابي	ترتيب مصداقية القناة
1	الجزيرة	83	67	4
2	العربية	70	65	5
3	التلفزيون الأردني	69	78	1
4	BBCالعربية	27	68	3
5	المنار	17	65	5
6	CNN	13	68	3
7	روسيا اليوم	6	65	5
8	فرنسا 24	5	70	2

ووفقا لنتائج الاستطلاع فقد حازت فضائية الجزيرة على المرتبة الأولى في إجابة العينة الأردنية المستطلعة حول أكثر المصادر الإعلامية التي يثقون بها وبنسبة 39% من العينة التي تتابع أخبار الربيع العربي البالغة نسبتها 85%، فيما أفاد 13% أن التلفزيون الأردني هو أكثر مصدر، وأفاد 12% بأن قناة العربية هي أكثر مصدر موثوق.

111 هذا الجدول نقلا عن الاستطلاع.

ويوضح الجدول التالي توزيع تلك النسب حول أكثر مصدر إعلامي موثوق به في ما يتعلق بالثورات والحركات الاحتجاجية الحاصلة في الوطن العربي [112]:

المصادر الإعلامية	%
الجزيرة	39
التلفزيون الأردني	13
العربية	12
التلفزيون بشكل عام	9
الحقيقة الدولية	4
العربية والجزيرة	4
المواقع الاجتماعية	4
لا يوجد مصدر موثوق به	3
الصحف المحلية	3
محطات فضائية اخرى	3
العربية BBC	2
Facebook ,YouTube, twitter	1
أكثر من مصدر	1
أخرى	1
لا أعرف	3
المجموع	100

قناة الجزيرة الأكثر موثوقية عند الناس في تغطية الثورات والحركات الاحتجاجية

وحول نظرة المواطنين الأردنيين المستطلعين عن مدى حيادية الإعلام من عدمها لتغطية الثورات العربي، فقد أجاب 42% من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والاحتجاجات (من الـ 85%) أن الإعلام يلعب دوراً محايداً في التعامل مع الثورات والاحتجاجات، فيما يعتقد 37% بأن الإعلام يلعب دوراً منحازا (غير محايد). بينما أشار ما يقارب خُمس المبحوثين إلى عدم معرفتهم فيما إذا كان الإعلام محايداً أم لا.

وعند سؤال المستجيبين حول المحطات التي تلعب دوراً منحازاً، كانت النتائج بالترتيب: الجزيرة (47%)، العربية (24%) فيما جاءت فضائيات الـ (BBC، CNN، MBC العربية)، الأقل انحيازاً.

112 معطيات هذا الجدول وفقا لما ورد في الاستطلاع.

ويوضح الجدول التالي المحطات التي تعتقد العينة المستطلعة أنها كانت منحازة لطرف محدد في هذه الثورات[113] :

المصادر الإعلامية	%
الجزيرة	47
العربية	24
سورية	5
المنار	4
التلفزيون الأردني الرسمي	4
دنيا السورية	3
قنوات فضائية أخرى	3
BBC العربية	2
CNN	2
MBC	1
لا أعرف	5
المجموع	100

قناة الجزيرة تليها العربية الأكثر انحيازاً في تغطية الثورات والحركات الاحتجاجية

وعن مدى تأييد الدور المنحاز للفضائيات تبين أن المشاهدين لتلك الفضائيات منقسمون بين مؤيد للانحياز ومعارض له. فقد أفاد 39% (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية) من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والاحتجاجات العربية (من الـ 85%) أنهم يؤيدون الانحيازية (عدم الحيادية في التغطية ونقل المعلومة) فيما يتعلق بالثورات والاحتجاجات، فيما أفاد 38% عدم تأييدهم للانحيازية على الإطلاق.

وعن الدور الذي لعبته بعض الفضائيات بالقيام بدور المحرض في الثورات العربية، فقد أيد ذلك 67 % وبدرجات متفاوتة (كبيرة 35%، متوسطة 23%، قليلة 9%) من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والاحتجاجات العربية (من الـ 85%) القول أن بعض الفضائيات تلعب/ لعبت دوراً محرضاً في الثورات والاحتجاجات العربية، فيما رفض هذا القول 25% من المستجيبين.

وأظهرت النتائج أن 53% من المستجيبين الذين يؤيدون القول إن بعض الفضائيات تلعب دوراً محرضاً في الثورات والاحتجاجات (من الـ 67 %) يعتقدون أن قناة الجزيرة لعبت دوراً محرضاً في الثورات والاحتجاجات العربية، فيما أفاد 26 % بأن العربية لعبت هي الأخرى دوراً محرضاً، بينما تتوارى بقية المحطات إلى نسب متواضعة في مدى تحريضها في الثورات العربية من وجهة نظر المستطلعين.

113 هذا الجدول نقلاً عن الاستطلاع.

ويوضح الجدول التالي المحطات الفضائية التي تعتقد العينة المستطلعة أنها لعبت دورا تحريضيا في الثورات والاحتجاجات العربية [114].

المصادر الإعلامية	%
الجزيرة	53
العربية	26
قنوات فضائية أخرى	4
المنار	3
CNN	2
التلفزيون الأردني	2
BBC	2
سورية الفضائية	2
دنيا السورية	1
الحقيقة الدولية	1
لا أعرف	4
المجموع	100

ويعتقد 38% من العينة التي تتابع الثورات والاحتجاجات العربية البالغة نسبتها 85% من مجموع العينة المستجيبة أن بعض الفضائيات لديها أجندة سياسية من خلال طريقة تغطيتها المختلفة من دولة إلى أخرى. فيما يعتقد 29% بأنه لا يوجد لدى هذه الفضائيات أي أجندة سياسية، بينما أجاب ثلث المستطلعين بأنهم لا يعرفون ما إذا كانت هناك أجندات سياسية للفضائيات أم لا.

وتفاوت موقف المستطلعين من الأجندات السياسية التي تحملها بعض المحطات. فقد أفاد 16% من المستجيبين الذين يعتقدون أن هنالك أجندة سياسية لبعض الفضائيات (من الـ 38%) أن هذه الأجندة هي لزعزعة أمن واستقرار بعض الدول العربية. وأفادت النسبة نفسها (16%) أن الأجندة هي لخدمة مصالح الغرب. وأفاد 15% أنها لخدمة مصالح بعض الأنظمة العربية. بينما أفاد 14% أنها لخدمة مصالح القناة نفسها. وأجاب (5%) فقط بأن الهدف هو إظهار الحقيقة ومحاربة الفساد [115].

وأفاد أكثر من نصف المستطلعين (51 %) الذين يعتقدون أن هنالك أجندة سياسية لبعض الفضائيات (من الـ 38%) أن فضائية الجزيرة لديها أجندة سياسية. ويعتقد 24% أن قناة العربية

114 هذا الجدول نقلا عن الاستطلاع.
115 هذه النسب استندت إلى العينة التي تعتقد بوجود أجنده سياسية لدى الفضائيات والبالغة نسبتهم 38% من مجموع العينة التي أجابت بأنها تتابع أخبار الربيع العربي عبر الفضائيات والبالغة نسبتهم 85%.

الإفلات من العقاب

و4% أن قناة المنار و2% قناة CNN لديها أجندة سياسية.

وحول استخدام شهود العيان بوصفهم مصدراً موثوقاً في التغطية الإعلامية للثورات العربية، أفاد 65 % من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والاحتجاجات العربية (من الـ 85%) وبدرجات متفاوتة (كبيرة 12%، متوسطة 30%، قليلة 23%) باقتناعهم بفكرة تقديم شهود عيان بوصفهم مصدراً موثوقاً به للروايات والشهادات المتعلقة بالثورات والاحتجاجات العربية، فيما أفاد 31 % بعدم قناعتهم بذلك على الإطلاق.

وفيما يتعلق بفائدة النقل المباشر للثورات والاحتجاجات العربية، فقد أفاد 43% من المستجيبين الذين يتابعون الثورات والاحتجاجات العربية (من الـ 85%) بأن النقل المباشر للثورات والاحتجاجات مفيد أحياناً للناس في معرفة ما يحدث في هذه البلدان، فيما أفاد 34% بأنه مفيد دائماً، وأفاد 20% أنه غير مفيد على الإطلاق.

هذه الاستطلاعات الهامة التي ترسم حدود الوعي الشعبي تجاه نشاط الإعلام الفضائي في تغطية أحداث الربيع العربي أفادت وبشكل كبير الرأي العام الأردني في تكوين مواقفه المختلفة بين المؤيدة والمعارضة والمتحفظة لمضمون التغطية الإعلامية لأحداث الربيع العربي.

ويلاحظ ضمنا أن تلك الاستطلاعات اقتربت إلى حد ما من النتائج التي توصلت إليها كل على حده، ودون الدخول في التفاصيل فإن الاستطلاع الخاص بهذه الدراسة الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين كشف عن أن المواقع الإلكترونية والإنترنت جاءت في المرتبة الأولى كمصدر من مصادر الإخبار، وهي ذات النتيجة التي توصلت إليها كل من استطلاعات الرأي التي نفذتها كل من بروكنجز، ومركز القدس للدراسات السياسية، والاستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأردنية لصالح مؤتمر ملتقى المدافعين العرب عن حرية الإعلام.

وفي الوقت الذي أدت فيه أحداث الربيع العربي والتغييرات التي شهدتها كل من تونس وليبيا ومصر من تغيير في أنظمتها السياسية، وما شهدته ولا تزال تشهده دول عربية أخرى "اليمن، سوريا، البحرين، السعودية، الأردن" من احتجاجات متفاوتة في مطالبها فإنها كلها مجتمعة أدت بالنتيجة إلى رفع مستوى الوعي الشعبي العربي، مما دفع بالإعلام العربي على اختلاف مكوناته للارتقاء بأداء رسالته الإعلامية، وإن اختلفت الغايات والوسائل.

إن اعتقادات العينات المستطلعة في الاستطلاعات السابقة تكشف أيضا عن الحيرة والشك في مضامين الخطاب الإعلامي "الأردني والعربي" تجاه أحداث الربيع العربي أولا، وتجاه الاحتجاجات الداخلية المحلية، وهذا ما أدى بالنتيجة إلى النظر لدى قطاع من العينة المستطلعة للشك في نوايا وأهداف الرسالة الإعلامية التي تبثها بعض الفضائيات العربية، ولم يتردد الكثيرون من العينة المستطلعة للنظر إلى تلك الرسالة بعين الشك والريبة، واتهامها بعدم الحيادية والنزاهة، بقدر انحيازها الواضح، بينما وقف بالمقابل من العينة المستطلعة من رأى غير ذلك تماما.

65٪ من الجمهور يؤيد استخدام شهود العيان كمصادر معلومات موثوقة عن الثورات والاحتجاجات

الفصل الخامس

الضحية والانتهاكات

الإعلام الأردني بين الحراك الشعبي وقسوة الأمن

وفقا لاعترافات رسمية أردنية فان عدد المظاهرات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية والاعتصامات التي شهدها الأردن خلال اقل من عام بلغت أربعة آلاف حالة احتجاج، حسب اعتراف مدير الأمن العام الفريق حسين المجالي في ورقة عمل قدمها للمؤتمر التنفيذي للأبحاث الدولية الخاص بمدراء الشرطة الأمريكية الذي عقد في واشنطن من 22-24 شباط فبراير 2012.

وتحدث المجالي في ورقة العمل الأردنية التي قدمها عن النهج الأمني الأردني والتجربة الأمنية الأردنية للحد من استخدام القوة والتدرج بها، متناولا القوانين المنظمة لها والتجارب العملية التي تم تطبيقها في المملكة في هذا الجانب.

"وتطرق الفريق المجالي للأحداث والأزمات الأمنية التي مرت بالمنطقة العربية خلال الفترة الماضية والتي أثرت على الأردن كجزء من المنطقة قائلا أن الأمن العام انتهج مع المسيرات سياسة الأمن الناعم الذي يعتمد أولا على إعطاء الحق الدستوري لكافة أفراد المجتمع الأردني بالتعبير عن آرائهم بكل حرية ونزاهة دون المساس بالأمن والنظام العام والتأثير على سير الحياة الطبيعية في المجتمع ليكون الأردن محط أنظار جميع دول العالم الساعية للاستفادة من تلك التجربة التي وفرت مناخا من الأمن والنظام وفق أعلى معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان [116]".

هذا الاعتراف الرسمي الأردني يكشف إلى أي مدى كان تأثير الربيع العربي والثورات العربية على الأردن الذي لم يكن بالمطلق بمنأى عن تلك التأثيرات، ولم يكن خارج كامل التداعيات التي ضربت المنطقة العربية واستحقاقاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية[117] .

إن أول المظاهرات الاحتجاجية التي شهدها الأردن متأثرا بما جرى في تونس كانت في يوم الجمعة 14 كانون الثاني يناير 2011، احتجاجا على البطالة وغلاء الأسعار، والمطالبة بإسقاط الحكومة، ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها "لتسقط حكومة الرفاعي" و"حذاري من جوعي وغضبي" و"الخبز خط أحمر".

بعد ذلك توالت الاحتجاجات والمسيرات والاعتصامات، فبعد يومين فقط من المسيرة الأولى كان المتظاهرون يقفون أمام مجلس النواب للمطالبة بإسقاط حكومة سمير الرفاعي، وتعيين حكومة إنقاذ وطني تقودها شخصية قريبة من الشعب، وذلك على خلفية ارتفاع الأسعار وتفشي الفساد.

ويلاحظ أن مطالب المحتجين والمتظاهرين في تلك الفترة تتمحور حول المطالب التالي:

1. إقالة حكومة سمير الرفاعي.
2. حل مجلس النواب.
3. وقف ارتفاع الأسعار.
4. المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.

116 تقرير نشرته جريدة العرب اليوم في عددها الصادر بتاريخ 26/2/2012 قالت فيه أيضا أن المجالي تطرق في ورقة عمله لشرح خطط تفصل التدرج في استخدام القوة في حال فرض الواقع الأمني، مشيرا إلى أن رجال الأمن العام كانوا في كافة تلك الفعاليات يخرجون مجردين من أي نوع من السلاح كرسالة للمشاركين بالفعاليات بأن الأمن العام جاء ليكون حارسا لهم ولحقهم الدستوري، وأن القوة لن تستخدم معهم مهما كانت آراؤهم أو توجهاتهم ما دام الاعتصام والمسيرة سلميان لا يمسان أو يخلان بالأمن العام، مما كان له الأثر الرئيس والفاعل في الحد من العنف وتخفيف الاحتقان السياسي والاجتماعي، مؤكدا أن هذه السياسة كانت محط ترحيب وإعجاب كافة أطياف المجتمع الرسمي والأهلي.. التقرير على رابط: http://alarabalyawm.net/pages.php?news_id=358681

117 عرفت موسوعة «ويكيبيديا الحرة» على الانترنت الاحتجاجات الأردنية لسنة 2011 بأنها «هي موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي انطلقت في مختلف أنحاء الأردن مطلع عام 2011 م متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م وبخاصة الثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي. كان من الأسباب الرئيسة لهذه الاحتجاجات تردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة. وقد بدأت هذه المَسيرات يوم 14 يناير/كانون الثاني 2011 بعد صلاة الجُمعة واستمرت في الأسابيع التالية» رابط الموسوعة: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%

5. المطالبة بتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

وتحت هذه الضغوط تمت إقالة حكومة سمير الرفاعي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة د. معروف البخيت في الأول من شهر شباط فبراير 2011 إلا أن المسيرات والمطالب لم تتوقف.

ومن الملاحظ أن انفجار الثورة المصرية، وانتصار الثورة التونسية برحيل الرئيس زين العابدين بن علي قد عزز كثيرا من مطالب الحركة الاحتجاجية الأردنية، بل وأدى إلى رفع سقف تلك المطالب فقد "هيمنت الأوضاع في مصر أو ما أطلق عليه متظاهرون في عمّان اسم (ثورة مصر) على المسيرات التي انطلقت في العاصمة الأردنية وعدد من مدن المملكة الهاشمية، وكانت الأوضاع في تونس قد سيطرت على مسيرات الجمعتين الماضيتين، غير أن الأوضاع في مصر كانت الأكثر حضورا في مسيرات اليوم وتقدمت على هتافات المتظاهرين بشأن إسقاط الحكومة الأردنية[118] ".

كانت أولى الخطوات الحكومية لتهدئة الشارع الأردني اتخاذها قرارا في منتصف شهر شباط فبراير 2011 بتعديل قانون الاجتماعات العامة والتظاهر لإلغاء شرط طلب الموافقة المسبقة على المسيرات، فيما كان وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق باسم الحكومة الأردنية طاهر العدوان يصرح في السابع عشر من شهر شباط فبراير 2011 بأن دعوات التغيير في الأردن تحمل مطالب بالتغيير السياسي، ولا تمتد لتصل إلى المطالبة بتغيير النظام، والشعب الأردني يدرك الأهمية التاريخية والدينية للعائلة الهاشمية.

وتتالت عقب ذلك المسيرات والاحتجاجات وصولا إلى أربعة آلاف مسيرة واعتصام، في الوقت الذي ارتفعت فيه سقف المطالب عاليا لتصل إلى المطالبة بمكافحة الفساد، وإحالة وزراء ومسؤولين للقضاء، والمطالبة بالملكية الدستورية، وغيرها من المطالب التي يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1. التأكيد على المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2. محاربة الفساد.
3. المطالبة بإجراء تعديلات دستورية جوهرية تستهدف تقليص صلاحيات الملك.
4. المطالبة بالملكية الدستورية.
5. حل مجلس النواب.
6. إصلاح شامل للنظام السياسي الأردني.
7. إلغاء اتفاقية وادي عربه.
8. محاكمة وزراء ومسؤولين اتهمهم المحتجون بالفساد.
9. رفع سقف حرية التعبير.

وأمام هذه المطالب ومواصلة الاحتجاجات اصدر الملك قرارا بتشكيل لجنة ملكية "لجنة الحوار الوطني" لمراجعة قوانين الانتخاب والأحزاب، كما شكل لجنة ملكية أخرى للعمل على تعديل الدستور الأردني.

ولسنا في معرض الذهاب للتفاصيل الكثيرة والمتعددة التي شهدها الأردن خلال فترة الربيع العربي، والاحتجاجات المحلية الأردنية والتظاهرات بالقدر الذي سنتوقف فيه عند الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون الأردنيون أثناء تغطيتهم لحركة الاحتجاجات الشعبية الأردنية، إلى جانب أبرز التأثيرات التي فرضت نفسها على الإعلام الأردني خلال تلك الفترة[119].

الإعلام الأردني في المواجهة:

بدأ الإعلام الأردني في مشهد الاحتجاجات الأردنية المحلية وكأنه أمام تحديات حقيقية وخطره، ففي الوقت الذي كان الصحفيون فيه عرضة لاعتداء قوات الأمن والدرك، فقد كانوا أيضا مكشوفين تماما أمام "الزعران والبلطجية" الذين نفذوا اعتداءات مبرمجه على المتظاهرين في مختلف مواقعهم.

وقد توقفنا قليلا أمام الخطوات الحكومية الأخرى التي استهدفت وسائل الإعلام المختلفة من خلال إصدار قوانين وتشريعات كانت تستهدف بالدرجة الأولى محاصرة الإعلام والتخفيض من سقف حريته، على نحو إقرار تعديلات على قانون المطبوعات والنشر، وتعديلات أخرى على قانون هيئة مكافحة الفساد، وغيرها من القوانين الأخرى.

118 *محمد النجار تقرير «ثورة مصر» تهيمن على مسيرات الأردن، عن موقع الجزيرة نت:*
http://www.aljazeera.net/news/pages/a944cf9f-cf90-4902-9f9f-065c9d05cc71

119 *مراجعة موقع «وطن» فقد قام بوضع إحصائية لأبرز الأحداث السياسية التي شهدها الأردن خلال عام 2011 على هذا الرابط: http://www.watnnews.net/NewsDetails.aspx?PageID=19&NewsID=40172*

ومن المؤكد أن الإعلاميين الأردنيين وقعوا تماما ضحية حقيقية لتعامل الأمن مع الاحتجاجات الشعبية، وليس من قبل المحتجين، فلم يسجل بالمطلق أي اعتداء على صحفي أو إعلامي من قبل المحتجين، وإنما تم تسجيل كل حالات الاعتداء والانتهاك من جهتين فقط هما:

1. البلطجية والزعران.
2. قوات الأمن العام والدرك.

أولاً: البلطجية .. مجهولون ضد المتظاهرين وضد الإعلاميين:

لم تكن ظاهرة الاعتداء من مجهولين على الصحفيين الأردنيين بالظاهرة الجديدة في ظل الحراك الشعبي، فقد سجلت في سنوات وفترات سبقت الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني العديد من حالات الاعتداء على الصحفيين الأردنيين جسديا وماديا، سواء من خلال الاعتداء المباشر، أو من خلال الاعتداء على أملاكهم، مرورا بتهديدهم.

ومع ظهور الثورات العربية فقد شهدت شوارع تونس ومصر واليمن وسوريا والأردن والبحرين وليبيا، بروز ظاهرة البلطجية والزعران المنظمين والمرتزقة على التظاهرات الشعبية والمحتجين وصولا للاعتداءات المباشرة على الصحفيين والإعلاميين.

وتم تعزيز هذه الظاهرة بعد أن ظهر لكل مراقب أن هذه الظاهرة برزت وتأسست برعاية رسمية في كل تلك الدول، حتى بدا الزعران والبلطجية وكأنهم جناح آخر من أجنحة الأمن التي تلبس اللباس المدني وتتعاون مباشرة مع الأجهزة الأمنية على قمع المحتجين والاعتداء على الصحفيين والإعلاميين.

ولعل من أبرز الأسباب وأهمها التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة الخطيرة أن كل هؤلاء البلطجية والزعران نفدوا تماما من العقاب القانوني، وفي الأردن لم تسجل أية حالة لمحاكمة أي من البلطجية والزعران الذين اعتدوا على المتظاهرين أو على الصحفيين.

إن ظاهرة "الإفلات من العقاب" هي التي عززت بدون شك من تنامي ظاهرة البلطجية والزعران، وبالرغم من تعهدات الحكومة الأردنية والأمن العام بتقديم هؤلاء للمحاكمة إلا أنه لم تسجل أية قضية حقيقية أمام القضاء، مما عزز أولا من تنامي هذه الظاهرة الخطيرة، كما عزز من مبدأ "الإفلات من العقاب" وهو ما أدى بالنتيجة المطلقة إلى تقديم دعم حكومي مباشر ظهر وكأنه مقصود لحماية البلطجية في مواجهة المتظاهرين والمحتجين والصحفيين.

لقد دعت دراسة أعدها مركز القدس للدراسات السياسية إلى دراسة ظاهرة "البلطجية والزعران" من خلال "منظور امني واجتماعي وسياسي واقتصادي، خاصة وانه ليس من المتوقع أو المرجح أن تختفي تلك الظاهرة أو أن تتقلص أعمالها القذرة في المدى المنظور، بل إن كل التوقعات تذهب إلى الاعتقاد بان تلك الظاهرة ستمتد، وسيتم ترسيخها، وربما ستعمل على تطوير أساليب عملها وهو ما سيزيد من احتمال حدوث مخاطر أوسع [120]".

وقالت هذه الدراسة الهامة والمبكرة "إن هذه الظاهرة ليست جديدة بالتأكيد، ولكن الجديد فيها أنها تحولت لظاهرة جماعية ممتدة، ففي الوقت الذي كانت فيه سابقا تعمل بشكل شخصي، وربما بتوجيه من أفراد أو أشخاص بعينهم، واستخدام عدد محدود جدا من الأفراد في تنفيذ أعمال البلطجة ضد الصحفيين، نجد أن هذه الظاهرة امتدت لتصل إلى الاستعانة بالعشرات من البلطجية الذين يتولون الاعتداء المباشر والمنظم على المطالبين بالإصلاح السياسي، ومن بينهم الصحفيين الذين يعملون في الميدان لتغطية تلك الأحداث[121] ".

وتوقفت الدراسة عند مسيرة الجامع الحسيني التي ظهرت فيها بشكل لافت للانتباه ولأول مرة قوات البلطجية وكأنهم قوات منظمة، عندما قاموا بالاعتداء المباشر على المتظاهرين والصحفيين بالعصي، وتم إلقاء القبض على بعضهم، إلا أن نتائج التحقيق لم تظهر حتى الآن، بالرغم من أن وزير العدل في حينه حسين مجلي أعلن بوضوح أمام مجلس النواب أن نتائج التحقيق ستظهر قريبا جداً [122]".

---

120 وليد حسني وهنادي فؤاد، دراسة «الوصول للجرأة ــ علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغير» ــ قدمت هذه الدراسة كورقة عمل لمؤتمر نظمه مركز القدس للدراسات السياسية،ثم أعاد المركز نشرها كاملة على موقعه على الرابط التالي: http://jmm.jo/application/uploads/assets/jmm_ 1326623816_5142.pdf

121 المصدر السابق

122 نور العمد: تقرير «عشرات البلطجية يهاجمون مسيرة وسط البلد بالعصي و الحجارة و وقوع 8 إصابات» على رابط: http://ar.ammannet.net/?p=94270 وتم تنظيم المسيرة عقب صلاة الجمعة من المسجد الحسيني بتاريخ 18/2/2011 للمطالبة بالإصلاحات السياسية، وتعرضت لاعتداء من قبل مجهولين بالعصي والحجارة، ووقعت إصابات في صفوف المتظاهرين تم تقديرها بين 7 و8 إصابات.

الإفلات من العقاب

304

وبحسب الكاتب الصحفي الزميل د. محمد أبو رمان "لا يمكن القول أن ظاهرة البلطجة التي طالت المطالبين بالإصلاح والإعلاميين لا تحظى برعاية رسمية أو على اقل المستويات صمت رسمي والتحريض على الإعلام والاعتداءات على الإعلاميين من قبل البلطجية لا ينفصل عن ظاهرة الاعتداء على كافة المطالبين بالإصلاح، وأن المفارقة بأن حجم التحريض على الإعلام من قبل الأوساط الرسمية كبير ومذهل فهناك شكوى من قبل الرسميين من سقف الحرية الإعلامية المرتفع في هذه الآونة .. وشكوى الرسميين ليست من الإعلام المبتذل بل من الحرية الإعلامية وهنا تكمن المفارقة، مؤكدا على أننا في الأردن مقبلون على مرحلة تكسير الإعلام فإضافة لتقييد الإعلام بتشريعات وقوانين سيتم اللجوء أكثر إلى البلطجية لترهيب وترويع الإعلاميين[123] " .

ولم يقدم أي من البلطجية المعتدين على المسيرة الاحتجاجية أو على الإعلاميين إلى القضاء، وهو ما تكرر لاحقا في اعتصام دوار الداخلية، ثم في ساحة النخيل، وفي مسيرة العودة في الكرامة، وغيرها من المواقع الأخرى التي تواجد الصحفيون فيها لتغطية الحدث.

إن مسألة "الإفلات من العقاب" هي التي أدت إلى تكريس ظاهرة البلطجية والزعران، ودفعتهم للمزيد من تنفيذ عمليات الاعتداء على الصحفيين والإعلاميين وحتى المتظاهرين، وهو ما دفع باللجنة الدولية لحماية الصحفيين على لسان مديرها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط محمد عبد الدايم في بيان صدر عنه، إلى اتهام الحكومة الأردنية بـ"تأييدها الضمني" للاعتداءات على الصحفيين، قائلا في بيانه أن وعود المسؤولين الأردنيين بتقديم المعتدين على الصحفيين- في أحداث سابقة- للعدالة لم تتحقق [124].

ونقلت تصريحات لمدير المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام المقدم محمد الخطيب قال فيها أن المسيرة التقت مع مسيرة أخرى طالب منظموها بعدم العبث بالأمن الوطني حيث انضم إليها مجموعة من أصحاب المحلات التجارية والعاملون لديهم المتواجدون في المنطقة بداعي أن مثل هذه المسيرات تعطل أعمالهم التجارية، موضحا أنه حصل خلال هذه المسيرات تلاسن واشتباك بين المشاركين ما حدا برجال الأمن العام للتدخل ومنع الاحتكاك بين كافة الأطراف لحماية حق الجميع في التعبير عن آرائهم بالطرق السلمية تماشيا مع النهج الذي تنتهجه مديرية الأمن العام في توفير جو ملائم من التعبير الحضاري الديمقراطي عن الآراء.

123 *وليد حسني وهنادي فؤاد، دراسة «الوصول للجرأة ــ علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغير» على رابط مركز القدس للدراسات السياسية:*
http://jmm.jo/application/uploads/assets/jmm_ 1326623816_ 5142.pdf

124 *مراجعة نص البيان على رابط موقع المحرر: http://www.almuharrir.net/local/53-2011-01-24-05-25-28/13921-2011-06-22-08-41-07.html*

ثانياً: قوات الأمن العام والدرك:

لم يستطع الأمن العام ولا قوات الدرك إقناع المحتجين أو الإعلاميين بأن لا علاقة تربط هذين الجهازين الأمنيين بالبلطجية والزعران، ويعود السبب في الأساس إلى أن عناصر وضباط هذين الجهازين لم يتخذا قرارات ميدانية سريعة لحماية المتظاهرين والإعلاميين من اعتداءات البلطجية عليهم، ولم تقم هذه الأجهزة أصلا باعتقال أي فرد من البلطجية ولو على سبيل التحقيق معه لمعرفة ما الذي يدفعه لمهاجمة المحتجين والمتظاهرين والإعلاميين.

وبالرغم من أن الأمن العام وقوات الدرك لجأوا إلى أسلوب بدا جديدا بهدف التعويض عما تعرضت له صورة الأمن العام إثر مسيرة الجامع الحسيني المبكرة من خلال توزيع زجاجات المياه والمشروبات الغازية، التي حاول الإعلام إظهارها بشكل مبالغ فيه ولافت للانتباه، إلا أن هذه الصورة لم تصمد طويلا أمام الاعتداءات الأخرى التي تكررت لاحقا.

ففي المسيرة اللاحقة لمسيرة الحسيني التي جرت في 28/ 2/ 2011 قامت قوات الأمن بمراقبة "المسيرات من بعيد، واقتصر دورها على إغلاق الشوارع المؤدية إلى مكان المسيرة في عمان أمام حركة السيارات، ووزع رجال أمن المياه على المتظاهرين، في مشهد يراه مراقبون أنه يسعى لاستيعاب حركة الغضب الجماهيري وإرسال رسالة بأن الأمن لا يريد الاصطدام بالجمهور الغاضب [125]".

ومع ذلك فقد بدا واضحا لكل المراقبين والإعلاميين أن الأمن العام ظهر وكأنه يتعمد الاعتداء على المتظاهرين والإعلاميين، فقد "حمّل كتاب وسياسيون وممثلو أحزاب ونقابات مهنية مدير الأمن العام حسين المجالي مسؤولية ما تعرض له المتظاهرون والإعلاميون في مسيرة الحسيني، فقد بدا مدير الأمن العام "للعامة منذ تسلمه منصبه انه يتعامل بنعومة ومدنية ليظهر في حقيقة الأمر أن ما يعطي من تعليمات مختلف تماما عن الانطباع الذي يحاول أن يتركه [126]".

125 *محمد النجار تقرير «ثورة مصر» تهيمن على مسيرات الأردن موقع الجزيرة نت على رابط:*
http://www.aljazeera.net/news/pages/a944cf9f-cf90-4902-9f9f-065c9d05cc71

126 *تقرير لوكالة عمون نشرته بتاريخ 19/2/2011 بعنوان « هل يتحمل «الأمن العام» المسؤولية الكاملة للرعاية المنظمة لـ «بلطجية» المظاهرات؟» على رابط:*
http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=80674

وشهدت الصحف ووسائل الإعلام الأردنية المختلفة توجيه انتقادات شديدة لجهاز الأمن العام فقد "بدت الصحف المحلية مستنكرة بشدة التعامل الأمني مع المسيرات السلمية بما فيها الصحف شبه الرسمية".

"وأبرزت جريدة (الرأي) على صدر صفحتها الأولى البلطجة ونشرت بيان الحكومة على لسان ناطقها الوزير طاهر العدوان، ولفتت في افتتاحية على استحياء الاعتداء على المواطنين، كما قال رئيس تحرير "العرب اليوم" فهد الخيطان أن المشهد في وسط البلد كان محزنا ومؤسفا ومخزيا أيضا، وقال الكاتب سامي الزبيدي أن ما جرى في ساحة الحسيني لا ينبغي أن يمر مرور الكرام ومن اشتغل هذا السيناريو يريد محو الصورة الحضارية لرجل الأمن الأردني الذي كان يوزع على المتظاهرين زجاجات الماء تعبر عن حس حضاري تحلى ويتحلى به الأمن العام الأردني [127]".

وقال د. محمد أبو رمان "إن ما حدث في مسيرة وسط البلد هو شيء أكثر من مخجل، ويصل إلى درجة تستدعي من الدولة تحقيقاً مباشراً، ومحاكمة علنية لأولئك "البلطجية" والزعران الذين اعتدوا على المواطنين المشاركين بعمل مدني سلمي يطالب بالإصلاح السياسي، ولا يمكن القبول بأقل من إجراءات علنية وشفافة وواضحة في محاسبة هؤلاء الزعران ومن يقف وراءهم، ومن يتبنى مثل هذا الأسلوب المعيب للأردن وصورته، بل ويسيء للنظام السياسي بأسره داخلياً وخارجياً [128]".

ولم تتوقف حادثة الاعتداء على الصحفيين والإعلاميين عند مسيرة الجامع الحسيني فقط، فقد تكررت لاحقا وبشكل واضح في اعتصام دوار الداخلية الذي أصيب فيه العديد من المعتصمين والصحفيين والإعلاميين بسبب البلطجية وقوات الأمن.

ولنا أن نتوقف عند ثلاث حالات فقط تم فيها الاعتداء المباشر على الصحفيين وهم يقومون بمهمات التغطية الميدانية للحراك الشعبي الأردني:

1) أحداث دوار الداخلية:

جرى الاعتداء على الصحفيين والمعتصمين في دوار الداخلية بعد عصر يوم الجمعة 25/3/2011، وأصيب في هذا الاعتداء حوالي 20 صحفيا ومراسلا ومصورا إثر تعرضهم للضرب المبرح بالعصي والركل القاسي والمؤذي بالأرجل، فضلا عن سيل الحجارة وعصي البلطجية على رؤوس المعتصمين والصحفيين.

وقد وصف هذا الاعتداء بـ "الجريمة، وبأنه نقطة سوداء في سجل الحكومة، التي أمرت أجهزتها بتنفيذ هذا الاعتداء بكل وحشية، وبالتواطؤ مع أشخاص مدنيين حرضوا وضللوا واستخدموا للاعتداء على المعتصمين والصحفيين [129]".

وأدلى العديد من الصحفيين والإعلاميين بشهاداتهم حول ما تعرضوا له في ميدان جمال عبد الناصر "دوار الداخلية"، فقد قال مراسل فضائية العربية في الأردن سعد السيلاوي أن "الصحفيين الذين كانوا في الميدان لم يكونوا يعرفون من أين تأتيهم الحجارة، وانه تعرض لإصابة بحجر في ظهره،كما تعرض عدد من زملائه من العاملين بـ"العربية" إلى إصابات طفيفة، وتكسير إحدى كاميراتهم، وهو ما وقع لعدد من الإعلاميين ومراسلي وكالات عربية وعالمية، مشيرا إلى ما اسماه تفاوت في تعامل رجال الأمن مع الصحفيين، ففي حين أقدم بعضهم على ضرب عدد من الصحفيين، إلا أن البعض الآخر من رجال الأمن عمل على تقديم الحماية لهم، لافتا إلى أنه لا يبرر لرجال الدرك استخدامهم القوة إن كان بتعرضهم للصحفيين أو بعملهم على فض الاعتصام بالقوة والضرب بالعصي [130] ".

وبحسب شهادة مدير تحرير موقع عمان نت، محمد الفضيلات فان الصحفيين والمعتصمين" تفاجئوا بتدخل الأمن الذي انصب باتجاه المعتصمين من "شباب 24 آذار" في حين ترك مناهضي الاعتصام دون تدخل، بل أفسح لهم المجال للاعتداء على المعتصمين، كما أن قوات الأمن قامت بحصرهم مع المعتصمين، بواسطة خراطيم المياه التي بدأت برشهم من الأمام، فيما دخلت قوات الدرك من الخلف، ليحصروهم داخل الميدان بمنطقة ضيقة، مما أدى إلى تدافع المعتصمين

127 المصدر السابق
128 المصدر السابق

129 موقع كل الأردن على رابط:
http://www.allofjo.net/index.php?option=com_ content&view=article&id=10037:2011-03-26-11-20-33&catid=50:2010-09-24-07-32-07&Itemid=188

130 تقرير«شهادات صحفيين تعرضوا للضرب في اعتصام دوار الداخلية» نشر بتاريخ 27/3/2011 على موقع عين على الإعلام، وعلى رابط: http://www. eyeonmediajo.net/?p=3392

وسقوط عدد منهم، إضافة إلى تلقيهم الرشق بالحجارة من قبل المناهضين، مضيفا بالقول، لقد أخبرت رجل أمن بأنني صحفي وأبرزت شارتي الصحفية، إلا أنه لم يتجاوب معي، إضافة إلى إخباري لرجل من الدرك بأني صحفي، إلا أنه قام بضربي بعصا كهربائية، وسمح لأحد المناهضين للاعتصام بضربي بلوح خشبي كان يحمله[131] ".

وأصدرت العديد من الشخصيات والأحزاب السياسية والصحفيين بيانات أدانت فيه الاعتداء على المعتصمين والصحفيين في دوار الداخلية، وندد صحفيون في بيان صدر عنهم بالرواية الرسمية لحادث الاعتداء قالوا فيه" ورغم أكاذيب الرواية الرسمية وتضليلها في تفسير ما جرى، فإننا لم نكن نتصور أن تنتهك الحريات العامة والصحفية والسياسية بهذا الشكل السافر في ميدان جمال عبد الناصر، ليتحول إلى ساحة حرب، لكنها حرب من طرف واحد، ضد معتصمين وصحفيين مسالمين، كان ذنبهم الوحيد إنهم صدقوا أن ثمة ديمقراطية وسيادة للقانون في بلادنا، وثبت بالوجه الشرعي وبإصرار حكومي ورسمي انه غير صحيح[132] ".

وفي تقرير إعلامي صدر لاحقا أشار إلى أن أدوار "وسائل الإعلام المحلية تباينت منذ فض اعتصام دوار الداخلية بين التحشيد والتجييش عبر دعوات وجهها مذيعون وكتاب لجمهورهم للتعبير عن هويات فئوية، وبين إذاعات وصحف ومواقع إلكترونية آثرت المهنية وتحكيم العقل في خطابها[133] ".

131 *مراجعة العديد من شهادات الصحفيين والإعلاميين في المصدر السابق.*

132 *علاء فروخ تقرير «صحافيون أردنيون: «اعتداء الجمعة» نقطة سوداء في سجل الحكومة» جريدة الغد العدد الصادر بتاريخ 26/3/2011 أو على رابط: http://www.alghad.com/index.php/article/423113.html*

133 *تقرير «اعتصام دوار الداخلية وتداعياته بين التحشيد الإعلامي والمهنية» نشره موقع عين على الإعلام بتاريخ 4/4/2011 على رابط: http://www.eyeonmediajo.net/?p=3436. وأشار التقرير إلى أن الكاتب أحمد أبوخليل رأى في رصده للتغطية الإعلامية لأحداث يوم الجمعة في ميدان جمال عبد الناصر "دوار الداخلية"، أن التغطية الإعلامية لهذا الحدث شكلت نقطة تحول عما سبقها من اعتصامات ومسيرات، وأن الصحف وكتابها عادوا إلى حد ما إلى الاصطفاف التقليدي، حيث توزعت الصحف بين متبن للموقف الرسمي وبين المعارض مرورا بالموقف الوسط، وان الصحفيين أدركوا أن تداعيات الحدث لا تزال في بدايتها، وهناك قلق وتوتر متنام في الأوساط الصحفية، وكثيرون يضعون أيديهم على قلوبهم» مراجعة رصد الكاتب على موقع: http://www.eyeonmediajo.net/?p=3403 . كما اشار التقرير إلى ما قاله الكتاب محمد أبو رمان في تصريح لعين على الإعلام بأن معظم المؤسسات الإعلامية لعبت دورا إيجابيا من خلال تغطية الأحداث، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وما تعرض له المعتصمون والصحفيون من اعتداءات، مشيرا إلى أن الحكومة جانبت الصواب بانتقادها لوسائل الإعلام لقيامها بواجبها بتغطية الأحداث.*

2) مسيرة العودة .. تجدد الاعتداء على الصحفيين:

لم تجد مديرية الأمن العام بدا من إصدار بيان عقب فض مسيرة العودة [134] التي تعرض الصحفيون فيها مرة أخرى للاعتداء والضرب من قبل قوات الأمن العام والبلطجية، فقد اعترف الأمن العام على لسان الناطق الإعلامي باسم المديرية المقدم محمد الخطيب بان" الاعتصام شهد أخطاء من قبل جهاز الأمن العام في التعامل مع المعتصمين، مؤكدا أن الاعتداء لم يكن ممنهجا [135]".

وبحسب تصريحات الخطيب التي نقلتها الصحافة عنها فان "الأجهزة الأمنية قامت بتوفير الحماية للمعتصمين إضافة إلى أبعادها للقاطنين في المنطقة عن المعتصمين، وانه لا يمكن أن تقوم مديرية الأمن العام بتفريغ كاملة المديرية لحماية حوالي 600 مشارك بالاعتصام، في الأمن لدينا وظائف أخرى، ولو التزم المعتصمون بالتعليمات لما شهد الاعتصام أي أعمال عنف، مشيرا إلى أن العمل الاستخباري الذي قامت به مديرية الأمن العام كشف عن وجود نية مبيته لاقتحام الحدود والاحتكاك مع رجال الأمن، الأمر الذي لا يمكن السماح به [136]".

وفي الوقت الذي طلبت فيه مديرية الأمن العام من الصحفيين التوجه إلى المكتب الإعلامي لتقديم أي شكوى لديهم أثناء تغطيتهم للأحداث، فقد أكد الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام على انه"لا يعطي شرعية لمثل هذا الاعتداءات وهناك خطأ ونعترف به سواء لفظي أو تكسير لكاميرات الصحفيين، وانه ستتم دراسة الأخطاء لمعالجتها وضمان عدم تكرارها[137] ".

134 *تم تنظيم مسيرة العودة من قبل ما عرفوا باسم «شباب 15 مايو» في يوم الأحد 15/5/2011 إحياءا للذكرى 63 للنكبة الفلسطينية وانطلقت من أمام مسجد الكالوتي في عمان باتجاه جسر الملك حسين وتم فضها عند منطقة الجندي المجهول الأمر الذي نتج عنه عشرات الإصابات في صفوف المشاركين في المسيرة وفي مقدمتهم العديد من الصحفيين والإعلاميين.*

135 *تصريحات الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام المقدم محمد الخطيب في تقرير» الأمن العام يعترف بأخطاء فض مسيرة العودة بالقوة ويدعو الصحافيين لتقديم الشكاوى» جريدة العرب اليوم العدد الصادر في 16/5/2011، وأشارت الصحيفة إلى أن الصحفية في العرب اليوم ليندا معايعه قدمت شكوى رسمية إلى مديرية الأمن العام بعد تعرضها لإساءات لفظية من قبل احد رجال الأمن، ووعد المكتب الإعلامي برفع شكوى الاحتجاج إلى مدير الأمن العام الفريق الركن حسين المجالي للنظر فيها، ولم يعرف لاحقا مصير تلك الشكوى، وفيما إذا تمت محاسبة المتهمين أم أنهم افلتوا من العقاب، التفاصيل على الرابط: http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=301148.*

136 *المصدر السابق*

137 *تصريحات الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام المقدم محمد الخطيب على رابط المصدر السابق.*

وكان الصحفيون والإعلاميون قد تعرضوا للاعتداء من رجال قوات الأمن العام والدرك، والأمن الوقائي، إلى جانب "البلطجية وزعران"، خلال قيامهم بعملهم وتغطية مسيرة حق العودة.

وبالرغم من الاعتداءات طالت الصحفيين والمتظاهرين فقد ظهر جليا الاستهداف الواضح للصحفيين لكاميراتهم كما قام "رجال الأمن من درك وأمن وقائي، بالاعتداء لفظيا وجسديا على الصحفيين وكسروا سياراتهم ومعداتهم، وصادروا بعضها وأعادوها بعد أن احتفظوا بأشرطة التسجيل التي توثق ما حدث في محاولة منعهم من تجاوز الحدود الأردنية-الإسرائيلية" حفاظا على أرواحهم ــ كما جاءت الرواية الحكومية ــ بينما كانت تصريحات الأمن العام أكثر وضوحا في تحميل الصحفيين والمتظاهرين مسؤولية تعرضهم للاعتداء لعدم التزامهم بالتعليمات الأمنية، كما اعترف بأخطاء ارتكبها بعض أفراده [138].

وقد دفع هذا الاعتداء على الإعلاميين بوزير الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة طاهر العدوان لتقديم اعتذاره الشخصي لكل صحفي تعرض لمثل هذه الحادثة المؤسفة، ومعبرا عن قلقه على حرية الصحافة قائلا "بهذه المناسبة أعبر عن شعوري العميق بالقلق على حرية الصحافة بعد تكرار الحوادث التي يتعرض فيها الصحفيين وكاميراتهم للضرب والتكسير، وهو ما يتطلب جهداً رسمياً وأمنياً أكبر لحماية الصحفيين وتمكينهم من أداء عملهم. وأقدم اعتذاري الشخصي لكل صحفي تعرض لمثل هذه الحوادث المؤسفة"[139].

وحمَّل العدوان الحكومة مسؤولية ما جرى في مسيرة العودة في منطقة الكرامة للحكومة قائلا "انه مشهد مؤلم، وأنه أصبح قلقا على حرية الصحافة في الأردن بعد الاعتداء على الإعلاميين والصحافيين في الكرامة".

وكان صحفيون وإعلاميون قد طالبوا باستقالة الوزير العدوان من منصبه إثر الاعتداء على مسيرة العودة، فقد دعا الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين، نضال منصور، وزير الدولة لشؤون الإعلام إلى تقديم استقالته بعد الاعتداء الذي تعرض له الصحفيون في منطقة الكرامة، وطالب منصور الوسط الصحفي للاعتصام للتنديد بتكرار الاعتداء المتعمد على الذي يتعرض له الصحفيون محاولة منعهم من ممارسة مهنتهم بحرية، مضيفا أن المطلوب من الجسم الصحفي ممارسة ضغطه الدائم والتركيز على أهمية الحرية الإعلامية وان يتضامن مع الأشخاص الذين يتم الاعتداء عليهم، وبحث السبل والإجراءات لمنع تكرارها مرة أخرى.

قال منصور في تصريحات صحفية "إن تكرار مشاهد الاعتداء على الصحفيين أثناء تغطيتهم للأحداث تؤثر على واقع الحريات الإعلامية في الأردن، وحمل الحكومة والأجهزة

---

138 سوسن زايده ونور العمد تقرير «مسيرة حق العودة .. مسلسل الاعتداء على الصحفيين يُخجل الحكومة ولا يحركها» نشره موقع عين على الإعلام بتاريخ 16/5/2011 متوفر على رابط: http://www.eyeonmediajo.net/?p=3830

139 نشر وزير الإعلام موقفه على صفحته الشخصية على الفيسبوك ونقلتها وكالة خبرني بتاريخ 16/5/2011 ، ومتوفرة على رابط: http://www.khaberni.com/more.php?newsid=54790&catid=1 وفيما يلي النص الكامل لما كتبه الوزير العدوان على صفحته الشخصية على الفيسبوك (كانت مشاهد أمس مؤلمة، ففي ظل النصب التذكاري لأبطال الكرامة وعلى أرضها التي قهرت الغزاة حدث ما حدث، حيث رأينا مصابين من رجال الأمن والآخرين من المواطنين ومن مناصري القضية الفلسطينية جاؤوا من تركيا وأوروبا وأمريكا الذين نظموا مسيرة تأييد لحق العودة للاجئين بمناسبة مرور 63 عاماً على نكبة فلسطين.

وبينما يستعد جلالة الملك للقاء الرئيس اوباما في واشنطن للتأكيد على موقف الأردن الثابت من الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة، وبعد أيام فقط من إعلان رئيس الوزراء عن مواقف الأردن القوية الرافضة لأية حلول تتجاهل عودة اللاجئين، كانت مسيرة أمس فرصة للتعبير شعبياً بأن المواقف الرسمية الأردنية من هذا الحق يدعمها على الأرض موقف شعبي وطني راسخ.

لقد أظهرت أحداث أمس عند نصب الشهداء غياب التواصل والتنسيق بين الحكومة وأجهزتها من جهة وبين ما يجري على الأرض من نشاطات وفعاليات شعبية.

وكان يمكن تنظيم هذه المسيرة بين أجهزة الأمن وبين هذه الفعاليات بحيث تبدأ وتنتهي سلمياً، لأنه لا يوجد ما يمنع ذلك سياسياً ووطنياً؛ فالحكومة وعبر مواقفها المعلنة تقف في صف كل جهد وطني يظهر لإسرائيل والمجتمع الدولي عدم تنازل الأردن عن حق العودة الذي يعتبر جزءاً من مصالحه الوطنية والقومية.

كان على المشرفين على المسيرة أن يتفهموا موقف قوات الأمن بعدم السماح لهم بالاقتراب من الجسر حفاظاً على أرواحهم بعد الأحداث الدامية التي وقعت صباح أمس على الحدود اللبنانية والسورية وفي بيت حنون في غزة وقلنديا في رام الله.

حيث أظهر الاحتلال تعطشه للدم عندما أطلق النار على المتظاهرين العُزل المطالبين بحق العودة مما أدّى إلى سقوط 20 شهيداً.

مرة أخرى، ورغم المشاهد المحزنة والمؤسفة التي حدثت فإن مسيرة حق العودة أمس عند نصب شهداء الكرامة تمثل حراكاً وطنياً يُجمع على أهدافه جميع الأردنيين: الدولة والشعب، وهي مساندة القضية الفلسطينية حتى استرداد جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة والتعويض.

كما أن ما جرى أمس على الحدود العربية وخطوط التماس مع إسرائيل واحتلالاتها يمثل رسالة قوية إلى قادة تل أبيب بأن الطريق إلى الأمن والاستقرار بالمنطقة هو بالعودة إلى السلام العادل الذي ترضى عنه الأجيال وفي مقدمتها أجيال الشعب الفلسطيني الصامد.

الأمنية مسؤولية الأحداث قائلا أن الأجهزة الأمنية تعمل بأمر الحكومة وتحت ولايتها السياسية وهناك من يجب محاسبتهم على ما قاموا به من اعتداء مباشر. ولكن الحكومة إذا أرادت أن تترجم إرادتها في حرية الصحافة فلا بد أن تكون أوامرها نافذة للأجهزة التابعة لها. ولا يجوز النظر إلى الصحفيين بأنهم جزء من المتظاهرين. بل هم يمارسون عملهم ولا يجوز الخلط بينهم. ولا يجوز ممارسة المنع على الصحفيين[140] ".

وقد توفرت العديد من شهادات الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للاعتداء عليهم من قبل رجال الأمن أو البلطجية يمكن الرجوع إليها. وتظهر جميعها الاستهداف الواضح والمباشر والمتعمد للإعلاميين الذين كانوا يقومون بمهمة تغطية المسيرة [141].

3) ساحة النخيل .. الاعتداء المكشوف:

كان الاعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل اعتداء واضحا ظهر لكل العالم وكأنه مقصود لذاته. خاصة بعد أن ارتدى الصحفيون والإعلاميون سترات برتقالية لتمييزهم عن باقي المتظاهرين بموجب اتفاق مسبق بين مديرية الأمن العام ونقابة الصحفيين.

وتلقى أصحاب "السترات البرتقالية" من الصحفيين والإعلاميين والمصورين ضربات موجعة. واعتداءات بدت مقصودة تستهدف أصحاب السترات البرتقالية. وعلى مرأى ومسمع من العالم وأمام الكاميرات كان الصحفيون والإعلاميون يجربون مرة أخرى كيف يمكن أن تصبح مستهدفا في منطقة نزاع واشتباك بالرغم من انك تقوم بدورك المهني في التغطية الميدانية الساخنة. وبالرغم من كونك صحفي ترتدي ما يثبت هويتك الصحفية لرجل الأمن.

هذا الاعتداء شكل علامة فارقة وحقيقية في مسلسل الاعتداء على الصحفيين في البؤر الساخنة. وهو ما دفع بنقابة الصحفيين للإعلان عن نيتها مقاضاة مديرية الأمن العام أمام القضاء. وأعلن نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني خلال اعتصام أمام مقر النقابة أن "النقابة ستقوم برفع دعاوى فردية وجماعية ضد مديرية الأمن العام جراء إصابة ستة عشر صحافيا خلال تغطيتهم اعتصام 15 تموز/ يوليو في ساحة النخيل".

وبرر وزير الإعلام والاتصال الجديد عبد الله أبو رمان الاعتداء على الصحفيين لكونهم "تواجدوا بين رجال الأمن وبين مجموعتين من المتظاهرين كانوا ينوون الاحتكاك مع بعضهم البعض مما اضطر رجال الأمن العام للتدخل وأصيب 17 من رجال الأمن. منهم اثنان تعرّضا للطعن بأدوات حادّة. أثناء قيامهم بواجبهم في الفصل ومنع الاحتكاك بين مجموعتين من المواطنين. اتجهتا للاعتصام في منطقة أمانة عمّان الكبرى. في ساحة النخيل وساحة مسجد الأمانة [142]".

وقال أبو رمان في تصريحات صحفية انه "ونتيجة للاحتكاك الحاصل وتواجد عدد من الإعلاميين بين المجموعتين. أصيب عدد منهم بإصابات مختلفة. ووصفت حالتهم ما بين طفيفة ومتوسطة. وأكد أنّ الإعلاميين هم شركاء في العمل. ولا يمكن للحكومة أن تقبل بالاعتداء عليهم. وأن ما جرى هو حادثة عرضية نأسف لوقوعها. قائلا أنّه سيتمّ فتح تحقيق للوقوف على ما حدث. وتحديد الفاعلين ومحاسبتهم . منوّها بأنه لم يتمّ التبليغ حتى الآن عن حدوث أيّة إصابات بين المعتصمين!!.

وفي اليوم التالي أعلنت مديرية الأمن العام في بيان لها "توقيف أربعة شرطيين أردنيين يشتبه في أنهم اعتدوا على صحافيين. وقال البيان أن مدير الأمن العام الفريق الركن حسين هزاع المجالي قرر تشكيل لجنة (...) للتحقيق في ملابسات ما وقع ظهر (الجمعة) في منطقة راس العين (وسط عمان) والاعتداءات التي مست عددا من الصحفيين أثناء تأدية واجبهم. وإن نتائج التحقيق سيتم الإعلان عنها خلال 72 ساعة وسيصار لإحالة من يثبت إدانته للمحاكمة وفق قانون الأمن العام [143]".

لاحقا التقى جلالة الملك بنقيب الصحفيين الذي نقل عن جلالته إدانته للاعتداءات التي تعرض الصحفيون لها في ساحة النخيل قائلا في تصريحات صحفية لوكالة "يونايتد برس انترناشونال" بعد لقائه جلالة الملك "أن جلالته أكد

140 تصريحات منصور وردت في تقرير «مسيرة حق العودة .. مسلسل الاعتداء على الصحفيين يُخجل الحكومة ولا يحركها «لسوسن زايده ونور العمد و نشره موقع عين على الإعلام بتاريخ 16/5/2011 متوفر على رابط: http://www.eyeonmediajo.net/?p=3830

141 العديد من الشهادات وردت في التقرير السابق وعلى نفس الرابط.

142 موقع وكالة الأردن اليوم الإخبارية على رابط: http://www.news-jo.com/press/reports/1822-2011-07-18-19-09-18.html

143 المصدر السابق.

خلال اللقاء على إدانته واستنكاره للاعتداء الذي تعرض له الصحفيون أثناء تغطيتهم لاعتصام ساحة النخيل، مضيفا أن الملك اعتبر ما جرى يشكل إساءة لصورة الأردن، وأن جلالته شدد خلال اللقاء على محاسبة الذين تورطوا في الاعتداء من خلال تطبيق القانون، مؤكدا رفضه المساس بالصحفيين ودعمه المطلق لحرية الصحافة، إلا أنه وفي ذات الوقت أكد على أهمية الإعلام المسؤول [144]".

لقد أدى اعتداء 15 تموز 2011 على الصحفيين والمتظاهرين في ساحة النخيل إلى ما يشبه الصدمة الحقيقية للشارع الأردني الذي تنادى للخروج بمسيرات تحت عنوان "جمعة الكرامة وحرية الإعلام" دعما لحرية الصحافة والإعلام، وهي من المرات القليلة النادرة جدا التي تحظى الصحافة وحريتها بمسيرات شعبية في الأردن، ليس في العاصمة فقط وإنما في عدد من محافظات المملكة وتحت نفس الشعار ــ الكرك والطفيلة ــ.

وكان "مدير الأمن العام الفريق حسين المجالي قد اعتذر لنقيب وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين عما جرى ، وسلم وفد من وزيري الداخلية مازن الساكت والدولة لشؤون الإعلام عبد الله أبو رمان ومدير الأمن العام نقيب الصحفيين تقرير لجنة التحقيق بأحداث الجمعة الماضية الذي أدان عددا من ضباط وأفراد الأمن دون أن يحدد رتبهم وعددهم، وتعهد مدير الأمن العام بإحالتهم لمحكمة الشرطة، في حين أعلن وزير الداخلية تحمله والحكومة المسؤولية السياسية عما جرى[145] ".

واعتبر رئيس مركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور أن "رفع شعار "جمعة حرية الصحافة" يؤشر على وعي مجتمعي كبير بالأردن بأهمية دور الصحافة في ظل مناخ المطالبة بالإصلاح[146] ".

وحظيت مسيرات "جمعة الكرامة وحرية الإعلام" باهتمام إعلامي محلي وعربي وعالمي واسعين، فقد"شهدت المسيرة حضورا إعلاميا استثنائيا من قبل قنوات التلفزة العالمية والعربية وعدد من ممثلي الصحف الأجنبية في عمان وقامت أطقم تلك القنوات بإجراء العديد من اللقاءات الصحفية والتلفزيونية مع رموز الحركات المشاركة في المسيرة واستضافت عدد من الصحفيين للحديث حول انطباعهم عما يدور على الساحة الأردنية [147]".

وصدرت العديد من التقارير الإعلامية حول ما تعرض له الإعلاميون في مسيرة "ساحة النخيل" كان من أهمها تقرير تقصي الحقائق الذي أصدره مركز حماية وحرية الصحفيين أكد فيه على أن الاعتداءات التي وقعت على الصحفيين في أحداث ساحة النخيل كانت متعمدة ومقصودة من قبل قوات الأمن والدرك، معتبرا أن تلك الاعتداءات على الإعلاميين الذين شاركوا في تغطية اعتصام ساحة النخيل تشكل انتهاكاً واضحاً وصريحاً لأحكام كل من الدستور الأردني، والقانون الأردني، واتفاقيات حقوق الإنسان التي صادق عليها الأردن ونشرها في الجريدة الرسمية [148].

وقال المركز في تقريره انه شكل فريق عمل من أجل جمع الأدلة والمعلومات وتقصي الحقائق حول هذه الانتهاكات وطبيعتها وسياق ارتكابها[149] . قائلا انه قد بدا واضحا للمركز

144 تصريحات المومني على موقع كل الأردن نقلا عن وكالة «يو بي أي» ومتوفرة على الرابط:
http://www.allofjo.net/index.php?option=com_ content&view=article&id=14547:2011-07-21-14-02-15&catid=50:2010-09-24-07-32-07&Itemid=188

145 محمد النجار تقرير«مسيرات بجمعة «حرية الإعلام» بالأردن» على موقع الجزيرة نت وعلى رابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/8874a9de-1da5-4c45-b3ab-b9b7e7e29fcb

146 المصدر السابق

147 تقرير «جمعة الكرامة وحرية الإعلام» في عيون الصحافة العالمية والعربية نشر على موقع رؤيا نيوز بتاريخ 23/7/2011 ومتوفر على رابط:
http://www.royanews.com/index.php?option=com_ content&view=article&id=2934:2011-07-23-11-53-33&catid=45:local&Itemid=239

148 سنعتمد هنا كليا على ما ورد في تقرير تقصي الحقائق الذي وضعه مركز حماية وحرية الصحفيين حول «الاعتداء على الصحافيين في ساحة النخيل» الذي صدر عنه في مؤتمر صحفي عقده في 30/7/2011، والتقرير متوفر على رابط المركز:
http://www.cdfj.org/look/PDFs/Preliminary%20Report%20Ar.pdf

149 ضم الفريق بحسب التقرير كل من الأستاذ نضال منصور الرئيس التنفيذي للمركز، د. محمد الموسى خبير قانون حقوق الإنسان الدولي، المحامي الأستاذ خالد خليفات وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «سند»، والإعلامية هبه جوهر منسقة الإعلام والاتصال في المركز، والإعلامية إيمان أبو قاعود، وعمل الفريق منذ وقوع الاعتداءات يوم الجمعة 15/7/2011 حتى 30/7/2011 في متابعة هذه القضية، فقام بجمع الأدلة وتقصي الحقائق للوقوف على أهم ملامح الاعتداء الذي استهدف صحفيين وإعلاميين يعملون لوسائل إعلام محلية ودولية، وقد استندت عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات على مقابلات مع عدد من الضحايا والشهود، وزيارات للضحايا والمصابين من الإعلاميين في المستشفيات التي يعالجون بها، وعلى توزيع استمارة معلومات على عدد من الضحايا ليكشفوا فيها ملابسات الاعتداء عليهم، وعلى ما تم توثيقه بالصور والفيديو من كاميرات المصورين والصحفيين في الميدان وعلى تقارير طبية مختلفة، بالإضافة إلى مواقف وتصريحات رسمية سابقة للاعتصام وتالية له، وقد شرع المركز بهذه الإجراءات والتدابير الاستقصائية فور

الإفلات من العقاب

310

من خلال المعلومات والأدلة التي تجمعت لديه أن اعتداء قوات الأمن والدرك وغيرهما من الجهات الأمنية كان اعتداءً متعمدا ومقصودا لذاته، وقد ثبت أن عددا كبيرا من الزملاء الإعلاميين جرى الاعتداء عليهم بالضرب، والشتم، وتكسير ما بحوزتهم من كاميرات أو هواتف نقالة وهم يرتدون السترات التي وزعها الأمن العام على الصحفيين لتمييزهم عن غيرهم، علاوة على أن ما توافر للمركز من معلومات وأدلة يظهر أن عددا من الزملاء ضحايا الاعتداءات جرى التنكيل بهم عقب تصريحهم لرجال الأمن العام أنهم صحفيون أو لأن أفراد الأمن شاهدوهم وهم يغطون الأحداث عبر كاميراتهم، فعدد لا بأس به من الحالات كان بسبب الكاميرا التي يحملها الصحفي أو الإعلامي.

وأورد المركز في تقريره شهادات العديد من الإعلاميين الذين تعرضوا للاعتداء في ساحة النخيل قائلا أن هذه "الشهادات والروايات تشكل جزءا مما حصل من اعتداءات على الزملاء الإعلاميين من قبل رجال الأمن والدرك، وهي كلها تدل بما لا يدع مجالا للشك على وجود نية لاستهداف الإعلام والإعلاميين ومنعهم من تغطية الأحداث وممارسة عملهم بحرية، وعلى أن هذه الاعتداءات ليست فردية، ولا عرضية ولا عشوائية".

وأضاف التقرير "أن ما يؤيد اعتقاد المركز بأن الاعتداء متعمد ما جاء في تصريح دولة رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت قبل يوم من الاعتصام من أنه "لن يتسامح مع أي اعتصام مفتوح" وأكد ذلك تصريح وزير الداخلية مازن الساكت عقب الاعتداء الذي ورد فيه "أن الأردن لن يسمح بتكرار تجربة ميدان التحرير".

وقال التقرير "إن الاعتداءات التي نفذها رجال الأمن العام والدرك تجاه الإعلاميين تتسم بأنها واسعة النطاق وليست محدودة ولا بسيطة، فهذا الاعتداء ليس الأول من نوعه خلال هذا العام، فقد سبقه اعتداءات أخرى أهمها تلك التي وقعت في اعتصام الداخلية بتاريخ 25-3-2011، وتلك التي رافقت مسيرة العودة بتاريخ 15-5-2011. بالإضافة إلى اعتداءات وتهديدات ومضايقات أخرى عديدة وقعت على زملاء صحفيين وإعلاميين بشكل فردي وبتواريخ متفرقة وموثقة لدى المركز".

وأضاف التقرير "إن المركز قام بتوثيق 16 حالة اعتداء على زميلات وزملاء إعلاميين ممن استهدفوا يوم 15-7-2011 من قبل أفراد الأمن العام والدرك وشرطة السير، وربما من جهات أمنية أخرى يصعب تحديدها بسبب الزي الذي ارتداه رجال الأمن في هذا اليوم[150] ".

وقال التقرير إن الاعتداءات ألحقت أضراراً واضحة بالزملاء الإعلاميين، وشملت عدداً واسعاً منهم. واتسمت بقواسم مشتركة وهي استهداف يد الإعلامي لإسقاط الكاميرا من يده، والضرب من الخلف حتى تبقى هوية الجاني مجهولة وغير معروفة للضحية كما أن السواد الأعظم من الزملاء المذكورين كانوا يرتدون سترة الصحافة وكانوا يضعون البطاقات التعريفية بهم.

وشدد التقرير على انه من الثابت أن الاعتداء الذي طال الإعلاميين في 15 تموز كان اعتداءً منهجياً ومستهدفاً وليس عارضاً ولا فردياً، فقد كشفت معظم الحالات عن نمطية محددة عند ارتكاب الفعل أو الاعتداء من جانب رجال الأمن، فعدد رجال الأمن الذين كانوا يشاركون في الاعتداء كان كبيراً، واتخذ شكل مجموعات، علاوة على أنه انصب على منع الإعلامي من القيام بعمله، وكشف الحقائق وتغطية الأحداث، وذلك من خلال استهداف الكاميرا ويد الإعلامي على وجه التحديد، وان ما يعزز الاعتقاد بأن الاعتداء منهجي هو أن رجال الأمن والدرك وغيرهم من رجال الأجهزة الأمنية كانوا

وقوع الأحداث بهدف الحفاظ على الأدلة ومصداقية الروايات والشهادات.
وهدف المركز من هذا التقرير توثيق ما ثبت لديه من حقائق وأدلة حول اعتداء السلطات العامة، وعلى وجه الخصوص الجهات المعنية بالأمن على الإعلاميين والصحفيين الذين كانوا يقومون بعملهم المهني في تغطية الاعتصام وفعالياته، وهو يأتي ضمن الآليات والتوجهات التي أعلن عنها المركز في تقريره السنوي حول الحريات الإعلامية في العام الماضي 2010، حيث أكد المركز على أن عملية رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام والإعلاميين والحقوق الإعلامية أضحت على رأس أولوياته، وأنه سيباشرها على أساس علمي يستند إلى تقصي الحقائق وجمع الأدلة وتوثيق الانتهاكات.

150 *قام التقرير بتوثيق شهادات الإعلاميين المصابين التالية أسماءهم، سامي محاسنة «العرب اليوم»، رائد عورتاني «جوردان تايمز»، يزن خواص «قناة نورمينا»، محمد النجار «مراسل الجزيرة نت»، ياسر أبو هلالة «مدير مكتب قناة الجزيرة»، أمل غباين «وكالة عمون»، أحمد ملكاوي «وكالة سرايا»، علي الزعبي «قناة نورمينا»، محمد فضيلات «عمان نت»، أنس ضمرة «وكالة عمون»، محمد أبوقطيع «رويترز والدستور»، رنا إسماعيل زعرور «قناة العربية»، هبة كيوان «وكالة سرايا»، إسلام صوالحة «عمان بوست»، نضال سلامة «السوسنة الإلكترونية»، عامر أبوحمدة «مكتب بي. بي. سي/ عمان».*
وقال التقرير انه لا يزال بصدد رصد حالات أخرى شملت الزملاء الصحفيين التالية أسماءهم: فهيم كريم «نيويورك تايمز»، خليل مزرعاوي «عضو مجلس نقابة الصحفيين ورئيس قسم التصوير بالدستور»، دانا جبريل «عمان نت»، رعد عضايلة «جريدة الرأي»، لينا عجيلات «رويترز»، محمد حنون «اسوشيتيد برس» وغيرهم آخرين.

يرتدون زيهم دون أية إشارة لأسمائهم أو لأرقامهم بهدف إخفاء هويتهم. كما أن الاعتداء على الإعلاميين هذه المرة وقع فيما كان الإعلاميون يرتدون سترات تميزهم عن غيرهم من المعتصمين. وتضمنت شتائم رجال الأمن لهم ألفاظاً واضحة تدل على استهداف الإعلام والصحافة.

وأكد التقرير انه من الثابت للمركز. ولأية جهة محايدة أخرى. أن مسؤولية السلطات العامة بما فيها الأجهزة الأمنية عن الاعتداء على الإعلاميين ثابتة وواضحة فقد أقرت الحكومة بالاعتداء رغم أنها وصفته بالعرضي أو بالفردي كما أن الصور والتقارير كلها تدل على هذه المسؤولية. ولا مجال للتحلل من هذه المسؤولية لأي سبب أو بأية ذريعة. فالسلطات العامة لم تتخذ ما يجب لمنع الاعتداء كما أنها لم تباشر جدياً ولا فعلياً إجراءات واسعة ومستقلة تهدف إلى التعرف على سائر الجناة من رؤساء ومرؤوسين بغية محاكمتهم ومعاقبتهم بعقوبة تتناسب مع خطورة أفعالهم.

إن سياسة الإفلات من الملاحقة والعقاب التي يستفيد منها الرؤساء والمرؤوسين ساهمت في تكرار انتهاكات الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين والإعلاميين على السواء. ولم يعد مقبولاً التذرع بالطابع الفردي للاعتداء . فالتكرار دليل على نهج أساسه عدم المحاسبة وإفلات الجناة من العقاب.

وأكد المركز على أنه ينبغي فهم الطابع المنهجي لهذا الاعتداء من خلال عدم اتخاذ الهيئات المسؤولة أي تدابير وقائية لمنع الاعتداء من قبل رجال الأمن العام . وحرصها الشديد على عدم فاعلية أو جدية إجراءات ملاحقة المعتدين من رجال الأمن. وعدم الكشف عن المسؤولين والمتورطين كما أن السلطات العامة لم تشرع بتحقيق مستقل ومحايد بغية الوقوف على الحقيقة ومساءلة سائر المسؤولين عن الاعتداء سواء من نفذه أم سكت عنه أم أمر به أم رضي به وأقره.

وأضاف مركز حماية وحرية الصحفيين في تقريره أن الأدلة والبيانات التي جمعها تدل على أنه ليس ثمة مجال للقول بأن اعتداء 15-7-2011 الذي استهدف الإعلاميين يندرج ضمن ما يسمى بصلاحيات رجال الأمن بإنفاذ القانون. فالشروط الواجب توافرها لممارسة هذه الصلاحيات لم تكن موجودة بتاتاً يوم 15/تموز ودليل ذلك أن أياً من التصريحات والمواقف الرسمية لم يتمسك به خاصة وأن دولة رئيس الوزراء سبق له أن أكد قبل الاعتصام بيوم أنه لن يتسامح مع أي اعتصام مفتوح في الأردن.

وشدد المركز في تقريره على أن رجال الأمن والدرك خالفوا الشروط الواجب توافرها لممارسة صلاحياتهم بإنفاذ القانون. وأن الضوابط والمعايير الدولية المقررة لها لم تكن متوافرة وأن سلوكهم كان ينطوي على انتهاك واضح للقانون ولمبادئ حقوق الإنسان. وكان الأولى برجال الأمن العام والدرك ممارسة صلاحيات إنفاذ القانون تجاه من نظم مسيرات حمل المشاركون فيها العصي والخناجر وليس تجاه من قام باعتصام سلمي خال من أي اعتداء.

وأضاف أن هذا الاعتداء من قبل رجال الأمن العام والدرك وغيرهم من الأجهزة الأمنية على الإعلاميين الذين شاركوا في تغطية اعتصام ساحة النخيل في 15-7-2011 انتهاكا واضحا وصريحا لأحكام كل من الدستور الأردني. والقانون الأردني. واتفاقيات حقوق الإنسان التي صادق عليها الأردن ونشرها في الجريدة الرسمية. فهذا الاعتداء يشكل اعتداء على حرية الرأي والتعبير بما فيها الحرية الإعلامية. وتحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة. والحق في الاجتماع السلمي.

علاوة على كونه ينطوي على خرق لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام القوة في سياق إنفاذ القانون. وهي كلها انتهاكات توجب إنصاف ضحاياها وتعويضهم ومساءلة الجناة جنائيا ومدنيا وإداريا على السواء.

وأوصى المركز في تقريره بما يلي:

أولاً: وجوب قيام السلطات العامة بما فيها وزارة الداخلية بتحقيق موضوعي ومستقل وسريع من خلال لجنة تحقيق لا تضم في عضويتها أي شخص ينتسب لأي جهاز من الأجهزة الأمنية مهما كانت طبيعته. ويستحسن أن تضم اللجنة قضاة ومدعين عامين نظاميين وأكاديميين ومحامين ونشطاء من منظمات مجتمع مدني من المشهود لهم بالخبرة والحيادية والنزاهة.

ثانياً: محاكمة الأشخاص الذين يشتبه بتورطهم بالاعتداء على الإعلاميين من بين سائر الأجهزة والمؤسسات العامة والأمنية سواء أكانوا رؤساء أم مرؤوسين بما في ذلك كل من أمر بالاعتداء أو ساهم بتنفيذه أو سكت عنه أو ارتضى به أو وفر غطاء لحماية المعتدين وإفلاتهم من المساءلة والعقاب.

ثالثاً: ينبغي أن يجري التحقيق وتتم المحاكمات على أساس

الإفلات من العقاب

معايير إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المعمول بها دوليا بما فيها المتعلقة بمعاقبة الجناة وتعويض الضحايا وإنصافهم.

رابعاً: ضمان تعويض سائر الضحايا من الزميلات والزملاء الإعلاميين عن كل ما لحق بهم من ضرر معنوي أو مادي.

خامساً: كف يد كل من يشتبه بتورطه في الاعتداء على إعلاميين على النحو الموضح بالتوصية الثانية، والاستغناء عن خدماته بعد ثبوت الجرم بحقه بموجب حكم قضائي قطعي يصدر عن محكمة مستقلة لا صلة لها بالهيئات أو الأجهزة المشتبه بتورطها بهذه الاعتداءات.

سادساً: إلزام سائر الأجهزة الأمنية باحترام حرمة العمل الإعلامي، واتخاذ التدابير الوقائية المانعة من وقوع اعتداءات مماثلة مستقبلا.

سابعاً: قيام الأجهزة الأمنية والسلطات العامة المتورطة بالاعتداء بالكشف علنا عن المسؤولين عن الاعتداء والاعتذار للضحايا وضمان عدم تكرار الفعل.

ثامناً: اتخاذ سائر التدابير اللازمة لضمان إبراز كل رجل من رجال الأمن والدرك يشارك في عمليات إنفاذ القانون لاسمه ورقمه بشكل واضح ومقروء.

تاسعاً: العمل على تدريب أفراد الأمن العام والدرك وكافة الأجهزة الأمنية على المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبضوابط استخدام القوة أثناء عمليات إنفاذ القانون.

عاشراً: المباشرة بنقل الصلاحيات الممنوحة لمحكمة الشرطة إلى المحاكم النظامية فيما يتعلق بجرائم التعذيب والمعاملة السيئة وانتهاك الحقوق الإنسانية انتهاكا جسيما من قبل أفراد الأمن العام.

حادي عشر: يتعين على الجهات والهيئات التي شرعت في ممارسة التحريض تجاه الإعلاميين ممن شاركوا أو أصيبوا وتضرروا جراء الاعتداءات التي استهدفتهم في اعتصام ساحة النخيل، العمل على وقف هذا التحريض لأنه ينطوي على انتهاك واضح للقانونين الدولي والوطني وبالأخص فان على الحكومة أن تمنع وسائل الإعلام المملوكة لها ـ بما في ذلك التابعة بشكل مباشر أو غير مباشر للأجهزة الأمنية ـ من التحريض ضد المعتصمين والإعلاميين. وفي حال استمرار هذه الحملات التحريضية، يهيب المركز بالنيابة العامة مباشرة إجراءات الملاحقة بحق من يقوم بذلك وإحالته إلى القضاء لمحاكمته ومعاقبته عن هذا الانتهاك الجسيم الذي لا ينبغي التسامح بشأنه ولا السكوت عنه.

ثاني عشر: يحث مركز حماية وحرية الصحفيين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان إلى مساندة جهوده في مخاطبة المقررين الخواص في الأمم المتحدة؛ وبالأخص المقرر الخاص بحرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بالاعتداءات التي طالت الإعلاميين أثناء تغطيتهم لأحداث اعتصام ساحة النخيل، وذلك عند عدم قيام السلطات العامة بإجراء تحقيق مستقل، وسريع وفعال يفضي إلى مساءلة سائر المتورطين بهذه الاعتداءات وإنصاف الضحايا وضمان عدم تكرار الفعل وفقا للمعايير والمبادئ المستقرة في القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان المختلفة [151].

الانتهاكات ... والإفلات من العقاب

أولاً: تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين:

لاحظ مركز حماية وحرية الصحفيين في رصده لحالات انتهاك حرية الصحفيين ارتفاعا ملحوظا في عدد حالات الانتهاك في العام 2011 وهو عام الربيع العربي، والحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي تقرير المركز عن حالة الحريات الإعلامية في عام 2010 قال بوضوح انه تلقى عددا كبيرا من الشكاوى هذا العام "2011" قياسا بالعامين السابقين "2010 و2011" مرجعا ذلك إلى ما أسماه "قفزة نوعية تعكس ازدياد وعي الإعلاميين بأهمية تقديم الشكاوى وتوثيق الانتهاكات التي تمس حقوقهم وحرياتهم وبالدور الحيوي الذي أضحى مركز حماية وحرية الصحفيين يقوم به في هذا المجال.

وأضاف المركز في تقريره "وربما كان لأجواء التغيير التي تشهدها المنطقة بما فيها الأردن دور كبير كذلك في حث

151 المصدر السابق

الدراسات والبحوث

الإعلاميين على التقدم بشكاوى تتعلق بالاعتداءات التي تقع عليهم، خاصة وأنهم لمسوا أهمية المقاربة المستندة على حقوق الإنسان وسيادة القانون في مراحل التحول الديمقراطي والانتقال من الحكم الشمولي إلى الحكم الديمقراطي والمنفتح".

وقال المركز في تقريره الذي يصدر اليوم بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة انه "تلقى في عام 2011 (78) شكوى وبلاغ سواء بشكل مباشر أم من خلال الاتصال بالإعلاميين أم من خلال الطلب إليهم تعبئة استمارة المعلومات المتعلقة بالشكاوى والانتهاكات. ولا يشمل هذا العدد مطلقا أيا من الحالات التي قام المركز برصدها ذاتيا. فالعدد المذكور يقتصر فحسب على الشكاوى والبلاغات دون المشكلات أو الاعتداءات التي قامت وحدة سند برصدها من تلقاء ذاتها من خلال وسائل الرصد المعمول بها في المركز ودون استقبال أي شكوى أو بلاغ بشأنها من قبل الإعلاميين".

وأضاف المركز انه من بين (78) شكوى و(52) حالة رصدها المركز في عام 2011، تبين للمركز أن (106) منها تنطوي على انتهاك يتعلق بحق أو أكثر من حقوق الإعلاميين أو بالحريات الإعلامية، وتتنوع المشكلات الواردة في الشكاوى وازدياد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات جسيمة وواسعة النطاق.

وقال أن الشكاوى التي يتلقاها المركز سنوياً ما زالت تتسم بتنوع موضوعاتها والمشكلات المشمولة فيها، فقد بلغت شكاوى تلقي التهديد "22" شكوى، وحجز الحرية والحرمان منها "10" شكاوى، والمنع من النشر أو البث أو التصوير "15" شكوى، والاعتداء الجسدي "26" شكوى، والفصل من العمل"2" شكوى، والمضايقة "24" شكوى ولم تسجل أي شكوى تتعلق بالقدح والذم، وحجب المعلومات "7" شكاوى، والاعتداء اللفظي "4" شكاوى، والرقابة المسبقة "شكوى واحدة"، والقرصنة الإلكترونية "شكوى واحدة"، وحجب موقع "3" شكاوى.

وأضاف المركز أن عدد الشكاوى التي قدمت إلى المركز دون أن تتضمن المعلومات والوقائع الأساسية (20) شكوى، وبالمقابل فإن عدد الشكاوى التي أوضح مقدموها أن هدفهم من وراء مراجعة المركز وتقديم شكاوى هو ملاحقة الجناة وعدم إفلاتهم من العقاب بلغ (25) شكوى، ووقف الانتهاكات في المستقبل (47)، وحماية الإعلاميين (43)، وأخيراً توثيق الانتهاك (42) شكوى.

ومن الضروري مراعاة أن بعض المشتكين عند تعبئتهم للاستمارات قاموا بانتقاء أكثر من خيار واحد وبعضهم قام بتحديد كافة الخيارات، كأن يكون هدفه توثيق الانتهاك وعدم الإفلات من العقاب معاً.

وبحسب نتائج الاستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين حول الانتهاكات التي تعرض الصحفيون لها خلال عام 2011 فقد تبين ان حجب المعلومات بلغ"125" حالة، والذم والقدح "75" حالة، والتهديد "64" حالة، وحجز الحرية"7" حالات، والاستدعاء الأمني "18" حالة، والتحقيق الأمني "8" حالات، والمنع من البث الفضائي أو التلفزيوني"11" حالة، والضرب والاعتداء الجسدي "15" حالة، وحجب المواقع"17" حالة.

وأشار التقرير أن استطلاع الرأي كشف عن تعرض (203) صحفياً وصحفية لأشكال مختلفة من الضغوط والمضايقات منها حجب المعلومات، الذم والقدح، التهديد، حجز الحرية، الاستدعاء والتحقيق الأمني، الضرب والاعتداء الجسدي، منع البث الفضائي أو التلفزيوني وحجب المواقع، ومن الواضح بالتدقيق في إجابات المستطلعة آرائهم أن بعضهم تعرض لأكثر من مشكلة أو اعتداء وربما انتهاك مما يرفع عددها إلى (340) حالة.

وأشار التقرير إلى أن الواقع الحقيقي للشكاوى وللانتهاكات سيرتفع حكماً لو جرى التواصل مع كل الصحفيين المستجيبين في الاستطلاع والذين قالوا بأنهم تعرضوا لتجاوزات متعددة الأشكال.

وكشف الاستطلاع لعام 2011 أن حوالي 41% من الإعلاميين المستجيبين قد تعرضوا لأحد هذه الضغوطات أو المضايقات من خلال عدد من الممارسات، جاءت على الترتيب حجب المعلومات 25%، الذم والقدح 15%، التهديد 12.8%، حجز الحرية 1.4%، الاستدعاء الأمني 3.6%، التحقيق الأمني 1.6%، المنع من البث الفضائي أو التلفزيوني 2.2%، الضرب والاعتداء الجسدي 3%، وحجب المواقع 3.4%.

وبالمقارنة مع الضغوط والتدخلات التي حدثت في العام 2010، فإنه يلاحظ أن حجب المعلومات قد تراجع من 35.2% في العام 2010 إلى 25% في العام 2011، بينما ارتفعت نسبة الإعلاميين الذين تم تهديدهم 9.1%، وحالة كل من

الإفلات من العقاب

الضرب والاعتداء الجسدي 0.2% في العام 2010، إلى 13% و3% عام 2011 على الترتيب. كما تم استحداث تعريف جديد للضغوطات في استطلاع عام 2011 وهو الذم والقدح الذي جاء في المرتبة الثانية من أشكال الضغوطات أو المضايقات وبنسبة 15%.

وقال التقرير "إن فهم خارطة الانتهاكات بصورتها الجديدة في الأردن بعد الربيع العربي يتطلب قراءة متأنية للمؤشرات الرقمية لاستطلاع الرأي، فالأرقام تقول بلا موارية أن الانتهاكات الجسيمة الواقعة على الصحفيين هي التي استحوذت على المشهد وهي التي ألقت بظلالها السوداء".

وتابع قائلاً "فالذم والقدح وهو توجيه عبارات نابية وشتائم للنيل من كرامة الصحفي بلغ 15% أي ما يقارب 75 صحفياً، وحجز الحرية في إحدى النظارات أو مراكز التوقيف أو في أي مكان بلغ 1.4% وهذا يعني 7 صحفيين، والتهديد 12.8% وبلغة الأرقام 45 إعلامياً، والضرب والاعتداء الجسدي 3% ويبلغ 15 صحفياً هذا عدا عن الاستدعاء الأمني والتحقيق".

وكشف التقرير عما اسماه "تحولاً لافتاً للانتهاكات التي تشكل خطراً على سلامة الصحفيين، إذا ما تم مراجعة ما حدث خلال تغطية الإعلاميين للحراك الشعبي وتعرضهم للاعتداء.

ثانياً: تقرير مركز القدس للدراسات السياسية:

ثانياً: تقرير مركز القدس للدراسات السياسية:

وفي تقرير آخر صدر في نهايات شهر شباط من العام الجاري حول الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في عام 2011 ، ونفذه مركز القدس للدراسات السياسية ما يتقارب ضمنا مع ما توصل إليه تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين حول موضوع الانتهاكات[152] .

152 *تقرير مركز القدس للدراسات السياسية حول الانتهاكات الواقعة على الصحفيين في الأردن لعام 2011 متوفر على رابط مرصد الإعلام التابع للمركز: http://www.jmm.jo/news/2012/03. واعتمد التقرير على منهجية تم خلالها تصنيف 9 معايير للانتهاكات صنف تحت كل معيار عدة أنواع لانتهاكات حرية الصحافة وهذه المعايير هي: توقيف واستدعاءات ومحاكمات واعتداءات وتهديدات والمنع من النشر والتداول تدخلات وضغوط حكومية وأمنية وتدخلات وضغوطات مجتمعية وفصل تعسفي وضغوط إدارية ورقابة الصحف ووسائل الإعلام وحجب معلومات و قيود تشريعية. وينبغي الإشارة هنا إلى أن الرقم الإجمالي للانتهاكات الوارد في التقرير لا يعني بالضرورة انه رقم نهائي نظرا لاحتمالية وجود انتهاكات لم يجر التبليغ عنها.*

وبحسب تقرير مرصد مركز القدس للدراسات السياسية فان عدد الانتهاكات للحريات الصحافية في المملكة خلال العام الماضي 2011 بلغت نحو 87 انتهاكا شملت مختلف صنوف الانتهاكات، منها انتهاكات لم تكن معهودة في السابق، مثل الاعتداءات الجسدية على الصحفيين، كما شهد دخول جهات جديدة إلى حلبة المنتهكين للحريات الإعلامية بحيث لم يعد الأمر مقتصرا على الانتهاكات التي تمارسها جهات رسمية.

وربط التقرير بين زيادة الانتهاكات وحدتها وبين اندلاع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية في المملكة حيث كان هناك زيادة وتركيز في التغطية الإعلامية لهذا الحراك، إضافة لارتفاع سقف حرية الصحافة، وتحطيم الكثير من الخطوط الحمراء التي كانت فرضت على وسائل الإعلام بطرق شتى، أو هي فرضتها على نفسها من خلال الاحتواء الناعم والرقابة الذاتية، مؤكدا على وجود علاقة طردية قوية بين الزيادة في الانتهاكات ومسيرة الحراك الشعبي الإصلاحي.

وقال التقرير أن عمليات الرصد التي أجراها فريق مرصد الإعلام الأردني توضح أنها شملت كافة الأنواع تحت مختلف التصنيفات فالاعتداءات والتهديدات شملت الجسدية والنفسية واغتيال الشخصية، والاعتداء بالضرب، والتهديد بالقتل، والتهديد بالضرب والتخويف والحرق وتخريب الممتلكات الخاصة والمقار الصحفية وتكسير الكاميرات ومصادرة أفلام وخطف وتحذير والتشهير على الهواء وحملات التحريض.. إلخ) كانت أكثر الانتهاكات وقوعا إذ بلغ عددها إلى 45 حالة وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الإعلام في الأردن. حيث سجلت على مدار العقود الماضية اعتداءات فردية على الصحفيين وبشكل متباعد دون أن تأخذ هذه الحوادث شكل الظاهرة.

وفي المرتبة الثانية جاءت "التدخلات والضغوطات الحكومية والأمنية" وبلغت "13" انتهاكاً، تلتها حالات "المنع من النشر والتداول" إذ سجلت 10 انتهاكات. وهذان النوعان من الانتهاكات كانا الأكثر شيوعا في العقود الماضية في الساحة الإعلامية الأردنية بالنظر لعدم استقلالية الإعلام في الأردن وخضوعه من خلال وسائل متعددة لهيمنة الحكومة والأجهزة الأمنية من جهة، وخضوع الصحفيين في مختلف وسائل الإعلام للرقابة المطبقة من قبل رؤساء ومدراء التحرير

في المؤسسات الإعلامية إضافة للرقابة الذاتية التي يمارسها الصحافي.

وبحسب التقرير فقد بلغ عدد حالات الفصل التعسفي والضغوط الإدارية 7 انتهاكات، وتعتبر حالات الفصل التعسفي من الحالات النادرة في الأوساط الإعلامية الأردنية إلا أن الشهرين الأخيرين من العام الماضي سجلا وقوع مثل هذه الحالات كما حدث مع رئيس تحرير صحيفة الرأي نتيجة الضغوط الحكومية ومع ثلاثة من كبار مسؤولي التحرير في صحيفة العرب اليوم المستقلة نتيجة الضغوط الإدارية.

وقال التقرير أن عدد التدخلات والضغوط المجتمعية (التدخلات غير المهنية) بلغ 6 حالات فقط مارستها جهات عشائرية وحزبية ونقابية وجهات أخرى، أما التوقيف والاستدعاءات والمحاكمات فوصل عددها إلى 4 حالات، والقيود التشريعية كانت حالتان، وحجب المعلومات أيضاً حالتان، في حين لم يتم رصد أكثر من حالة واحدة من "الرقابة على المطبوعات ووسائل الإعلام".

وقال التقرير انه رصد حالة انتهاك واحده فقط لحرية الصحافة والإعلام في الأردن خلال الشهر الأول من العام 2011 وهو الانتهاك المتعلق بإحدى برقيات ويكليكس التي ترجمها موقع عمان نت وبعد أن نشرها طلبت الأجهزة الأمنية (المخابرات) إزالة الخبر عن الموقع، ويمكن تفسير عدم تسجيل سوى انتهاك واحد للحريات الإعلامية خلال الشهر الأول من العام الماضي إلى أن الحراك الشعبي المطالب بتحقيق الإصلاحات السياسية لم يكن قد انطلق بعد، إلا أنه تم تسجيل 4 حالات انتهاك للحريات الصحفية في شباط/ فبراير.

واعتبر تقرير مركز القدس أن شهر آذار/ مارس الذي بدا فيه وبشكل منهج وواسع انتهاك الحريات الصحافية في البلاد بشكل غير مسبوق نتيجة تصاعد الحراك الشعبي، حيث شهد هذا الشهر وقوع اكبر عدد من الانتهاكات ووقوع الاعتداءات الجسدية ودخول لاعبين جدد في حلبة الجهات المعتدية على الحريات الصحافية (قوات الدرك ـ الأمن العام ـ البلطجية)، وحسب التحليل الإحصائي للمرصد سجل ذلك الشهر 21 انتهاكا لحرية الصحافة والإعلام، ويمكن تفسير هذا بان ذلك الشهر كان الشهر الذي قررت فيه القوى المنظمة للحراك تصعيد حراكها بالانتقال إلى الاعتصام في ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخلية)، حيث سجلت أولى حالات الاعتداء الجماعي على الصحفيين من قبل رجال الشرطة والدرك ومدنيين مساعدين بات يطلق عليهم وصف "البلطجية".

ولاحظ التقرير تراجع عدد الانتهاكات في شهر نيسان/ أبريل، الذي شهد فقط وقوع "7" انتهاكات فقط، إلا أن حدة الانتهاكات عادت لترتفع في أيار/ مايو حيث بلغ عددها "4" انتهاكات كان أبرزها الاعتداء الجماعي على الصحافيين خلال مسيرة العودة التي نظمتها قوى سياسية في ذكرى نكبة فلسطين في بلدة الكرامة، وسجل في شهر حزيران/ يونيو، "6" انتهاكات أبرزها الاعتداء على مكتب وكالة الصحافة الفرنسية وتحطيم محتوياته ومحاولة ضرب احد العاملين في المكتب وتوجيه تهديدات بالقتل لمديرة المكتب الصحافية رندة حبيب على اثر بث الوكالة خبرا عن تعرض موكب الملك للهجوم بالحجارة خلال زيارته لمدينة الطفيلة جنوب المملكة.

وقال مركز القدس في تقريره أن حدة الانتهاكات للحريات الإعلامية كانت تتصاعد وتتراجع مرتبطة في ذلك بعاملين رئيسيين هما:

1) تراجع شدة الحراك الإصلاحي بعد أن تلقى ضربة قاسية في دوار الداخلية وتشتت قيادة هذا الحراك وانقسامها على نفسها، مع ما رافق ذلك من حملة إعلامية حكومية غير مسبوقة هدفها الإساءة للحراك وتأليب مكونات المجتمع عليه، هذه الحملة التي وصفها بعض الكتاب والإعلاميين بـ"المكارثية" ومحاولة إرعاب قوى الحراك ومعها والإعلام والصحافة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الحراك وتراجع التغطية الإعلامية المرافقة له.

2) الحملة الكبيرة المضادة التي شنتها وسائل إعلام وصحفيين وكتاب وشخصيات ومنظمات مجتمع مدني محلية وعربية ودولية ردا على هذه الانتهاكات و التي أجبرت الحكومة والأجهزة الأمنية على التراجع وعلى محاولات ضبط "البلطجية" ومنعهم من الاعتداء على المتظاهرين والإعلاميين المرافقين للتظاهرات والاعتصامات. بيد أن أشكالا أخرى، غير فجة وغير معلنة، استمرت مثل الاستدعاء للدوائر الأمنية، ورفع قضايا أمام محكمة امن الدولة على بعض الصحفيين.

وبحسب التقرير فقد عادت الانتهاكات للارتفاع في تموز/ يوليو ليصل عددها إلى "15" حالة، أبرزها الاعتداء الجماعي

والضرب المتعمد الذي تعرض له الصحفيون الذين كانوا يغطون اعتصام للقوى الإصلاحية في ساحة النخيل.

وتراجعت حدة الانتهاكات في شهر آب/ أغسطس حيث لم يسجل سوى وقوع 5 حالات كان أبرزها تعرض الكاتب في صحيفة الدستور عريب الرنتاوي لحملة تحريض وتهديد على اثر نشر مقال له في الصحيفة ينتقد فيه طروحات لبعض القوى السياسة.
وشهد شهر أيلول/ سبتمبر تسجيل "4" انتهاكات، كان أبرزها إقرار مجلس النواب للمادة 23 من قانون هيئة مكافحة الفساد الذي ينص على "أن كل من أشاع أو عزا أو نسب دون وجه حق إلى احد الأشخاص أو ساهم في ذلك بأي وسيلة علنية كانت أياً من أفعال الفساد المنصوص عليها في المادة (5) من هذا القانون أدى إلى الإساءة بسمعته أو المس بكرامته أو اغتيال شخصيته عوقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف دينار ولا تزيد عن ستين ألف دينار". وهو الأمر الذي اعتبرته الأوساط الإعلامية وأوساط سياسية بمثابة قيد جديد على الحريات الإعلامية.

وشهد شهر تشرين أول/ اكتوبر تسجيل "6" انتهاكات و مثلها في تشرين ثاني/ نوفمبر أبرزها محاولة الهجوم على مكتب قناة الجزيرة من قبل مجموعة من النشطاء الموالين للنظام السوري، فيما سجل في شهر ديسمبر/ كانون أول تسجيل "8" انتهاكات.

ويتحدث التقرير عن ظواهر جديدة قال أنها لم تكن معروفة في السابق فيما يتعلق بالانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام والتي ارتبط ظهورها بالحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية وانعكاس ذلك على واقع الحريات الإعلامية في المملكة مشيرا إلى أن من نتائج الحراك الشعبي ارتفاع سقف الحريات الصحافية، خاصة في تناول قضايا الفساد، وقد أدى ذلك إلى دخول فاعلين "مدنيين" جدد على خط انتهاك حرية الإعلام والصحافة.

وقال التقرير لقد ظهرت في الأردن وللمرة الأولى ظاهرة ما بات يعرف بـ"البلطجية" الذين مارسوا أكثر الاعتداءات الجسدية واللفظية والنفسية فظاظة على المتظاهرين ووسائل الإعلام والصحفيين.

واستدرك التقرير قائلا أن تدخل هؤلاء الفاعلين الجدد لم يقتصر على الاعتداءات على الصحفيين خلال عملهم في تغطية المسيرات والتظاهرات بل امتدت للتهديد والتظاهر والتهجم على وسائل الإعلام والصحفيين العاملين فيها، وقد استندت هذه التدخلات والضغوط المجتمعية (أي التدخلات غير المهنية) في كثير من الأحيان إلى البنية العشائرية وحالة الانفلات الأمني النسبية في ظل تهاون الحكومة وأجهزتها الأمنية في التعامل الحازم مع هذه الظاهرة.

ولاحظ مركز القدس في تقريره حول الانتهاكات زيادة في التدخلات الإدارية في شؤون التحرير، ما يعني أن إدارات وأصحاب وسائل الإعلام والصحف، خصوصا رجال الأعمال بدأوا يشددون قبضتهم على صحفهم ووسائلهم خشية من عواقب ارتفاع سقف الحرية فعمدوا إلى اتخاذ إجراءات بحق الصحفيين مثل الفصل التعسفي أو التلويح به لإبقائهم ضمن سقف حرية منخفض.

وخرج التقرير بجملة من التوصيات موجهة لكافة الجهات ذات العلاقة بعمل الإعلام وهي:

1) إدخال تعديلات على القوانين الناظمة لحرية الرأي والتعبير تكفل المزيد من الحريات للصحافة والإعلام وفي مقدمتها قوانين المطبوعات والنشر، والعقوبات، وحق الحصول على المعلومات، وإلغاء صلاحية محكمة امن الدولة في محاكمة الصحفيين، وضرورة سن تشريعات تحرم الاعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام على أن تتضمن هذه التشريعات فرض عقوبات والملاحقة القضائية لأي شخصية أو جهة يثبت تورطها في التحريض أو الاعتداء على الإعلاميين.

2) وقف سياسات الاحتواء الناعم والخشن التي تمارسها المؤسسات الحكومية على وسائل الإعلام.

3) حماية الأجهزة الأمنية لكافة الإعلاميين في الميدان وعدم اللجوء لاستخدام القوة تحت أي ظرف من الظروف.

4) تنظيم ورشات عمل بين الإعلاميين والأمنيين لوضع صيغة تفاهم مشتركة بين الجانبين تكفل لهما تأدية عملهما في الميدان دون التأثير على عمل كل منهما، وان تتولى الأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع نقابة الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني المعنية تدريب أفراد الأمن العام وقوات الدرك على التعامل مع الصحفيين والإعلاميين

في الميدان، إلى جانب إخضاع الأمنيين إلى دورات تدريبية مكثفة في حقوق الإنسان.

5) تفعيل نظام المساءلة والعقوبات في مختلف المؤسسات الأمنية لمنتسبيها الذين يرتكبون اعتداءات على الصحفيين وتقديم من يثبت تورطه للمحاكمة أمام محكمة الشرطة.

6) اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها توفير أقصى درجات الحماية للصحفيين خلال عملهم لاسيما أثناء تغطية الأحداث الكبرى والتأكيد على هذه الإجراءات في قانون وميثاق النقابة.

7) عقد دورات تدريبية للصحفيين على كيفية العمل الميداني لاسيما خلال الأحداث الكبرى وكيفية التعامل مع رجال الأمن خلال تلك الأحداث. وأن تقوم النقابة بمتابعة كافة الشكاوى التي يتقدم بها الإعلاميون ضد رجال الأمن مع المعنيين في المؤسسات الأمنية حتى يتم البت بها والإعلان عن نتائج التحقيقات التي أجريت بشأنها.

8) التزام الإعلاميين بتطبيق تعليمات ضمان سلامتهم خلال عملهم الميداني مثل ارتداء البطاقات التي تعرف على هويتهم والسترات الخاصة بالصحفيين، وإلزام المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها على توفير مستلزمات سلامتهم.

9) تبني الإعلام سياسة الكشف الدائم عن أية تدخلات أمنية "خشنة أو ناعمة"، لأن تبني مثل هذه السياسة سيدفع "الأمني" للتخفيف من تدخلاته حتى وإن كانت ناعمة.

10) التأكيد على التزام الصحفي بالحيادية والموضوعية في نقله للأحداث.

11) التواصل الدائم بين مؤسسات المجتمع المدني والصحفيين والمؤسسات الإعلامية وقيام مؤسسات المجتمع المدني بتوثيق كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون خلال أدائهم لعملهم.

12) التنسيق مع المؤسسات الأمنية ونقابة الصحفيين لعقد دورات تدريبية لرجال الأمن في مجال حقوق الإنسان.

الفصل السادس

شهود على التغيير

كان السؤال الأبرز الذي جهدت هذه الدراسة للإجابة عليه يتمحور حول فرضية واحدة هي أن الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي قد أديا بالنتيجة إلى رفع سقف الإعلام وحرية التعبير، ولم تعد هناك سقوف حقيقية يمكن أن تحكم حرية التعبير سواء في الشارع أو على الورق أو على الفضاء الإلكتروني.

ومن الواضح لكل مراقب أن هناك تباينات واضحة ظهرت في أداء الإعلام وهو يعمل على تغطية الحراك الشعبي الأردني الذي رفع مطالب تتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد، وصولا إلى تجاوز ما كان يعرف سابقا بالخطوط الحمراء وصولا إلى تسمية الأشياء بمسمياتها، فلم يعد الإعلام الفضائي ــ على الأقل ــ يلجأ إلى التكنية عن جهاز المخابرات بـ"الأجهزة الأمنية" بل استخدم التسمية مباشرة، وقد بدا ذلك مبكرا حين اعتصم الصحفيون في دوار محمود الكايد، وبتأثر واضح ومباشر بالحراك الشعبي الأردني.

في شهادات العديد من الصحفيين هنا ما يوضح هذه الصورة تماما، فقد تكسرت السقوف تماما في الإعلام الفضائي لدرجة أن الإعلام الالكتروني دخل في سباق مباشر مع شعارات وهتافات الشارع الأردني في تظاهراته، مما أوقع به في مزالق متعددة وخطيرة من أبرزها التأثير السلبي على الموضوعية والمصداقية، وهو ما أثر في النهاية على حلبة التسابق بين الصحافة الالكترونية وبين الشارع، ومن الواضح أن من نجح في هذا السباق هو الإعلام الالكتروني الذي دفع بالصحافة الورقية لرفع سقوفها ومجاراة الحراك الشعبي.

إن ابرز ما ورد في الشهادات ما يلي:

1) التأكيد على ارتفاع سقف الحريات الإعلامية بسبب تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي.

2) دفع الحراك الشعبي الأردني الإعلام ووسائطه المختلفة للتماهي معه ومع مطالبه، ولذلك اضطر الإعلام لمجاراة الحراك الشعبي الذي رفع من سقف مطالبه السياسية والإصلاحية وانتقاداته المباشرة للحكم وللدولة.

3) دفع الحراك الشعبي بالإعلام الرسمي للرفع قليلا من سقف حريته لكنه بقي مشدودا تماما للجانب الرسمي لكونه يعبر عن الموقف الرسمي ويحمل خطابه ويقوم بترويجه.

4) سجلت المواقع الالكترونية "الصحافة الالكترونية" قفزة نوعية كبيرة جدا في رفع سقف الحريات الإعلامية تماهيا منها مع الحراك الشعبي الذي تحول لمادة إخبارية دسمة في الصحافة الالكترونية.

5) برزت ظاهرة المنافسة على تغطية أخبار ونشاطات الحراك الشعبي مما أدى بالإعلام الالكتروني للوقوع في مصيدة الموضوعية والمهنية التي تأثرت كثيرا في سياق المنافسة على الخبر والتغطيات.

6) أدى الحراك الشعبي إلى حصول الإعلام والإعلاميين الأردنيين على نوع من التحرر من القبضة الأمنية والتدخلات الأمنية المباشرة في عمل الإعلاميين والصحفيين واختفت كثيرا ظاهرة التدخل الأمني المباشر.

7) اضطرت الأجهزة الأمنية للتراجع خطوات للخلف لإفساح المجال أمام الإعلام والحراك الشعبي لعمل كل منهما في خدمة الآخر، وقد هدفت الأجهزة الأمنية من هذا التراجع منح مساحة أوسع من الحريات الإعلامية والاحتجاجية حتى لا تقع في مواجهة مباشرة مع الطرفين.

8) أدى الحراك الشعبي وأداء الإعلام تجاهه لوقوع الإعلاميين والصحفيين في مصيدة اعتداءات الزعران والبلطجية عليهم وفي حوادث عديدة متكررة إلى جانب اعتداء قوات الأمن عليهم، في الوقت الذي برزت فيه ظاهرة "التهديد بالوكالة" بمعنى أن الإعلاميين صاروا يتلقون تهديدات من مواطنين بشكل مباشر وليس من الأمن.

9) إنكشاف دور نقابة الصحفيين الذي لم يرق تماما إلى معطيات الأحداث الداخلية وما شهده الإعلام الأردني من تطورات جديدة. وفي إحدى الشهادات فإن "الربيع الأردني" لم يصل إلى نقابة الصحفيين".

10) إن من أبرز ما شهده الصحفيون في ظل الحراك الشعبي الأردني هو ارتفاع الانتهاكات بحقهم، مقابل تكريس مبدأ الدولة القائم على قاعدة "الإفلات من العقاب" فلم تسجل أية حادثة قامت الحكومة فيها بإحالة احد المنتهكين لحقوق الصحفيين إلى القضاء. ولعل ابرز شاهد على ذلك تقرير الأمن عن أحداث ساحة النخيل الذي قدم إلى نقابة الصحفيين ومع ذلك فان النقابة احتفظت به ولم تقم بإحالته إلى القضاء.

11) انخفاض مستوى الرقابة الذاتية لدى الصحفيين بفعل الاحتجاجات الأردنية والربيع العربي.

هذه النتائج تشكل جزءا فقط من الايجابيات والسلبيات التي تعرض لها الإعلام الأردني بسبب الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد، وما أحدثته التأثيرات الوافدة من بلدان الربيع العربي إلى الأردن.

وفيما يلي تلك الشهادات كما قالها أصحابها:

محمد عمر

صحفي ومدون مختص في الإعلام الالكتروني

هناك رأي عام يعتقد أن الثورات والربيع العربي أدت إلى رفع سقف الحريات الإعلامية في الأردن والعالم العربي، وينطبق هذا الأمر على الصحافة الورقية في الأردن وغيرها.

ويلاحظ أن ارتفاع السقف تجلى في المقالات التي يكتبها الكتاب الصحفيون "مقالات الرأي الخاص" وليس في التغطيات الصحفية الإخبارية.

وظهرت هناك محاولات من الإعلام الرسمي الأردني الحكومي "التلفزيون، وكالة الأنباء" للحاق بهذا الارتفاع من خلال البرامج الحوارية، وعلى التلفزيون الأردني رأينا شخصيات معارضة تتحدث لم تكن لتظهر لولا الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني، كما أن وكالة الأنباء الأردنية "بترا" قامت بتغطية أخبار الحراك الأردني بطريقة محايدة أحيانا.

إن أكثر ارتفاع في سقف الحريات الإعلامية ظهر على شبكة الانترنت والمواقع الإخبارية الالكترونية، وقد تجاوز هذا السقف كل الخطوط الحمراء، بمعنى انه حدث خرق واضح لكل السقوف بسبب الربيع العربي.

ولكن يجب أن ننظر إلى الجوانب السلبية الأخرى التي رافقت هذا الارتفاع في السقوف، ففي ظل التنافس على الخبر والمعلومة وعلى القارئ تم التجاوز على شروط المهنية والموضوعية الصحفية وظهر ذلك واضحا في المواقع الالكترونية.

ولذلك جاء تعديل المادة 23 من القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد من قبل الحكومة، والآن يجري الحديث عن قانون جديد تعمل الحكومة على إعداده يستهدف المواقع الالكترونية الإخبارية.

أيضا ومع الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاح برزت ظاهرة جديدة تتمثل بارتفاع الانتهاكات بحق الصحفيين، ولعل ابرز ما في هذه الظاهرة هي ظاهرة "الإفلات من العقاب" فالحكومة لم تحاسب أحدا من الذين قاموا بالاعتداء على الصحفيين، وكذلك الجهات الأمنية التي تلتزم الصمت حيال منتهكي حقوق الصحفيين وحريتهم.

وفي النهاية فإننا نلاحظ انه كلما ارتفع سقف الحراك الشعبي في الأردن ارتفعت معه سقوف الحرية والنشر والتعبير من خلال الصحافة، وكلما انخفض الحراك الشعبي كلما انخفض سقف الحريات الإعلامية.

الإفلات من العقاب

320

علاء الفزاع

صحفي وكاتب وناشر إلكتروني لموقع خبر جو

هناك ارتفاع كبير جداً في مستوى الحريات الصحفية، وفي النشر الإلكتروني تحديداً، حيث استفادت الصحف الإلكترونية بالمجمل من أجواء الحرية والاندفاع والحماس، وحيث فقدت الأجهزة الأمنية المبادرة ولم تعد تستطيع السيطرة على كل الجبهات. ولكن في المقابل ارتفعت حدة الهجمات على الإعلام الإلكتروني والصحافة عموما، سواء من حيث الاعتداء على الصحفيين في الميدان أو إحالة بعضهم إلى أمن الدولة، أو محاولة تكميمهم بمزيد من التشريعات، كما نلحظ أخيراً هجمة مضادة من قبل الأجهزة الأمنية لمحاولة السيطرة على المواقع الإلكترونية؟

ويمكن القول أن مستوى الرقابة الذاتية انخفض إلى حد كبير، وهذا ليس فقط في مجال الصحافة ولكن في مجمل المجتمع.

وفي الوقت الحالي يمكن القول أن التدخلات في أعلى مستوياتها. الأجهزة الأمنية تقوم بهجوم مضاد الآن بعد أن أرعبها ما وصلت إليه الحريات الصحفية في الإعلام الإلكتروني، وبعض الجهات السياسية المعارضة التي برزت إلى الواجهة تقوم عبر مؤيديها بشن هجوم على من يحاولون انتقادها، وشركات كبرى تتعرض لخطر فتح ملفات الفساد فيها تحاول الضغط على المواقع الإلكترونية عن طريق الإعلانات الموجودة فيها والتي تشكل مصدر الدخل الوحيد لمعظم المواقع. أجواء التجييش التي تعيشها البلاد بين الحكومة والأجهزة والمعارضين تجعل أية تغطية صحفية لا ترضي هذا الطرف أو ذاك عرضة للمضايقات أو الاتهام. ويؤسفني القول أن بعض المعارضين أشد قمعاً من الحكومة. ومع ذلك فإن الاتجاه العام حسبما أرى هو إصرار الإعلاميين الإلكترونيين على كسب المزيد من مساحات الحرية.

راكان السعايدة

صحفي في جريدة الرأي عضو مجلس نقابة الصحفيين

التحدي الرئيسي الذي يواجه الإعلام الأردني في الظروف الراهنة هو قدرته على تكريس "المهنية" في تعاطيه مع كل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والمهنية، بفهمي، تعني التفاعل مع الرأي والرأي الآخر، والتفاعل مع كل وجهات النظر، من غير إقصاء أو تهميش أي من الآراء، وعكس حقائق الأرض كما هي من غير انحيازات من شأنها تشويه الحقائق وعدم عكسها على حقيقتها.

والمهنية، تعني كذلك المراهنة على عقل القارئ في تحليل المعطيات التي يقدمها الإعلام بمهنية عالية واحترافية وجعله (القارئ) يختار إلى أي الآراء أو المواقف ينحاز، أما ممارسة الوصاية على عقل القارئ وتحديد ما يجب أن يطلعه عليه الإعلام ففيه عدم احترام للعقول والقدرة على التفكير والاختيار.

بالمحصلة، المهنية بمفهومها الشامل تصل بنا إلى استقلالية الإعلام ووقف الهيمنة عليه سواء من رأس المال أو السلطة السياسية والأمنية والاجتماعية.

وإذا طبقنا معيار المهنية والاحترافية على واقعنا الإعلامي الحالي نجد الكثير من التشوهات والانحرافات والالتباسات وأغلبها ناتج بفعل تدخلات مختلفة المستويات ومن مختلف المستويات في

طبيعة الدور الذي يلعبه الإعلام ومخرجاته.

فحتى اللحظة، يبدو الإعلام الأردني غير متأكد من أن الإصلاح خيار نهائي، وهو متشكك من وصوله (الإصلاح) إلى حالة تكرس القانون والمؤسسية لذلك لا يزال في أغلب تعاطيه مع تطورات الأحداث الوطنية ينحاز بشكل أكبر إلى وجهة نظر الدولة الرسمية مع مساحة محدودة لتعبيرات الحراك الشعبي على قاعدة حفظ خط الرجعة لكن هذه السياسة الإعلامية لا تمثل الأصول المهنية التي تعني تكافؤ الفرص في الظهور الإعلامي بين كل المكونات الوطنية السياسية وغير السياسية.

لذلك فإن التحدي الحقيقي الذي يواجهه الإعلام هو فرض السياق المهني على أدائه وانتزاع استقلالية في عمله وإنهاء كل أشكال التدخلات والتأثيرات التي من شأنها إفقاده المصداقية وموثوقيته وجعله محل شك دائما.

ومهما حاول الإعلام الجديد (الالكتروني)، بوصفه أبرز التطورات على صعيد الوسائل الإعلامية، أن يقدم نفسه في إطار إعلامي مهني مستقل وبسقف حرية عال، فأن حقائق الأرض عند فحصها تشي أن الأمر ليس كما يفترض، لسبب بسيط أن هذا الإعلام لم يفلت من دائرة التأثير بشقيه تأثير رأس المال وتأثير السلطة السياسية..

فـ"بعض" المواقع انحاز لتحقيق مصالح شخصية بالإكراه وذلك عن طريق توظيف البعد التفاعلي مع أخباره لإجبار جهات على الخضوع لعقود إخضاع إعلانية بما تحمله هذه العقود من فائدة مادية لصاحب الموقع وتغطية على انحرافات تلك الجهات بل وتزيينها أحيانا.

وبالتالي، أنا مقتنع أن الدور الذي يلعبه الإعلام الالكتروني على صعيد الحريات دور جزئي وانتقائي ولا يؤكد على مهنية حقيقية، تلك المهنية المفقودة في كثير من مجالات الإعلام.

باختصار، شديد، الإعلام يواجه تحدي غياب شروط المهنية الحقيقية، ولا يزال خاضعا وغير مستقل بشكل حقيقي، وهو يشعر أن الارتداد عن مسار الإصلاح في لحظة سياسية ما ممكن وهو يخشى دفع ثمن ذلك حال تجاوز دوره المرسوم بفعل تأثيرات السلطة السياسية ورأس المال.

وهذا كله أثر بوضوح على الكيفية غير المتوازنة في تفاعله مع تطورات الحراك.

وللإنصاف، استفاد الإعلام الأردني من الحراك الوطني والمحيط في التحسين من بيئة عمله والاقتراب من مختلف الآراء لكن ذلك بدون منهجية حقيقية تصل به إلى التطبيق الدقيق لمفهوم المهنية كما أفهما.

صحفية في جريدة العرب اليوم مختصة في تغطية الأحزاب

فيما شهد الشارع الأردني منذ بدء الربيع العربي حراك شعبي ضم مختلف الأطياف الحزبية والشبابية كشف عن انقسامات واضحة بين القوى والأطياف الحزبية وحتى الشبابية ولعل الملف الأبرز الذي برز حوله مثل تلك الانقسامات هو الملف السوري.

وفيما خيم الانقسام بشكل جلي بين القوى اليسارية والقومية وبين الإسلاميين ووصل إلى حد حرب البيانات من جهة أيضا برزت انقسامات واضحة بين القوى المشاركة في الحراك الشعبي وهو الأمر الذي انعكس على طبيعة الحراك وحتى شعاراته لدرجة أن وصل الأمر بظهور تحالفات وتكتلات مختلفة في الحراك.

ولم يكن الإعلام بعيدا عن تلك الانقسامات حيث تأثر بشكل واضح بانقسامات تلك القوى حيث كان الملف السوري أيضا هو الأبرز في تباين مواقف الإعلاميين حوله لا بل وصل الأمر إلى تبادل الاتهامات بين الطرفين الأول وصف بأنه موالي للنظام السوري والآخر معارض ومتبني للثورة الشعبية في سوريا.

وتبعه ملف المعلمين وإضرابهم للمطالبة بحقوقهم

المشروعة حيث برز أيضا انقسام كبير في المواقف حوله سواء بين الصحف المقروءة أو حتى الإذاعات والفضائيات.

وبالنسبة لتجربتي الشخصية فلم أشعر بتغير في طريقة التغطية الإعلامية من خلال الصحيفة التي أعمل بها ولم أتعرض لضغوطات رسمية أو حتى أمنية.

ولكن ربما الربيع العربي فتح الباب أمامي واسعا لمعرفة مدى الانقسامات الموجودة بين القوى الحزبية تحديدا والتي كان يفندها أصحابها عبر تصريحاتهم الإعلامية لا بل كشفت لي التوجهات الحقيقية التي يعمل من خلالها أصحاب تلك القوى والتي طالما حاولوا إخفاءها في السنوات الماضية.

ناصر قمش

صحفي ورئيس تحرير وكالة الإصلاح نيوز الالكترونية

ثمة خيط رفيع يصعب تبين سواده من بياضه بين حرية التعبير وحرية التشهير في ظل اللحظة الملتبسة التي تعيشها الأمة العربية بسبب تداعيات الربيع العربي وما شهده من ثورة احتجاجات اجتاحت الدول العربية بما فيها الأردن.

وإن كانت هذه الاحتجاجات على اختلاف مقاصدها ومراميها قد ضاعفت من جرعة الحرية لدى وسائل الإعلام المحلية الأردنية في التعاطي مع الشأن العام إلا أنها أخذت بطريقها الكثير من الاعتبارات الأخلاقية التي ستحكم عمل هذه الوسائل وتؤطره.

وبالتفاصيل فانه يمكن القول بان هذه الاحتجاجات قد ساهمت في زحزحة الكثير من الخطوط الحمراء من مكانها ومكنت وسائل الإعلام من رسم خرائط جديدة لمساحات الحرية والتعبير لم تكن متاحة لها في وقت سابق في تناول الشأن العام والقضايا التي تشغل المواطنين فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الفساد المالي والإداري ومكافحة التمييز بسبب الدين أو العرق أو الاتجاه السياسي والمساهمة الفاعلة في تعزيز دور المجتمع المدني وتحسين أدائه إلا أن ما يستحق النظر والتدقيق والتمحيص هو خروج بعض وسائل الإعلام عن مهمة نقل الخبر إلى التحريض على تبنيه وانتقالها من مربع الوظيفة المهنية إلى الوظيفة السياسية وقد برز ذلك جليا من خلال حملات التحريض المباشرة ضد بعض الشخصيات والتركيز على اغتيال الشخصيات استنادا إلى شائعات وهمهمات المجالس العامة دون التدقيق أو الاستقصاء عن صحتها وهو الأمر الذي أعطى مبررا لتكوين انطباعات سلبية على بعض وسائل الإعلام واستغلالها للمواقف المسبقة للجماهير وتعبئتها وتحشيدها.

وقد أعماها ذلك عن تمثل أبسط الأساسيات المهنية مثل احترام مبدأ الظهور المتكافئ لمختلف التيارات وغياب البحث والمعاينة الحسية والبعد عن الوقائع والإثباتات الحية وتركز الرأي الشخصي والتداخل بين الإعلان والإعلام.

الأمر الذي يستوجب معه الاعتراف بان حرية التعبير في وسائل الإعلام المحلية قد أمطرتها غيوم الربيع العربي واستفادت منها ولكنها بنفس الوقت لم تصل إلى مستوى النضج الذي يؤهلها للقيام بدور فاعل ومؤثر فظلت مسكونة بحالة من الحيرة والتبعية والتشتت وضمور الإنتاج وشح الإبداع والارتهان إلى اعتبارات إعلانية وتكتلات شللية.

فالمتابع للمشهد الإعلامي لا يجد صعوبة في اكتشاف مدى تراجع نسبة المصداقية في بعض المنابر الإعلامية التي لا تتورع عن إطلاق العنان لتوصيفات نقدية جارحة لا تتعلق بالسياسات والرؤى بل توجه نحو أشخاص أو جهات بعينها كما أنها لا تتورع عن كيل التهم لكل من يحمل رأيا مغايرا وكأن الحقيقة أصبحت ملكا لها وحدها ووحدها فقط.

وائل جرايشة

صحفي مختص في الشؤون البرلمانية ـ وكالة عمون الإخبارية

لا بُد من الإشارة ابتداءً إلى أن الحراك انطلق من منطقة مهمشة هي لواء ذيبان أحد أهم معاقل تجمع عشائر بني حميدة الممتدة في ثلاث محافظات هي (مأدبا، الكرك، الطفيلة) وقد كانت أسبابه اقتصادية وتتعلق بالمعيشة.

أسوق المقدمة لأقول أن الأردنيين وتحديداً المواطنين البسطاء تزداد وتيرة حديثهم ونبرة نقدهم إن كان الأمر يتعلق بظرفهم المعيشي ويتطرقون للأمر بتجرد تام دون حواجز.

كان للحراك أثرٌ بالغٌ في رفع سقف الحريات في الأردن بشكل ملحوظ وظل التناسب طردياً بين وتيرة الحراك والحريات العامة في البلاد والصحافة على وجه الخصوص ، حيث أنه كلما ارتفعت سقوف الشعارات أصبح الإعلام في "بحبوحة" أكبر وما كان مُحرماً قبل أسابيع غدا جائزاً.

المنفعة التي سببها الحراك كانت متبادلة فبينما كان الحراك الشعبي بحاجة ماسة إلى الإعلام لكي يقوى ويتسع ويبقى عينه للرأي العام والمحافظ عليه ارتقى الإعلام بمستواه وزادت الحريات والنقد عبره.

سلط الإعلام الضوء على الحراك وفي هذه الأثناء طفى على سطح الصحافة أسماء جديدة وأفرز الشارع قيادات مهمة أصبحت فيما بعد رموزاً استبدلت تلك القديمة التي خفت صوتها.

الإعلام كان محط أنظار المتابعين والمراقبين كما أنه كان عرضة للنقد من قبل المجتمع خلال لقاءات الصحفيين مع المواطنين في المناسبات الاجتماعية والعامة ، وبدأ المجتمع يفرز الإعلام بين المحايد وغيره والمحرض أحياناً.

كان للإعلام الإلكتروني الأثر الأهم في الحراك الشعبي حيث تعامل منذ اللحظات الأولى بمرونة بالغة مع قيادات الشارع الجديدة التي أنتجتها الاعتصامات والمسيرات والندوات التي تأطرت ضمن منطوق الداعين للإصلاح السياسي ومكافحة الفساد.

في هذه الأثناء أصاب بعض وسائل الإعلام التقليدية "عسر هضم" في عملية تقبل ما يحصل في الشارع خاصة وأن تلك الوسائل كانت تفسر "الرزانة" بالابتعاد عن تسليط الضوء بشكل أكبر مما تستحقه تلك الحراكات وتعتبر ذلك "تبهيراً" له أو "تحريضاً" لا يمكن أن يصدر من وسائل "محترمة".

الإعلام الالكتروني ظل ينشر أخبار الاعتصامات التي كانت في اليوم الواحد في بعض الأحيان تصل إلى العشرات، وبالاستعانة بمندوبيها تعمل تلك الوسائل على تغطية ضمن وسعها ودون ذلك كان يساهم المعتصمون والمشاركون في النشاط الإصلاحي بإرسال مقتطفات عن نشاطهم إلى وسيلة الإعلام الالكترونية مرفقة بصور لكي يتم نشرها.

طوال شهور الحراك استمر التواصل بين النشطاء وازدادت وتيرته وأخذت العلاقة بين الطرفين أكثر جدية ومهنية وصراحة حيث أن الثقة والمصداقية كانتا مصدران لبناء تلك العلاقات التي تمتنت.

تطورت وسائل الإعلام الالكترونية مع "الربيع الأردني" في نقل نشاطات الحراك مُستخدمة الأدوات الحديثة والتي تسمى بـ "الملتي ميديا" والتي تعني أن يغطي الصحفي الخبر مشتملا على نقل مجرياته كتابياً والتصوير الفوتوغرافي ومشغلات الصوت والفيديو أيضاً.

وبما أن الحراك الشعبي والشبابي في المحافظات احتوى على فئات من الشرائح من ذوي الدخل المحدود والفئات البسيطة اجتماعيا فإن ذلك ساعد الإعلام الالكتروني على دخول زبائن جدد. ففي البدايات مثلا كان الإعلام الالكتروني متابعا من

الإفلات من العقاب

قبل الطبقات العليا والمسؤولين في الدولة وهذا ما كان يحصل مع وكالة عمون عندما انطلقت أواسط العام 2006 حيث أن المواطنين لجأوا لها بعد أن شعروا أنها متابعة من قبل المسؤولين.

انقلب الهرم مع الحراك السياسي والشعبي في البلاد مطلع العام 2011 حيث ازداد الزوار على الإعلام الالكتروني الذي سعى لتغطية كل ما يجري دون استثناء والمطالب تنوعت بشكل كبير من احتجاج واعتصام على "انقطاع مياه" في حي وصولا إلى المطالبة بإصلاح النظام.

الاستفادة إذن والمنفعة كانت متبادلة حيث أن الطرفين كانا بحاجة للآخر. وكما أن السقف ارتفع في الشارع فإن ارتداد وانعكاس ذلك أثر على الإعلام بشكل عام وتحديداً الالكتروني منه.

ما لا يمكن نشره وسقفه مرتفع جدا وحاد وجد طريقه في وسائل الإعلام المجتمعية التي أصبحت شبكاتها تستقطب "زبائن" كثر مثل "فيسبوك" و"تويتر" وإلى حد بسيط "جوجل بلص".

فيصل الشبول

مدير وكالة الأنباء الأردنية «بترا».

لم يؤثر الحراك الشعبي الأردني كثيرا على سقف المنتج الإعلامي الرسمي لسبب بسيط وهو أن الإعلام الرسمي هو انعكاس طبيعي للموقف الرسمي الأردني تجاه الحراك الشعبي أولا، وتجاه الإعلام ثانيا.

الموقف الرسمي لم ينفتح كثيرا على الإعلام في ظل الحراك الشعبي، ولذلك بقي الإعلام الرسمي يدور في إطار ما يصدر عن الجانب الرسمي، إلا أن ذلك لا يعني أن تأثيرات الحراك الشعبي الأردني لم تؤثر ولو قليلا في الخطاب الإعلامي الرسمي، وقد ظهر ذلك جليا فيما ينتجه الإعلام الرسمي.

أتوقع في المستقبل القريب جدا أن نشهد انفتاحا أوسع بكثير للإعلام الرسمي مما كان عليه سابقا، وأعتقد أن الإعلام الرسمي سيخرج في وقت قريب جدا من الحالة التي يعيشها الآن لأنه مضطر لرفع سقفه، والانفتاح أكثر وهو ما يدفع بالجانب الرسمي لاتخاذ هذه الخطوات الانفتاحية وبالتالي فإن الإعلام الرسمي يتوجب عليه هو الآخر الانفتاح أكثر وبسقف أكثر ارتفاعا مما كان عليه سابقا.

محمد النجار

صحفي يعمل مراسلا للجزيرة نت في عمان

لا شك أن الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي ساهم بأحداث نقله نوعية في الإعلام الأردني، فقد سقطت كل الخطوط الحمراء، وتخلى الصحفيون عن الشرطي الذي يعيش في داخل كل منهم، وأصبحنا كصحفيين وإعلاميين نتحدث بوضوح ومباشرة بالأسماء الحقيقية عن الملك، والأجهزة الأمنية والمخابرات وغير ذلك.

كنا في السابق نستخدم كلمات ومصطلحات موارية وغير مباشرة أما اليوم فقد تحولنا لتسمية الأشياء بمسمياتها مباشرة.

وساهم الحراك أيضا في إعادة الإعلام لتسليط الأضواء مباشرة على قضايا الناس الأساسية، وكنا في السابق وفي بعض القضايا نضطر للالتفاف عليها، ولذلك فقد أعادنا الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي إلى قضايا المواطنين الأساسية والحديث عنها بشكل مباشرة وبدون موارية.

ومن أبرز النتائج التي ترتبت على الحراك الشعبي أن المواطنين قاموا بأنفسهم بفرز الإعلام المنحاز للسلطة أو الإعلام المنحاز لهم ولمطالبهم ولهمومهم، وأعتقد أن المواطنين نجحوا في ذلك وأصبح أمام الإعلام الأردني تحديات تفرض نفسها عليه من أبرزها أن الإعلامي الأردني أصبح مدفوعا الآن إما أن يكون مع الناس أو لا يكون.

وأظهر الحراك الشعبي بعض المشكلات التي تتعلق بعمل الصحفيين أنفسهم، فعلى الصحفي أن يكون موضوعيا في نقله للأحداث ولست شخصيا مع من يدعو للحياد في القضايا الوطنية المحلية، وقد لاحظنا أن بعض الصحفيين وأثناء تغطيتهم لنشاطات الحراك بدلا من أن يقوموا بمهمتهم يتحولون إلى متظاهرين.

لقد بات من الواضح أن الإعلام الأردني يعيش حالة إرباك حقيقية فيما يتعلق بالموضوعية التي غابت أحيانا كثيرة، ولكن يجب التأكيد على أن أهم المكاسب التي حققها الإعلام الأردني بسبب الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي هو ارتفاع سقف الحريات، واختفاء التدخلات الأمنية المباشرة التي لجأت إلى أساليب أخرى على نحو الاتصالات غير المباشرة أو استخدام بلطجية للتأثير على الإعلاميين وإرهابهم.

أيضا فإن نقابة الصحفيين الأردنيين لم تستفد بالمطلق من الحراك الشعبي وما وفره من مناخ واسع لرفع سقف الحريات الإعلامية، واعتقد أن الربيع الأردني لم يصل حتى الآن لنقابة الصحفيين.

ويجب علينا كإعلاميين أردنيين التساؤل عن مصير التقرير المتعلق بالاعتداء على الصحفيين في ساحة النخيل في منتصف شهر تموز الماضي، فقد تسلمت النقابة نسخة منه لكنها لم تحرك ساكنا تجاهه وأبقته في إدراجها بينما كان من المفترض أن ترفعه إلى القضاء.

الإفلات من العقاب

326

المهندس خالد رمضان

ناشط نقابي وسياسي

أنظر إلى العملية الإصلاحية والحراك الشعبي كمواطن باعتبارها حزمة واحدة وأنها هي الأصل والمسار، ولذلك فان تقييمي سيتكئ على هذا السند.

أنا أومن بان الناس غادروا مواقع عدم معرفتهم بحقوقهم وعدم معرفتهم بذاتهم إلى الوعي على هذه الحقوق لكننا حتى الآن لم نصل بعد إلى تفاهمات واضحة.

إن العملية الإعلامية في الأردن تحاول الآن كسر القيود التي تمأسست وانغلقت المؤسسات الإعلامية عليها منذ عقود مضت، فقد كان هذا الإعلام أسيرا للمؤسسة التي كانت محكومة بطريقة أو بأخرى للمؤسسة الأمنية والسياسية.

ولذلك تتبدى حالة مغادرة الناس لجهلهم بحقوقهم في الإعلام الأردني فيما بعد الحراك الشعبي، والشباب الذين يشكلون العماد السياسي للحراك الشعبي لم يتقدموا حتى الآن بخارطة واضحة باتجاه التغيير.

هذا الأمر يخلق لدى الحراك الشعبي الأردني حالة انفعالية تجاه الإعلام، وينظرون إليه بأنه يقوم فقط بدور نشر الأخبار ولا يؤمنون بان له دورا سياسيا واجتماعيا وإصلاحيا.

نحن الآن ما زلنا في مرحلة البداية، ونحن نحتاج لتعميق مفهوم الدولة المدنية "المواطنة" وان يعمل الناس على إعادة اكتشاف حقوقهم.

أيضا فإن الإعلام الأردني لا يزال في حالة عدم اتزان خاصة الإعلام الرسمي منه، وبالمقابل فإن ساحات العمل الإعلامية في المناخات الفضائية "الفيسبوك، التويتر، اليوتيوب..الخ" أصبحت تنتج وعيا إعلاميا جديدا في البلد، لكن كل ذلك لا يلغي القيمة الإعلامية الموجودة التي يراها الناس "الصحف وغيرها" لكن لم يتم التقدم حتى الآن نحو تطوير وتعزيز دور الإعلام في هذا الجانب.

سامي الزبيدي

صحفي وكاتب مقالة في جريدة الرأي وناشر وكالة عمان بوست

لقد قام الحراك الشعبي الأردني بإلقاء حجر كبير في بركة الإعلام الأردني، فعندما كان بعض الكتاب يكتب بسقوف منخفضة لم يجدوا لهم أي صدى لدى الشارع، أما الآن فالصورة اختلفت تماما، فقد تحول الشارع إلى إنتاج خطاب لم يستطع الإعلام التساوق معه مما أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين خطاب الحراك الشعبي الأردني، وبين الخطاب الإعلامي، مما أدى إلى:

1) دفع الإعلام الالكتروني للدخول في سباق مع الشارع من اجل رفع السقف.

2) خرجت الصحف المطبوعة من عزلتها قليلا وأصبحت هناك هوامش أوسع من السابق ولكن بشكل لا يزال معقولا.

لقد تأسست الشرعية للإعلامي بسبب الحراك الشعبي، ولم يعد مقبولا من الإعلامي التأشير فقط على مواقع الخلل بل أصبح مطالبا بتقديم رؤية تحليلية بعد أن وضع الحراك الشعبي

أصابعه على كل القضايا المطروحة، وهو ما يدفع بالإعلامي الآن للتوجه إلى التحليل وإنتاج تصورات مستقبلية ذات طابع تحليلي، ولكن للأسف فإن الإعلام الأردني لم ينجح بالوصول إلى هذه المرحلة.

إن الإعلام الأردني الآن في مأزق حقيقي لأنه يسابق الشارع ولا يستطيع اللحاق به أو يقوده، وإن حالة الإعلام الأردني التي خلقها الحراك الشعبي سيؤدي بالإعلام إلى إعادة صياغة المشهد الإعلامي الأردني في إطار خطاب إعلامي تحرري لا سقوف له، وإنتاج أصوات إعلامية جديدة أو دفع الأصوات الموجودة لإنتاج حالة تحليلية جديدة تؤسس وتؤطر لنقاش عام أكثر انفتاحا.

نقابي وكاتب وعضو المكتب السياسي في حزب الوحدة الشعبية ورئيس حملة «ذبحتونا»

لا يختلف اثنان في الأردن على أن سقف الحريات الإعلامية والصحفية قد ارتفع كثيرا بفضل الحراك الشعبي الأردني ووصل هذا الأمر إلى الإعلام الرسمي الحكومي.

وبعقد أي مقارنه بسيطة بين الإعلام الرسمي الأردني سنة 2010 بسنة 2011 سيجد بلا شك اختلافا كبيرا بينهما، فقد اضطر الإعلام الرسمي لرفع سقفه ولو قليلا، والشواهد على ذلك كثيرة جدا.

إن تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي على الإعلام الأردني ظهر واضحا في ارتفاع منسوب الحرية، لكن هذه الحرية لم يصاحبها ارتفاع في مهنية الإعلام، مما أبقى التطور المهني في الإعلام الأردني بعيداً عن تأثيرات الربيع العربي.

كذلك يجب علينا ملاحظة أن ارتفاع منسوب الحريات العامة والحريات الإعلامية بسبب تأثيرات الحراك الشعبي الأردني والربيع العربي في عام 2011 وحتى الآن ليست بالمستوى المطلوب الذي يجب أن يتماهى مع الحراك وسقف مطالبه وشعاراته، ولو حدث هذا السقف المرتفع في الإعلام قبل أحداث الربيع لوجب علينا وصفه بالرائع والمرتفع وبأنه قفزة نوعية في الحريات العامة والحريات الصحفية، وهذا يعني أن الحريات العامة والإعلامية الآن ليست بالمستوى المطلوب ولا تتناسب مع فضاء الحريات التي أشاعها الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني.

وعلينا الاعتراف أيضا بأن الأجهزة الأمنية لا تزال صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في الإعلام، لكنها الآن تحاول مجاراة الوضع، مما يعني أن الدولة لا تزال غير مقتنعة بمنح حريات أوسع للإعلام، ولكنها وحتى لا تصطدم بالواقع اضطرت إلى التخفيف من قبضتها.

وما زال ارتباط الإعلام الرسمي بالأجهزة الأمنية موجوداً، والأسوأ من ذلك أن الاحتواء الناعم للإعلاميين لا يزال قائما ولكن بدرجة اقل.

لا بد من الاعتراف مقابل ذلك أن الإعلام لعب دورا كبيرا في إظهار الحراك الشعبي، وقام بفتح ملفات الفساد، وكان للمواقع الالكترونية الدور الأكبر في ذلك، وكذلك الفضائيات.

الاستخلاصات والتوصيات

وأمام هذه المعطيات فقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

أولاً: في الإعلام الاجتماعي:

1) تأسيس مظلة من مؤسسات المجتمع المدني تتولى الدفاع عن الإعلام الاجتماعي في مواجهة أية قرارات حكومية قد تستهدف النيل من دوره ورسالته أو التقييد على نشطائه.

2) دعوة الحكومة لفتح باب المنافسة أمام الشركات العاملة في مجال الاتصالات لتعزيز المنافسة بما سينعكس إيجابيا على تقديم خدمات الاتصالات للمواطنين بأسعار رخيصة.

3) وضع قيود تمنع الدول و/ أو شركات الاتصالات من حجب خدمات الاتصالات والإنترنت على المواطنين في سياق الحد من حرية التعبير، وتجريم هذه الأفعال باعتبارها مخالفة للحقوق الأساسية للإنسان.

4) الحفاظ على حرية الإنترنت وإبقائه خارج مظلة القوانين المقيدة للحريات، والتصدي لأية محاولات تشريعية لفرض أية قيود عليه تحت ذريعة التنظيم.

ثانياً: التشريعات والقوانين:

1) التأكيد على طوعية الانتساب للنقابات ورفض مبدأ الإلزامية فيها استناداً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وترسيخ الحق في تكوين وتأسيس النقابات والجمعيات وحرية الانضمام لها.

وبموجب ذلك فإن الدراسة ترى أن التنظيم الذاتي الذي يختاره الصحفيون هو أفضل الممارسات لتطوير الحالة المهنية.

2) تفعيل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وإدخال تعديلات جوهرية عليه تضمن انسيابا أكثر للمعلومات من مصادرها إلى الإعلاميين بدون تعقيدات، والتوجه لإلغاء العمل بقانون وثائق وأسرار الدولة.

3) حث الحكومة والبرلمان على إجراء مراجعة فورية لحزمة التشريعات التي تضم قيوداً على حرية التعبير والإعلام، لتصبح متوائمة مع المعايير الدولية.

ثالثاً: الإعلاميون ونقابة الصحفيين:

1) تفعيل دور نقابة الصحفيين تجاه الدفاع عن حقوق الإعلاميين والعمل على حمايتهم من الانتهاكات، ومتابعة قضايا الانتهاكات التي يتعرضون لها أمام المحاكم النظامية.

2) ضرورة التزام الإعلامي بالحياد والموضوعية والمصداقية في نقله للأحداث.

3) البدء بحملة واسعة لتدريب الصحفيين على أسس الحماية والسلامة المهنية في مناطق النزاع والخطر.

4) التحرك العاجل لاعتماد "شارة" للصحفيين على غرار ما هو معمول به في بعض الدول تميز الإعلاميين وتحميهم، وتصدر بالتنسيق مع الجهات الرسمية.

رابعاً: الجهات الأمنية:

1) تحميل الحكومة والأجهزة الأمنية والسلطة القضائية مسؤولية إنفاذ القانون وملاحقة أي معتدي ينتهك حرية الصحفيين، والتأكيد على مبدأ سيادة القانون وعدم الإفلات من العقاب.

2) ضمان حق الإعلاميين في التغطية المستقلة في مناطق التوتر والاحتجاجات، واعتماد "مدونة سلوك" مهنية للإعلاميين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون تحكم العلاقة وآليات العمل بينها في الميدان.

3) العمل على تحقيق مبدأ إنصاف الإعلاميين ضحايا الانتهاكات وتعويضهم ماديا ومعنويا.

4) وقف سياسة الاحتواء الناعم التي تمارسها الحكومة

والأجهزة الأمنية تجاه الصحفيين والإعلاميين، والكف عن التدخل المباشر في أعمالهم.

5) عقد ورشات عمل ومؤتمرات مشتركة بين الإعلاميين والأجهزة الأمنية لتدريبهم على حقوق الإنسان وكيفية التعامل مع الإعلاميين في الميدان أثناء تغطية الاحتجاجات والتظاهرات، وتدريب الإعلاميين على كيفية تغطية الأحداث الساخنة وكيفية تعاملهم مع رجال الأمن في الميدان.

خامساً: مؤسسات المجتمع المدني:

1) التنسيق الدائم والمتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والمدافعة عن الحريات الإعلامية والحكومة وأجهزتها الأمنية لضمان حرية العمل الإعلامي المستقل خاصة في مناطق النزاع والتوتر، وضمان تحرك فاعل لحمايتهم.

2) التأكيد على أهمية رصد الانتهاكات التي يتعرض الصحفيون لها لنشرها ولممارسة الضغط من أجل معاقبة المعتدين وعدم إفلاتهم من العقاب.

3) قيام مؤسسات المجتمع المدني بتولي التعريف بدور الإعلام الاجتماعي الجديد والدفاع عن حقه بالعمل والنشر وحرية الحركة وحرية تلقي المعلومات ونشرها.

4) تنظيم حملات كسب تأييد للتعريف بالإعلام الاجتماعي أو الإعلام البديل، ودوره في خدمة المجتمع.

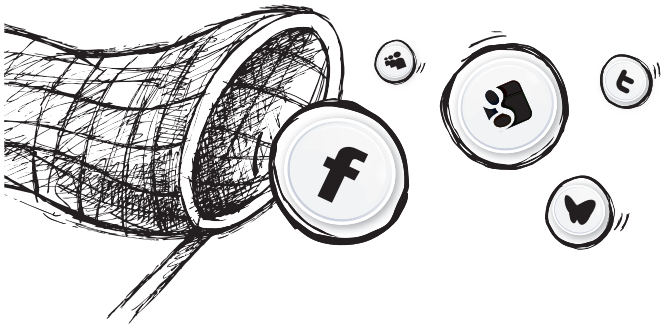

حرية الإعلام...حريتنا

المصادر والمراجع

1. موقع السي ان ان بالعربي
http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/1/31/arab.media_revolution/idex.html

2. شبكة الصحفيين الدوليين http://ijnet.org/ar/stories/91738

3. موقع: http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/jordan

4. مكتب التربية العربي لدول الخليج على رابط:
http://www.abegs.org/Aportal/Post/Show?id=19205&forumid=23

5. موقع بي بي سي عربي
http://www.tech-wd.com/wd/2011/09/08/100-million-user-for-twitter

6. موقع بي بي سي عربي
http://www.bbc.co.uk/arabic/scienceandtech/2010/05/100517_bk_youtube_internat_technology.shtml

7. مدونة الزعيم
http://blog.za3emm.com/2011/10/blogging-arab-culture.html

8. موقع http://www.darmm.com/vb/showthread.php?t=30032

9. موقع المبادرة العربية لانترنت حر http://old.openarab.net/ar

10. موقع شبكة الصحفيين الدوليين http://ijnet.org/ar/stories/99745

11. موقع الحوار المتمدن
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252111

12. موقع: http://www.information-international.com/info/index.php/the-monthly/articles/710--55-

13. موسوعة ويكيبيديا الحرة:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%

14. موقع المحرر: http://www.almuharrir.net/local/53-2011-01-24-05-25-28/13921-2011-06-22-08-41-07.html

15. تقرير "هل يتحمل "الأمن العام" المسؤولية الكاملة للرعاية المنظمة لـ "بلطجية" المظاهرات ؟" ـ وكالة عمون على رابط:
http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=80674

16. موقع كل الأردن على رابط:
http://www.allofjo.net/index.php?option=com_content&view=article&id=10037:2011-03-26-11-20-33&catid=50:2010-09-24-07-32-07&Itemid=188

17. تقرير "شهادات صحفيين تعرضوا للضرب في اعتصام دوار الداخلية" ـ موقع عين على الإعلام. وعلى رابط: http://www.eyeonmediajo.net/?p=3392

18. تقرير "اعتصام دوار الداخلية وتداعياته بين التحشيد الإعلامي والمهنية" نشره موقع عين على الإعلام على رابط : http://www.eyeonmediajo.net/?p=3436

19. وكالة خبرني على رابط:
http://www.khaberni.com/more.php?newsid=54790&catid=1

20. فاضل عبد الحميد "الإعلام الليبي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع" ـــ جريدة الوطن الليبية
http://www.alwatan-libya.com/more.php?newsid=17800&catid=22

21. كارولين عاكوم بعنوان "صحافة المواطن .. محرك إعلام الثورات العربية المغلقة" ـ جريدة الشرق الأوسط في عددها رقم "11832" بتاريخ 21 /4/2011.

22. شذى ظافر الجندي "الإعلام العربي والثورات العربية" الحوار المتمدن العدد 3316
وعلى رابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252111

23. لاري كنغ مقابله مع فضائية العربية. موقع العربية

.نت:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/20/178183.html

23. دراسة "شبكة اجتماعية واحدة، ذات رسالة متمردة" صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، للاطلاع على التقرير كاملا انظر موقع المنظمة.
http://www.anhri.net/?p=1051

24. تقرير شركة (تكنو وايرلس) المصرية المتخصصة في التسويق الإلكتروني وشبكات الهاتف المحمول http://www.awad-ali.net/t13160-topic

25. معاذ فريحات: تقرير نشرته جريدة "العرب اليوم" بتاريخ 26/12/2011
جريدة العرب اليوم
http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=346087&select

26. وفقا لتقرير شبكة الصحفيين الدوليين نقلا عن تقرير نشرة مركز المساعدة الدولية للإعلام (CIMA) أنظره على موقع: http://ijnet.org/ar/stories/91738

27. تقرير "الإعلام الاجتماعي العربي الثالث ـ منشورات كليّة دبي للإدارة الحكومية" للاطلاع عليه كاملا مراجعة رابط:
http://www.dsg.fohmics.net/en/Publication/Pdf_Ar/ASMR%202%20Arabic%20Final.pdf

28. جريدة العرب اليوم

29. دراسة "شبكة اجتماعية واحدة، ذات رسالة متمردة" صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، للاطلاع على التقرير كاملا انظر موقع المنظمة.
http://www.anhri.net/?p=1051

30. محمد عمر ـ موقع عين على الإعلام .http://www.eyeonmediajo.net/?p=688

31. جريدة الرأي الأردنية على موقعها http://alrai.com/article/3891.html

32. رنا الصباغ "أمل وخوف على الإعلام في زمن الثورات العربية" جريدة العرب اليوم عدد 4/12/2011

33. موقع منظمة هيومن رايتس ووتش
http://www.hrw.org/ar/news/2012/01/22/2012

34. عبد الباقي خليفة "الإعلام التونسي بعد الثورة .. زيادة في الكم ومراوحة في النوعية" جريدة الشرق الأوسط عدد رقم 11895 بتاريخ 23 /6/2011 وعلى موقع
http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&article=627892&issueno=11895

35. سامر إلياس "الإعلام الليبي بعد الثورة: صحافة خاصة وفضاء مفتوح إلى الأمام" ـ روسيا اليوم http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68608/

36. تقرير "الانتفاضات العربية.. الإعلام شاهد ملك ورهان السلطة" منظمة مراسلون بلا حدود، التقرير كاملا على موقعها http://www.rsf.org/rapport/rapport_arabe.pdf

37. أوراق مؤتمر ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع السفارة النرويجية في عمان في الفترة من 5 ــ 7/12/2011.

38. صدر التقرير تحت عنوان "تصنيف مضطرب بفعل قمع الحركات الاحتجاجية" وصدر في 25 كانون الثاني يناير 2012 ويدرس حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط خلال عام 2011.

39. وليد حسني "بعد 27 سنة.. العدوان يستعيد ليلى شرف" موقع عمان نت
http://ar.ammannet.net/?p =112185

40. وكالة الأنباء الأردنية "بترا" في نشرتها الصادرة في "3/8/2011".

41. سوسن زايدة: تقرير نشر على موقع "عمان نت" ومتوفر على رابط
http://ar.ammannet.net/?p=113219

42. مركز حماية وحرية الصحفيين:
http://www.cdfj.org/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=7147&NrIssue=1&NrSection=2

43. موقع زاد الأردن
http://jordanzad.com/index.php?page=article&id=53426

44. الجزيرة نت
http://aljazeera.net/NR/exeres/437EFE98-9BD4-447A-A330-D02B11932CE8.htm?wbc_purpose=Basi

الإفلات من العقاب

45• موقع سكايز
https://skeyes.wordpress.com/2011/07/18/6546546546546546546-2/

46• موقع عين على الإعلام .http://www.eyeonmediajo.net/?p=4553

47• موقع مركز القدس للدراسات السياسية: http://www.alqudscenter.org/arabic

48• محمد النجار تقرير "ثورة مصر" تهيمن على مسيرات الأردن، عن موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/news/pages/a944cf9f-cf90-4902-9f9f -065c9d05cc71

49• موقع "وطن":
http://www.watnnews.net/NewsDetails.aspx?PageID=19&NewsID=40172

50• وليد حسني وهنادي فؤاد، دراسة "الوصول للجرأة ـ علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغير" ـ قدمت هذه الدراسة كورقة عمل لمؤتمر نظمه مركز القدس للدراسات السياسية، متوفرة على الرابط التالي:
http://jmm.jo/application/uploads/assets/jmm_1326623816_5142.pdf

51• نور العمد: تقرير "عشرات البلطجية يهاجمون مسيرة وسط البلد بالعصي والحجارة ووقوع 8 إصابات" على رابط: http://ar.ammannet.net/?p=94270

52• علاء فروخ تقرير "صحافيون أردنيون: "اعتداء الجمعة" نقطة سوداء في سجل الحكومة" جريدة الغد العدد الصادر بتاريخ 26/3/2011 أو على رابط:
http://www.alghad.com/index.php/article/423113.html

53• سوسن زايدة ونور العمد تقرير "مسيرة حق العودة .. مسلسل الاعتداء على الصحفيين يُخجل الحكومة ولا يحركها" نشرة موقع عين على الإعلام بتاريخ 16/5/2011 متوفر على رابط: http://www.eyeonmediajo.net/?p=3830

54• تقرير "اعتصام دوار الداخلية وتداعياته بين التحشيد الإعلامي والمهنية" نشرة موقع عين على الإعلام بتاريخ 4/4/2011 على رابط:
http://www.eyeonmediajo.net/?p=3436.

شهادات الصحفيين

1• محمد عمر: صحفي ومدون وباحث ومختص في الإعلام الإلكتروني.

2• ناصر قمش: رئيس تحرير وكالة الإصلاح نيوز الإلكترونية.

3• ربى كراسنة: صحفية في جريدة العرب اليوم مختصة في تغطية الأحزاب.

4• راكان السعايدة: صحفي في جريدة الرأي عضو مجلس نقابة الصحفيين.

5• وائل جرايشه: صحفي مختص في الشؤون البرلمانية ـ وكالة عمون الإخبارية.

6• علاء الفزاع: صحفي وناشر إلكتروني خبر جو.

7• سامي الزبيدي: كاتب مقالة في جريدة الرأي وناشر موقع عمان بوست.

8• المهندس خالد رمضان: نقابي وناشط في الحراك الشعبي الأردني.

9• محمد النجار: صحفي ـ مراسل الجزيرة نت في عمان.

10• فيصل الشبول: مدير وكالة الأنباء الأردنية "بترا".

11• د. فاخر دعاس: عضو المكتب السياسي في حزب الوحدة الشعبية ورئيس حملة "ذبحتونا".

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

مركز حماية وحرية الصحفيين

الرؤيا

بناء وتعزيز الديمقراطية وعملية الإصلاح بما يدعم حرية التعبير والإعلام في العالم العربي وبما يكفل الالتزام بالمعايير الدولية لحرية الصحافة

المهمة

مركز حماية وحرية الصحفيين ، مؤسسة مجتمع مدني غير ربحية تسعى إلى الدفاع عن حرية الإعلام وتوفير الحماية للصحفيين العرب والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها و تعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحر للمعلومات و تغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيودا على حريتهم وبناء بيئة سياسية واجتماعية وثقافية داعمة لإعلام حر ومستقل.

الأهداف

- دعم حرية واستقلالية وسائل الإعلام والإعلاميين
- توفير الحماية للإعلاميين وأمنهم والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها
- تعزيز مهنية واحترافية الإعلام والارتقاء بدوره في الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح
- تطوير البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة للإعلام.

Center for Defending Freedom of Journalists

VISION

To contribute towards creating a democratic environment that protects freedom of press and expression and enhances the society's right in knowledge through building professional Journalists committed to the international standards of independent and free media.

MISSION

CDFJ is a non-government organization, committed to defending the freedom and security of journalists through addressing the violations to which they are exposed, and building sustainable professional capacities as well as enabling them to have free access to information, along with developing and changing restrictive media related legislations, and building a supportive political, social, and cultural environment for free and independent media.

OBJECTIVES

Supporting the freedom and independence of media organizations and journalists.

Offering protection to journalists and their safety, and stand against the violations committed against them.

Strengthening the professionalism of media and its role in defending democracy, freedoms and reform.

Developing the legislative, political, social, and cultural environments that embrace media and journalists.

Melad

وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين
Media Legal Aid Unit

الأهـــــداف :

- تكليف محامين للدفاع عن الإعلاميين الذين يتعرضون للتوقيف و/أو المحاكمة أثناء تأدية واجبهم المهني.
- تقديم الاستشارات القانونية الوقائية للإعلاميين دون زيادة في القيود و/أو الرقابة الذاتية.
- زيادة و تعزيز الثقافة القانونية للصحفيين و الإعلاميين و مساعدتهم على ممارسة حقهم الدستوري في التعبير و الدفاع عن حق المجتمع في المعرفة دون انتهاك محارم القانون في أي مجتمع ديمقراطي .
- حث و تحفيز المحامين على الاهتمام بقضايا حرية الصحافة والإعلام, و تطوير مهارتهم القانونية في هذا الميدان.
- تقديم مقترحات لمشاريع القوانين للبرلمان و الحكومة, لتحسين البنية القانونية التي تحكم حرية الإعلام في الأردن بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- التواصل مع السلطة القضائية بما يكفل تعزيز الحريات الصحفية و خلق حالة تفهم للمعايير الدولية لحرية الاعلام .

آليات العمل :

- إعادة بناء وحدة المساعدة القانونية عبر رفدها بالمحامين المتخصصين الأكفاء وتنظيم آليات عملها وتعزيز وتفعيل جهود المحامين الطوعية .
- تنظيم تدريب متقدم ومتخصص لعدد من المحامين الذين شاركوا في ورشات تدريبية سابقة مع المركز وإشراك محامين جدد ممن هم وكلاء ويعملون فعلياً بالدفاع عن الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزة لاغناء تجربتهم, وتشجيعهم على مساندة جهود وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين .
- إعادة تقسيم وهيكلة عمل وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين على ثلاثة محاور :
- الترافع عن الإعلاميين أمام الجهات القضائية المختصة وتقديم الاستشارات القانونية لهم من خلال بناء شبكة محاميين قادرة على تقديم حماية قانونية للإعلاميين بصورة لائقة ومهنية.
- توثيق القضايا المقامة على الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية من 2006-2000 في المحاكم الأردنية.
- دراسة وتحليل الأحكام القضائية الصادرة في قضايا المطبوعات والنشر لتحديد مدى توافقها مع المعايير الدولية لاستخلاص توجهات القضاء الأردني بشأن قضايا الإعلام ووضعها في متناول المحامين والإعلاميين .
- إقامة منتدى لتبادل الخبرات حول حرية الإعلام بين القضاة والمحامين والإعلاميين.
- تقديم خدمات الاستشارات القانونية للإعلاميين من خلال الموقع الالكتروني و تحت عنوان .www.cdfj.org/look/law tpl
- تفعيل خدمة الخط الساخن و تزويد الإعلاميين بأسماء وأرقام كل المحامين الذين يعملون تحت مظلة وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين للاستعانة بهم فوراً في الظروف الطارئة.

الدراسات والبحوث

الرؤية:

الحد من الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من أجل تعزيز حرية واستقلالية الإعلام.

المهمة:

رصد وتوثيق المشكلات والتجاوزات والانتهاكات الواقعة على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال ممارستهم لعملهم.

الأهداف:

- بناء فريق عمل مؤهل ومتخصص من المحامين والصحفيين والباحثين لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الاعلاميين والمؤسسات الاعلامية وفق الأصول والمعايير المتعارف عليها دوليا.
- تحفيز الصحفيين على الإفصاح عن المشكلات والتجاوزات والانتهاكات التي يتعرضون لها خلال عملهم وآليات التبليغ عنها.
- تطوير ومأسسة آليات رصد المشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون.
- توعية الصحفيين بحقوقهم وتعريفهم بالمعايير الدولية لحرية الإعلام، وماهية الانتهاكات التي يتعرضون لها.
- مطالبة الحكومة باتخاذ التدابير للحد من الانتهاكات الواقعة على الإعلام ومحاسبة مرتكبيها.
- حث البرلمان على تطوير التشريعات الضامنة لحرية الإعلام للحد من الانتهاكات التي ترتكب ضده ومحاسبة مرتكبيها.
- توفير الدعم والمساعدة القانونية للإعلاميين الذين يتعرضون للمشكلات والانتهاكات، بما في ذلك مساعدتهم في الحصول على تعويض عادل عن الانتهاكات التي لحقت بهم وملاحقة مرتكبيها.
- استخدام آليات الأمم المتحدة للحد من الانتهاكات الواقعة على حرية الاعلاميين وانصافهم.

Melad

وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين

Media Legal Aid Unit

ندافع عن الإعلاميين أمام المحاكم

www.cdfj.org

مركز حماية وحرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

دفاعاً عن حرية الإعلام

حرية الإعلام حدودها السم

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

Amman - University Street - Saeed Tamimi St. Near Ministry Of Agriculture

P.O.Box 961167 Amman 11196 Jordan Tel. (962-6) 5160820/5 Fax.(962-6)5602785

E-mail: info@cdfj.org Web: http:www.cdfj.org